



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة الدكتوراه الطّور الثالث في العلوم التجاريّة

تخصّص: مالية وتجارة دوليّة

بعنوان:

انعكاسات السيّاسة الجبائيّة على التّنمية الاقتصاديّة في الجزائر

تحت إشراف:

أ.د. شاعة عبد القادر

مساعد المشرف:

د. بكريتي بومدين

من إعداد الطّالب:

جلالي الحبيب

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
1.	خليفة الحاج	أستاذ محاضر " أ "	جامعة مستغانم	رئيسا
2.	شاعة عبد القادر	أستاذ	جامعة مستغانم	مشرفا، مقرا
3.	بكريتي بومدين	أستاذ محاضر " أ "	جامعة مستغانم	مشرف مساعد
4.	بوشيخي بوحوص	أستاذ محاضر " أ "	جامعة مستغانم	ممتحنا
5.	بن حجوبة حميد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة غليزان	ممتحنا
6.	شارف بن عطية سفيان	أستاذ محاضر " أ "	جامعة غليزان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير؛

الذي لطالما كان له الفضل الأول في بلوغي التّعليم العالي

الوالد الحبيب، رحمة الله عليه وجعله من أهل الجنّة.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرا

الوالدة الغالية رحمها الله، وطيب الله ثراها وجعلها من أهل الجنّة.

إلى زوجتي ورفيقة الكفاح في مسيرة الحياة.

إلى أبنائي، إخوتي وأخواتي، أصدقائي وزملائي في العمل، وكل من وقف بجواري وساعدني ولو بحرف

واحد.

أهديكم ثمرة هذا العمل، وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

" الحبيب "

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه وزينة عرشه ومداد كلماته على أن منّ عليّ بإنجاز هذه الدراسة، والصلاة والسلام على أفضل الخلق حبيبنا ونبينا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

أتوجّه أولاً بالشكر والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور "شاعة عبد القادر" ومساعد المشرف الدكتور "بكريتي بومدين"، دون أن أنسى رئيس المشروع الأستاذ الدكتور "بن زيدان الحاج"، الذين كانوا عوناً لي بعد الله في إنجاز هذه الرسالة، فلهم كلّ التقدير والامتنان.

كما أشكر أيضاً السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبولهم وحضورهم لمناقشة هذا العمل.

وكلّ أساتذة وموظّفي كليّة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكذا العاملين بمكتبة الجامعة الذين لم يبخلوا علينا بالمساعدة.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء والشكر
VIII-I	فهرس المحتويات
XII-IX	قائمة الجداول
XV-XIII	قائمة الأشكال
XVII-XVI	قائمة المختصرات
14 -1	مقدمة عامة
87-15	الفصل الأول: الأسس العامة للتنمية الاقتصادية
15	تمهيد
16	المبحث الأول: مضمون التنمية الاقتصادية
16	المطلب الأول: التنمية الاقتصادية بين المفهوم، الخصائص والأهداف
17	الفرع الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية
19	الفرع الثاني: خصائص وجوانب التنمية الاقتصادية
20	الفرع الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية
22	الفرع الرابع: أهداف التنمية الاقتصادية
24	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية
25	الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية
27	الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية
29	الفرع الثالث: المؤشرات البيئية
30	الفرع الرابع: المؤشرات الثقافية
30	المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية
31	الفرع الأول: الإستراتيجية المرتكزة على التنمية الزراعية
32	الفرع الثاني: الإستراتيجية المرتكزة على التنمية الصناعية
35	الفرع الثالث: إستراتيجية التكامل بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية
36	الفرع الرابع: استراتيجيات الوفاء بالحاجات الأساسية
37	المطلب الرابع: عقبات التنمية الاقتصادية
37	الفرع الأول: العقبات الاقتصادية الداخلية
38	الفرع الثاني: العقبات الاقتصادية الخارجية
41	الفرع الثالث: العقبات الحكومية للتنمية
42	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية
42	المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للتنمية الاقتصادية
42	الفرع الأول: نظرية آدم سميث (Adam Smith)
44	الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو (David Ricardo)

45	الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتوس (Robert Malthus)
46	الفرع الرابع: نظرية جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)
47	المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتنمية الاقتصادية
47	الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية لروزنشتين- رودان (Rosenstein-Rodan)
49	الفرع الثاني: نظرية التنمية المتوازنة لرونجر نيركس (Ranger Nurkse)
51	الفرع الثالث: نظرية مراحل النمو لروستو (Rostow)
54	الفرع الرابع: نظرية التنمية غير المتوازنة لهيرشمان (Hirschman)
55	المطلب الثالث: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية
55	الفرع الأول: نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية
59	الفرع الثاني: نظرية ثورة التبعية الدوليّة
60	الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية المعاكسة الجديدة
61	الفرع الرابع: نظرية النمو الحديثة (النمو الداخلي)
62	المطلب الرابع: نظريات التنمية المستدامة
62	الفرع الأول: النظرية المرتكزة على الأولوية البيئية
64	الفرع الثاني: النظرية المرتكزة على الأولوية الاقتصادية
66	الفرع الثالث: النظرية المرتكزة على العدالة في توزيع الثروة والتنمية
70	المبحث الثالث: المصادر الأساسية في تمويل التنمية الاقتصادية
70	المطلب الأول: دور وأهمية التمويل في عملية التنمية ومختلف تصنيفاته
70	الفرع الأول: مفهوم التمويل
71	الفرع الثاني: أهمية التمويل في عملية التنمية
71	الفرع الثالث: دوافع تمويل التنمية
72	الفرع الرابع: تصنيفات التمويل
74	المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية
75	الفرع الأول: الادخارات الاختيارية (الطوعية)
77	الفرع الثاني: الادخارات الإجبارية
80	المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية
81	الفرع الأول: التمويل بواسطة القروض الخارجية
82	الفرع الثاني: التمويل عن طريق المنح والإعانات الدوليّة
84	الفرع الثالث: التمويل بواسطة الاستثمارات الأجنبية
88	خلاصة الفصل
147-89	الفصل الثاني: الأسس النظرية للجباية والسياسة الجبائية
89	تمهيد
90	المبحث الأول: الإطار النظري للجباية والاقتطاعات الجبائية الأخرى

90	المطلب الأول: الجباية بين المفهوم، الأهمية والاستخدامات
90	الفرع الأول: عموميات حول الجباية
91	الفرع الثاني: الفرق بين الجباية وباقي الاقطاعات الأخرى:
93	الفرع الثالث: الاستخدامات المختلفة للجبابة
94	الفرع الرابع: اهمية الجباية في الاقتصاد
96	المطلب الثاني: التصنيفات المعيارية للضرائب
97	الفرع الأول: تصنيف الضريبة حسب معيار تحمل العبء الضريبي
97	الفرع الثاني: التصنيف حسب معيار سعر الضريبة
98	الفرع الثالث: تصنيف الضريبة حسب معيار وعاء الضريبة
99	الفرع الرابع: تصنيف الضريبة حسب معيار الواقعة المنشئة للضريبة
100	المطلب الثالث: النظريات المبررة لفرض الجباية
100	الفرع الأول: نظرية العقد المالي (المنفعة)
100	الفرع الثاني: نظرية التضامن الاجتماعي
101	الفرع الثالث: نظرية المصدر (النظرية التقليدية)
102	الفرع الرابع: نظرية الأثر (زيادة القيمة الايجابية)
103	المطلب الرابع: الظواهر الجبائية المقيدة للجبابة
103	الفرع الأول: جمود النظام الجبائي
103	الفرع الثاني: ظاهرة الازدواج الضريبي
104	الفرع الثالث: التهرب الجبائي والفساد الاقتصادي
105	الفرع الرابع: ارتفاع مستوى الضغط الجبائي
107	المبحث الثاني: الإطار العام للسياسة الجبائية ومختلف أدواتها وأهدافها
107	المطلب الأول : ماهية السياسة الجبائية
107	الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية
108	الفرع الثاني: مؤشرات أداء السياسة الجبائية
111	الفرع الثالث: المبادئ العامة للسياسة الجبائية
116	الفرع الرابع: أدوات السياسة الجبائية
118	المطلب الثاني: مقومات السياسة الجبائية
118	الفرع الأول: هيكل الاقطاع الجبائي
119	الفرع الثاني: إستراتيجية الإخضاع الجبائي
120	الفرع الثالث: كفاءة الإدارة الجبائية
121	الفرع الرابع: المقدرة التكليفية
125	المطلب الثالث: الأهداف العامة للسياسة الجبائية
125	الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية

130	الفرع الثّاني: الأهداف المالية
130	الفرع الثّالث: الأهداف الاجتماعيّة
131	الفرع الرّابع: الأهداف البيئية
132	المبحث الثّالث: الأثار العامة للسياسة الجبائية
133	المطلب الأوّل: أثر السياسة الجبائية على الجوانب الاقتصاديّة
133	الفرع الأوّل: أثر الجباية على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات
134	الفرع الثّاني: أثر الجباية زيادة حجم الاستثمار والتشجيع على الادخار
135	الفرع الثّالث: أثر الجباية على الإنتاج والمعدل الحدي لرأس المال
137	الفرع الرّابع: أثر الجباية على تخصيص الموارد
137	المطلب الثّاني: أثر السياسة الجبائية على الجوانب المالية
137	الفرع الأوّل: أثر الجباية في تعبئة الموارد المالية للتنمية
138	الفرع الثّاني: أثر الجباية على السياسة النقدية
140	الفرع الثّالث: أثر الجباية على سوق الأوراق المالية
141	المطلب الثّالث: أثر السياسة الجبائية على الجوانب الاجتماعيّة
141	الفرع الأوّل: أثر الجباية على إعادة توزيع الدّخل وتحقيق العدالة الاجتماعيّة
142	الفرع الثّاني: أثر الجباية على حجم العمالة
143	الفرع الثّالث: أثر الجباية على الاستهلاك
144	الفرع الرّابع: أثر الجباية على الحوكمة
144	المطلب الرّابع: أثر السياسة الجبائية على جوانب أخرى
144	الفرع الأوّل: أثر السياسة الجبائية على تحقيق التوازن البيئي
145	الفرع الثّاني: أثر الجباية على التجارة الالكترونية
146	الفرع الثّالث: أثر الجباية على السياسة التصدير
146	الفرع الرّابع: أثر الجباية على حركة انتقال رؤوس الأموال
147	خلاصة الفصل
223-148	الفصل الثّالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصاديّ
148	تمهيد
149	المبحث الأوّل: الإطار العام للنظام الجبائي الجزائري
149	المطلب الأوّل: النظام الجبائي الجزائري بين المفهوم ، الخصائص وأنظمة الإخضاع الجبائي
149	الفرع الأوّل: مفهوم النظام الجبائي الجزائري
150	الفرع الثّاني: خصائص النظام الجبائي الجزائري
151	الفرع الثّالث: أنظمة الإخضاع الجبائي في التشريع الجزائري
155	الفرع الرّابع: هيكل النظام الجبائي الجزائري
158	المطلب الثّاني: أركان النظام الجبائي الجزائري

158	الفرع الأول: الهدف أو الغاية
159	الفرع الثاني: الوسائل الفنية والتنظيمية
159	المطلب الثالث: البنية العامة للنظام الجبائي الجزائري
160	الفرع الأول: الضرائب المباشرة
165	الفرع الثاني: الضرائب غير المباشرة
168	الفرع الثالث: حقوق التسجيل
168	الفرع الرابع: حقوق الطابع
169	المطلب الرابع: فعالية النظام الجبائي الجزائري وطرق قياسها
169	الفرع الأول: مفهوم فعالية النظام الجبائي
170	الفرع الثاني: قياس فعالية النظام الجبائي الجزائري
175	المبحث الثاني: الإصلاح الجبائي وانعكاساته على النظام الجبائي الجزائري
176	المطلب الأول: ماهية الإصلاح الجبائي
176	الفرع الأول: تعريف الإصلاح الجبائي
177	الفرع الثاني: أسباب ودوافع عملية الإصلاح الجبائي
179	الفرع الثالث: أهداف إصلاح النظام الجبائي الجزائري لسنة 1992
180	الفرع الرابع: أدوات الإصلاح الجبائي
181	المطلب الثاني: مجالات الإصلاح الجبائي
181	الفرع الأول: الإصلاح في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي
183	الفرع الثاني: الإصلاح في مجال الضريبة على أرباح الشركات
185	الفرع الثالث: الإصلاح في مجال الرسم على القيمة المضافة (TVA)
186	الفرع الرابع: إصلاح ضرائب ورسوم أخرى
190	المطلب الثالث: انعكاسات الإصلاح الجبائي على النظام الجبائي الجزائري
190	الفرع الأول: الفصل بين الضرائب العائدة للدولة والعائدة للجماعات المحلية والمشاركة بينهما
193	الفرع الثاني: الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية
194	المطلب الرابع: علاقة إصلاح الإدارة الجبائية بالإصلاح الجبائي
194	الفرع الأول: مديرية كبريات المؤسسات (DGE)
195	الفرع الثاني: مراكز الضرائب (CDI)
196	الفرع الثالث: المراكز الجوارية للضرائب (CPI)
197	المبحث الثالث: دور الإصلاح الجبائي في دعم سياسة الإصلاح الاقتصادي بالجزائر
198	المطلب الأول: المقاربة النظرية للإصلاح الاقتصادي، الأسباب والأهداف
198	الفرع الأول: مفهوم وأسباب الإصلاح الاقتصادي
200	الفرع الثاني: وضعية الاقتصاد الوطني قبل الإصلاحات الاقتصادية
201	الفرع الثالث: أهداف إصلاح الاقتصاد الوطني

202	المطلب الثّاني: مجالات الإصلاح الاقتصاديّ بالجزائر
203	الفرع الأول: مجال السياسة النقدية
204	الفرع الثّاني: مجال السياسة المالية
204	الفرع الثّالث: مجال تحرير التّجاريّة الخارجية
206	الفرع الرّابع: مجال دعم القطاع الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية
206	المطلب الثّالث: برامج الإصلاح الاقتصاديّ المتزامنة مع الإصلاح الجبائي لسنة 1992
207	الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصاديّ والتصحيح الهيكلي للفترة (1994-1998)
208	الفرع الثّاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصاديّ والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2001-2009)
210	الفرع الثّالث: البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج توطيد النمو الاقتصاديّ (2010-2019)
212	الفرع الرّابع: نموذج النمو الاقتصاديّ الجديد (2016-2030)
213	المطلب الرّابع: علاقة النظام الجبائي بترقية الاستثمار في إطار سياسة الإصلاح الاقتصاديّ
213	الفرع الأول: ماهية الاستثمار ومختلف تصنيفاته
215	الفرع الثّاني: المحددات التشريعية والقانونية للاستثمار بالجزائر
217	الفرع الثّالث: الأجهزة المكلفة بتنظيم ودعم الاستثمار بالجزائر
219	الفرع الرّابع: التحفيزات الجبائيّة الممنوحة في إطار أجهزة الاستثمار
223	خلاصة الفصل
340-224	الفصل الرّابع: دور السياسة الجبائيّة في تعزيز فرص التّنمية الاقتصاديّة- دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)
224	تمهيد
225	المبحث الأول: دور الإيرادات الجبائيّة في تغذية ميزانتي الدّولة والجماعات المحلية
225	المطلب الأول: تقييم المردود الجبائي للجباية العادية في تمويل الميزانية وتغطية النفقات
225	الفرع الأول: مساهمة الحصيلة الجبائيّة الفعلية للجباية العادية في تمويل إيرادات الميزانية
228	الفرع الثّاني: مساهمة حصيلة الجباية العادية والبتروولية في تغطية النفقات العامة للدولة
231	الفرع الثّالث: تطوّر حصيلة الضّرائب والرسوم المشكلة للجباية العادية
233	الفرع الرّابع: أهمية الجباية العادية في تحسين مردودية إيرادات الميزانية
235	المطلب الثّاني: الموارد الجبائيّة المحصلة بصفة كليّة لفائدة ميزانية الدّولة
236	الفرع الأول: مساهمة الضّرائب والرسوم المحصلة كليّة في الإيرادات الإجمالية للميزانية
237	الفرع الثّاني: الأهمية النسبية لضريبة الدّخل الإجمالي في إيرادات الميزانية العامة للدولة
238	الفرع الثّالث: الأهمية النسبية للضريبة على أرباح الشركات في إيرادات الميزانية العامة للدولة
240	المطلب الثّالث: الموارد الجبائيّة المحصلة لفائدة الجماعات المحلية
241	الفرع الأول: حصيلة الجباية المحلية ضمن إيرادات الجباية العادية
243	الفرع الثّاني: الموارد الجبائيّة المحصلة لفائدة البلديات
248	الفرع الثّالث: الموارد الجبائيّة المحلية المحصلة لحساب الولايات

250	الفرع الرابع: نصيب صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من إيرادات الجباية المحلية
254	المبحث الثاني: دور السياسة الجبائية في تنشيط حركة الاستثمارات بالجزائر
254	المطلب الأول: النفقات الجبائية الممنوحة للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
255	الفرع الأول: حجم النفقات الجبائية المسجلة في الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
257	الفرع الثاني: حجم النفقات الجبائية المسجلة في الرسم على القيمة المضافة (TVA)
259	الفرع الثالث: حجم النفقات الجبائية المسجلة في الرسم على النشاط المهني (TAP)
260	الفرع الرابع: حجم النفقات الجبائية المسجلة في ضرائب ورسوم أخرى
263	المطلب الثاني: تحليل وتقييم حصيلة الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
264	الفرع الأول: توزيع المشاريع الاستثمارية المعلنة وفق قطاع النشاط
266	الفرع الثاني: دراسة حجم المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب المناطق
268	الفرع الثالث: المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب تصنيف المؤسسات
271	الفرع الرابع: تحليل وتقييم المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب المصدر (المحلية/الأجنبية)
274	المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه الاستثمار بالجزائر
275	الفرع الأول: مشكلة الحصول على التمويل
277	الفرع الثاني: صعوبة الحصول على العقار الاقتصادي
278	الفرع الثالث: الظروف الأمنية والسياسية
279	الفرع الرابع: العراقيل الإدارية والقانونية
280	المبحث الثالث: انعكاس الإيرادات الجبائية على برامج ومخططات التنمية الاقتصادية بالجزائر
280	المطلب الأول: تحليل وتقييم برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي للفترة (1998-1992)
281	الفرع الأول: تحليل وتقييم برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992)
285	الفرع الثاني: تحليل وتقييم برنامج التثبيت الاقتصادي (1992-1994)
286	الفرع الثالث: تحليل وتقييم برنامج التعديل الهيكلي الثالث (1994-1998)
293	الفرع الرابع: الوضعية الاقتصادية بعد برنامج التعديل الهيكلي
295	المطلب الثاني: تحليل وتقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو
296	الفرع الأول: تحليل برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)
298	الفرع الثاني: تقييم أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية
305	الفرع الثالث: تحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)
307	الفرع الرابع: تقييم الوضعية الاقتصادية في ظل تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
313	المطلب الثالث: تحليل وتقييم البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي

314	الفرع الأول: تحليل البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)
317	الفرع الثاني: انعكاسات البرنامج الخماسي للتنمية على أداء الاقتصاد الوطني
325	الفرع الثالث: تحليل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)
327	الفرع الرابع: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية
332	المطلب الرابع: تحليل وتقييم نموذج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030)
332	الفرع الأول: مرحلة الإقلاع من نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019)
335	الفرع الثاني: تقييم أثر النمو الاقتصادي الجديد على وضعية الاقتصاد الوطني خلال مرحلة الإقلاع
337	الفرع الثالث: المرحلة الانتقالية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد (2020-2025)
338	الفرع الرابع: تقييم أثر النمو الاقتصادي الجديد على وضعية الاقتصاد الوطني خلال المرحلة الانتقالية
340	خلاصة الفصل
348-341	خاتمة عامة
382-349	قائمة المراجع
	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
19	الاختلافات الأساسية الموجودة بين النمو والتّمنية الاقتصادية	(1-1)
52	فترة الإقلاع في بعض دول العالم حسب تصور روستو	(2-1)
119	معايير التفرقة بين الاقطاعات الإلبارية المباشرة وغير المباشرة	(1-2)
161	معدل رسم التطهير (الرسم على رفع القمامات المنزلية) على الملكيات المبنية	(1-3)
162	المعدل التصاعدي للضريبة على الأملاك	(2-3)
163	تعريفات الرسم على الإقامة المطبقة على المؤسسات الفندقية	(3-3)
163	معدل الرسم العقاري على الملكيات المبنية	(4-3)
164	معدل الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية	(5-3)
166	التعريفات المطبقة على المنتوجات الخاضعة للرسم الداخلي على الاستهلاك	(6-3)
166	المواد الخاضعة للرسم على المنتوجات البترولية والمعدل المطبق على كل نوع منها	(7-3)
171	تطور معدل تنفيذ الحصيلة الجبائية بالجزائر خلال الفترة (1992-2021)	(8-3)
174-173	معدلات الضغط الجبائي بالجزائر خلال الفترة (1992-2021)	(9-3)
177	المعدلات الضريبة على أرباح الشركات في عينة من دول العالم خلال سنة 1988	(10-3)
182	المعدل التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي	(11-3)
182	التعدّيات التي أدخلت على أقساط ومعدلات الضريبة على الدخل الإجمالي على طول الفترة (1992-2021)	(12-3)
184	أهم التعديلات التي أدخلت على معدلات الضريبة على أرباح الشركات والأنشطة الخاضعة خلال الفترة (1992-2022)	(13-3)
185	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة للفترة (1992-2022)	(14-3)
187	تطور معدلات الرسم على النشاط المهني خلال الفترة (1992-2022)	(15-3)
189-188	تطور الحصيلة الجمركية المتزامنة مع الإصلاح الجبائي لسنة 1992 إلى غاية سنة 2021	(16-3)
191	الموارد الجبائية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية وتوزيع نواتجها	(17-3)
192	الموارد الجبائية المشتركة بين الدولة والجماعات المحلية وتوزيع نواتجها	(18-3)
221	الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمار حسب المنطقة ودرجة أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني	(19-3)
226-225	تطور الحصيلة الفعلية للجباية العادية والبترولية ونسبة مساهمتهما في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (1992-2021)	(1-4)
229-228	نسبة مساهمة كل من الجباية العادية والبترولية في تغطية النفقات العمومية للدولة خلال الفترة (1992-2021)	(2-4)
232-231	تطور الحصيلة الجبائية لمختلف الضرائب والرسوم المشكلة للجباية العادية للفترة (1992-	(3-4)

	(2021)	
234	معدل إنجاز الإيرادات الجبائية العادية خلال الفترة (2021-1992)	(4-4)
236	حصيلة الضرائب والرسوم المحصلة كلياً لفائدة ميزانية الدولة خلال الفترة (2021-1992)	(5-4)
241	تطور مساهمة الجباية المحلية في إجمالي إيرادات الجباية العادية للفترة (2021-1993)	(6-4)
243	حجم الإيرادات الجبائية المحلية للرسوم المحصلة كلياً لفائدة البلديات خلال الفترة (2009-2021)	(7-4)
245	تطور عجز ميزانيات البلديات على المستوى الوطني خلال الفترة (2014-1992)	(8-4)
247	حصيلة الضرائب والرسوم المحلية المحصلة جزئياً لفائدة البلديات للفترة (2021-2009)	(9-4)
249-248	تطور الموارد الجبائية المحلية المحصلة لفائدة الولايات خلال الفترة (2021-2009)	(10-4)
249	العجز المسجل في ميزانيات بعض ولايات الوطن خلال الفترة (2005-1997)	(11-4)
251	حصة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من نواتج الضرائب والرسوم	(12-4)
252	حصيلة الضرائب والرسوم المحلية المحصلة لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية للفترة (2021-2009)	(13-4)
255	تطور تكاليف النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات للفترة (2021-1995)	(14-4)
257	تطور حجم النفقات الجبائية في الرسم على القيمة المضافة للفترة (2021-1995)	(15-4)
259	تطور حجم النفقات الجبائية في الرسم على النشاط المني للفترة (2021-1995)	(16-4)
262-261	تطور حجم النفقات الجبائية لبعض الحقوق والرسوم الأخرى خلال الفترة (2021-1995)	(17-4)
264	المشاريع الاستثمارية المصرح بها وفق قطاع النشاط للفترة (2021-2002)	(18-4)
267	المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب المنطقة للفترة (2021-2002)	(19-4)
268	المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب معيار المؤسسات للفترة (2021-2002)	(20-4)
270	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية للقطاع وطبيعة النشاط للفترة (2021-2002)	(21-4)
272	المشاريع الاستثمارية المعلنة لكل من الاستثمارات المحلية والأجنبية للفترة (2021-2002)	(22-4)
274	تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) كنسبة مئوية من حجم الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2021-2000)	(23-4)
282	تطور مؤشرات كل من أسعار الاستهلاك، معدل التضخم، سعر صرف الدينار وحجم الصادرات	(24-4)
283	قائمة السلع والمواد المصدرة والمستوردة خلال الفترة (1992-1991)	(25-4)
284	تطور الدين الخارجي خلال فترة الاستعداد الائتماني الثاني (1992-1991)	(26-4)
285	مساهمة الإيرادات الجبائية للجباية العادية والبتروولية في تغطية نفقات الاستثمار وعمليات رأس المال خلال برنامج التثبيت الاقتصادي للفترة (1994-1992)	(27-4)
289	تطور الإيرادات الجبائية ونفقات التجهيز في ظل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1994-)	(28-4)

	(1998)	
291	تطور عجز الميزانية ومعدل التضخم والبطالة خلال فترة تنفيذ برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي للفترة (1994-1998)	(29-4)
292	تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1994-1998)	(30-4)
294	تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ما بعد مرحلة التعديل الهيكلي للفترة (1998-2000)	(31-4)
295	تطور أسعار النفط والإيرادات الجبائية خلال الفترة (1998-2000)	(32-4)
296	الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي لتمويل القطاعات الاقتصادية ودعم التنمية الاجتماعية للفترة (2001-2004)	(33-4)
298	الموارد المالية المخصصة لفائدة بعض القطاعات على مدار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	(34-4)
300	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2004)	(35-4)
301	تطور عدد مناصب الشغل لمختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2001-2004)	(36-4)
302	تطور معدلات البطالة بالجزائر للفترة (2001-2005)	(37-4)
303	نسبة النمو الاقتصادي المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(38-4)
303	تطور حجم المديونية الخارجية في ظل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	(39-4)
304	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2005-2009)	(40-4)
306	الغلاف المالي المخصص لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)	(41-4)
308	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في حجم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)	(42-4)
309	نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)	(43-4)
310	تطور حجم الدين الخارجي خلال مرحلة انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	(44-4)
311	تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة (2005-2009)	(45-4)
312	نسبة التشغيل والبطالة ومعدلات التضخم خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	(46-4)
315-314	الغلاف المالي المخصص للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في ظل البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	(47-4)
318	تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي للفترة (2010-2014)	(48-4)
319	تطور القيمة المضافة المنتجة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010-2014)	(49-4)

321	تطور حجم الدين الخارجي خلال فترة تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	(50-4)
322	تطور حجم النقد الأجنبي والإيرادات الجبائية خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)	(51-4)
323	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)	(52-4)
324	تطور مؤشرات التشغيل خلال تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)	(53-4)
326	الغلاف المالي المخصص لمختلف القطاعات الاقتصادية في ظل تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2016)	(54-4)
327	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2015-2016)	(55-4)
328	تطور معدلات التضخم ورصيد الميزانية خلال فترة تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)	(56-4)
329	تطور رصيد ميزان المدفوعات وحجم الدين الخارجي للفترة (2015-2016)	(57-4)
330	تطور معدل البطالة والتشغيل خلال فترة تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي لسنتي 2015 و2016	(58-4)
331	توزيع عدد المشتغلين حسب قطاع النشاط خلال سنتي 2015 و2016	(59-4)
332	تطور إيرادات الجباية العادية ونسبة تغطيتها لنفقات التسيير للفترة (2016-2019)	(60-4)
333	تطور القيم المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال مرحلة الإقلاع لنموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019)	(61-4)
335	تطور اهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة الإقلاع لبرنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2019)	(62-4)
337	المخصّصات المالية الموزعة بين القطاعات الاقتصادية للفترة (2020-2021)	(63-4)
338	تطور وضعية الاقتصاد الوطني خلال المرحلة الانتقالية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2020-2021)	(64-4)

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية	25
(2-1)	العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية ومخلفاتها على البيئة	29
(3-1)	إستراتيجية برامج الزراعة من أجل التنمية الاقتصادية (الحد من الفقر) حسب البنك الدولي	32
(4-1)	بيان نظرة آدم سميث حول النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية	44
(5-1)	مخطط يظهر الحلقة المفرغة للفقر حسب نيركس	50
(6-1)	مراحل النمو الاقتصادي حسب تصور روستو	54
(7-1)	نموذج هوليس تشينزي للتغيير الهيكلي	58
(8-1)	مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية	75
(9-1)	مخطط يوضح أهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية	81
(1-2)	تمثيل بياني يوضح أهمية الجباية بالنسبة للاقتصاد	96
(2-2)	منحنى لافر يوضح العلاقة بين الضغط الضريبي T و حصيله الإيرادات R	106
(3-2)	اهم العوامل المؤثرة في تحديد المقدرة التكلفة للدخل الوطني	124
(4-2)	آلية عمل السياسة المالية في إزالة الفجوة التضخمية والانكماشية عن طريق كل من السياسة الجبائية والانفاقية	127
(5-2)	مقارنة بين أثر السياسة الجبائية والسياسة النقدية على الظواهر الاقتصادية	139
(1-3)	الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية (المديرية العامة للضرائب).	157
(2-3)	وضعية النظام الجبائي الجزائري من خلال معدل التنفيذ للفترة (1992-2021)	172
(3-3)	معدل الضغط الضريبي المسجل خلال الفترة (1992-2021)	175
(4-3)	تطور حصيله الرسوم الجمركية منذ الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 إلى غاية سنة 2021	189
(5-3)	المخطط التنظيمي لمختلف مصالح مركز الضرائب (CDI)	196
(6-3)	الهيكل التنظيمي للمركز الجواربي للضرائب (CPI)	197
(7-3)	الأهداف المسطرة من خلال سياسة الإصلاح للاقتصاد الوطني	202
(1-4)	نسبة مساهمة الجباية العادية والجبائية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة للفترة (1992-2021).	227
(2-4)	نسبة تطور مساهمة الجباية العادية والبترولية في تغطية النفقات العامة للدولة خلال الفترة (1992-2021).	230
(3-4)	نسبة مساهمة مختلف فئات الضرائب والرسوم في إجمالي الإيرادات الفعلية للجبائية العادية خلال الفترة (1992-2021)	232
(4-4)	الإنجازات والتقديرات لمختلف الموارد الجبائية العادية للفترة (1992-2021)	235
(5-4)	تطور مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في إيرادات الميزانية العامة للدولة للفترة (1992-)	237

	(2021)	
239	مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في الإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة (1992-2021)	(6-4)
240	مقارنة تطوّر حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي مع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات للفترة (1992-2021)	(7-4)
242	حجم الجباية المحلية ضمن إيرادات الجباية العادية للفترة (1993-2021)	(8-4)
244	تطوّر إيرادات الجباية المحلية للضرائب والرسوم المحصلة كلفة لفائدة البلديات للفترة (2009-2021)	(9-4)
246	تطوّر عدد البلديات التي تعاني من عجز ميزانياتها عبر التراب الوطني للفترة (1992-2014)	(10-4)
250	تطوّر عجز ميزانيات بعض الولايات خلال الفترة (1997-2005)	(11-4)
253	مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في دعم البلديات والولايات خلال سنة 2015	(12-4)
256	حجم النفقات الجبائية الممنوحة على الضريبة على أرباح الشركات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (1995-2021)	(13-4)
258	حجم النفقات الجبائية الممنوحة في الرسم على القيمة المضافة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (1995-2021)	(14-4)
260	حجم النفقات الجبائية الممنوحة في الرسم على النشاط المهني في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (1995-2021)	(15-4)
263	حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة في كل من الرسم العقاري، حقوق التسجيل والدفع الجزافي للفترة (1995-2021)	(16-4)
265	المشاريع الاستثمارية المعلنة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2021)	(17-4)
266	تطوّر نسبة النمو الحقيقي والقيمة المضافة لقطاع الصناعة للفترة (2015-2021)	(18-4)
268	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المنطقة للفترة (2002-2021)	(19-4)
270	حصص المؤسسات من المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب المعيار خلال الفترة (2002-2021)	(20-4)
273	مقارنة بين حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2021)	(21-4)
276	مشكل التمويل ضمن المشاكل العشر التي تحد من تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	(22-4)
284	تطوّر الدين الخارجي خلال الفترة (1991-1994)	(23-4)
290	التطوّرات الحاصلة في الإيرادات الجبائية العادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)	(24-4)

292	إسهام القطاعات الاقتصادية في حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال القيمة المضافة لكل قطاع للفترة (1994-1998)	(25-4)
297	الموارد المالية المخصصة لكل قطاع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	(26-4)
299	الموارد المالية المخصصة لبعض القطاعات بالتزامن مع تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	(27-4)
300	مساهمة القطاعات الاقتصادية في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(28-4)
302	نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في عدد مناصب العمل خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي	(29-4)
304	نسبة الدين الخارجي خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	(30-4)
307	توزيع الغلاف المالي بين القطاعات الاقتصادية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)	(31-4)
311	تطور حجم المديونية الخارجية للفترة (2005-2009)	(32-4)
313	تطور نسبة التشغيل ومستويات البطالة ومعدل التضخم خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)	(33-4)
317	التوزيع المالي لمخصصات البرنامج الخماسي للتنمية على مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2010-2014)	(34-4)
320	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة الخامة للدولة خلال الفترة (2010-2014)	(35-4)
321	حجم المديونية الخارجية خلال تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)	(36-4)
324	تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة (2010-2014)	(37-4)
334	تطور القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2019)	(38-4)

قائمة المختصرات

الاختصار	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
IRG	Impôt sur le revenu global	الضريبة على الدخل الإجمالي
IBS	Impôt sur les bénéfiques des sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TVA	Taxe sur la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
IFU	Impôt forfaitaire unique	الضريبة الجزافية الوحيدة
TPP	Taxe sur les produits pétroliers	الرسم على المنتجات البترولية
VF	Versement forfaitaire	الدفع الجزافي
TA	Taxe d'assainissement	رسم التطهير
TP	Impôt sur la patrimoine	الضريبة على الأملاك
TF	Taxe foncière	الرسم العقاري
D.ENG	Droit d'enregistrement	حق التسجيل
DT	Droit de timbre	حق الطابع
TAIC	Taxe sur l'activité industrielle et commerciale	الرسم على النشاط الصناعي والتجاري
TANC	Taxe sur l'activité des professions non commerciales	الرسم على النشاط غير التجاري
TUGP	Taxe unique globale sur la production	الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج
TUGPS	Taxe unique globale sur les prestations de services	الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات
BIC	Les bénéfiques industriels et commerciaux	الأرباح الصناعية والتجارية
BNC	Les bénéfiques des professions non commerciales	أرباح المهن غير التجارية
HT	Hors Taxe	خارج الرسم
FCCL	Le fonds commun des collectivités locales	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
FSGCL	Le fond de solidarité et de garantie des collectivités locales	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية
CDI	Centre des Impôts	مركز الضرائب
CPI	Centre de proximité des impôts	المركز الجوارى للضرائب
DGE	La direction des grandes entreprises	مديرية الكبريات المؤسسات
APSI	Agence algérienne de promotion de l'investissement	الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار
ANDI	Agence nationale de développement de l'investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

المجلس الوطني للاستثمار	Conseil national de l'investissement	CNI
الناتج الداخلي الخام	Le produit intérieur brut	PIB
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Les petites et moyennes entreprises	PME
المؤسسات العمومية الاقتصادية	Les entreprises publiques économiques	EPE

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يكتسي موضوع التنمية الاقتصادية أهمية بالغة لدى الشعوب والحكومات، لاسيما الدول الفقيرة والمتخلفة، باعتبار أنّ هذه الدول غير قادرة على السيطرة على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، فهي لا تتوفّر على الموارد المالية الكافية لتمويل ميزانياتها أو تغطية نفقاتها العمومية، لذلك يتحتم عليها وضع سياسة اقتصادية واضحة المعالم تمكنها من النهوض باقتصادياتها المريضة.

ومثل ما هو معلوم فإنّ السياسة الاقتصادية تنقسم إلى سياستين متكاملان فيما بينهما، الأولى السياسة النقدية وهي مجموع السياسات التي تتبناها الحكومة الممثلة بالبنك المركزي والسلطات المالية الممثلة بوزارة المالية، من خلال ضبط الكتلة النقدية عن طريق التحكم في كمية النقود المتداولة بغرض تحقيق النمو والتوازن الاقتصاديّ، أما الثانية فهي السياسة المالية وهي مجموع السياسات الحكومية التي تعمل على توجيه الاقتصاد من خلال الإيرادات والنفقات العامة للدولة، بحيث تشكل الجباية إحدى أهمّ المصادر الثلاث التي تصبّ في مداخل الحكومات إلى جانب كل من الموارد الطبيعية والاقتراض، والذي تنفقه على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الميزانية العامة التي تضعها الحكومات بشكل سنوي أو فصلي تعدّ الوثيقة الأساسية التي تعكس النظرة الاقتصادية لهذه الحكومات، وعلى أساسها يتم تحديد الدور الاقتصاديّ للدولة، إلى جانب المزج بين السياستين النقدية والمالية، بحيث يتمّ اعتماد كل من السياسة النقدية الانكماشية والسياسة المالية الانكماشية معا للحدّ من التضخم وتخفيض عجز الميزانية عن طريق تقليل الإنفاق العام أو رفع نسبة الضرائب، والعكس صحيح تستعمل كل من السياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية التوسعية لزيادة الإنفاق العام.

كما أنّ استخدامات السياسة الجبائية تختلف باختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية للدول، فإنّ الدول المتقدمة تستخدمها كأداة لضبط التوازنات الاقتصادية، بينما المتخلفة منها ذات الاستهلاك الواسع والإنتاج الضعيف ومعدلات النمو المنخفضة فهي تستخدمها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، عن طريق جمع الموارد المالية اللازمة لتمويل إيرادات الميزانية وتغطية نفقاتها، كما تستخدمها أيضا لتحفيز الاستثمارات، ترقية الصّادرات وتحقيق التنوع الاقتصاديّ في القطاعات الإستراتيجية على المدى المتوسط والطويل.

والجزائر كغيرها من دول العالم حاولت منذ استقلالها سنة 1962 وإلى غاية نهاية الثمانينات، رسم سياسة جبائية تتناسب مع سياستها الاقتصادية، عن طريق تخصيص الموارد وتوزيعها بين القطاعات، وبما أنّ الدولة خلال هذه الفترة كانت تتدخل في الاقتصاد بصفة مطلقة بحكم تبنيها للنظام الاشتراكي، فقد كانت تحدد

الأسعار، تنظم الأسواق، تدعم السلع والخدمات، تحتكر التجارة الخارجية وتسيطر على الشركات الإنتاجية العمومية، وهو ما جعل السياسة الجبائية التي تنتهجها بدون فاعلية وغير قادرة على لعب دورها الرئيسي.¹

إلا أن الصدمة التي تلقّتها سنة 1986 على أثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، بحيث سجل سعر برميل النفط 15 دولار كانت أكبر صدمة تتعرّض لها البلاد، ارتفعت على أثرها المديونية الخارجية إلى 26 مليار دولار، والتي تزامنت مع رفض مؤسسات النقد الدوليّة منح القروض للجزائر مما زاد في تدهور الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة، مما أوجب إصلاح النظام الاقتصاديّ بشكل عام والسياسة الجبائية بشكل خاص.²

وفي هذا السياق يعد الإصلاح الجبائي المعتمد سنة 1992 منعطف كليّ في تاريخ النظام الجبائي الجزائري، لاسيما وأن الجزائر كانت قد دخلت مرحلة اقتصاد السوق بفترة وجيزة، فكان لابدّ من وضع سياسة جبائية تراعي المرحلة الجديدة وتصحح الأخطاء التي شابت النّظام الجبائي السابق.

كان الهدف من تبنيّ السياسة الجبائية الجديدة كما قلنا سابقا؛ إقامة نظام جبائي جديد، قادر على تحريك عجلة التّنمية الاقتصاديّة وتفعيل عملية النمو، عن طريق توسيع الوعاء الضريبي وتقليص المعدلات الضريبيّة وتخفيض أسعارها، بالإضافة إلى تخفيض الضغط الجبائي وإلغاء بعض الضرائب والرسوم القديمة واحداث أخرى جديدة، كالضريبة على الدّخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة، بما يسمح برفع إيرادات الجبائية العادية ويزيد في مساهمتها في تغذية الميزانية العامة، وبالتالي إحلالها محل الجبائية البترولية.

إنّ الصدمة النّفطية التي تلقّتها الجزائر جعلتها تعيد حساباتها، فقد استغلت الفوائض المالية المسجلة في مداخل النفط للسنوات اللاحقة في برمجة وتنفيذ العديد من المخططات التنموية، كما حاولت تحسين مناخ الاستثمار عن طريق إقرارها سنة 1993 ولأوّل مرّة مجموعة من المزايا الجبائية لفائدة المستثمرين المحليين والأجانب والتي كانت على شكل إعفاءات وتخفيضات في عدة ضرائب ورسوم على مختلف مراحل إنجاز المشروع. هذه الإجراءات والتدابير التي كانت بغرض تحقيق التنوع الاقتصاديّ بين القطاعات الاقتصاديّة من غير القطاع النّفطي، الذي لم تعدّ عوائده مضمونة من جهة ومسايرة التحولات الاقتصاديّة الوطنية والدوليّة بما يدعم سبل التّنمية الاقتصاديّة من جهة أخرى.

¹ حداد فريد، آفاق السياسة الجبائية في دعم التّنمية الاقتصاديّة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصاديّة، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، الموقع الإلكتروني: <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1931>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/20، على الساعة: 21:25، ص: 06.

² العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية-الأوروبية (1956-2013)، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2018، ص: 320.

إشكالية الدراسة:

لقد كان للصدمة النفطية التي حدثت في سنة 1986 الوقع الأكبر على الأوضاع بالجزائر، حيث هوت أسعار النفط إلى أقل من 15 دولار للبرميل، ما جعل إيرادات الجباية البترولية تنخفض إلى مستويات قياسية، وأدت إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، مما عرقل مسارات التنمية في البلاد. فما كان على الدولة إلا الإسراع في إصلاح النظام الاقتصادي واعتماد سياسة جبائية جديدة تسدّ عجز الجباية البترولية وترفع من إيرادات الجباية العادية وتزيد من مساهمتها في ميزانية الدولة، بما يفضي في الأخير إلى تنشيط حركة الاقتصاد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق تبلورت إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

❖ كيف يمكن أن تساهم السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

ومن خلال الإشكالية، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل ساهم إصلاح النظام الجبائي في رفع إيرادات الجباية العادية بحيث يمكنها سدّ عجز الجباية البترولية والمساهمة أكثر في تمويل ميزانية الدولة وتغطية نفقاتها؟
- 2- هل إيرادات الجباية المحلية كفيلا بتمويل احتياجات الجماعات المحلية أم تحتاج إلى دعم إضافي من طرف الدولة؟
- 3- كيف يمكن أن تساهم السياسة الجبائية بالجزائر في تحفيز وتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية؟
- 4- ما هي انعكاسات برامج التنمية الاقتصادية على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية؟

فرضيات الدراسة:

ولكي يتمّ الإجابة على السؤال الرئيسي لإشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، تمّ صياغة جملة من الفرضيات كإجابات أولية ومحتملة، نسعى إلى إثباتها أو نفيها، وهي كما يلي:

- 1- تتأثر الإيرادات العامة للدولة بما تحقّقه الجباية البترولية من مداخيل أكثر من الجباية العادية، وذلك أن الجزائر تتمتع باقتصاد استهلاكي أكثر منه إنتاجي، مما يعني أن الإصلاح الجبائي لا يساهم في رفع الإيرادات الجبائية العادية بالمستوى المرغوب؛
- 2- تتطور الجباية المحلية بتطور وتجدد احتياجات الجماعات المحلية؛

3- المزايا الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمار تزيد من فرص الاستثمارات الأجنبية أكثر من الاستثمارات المحلية؛

4- مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية المنفذة نجحت في تحقيق التنوع الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية وتحرير البلاد من تبعيتها لقطاع المحروقات؛

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية :

- عرض اهم المعارف والأدبيات التي تصب في موضوع الجباية والسياسة الجبائية وكذا التنمية الاقتصادية؛
- إبراز مساهمة كل من إيرادات الجباية العادية والبتروولية في الإيرادات العامة للميزانية من جهة وتغطيتها للنفقات العمومية من جهة أخرى في ظلّ الإصلاحات الجبائية المنتهجة؛
- دراسة وتحليل الضرائب والرسوم التي تساهم أكثر في الإيرادات الجبائية العادية؛
- إبراز مدى تأثير برامج ومخططات التنمية بحصيلة الجباية العادية و حصيلة الجباية البتروولية؛
- اختبار مدى نجاح برامج التنمية الاقتصادية في تحقيق التنوع الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية؛
- محاولة تقييم أداء السياسة الجبائية في ترقية العملية الاستثمارية بالجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية في دعم جوانب التنمية الاقتصادية بالجزائر، عن طريق استغلال الفوائض المالية المحصلة من الجباية البتروولية والعادية في تنفيذ مخططات وبرامج تنموية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تنشيط حركية الاستثمار بمنح إعفاءات جبائية لفائدة الأفراد والشركات الراغبة في الاستثمار، سواء المحلية أو الأجنبية، بما يزيد في فرص التنمية ويغني البلاد عن اعتمادها المفرط على عوائد التّفط التي أصبحت غير مضمونة بسبب تقلبات أسعارها بين كل فترة وأخرى.

حدود الدراسة:

يتجلى الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة ما بين سنة 1992 و2021، حيث أن هذه الفترة والمقدرة بثلاثين (30) سنة كفيلا بالإلمام بموضوع البحث مع إمكانية تحليل النتائج والإحصائيات، أما الإطار المكاني فقد اقتصر على الجزائر، لأن ما يهمننا هو تسليط الضوء على واقع السياسة الجبائية بالجزائر ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالبلاد.

منهجية الدراسة:

لقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لسرد مختلف المفاهيم الأساسية والمعلومات النظرية المتعلقة بالجباية، السياسة الجبائية والنظام الجبائي الجزائري وكذا التعرف على المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاطلاع على النظريات التي تحكمها، في حين أنّ المنهج التحليلي تمّ اعتماده لتحليل الانعكاسات التي تحدثها السياسة الجبائية على التنمية الاقتصادية بالجزائر، عن طريق تحليل الإحصائيات والنشرات الصادرة عن وزارة المالية (مديرية العامة للضرائب)، الهيئات والمؤسسات الحكومية كالبنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات (ONS) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI).

مبررات ودوافع الدراسة:

هناك عدّة أسباب ومبررات دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، فمنها الذاتية ومنها الموضوعية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أهمية الموضوع من حيث التعامل مع معطيات الحياة الاقتصادية من خلال تدخل الدولة في آلية فرض الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها ومن ثم توظيف إيراداتها في تمويل برامج التنمية الاقتصادية؛
- محاولة تقريب الجانب النظري للسياسة الجبائية وواقع التنمية الاقتصادية بالجزائر؛
- الظرف المالي الذي أصبحت تتعرض له الجزائر في كل مرة على أثر الصدمات المتكررة التي تشهدها أسواق النفط العالمية؛
- تقييم نتائج الإصلاحات الجبائية في رفع إيرادات الجباية العادية بعد مرور ثلاثون سنة منذ الانطلاق فيها سنة 1992، ومدى نجاعتها في دعم فرص التنمية؛

- باعتبار أنّ موضوع السياسة الجبائية والتنمية الاقتصادية يقع ضمن تخصص "المالية والتجارة الدوليّة" والتي تعتبر من الاختصاصات الهامة عبر العالم؛
- ميل الطالب لموضوع الجبائية، لاسيما وقد سبق له الإسهام في التطرق لموضوع السياسة الجبائية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر في إطار إنجازه لمذكرة الماستر.

دراسات سابقة:

من خلال موضوع الدراسة، يتبين أنّ هناك العديد من الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع الجبائية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، بحيث كانت هذه الدراسات ذات إسهامات قيمة وتثري مجال البحث العلمي، ولعل من أهمها نذكر ما يلي وفق ترتيب زمني من الأحدث الى الأقدم:

- أثر الإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية: أدلة من نيجيريا¹، وهو مقال من إعداد الباحثين: (Ogbodo, Okenwa & Nweze, Chike L)، المنشور في العدد 02، المجلد 01، من مجلة بحوث الممارسات الإدارية لسنة 2021، حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر الإيرادات الضريبية على الاقتصاد النيجيري خلال الفترة (2000-2019)، وذلك بقياس أثر كل من الضريبة على دخل الشركات والضريبة على أرباح التّفط على نصيب دخل الفرد، وقد اعتمد في ذلك الباحثين على استخدام بيانات السلاسل الزمنية والنشرات الإحصائية الصّادرة عن البنك المركزي والمكتب الوطني للإحصاء وتحليل انحدار جرانجر للسببية، حيث خلصت الدراسة في الأخير إلى وجود تأثير إيجابي كبير لكل من الضريبة على دخل الشركات والضريبة على أرباح التّفط على نصيب دخل الفرد في نيجيريا، لهذا ينبغي على الحكومة إصلاح وتحسين الإدارة الضريبية وتعزيز الرقابة ومكافحة التهرب الضريبي.
- دور الجبائية في تمويل التنمية في إفريقيا²، وهو عبارة عن مقال من إعداد الباحث "Fatou Niang"، المنشور في العدد 01، المجلد 45، من مجلة إفريقيا والتنمية (CODESRIA) لسنة 2020، حيث كان يهدف إلى إلقاء الضوء على أهميّة الضرائب في تعبئة الموارد المالية، كأداة للمساهمة في السياسة الإنمائية بإفريقيا، عن طريق تزويد الحكومات بالوسائل المالية اللازمة للاستثمار، كتمويل نفقات البنية التحتية والتغطية الاجتماعيّة، وهو ما يتطلب وجود نظام ضريبي فعال ومناسب ومفيد. وقد خلص الباحث إلى

¹ Ogbodo, Okenwa Cy& Nweze, Chike L «Effect of Tax Revenue on Economic Development: Evidence from Nigeria», Research Journal of Management Practice, Vol. 1, Issue 2, 2021, <http://www.doi.org/10.46654/RJMP.1226>, Retrieved on: 15-01-2022, at 16:45.

² Fatou Niang « Le Rôle de La Fiscalité dans Le Financement du Développement en Afrique », Revue d'afrique et développement, Volume XLV, No 1, 2020, <https://www.jstor.org/stable/10.2307/26936567>, Consulté le: 15-02-2022, à 16:45.

نتيجة مفادها أن البلدان الأفريقية يمكن أن تتحرر من المساعدات الخارجية من خلال إصلاح النظام الضريبي وفق المعايير الدوليّة والتزود بخطط ضريبية فعالة ومكيفة تساعدها على رفع الإيرادات الضريبية اللازمة للتنمية.

• السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصاديّ في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، دراسة تحليلية وقياسية¹: وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، من إعداد الباحث بكريتي بومدين، السنة الجامعية 2018/2017، حيث هدفت إلى تبيان تأثير السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصاديّ، بالإضافة إلى تشخيص الوضع الاقتصاديّ بالجزائر ومختلف مراحل التنمية التي شهدتها الاقتصاد خلال العشرية الأخيرة من خلال برامج التنمية والنمو الاقتصاديّ المعتمدة. وقد أفضى الدراسة إلى جملة من النتائج، نذكر أهمها:

- أنّ الجباية العادية تحتل مكانة ثانوية بعد الجباية البترولية؛
- اتساع دائرة التهرب والغش الجبائي تعود إلى عدم ترشيد النفقات التي تعتبر الوجه الآخر للسياسة الجبائية؛
- المزايا الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمار لم تحقق أهداف الدولة بقدر ما حققت المصالح الشخصية للمستثمرين المحليين والأجانب الذين يغيرون نشاطهم بمجرد انتهاء فترة الإعفاء؛
- غياب الكفاءة البشرية التي تشرف على تنفيذ الإصلاحات الجبائية تعدّ السبب الرئيسي وراء ضعف الحصيلة الجبائية على الرغم من الوسائل المادية الموظفة في ذلك؛
- وعلى ضوء هذه النتائج، خرج الباحث بمجموعة من المقترحات، نذكر منها:
- العمل على زيادة تنظيم الاقتصاد الوطني من خلال آدماج نشاطات القطاع الموازي ضمن نشاطات القطاع الرسمي وجعلها خاضعة لنفس بنود النظام الجبائي السائد؛
- إزالة القيود الإدارية والبنكية التي تعترض فرص الاستثمار وانتعاش الجهاز الإنتاجي، وفي ذلك أهمية لإحداث الدّخل وفرض الضرائب والحد من البطالة؛

¹ بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصاديّ في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، دراسة تحليلية وقياسية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/12820/1/Dbekriti.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2022/02/20، على الساعة: 14:45.

- ضرورة إعادة توزيع الدّخل الوطني جغرافيا من أجل كسر التفاوت الموجود بين المناطق، لاسيما بالنّسبة للمناطق المحرومة التي تحتاج لعملية التّنمية الاقتصادية أكثر؛
 - التعديل في التشريعات الجبائية بحيث تصبح متناسب مع الواقع الجبائي، خصوصا فيما يتعلق بصفقات التجارة الالكترونية وزيادة كفاءة العمل الإداري.
 - دور السياسة الضّريبية في تحقيق التنوع الاقتصاديّ في الجزائر¹: وهي أطروحة دكتوراه طور ثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية أدرار، من إعداد الباحثة بللعماء أسماء، مقدمة خلال السنة الجامعية 2018/2017، وقد كانت تهدف إلى تقييم مسار الإصلاح الضريبي بالجزائر وإبراز دور السياسة الضّريبية في تحقيق التنوع الاقتصاديّ، انطلاقا من الحوافز الضّريبية التي تمنح من طرف السلطات العمومية في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى قياس أثر بعض الضّرائب على التنوع الاقتصاديّ وكذا رصد التحديات التي تواجه السياسة الضّريبية بالجزائر في سبيل ذلك.
- وقد خلصت الباحثة في الأخير إلى مجموعة من النّتائج، من أهمّها:
- رغم الدور الكبير الذي لعبته الإصلاحات الجبائية في ترقية أداء السياسة الضّريبية وتزايد حصيلة الجباية العادية، يبقى هدف إحلالها محل الجباية البترولية صعب التحقيق؛
 - فشل سياسة الإنعاش الاقتصاديّ بسبب غياب الإستراتيجية المناسبة في ذلك، على الرّغم من الفوائض المالية التي سجلت في القطاع النّفطي خلال الفترة (2000-2014)؛
 - التوسع في منح المزايا والإعفاءات الجبائية لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الضّريبية في تحقيق أهدافها، وإتّما الربط بين الحوافز والعوامل الأخرى التي تساهم في تعزيز فرص الاستثمار هو المطلوب؛
 - ارتفاع الحصيلة الجبائية بالجزائر يتوقف على مدى قدرة النظام الضريبي على محاربة ظاهرتي التهرب والغش الضريبي وتقليص حجم السوق الموازي من جهة ونشر الوعي الضريبي من جهة أخرى؛
 - الاقتصاد الجزائري ما يزال في تبعية مستمرة لقطاع المحروقات في ظل عدم قدرته على تحقيق التنوع الاقتصاديّ.

¹ بللعماء أسماء، دور السياسة الضّريبية في تحقيق التنوع الاقتصاديّ في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018/2017، عبر الموقع الإلكتروني: <https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/handle/123456789/371> ، تاريخ الاطلاع: 2022/02/02، على الساعة:

ووفقا للنتائج التي تم التوصل إليها، خرجت الباحثة بجملة من المقترحات، منها:

- إعادة بناء نظام ضريبي قادر على وضع إستراتيجية شاملة تستهدف تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- استهداف أسواق جديدة وتغيير وجهات الاستيراد من منطقة اليورو إلى مناطق أخرى جديدة لتقليص الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل اليورو؛
- تنويع الصادرات بالاعتماد على الأسواق الإفريقية والأوروبية، حيث أن الجزائر تتوسط إفريقيا وأوروبا، ما يمنحها فرصة لتعظيم صادراتها وتطوير تجارتها؛
- تحقيق التكامل بين السياستين النقدية والمالية من خلال إعادة النظر في الميزانية العامة للدولة، المبنية على تكييف النفقات العمومية بشكل يخدم القطاع الإنتاجي.

● المقال الموسوم بـ: "دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)"¹، من إعداد الباحثة خير فضيلة، المنشور في العدد 02، المجلد 07 من مجلة أبعاد اقتصادية بتاريخ: 2017/12/31، والذي كان الهدف منه إبراز أهمية السياسة الجبائية في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها مصدر مهم لتمويل برامج التنمية وأداة فعالة في توجيه الموارد الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحفيز الاستثمار وتشجيع الإنتاج، لذلك عملت السلطات في الجزائر على إصلاح النظام الجبائي سنة 1992، عن طريق تفعيل وتطوير التشريعات الجبائية وإجراء التعديلات على القوانين التي تحكم النظام الجبائي.

وقد خلصت الباحثة إلى أنّ السياسة الجبائية تشكل إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، من خلال قدرتها على تمويل الخزينة العمومية وتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والكساد، فضلا عن دورها في دعم الطبقات المحرومة عن طريق التوزيع العادل والأمثل للدخل وفعاليتها في حماية البيئة والحد من التلوث، هذا وقد خرجت الباحثة أيضا بنتيجة مفادها أن إعداد وتنفيذ برامج التنمية يتوقف بشكل أساسي على حجم الإيرادات الجبائية المحققة، خصوصا منها إيرادات الجباية النفطية.

على ضوء هذه النتائج، قدّمت الباحثة بعض الاقتراحات، على غرار رفع كفاءة النظام الضريبي عن طريق تطوير الإدارة الجبائية وترشيد الإعفاءات الممنوحة في إطار الاستثمار، بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال رفع الوعي الضريبي.

¹ خير فضيلة، "دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، جامعة بومرداس، أمجد بوقرة، 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47371>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/25، على الساعة: 06:30.

● فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)"¹: وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، من إعداد الباحث عفيف عبد الحميد، مقدمة خلال السنة الجامعية 2014/2013، وقد كانت تهدف إلى تقييم مدى نجاعة السياسة الضريبية بالجزائر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، من حيث فعاليتها في تمويل الإيرادات العامة للميزانية، المساهمة في ترقية الاستثمار وتعبئة الادخار، ترشيد الاستهلاك، ترقية الصادرات، التوزيع العادل للدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية، تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد، والحد من التلوث البيئي وحماية البيئة عن طريق توفير إيرادات لتمويل الأنشطة الصديقة للبيئة، وفي الأخير تحديد العوائق التي تحد من بلوغ الأهداف المنوطة بها، وهذا من خلال تحليل العلاقة بين السياسة الجبائية وأبعاد التنمية المستدامة بالاعتماد على الإحصائيات المرتبطة بالأوضاع المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في الجزائر والقوانين والتشريعات الجبائية وكذا التقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية الوطنية والمؤسسات الدولية. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، من ضمنها:

- تساهم السياسة الضريبية بشكل فعال في تحقيق مختلف أبعاد التنمية المستدامة من خلال قدرتها على تمويل الأعباء العامة للدولة، معالجة الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والكساد، رفع القدرة الشرائية، العدالة في توزيع الدخل وحماية البيئة من التلوث؛
- الإصلاح الجبائي المعتمد سنة 1992 ساهم في تبسيط النظام الضريبي وجعله أكثر شفافية وعدالة، ومن نتائجه استحداث الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة؛
- لا تزال إيرادات الجباية العادية غير كافية لتمويل الإيرادات العامة للدولة ويظهر ذلك من خلال نسبة مساهمتها في تغطية نفقات التسيير التي بلغت نسبة 42.09% للفترة (2001-2012)؛
- هيمنة إيرادات الجباية البترولية على ميزانية الدولة ما يدل على عدم نجاح الإصلاح الضريبي في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛
- تتمركز إيرادات الجباية العادية في حصيلة الضرائب غير المباشرة، والتي تشمل كل من الرسم على القيمة المضافة والرسم الجمركية؛

¹ عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014/2013، الموقع الإلكتروني: <https://mmagister.univ-setif.dz/images/facultes/SEG/2014/AFIF%20ABDELHAMID.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/01، على الساعة: 11:00.

- التوسع في الإعفاءات الضريبية زاد في نفقات الخزينة العمومية أكثر من إيراداتها، مما قلص ثقة قطاع الأعمال في السلطات العمومية؛
 - من ضمن المعوقات التي تحد من فعالية السياسة الضريبية وضعف كفاءة الإدارة الجبائية هو عدم استقرار القوانين والتشريعات الضريبية نتيجة التعديلات المتكررة، بالإضافة إلى تنامي حجم التهرب الجبائي الذي وصل بنهاية سنة 2011 إلى 7973 مليار دج.
 - وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها، خرج الباحث بجملة من الاقتراحات، من أهمها ما يلي:
 - توسيع تقنية الاقتطاع من المصدر للحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي وتحقيق مبدأ العدالة الضريبية؛
 - إعادة النظر في سياسة منح الإعفاءات الضريبية المؤقتة للمستثمرين، والتوجه نحو تخفيض المعدلات الضريبية بشكل دائم سيحفز الاستثمار أكثر وسيزيد من استحداث أوعية ضريبية جديدة؛
 - إقامة اتفاقيات جبائية دولية للحد من ظاهرة الازدواج الضريبي بما يسمح بتنشيط حركية الاستثمارات الأجنبية؛
- آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر¹: وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر3، من إعداد الباحث حداد فريد للسنة الجامعية 2011/2012، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز دور السياسة الجبائية الجزائرية في دعم سياسة التنمية الاقتصادية من خلال التأكيد على أهمية الجباية في توجيه السياسة الاقتصادية وكذا تقييم مدى ملائمة النظام الضريبي مع الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة بعد الإصلاحات الاقتصادية المنطلق فيها أواخر الثمانينات.
- وقد خلصت إلى عدة نتائج، نذكر منها:
- انتماج الجزائر للنظام الاقتصادي الموجه قبل التسعينات حدّ من دور السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية، الذي اقتصر على جلب الإيرادات العامة لخزينة الدولة؛
 - النظام الجبائي قبل إصلاحات 1992 كان يشكل عبء كبير على الأفراد والمؤسسات الاقتصادية في ظل ارتفاع المعدلات الضريبية التي تراوحت بين 70 و80% بالنسبة للضريبة على الدخل والرسم العام على الاستهلاك على التوالي؛

¹ حداد فريد، آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره 25:17.

- ساهم الإصلاح الجبائي لسنة 1992 في استبدال الضرائب المتعددة ذات المعدلات المرتفعة بالضريبة الوحيدة وبمعدلات منخفضة، ومن إجراءات معقدة إلى أخرى واضحة وبسيطة، تزيد من فرص الاستثمار وتدعم عملية التنمية؛
- لم تتمكن الإصلاحات الجبائية المنطلق فيها سنة 1992 في رفع المردودية المالية للجباية العادية، نتيجة ضعف الإدارة الجبائية التي تفتقر للوسائل المادية العصرية كالإعلام الآلي والعنصر البشري الكافي؛
- إنّ هدف تبسيط النظام الجبائي الجديد المبني على العدالة والشفافية لم يسهم في تخفيف العبء الضريبي على الأجراء في ظل ارتفاع معدل ضريبة الدخل على الأجور التي بلغت متوسط 10% وحصّة الرسم على القيمة المضافة البالغة 45%، مقابل الضرائب على أرباح المؤسسات التي تمثل سوى 3% من الإيرادات الجبائية العادية، كما أن التحقيق الجبائي كشف عن ارتفاع مستويات التهرب الجبائي ومعدلات الضغط الضريبي؛
- تخصيص الجماعات المحلية بنسب معتبرة من الضرائب والرسوم لم يغنها من طلب الدعم من السلطات المركزية، ويظهر ذلك من خلال العدد المعتبر للبلديات التي سجلت عجزا في ميزانياتها والذي فاق نسبة 70% واقتصارها على دفع أجور ورواتب الموظفين.
- ومن خلال النتائج المتوصل إليها، خرج الباحث بمجموعة من التوصيات، من أهمها نذكر مايلي:
- إعادة مراجعة جباية الاستهلاك والضرائب على مداخيل الأجراء التي تتسم بارتفاع معدلاتها مقارنة بما يمنح من إعفاءات للمؤسسات في إطار سياسة الدعم الجبائي للإنتاج؛
- إعادة الاعتبار لبعض الضرائب والرسوم التي لا تحظى بالاهتمام الأوفر من طرف السلطات الجبائية، على الرغم من مساهمتها الفعالة في حجم الإيرادات، على غرار الضريبة على الممتلكات (الثروة)؛
- التوزيع الأمثل لسياسة الإعفاء الجبائي بين القطاعات الاقتصادية التي تشكل الأولوية والأهمية القصوى للاقتصاد الوطني؛
- إنشاء هيئات أو وكالات أو مصالح وطنية تقوم بالتسيير الخاص بالجباية البترولية دون الجباية العادية؛
- تأسيس وكالات وطنية تتخصص بمتابعة والإشراف على الاستثمارات الأجنبية بالموازاة مع الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار مثل ما هو معمول به في بعض الدول؛
- إعداد قانون خاص يدين ظاهرة التهرب الجبائي والسوق غير الرسمي وكل الظواهر الأخرى التي تحد من تطور الاقتصاد الوطني أو تعرقل سير العملية الاستثمارية.

مساهمة الدراسة:

انطلاقاً من تحليل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبعد الاطلاع على نقاط الاختلاف والتشابه بين مختلف الدراسات التي جمعت، توصلنا إلى أنها تتوافق مع الهدف الرئيسي لموضوع الدراسة ولكن تختلف في مجموعة من الجوانب الأخرى، حيث إن دراستنا تركز على تحليل أثر السياسة الجبائية على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال ثلاث اتجاهات، الاتجاه الأول يتعلق بدور الجباية في تعبئة الموارد المالية لتمويل ميزانتي الدولة والجماعات المحلية، أما الاتجاه الثاني فيرتكز على دورها في تنشيط وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال التحفيز الجبائية الممنوحة، بينما الاتجاه الثالث يركز على تحليل انعكاس السياسة الجبائية على مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية من خلال تخصيص الفوائض المالية للجباية في تنفيذ تلك المشاريع التنموية.

هيكل الدراسة:

لقد اعتمدنا على تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي، حيث خصصنا الفصل الأول لعرض الأسس العامة للتنمية الاقتصادية، وهذا بسرد المفاهيم العامة المرتبطة بها وذكر أهم النظريات المفسرة لها وكذا المصادر الأساسية في تمويلها، في حين أن الفصل الثاني يعرض الإطار النظري للجباية والسياسة الجبائية ومختلف المبادئ التي تتصف بها، بالإضافة إلى الأهداف من وراء اعتمادها والآثار العامة المترتبة عنها، أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة السياسة الجبائية بالجزائر وعلاقتها بالإصلاح الاقتصادي، من خلال التطرق بشكل خاص للنظام الجبائي الجزائري والإصلاحات الجبائية التي خضع لها منذ سنة 1992 والإصلاحات الاقتصادية المرافقة له.

وسنعالج من خلال الفصل التطبيقي والذي يأتي في الترتيب الرابع، دراسة تحليلية لدور السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (1992-2021).

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات عند انجاز هذه الدراسة، كانت أبرزها ما يلي:

- شخّ المراجع التي تتناول تاريخ السياسة الجبائية بالجزائر خصوصا في مجال الكتب، فالرصيد المكتبي يكاد يخلو من المصادر الحديثة في هذا الإطار؛
- صعوبة الحصول على الإحصائيات بالنسبة لحصيلة الجباية العادية (مختلف الضرائب والرسوم المكونة لها) خلال السنوات الماضية نتيجة أرشفتها يدويا وليس الكترونيا؛
- غياب البيانات الدقيقة لدى الديوان الوطني للإحصاء وتضارب المتوقّرة منها مع الجهات الأخرى.

الفصل الأول:

الأسس العامة للتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية واحدة من أهم فروع الاقتصاد التي تلقى اهتماماً واسعاً من طرف الدول والمجتمعات، وهذا لما أحدثته من تغيرات هيكلية وجذرية في أبعاد المجتمع المختلفة، فهي تركز على تحسين الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية للدول. وعادة ما يرتبط مصطلح التنمية الاقتصادية بالدول النامية لأن هذه الدول تتميز باقتصاد متخلف وتحتاج إلى دفعة قوية لتطوير قطاعها الاقتصادي من أجل الخروج من دائرة التخلف ودخول دائرة الازدهار.

وقد حظي موضوع التنمية الاقتصادية بأهمية بالغة لدى العديد من الدول، لاسيما بعد الأوضاع المزرية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، حيث انتشر الفقر والتخلف في العديد من الدول بشكل واسع وغير مسبوق، مما دفع بعلماء الاقتصاد إلى البحث في قضايا النمو والتنمية التي كانت تصب في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وبناء السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها مساعدة الدول الفقيرة على تحقيق التنمية.

وفي هذا السياق ظهرت العديد من النظريات التي قامت بتفسير موضوع التنمية والاتجاهات التي تستدعي من الدول الفقيرة اتباعها من أجل تدارك التخلف الذي تعيشه وللحاق بركب العالم المتقدم، والتي تشمل النمو ورفع دخل الأفراد وكل ما يساهم في تحسين العناصر الأساسية لحياة أفضل، كالتقدم في التعليم والصحة والبيئة النظيفة، حتى تصبح التنمية متوافقة مع التغيرات الهيكلية في الاقتصاد.

وتعدّ النظريات الكلاسيكية أولى النظريات التي بحثت في جوانب التنمية، حيث تطرق العديد من العلماء الاقتصاديين خلال تلك الحقبة إلى اهم الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها للمرور من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم، ويعتبر أول من فسّر موضوع التنمية الاقتصادية وطرق تحقيقها، الاقتصادي " آدم سميث ". لتتوالى بعد ذلك النظريات التي تكمل أو تعدّل ما جاء فيها، مروراً من النظريات النيوكلاسيكية ووصولاً إلى النظريات المعاصرة بما فيها نظريات التنمية المستدامة.

وقد أجمع كل علماء الاقتصاد على أنه لا يمكن الحديث عن بلوغ التنمية الاقتصادية دون وجود موارد أساسية لتمويلها، تلك المصادر التي تتباين بين ما هو داخلي من ادخارات محلية طوعية وإجبارية ومصادر خارجية تجمع بين القروض الخارجية، المنح، الإعانات الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة. وللتفصيل في الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تتضمن العناصر التالية:

المبحث الأول: مضمون التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: المصادر الأساسية لتمويل التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: مضمون التنمية الاقتصادية

لقد برز مصطلح التنمية مع أول ظهور لعلم الاقتصاد، حيث كانت في بداية ستينيات القرن العشرين وهي المرحلة التي انتقل فيها مفهوم التنمية ليشمل الجانب السياسي لأن الغاية كانت تنصب في اتجاه تطوير المجتمعات النامية التي تفتقر للديمقراطية، ولم ينحصر مفهوم التنمية عند هذا الحد فقد اتجه صوب العنصر البشري الذي يعتبر هو الثروة الرئيسة للأمم، وهذا يستلزم وجود بيئة مناسبة تمنح للشعوب فرصة التمتع بالحياة الكريمة.

وفي هذا السياق اهتمت التنمية بعدة مجالات وحقول معرفية، مثل المجال الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي¹، وهو ما يقودنا إلى البحث في مفهوم التنمية الاقتصادية، خصائصها، أهدافها وأهم مؤشرات قياسها، وكذا التطرق لمختلف المعوقات التي تحول دون تحقيقها.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية بين المفهوم، الخصائص والأهداف

يعود تاريخ نشأة التنمية إلى نشأة التنمية البشرية، إلا أن الانطلاقة الحقيقية كانت بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد خلال فترة ما بعد الغزو الأوروبي لمجموعة من الدول، حيث استنزف مواردها الطبيعية وحطم بناها القاعدية واطعمها أنظمتها الاقتصادية. فأصبح العالم مقسما إلى دول نامية وأخرى متقدمة، وهو ما دفع بالمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة مطالبة دعم حقوق الشعوب الفقيرة في الحصول على التنمية، بما يضمن لها العيش الكريم واللاحق بركب الدول المتقدمة.

وفي هذا الإطار كان اهتمام كل الدول ينصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو في الدخل الوطني الحقيقي².

¹ رجاء محمود شريف وناجي محمد جمال، التنمية المناطقية في ظل السياسات المالية (1990-2010) لبنان نموذجا، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2015، ص: 30.

² رحالي حجيلة وبوخالفة رفيقة، "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر" مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 02، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2015، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/134569>، تاريخ الاطلاع 2021/09/17، على الساعة: 17.50، ص: 234.

الفرع الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

ل للوصول إلى مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية، لابد من التمييز بينها وبين مفهوم النمو الاقتصادي على حدى ومعرفة الاختلاف الموجود بينهما.

1. مفهوم النمو الاقتصادي: يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى الزيادة المضطربة في حجم الدخل، أي الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك، وعادة ما يعبر عنه من خلال التغير في الناتج المحلي الإجمالي، دون وجود اختلال في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم.

ويقاس النمو الاقتصادي انطلاقاً من معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي التي تحققها المجتمعات، فقد شكل قيام الثورة الصناعية لسنة 1760 المنعرج الذي ساهم في تحقيق التقدم الهائل في العديد من الدول¹. ومن هذا المنطلق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه "تلك التغيرات التي تطرأ على الإنتاج المادي خلال فترة زمنية قصيرة عادة ما تقدر بسنة واحدة، بحيث يتم خلالها إحداث زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني"².

ويعرّف أيضا النمو الاقتصادي كذلك بأنه "الزيادة المضطربة لفترات طويلة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، وهذا يعني أن شرط وجود النمو هو توفر عاملين أساسيين هما:

- عامل الزيادة المضطربة: ويقصد بها الزيادة المستمرة في معدلات النمو لفترات طويلة.
- عامل الزيادة الحقيقية: ويقصد به الزيادة في معدلات النمو مع استبعاد أثر التضخم³.

2. مفهوم التنمية الاقتصادية: لقد اختلفت التعريفات المقدمة للتنمية من الكتاب والمفكرين الاقتصاديين، ومع ذلك فهم يشتركون في فكرة واحدة وهي أن التنمية الاقتصادية تشمل مختلف جوانب الحياة في المجتمع، مما يعني أنها تتجاوز مفهوم النمو الاقتصادي الذي تناولته الكتابات السابقة في حقل التنمية.

ويعرفها بعض الاقتصاديون بأنها "العملية التي على أساسها ينتقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بحيث يرافقه العديد من الأحداث والتغيرات الجذرية والعميقة في البنية الاقتصادية".

¹ منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 78.

² Mladen M. Ivic, "Economic Growth and Development", (JPMNT) Journal of Process Management, New Technologies, International Vol.3, No.1, 2015, <https://scindeks-clanci.ceon.rs/data/pdf/2334-735X/2015/2334-735X15010551.pdf>, Retrieved on : 22/09/2021, at 19:22, P : 55.

³ معى الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2009، الموقع الإلكتروني: <http://biblio.univ-alger.dz/jspui/handle/1635/10445>، تاريخ الاطلاع: 2021/09/25، على الساعة: 22:02، ص: 04.

وتعرف كذلك على أنها "التطورات التي تنشأ داخل المجتمع في مختلف المجالات، بما فيها الاقتصادية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية مما يسمح بإشباع الحاجيات المتزايدة للأفراد"¹.

كما يعرف فؤاد موسى التنمية الاقتصادية على أنها "عملية دقيقة جدا، تسمح في نهاية المطاف بالارتقاء المنظم بإنتاجية العمل، عن طريق إحداث تغييرات هيكلية في ظروف الإنتاج الاجتماعي واستخدام وسائل أكثر حداثة وأكثر كفاية". فهذا التعريف يشير في فحواه إلى تعبئة المواد الأولية وأدوات العمل اللازمة للإنتاج وتوفير فرص العمل للقوة العاملة المنتجة والمؤهلة، بالإضافة إلى تطوير العلاقات الإنتاجية، بما يساهم في الأخير في تلبية حاجيات الأفراد.

بينما يرى مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي "العملية التي تنتهجها الدولة غير مستكملة النمو في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في تحقيق الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل"².

وتعرف أيضا بأنها "العملية التي تسمح بمشاركة ومساهمة الأفراد في الحياة الاقتصادية بما يضمن رفع طاقة الإنتاج ويخفض التكاليف، وهذا من منطلق أن العمل الجماعي يزيد من فرص تحقيق الثروة ويحسن من نوعية الحياة"³.

3. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: يمكن التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية في مجموعة من النقاط، التي نوردتها في الجدول التالي:

¹ جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدي، التنمية الاقتصادية (مفاهيم - نظريات - تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص: 40-41.

² محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

³ Maryann P. Feldman et al « The logic of economic development: A definition and model for investment », Environment and Planning C Government and Policy, 34(1), November 2014, <http://dx.doi.org/10.1177/0263774X15614653>, Retrieved on : 30-09-2021, at 17 :25, P : 05.

الجدول (1-1): الاختلافات الأساسية الموجودة بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• هو تغير مرحلي يمتد على فترات زمنية طويلة، كما انه يتميز بالاستقرار.	• هي تغير غير مستمر، باعتبار حدوثها بصفة مفاجئة في الحالة المستقرة.
• يعتبر وليد لمجهودات التنمية الاقتصادية، والعكس غير صحيح.	• تحتاج إلى تقنيات توجيهية وقيادية وتنظيمية لتحقيق التوسع والمحافظة عليها.
• يرتبط باقتصاديات المجتمعات المتقدمة والمتطورة.	• ترتبط باقتصاديات المجتمعات النامية والمتخلفة.
• يقتصر على التغيرات الكمية.	• تشمل التغيرات الكمية والنوعية.
• ظاهرة تحدث على المدى القصير.	• ظاهرة تحدث على المدى الطويل.
• يقاس بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومتوسط الدخل الفردي.	• تقاس بتطور البناء الاقتصادي كالصنيع والتمدن و التصرفات والسلوكيات كال تقليد والعادات.

المصدر: من إعداد الطالب استناد إلى بعوني ليلي، "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)", مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، جامعة الجزائر 3، ماي 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46726> تاريخ الاطلاع: 2021/09/28، على الساعة: 14:50، ص: 781.

الفرع الثاني: خصائص وجوانب التنمية الاقتصادية

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، التي تشمل النقاط التالية:

- ظاهرة إنسانية تقوم على خدمة الإنسان باعتباره العنصر الأساسي المستهدف وتحقيق رفاهيته؛
- ترتبط بالاحداث التاريخية تبعا للظروف التي تمر بها الدول؛
- عملية تشاركية شاملة لكل فئات المجتمع؛
- عملية تغيير مدروسة ومقصودة؛
- تستخدم أساليب مخطط لها مسبقا؛
- تتيح الاستخدام الكفاء لمختلف الإمكانيات البشرية والمادية؛
- تشمل الجهود المبدولة المشتركة بين الجهات الرسمية في الدولة والجهات الشعبية.

أما بالنسبة للجوانب التي تناقشها التنمية الاقتصادية فهناك عدة جوانب، من ضمنها الجوانب المادية والجوانب غير المادية، إلا أن اهتمامها ينصب في الموارد الاقتصادية التي تجمع ما بين الموارد البشرية والبيئية أي الإنسان والبيئة، وذلك باعتبار أنهما يشكلان العمود الفقري للعملية التنموية، وبالتالي التكامل والتناغم الموجود بينهما يعد مؤشرا على نجاح أو فشل هذه العملية.

كما أنّ استحداث الوسائل المناسبة للتأثير على الوضعية الاجتماعية والثقافية والسلوكية من أجل خدمة العملية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي لا يمكن أن يفشل في ظل ظهور المستجدات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وفي هذا السياق هناك العديد من الجوانب الاقتصادية التي تظهر مدى أداء وكفاءة الأجهزة الاقتصادية في تحقيق فعالية التنمية الاقتصادية، والتي تخص ما يلي: مستويات المعيشة، معدلات الدخل الوطني ووضعية توزيعه، الفقر، المستوى التعليمي ومعدلات الأمية، معدلات الإنتاجية، مستويات البطالة بمختلف أنواعها بين القطاعات الاقتصادية، درجة الاعتماد على القطاع الزراعي، نسبة مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات... الخ¹.

الفرع الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية

إنّ نجاح الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب منها انتهاج سياسات معينة، تمكنها من الانتقال إلى وضعية اقتصادية مثلى، وتمثل هذه السياسات فيما يلي:

1. السياسة الادخارية: تعدّ هذه السياسة من ضمن السياسات المهمة في عملية التنمية الاقتصادية، فهي تعتبر المصدر الداخلي الرئيسي الذي يمول الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية من جهة، وكوسيلة لتفادي اللجوء للقروض والمساعدات الخارجية التي يترتب عنها تبعات مالية وسياسية. هذا ويعتبر الادخار أداة فعالة في تحقيق الاستقرار النقدي والتوازن الاقتصادي لأن هناك علاقة طردية بين حجم الادخار وتراكم رأس المال، فكلما ارتفع حجم التراكم الرأسمالي كلما زادت المدخرات، وهو الأمر الذي يشجع على قيام المزيد من المشاريع الإنتاجية وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة².

2. السياسة الاستثمارية: تشكل عملية التوسع في الطاقة الإنتاجية للدولة وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار الطريق الرئيسي الموصل للتنمية الاقتصادية، فإستراتيجية التقدم تحتاج إلى استغلال واستخدام موارد المجتمع المتاحة استخداماً فعالاً.

¹ عبد اللطيف مصطفي وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص ص: 23-24.

² رجاء محمود شريف وناجي محمد جمال، التنمية المناطقية في ظل السياسات المالية (1990-2010) لبنان نموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

وبما أنّ العملية الاستثمارية تمثل العامل الأول للتنمية والنمو الاقتصاديّ في الأجل الطويل، فإنّ الاستثمارات ساهمت إلى حد كبير في تحسين مستويات المعيشة في الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه فإنّ الاستثمار يخلق بؤاد التنمية، ومع ندرة رأس المال والاستثمار تتراجع التنمية وتتأثر بقية عوامل الإنتاج الأخرى¹.

3. السياسة السعرية: تمثل السياسة السعرية تلك الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات بناء على الأحداث الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد، حيث تقوم الدولة من خلال السياسة السعرية بالتأثير في كل من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وفي مسارات التنمية الزراعية والصناعية وكذا معدلات توزيع الدخل الوطني.

كما تعمل الدولة أيضا على إعداد نظام الأسعار المناسب، باستخدام الأساليب التي تحدد القيمة والحدّ من انحراف الأسعار عن القيم، بالإضافة إلى التحكم في عملية التداول النقدي داخل المجتمع عن طريق تخفيض الأسعار أو رفع الأجور، وتقوم أيضا بالتأثير في حجم الطلب بتوجيهه نحو سلع معينة أو كبحه من أخرى. وكل هذه الإجراءات المتخذة من طرف الدولة تمثل متطلبات السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية².

4. السياسة المالية: تمثل السياسة المالية تلك السياسة التي تعتمدها الدولة في التأثير الكلي على النشاط الاقتصاديّ مستخدمة في ذلك أداتين مهمتين، الأولى تتمثل حجم الإنفاق الحكومي، والثانية والسياسة الضريبية، فكلتاهما تلعبان دورا مهما في تحديد مستويات الدخل والإنتاج واستقرار المستوى العام للأسعار³. ويكمن دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها عنصرا رئيسيا في السياسة الاقتصادية للدولة، فهي تعتبر دراسة تحليلية للنشاط المالي من خلال تحقيقها للتوازن بين حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، ويقصد بذلك تكييف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره مع ما هو متاح من إمكانيات، مما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية⁴.

¹ منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 318.

² محمد العمادي وفهد الخطيب، "الأسعار"، التصنيف الاقتصادي، المجلد الثاني، الموسوعة العربية، 2022، الموقع الإلكتروني: <https://arab-ency.com.sy/ency/overview/90/2>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/03، على الساعة 18:35، ص: 296.

³ رضوان سليم، "دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 08، العدد 08، جامعة سطيف، جوان 2008، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6068>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/07، على الساعة 11:15، ص: 94.

⁴ نشوى محمد عبدربه، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الثالث، جامعة طنطا، مصر، ديسمبر 2017، الموقع الإلكتروني: https://csj.journals.ekb.eg/article_90435_0dba3f88d68e166ca1707377289f5187.pdf، تاريخ الاطلاع: 2021/10/12، على الساعة 21:02، ص: 313.

5. السياسة النقدية: تعتبر السياسة النقدية أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها المصارف المركزية وصناع القرارات الاقتصادية بالدولة في معالجة الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد، خصوصا حالات الركود والانتعاش المتكررة، إذ تقوم الحكومات عن طريق البنك المركزي بإعلان مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية للسياسة النقدية، والتي تشمل سعر الفائدة، الائتمان المحلي، عمليات السوق المفتوحة وأسعار الأصول في الحد من معدلات التضخم ورفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي¹.

وتعتمد البنوك المركزية على نوعين أساسيين من السياسة النقدية، هما السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية، ففي حالة تراجع النشاط الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتبني مجموعة من الإجراءات التي تساهم في زيادة المعروض النقدي، وفي المقابل خفض أسعار الفائدة لتشجيع القطاع المصرفي على التوسع في منح الائتمان بهدف تشجيع الاستثمار وقيام المشاريع، وهو ما ينعكس على ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي، ويزيد من فرص العمل، وهي بذلك فرص نحو بلوغ التنمية الاقتصادية.

وفي هذه الحالة تعرف السياسة النقدية المنتهجة من طرف البنك المركزي بالسياسة النقدية التوسعية، بينما في حالة الرواج الاقتصادي وما يصاحبها من ضغوط تضخمية، يقوم البنك المركزي بتبني سياسة تعتمد على تقليل المعروض النقدي ورفع أسعار الفائدة، وهو الإجراء الذي يدفع بالقطاع المصرفي إلى تقليص فرص منح الائتمان، بهدف امتصاص الضغط التضخمي، وهذا الإجراء يعرف بالسياسة النقدية الانكماشية. لذلك يمكن اعتبار السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي بإيعاز من السلطة، هي إجراء الهدف منه التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على حجم كل من الإنفاق الاستثماري والقروض المصرفية².

الفرع الرابع: أهداف التنمية الاقتصادية

نظرا للتركيبية الاقتصادية التي تختلف من دولة إلى أخرى، فإنه من الصعب تعميم أهداف التنمية الاقتصادية في كل منها، خصوصا بالنسبة للدولة النامية التي تعاني تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الأمر لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين جميع الدول، مما يتعين عند رسم أهداف التنمية الاقتصادية مراعاة أربعة (04) شروط أساسية، هي:

¹ الوليد أحمد طلحة ومحمد موعش، "دور السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، شبكة المعرفة، العدد 79، فبراير 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/role-monetary-policy-addressing-economic-stagnation-arab-countries.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/17، على الساعة: 22:02، ص: 04.

² محمد ادريس، "السياسة النقدية"، سلسلة كتيبات تعريفية، سلسلة موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، العدد 17، 2021/08/30، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/monetary-policy.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/22، على الساعة: 23:22، ص: 16-17.

- أن تكون الأهداف المسطرة قادرة على تحديد وقياس التقدم الذي تطرحه خطط وبرامج التنمية الاقتصادية؛
 - يجب أن ترسم الأهداف مستوى القدرات البشرية والإمكانات الفنية والإدارية التي تتناسب مع أغراض التنمية الاقتصادية؛
 - يجب أن تحدد الأهداف حسب أولويات تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية؛
 - يجب أن توضع الأهداف بطريقة تسمح باستغلال كافة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.
- وانطلاقاً من هذه الشروط، يمكن تحديد الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية التي تصبو إليها جل الدول، والتي نذكر منها مايلي:

1. زيادة الدّخل الوطني: إنّ الهدف الأعلى من أهداف التنمية الاقتصادية هو زيادة معدلات الدّخل الوطني، لأنّ الدافع الأساسي من وراء القيام بعملية التنمية يرجع إلى تدهور الأوضاع المعيشية وانتشار الفقر وتزايد عدد السكان، وبالتالي لا يمكن الخروج من هذه الحالة إلا بزيادة مستوى الدّخل الوطني، عن طريق إتاحة الفرص للحصول على المستلزمات الأساسية من السلع والخدمات التي تطرحها عناصر الإنتاج المتاحة خلال فترة زمنية معينة.

2. رفع مستوى المعيشة: يمثل هذا الهدف أيضاً أحد الأهداف المهمة التي تسعى معظم الدول إلى بلوغها، خصوصاً الدول النامية منها، فالتنمية الاقتصادية لا تعني زيادة الدّخل الوطني السنوي فحسب، ولكن هي إستراتيجية تعمل على رفع مستويات المعيشة للسكان.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جلّ دول العالم يوجد بها فئات معينة تحتكر الموارد المالية وتسيطر على معظم الأنشطة الاقتصادية، مما يعني أنّ هنالك تفاوت في توزيع الدّخل، وبما أنّ هناك اتصال وثيق بين عدد السكان والدّخل، فإنّ كلّ زيادة في الدّخل لا تتناسب مع زيادة السكان، ستؤدي إلى تراجع نصيب الفرد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة¹.

3. تقليص التفاوت في توزيع الدّخل والثروة: يندرج هذا الهدف ضمن الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية في اغلب الدول النامية، فمع انخفاض مستويات الدّخل الوطني وتراجع متوسط نصيب الفرد تزداد هوة الفوارق بين فئات المجتمع في توزيع الدّخل والثروة، فنجد أنّ هناك فئة صغيرة تملك جزء كبير من الثروة ونصيب أكبر

¹ خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، الموقع الإلكتروني: <https://theses-algerie.com/2861697081765210/these-de-doctorat/universite-brahim-soltane-chaibout---alger-3>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/25، على الساعة 11.19، ص ص: 43-44.

من الدّخل الوطني، وفئة أخرى والتي تمثل أغلبية المجتمع، لا تملك سوى نسبة ضئيلة من الثروة وتحصل على جزء صغير من الدّخل الوطني.

وعادة ما يؤدي التفاوت في توزيع الدّخل والثروة إلى شعور أغلب الفئات بغياب العدالة الاجتماعيّة، فيصبحون يعيشون في ضياع اقتصادي كبير، حيث أن الأغنياء ينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع لإشباع حاجياتهم، وفي المقابل يعجز الفقراء عن الحصول على ابسط الأمور الضرورية التي تلي استهلاكهم. وبالتالي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدول المتخلفة في توفير احتياجات الأفراد سيدفع بها إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، وهو ما يجعل ميزان مدفوعاتها يدخل في متاعب اقتصاديّة لا تنتهي.

وعليه تعتبر معضلة تقليص التفاوت في توزيع الدّخل والثروة بين الأفراد ضرورة ملحة تسعى التّمنية الاقتصاديّة إلى بلوغها مهما كلف الأمر¹.

4. استغلال الموارد المتاحة: على الرّغم من وجود موارد اقتصاديّة ضخمة غير مستغلة وغير مكتشفة في الدول المتخلفة، إلا أنها لا تحظى بالاستغلال الكافي، كإفريقيا التي لم يجرى لها مسح جيولوجي لمعرفة الموارد الطّبيعيّة التي تتوفّر عليها إلا بنسبة 20% من إجمالي مساحة القارة. وإذا ما ركزنا على دولة ما فنجد مثلا دولة السودان التي تربع على مساحة 120 مليون فدّانا صالحة للزراعة غير مستغلة، إضافة إلى الكثير من المعادن، ونفس الأمر بالنسبة لدولة الكونغو التي تتمتع بثروات طبيعيّة هائلة، كما تملك البرازيل كميات معتبرة من الحديد الخام والمعادن الهامة ومصادر الطاقة الكهربائيّة التي تمكنها من إنشاء صناعات كبرى متنوعة.

ولكن في المقابل تحتاج هذه الدّول لاستغلال مواردها إلى رأس مال ضخّم وخبرة فنية ويد عاملة مؤهلة تمكنها من ذلك، إلا أنّ وجود هذه الموارد المهمة لا تعني سرعة تحقيق التّمنية الاقتصاديّة، لأن هذه الموارد لا يمكنها التحول إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك المباشر من تلقاء ذاتها².

المطلب الثّاني: مؤشرات قياس التّمنية الاقتصاديّة

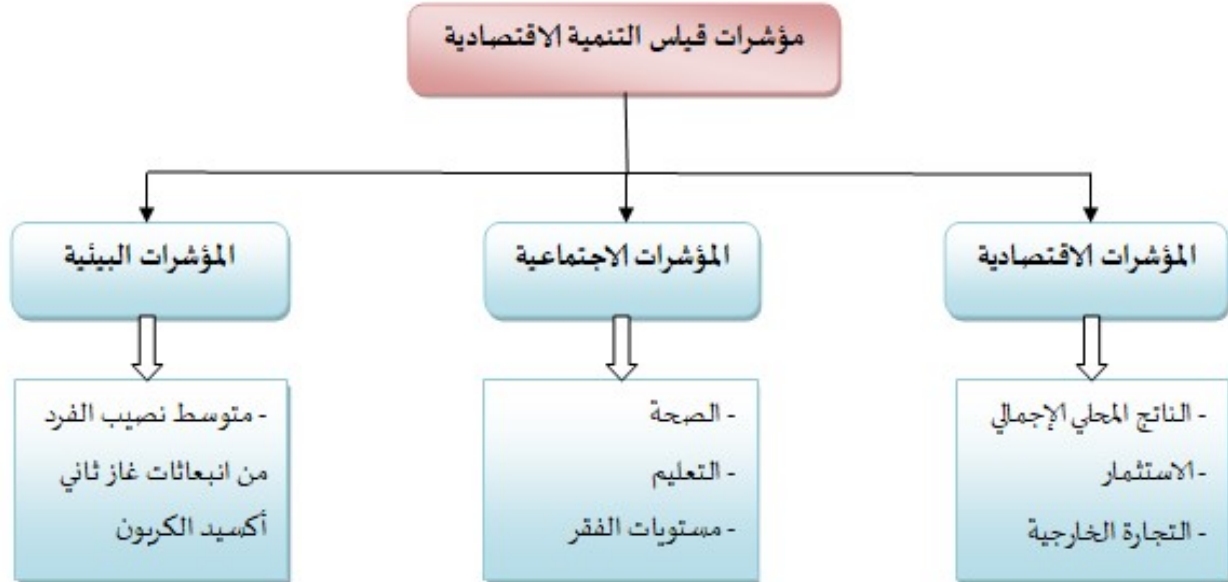
تقاس التّمنية الاقتصاديّة من خلال مجموعة من المؤشّرات، التي تشمل ثلاثة (03) جوانب أساسية هي الجانب الاقتصاديّ، الاجتماعيّ والبيئيّ، حيث إنّ كلّ منها يركّز على مجالات معينة، فالمؤشّرات الاقتصاديّة للتنمية تضمّ معدل الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية، الاستثمار والفقير، بينما المؤشّرات الاجتماعيّة

¹ أحمد جابر بدران، التّمنية الاقتصاديّة والتنمية المستدامة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهيّة والاقتصاديّة، كئيّة الاقتصاد والإدارة، القاهرة، مصر، 2014، ص ص: 31-32.

² محمد خليل برعي وعلى حافظ منصور، التخلف والتنمية، دار الثقافة العربيّة، القاهرة، مصر، 1990، ص ص: 46-47.

فتشمل كلّ من التعليم والصحة، أما المؤشرات البيئية فتتضمن متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون¹. والشكل الموالي يختصر المؤشرات الثلاث (03) المستخدمة في قياس التنمية الاقتصاديّة.

الشكل(1-1): مؤشرات مستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على لافي مبارك سعد عبيد العازمي وآخرون، "مؤشرات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: إطار تحليلي"، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد 2، العدد 2، جامعة أسوان، يناير 2021، متاح على الموقع الإلكتروني: https://mbddn.journals.ekb.eg/article_216369_9ebc61f77df5c15aae5e848b401b1b62.pdf، تاريخ الاطلاع: 2021/11/03، على الساعة: 21:57، ص: 641.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية

تستخدم معظم دول العالم مجموعة كبيرة من المؤشرات الاقتصادية في قياس التنمية الاقتصادية، إلا أنّ هناك مؤشرات معينة يتم التركيز عليها أكثر من غيرها المؤشرات الأخرى، والمتمثلة في حجم الناتج المحلي الإجمالي، معدلات الاستثمار وحجم التجارة الخارجية.

1. الناتج المحلي الإجمالي (Le PIB): يعد الناتج المحلي الإجمالي من بين أهمّ المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تقيس حجم الاقتصاد، من خلال حساب قيمة السلع والخدمات المنتجة من المواد المحلية لفترة زمنية معينة، كما انه يمثل الأداة المثلى في قياس أداء الاقتصاديات الحديثة التي يعبر عنها من خلال حالات الركود والاستقرار.

¹ لافي مبارك سعد عبيد العازمي وآخرون، "مؤشرات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: إطار تحليلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 640.

ويتم تقسيم الناتج المحلي الإجمالي إلى ثلاثة قطاعات أساسية، تشمل قطاع الإنتاج السلعي، قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية، بحيث كل من هذه القطاعات الثلاث تنقسم إلى قطاعات جزئية¹. هذا وقد قام البنك الدولي بتقسيم الدول إلى خمسة مجموعات بحسب معدل ناتجها المحلي على النحو التالي:

- المجموعة الأولى: وتضم مجموع الدول التي يقل ناتجها المحلي الإجمالي عن 370 دولار، والبالغ عددها 37 دولة، كما تشكل حوالي 53% من مجموع عدد سكان العالم، بينما حصتها لا تتعدى معدل 5% من إجمالي الإنتاج العالمي.
- المجموعة الثانية: وهي الدول التي يتعدى فيها معدل الناتج المحلي الإجمالي مبلغ 370 دولار، حيث تشمل 60 دولة، وتمثل حوالي 23% من مجموع عدد سكان العالم، بينما حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي فتبلغ حوالي 14%.
- المجموعة الثالثة: وتخص الدول التي يبلغ معدل ناتجها المحلي الإجمالي مبلغ 4200 دولار وما فوق، وهي تضم 18 دولة والتي تعرف بالدول الصناعية، تشكل نسبة 15% من إجمالي عدد سكان العالم، في حين حصتها تبلغ 64% من مجموع الإنتاج العالمي.
- المجموعة الرابعة: وهي مجموع الدول المصدرة للنفط التي تملك فوائض في رأس المال، ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي مبلغ 5000 دولار، بينما حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي تبلغ 1.4%، كما تشكل نسبة 0.6% من مجموع سكان العالم.
- المجموعة الخامسة: وهي تخص الدول التي قامت بعملية التخطيط المركزي منذ فترة ليست ببعيدة، بحيث يبلغ فيها معدل الناتج المحلي الإجمالي مبلغ 4300 دولار، بينما حصتها من إجمالي الإنتاج العالمي تبلغ 15%، وتشكل نسبة 7% من مجموع سكان العالم².

¹ علي لزعر وعبد الحلیم جدي، "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 19، العدد 02، جامعة عنابة، جوان 2013، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4212>، تاريخ الاطلاع: 2021/11/07، على الساعة: 17:29، ص: 65.

² خالد عبادة نزال علميات، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الأردن، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020، ص ص: 47-48.

2. حصة الاستثمار من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي: يمثل هذا المؤشر حجم الإنفاق على الإضافات التي تطرأ على الأصول الثابتة في الاقتصاد كحصة من حجم الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يقيس حصة الاستثمار من الإنتاج الكلي، وهو بذلك يعكس السياسة الانفاقية التي تقوم بها الدولة عند إقامة المشاريع الاستثمارية، وبالتالي معرفة نوعية الاستثمارات وطبيعتها وإستراتيجية التي يجب أن تتبناها في تنفيذ وانجاز هذه المشاريع¹.

3. التجارة الخارجية: يعدّ الانفتاح التجاري على العالم الخارجي من ضمن المؤشرات الاقتصادية الهامة للتنمية الاقتصادية، وذلك أن التجارة الخارجية تعتبر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا وأن الطلب الكلي الفعال هو دالة موجبة في التعامل مع العالم الخارجي².

وبما أنّ الميزان التجاري يعبر عن الفرق الموجود بين القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة والمقدرة عادة بسنة، فإن ارتفاع حجم الصادرات عن حجم الواردات يدل على الفائض في الميزان التجاري والعكس صحيح، حيث أن ارتفاع حجم الواردات على حساب الصادرات يؤدي إلى عجز الميزان التجاري، وبالتالي فإن الفائض في الميزان التجاري يدلّ على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية³.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية

في الشكل العام يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية من الجانب الاجتماعي، من خلال توفّر ثلاثة مؤشرات أساسية في كل دولة، بما يضمن تطبيق العدالة أثناء توزيع الموارد وإتاحة الفرص بين الأفراد في مجال الصحة، التعليم ومحاربة الفقر.

1. الصحة العمومية: يعتبر تطوّر القطاع الصحي من ضمن الأولويات التي تسعى كل دول العالم لبلوغها، وذلك من خلال التركيز على الجوانب الوقائية والعلاجية لكل شرائح المجتمع، خصوصا بالنسبة لفئة كبار السن والأطفال. ويقاس معدل التطوّر الصحي انطلاقا من الأجل المتوقع للحياة، التي تحدد بعدد السنوات التي يعيشها الفرد. وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك علاقة طردية بين مستوى الدّخل والتطوّر الصحي، فمع ارتفاع مستويات الدّخل يتحسن الوضع الصحي، فتزداد إنتاجية الأفراد ويرتفع أدائهم فترتفع مستويات الدّخل الوطني.

¹ سهيلة عربوة، مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2011، الموقع الإلكتروني: <https://theses-algerie.com/6515601052470287/memoire-de-magister/universite-ferhat-abbas---setif-1>، تاريخ الاطلاع: 2021/11/08، على الساعة: 16:54، ص: 67.

² لافي مبارك سعد عبيد العازمي وآخرون، "مؤشرات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: إطار تحليلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 647.

³ خالد عيادة نزال عليما، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الأردن، مرجع سبق ذكره، ص: 61-62.

كما تشير الدراسات إلى أنّ العمر المتوقع يرتبط بصفة كبيرة بدخل الأفراد، باعتبار أن الزيادة في الدخل توظف في اقتناء الحاجيات الأساسية التي تعود بالمنفعة على الصحة العمومية¹.

2. التعليم: يكتسي التعليم أهمية بالغة في الاقتصاد، وذلك من خلال قدرته على تزويد الأفراد بالمهارات المتعددة اللازمة في دعم عمليات الإنتاج، إضافة على دوره الكبير في تزويدهم بالمعارف والمعلومات التي تسمح بحل المشاكل والأزمات وهو ما يعني مساهمة التعليم في دعم النمو الاقتصادي من خلال التجديد والتنظيم والإبداع وكذلك التطوير.

وعليه تعتبر عملية النهوض بالمستوى التعليمي أحد الاستراتيجيات الفعالة في مجال التطور الاقتصادي، ذلك أنّ هذا الأخير يقترن أساساً بالتطور التربوي، فكلما زاد الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم كلما ارتفعت القيمة المضافة في الاقتصاد، مما يدل على الأهمية الكبيرة للعملية التعليمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب أنّ التعليم يلعب دوراً أساسياً في توسيع نطاق البحث العلمي، بحيث يستفاد من نتائجه في الحياة العامة والاقتصادية، عن طريق رفع فعالية العمل الإنساني الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجية العمل².

3. مستويات الفقر: تمثل مستويات الفقر تلك النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني في دولة ما، حيث أن فجوة الفقر تعبر عن كثافة الفقر وعمقه، وهو ما يعكس نسبة عدد الفقراء الذين يعجزون عن بلوغ الحد الأدنى الذي يسمح لهم بالخروج من دائرة الفقر، لذلك تعتبر إستراتيجية خفض الفقر من أولويات خطة التنمية الدولية، والتي تعتبر في نفس الوقت الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17). ولهذا ازداد تركيز واضعي السياسات عبر العالم على خفض مستويات الفقر والقضاء على أشكال الحرمان³.

¹ علي لزعر وعبد الحليم جدي، "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة"، مرجع سبق ذكره، ص:66.

² رافدة الحريري "اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص:23.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "المجتمع العربي: مجموعة الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية العدد 13"، تقرير رقم 07، الأمم المتحدة، 2017/12/24، الموقع الإلكتروني: [https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-society-compendium-social-statistics-issue-](https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-society-compendium-social-statistics-issue-no-13-arabic_0.pdf)

no-13-arabic_0.pdf، تاريخ الاطلاع: 2021/11/11، على الساعة: 10:22، ص:39.

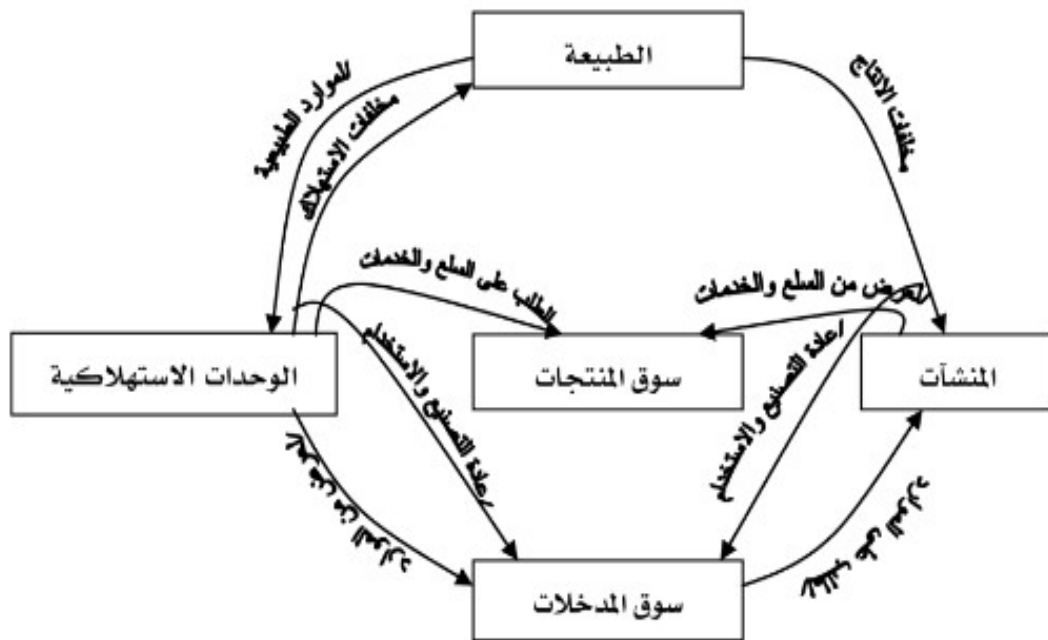
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

زيادة على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس مستوى التنمية الاقتصادية، هناك مؤشرات أخرى لا تقل أهمية، وهي المؤشرات البيئية، حيث إنّ العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية وما تخلفه من نفايات مضرّة بالبيئة لطالما شكلت اهتمام كبير من طرف الباحثين والاقتصاديين، من أجل الوصول إلى حلّ فعّال يسمح بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية دون إلحاق أضرار بالبيئة.

وعليه فإنّ حدوث التلوث البيئي الذي يتضمن تلوث الهواء والماء والتربة، يساهم في حدوث خسائر اقتصادية بدرجات كبيرة، فقد أصبحت الخسائر في الصين من جراء التلوث تصل إلى 11.5 مليار دولار سنويا، على الرغم من النفقات التي تمنحها الحكومة الصينية لحماية البيئة، والتي تصل إلى 0.7% من ناتجها المحلي ومع هذا لا يمكن حل كل المشاكل البيئية المطروحة. لذلك حاولت العديد من الدول التعديل من سياساتها لحل مشكلة التلوث من جهة وخلق التوازن بين النمو والتنمية والمحافظة على المحيط البيئي.

ولتحقق التوليفة بين البيئة والتنمية الاقتصادية لابد من الموازنة بين نوعية البيئة والتنمية الاقتصادية، التي تستند على وضع نموذج يسمح بتوضيح العلاقة بين أنشطة المؤسسات والوحدات الاستهلاكية ومخلفات تلك الأنشطة على نوعية البيئة¹. وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل (2-1): بيان العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية ومخلفاتها على البيئة



المصدر: مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعمولة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013، ص:126.

¹ مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعمولة، المرجع نفسه، ص ص:124-125.

ومن التحديات البيئية التي تواجه العديد من الدول في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والتي تعتبر من المؤشرات الهامة في ذلك، هو القدرة على التخلص التدريجي من الانبعاثات الخطيرة التي تهدد المنظومة البيئية، والتي تأتي في مقدمتها انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، مما يستدعي وضع أساليب فعالة لتقليل من مثل هذه الانبعاثات، من خلال إعادة التحريج أو استخدام الوسائل التكنولوجية، كالتقاط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من محطات الطاقة لتخزينها تحت الأرض أو إعادة استخدامها¹.

الفرع الرابع: المؤشرات الثقافية

في إطار الخطة التي وضعها المجتمع الدولي من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ركّز على الجانب الثقافي كأحد المؤشرات التي تساهم في تحقيق التنمية، ومن ضمن هذه الوسائل نجد التراث الثقافي والصناعات التقليدية والحرفية وكذا المنتجات المحلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد على المواد المحلية بالإضافة إلى التنوع الثقافي².

ويلعب القطاع الثقافي أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية، فقد شهدت الدول الأوروبية مثلاً العديد من التحولات الثقافية العميقة التي مكنتها من الوصول إلى مرحلة من التطور الشامل. وبحسب الدراسة التي قام بها عالم الاجتماع "ماكس فيبر" حول مكانة الثقافة في التنمية الصناعية في بعض الدول الأوروبية، والتي يرى فيها أنّ سبب ظهور النظام الرأسمالي وما لحقه من تنمية اقتصادية سريعة يعود إلى مجموعة التحولات الثقافية التي تزامنت مع ظهور البروتستانتية – الكالفنية، وهي نوع من الديانات المسيحية³.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الاقتصادية

تمثل إستراتيجية التنمية الاقتصادية ذلك الفنّ الذي يعمل على تخطيط وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهدف إحراز التقدم والنمو والرفاهية للمجتمع، وفي المقابل التغلب على الأزمات والمشاكل العامة كالركود والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. كما أن عملية إعداد الإستراتيجية وتنفيذها يحتاج إلى فترة زمنية

¹ Olga Algayrova et al, « **Scaling up carbon dioxide removal to achieve climate targets** » Action 2030 Blog, United Nations Sustainable Development Group, published on: 01-11-2021, <https://unsdg.un.org/latest/blog/scaling-carbon-dioxide-removal-achieve-climate-targets>, Retrieved on: 25-11-2021, at 19:25.

² United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), « **Thematic Indicators For Culture In The 2030 Agenda** », First Edition, 2020, <https://whc.unesco.org/en/culture2030indicators>, Retrieved on: 27-11-2021, at 20:10, P: 12.

³ فيروز راد وأمير رضائي، **تطوير الثقافة: دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند علي شريعتي**، الطبعة الثانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2016، ص ص:54-55.

معينة، بحيث تتوقف على الهدف المسطر والوسائل المتاحة اللازمة لتحقيقه، فهناك ما يتحقق سواء على المدى الطويل أو المتوسط أو القصير¹.

وفي هذا السياق سنركز على أربعة استراتيجيات أساسية في التنمية الاقتصادية، وهي إستراتيجية التنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الصناعية، إستراتيجية التكامل بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية وإستراتيجية الحاجات الأساسية.

الفرع الأول: الإستراتيجية المرتكزة على التنمية الزراعية

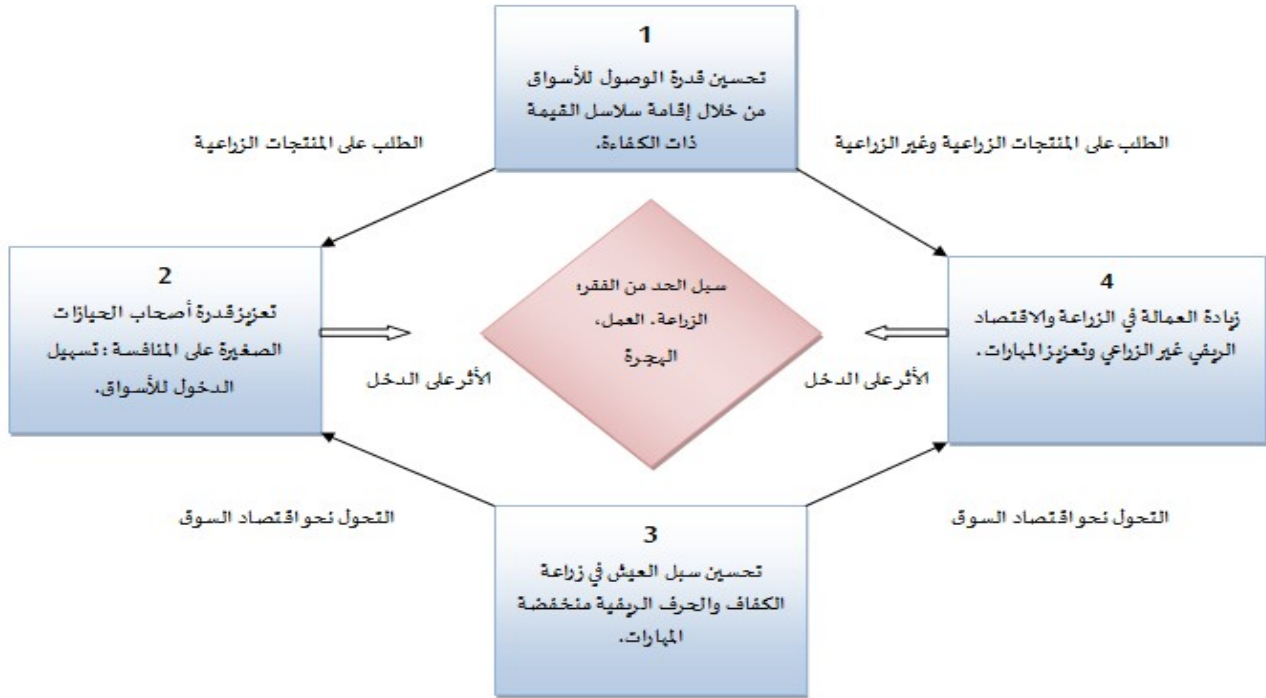
يكتسي القطاع الزراعي أهمية كبرى للاقتصاد، من خلال ما يوفره من موارد مالية ومادية وبشرية من جهة، وما يقدمه من التّمول للقطاع الصناعي. ومن ضمن العوامل التي تظهر مساهمة الزراعة في دعم التنمية الاقتصادية، نجد ما يلي:

- تساهم الزراعة في توفير المنتجات الغذائية والمواد الأولية اللازمة لتصنيع عدة منتجات؛
 - يمثل الأفراد الذين يعملون في قطاع الزراعة جزءا هاما من السوق المحلي، لما يوفره من منتجات تخدم المجال الصناعي وكخطوة مهمة نحو انطلاق المراحل الأولى من النمو الاقتصادي؛
 - يعدّ القطاع الزراعي المصدر الأول لرأس المال، فهو يساهم في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
 - تلعب الزراعة المحلية دورا أساسيا في رفع قيمة الصادرات وتوفير المنتجات محليا دون الحاجة لاستيرادها، مما يسمح بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات أو تحقيق التوازن على الأقل.
- وعلى العموم تبقى الزراعة ذلك القطاع الذي لا تظهر أهميته في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي للعديد من الجهات، من منطلق ضعف قدرته على خلق فرص العمل أو المساهمة في المخرجات النهائية، وذلك باعتبار أنه لا يحتاج إلى موارد أو بيئة مناسبة تعمل على تحفيزه.
- وقد حدد البنك الدولي إستراتيجية التنمية الزراعية التي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال عرض أهم أربعة أهداف أساسية لسياسة برامج الزراعة من أجل التنمية²، كما هو موضح في الشكل الموالي:

¹ سيد محمد عبد المقصود، أسس ومبادئ التخطيط الاقتصادي الإقليمي والعمراني، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2018، ص: 91-92.

² غسان عيد إسماعيل أبو منديل، الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة، دراسة حالة قطاع غزة 1996-2010، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، سبتمبر 2011، الموقع الإلكتروني: <https://mobt3ath.com/pdf.php>، تاريخ الاطلاع: 2021/11/30، على الساعة: 21:27، ص: 37.

الشكل (1-3): إستراتيجية برامج الزراعة من أجل التنمية الاقتصادية (الحد من الفقر) حسب البنك الدولي



المصدر: غسان عيد إسماعيل أبو منديل، الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة، دراسة حالة قطاع غزة 1996-2010، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

الفرع الثاني: الإستراتيجية المرتكزة على التنمية الصناعية

يعتبر الهدف الأساسي من وراء وضع إستراتيجية التنمية الاقتصادية هو إخراج الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة التطور والنمو الاقتصادي، لذلك تمثل استراتيجيات التنمية الصناعية أحد أهم الاستراتيجيات التي لا تقل أهمية عن التنمية الزراعية في ذلك. وفي هذا السياق تتعدد استراتيجيات الصناعة من أجل التنمية، والتي يمكن تلخيصها في أربعة استراتيجيات مهمة هي: إستراتيجية إحلال الواردات، إستراتيجية تشجيع الصادرات، إستراتيجية المناطق الحرة وإستراتيجية المناطق الصناعية¹.

1. إستراتيجية إحلال الواردات: تمثل سياسة إحلال الواردات (ISI) أحد أهم الاستراتيجيات التنموية التي تساهم بشكل كبير في تغطية الطلب الكلي، عن طريق استبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المحلية، مما يعمل

¹ رضا علي بن صالح وباسم المختار الرتيبي، "إستراتيجيات التنمية الصناعية و آفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا"، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد الأول، العدد الرابع، جامعة الزاوية، ليبيا، ديسمبر 2019، الموقع الإلكتروني: https://www.researchgate.net/profile/Ridha-Ben-Saleh/publication/347579327_astatyjyat_altmnyt_alsnayat_wafaqha_almstqbylt_lthqyq_altmnyt_almstdamt_fy_lybya/links/5fe23a9745851553a0e314ae/astatyjyat-altmnyt-alsnayat-wafaqha-almstqbylt-lthqyq-altmnyt-almstdamt-fy-lybya.pdf، تاريخ الاطلاع: 2021/12/02، على الساعة: 22:04، ص: 08.

على بروز الصناعات الناشئة مدعومة بالإعانات المالية التي تأخذ شكل قروض والتي تقدمها الدولة للمنتجين المحليين لمساعدتهم على استيراد المعدات والتجهيزات الاستثمارية التي تدخل ضمن الصناعات التي ينجزونها.

وفي هذا السياق تعتمد إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات على مجموعة من المبادئ، تشتمل ما يلي:

- التصنيع ضرورة حتمية لا بد منها في ظل انخفاض معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية؛
- التركيز على الصناعات الاستهلاكية التي لا تتطلب خبرات تكنولوجية كبيرة، خصوصا في ظل غياب القدرات التكنولوجية المحلية؛

- فرض السياسة الحمائية من خلال رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ونظام الحصص، مما يسهم في دعم الصناعات المحلية لتكون مربحة (إحلال الواردات)¹.

أمّا بخصوص الأهداف التي يمكن أن تحققها إستراتيجية إحلال الواردات، فهي تلك الإستراتيجية التي

تسمح بالوصول إلى مجموعة من المنافع، والتي نذكر منها:

- تحقيق التنمية الصناعية لعديد من الدول، خصوصا الدول النامية التي تملك صناعات ناشئة؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات الضرورية في المجتمع؛
- تحقيق التنمية في ظل وجود التصنيع المحلي وتطويره؛
- حماية الصناعة المحلية من الممارسات غير العادلة التي تقوم بها الدول المتقدمة².

2. إستراتيجية ترقية الصادرات: تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها بهدف تحسين معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنها تواجه دائما في ذلك مشكلة كيفية بلورة بنية اقتصادها مع متطلبات الاقتصاد العالمي من جهة، ورفع حصتها من التجارة الدولية من جهة أخرى، كما تكمن أهمية إستراتيجية ترقية الصادرات أيضا في احداث عملية النمو انطلاقا من تصنيع وبيع المنتجات للدول الأخرى، ما يعني أن الهدف الحقيقي من وراء هذه الإستراتيجية هو رفع حجم التجارة.

¹ نور الدين شارف، "فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/37035>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/05، على الساعة: 21:15، ص: 38.

² جبر سلامة القريناوي، قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات، دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير (بحث تكميلي) في قسم إدارة الأعمال بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، سبتمبر 2006، الموقع الإلكتروني: https://iugspace.iugaza.edu.ps/bitstream/handle/20.500.12358/16867/file_1.pdf?sequence=1&isAllowed=y، تاريخ الاطلاع: 2021/12/06، على الساعة: 20:58، ص: 95-96.

وفي المقابل تقوم الدول التي تتبنى هذه الإستراتيجية بفرض الرسوم الجمركية على بعض السلع كالمنتجات الزراعية، وهذا يستلزم بأن السبب الحقيقي للنمو الاقتصادي هو تطوّر الفروع التصديرية ذات القدرة التنافسية الكبيرة، وعليه فإن هذه الإستراتيجية تخدم الدول المتقدمة التي تتصف بضخامة الإنتاج التصديري على عكس الدول النامية التي تعاني من نقص في الأموال وارتفاع معدلات البطالة، وعلى هذا الأساس يتحتم على الدول النامية التخلي عن هذه السياسة لأن تبني السوق الحرة سوف يزيد من انتشار البطالة فيها بشكل واسع.

أما بخصوص المنافع التي يمكن أن تحققها هذه الإستراتيجية، فيمكن حصرها في عدة نقاط، منها:

- سهولة الوصول للأسواق العالمية عكس سياسة الإحلال التي تعتمد على الأسواق المحلية الضيقة؛
- تسمح برفع معدلات النمو بسبب فعاليتها الكبيرة؛
- سهولة انتقال وحركة السلع والخدمات نحو الخارج في ظل وجود حدود مفتوحة ومعابر تخضع للسيادة الوطنية؛
- لا تحدث أي اضطرابات في المستوى العام للأسعار أو التكلفة؛
- تظهر بعض التجارب الدوليّة مدى منفعة هذه الإستراتيجية في رفع معدلات النمو، مثل كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان... إلخ¹.

3. إستراتيجية المناطق الحرة: تمثل المناطق الحرة ذلك الجزء من الأراضي التابعة للدولة، والذي يقع ضمن حدودها السياسيّة وتحت سيطرتها الإدارية، ولكنه يخضع لإجراءات خاصة سواء من الناحية الجمركية أو النقدية أو الضريبيّة على عكس الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة، وعادة ما تلجأ الدول إلى هذه الإجراءات الخاصة لغرض التوسع في حجم المعاملات والمبادلات التي تساهم في استقطاب الاستثمارات ورفع معدلات التبادل التجاري.

وتأتي أهميّة إستراتيجية المناطق الحرة من كونها إحدى الاستراتيجيات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، عن طريق إقامة الصناعات التصديرية، خلق فرص العمل، جلب التكنولوجيا الحديثة وتعظيم الموارد من النقد الأجنبي، وهذا نظرا للامتيازات الجبائية والجمركية التي تتميز بها المناطق الحرة.

وعليه يمكن اعتبار المناطق الحرة هي إحدى صور التنمية الاقتصادية، من خلال ما تخلقه من ترابط وتداخل بين المناطق المعنية، بحيث تبنى قاعدتها على تحرير التجارة الخارجية، تحقيق الانفتاح الاقتصادي وتقديم التسهيلات الضريبيّة والجمركية بما فيها التخفيضات والإعفاءات، خصوصا أن العالم اليوم أصبح

¹ جبر سلامة القريناوي، قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات: دراسة حالة قطاع غزة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 101-102.

يعيش عصر السرعة في حركية المتغيرات الاقتصادية في اتجاه تحرير أكثر للتجارة، التي تعدّ من المتغيرات الأساسية المحددة لمسارات المستقبل، مما يعني أن المناطق الحرة هي بوابات العبور للاقتصاد العالمي¹.

4. إستراتيجية المناطق الصناعية: تعرف الأمم المتحدة المناطق الصناعية على أنّها رقعة من الأرض تقع ضمن الحدود الحضرية للدولة، بحيث تقوم عليها مجموعة من الصناعات المختلفة، أي أنّها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم. كما تعرف أيضا على أنّها ذلك المكان الذي تخصصه الدولة لإقامة صناعات معينة، انطلاقا من المصادر والموارد التي تملكها وحجم الاحتياجات الأساسية التي تقدر على توفيرها.

وتسعى الدولة من خلال إقامة المناطق الصناعية كإستراتيجية لتحقيق مجموعة من الأهداف، والمتمثلة

في النقاط التالية:

- توفير السلع والخدمات ذات الجودة العالية بما يتناسب مع متطلبات المجتمع الاستهلاكية؛
- تنظيم الأنشطة الصناعية وتقديم الدعم للمؤسّسات العاملة في القطاع الصناعي للرفع من قدراتها التنافسية من جهة وتحقيق التكامل فيما بينها من جهة أخرى؛
- تقليص النفقات المرتبطة بالاستثمار والإنتاج، خاصة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الصناعية؛
- استحداث مناصب عمل جديدة؛
- اكتساب الخبرة والمعرفة وامتلاك التكنولوجيا الصناعية؛
- حماية البيئة من خلال الحد من التلوث البيئي.

هذا وتتميز المناطق الصناعية بدورها الكبير في جذب وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في الأنشطة الصناعية، من خلال التحفيزات الجبائية التي تمنحها لهم من تخفيضات وإعفاءات، بالإضافة إلى التسهيلات الجمركية².

الفرع الثالث: إستراتيجية التكامل بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية

يكتسي القطاع الزراعي أهمية كبرى بالنسبة للقطاع الصناعي، في كونه يلعب دور أساسي في تمويل التنمية الصناعية، توفير السلع الغذائية للسكان الصناعيين، إمداد القطاع الصناعي بالعمالة الزائدة عن الحاجة وتصريف المنتجات الصناعية بما فيها الاستهلاكية ووسائل الإنتاج الزراعي. إضافة إلى أن الزراعة تعمل على

¹ بشار محمد الأسعد، "المناطق الحرة"، المجلد السابع، القانون المالي، المحكمة الجنائية الدولية، الموسوعة العربية، الموقع الإلكتروني: <http://arab-ency.com.sy/law/details/25882>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/08، على الساعة: 17:30، ص: 214.

² رضا علي بن صالح وباسم المختار الرتيبي، "إستراتيجيات التنمية الصناعية وأفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا"، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

امتصاص الضغوط التضخمية والحدّ من الارتفاعات المستمرة في أسعار المواد الغذائية التي تنتج عن ارتفاع الطلب على الغذاء بسبب تزايد عدد السكان وارتفاع حجم المداخيل (القوة الشرائية).

أمّا فيما يخصّ أهميّة القطاع الصناعي بالنسبة للقطاع الزراعي، فيكمن في توفير الوسائل والمعدات الحديثة من آلات وأجهزة ذات جودة عالية، التي ترفع من الإنتاج وتختصر الجهد والزمن، بالإضافة إلى أنّ الصناعة تساهم في إمداد القطاع الزراعي بالمواد الضرورية التي تدخل ضمن مستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة والمبيدات والأعلاف والوقود¹، هذا ويعمل القطاع الصناعي على تصريف العديد من المنتجات الزراعية للمستهلكين بعد إدخال إضافات عليها، مثل التعليب والتصبير وفقاً لمتطلبات المجتمع، وبالتالي لا بد من تأسيس صناعة تحويلية خفيفة تقوم بهذا الدور². ولهذا من استراتيجيات التنمية الاقتصادية الفعالة هو إتباع إستراتيجية التكامل بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية.

الفرع الرابع: استراتيجيات الوفاء بالحاجات الأساسية

تعتبر إستراتيجية الوفاء بالحاجات الأساسية من ضمن الاستراتيجيات الجديدة التي فرضت على دول العالم التركيز عليها، خصوصاً مع فشل الاستراتيجيات السابقة المرتبطة بالنمو والعمالة وتوزيع الدّخل، فقد انصبت الأهداف اليوم حول توفير الحاجات الأساسية للسكان من: الغذاء، السكن، التعليم، الرعاية الصحية وغيرها، حيث يرى بعض المفكرين أنّ توفير السلع والخدمات للسكان من خلال هذه الإستراتيجية سيسهم في خفض مستويات الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحقّقه الاستراتيجيات السابقة، التي تعمل على تسريع وتيرة النمو ورفع معدلات الدّخل والإنتاجية³. لذلك يجب أن تتضمن سياسات التنمية الاقتصادية التي تنتهجها الدول تغطية لكلّ الاحتياجات، عن طريق توفير مختلف السلع والخدمات الضرورية للطبقات الفقيرة، حتى ولو تطلب ذلك التنازل على جزء من المدخرات والاستثمارات المنتجة⁴.

¹ عادل محمد خليفة غانم وسحر عبد المنعم قمره، "التكامل الاقتصادي بين القطاعين الزراعي والصناعي في مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد الثالث، 2015، الموقع الإلكتروني: https://meae.journals.ekb.eg/article_136732_16288d5432009b4d0c035569277697af.pdf، تاريخ الاطلاع: 2021/12/14، على الساعة: 21:00، ص: 1017-1019.

² إيمان سعودي، أثر تحرير التجارة الدوليّة على التنمية الصناعية في الدول النامية: دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019/2018، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3188>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/15، على الساعة: 22:25، ص: 43.

³ جابر أحمد بسونو ومحمد محمود مهدي، التنمية الاقتصادية (مفاهيم- نظريات - تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 105-106.

⁴ كربالي بغداد وحمداني محمد، "استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، 2010، الموقع الإلكتروني: <https://www.univdz.com/bibliotheque/2-droit-public/6630>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/13، على الساعة: 21:15، ص: 03.

المطلب الرابع: عقبات التنمية الاقتصادية

في ظلّ تجسيد مخططات التنمية الاقتصادية، تواجه العديد من الدول خصوصاً النامية منها جملة من العقبات التي تعتبر كحواجز تمنعها أو تأخرها في الوصول للأهداف المنشودة. وفي هذا السياق يوجد أنواع مختلفة من العقبات، تتوزع بين العقبات الداخلية المرتبطة بالعوامل المادية والعوامل الاجتماعية، حيث إنّ العوامل المادية تشمل كل من حجم الاستثمار ومستواه التكنولوجي، التعداد السكاني وما يرتبط به من قوى عاملة ذات مستوى فني والتنظيم والإدارة السليمة، في حين أن العوامل الاجتماعية تتضمن العادات والتقاليد السائدة. وفي جانب آخر هناك عقبات حكومية ترتبط بمجموعة من الجوانب مثل الاستقرار السياسي، الإدارة الجيدة والجهاز التصديري، أما العقبات الدولية فتندشأ نتيجة للعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

الفرع الأول: العقبات الاقتصادية الداخلية

تتميز معظم بلدان العالم بعدة عقبات اقتصادية تحول دون بلوغها التنمية الاقتصادية، إلا أن الوضع يكون أكثر تأزماً عندما يتعلق الأمر بالدول النامية، فهي تعاني من عقبات اقتصادية حادة، تتوزع بين انخفاض معدلات الدخل الوطني وقلة الموارد المالية التي تحتاجها عملية التنمية، بالإضافة إلى عقبات أخرى، منها:

1. أزمة الكثافة السكانية: تشهد معظم الدول النامية ارتفاع كبير في تعداد السكان، حيث ينجرّ عليه ارتفاع في معدلات الاستهلاك ومستويات البطالة.

2. أزمة توفير الغذاء: تعتبر مشكلة الغذاء من بين العقبات الكبرى التي تحد من التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، وعادة ما تقاس مسألة التغذية من خلال ثلاثة (03) مؤشرات أساسية:

- المعدلات التقديرية للمواد الغذائية المستهلكة؛
- الدراسات الطبية والقياسات الخاصة بأعضاء الجسم البشري؛
- البيانات الخاصة بمعدلات الوفيات لفئة الأطفال.

3. أزمة الرعاية الصحية: تتحدد مؤشرات الرعاية الصحية في الدول النامية من خلال معدل الوفيات والمتوسط المتوقع لعمر الإنسان، وبحسب الدراسات هناك تفاوت بين الدول في هذا المجال، حيث أن خدمات الرعاية الصحية تتمركز في المدن وتقل في الأرياف.

4. أزمة التعليم: ما تزال البلدان النامية تتميز بانخفاض نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الإجمالي، حيث إنّه لا يتعدّى حاجز 13 دولار للفرد في السنة مقارنة مع نصيب الفرد في الدول المتقدمة الذي يصل إلى 230 دولار، على

الرغم من أن أولويات حكوماتها هو التعليم، حيث إنّ حجم الاستثمارات التي تخصصها للإنفاق على التعليم تتراوح ما بين 20% و30% من ميزانية الدولة.

5. أزمة ضيق حجم السوق: من ضمن الملامح الأساسية للتنمية الاقتصادية هو اتساع حجم السوق الذي يظهر من خلال وجود وفورات الحجم في الصناعة، وبما أنّ الدول النامية تتميز بانخفاض مستويات الدخل الوطني وما يتبعها من نقص الطلب، فهذا يجعل حجم أسواقها ضيقة¹.

الفرع الثاني: العقبات الاقتصادية الخارجية

تتوزع العقبات الخارجية للتنمية الاقتصادية بين عراقيل ناتجة عن أسباب داخلية وأخرى ناتجة عن أسباب خارجية، ولكنها تصب في اتجاه واحد هو الديون نحو العالم الخارجي (ارتفاع حجم المديونية).

أولاً- الأسباب الداخلية:

1. الميول الاستثمارية: تحتاج العملية الاستثمارية في الدول النامية إلى رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية، وفي ظل غياب هذين الشرطين في هذه الدول، تلجأ إلى الاقتراض من الدول الخارجية لاقتناء مختلف الآلات والتجهيزات وتتعاقد مع الخبراء الأجانب لشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.

2. سوء توظيف القروض: لقد شهدت فترة السبعينات ارتفاع كبير في حجم القروض الخارجية، التي كانت الغاية منها تنفيذ مشاريع تنموية تعود بالنفع على الاقتصاد، إلا أن سوء التسيير والتخطيط وتعاقب السياسات الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية، أفقد هذه الدول سيطرتها على النظام الاقتصادي وأدى إلى فشل معظم المشاريع المبرمجة، وما زاد في تأزم الوضع هو اقتران عملية الاقتراض في معظم الأحيان بزيادة معدلات الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي لطالما لجأت إلى الاقتراض بهدف رفع المستوى المعيشي لشعوبها بشكل مصطنع لامتنعاص التمرد الاجتماعي وشراء سكوته.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدول الرأسمالية المتقدمة لطالما عملت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة من أجل توظيفها في إنتاج السلع الصناعية ومن ثم إعادة تصديرها بأسعار مرتفعة، لتتجه بعد ذلك إلى تصدير رأس المال الأجنبي نظراً لإدراكها بأن الدول النامية تمثل البساط المناسب الذي تنفذ عليه استثماراتها. بينما الدول النامية بقيت مركزة على الاستيراد المفرط للسلع الاستهلاكية والرأسمالية المرتفعة

¹ عبد اللطيف مصطفي وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 288-290.

الأسعار وتصدير مواردها الطبيعيّة في شكلها الخام بأسعار متدنية، مما جعلها تدخل في أزمات اقتصادية حادة أدت في نهاية المطاف إلى فشل أنظمتها الاقتصادية¹.

3. تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج: تعدّ عملية تهريب رؤوس الأموال في الدول ظاهرة واسعة الانتشار، غير أنّ دائرتها تتوسع أكثر في الدول النامية، حيث يؤكد الاقتصاديون أنّ سبب تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج في البلدان النامية يرجع إلى نظم المراقبة المطبقة على الصرف والتي ينتشر فيها الفساد الإداري والرشوة واتساع نطاق العمليات التي تنشأ ضمن النظام غير المشروع والمتعلقة بالسوق الموازي.

لذلك فإنّ الأموال ذات المصدر المشبوه وغير المشروع كأموال الاختلاسات والمخدرات والصفقات السرية وغيرها يتم تهريبها عبر قنوات خاصة ذات منافذ آمنة حتّى لا تتمكن السلطات المالية للدولة من كشفها أو تتوصل المخبرات الوطنية لمصدرتها. وعادة ما يتم تحويل هذا النوع من الأموال إلى البنوك السويسرية التي تقدم التغطية السرية على المودعات المصرفية، فقد كشفت مثلاً "الايكونوميست" عن أنّ قادة الدول الإفريقية قاموا بتحويل ما قيمته 20 مليار دولار للبنوك السويسرية سنة 1999. ولا يقتصر الأمر عند البنوك السويسرية فقط، بل هناك مراكز متخصصة أخرى منتشرة عبر العالم تقوم أيضاً بهذا الدور لا يمكن الوصول إليها بسبب الأمن والسرية المصرفية وكذلك نتيجة لضعف النظم القانونية والرقابية لمثل هذه الأعمال فيها.

إن ما يزيد الأمر تعقيداً هو أنّ موازين المدفوعات في الدول النامية لا تقدر على كشف رؤوس الأموال المهربة نتيجة لصعوبة تتبع مصادرها أو عدم وجود الوقت الكافي لكشف توجهها أو الغرض من استخدامها، وذلك على الرغم من وجود بند في ميزان المدفوعات يعرف ببند السهو والخطأ، تسجل فيه كل المعاملات المصرفية الخاصة بالنقد الأجنبي الداخل والخارج، الأمر الذي يثبت المعاملات المشبوهة التي تتم في الدول النامية حول عملية تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج².

¹ السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات، دراسة حالة السودان (2011-2015)، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مارس 2017، الموقع الإلكتروني: <https://ia601500.us.archive.org/20/items/>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/20، على الساعة: 21:21، ص: 33.

² بولوبز عبد الوافي وبن الطاهر حسين، "هروب رؤوس الأموال العربية والفرص التنموية الضائعة (العالم العربي)"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 05، العدد 01، جامعة معسكر، مارس 2016، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/29255>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/24، على الساعة: 14:55، ص: 65.

ثانيا- الأسباب الخارجية:

1. ارتفاع أسعار الفائدة: يعد الارتفاع الكبير لأسعار الفائدة في الأسواق المالية الدوليّة، من ضمن الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى ارتفاع حجم المديونية¹، فقد تجاوزت الفوائد المدفوعة من طرف الدول المدينة مبلغ التّموليات الإضافية الصافية، حيث وجدت نفسها أمام أزمة اقتصادية خانقة نتيجة الخسائر التي تكبدتها بسبب المبالغ المستحقة عليها والمتزايدة عبر الزمن، وأصبح بند خدمة الدين العام يمثل جزءا هاما من صافي الديون المترتبة عليها، الذي يتطلب تغطيته اللجوء إلى السحب من احتياطي النقد الأجنبي².

2. انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام: يشكل اعتماد الدول النامية على قطاع واحد خاص بالصّادرات مشكلة رئيسية، حيث إنّ انخفاض أسعار ذلك المنتج المصدر سيؤثر على الوضعية المالية للدولة وعلى حسابها الجاري، مثل ما حدث للجزائر سنة 1986، على أثر أزمة اقتصادية حادة نتجت عن تراجع أسعار النفط، وباعتبار أن اقتصاد الجزائر ريعي من جهة ولا يتوقّر على سياسة صناعية من جهة أخرى، دفع بالدولة إلى سياسة الاستيراد من خلال استيراد مختلف السلع الاستهلاكية والكمالية، مما زاد من حدة الأزمة فيها، وهو ما أجبر الدولة على الاقتراض من الخارج، فارتفعت مديونيتها بشكل كبير، الأمر الذي أثر على الاقتصاد الوطني وحد من تنفيذ برامج التنمية³.

3. ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء: تعدّ الأزمة الاقتصادية والغذائية التي حدثت سنة 2008 أكبر التحديات التي واجهت العالم، حيث يشير التقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، إنّ انعدام الأمن الغذائي في العالم يعود لتقلبات أسعار الأغذية وارتفاعها، مما يعني أن التقلبات التي تطرأ على أسعار الأسواق العالمية ستؤثر على أسعار الأسواق المحلية.

إنّ الأثر المالي الذي يخلفه ارتفاع أسعار الغذاء يبلغ ذروته بالنسبة للبلدان التي تحتلّ فيها إعانات الغذاء جزءا مهما من الميزانية، وبما أنّ الدول النامية من الدول التي تحل الصدارة في استيراد السلع الغذائية فإن تكلفة ارتفاع الأسعار سيكون لها أثر مباشر عليها، وفي ظل ارتفاع مستوى الإعانات المخصصة للغذاء سوف تتقلص

¹ نيفين فرج إبراهيم إبراهيم، "أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 22، العدد 71، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2015، الموقع الإلكتروني: <http://yarab.yabesh.ir/yarab/handle/yad/78102>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/27، على الساعة: 18:50، ص: 111.

² السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات، دراسة حالة السودان (2011-2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

³ جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، الموقع الإلكتروني: http://193.194.83.98/xtf/data/pdf/104/DJEMAOUNE_NAWAL.pdf، تاريخ الاطلاع: 2021/12/27، على الساعة: 21:28، ص: 37.

الأموال المخصصة للاستثمار في السلع العامة، وبالتالي ستراجع حظوظ النمو والتنمية الاقتصادية، وتجد البلدان النامية نفسها مجبرة على اللجوء إلى الاقتراض من المؤسسات المالية والدول الخارجية¹.

الفرع الثالث: العقبات الحكومية للتنمية

إنّ الدور الذي تلعبه الحكومة في تحريك النشاط الاقتصادي، يقترن أساساً بالدور الذي يلعبه رجال الأعمال والعلماء والاقتصاديون في توفير المناخ المناسب للتنمية الاقتصادية، ومع ذلك فإن دور الدولة دائماً ما يقاس بطريقة موضوعية بسبب التحيز السياسي، لذلك هناك تباين بين من يرون أن الحكومة تبذل المجهودات في سبيل تحقيق التنمية، وأطراف أخرى تأكّد على أهمية الدور الذي يلعبه الأفراد في التنمية بعيداً عن تدخل الدولة.

ومع ذلك لا يمكن تصور وجود تقدم اقتصادي بدون مساهمة حكومية فعالة، ولعل تجربة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أكبر دليل على قدرة الحكومات على تشكيل النشاط الاقتصادي وتنميته. غير أن هناك عقبات يمكن أن تحدثها الحكومات وتسبب في تعطيل أو تأخير التقدم الاقتصادي، ويقصد هنا الأساليب التي تتبناها الدولة وتشكل حاجز نحو النمو وتسبب الركود والتدهور الاقتصاديين².

وفي هذا الإطار هناك مجموعة من المجالات التي تتدخل فيها الدولة، وتشمل ما يلي:

1. الجانب السياسي: يعتبر استقرار الوضعية السياسيّة من المؤشرات الدالة على نجاح عملية التنمية، لذلك حتى يتحقق الاستقرار السياسي يتعين على الدولة أن تكون قادرة على توفير الأرضية والمناخ المناسبين لإنجاز المشاريع الحديثة.

2. الجانب الاجتماعي: تعدّ التنمية في حد ذاتها المفتاح الذي يستخدم في حل مختلف الأزمات والمشاكل التي تعترض المجتمع، فإذا ما اعتبرنا بأن التنمية تحقق مستوى معيشي أفضل للأفراد، فمن الطبيعي أن يؤدي هذا الأمر إلى قيام مناخ سياسي واجتماعي مستقران يساهمان في تحريك دواليب عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

3. الجانب الإداري: حتّى تتمكن الدول النامية من مسايرة التقدم الحاصل في العالم، لابد لها من وجود أجهزة حكومية عالية المستوى، تضمن لها القدرة على تحقيق التنسيق والتنظيم الإداريين، وهذا انطلاقاً من إدخال التكنولوجيا للجهاز الإداري وإقامة الدورات لتدريب وتكوين الأفراد، ومن ثم رفع مستوى الجهاز الحكومي.

¹ جاك ضيوف وكاناو نوانزي وجوزيت شيران، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، تقرير رقم 11.07/1/2330، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2011، الموقع الإلكتروني: <https://www.fao.org/3/i2330a/i2330a.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/31، على الساعة: 21:04، ص: 14.

² آرثر لويس، تقديم ومراجعة: سعاد درويش، نظرية التنمية الاقتصادية، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2021، ص: 88.

4. الجانب التكنولوجي: كل دولة عبر العالم تحتاج إلى أساليب تكنولوجية معينة تتناسب مع السياسات الاقتصادية والظروف المحيطة بها.

5. الجانب التصديري للدولة: يعدّ ضعف الجهاز التصديري في البلدان النامية من بين العقبات الكبرى التي تحدّ من تنفيذ مخططات التنمية، حيث أن تدني حجم الصادرات يؤثر بشكل سلبي على خلق العملة الأجنبية، ما يعني انخفاض الأرصدة من العملة الصعبة، وبالتالي تجد هذه الدول نفسها مضطرة إلى الاقتراض، فترتفع بذلك مديونيتها نحو الخارج، زيادة على ذلك فإن معظم الدول النامية تعتمد على تصدير منتج واحد على الأكثر أو عدد محدود من المنتجات المصنعة، مما يصعب من ربط خطط التنمية بهذه الحصيلة التي تخضع لتقلبات العرض والطلب في الداخل والخارج من جهة والأساليب التي تعتمد عليها الدول المتقدمة من شروط للتبادل التجاري وسياسة الحماية المطبقة والتي ليست في صالح الدول النامية من جهة أخرى، كلّ هذا يضعف من حلقات التنمية ويحد من برامج تنفيذها¹.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية

هناك العديد من النظريات التي عالجت ظاهرة التنمية الاقتصادية، بحيث كل نظرية منها تختلف عن الأخرى أو تعتبر مكملتها، وهذا تبعا للظروف والبيئة التي كان يعيشها كل مفكر اقتصادي، وفيما يلي سنستعرض أهم المدارس الاقتصادية التي تناولت موضوع التنمية من خلال عرض لأهم النظريات التي قامت بتفسير التنمية الاقتصادية وأهم مرتكزاتها ومضامينها ومدى مساهمتها في تأسيس الفكر التنموي الجديد.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية المفسرة للتنمية الاقتصادية

تشمل النظريات الكلاسيكية المفسرة للتنمية الاقتصادية، وجهات النظر لمجموعة من أشهر الاقتصاديين المؤثرين، على غرار كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس وألفرد مارشال.

الفرع الأول: نظرية آدم سميث (Adam Smith)

يعدّ آدم سميث أول اقتصادي استطاع اختراق النظريّة الميركنتلية، التي بنت أفكارها على سياسة اقتصادية تعتمد على ما تملكه الدولة من أكوام الذهب والفضة، وأن أساس التجارة هو معادلة حسابية ناتجها صفر، بمعنى ما تحققه دولة ما من مكاسب يجب أن يقابله خسارة في دولة أخرى (ليس هناك منفعة متبادلة).

¹ عبد اللطيف مصطفي وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

لذلك أصدر آدم سميث وثيقة تعرف بالبيان الرأسمالي أوضح فيها أنّ مقياس الثراء والرخاء وكذا تنمية الاقتصاد الوطني، يتحدد من خلال العمل المنجز وليس ما تملكه الدولة من احتياطي الذهب والفضة، فهو يرى أنّ هناك ثلاثة مصادر أساسية للتنمية الاقتصادية (الرخاء الاقتصادي)، تشمل النقاط التالية:

- تقسيم العمل والتخصص؛
- المنافسة والتجارة الحرة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
- السعي وراء تحقيق المنفعة الذاتية والملكية.

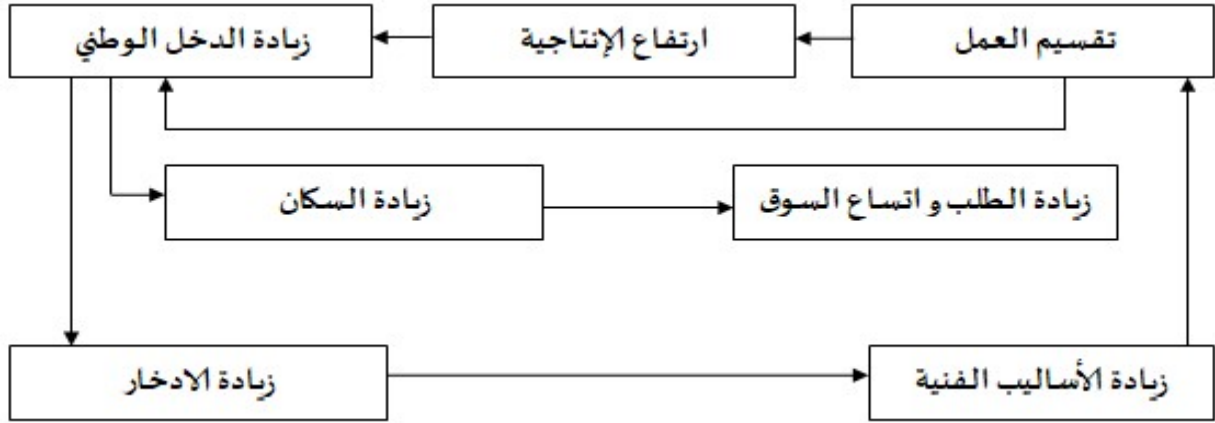
لقد حاول آدم سميث أن يثبت أن تقسيم العمل يعتبر المحفز الأساسي للقوى الإنتاجية، حيث إنّه يحسنها أكثر من أي شيء آخر، وقد فسر نظريته هذه من خلال شرح فوائد تقسيم العمل انطلاقاً من تجربة مصنع يقوم بصناعة دبابيس الإبرة، فإذا استطاع عامل واحد إنتاج دبوس واحد في اليوم، فمن خلال توزيع الإنتاج على مجموعة من العمال الأكفاء على مراحل، بحيث يركّز كل واحد منهم على خطوة إنتاج معينة، فسيكون بالإمكان إنتاج آلاف الدبابيس في اليوم الواحد.

وفي مجال التجارة كان موقف آدم سميث مبنيًا على المنافسة والمتاجرة الحرة بين الدول، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لتجزئة العمل بين مختلف العمال، بمعنى أنّ وجود متاجرة بين دولتين وتخصص كل منها في فرع تجاري معين يجيده، سيرفع من حجم الإنتاجية بشكل عام، أما عن توزيع المنتج فهناك يد خفية تقوم بهذا الدور، والتي تعرف بـ "يد السوق الخفية"، وقد استدل سميث في ذلك على الحركة التجارية الموجودة بين دولتين هما اسكتلندا والبرتغال المبنية على تبادل منتجين هما الصوف والنبيد.

وقد توصل سميث إلى أن الوصول للرخاء الاقتصادي وتحقيق التنمية من خلال تقسيم العمل وحرية التجارة والمنافسة يكون بدون التأثير على تركيبة السوق، أي أنّ منح حرية أكبر للسوق بدون أن تتدخل الدولة، على أن ينحصر دورها في ضمان الأمن والدفاع عن الوطن وتهيئة الطرقات وتوفير التعليم والقضاء. وبذلك ستفتح آفاق الإنتاج بصفة كليّة¹.

¹ سيمون فاوت (Simon Vaut) وآخرون، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية، الطبعة الألمانية الثالثة المنقحة، ترجمة خليل ابو عياش، دار كنعان للطباعة والنشر، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2013، ص: 16-18.

الشكل (4-1): بيان نظرية آدم سميث حول النمو الاقتصادي لتحقيق التنمية



المصدر: بوحزام سيد أحمد، "اقتصاد التنمية"، محاضرات في مقياس نماذج النمو، جامعة مصطفى اسطيمبولي، معسكر، 2021/2020، الموقع الالكتروني: <http://dspace.univ-mascara.dz>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/03، على الساعة: 10:30، ص: 18.

الفرع الثاني: نظرية دافيد ريكاردو (David Ricardo)

لقد بنى ريكاردو نظريته حول التنمية الاقتصادية من خلال الأهمية الكبيرة التي يكتسبها القطاع الزراعي في تحقيق الرخاء والنمو، فحسب وجهة نظره يعتبر عنصر الأرض الأساس الذي يرفع الأمم ويحقق لها التطور والتقدم. ولهذا يرى أن الوصول للتنمية يتطلب وجود ثلاث جهات أساسية هم: العمال، ملاك الأراضي والرأسماليون.

ويشير ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب لسنة 1817، أن التنمية هي عملية متجددة ذاتيا، إلا أنها تحتاج إلى تراكم رأس المال، هذا الأخير الذي يعتمد بدوره على ما يتم تحقيقه من الأرباح. وبذلك نستنتج بأن عملية التنمية تتحقق عندما يكون معدل الربح موجبا، مما يدفع بالرأسماليين إلى ادخار جزء من دخولهم واستخدام الجزء المتبقي في توسيع نطاق الإنتاج عن طريق مضاعفة عدد العمال واقتناء المعدات والتجهيزات، مما يساهم في رفع معدلات الأجور الحقيقية عن المستوى العادي فتتخفف معه نسبة الوفيات بسبب توفر الغذاء الجيد والشروط الصحية المناسبة، ويزداد حجم القوة العاملة وبالتالي يتضاعف حجم التراكم الرأسمالي، وهكذا تصبح هنالك حلقة اقتصادية دورية.

ومن جانب آخر يرى أنّ مواصلة عملية التنمية سيضعف قدرة القطاع الزراعي على توفير الكمية اللازّمة من الغذاء التي تتناسب مع احتياجات السكان، وبذلك يدخل الاقتصاد في مرحلة تناقص عوائد الزراعة (الغلة) ويتحتم توقيف عجلة التنمية، لتنتهي في الأخير إلى حالة من الركود¹. وقد استخدم ريكاردو مصطلح الرأسمالي سابقاً الذي يعرف عند الاقتصاديين اليوم بمصطلح رائد الأعمال، ليعبر عن الدور الذي يقوم به الرأسمالي بدأ من الإنتاج إلى دفع حقوق الإيجار لملاك الأراضي ووصولاً إلى دفع أجور العمال المستخدمين في العمل الإنتاجي، وما تبقى له يدخل في خانة الأرباح المحققة.

لم تقتصر نظرية ريكاردو عند تناقص عوائد الغلة في الزراعة فقط، وإنما أكّد على أن الأجور يحكمها حد أدنى يعرف بمستوى الكفاف، حيث إنّ ارتفاع الأجور خلال فترة الرخاء والتي تكون فوق مستوى الكفاف ستساهم في نمو السكان لدرجة توصلهم إلى حدّ الكفاف. ومن جانب آخر فإنّ تراجع الأجور إلى ما دون أجر الكفاف سيحدّ من قدرة العمال على شراء الغذاء، وبالتالي حصول المجاعة.

الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتوس (Robert Malthus)

يعتبر روبرت مالتوس من المؤسسين الأوائل الذين ادخلوا عامل السكان في النظرية الاقتصادية، وبالتالي لا يمكن تفسير أي علاقة اقتصادية بدون التطرق للعامل الديموغرافي. وقد ذكر مالتوس في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" أنّ الهدف الأساسي من التحكم في معدل النمو السكاني هو تحقيق الثروة عبر مختلف البلدان ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

يرى مالتوس أنّ العقبات التي تقف في وجه التنمية تكمن في التفاوت الموجود بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي الذي يقاس بالثروات الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي المحتمل (القدرة على خلق الثروات)، ولذلك فإن الطريقة المثلى لبلوغ التنمية الاقتصادية في بلد ما تكون عندما يمكن مضاعفة الإنتاج وتوسيع دائرة التوزيع، لأن عملية التنمية الاقتصادية حسبه ليست تلقائية وإنما تحتاج إلى جهود جبارة وعقول واعية لتحقيقها، وقد استدللّ في ذلك على أنّ الزيادة في عدد السكان لا تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ما لم تكن هناك خطة مسبقة لتحفيز الطلب.

يرفض مالتوس القانون الذي ينص على أنّ العرض يخلق الطلب الخاص به، ويشير إلى ضرورة استثمار المدخرات بشكل تلقائي حتى يمكن تحقيق المكاسب، التي تعمل بدورها على خلق الطلب الفعال، هذا ويؤيد

¹ عبد الحليم شاهين، "التطوّر التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، العدد 73، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021، الموقع الإلكتروني: https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/772/772_ex-73.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/01/05، على الساعة 13:30، ص 07-08.

مالتوس الاقتصاديين السابقين حول ضرورة تحقيق تراكم رأس المال من أجل التنمية، إذ لا يمكن التحدث عن زيادة حقيقية ومستمرة في حجم الثروة بدون زيادة مستمرة في رأس المال.

كما يؤكد أيضا على ضرورة تسريع عملية التنمية الاقتصادية من خلال التجارة الخارجية، لأن توقّر هذه الأخيرة يحفز العملية الاستثمارية وبالتالي يعمل على توسيع حجم السوق لتوزيع السلع المنتجة وتقسيم أكبر للعمل ومن ثمة زيادة حجم الإنتاج، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز التقدم الاقتصادي¹.

الفرع الرابع: نظرية جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)

يركّز جون ستيوارت ميل في نظريته للتنمية الاقتصادية على وجود ثلاثة عناصر أساسية لزيادة الإنتاج وتحقيق الأرباح، حيث يمثل كل من العمل والأرض العاملين الأصليين للإنتاج في حين أنّ رأس المال يعبر عن التراكم الذي ينتج عن عمل سابق، أي أنّ معدل تراكم رأس المال ينشأ عن توظيف العمالة بشكل منتج، الذي يمثل في حدّ ذاته الدّخل.

ومن هذا المنطلق يتبين أنّ ميل قدر ركّز في نظريته على العناصر الأساسية التالية:

1. التحكّم في النمو الديموغرافي: لقد أيد ميل نظرية مالتوس حول السكان واعتبر أنّ التحكّم في الزيادة السكانية يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويقصد بالسكان الأطراف الفعالة في تأدية الأعمال الإنتاجية.

2. معدل تراكم رأس المال: يرى ميل أنّ الأرباح ترتبط بتكلفة عنصر العمل، أي أنّ نسبة الأرباح هي تلك النسبة التي تقع بين الأرباح والأجور، وبالتالي عند أي ارتفاع لحجم الأرباح ستخفض الأجور ويزيد معدل الربح، الذي يؤدي بدوره إلى تراكم رأس المال، إلى جانب أنّ الرغبة في الادخار تفضي هي الأخرى إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

3. معدل الأرباح: يعتقد ميل أنّ استنزاف الأراضي الزراعية من خلال تناقص غلتها من جهة وارتفاع النمو السكاني من جهة أخرى، سيدفع بمستويات الأرباح للانخفاض وهو ما أكّده مالتوس سابقا، إضافة إلى هذا فإنّ غياب العنصر التكنولوجي في الزراعة سيحد من التراكم الرأسمالي، وبالتالي سيتراجع معدل الربح إلى الحد الأدنى ومن ثم سيدخل الاقتصاد في حالة من الركود.

¹ Ayesha J, «Malthus's Theory of Economic Development Economics», article published on: <https://www.economicdiscussion.net/economic-development/theories-economic-development/malthus-theory-of-economic-development-economics/30162>, Retrieved on: 07-01-2022 at 13:50.

4. حالة الاستقرار: يرى ميل أنّ الوصول إلى حالة الاستقرار تحدث في الأجل القريب، وهي الحالة التي تبدأ فيها الأرباح بالتراجع حتى تصل إلى معدل معدوم، ومن ثمّة سيتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر نمو عدد السكان وتصل الأجور إلى مستوى الكفاف، ومع ذلك يبقى التحكّم في معدل زيادة عدد العمال عن طريق التعليم وتغيير نمط الحياة والعادات السيئة له القدرة على تحسين نمط توزيع الدّخل وتحسين ظروف العمال، ومن ثم الخروج من حالة السكون.

5. الحرية الاقتصادية: لا تخلف آراء ميل عن بقية أنصار المدرسة الكلاسيكية، فهو يصر على عدم تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، ويجب أن يقتصر دورها على تقديم بعض الخدمات فقط مثل توفير الأمن الوطني، العدالة والتعليم والرعاية الصحية، وبعض الحالات الضرورية كإعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج¹.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتنمية الاقتصادية

تعتبر النظريّة النيوكلاسيكية امتداداً للنظريّة الكلاسيكية التي نشأت لتصف مختلف العمليات الاقتصادية التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية، كالإنتاج والاستهلاك وكذا التوزيع، حيث تميزت هذه المرحلة بظهور العديد من الأفكار لعدة اقتصاديين. نخصّ بالذكر كلّ من روزنشتين- رودان، رغنار نيركس، روستو وهيرشمان.

الفرع الأول: نظرية الدفعة القوية لروزنشتين- رودان (Rosenstein-Rodan)

يشير الاقتصاديّ رودان أنّ العائق الأكبر الذي يمنع الدول النامية من بلوغ التنمية هو الضيق الشديد الذي تعاني منه أسواقها، وبالتالي التقدم بخطوات ثابتة لن يكون له ذلك الأثر الذي يسمح باتساع حجم السوق واحداث التغيير الذي يقضي على حلقة الفقر في تلك الدول، لذلك يحتاج الأمر إلى بذل مجهود مضاعف من البلدان النامية لدفع عجلة الاقتصاد وتحقيق الأقالع من خلال الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو. إنّ تحقيق الانطلاق نحو التنمية حسب رودان يحتاج إلى حدّ أدنى من الاستثمار يعرف بالدفعة القوية، والتي تقدر نسبته بـ 13.2% من الدّخل الوطني خلال السنوات الخمس (05) الأولى من التنمية لتستمر في الارتفاع تدريجياً بعد ذلك. ووفقاً له حتى تكون هناك دفعة قوية للتنمية في البلدان الأقل تقدماً لا بد لها من اعتماد سياسة التصنيع لاستيعاب فائض العمالة المتدفقة من قطاع الزراعة، بشرط أن تنطلق عملية التصنيع بتوظيف حجم معتبر من الاستثمارات في: تحسين البنى التحتية من شرق للطرق وتوفير وسائل النقل، وتطوير التنمية البشرية من خلال تدريب القوى العاملة.

¹ عادل عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر، الطبعة الأولى، حروف منشورة للنشر الإلكتروني، مصر، 2016، ص: 59-60.

إنّ اعتماد المشروعات التي تولد وفورات اقتصادية خارجية حسب رودان، من شأنها أن تساهم في توفير خدمات ومنتجات بتكاليف منخفضة بغرض تأسيس مشاريع صناعية جديدة. هذا ويقترح رودان أن توجه هذه الاستثمارات نحو الصناعات الاستهلاكية الخفيفة مع مراعاة الاستفادة من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع التي تدخل في عملية الإنتاج¹.

ويمكن تلخيص أهمّ المساهمات الفكرية التي أقرها رودان في مجال اقتصاديات التنمية في أربعة (04) ركائز أساسية، هي:

- **الركيزة الأولى:** إن التشديد على البطالة المقنعة هي الحالة التي يتقاضى فيها العمال في قطاع الزراعة أجر منخفض أو أجر معدوم، بينما ينتج عن عملهم زيادة نسبية في حجم الناتج الإجمالي بحيث يمكن استغلال هذه الزيادة في خلق رأس المال الضروري للتنمية دون تقليص حجم الناتج في الاقتصاد.
- **الركيزة الثانية:** ضرورة التركيز على الاستثمارات الضخمة والتي تشكل أهمية كبرى في تحقيق النمو الاقتصادي مع مراعاة التأثيرات الخارجية التي تحدثها استثمارات ما على استثمارات أخرى، وبالتالي مضاعفة حجم العوائد من الوحدات المختلفة للاستثمار لو أن هذا الإجراء يستوجب تطبيق مخطط اقتصادي يستهدف مختلف الصناعات الرئيسية والفروع التابعة لها من أجل التوسع، بالإضافة إلى دعم استثماراتها الأساسية في حالة ما كانت هناك رغبة في تأسيسها.
- **الركيزة الثالثة:** يعتقد رودان أنّ الاستثمارات التي تركز على رأس المال الاجتماعي العام تساهم في تقليل تكاليف الصناعات الأخرى، لذلك لا بد من الانطلاق فيها قبل التوسع في الاستثمارات المرتبطة بتصنيع السلع الاستهلاكية، ويستدل في ذلك بالأبحاث الحديثة التي تدعم نماذج النمو الداخلي وتشخص النمو. وبالتالي نجاح استثمار أو صناعة ما لا يتوقف فقط على قدراتها الخاصة فقط أو البيئية التي تنشط ضمنها وإنما يتوقف أيضا على أعمال شركات أو صناعات أخرى، مع مراعاة البنية التحتية المتوفرة والإطار التنظيمي والتشريعي وكذا السلع الأخرى الموجودة في الاقتصاد².
- **الركيزة الرابعة:** يستند رودان أيضا من خلال نظرية الدفع القوية على عدم تجزئة المشروعات والتمسك بمبدأ الوفورات الخارجية، حيث إنّ هناك عدة مشاريع لا يمكن فصلها على مشروعات أخرى،

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص ص: 88-89.

² أمين حواس، "نظريات التنمية"، محاضرات مطبوعة، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021/2020، الموقع الإلكتروني: <https://fsecong.univ-tiaret.dz/filecours/haouasamine%20DEV05.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/10، على الساعة: 10:07، ص ص: 06-05.

مثل مشروع شق الطرقات في المدن الذي يرتبط بمشروع المياه والإنارة، أو مشروع توليد الطاقة الكهربائية الذي لا يتحقق بدون إقامة لمشروع السدود.¹

الفرع الثاني: نظرية التنمية المتوازنة لرونجر نيركس (Ranger Nurkse)

تعدّ نظرية التنمية المتوازنة امتداداً لنظرية الدفعة القوية، فقد ركز صاحب هذه النظرية الاقتصادي "نيركس" على القيام بدراسة تحليلية مفصلة حول الفقر والحلقة المفرغة التي تنجم عن تدني مستويات الدخل، والتي ترجع في الأساس إلى ضيق حجم السوق، لذلك فإنه يؤكد على ضرورة كسر الحلقة المفرغة للفقر التي تكون من خلال توسيع حجم السوق.

ويشير نيركس إلى أنّ الطريقة المثلى للقضاء على ضيق السوق يكون عن طريق العمل على تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية، خاصة بين قطاعي الزراعة والصناعة وكذا دعم الاستقرار بين القطاع المحلي والخارجي، بمعنى تحقيق التوازن بين العرض والطلب.²

من خلال ما جاء في نظرية التنمية المتوازنة، يثبت أن الفكرة الأساسية التي يركّز عليها طرح نيركس تشمل على الاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجال الإنتاج ومجال تصريفه.

• **الاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجال الإنتاج:** إن محاولة إقامة أي مشروع سينتج عنه علاقات مع مشاريع أخرى تعتبر مكتملة له سواء من خلال ما يحتاجه من مدخلات من مواد أولية أو معدات، أو ما يطرحه من مخرجات تحتاجها المشروعات الأخرى. هذا الميكانيزم الموجود بين المشاريع المختلفة تفرضه العملية الإنتاجية التي تطرح قيم مضافة عن طريق تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، وبالتالي التكامل والارتباط بين المشروعات سيسمح بالتوفير في التكاليف الضخمة التي كان سيتكبدها المشروع في ظل غياب عملية التبادل مع بقية المشاريع الأخرى.

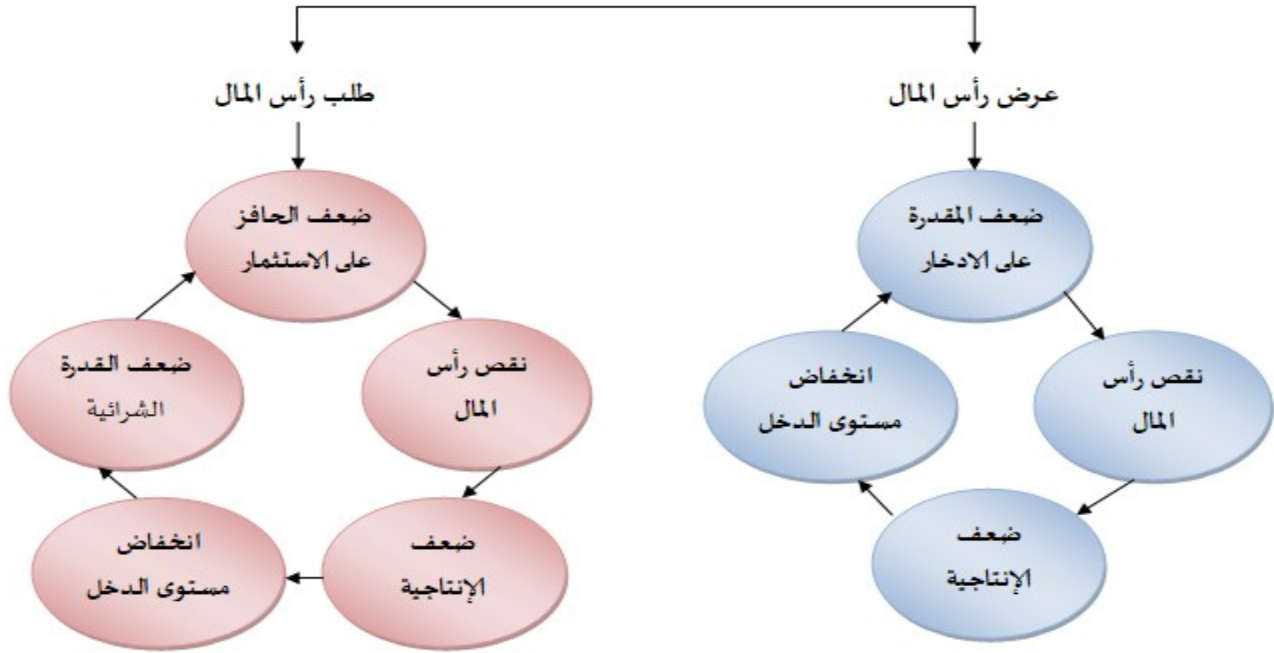
• **الاعتماد المتبادل بين المشاريع في مجال تصريف الإنتاج:** إن تصريف المنتجات حسب نظرية التنمية المتوازنة يصطدم بمعضلة ضيق حجم السوق المحلية، والتي تعرف بالحلقة المفرغة وهو ما يميز الدول النامية، إذ لا يمكن التركيز على استثمار واحد في ظلّ السعي نحو توسيع السوق، ويعود هذا الأمر إلى عدة أسباب، منها:

¹ علي مهدي داود سلمان الربيعي، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسبوية مختارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية إدارة الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2009، الموقع الإلكتروني: <https://uokerbala.edu.iq/wp-content/uploads/2020/07/Rp-The-Economic-Analysis-of-Sustainable-Development-Indicators-from-Asian%E2%80%99s-Selected-Countries.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/11، على الساعة: 21:09، ص: 20.

² قوراري أسية، أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية الجزائر أنموذجاً، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020، ص: 97.

- الطلب الفعال الذي ينشأ عن ارتفاع مداخيل العمال في مشروع معين يدفعهم إلى طلب سلع استهلاكية لا يوفرها لهم المشروع الذي يعملون ضمنه، في وقت غياب العرض الذي يقابله من مشروع آخر، مثل المشروع الخاص بإنتاج القماش، فلا يمكن للعامل أن يصرف كل راتبه على شراء القماش، فهو يحتاج إلى سلع أخرى مثل المواد الغذائية.
 - عدم القدرة على تصريف الإنتاج الفائض نتيجة لثبات القدرة الشرائية للمستهلكين، وهو ما يعني أنّ الطلب لا يتوافق مع الزيادة المعتبرة في العرض¹.
- وعليه يكمن دور نظرية التنمية المتوازنة في كسر الحلقة المفرغة من خلال الدفعة القوية للاقتصاد عن طريق إقامة عدة استثمارات منتجة في آن واحد، مما يعمل على تعدد الصناعات والمشاريع، بحيث تصبح كل صناعة قادرة على خلق ما توزعه من دخول، سوقاً لباقي الصناعات الأخرى.

الشكل(1-5): مخطط يظهر الحلقة المفرغة للفقر حسب نيركس



المصدر: علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، مطبعة حوض الفرات، النجف الاشرف، العراق، 2017، ص: 82.

¹ مصيطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمن، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، المنتدى الدولي الأول حول: " الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل " يومي 23-24 فبراير 2011، المركز الجامعي غرداية، 2011، الموقع الالكتروني: <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/06-05>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/12، على الساعة: 23:09، ص ص: 06-05.

الفرع الثالث: نظرية مراحل النمو لروستو (Rostow)

يعدّ النموذج الذي قدّمه المفكر الاقتصادي "روستو" حول النمو الاقتصاديّ أحد أهمّ النماذج التاريخية التي قدمت في المجال الاقتصاديّ، حيث قام بصياغة كتابه الكلاسيكي الذي يحمل عنوان "مراحل النمو الاقتصاديّ"، والذي قدم خلاله خمسة (05) خطوات أو مراحل يتعين على جميع الدول أن تمرّ بها حتى تتمكن من التطوّر وتحقيق التّسمية المنشودة، بحيث أن هناك تعاقب زمني بين كل مرحلة وأخرى، وكل منها تعتبر كمرحلة تمهيدية للمرحلة التي تليها. وهي كالتالي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التأهب للانطلاق، مرحلة الانطلاق (الأقلاع)، مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الوفير¹.

1. مرحلة المجتمع التقليدي: تعبر هذه المرحلة عن التخلف الكبير الذي تتصف به الدّولة، وهي السمات التي كان يتميز بها العصر التاريخي القديم، وعادة ما تكون طويلة نسبياً وبطيئة الحركة، من خصائصها، مايلي:

- اقتصاد قائم على الزراعة والصيد مع وجود عمالة مكثفة؛
- المجتمع تحكمه العادات والتقاليد؛
- تدني مستوى الإنتاجية في ظل غياب الأساليب التكنولوجية؛
- انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدّخل الوطني؛
- انتشار اقتصاد المقايضة.

وفي هذا السياق بين روستو أمثلة عن مجموعة من الدول تمكنت من تجاوز هذه المرحلة، مثل الصين وبعض دول أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك عدة دول مازالت إلى حد اليوم تعيش هذه المرحلة على غرار بعض الدّول الإفريقية مثل مجتمعات جنوب الصحراء ومناطق أدغال أمريكا اللاتينية².

2. مرحلة التأهب للانطلاق: تبدأ هذه المرحلة بواقع زراعي هش، يستخدم معدات وآلات بدائية، تطرح في الأخير منتجات يستهلك جزء منها ويُدخّر الجزء الآخر ليتم استثماره بعد ذلك، هذا المبدأ يخلق لدى الطبقات المتعلمة في المجتمع أفكار بإمكانية تحقيق التقدم الاقتصاديّ، وعادة ما يكون الدافع وراء ذلك غير اقتصادي كامتلاك السلطة الاجتماعيّة والسياسيّة.

¹ أماني غازي جرار، منظمات الأعمال التنموية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص: 88.

² السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات، دراسة حالة السودان (2011-2015)، مرجع سبق ذكره، ص: 21-22.

يؤكد روستو خلال هذه المرحلة أنّ عدد المنتجين الذين يقومون بتجميع المدخرات يكون مرتفع، كما أنّهم يخاطرون في سبيل تحقيق الأرباح خاصة في مجال التجارة، وبالتالي يتوسع نطاق الأسواق وتبدأ المؤسسات المالية في النمو والانتشار، فترتفع معدلات الائتمان والاستثمار. هذا وتأخذ وسائل النقل والمواصلات في التطور مما يساعد على نقل المنتجات وتصريفها عبر الأسواق المحلية والأجنبية، وكنتيجة لذلك تأخذ المؤسسات الصناعية في النمو ويبدأ تركيزها على إنتاج المنتجات التي كانت تستورد سابقاً¹.

تتميز هذه المرحلة أيضاً بانتشار الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي، ويبدأ القطاع الزراعي بالتداخل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث إنّ هذا الأمر يسمح بانتقال العمالة عبر كل القطاعات.

3. مرحلة الأقلع أو الإطلاق: تعدّ هذه المرحلة من المراحل المعقدة، التي يتم خلالها السيطرة على كل العقبات التي شهدتها المرحلة السابقة والتي تحد من النمو والتنمية الاقتصادية، تتميز باتساع نطاق الاستثمار الذي يساهم في رفع مستويات الدخل الوطني إلى أكثر من 20%، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل، كما يبرز خلال هذه الفترة أيضاً قطاعات اقتصادية جديدة تقود عملية التنمية².

والجدول الموالي يظهر مرحلة الانطلاق أو الأقلع في بعض الدول حسب الصورة المبدئية التي وضعها

روستو.

الجدول (2-1): فترة الإقلع في بعض دول العالم حسب تصور روستو

تاريخ الانطلاق	تعيين البلد	تاريخ الانطلاق	تعيين البلد
1914/1890	روسيا	1802/1783	المملكة المتحدة
1914/1896	كندا	1860/1830	فرنسا
-/1935	الأرجنتين	1860/1833	بلجيكا
-/1937	تركيا	1860/1843	الولايات المتحدة الأمريكية
-/1952	الهند	1873/1850	ألمانيا
-/1952	الصين	1890/1868	السويد
		1900/1878	اليابان

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية: المبادئ- المشاكل- السياسات، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)،

الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2020، ص: 79.

¹ بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية: المبادئ- المشاكل- السياسات، المرجع نفسه، ص: 77-78.

² خالد عيادة نزال عليمات، الفساد و انعكاساته على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

4. مرحلة النضوج: يعتبر روستو أنّ الدّول التي وصلت إلى هذه المرحلة، هي دول متقدمة اقتصاديا في الأساس، وهذا من منطلق أن الدّخل الفردي فيها يكون يتراوح ما بين 400 و600 دولار. ومن خصائص هذه المرحلة ما يلي:

- النمو المتوازي بين مختلف القطاعات الاقتصادية، كالزراعة، الصناعة، والخدمات؛
- الاستخدام الكبير للتكنولوجيا وانتشارها بشكل واسع؛
- ارتفاع معدل التبادل التجاري وازدهار التجارة الخارجية بين الدول؛
- ارتفاع حجم الصّادرات؛
- ارتفاع مستويات الإنتاج؛
- يبقى القطاع الزراعي دائما منتجا وناجحا؛
- تنامي ظاهرة التحضر في صفوف المجتمع.

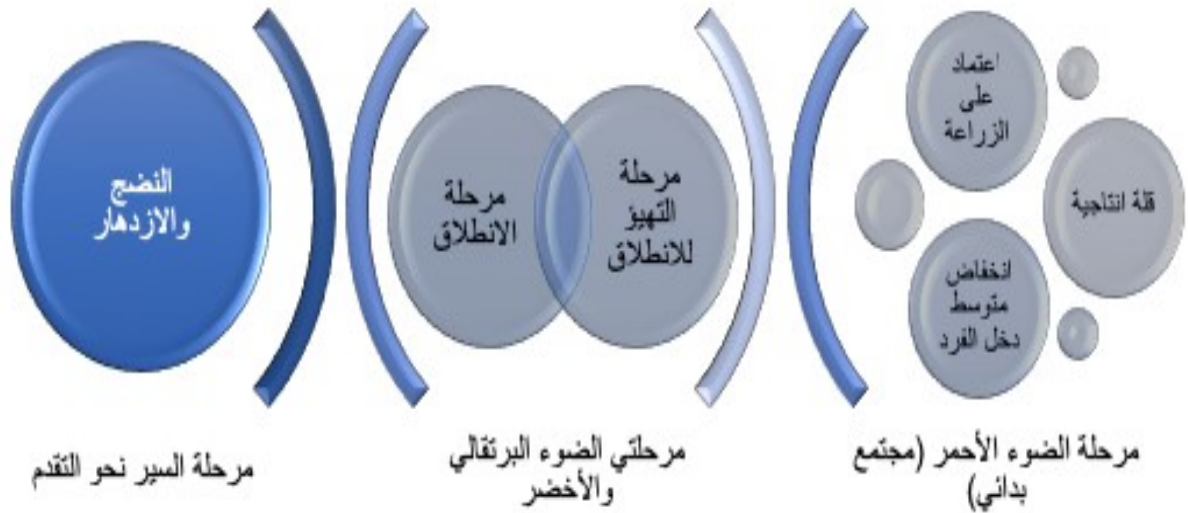
5. مرحلة الاستهلاك الوفير: تمثل هذه المرحلة آخر مراحل النمو التي تصورها روستو ، وهي الفترة التي تكون فيها الدّولة قد بلغت تقدما كبيرا، من سماتها نجد مايلي:

- ارتفاع المستوى المعيشي للسكان؛
 - تعدّد الخيارات الاستهلاكية للأفراد؛
 - ارتفاع نصيب الفرد من الدّخل الإجمالي؛
 - زيادة معدل الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي نتيجة الانفتاح الكبير للمجتمع؛
 - زوال فكرة الحصول على الضروريات لدى الأفراد¹؛
 - إعادة الهيكلة بين صفوف العاملين، بحيث يتمّ توزيعهم على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي: القطاع الثالث يستحوذ على 45% من القوة العاملة، القطاع الثّاني نفس النسبة 45%، أمّا القطاع الأوّلي فتبلغ نسبة القوى العاملة فيه 10%، نتيجة تنامي ظاهرة النزوح الريفي².
- وفي الأخير يمكن تلخيص المراحل التي يتم عبورها لتحقيق النمو الاقتصادي، والذي من خلاله تتحرك دواليب التنمية الاقتصادية حسب نظرية التنمية لروستو، كما يلي:

¹ عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية: المنهج- النظرية- القياس، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 65.

² مصطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمن، إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

الشكل (1-6): مراحل النمو الاقتصادي حسب تصور روستو



المصدر: خالد تركاوي، أولويات التنمية الاقتصادية في سورية: التنمية في مرحلة ما بعد الحرب وفترات التحول، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سوريا، 2018، الموقع الإلكتروني: <https://idraksy.net/priorities-for-economic-development-in-syria>، تاريخ الاطلاع: 2022/01/13، على الساعة: 18:25، ص: 09.

الفرع الرابع: نظرية التنمية غير المتوازنة لهيرشمان (Hirschman)

يعد ألبرت هيرشمان من المفكرين الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير نظرية التنمية من خلال التركيز على المنهج الفكري المبني على نظرية النمو غير المتوازن، والذي يرى أن أساس النمو الاقتصادي يكون من خلال إقامة استثمارات ضخمة تعمل على خلق استثمارات أخرى جديدة، مما تساهم في نمو معدل الاستثمارات وتقويتها. وفي هذا السياق قام بإصدار كتابه "إستراتيجية التنمية الاقتصادية" سنة 1958، والذي حاول من خلاله إبراز أن فكرة النمو تحدث عن طريق التوزيع غير المتوازن للاستثمارات على القطاعات الاقتصادية، مع ضرورة التركيز على القطاعات الرائدة وتأجيل بعضها. لذلك كانت محاولة هيرشمان تطبيق نظريته كانت مبنية على مجموعة الفرضيات التالية:

1. تعمل برامج التنمية الاقتصادية على تحريك عجلة الاقتصاد وتنمية المنافسة بدون إزالة الاختلالات المفتعلة؛
2. وجود مناخ ملائم للاستثمار من خلال توفير الدولة للبيئة المناسبة لخلق وفورات خارجية، مما يفتح المجال أمام استثمارات أخرى لم يكن مخطط لها من قبل من طرف الدولة على الرغم من أهميتها بالنسبة للاستثمارات المبرمجة، فهي توضح الطريقة التي يحدث بها الاختلال في إحدى الصناعات مما يحفز على

المزيد من الاستثمارات في سبيل إعادة التوازن، لتتكرر العملية من جديد بظهور اختلالات أخرى تقابلها استثمارات أخرى جديدة، وهكذا...؛

3. تقتصر مهمة النمو في المحافظة على حالة عدم التوازن في الاقتصاد على أن يكون النظام الاقتصادي يسير بخطوات تصاعدية نحو الأمام، حيث إنَّ التخوف الذي يشعر به الاقتصاديون الكلاسيكيون إزاء الاختلال الحاصل في الاقتصاد يعتبر في حد ذاته عامل مساعد على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية¹.

نستنتج ممَّا سبق أنَّ هيرشمان قد حاول من خلال نظرية التنمية غير المتوازنة أن يثبت بأن انتقال الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى سيسمح برفع مستويات الإنتاج والدخل وبالتالي تحقيق التنمية المطلوبة.

المطلب الثالث: النظريات المعاصرة للتنمية الاقتصادية

لقد ساهمت التحولات الاقتصادية الكبيرة التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية في ظهور العديد من النظريات التي تعنى بالجانب التنموي، والتي تعرف بنظريات الجيل الثاني للتنمية، فقد كانت تنظر لعملية التنمية على أنها العملية التي من خلالها تستطيع الدول المتخلفة أو تلك التي هي في طريق النمو من تحقيق التوازن بين كميات الإنتاج والمزيج بين الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية². وبناءً على ذلك هناك العديد من النظريات المعاصرة التي تطرقت لذلك، نذكر منها: نظرية نماذج التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية ثورة التبعية الدُولية، النظرية النيوكلاسيكية المعاكسة الجديدة ونظرية النمو الحديثة.

الفرع الأول: نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية

تحاول كل من نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية من إيجاد الطريقة المناسبة التي تمكن الدول النامية من تحويل هيكلها الاقتصادية الداخلية التقليدية إلى هيكل اقتصادي حديثة تضمن لها تحقيق التنوع في المجال الصناعي والخدماتي، وذلك لأن الاستثمارات المتنامية والادخارات الناشئة عن التكوين الرأسمالي لا تكفي

¹ مليحة جبار عبد الكعبي، "نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان وإمكانية تطبيقها لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد 04، العدد 01، ملحق 02، جامعة القادسية، 2022، الموقع الإلكتروني: <http://www.joss-iq.org/wp-content/uploads/>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/02، على الساعة: 21:28، ص: 305.

² خبابة عبد الله، "تقييم مدى مساهمة نظريات التنمية المعاصرة في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية"، مجلة حوليات جامعة بشار، المجلد 08، العدد 08(خاص)، جامعة بشار، ديسمبر 2010، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/160876>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/04، على الساعة: 17:01، ص: 233.

وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإنما هناك الحاجة دائما إلى إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد من أجل الخروج من نظام اقتصادي تقليدي إلى نظام اقتصادي حديث.

وفي هذا السياق يسعى كل من الاقتصاديين آرثر لويس وهوليس تشينري إلى تفسير الطريقة التي تسمح بالحصول على التنمية الاقتصادية، من خلال الفرضيات التالية¹.

1. نظرية التغيير الهيكلي لأرثر لويس: تعتبر هذه النظرية من أهم النظريات المعاصرة في المجال التنموي، حيث أن فكرة أحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد الذي يتميز بحد الكفاف هو خطوة بناءة نحو دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وتعود هذه النظرية للمفكر الاقتصادي آرثر لويس الذي قام بوضع نموذج خاص بالتنمية الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية ترى أن الاقتصاد يتشكل من قطاعين أساسيين، الأول هو القطاع الزراعي التقليدي الذي يرتبط بالإنتاجية المعدومة لعنصر العمل والثاني القطاع الحضري الذي تنتقل له العمالة بصفة تدريجية من القطاع التقليدي، وبالتالي يرى لويس أن هذا الأمر سيمسح إمكانية سحب الفائض من القطاع الزراعي دون حدوث خسائر في الناتج مع فرصة تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاجية.

أما بالنسبة للسرعة التي من يتم خلالها تحول العمالة بين القطاعين، فإنها تتوقف على مستويات النمو في الاستثمار الصناعي وكذا تراكم رأس المال في القطاع الصناعي، مما يعني أن الاستثمار يفتح المجال أمام مضاعفة أرباح القطاع الجديد عن الأجور، لاسيما أن قيام المستثمرين بإعادة استثمار أرباحهم سيساهم في تحقيق التوسع في هذا القطاع².

لقد كان تركيز لويس ينصب في التعرف على الهيكل الاقتصادي للدول، خصوصا الدول النامية منها، باعتبار أنها تتصف بالجمود ومحدودية المرونة في كل من الإحلال والاستبدال في الإنتاج وعناصر الإنتاج، وهذا الوضع يصعب اختيار السياسة التنموية المناسبة، لاسيما مع وجود العديد من القيود التي تحول دون بلوغ التنمية، سواء كانت قيودا محلية اقتصادية مثل حجم الموارد الطبيعية المتاحة والتعداد السكاني أو قيودا مؤسسية كالسياسات الحكومية المنتهجة أو قيودا دولية تخص التكنولوجيا ورأس المال الأجنبي، أو تلك القيود المفروضة على التجارة الدولية. وعليه فإن التفاوت الموجود في مستويات التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة أو الدول النامية فيما بينها يعود في الأساس إلى تلك القيود الموجودة.

لقد أثبتت نظرية التغيير الهيكلي أن التركيبة الاقتصادية تعتمد على مرتكزين أساسيين، هما:

¹ قوراري أسية، أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية الجزائر أنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

² خبابة عبد الله، "تقييم مدى مساهمة نظريات التنمية المعاصرة في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص: 234.

- أداء الاقتصاد في كل دولة من حيث الأسواق والمؤسسات والآليات المعتمدة في تخصيص الموارد والتي تسمح بتوليد وتوزيع الدخل؛
- التنمية الاقتصادية كعملية متداخلة تسعى لتحقيق التحول الهيكلي على المدى الطويل والمتزامن مع النمو الاقتصادي، بإضافة إلى تركيزها على دراسة الظواهر الاقتصادية الكلية كالصنيع والتقدم والتحول الزراعي في مختلف الدول، خصوصا النامية منها¹.

2. نظرية أنماط التنمية لهوليس تشينري (Hollis Chenery)

تشير نظرية أنماط التنمية إلى أنّ عملية انطلاق التنمية تحتاج إلى التفريق بين القيود المحلية والقيود الدوليّة، وهو نفس ما طالب به أنصار نظرية التغيير الهيكلي وعلى رأسهم آرثر لويس، فقد حاول الاقتصاديّ الأمريكي "هوليس تشينري" وضع نموذج اقتصادي موسع عن نظرية التغيير الهيكلي، فهو لا يعتبر أن التنمية يتحدد حدوثها من خلال الادخار فقط مثلما كان يعتبرها نموذج لويس، وإنما تحتاج إلى شروط أخرى لتحقيقها، تتمثل في مجموعة التغيرات الهيكلية لتربية الاقتصاد مثل التغيير في نمط الاستهلاك والإنتاج. إن نموذج تشينري يركز على دراسة تقوم بإجراء فحص تجريبي لكل أنماط التنمية عبر مختلف دول العالم خصوصا دول العالم الثالث، وقد تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1950 و1973، والتي أسفرت على عدة نتائج من أهمها²:

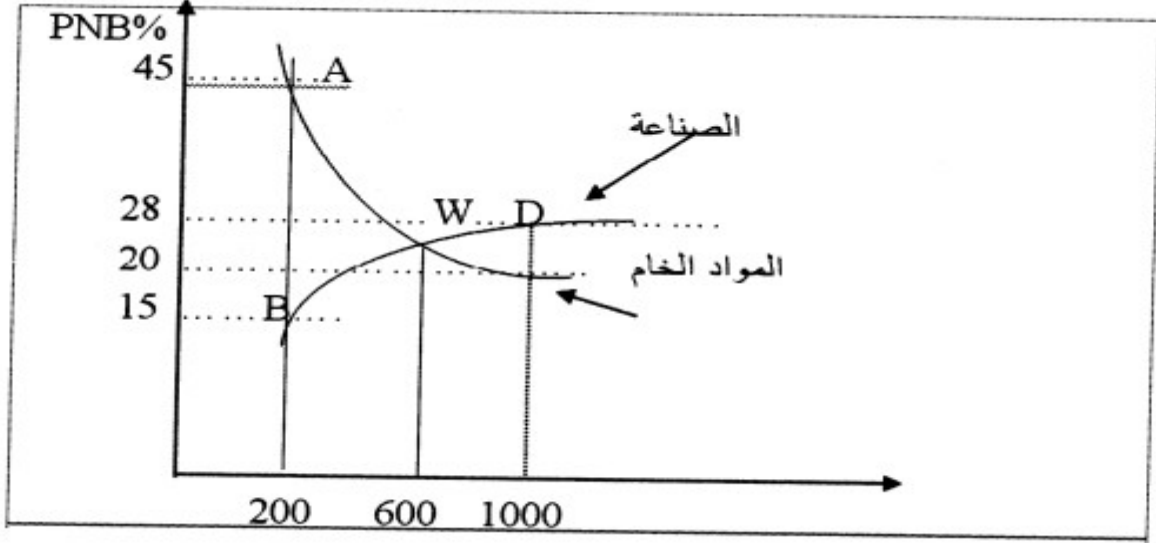
- ضرورة الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي؛
- الحاجة إلى وجود تراكمات رأسمالية وبشرية؛
- العمل على تغيير نمط الطلب الاستهلاكي من خلال التوجه نحو السلع الصناعية والخدمات بدلا من السلع الغذائية والأساسية؛
- انخفاض عدد أفراد الأسرة ومعدلات النمو السكاني؛
- تركيز أرباب الأسر على الاستهلاك النوعي أكثر من الاستهلاك الكمي؛
- زيادة معدلات التحضر الصناعي نتيجة الهجرة من الأرياف والمدن الصغيرة نحو المدن الصناعية الكبرى³.

¹ عبد الوهاب ذنون سعدون، "تحليل وتقييم الأداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي: تركيا أنموذجا"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 38، العدد 123، جامعة الموصل، 03 سبتمبر 2019، الموقع الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj/pdf/995a149b00270985>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/06، على الساعة: 18:10، ص: 49.

² عبد اللطيف مصطفي وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

³ أوغن سمية "نظريات التنمية الاقتصادية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، (2014/2013)، بقلم سخري محمد، بتاريخ 2019/06/12، الموقع الإلكتروني: <https://www.politics-dz.com/ar>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/06، على الساعة: 23:30.

الشكل (7-1): نموذج هوليس تشينري للتغيير الهيكلي



المصدر: عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

يظهر من خلال الشكل (7-1)، انه عندما كان الدّخل عند 200 وحدة، كان الناتج الوطني الإجمالي للمواد الخام (الزراعة) عند 45 وحدة والمعبر عنها بالنقطة A، بينما ناتج الصناعة كان عند النقطة B والبالغة 15 وحدة، ويلاحظ من خلال تطوّر مستويات الدّخل والتي بلغت 1000 وحدة ارتفاع معدل الناتج لقطاع الصناعة إلى 28 وحدة والمعبر عنها بالنقطة D، وفي المقابل انخفض ناتج المواد الخام للقطاع الزراعي بثمانية وحدات، حيث بلغ 20 وحدة، بينما النقطة W فهي نقطة التوازن التي يتساوى عندها كل من الناتج الوطني الإجمالي للصناعة والزراعة والمقابلة لمستوى دخل يقدر بـ 600 دولار.

ويفسر تشينري هذه الحالة بوجود مرحلتين للتغيير الهيكلي لدى الدول، فالبلدان الواقعة دون المستوى من الدّخل على أنها في المرحلة الأولى من التّمنية والتي تعرف بالفترة الأقل تطوّرًا باعتبارها مرحلة مبكرة للتغييرات الهيكلية والتي تتميز بالتركيز الأكبر على القطاع الزراعي رغم ما يقابله من ضعف في مستويات الدّخل والنمو الاقتصادي. أما البلدان الواقعة فوق المستوى التوازني فهي تمثل الدول الصناعية التي ينظر لها على أنها في مرحلة التحول والتي توصف بالمرحلة المتأخرة للتغييرات الهيكلية¹.

¹ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، المرجع نفسه، ص: 91.

الفرع الثاني: نظرية ثورة التبعية الدوليّة

لطالما شكّلت القيود المؤسسية والسياسية والاقتصادية بشقيها المحلي والدولي الشغل الشاغل لدول العالم الثالث، لذلك فإن ظهور نموذج التبعية الدوليّة خلال السبعينيات قد حضي بتأييد كبير من طرف المفكرين في الدول النامية، حيث أن التبعية التي تعيشها هذه البلدان والسيطرة التامة للدول الغنية عليها، جعلها غير قادرة على تحريك دواليب التنمية الاقتصادية.

وعليه فإنّ نظرية التبعية الدوليّة تبني فرضياتها من خلال ثلاثة تيارات فكرية أساسية، هي:

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة؛
- نموذج المثال الخاطئ؛
- فرضية ثنائية التنمية.

1. نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة: تعتبر هذه النظرية كنموذج مطور عن النظرية الماركسية للتنمية الاقتصادية، فهي ترى أن السبب الرئيسي وراء التخلف المتواصل في الدول النامية يعود في الأساس إلى التطور التاريخي غير العادل للنظام الرأسمالي بين الدول الفقيرة والغنية وعدم تكافؤ القوة فيما بينها.

يعتقد رواد هذه النظرية أن وجود تفاوت في الدخل بين فئات المجتمع من حكام وعسكريين، نتيجة المداخل المرتفعة التي يحوزونها والمكانة الاجتماعية والسياسية التي يحضون بها في ظل النظام الرأسمالي الدولي السائد، والذي يتصف بلا عدالة وكذلك تطابق مصالحه مع مصالح المؤسسات الدوليّة كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدوليّة التي تمول من طرف الدول الرأسمالية الغنية هو ما يجعل دول العالم الثالث غير قادرة على الخروج من دائرة التخلف والفقير، مما يعني أن سبب تخلف البلدان النامية وانخفاض مستويات المعيشة فيها يرجع إلى السياسات المنتهجة من طرف الدول الصناعية الرأسمالية¹.

2. نموذج المثال الخاطئ (المضلل): يرى هذا النموذج أن السبب الرئيسي وراء تدني مستويات التنمية في الدول النامية يعود إلى النصائح المغلوطة والتوجيهات غير المناسبة التي تحصل عليها من طرف الخبراء العاملين في الوكالات والمنظمات الدوليّة، حيث يقدم هؤلاء الخبراء على تقديم هياكل اقتصادية رائعة بالنسبة للدول المتقدمة وفي المقابل خلق نماذج اقتصادية جد معقدة في التنمية لدول العالم الثالث، الأمر الذي يصعب تطبيقها على أرض الواقع.

¹ أماني غازي جرار، منظمات الأعمال التنموية، مرجع سبق ذكره، ص: 134-135.

3. فرضية ثنائية التنمية: تركز هذه الفرضية على منطلق واحد وهو أن الثروة تتحكم بها فئة صغيرة داخل مجتمع يضم شريحة كبيرة من الفقراء¹، ولذلك بنيت هذه الفرضية على أربعة عناصر أساسية، هي:
- الاختلاف الكبير في الظروف المحيطة بالمجتمع في زمان ومكان واحد مثل وجود أقلية من الأغنياء وسط أغلبية من الفقراء، ظروف الإنتاج الحديثة والتقليدية بين الريف والمدينة؛
 - اتساع فكرة التعايش بين الأفراد والتي تتميز بالاستمرارية بسبب وجود أسباب هيكلية وليست ظاهرية، بحيث يصعب تجاوزها أو القضاء عليها؛
 - غياب التقارب بين القطاعين المتخلف والمتقدم في ظل اتساع الفوارق بين شقي الثنائية الاقتصادية، مثل إنتاجية العمال في البلدان المتقدمة والمتخلفة التي تتسع من سنة لأخرى؛
 - عدم تأثر الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف بالرواج والانتعاش الذي يسود القطاع المتقدم مما يؤدي إلى تعميق حجم الفجوة².

الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية المعاكسة الجديدة

لقد كان أول ظهور للنظرية النيوكلاسيكية المعاكسة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا وبريطانيا، حيث تركزت دراساتهما حول سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم بجانب العرض والتوقعات الرشيدة وكذلك عمليات الخصخصة، في حين أن الدول النامية انصب تركيزها في بحث سبل تحرير أسواقها واعتماد إستراتيجية التخطيط المركزي، وينصب تركيز أنصار هذه النظرية من خلال سيطرتهم التامة على أقوى مؤسستين في العالم، هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن المنطلق الذي بنيت عليه هذه النظرية يأتي من أن حالة التخلف الاقتصادي التي تعيشها الدول النامية يرجع إلى سوء تخصيص وتوظيف الموارد المتاحة نتيجة السياسات السعرية الخاطئة المطبقة والتدخل المبالغ فيه إزاء النشاطات الاقتصادية المراد تنفيذها من قبل الحكومات.

ويشير رواد الثورة النيوكلاسيكية أمثال كل من: Deepak Lal، Bella Balassa، Lord Peter Bauer، أن التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي يعتبر السبب الرئيسي وراء تأخر عملية النمو الاقتصادي وتعثرها، لذلك يدعوا الليبراليون الجدد إلى ضرورة السماح بانتعاش الأسواق الحرة وفتح الباب أمام خصخصة

¹ فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، الأردن، 2008، الموقع الإلكتروني: <http://tanwair.com/wp-> تاريخ الاطلاع: 2022/04/08، على الساعة: 20:25، ص: 88.

² ياسين عبد الله وبلحاج فراحي، "دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي تندوف، أكتوبر 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74938>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/10، على الساعة: 13:48، ص: 19.

المشروعات التابعة للدولة، بالإضافة إلى حرية التبادل التجاري والتشجيع على التصدير، ناهيك عن خلق المناخ المناسب أمام الاستثمارات الأجنبية.

ويعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أنّ التقليل من صور التدخل الحكومي والتحكّم في الاختلالات السعرية في كل من أسواق عوامل الإنتاج، السلع وأسواق المال سيضعف من الكفاءة الاقتصادية ويحفز على النمو الاقتصادي¹. هذا ويبقى الجوهر الأساسي الذي تقوده الثورة النيوكلاسيكية يعتمد على تطبيق الحوكمة الرشيدة من خلال تحرير الأسواق التي تسيطر عليها الدولة وتنظيمها، خفض النفقات الحكومية على الخدمات الاجتماعية كالتعليم، تعبيد الطرقات والجسور والرعاية الصحية، وبيع السلع والخدمات والشركات التابعة للدولة للمستثمرين الخواص، وتعدّ تجربة النمور الآسيوية (كوريا الجنوبية- تاوان- سنغافورة- هونغ كونغ) أكبر مثال على نجاح إستراتيجية التصنيع التي ساهمت في قيادة الصّادرات إلى الأعلى، فكانت هناك قفزة نوعية في معدلات الادخار والاستثمارات المحلية. ما يعني أنّ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يفتح المجال أمام تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية².

الفرع الرابع: نظرية النمو الحديثة (النمو الداخلي)

تعتبر نظرية النمو الحديثة أو مثلما تعرف بنظرية النمو الداخلي على أنها إحدى أهم النظريات التي تبنى عليها أعمدة التنمية الاقتصادية، حيث تقوم بتحليل النمو الداخلي انطلاقاً من الناتج الوطني الإجمالي. ويعد الاقتصادي بول رومر «Paul Romer» أحد أهم الاقتصاديين خلال الثمانينات الذي قام بإعطاء تفسير للتنمية من خلال هذه النظرية، وتشير أطروحته بأن المعارف الجديدة تلعب دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية، فهو يعتقد بأن السياسات الاقتصادية التي تعتمد على كل دولة لن تساهم في بلوغ النمو الاقتصادي إذا لم تكن مصحوبة بالابتكارات التقنية والمعرفة، والتي تحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لسولو. وبما أنّ العنصر التقني يعتبر متغير داخلي مهم ضمن نموذج نظرية النمو الحديثة، فإنّه يتحدد ضمن النظام المسؤول عن العملية الإنتاجية³.

¹ عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية: المنهج- النظرية- القياس، مرجع سبق ذكره، ص73.

² Sandra Halpern، «Development Theory»، article published on: <https://www.britannica.com/topic/state-monopoly-on-violence>, Retrieved on: 13-04-2022, at 22:25.

³ أحمد فتحي عبد المجيد قاسم، القدرة التنافسية للأعمال والأزدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2022، ص: 84-85.

المطلب الرابع: نظريات التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت خلال سبعينيات القرن العشرين، والتي تسير تطورات العصر الحالي من جهة وتراعي الأمور البيئية من جهة أخرى، كما أنها ترتبط بالعديد من المجالات التنموية أخرى، مثل: التنمية الاقتصادية، تنمية الموارد البشرية بما فيها العنصر ورأس المال البشري بالإضافة إلى تنمية المجتمع المحلي¹.

إن ما يميز مصطلح التنمية المستدامة عن باقي المصطلحات الاقتصادية الأخرى، مثل النمو والتنمية الاقتصادية هو أنها تتضمن أفكار الاستدامة البيئية، حيث أن علماء الاقتصاد البيئي يركزون على ضرورة حماية التنوع الحيوي والوراثي والحفاظ على الموارد والمصادر الطبيعية، ويعتبرون النمو والتنمية أمور ضرورية يمكن أن تساهم في منع التدهور البيئي، لذلك يتعين على علماء الاقتصاد والاجتماع الاهتمام أكثر بالجوانب البيئية والأخلاقية والثقافية بما يضمن واقعية التنمية المستدامة على المستوى العالمي².

وفي هذا السياق ظهرت عدة نظريات تفسر التنمية المستدامة والتي تعبر عن آراء مجموعة مختلفة من علماء الاقتصاد، البيئة والاجتماع. وفي هذه الدراسة سنقتصر على ثلاثة نظريات أساسية، هي: النظرية المرتكزة على الأولوية البيئية، النظرية المرتكزة على الأولوية الاقتصادية والنظرية المرتكزة على العدالة في توزيع الثروة والتنمية.

الفرع الأول: النظرية المرتكزة على الأولوية البيئية

يعتقد علماء البيئة أن مسار التنمية المستدامة يحتاج إلى التركيز على الوسط الحيوي وضمان استدامته أكثر من غيره من الجوانب الأخرى، لذلك يبحثون عن السبل التي تسمح بتحقيق الحماية والتنوع الحيوي والوراثي، ولطالما كان النمو يتناسب مع النظرة البيئية فسيساعد ذلك على منع التدهور البيئي، كاستعمال التقنيات النظيفة في توليد الطاقة الكهربائية والتي تشمل الموارد والمصادر الطبيعية كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ونجد في هذا السياق مجموعة من النظريات التي أثبتت من أجل الاهتمام بالجوانب البيئية والأخلاقية، وإعطائها الأولوية عند أي خطوة يتم اتخاذها، من أهمها:

¹ مدحت أبو النصر وباسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفومها- أبعادها- مؤشراتنا، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص: 80.

² سعدي يحي وشني صورية، نظريات التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الأول حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، الموقع الإلكتروني: <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/14، على الساعة: 09:55، ص: 02.

1. نظرية GAYA لجيمس لوفلوك: تشير هذه النظرية إلى أن الأرض هي ذلك الجسم الضخم القابل للاستجابة لنشاطات الإنسان وأفعاله ويمكن أن يتجاوز ذلك، حيث أن الطبيعة سبقت الإنسان بكثير فهو بهذا يعتبر جزء منها، وبالتالي فإن الطبيعة وجدت لتحافظ على ذاتها دون تلبية احتياجات الأجيال الحالية أو المستقبلية. وعليه فإن نظرية GAYA تعتبر اهم النظريات التي ترى أن المعايير الايكولوجية هي المتحكمة في دراسة العلاقة بين المحيط والمجتمع، بعيدا عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

2. نظرية حقوق الكائنات غير البشرية DEEP ECOLOGY : تأخذ هذه النظرية أيضا بمبدأ الأولوية البيئية، حيث تعتبر أن للطبيعة الأسبقية على الإنسان، وقد حظيت هذه النظرية بتأييد كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا نتيجة للإشهار والترويج الكبير الذي قام به بعض قادة الحركات الانجلوساكسونية على غرار الدوليبولد.

ومن أهم مبادئها أنها تركز على عدم تعرض الإنسان للنظام الطبيعي وضرورة احترام حياة الكائنات غير البشرية، بالإضافة إلى محاربة كل أشكال الهيمنة البشرية التي يمكن أن تتسبب في تدهور الطبيعة.

3. نظرية النضوج A.Hansen: تعدّ هذه النظرية من بين اهم النظريات التي بقيت سارية المفعول فترة طويلة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية، وبحسب أنصارها فإن التقدم الاقتصادي لا يمكن أن يستمرّ على المدى الطويل، وإنما هناك فترات يصاب فيها الاقتصاد بالركود إلا أن بعض الاكتشافات التي حققها العالم في القرن السابع عشر ساهمت بشكل أو بآخر في دفع عجلة التقدم الاقتصادي كالكشف الكهربي مثلا التي تعتبر من أهم الاكتشافات.

ومع هذا يبقى النمو السكاني المتواصل أهمّ التحديات التي تواجه التقدم وتحد من رفاهية البشر، وفي ظلّ هذا المشكل تتباطأ وتيرة التقدم ويدخل الاقتصاد في حالة من الركود النسبي ومن ثم يصبح الاقتصاد غير قادر على تمثيل حصة الإبداع بالوتيرة نفسها، وهذا يعني حتمية وصوله إلى حالة النضوج¹.

4. نظرية حدود النمو لنادي روما: تشير نظرية حدود النمو إلى الحدود البيئية للنمو الاقتصادي، وقد تمّ صياغة هذه النظرية سنة 1968 بروما في أكاديمية " دي لينشي". ويرى لين سميث مؤسس هذه النظرية أن حدود النمو تتوقف على أربعة عوامل رئيسية هي: النمو السكاني، معدلات إنتاج الغذاء، التصنيع واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة. ومن خلال توقّر هذه العوامل سيصل النمو إلى حده الأقصى، ولكن مع مرور الوقت

¹ مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، المرجع نفسه، ص: 129-133.

سيكون من غير الإمكان أن تستوعب البيئة كل احتياجات هذا التقدم الكبير أو نتائجه، ومن ثم سيؤدي إلى انهيار كل مقومات التقدم¹.

هذه النظرة المتشائمة جعلت العالم يدرك العواقب التي تنشأ عن النمو وما يحدثه من تأثيرات وخيمة على المناخ والنظام البيئي، فمثلا الصين تحتاج إلى معدل نمو سنوي في حدود 10% من أجل السيطرة والتحكّم في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيشها، خاصة وإنها تتميز بتعداد سكاني ضخم يتجاوز 1.3 مليار نسمة، وبالتالي النمو الاقتصادي الذي تعيشه سيجعلها تقع في خطر الركود. هذا ويبقى الطلب العالمي المتزايد والمستمر على المواد الطاقوية والخام والأغذية يضاعف من حالات العجز في المستقبل، لاسيما وأن هناك العديد من الدول التي أصبحت تكتظ بالسكان مما يساهم في توسع حجم الأسواق العالمية.

ومع ارتفاع وتيرة التعاملات الاقتصادية سيرتفع حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، خصوصا في الدول الكبرى كالصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند، مما يعني أن النظام البيئي سيصبح غير قادر على تحمل كمية التلوث دون أحداث تغيرات في الغلاف الجوي أو إلحاق الضرر بالأرض، وعليه يتطلب الأمر تغيير الرؤية السياسية والسيكولوجية للدول وضرورة أحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة عن المساس بالنظام البيئي وفي نفس الوقت تدعم النمو².

الفرع الثاني: النظرية المركزة على الأولوية الاقتصادية

في ظلّ النظرية الاقتصادية المفسرة للتنمية المستدامة، هناك العديد من الآراء حول الأولوية الاقتصادية في رسم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة في التنمية. ومن بين النظريات الداعية لذلك، هناك نظرية الموارد الناضبة، نظرية تعديل السوق، نظرية الاقتصاد الايكولوجي ونظرية القيمة الاقتصادية الكلية.

1. نظرية الموارد الناضبة: من خلال الدراسة التي قام بها العالم الاقتصادي "هارولد هوتلينغ" حول اقتصاديات الموارد الناضبة، والتي حاول خلالها بناء نموذج يرصد كيفية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والقابلة للنضوب وتعظيم الأرباح التي تتحقق منها على المدى البعيد.

فقد إستندت فروض هذه النظرية على أنّ الدولة أو الجهة التي تملك المورد الناضب تسعى دائما إلى تعظيم الثروة من خلال إنتاجه بالطريقة التي تعظم قيمته الحالية. وللوصول إلى هذه النتيجة لابد أن تكون

¹ يعقوب محمد وقنادزة جميلة، "النمو الاقتصادي، التدهور البيئي وتبلور نظرية التنمية المستدامة"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة بشار، ماي 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/196/4/1/49992>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/15، على الساعة: 21:07، ص: 324.

² Joschka Fischer, « **The Limits to Growth Revisited** », Article published on: 29-10-2007, <https://www.project-syndicate.org/commentary/the-limits-to-growth--revisited>, Retrieved on: 19-04-2022, at 23:10.

قيمة العائد التي يحققها المورد الناضب في مستوى واحد خلال كل الفترات، لأنه في حالة وجود اختلال في حجم فوائده المورد سيضطر المنتجون إلى تحويل إنتاجهم من فترة لأخرى¹.

2. نظرية تعديل السوق: لقد صيغت فرضيات هذه النظرية على مبدأ يرى أن جلّ الظواهر الاقتصادية التي لا يمكن التعبير عنها بالشكل النقدي في السوق تعتبر ظواهر مهمة في النظام الاقتصادي، حيث يؤكد الاقتصادي مارشال «A. Marshal» بأن هناك مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على أداء المتعاملين الاقتصاديين في السوق²، لذلك ينظر للنفايات والموارد الطبيعية بأنها موارد متاحة ومتوفرة بشكل غير محدود، فالرؤية المقدمة للإنتاج هي تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع اقتصادية تطرح نفايات.

كما أن الاستهلاك لا يرتبط باستغلال تلك السلع فقط وإنما تحويلها إلى نفايات، وعليه فإن التعامل مع النفايات على أنها ظاهرة غير نقدية ساهم في أحداث خلل كبير على النظام الاقتصادي. وفي نفس السياق أيضا تعتبر الموارد الطبيعية موارد غير ناضبة وعليه فإن قيمتها الاقتصادية منعدمة وبالتالي لا تؤثر في فعالية العملية الاقتصادية، لهذا يدعو مارشال إلى ضرورة إدخال الموارد الطبيعية في النشاط الاقتصادي واستخدامها بصورة فعالة، مما يتطلب تعديل السوق.

3. نظرية الاقتصاد الأيكولوجي: تشير هذه النظرية إلى وجود تيار اقتصادي يدعو إلى ضرورة أحداث تقارب بين العلوم الاجتماعية وعلوم الأحياء، مما يعني التحول نحو مجال جديد يقوم على عدة دراسات في اختصاصات مختلفة³، تركز في مجملها على دراسة التفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة به وبالتالي تفسر التنمية المستدامة من خلال هذه النظرية من الترابط الموجود بين العوامل الطبيعية كالأرض والمياه والإنسان وما يحكمه من عادات وتقاليد.

إنّ هذه النظرية تسعى إلى خلق التفاعل بين كل من المتغيرات الطبيعية كالتربة والمناخ والمتغيرات التكنولوجية (التكنولوجيا النظيفة) والمتغيرات الاجتماعية (العادات والتقاليد) من أجل تحقيق المصلحة

¹ سعدي يحي وشني صورية، نظريات التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 02.

² رجال مراد، التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، الموقع الإلكتروني: <https://www.univdz.com/bibliotheque/2-droit-public/6654>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/21، على الساعة: 10:42، ص: 14.

³ شهدان عادل الغرابوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2020، ص: 115-118.

الإنسانية والمحافظة على التوازن البيئي وعدم الإضرار بالطبيعة أو الإنسان، لذلك تعتبر هذه الرؤية منطلق نحو تحقيق احد جوانب التنمية المستدامة¹.

4. نظرية القيمة الاقتصادية الكلية: إنّ الأضرار التي تلحق بالبيئة عادة ما ينظر إليها من خلال الأثر الذي تخلفه ظاهرة ما، حيث أن تحديد تلك الأضرار يكون عن طريق استخدام أساليب التقييم المالي، مما يسمح بمعرفة التغيرات الفيزيائية الخاصة بالمناطق الطبيعية ومن ثم تحديد التأثيرات والخسائر المترتبة عنها، فالاقتصاديون مثلاً يقومون بحساب كلفة انخفاض مردودية المنتوجات بتراجع العناصر المغذية للأرض والتي تنتج عن عامل انجراف التربة.

إنّ مبدأ المنفعة الذي يضعه الاقتصاديون يثبت نظرهم المحدودة التي تركز على الجانب النفعي فقط دون الأخذ بالحسبان للتأثيرات التي تلحق بالبيئة، فمثلاً يرى بعض علماء الاقتصاد أن قطع الأخشاب قد يؤدي إلى كلفة مباشرة ترتبط بمتعة المتزهين، وهو ما يعتبر قيمة في بعض المناطق من جهة وكلفة إكولوجية ترتبط بخسارة التنوع البيولوجي والبيئي من جهة أخرى.

ما يعاب على هذه النظرية حسب معارضها أنّ طريقة حساب المساهمة المالية في الحفاظ على البيئة لا تعطي القيمة التقريبية للطبيعة، نظراً للطريقة التي يتم اعتمادها في الدفع بين الملوثين والتي تتوقف على الإمكانيات والقدرات المالية لهم في الحفاظ على البيئة².

الفرع الثالث: النظرية المرتكزة على العدالة في توزيع الثروة والتنمية

ترتكز هذه النظرية على آلية تربط بين سياسة توزيع الثروة والنمو الاقتصادي، حيث تمنح الحكومة صلاحية تنفيذ السياسات اللازمة لإعادة التوزيع بشكل عادل ينعكس على توزيع الأصول، وهو ما يحقق التوازن بين السياسات المحفزة للنمو وتلك الداعية لإعادة التوزيع.

تعدّ هذه الإستراتيجية بمثابة آلية تصويت لتغيير توزيع الدخل والثروة وبالتالي تغيير ميزان القوة في مجتمع يعيش إرهابات التخلف والحرمان³.

¹ حاتم عبد المنعم أحمد عبد اللطيف، التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع، الطبعة الأولى، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص: 74.

² شهدان عادل الغرابوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

³ عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة: النمو الاقتصادي - توزيع الدخل - مشكلة الفقر، الطبعة الأولى، شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، 2016، ص: 110.

وفي هذا السياق هناك جملة من النظريات التي تدعو إلى العدالة في توزيع الثروة والتنمية، من أهمها: نظرية التنمية الدائرية المتراكمة، نظرية الاستقطاب العكسي، نظرية القلب والأطراف ونظرية التحيز الحضري.

1. نظرية التنمية الدائرية المتراكمة: تعتبر هذه النظرية من بين النظريات المهمة التي تناولت موضوع استدامة التنمية، حيث صاغ الاقتصادي السويدي "جونز مردال" فرضياتها من خلال فكرة تقوم على التنمية الدائرية المتراكمة للدولة والتي تعتمد على دراسة الظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لأقاليم الدولة وما يقابلها من التفاوت الكبير بين القوى الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة، خاصة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وحسب مردال فإنّ المناطق الحضرية يعبر عنها بالمركز بينما الريفية فهي تمثل الهامش، ويتّضح ذلك من خلال وجود نوعين من التأثيرات التي تساهم في زيادة الفوارق الإقليمية بين هذه المناطق، والتي تشمل مايلي:

1.1- التأثيرات الخلفية السالبة: يعاني المجتمع الريفي أو كما يعرف بنطاق الهامش من هجرة الأيدي العاملة وخروج رؤوس الأموال، ما يعني وجود عوامل الجذب التي يتمتع بها المركز (المناطق الحضرية) ووجود عوامل الطرد في الهامش، التي تزيد من الفروقات والتفاوت بين تلك المناطق. أما بخصوص طبيعة العوامل التي ساهمت في ذلك التفاوت، نجد مايلي:

- عوامل الجذب الموجود في المركز: من ضمن العوامل الرئيسية التي تساهم في التمرکز بالمدن نجد مايلي:
 - وجود التسهيلات الاقتصادية والخدمات بما فيها خدمات البنى التحتية والخدمات العامة؛
 - ارتفاع هوامش الربح في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية؛
 - ارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات الدّخل للأفراد.
- عوامل الطرد الموجود في الهامش: هناك عدة عوامل تدفع بالعديد من الأفراد للهروب نحو المدن، والتي تعتبر عوامل طرد من الهامش نحو المركز، من أهمها:
 - انخفاض مستويات الدّخل التي تؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية؛
 - عدم قدرة الاقتصاد الزراعي على تلبية حاجيات الأفراد من توفير فرص شغل دائمة ضمن المحيط الريفي؛
 - غياب المشاريع التنموية وانخفاض هامش ربحها في حالة وجودها؛
 - التمسك بالعادات والتقاليد ينقص من حظوظ التجديد والتحديث؛

- تدني مستويات الخدمة العمومية والافتقار للبنى التحتية¹.

2.1- التأثيرات الانتشارية الموجبة: تمثل هذه التأثيرات مختلف العمليات التي تنشط ضمن مناطق المركز في اتجاه الهوامش والأطراف لذلك تتزايد مع التأثيرات الخلفية السالبة للهوامش، فعلى سبيل المثال عندما يرتفع الطلب في المركز على المنتجات الزراعية التي تنتج في الأرياف، يقابله تصدير التقنيات الزراعية الجديدة في الريف لتطوير الإنتاج ورفع المحصول الزراعي لتلبية لاحتياجات المركز المتزايدة.

إن سرعة وانتقال الآثار التنموية من المركز إلى الهامش يتوقف في الأساس على درجة الوضعية التنموية في المركز، فكلما كانت الوضعية التنموية مرتفعة في المركز كانت سرعة ودرجة الآثار الانتشارية في اتجاه الهامش أسرع وأكبر. هذا الميكانيزم يؤدي بصفة آلية إلى حدوث التنمية المتراكمة من خلال التزاوج بين الصناعة والتقنية، وهو ما يساهم بدوره في خلق فرص شغل جديدة ويرفع معدلات الدخل وبالتالي يرتفع الطلب على السلع والخدمات العامة التي يتم توظيفها في القطاع الصناعي، وبذلك تتواصل عملية التراكم في المركز ويستمر تدفق اليد العاملة ورؤوس الأموال والموارد الأولية من الهامش (الريف) إلى المركز (المدينة) مما ينعكس سلبا على الاقتصاد التنموي من خلال اتساع فجوة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما إذا ما عجزت الدولة عن حصر تلك الفوارق، وهو ما يميز جل الدول النامية².

2. نظرية الاستقطاب العكسي: تعود هذه النظرية إلى صاحبها الاقتصادي ريكاردسون «Richardson»، الذي بنى فرضياتها من منطلق أن التنمية الإقليمية في الدول النامية تمر على ثلاثة (03) مراحل أساسية هي:

- مرحلة الاستقطاب (التحضير)؛
- مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز؛
- مرحلة اللامركزية الإقليمية³.

¹ أو شن فاروق، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الحوارية للتنمية الريفية المتكاملة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة: دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان، بلدية شلية ولاية خنشلة، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015/2014، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-setif.dz:8888/jsui/handle/123456789/3444>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/23، على الساعة: 10:19، ص: 49.

² يوسف بالنور، "المقاربات النظرية في معالجة مشكلات التنمية المستدامة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ديسمبر 2013، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98831>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/24، على الساعة: 19:34، ص: 121-122.

³ مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

3. نظرية القلب والأطراف: لقد ظهرت هذه النظرية في بداية النصف الثاني من القرن العشرين على يد الاقتصادي فريدمان «Friedman»، الذي كان يرى بأن هناك مركز أو قلب يمثل الكيان الرأسمالي العالمي بقيادة الدول العظمى والتي كانت تترجمها الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف أو هوامش أخرى تابعة تدور حول المركز وتشمل الدول المستضعفة والنامية.

إنّ تمركز القوة والثورة والتكنولوجيا في يد سلطة المركز قد ساهم في سيطرته التي شملت كل أنحاء العالم، نتيجة لذلك ظهرت العديد من الحركات التحررية والتكتلات الاشتراكية التي حاولت الخروج من هيمنته وسيطرته وإعادة توزيع مراكز القوة على نطاق واسع¹.

كما حدد فريدمان أربعة مراحل أساسية للتنمية، هي: مرحلة ما قبل الصناعة، المرحلة الانتقالية (محيط النواة)، مرحلة الصناعة (انتشار النشاط الاقتصادي) والمرحلة الأخيرة وهي مرحلة ما بعد الصناعة (التكامل المكاني)، حيث تصبح أجزاء الاقتصاد مترابطة فيما بينها بشكل قوي وحقيقي.

وقد لاقت هذه النظرية انتقاد لاذع من الاقتصادي أندريه جوندرفرنك، الذي اعتبر انه على الرغم من حصول العديد من الدول على استقلالها، إلا أنها ما تزال تعتمد في تنميتها على دول المركز كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ما يثبت أن التنمية ما هي إلا خدعة تغطي حقيقة الاستغلال الذي تفرضه القوى الرأسمالية من خلال سيطرتها الاقتصادية على المستعمرات السابقة التي تمثل الأطراف أو الهوامش².

4. نظرية التحيز الحضري: لقد حاول الاقتصادي ميخائيل لبتون «M. Lipton» الإجابة من خلال هذه النظرية على إشكالية تتمحور حول السبب الرئيسي الذي يبقى الفقراء في وضعية مستمرة من الفقر، خصوصا في المناطق الريفية، فهو يعتقد بأن السبب الرئيسي وراء الصراع الحاصل في المجتمعات النامية لم يعد يقتصر على التفاوت الطبقي بين العمل ورأس المال أو التداخل بين المصالح الأجنبية والوطنية وإنما نتيجة الصراع القائم بين سكان المدينة والريف.

تشير نظرية التحيز الحضري إلى أنّ الموارد التي يتم رصدها من طرف الحكومات داخل المدينة يفوق تلك التي يتم تخصيصها لسكان القرى والأرياف، أي إعطاء الأولوية الحضرية أكثر من التركيز على المساواة أو الفاعلية في وضع الموازنات الحكومية، إضافة إلى غياب العدالة في توزيع عوائد التنمية بين الأرياف والمدن أو حتى

¹ عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 05.

² Puja Mondal, «Core-Periphery Model of Development», Article Published on: <https://www.yourarticlelibrary.com/sociology/economic-institutions/core-periphery-model-of-development/31333>, Retrieved on: 27-04-2022, at 19:50.

بين القطاعات التي تستهدف شريحة الفقراء كالقطاع الصحي وقطاع التعليم، لذلك تعتبر السياسات التنموية المتبنية من طرف الحكومة هي السبب الأول الذي يحول دون تدفق الآثار الانتشارية التي اقراها هريشمان¹.

المبحث الثالث: المصادر الأساسية في تمويل التنمية الاقتصادية

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى تسخير العديد من الموارد المالية لتحريك دواليب الاقتصاد، لذلك تكتسي السياسة المالية أهمية بالغة في تعبئة الموارد الرأسمالية خاصة في الدول النامية بهدف تمويل التنمية ورفع معدلات النشاط الاقتصادي داخل المجتمع.

وفي هذا السياق تستخدم الدولة كافة الوسائل والإمكانيات لتوفير رؤوس الأموال الضخمة من أجل القيام بالاستثمارات اللازمة في مختلف القطاعات الخدمية والإنتاجية، زيادة عن توفير البنى التحتية بغية تهيئة الأرضية المناسبة لجعل الاستثمارات ذات مردود اقتصادي فعال وأكثر جاذبية. ومن خلال توفير مصادر التمويل ورسم وتنفيذ الخطط والبرامج الإنمائية المتكاملة تصبح ثمار التنمية تنمو بخطى أسرع²، لذلك يحتاج التمويل إلى وجود مدخرات حقيقية وطنية ومدخرات أجنبية تتوزع بين قروض ومساعدات واستثمارات أجنبية³.

المطلب الأول: دور وأهمية التمويل في عملية التنمية ومختلف أشكاله

يكتسي عنصر التمويل أهمية بالغة في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، فمن غير الممكن أن تقام المشاريع الإنتاجية والخدمية بدون التكوينات الرأسمالية الأخرى، لذلك يمثل توفر مصادر التمويل خطوة مهمة نحو تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تنفيذ مختلف أنواع الاستثمارات.

الفرع الأول: مفهوم التمويل

يعرف التمويل على أنه توفير رؤوس الأموال اللازمة بغية إنفاقها على الاستثمارات المختلفة وتكوين رأس المال الثابت من أجل زيادة الإنتاج والاستهلاك، بحيث تأخذ هذه الأموال شكل سيولة نقدية⁴. كما يعرف أيضا بأنه إمداد الأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها وأيضا توفير المبالغ النقدية اللازمة من أجل دفع وتطوير مشروع معين سواء كان خاص أو عام.

¹ سعدي يحي وشني صورية، نظريات التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

² ابتهاج أحمد قابلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2014/2013، الموقع الإلكتروني: <http://mohe.gov.sy/Masters/Message/PH/>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/30، على الساعة: 21:28، ص: 26.

³ قوراري أسية، أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية-الجزائر نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص: 104.

⁴ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

والجدير بالذكر أنّ تمويل المؤسسات الاقتصادية يحتاج إلى وجود ثلاثة (03) قواعد أساسية هي:

- يكون تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بواسطة الأموال الدائمة أي الأموال الخاصة مضافاً إليها القروض الطويلة والمتوسطة الأجل؛
- تمويل الأصول المتداولة يتم من خلال القروض قصيرة الأجل؛
- يجب الاحتفاظ بجزء من الأموال كهامش أمان يستخدم من أجل تمويل جزء من الأصول المتداولة بواسطة الأموال الدائمة، يعرف هذا الهامش برأس المال العام الدائم.

الفرع الثاني: أهمية التمويل في عملية التنمية

لقد ازدادت أهمية التمويل بالنسبة لعملية التنمية بعد ازدياد الاهتمام بالتخطيط المالي والتدفقات النقدية وكذا التحليل المالي واستحداث البرامج الخطية، حيث انتقل دوره كأداة للحصول على الاحتياجات المالية إلى النظام المالي وأصبح يتضمن التنظيم المالي، السيولة المالية والاستثمارات بمختلف أصنافها¹، لذلك تكمن أهميته في النقاط التالية:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي مما يساهم في دفع عجلة التنمية الشاملة؛
- تجسيد الأهداف المسطرة والمستهدفة من طرف الدولة؛
- توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ وانجاز المشاريع؛
- توفير السيولة النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية التي تعاني من العجز في الوقت المناسب؛
- خلق فرص عمل جديدة تؤدي إلى تقليص مستويات البطالة؛
- تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاهية للمجتمع؛
- توفير السكن، توفير العمل... الخ².

الفرع الثالث: دوافع تمويل التنمية

تعتبر عملية التمويل الشريان الرئيسي الذي تغذى منه مستلزمات التنمية، لذلك هناك مجموعة من الدوافع التي تتحكم في عملية الاختيار وكذا القيود الموضوعية من أجل اختيار الصيغة المناسبة لنجاح السياسة التمويلية، والتي تشمل مايلي:

¹ محمد الفاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018، ص:17.

² محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميتر للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص: 33-34.

- اقتصاديات السوق التي تقترن بتحقيق أقصى الأرباح من خلال زيادة الربح الإجمالي للشركة وربحية الأسهم؛
- التنافس الحاد الموجود بين الشركات الإنتاجية والخدمية بهدف خلق مكانة لها في السوق لمواجهة التحديات من جهة ورفع معدل العائد الاستثماري من جهة أخرى؛
- تحديث الأنشطة الاقتصادية وفقا للأسس المالية والمحاسبية المعتمدة على استخدام الفوائض المالية واحتساب التكلفة؛
- رفع قدرات المؤسسات التمويلية على دعم المنشآت الإنتاجية والخدمية من أجل زيادة طاقتها الإنتاجية وتحسين مركزها المالي، مما يكسبها مكانة في سوق المنافسة ويحقق لها التقدم والاستمرارية؛
- رسم نظام فعال قادر على توظيف الأموال داخل الشركة واستخدامها ضمن الشروط التي تحقق الأهداف المسطرة، مثل الطريقة المعتمدة في الاستثمار والتمويل المقابل له وفق مقاييس علمية معينة؛
- تحقيق القدرة الذاتية في الإدارة والسياسة التمويلية وكذا تقليص الدور المنوط بالأجهزة المركزية في مجال تخطيط المنشآت¹.

الفرع الرابع: تصنيفات التمويل

بالنظر للأهمية الكبيرة التي يكتسبها التمويل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية والخدمية والتي تصبّ في خانة التنمية، هناك عدة تصنيفات للتمويل تتوزع على جوانب مختلفة، من أهمها: معيار المدة التي يستغرقها، مصدر الحصول عليه والغاية من استخدامه.

1. تصنيف التمويل حسب معيار المدة: استنادا إلى معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى ثلاثة أنواع أساسية، هي: التمويل قصير الأجل، التمويل متوسط الأجل والتمويل طويل الأجل.

1.1. التمويل قصير الأجل: يعرف التمويل القصير الأجل بأنه ذلك التمويل الذي يشمل مجموع الأموال التي يتم استخدامها لفترة لا تتعدى السنة، كالمبالغ النقدية المخصصة لتغطية أجور العمال وشراء المواد الأولية اللازمة لإكمال العملية الإنتاجية، والتي يتم تسديدها انطلاقا من الإيرادات الخاصة بنفس الدورة الإنتاجية.

¹ محمد الفاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20-21.

2.1. التّمويل متوسّط الأجل: يخصّ التّمويل متوسّط الأجل مختلف التّموليات التي تتراوح مدتها ما بين السنة والخمس سنوات، ويتعلّق الأمر بالمشاريع التي تحتاج إلى تمويل دائم كتغطية تمويل الأصول الثابتة (شراء المعدات والآلات) والمشاريع التي تكون تحت التنفيذ والتي تستغرق المدة السالفة الذكر.

3.1. التّمويل طويل الأجل: يشمل هذا النوع من التّمويل المشاريع الإنتاجية التي تتجاوز مدتها الخمس سنوات وتشمل الطلب على الأموال اللازمة لحيازة مختلف الوسائل والتجهيزات الإنتاجية ذات المردودية العالية.

2. تصنيف التّمويل حسب مصدر الحصول عليه: يشمل التّمويل حسب مصدر الحصول عليه من التّمويل الذاتي والتّمويل الخارجي.

1.2. التّمويل الذاتي: يعبر هذا النمط من التّمويل عن إمكانية قيام المؤسسة بتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها، إلا أن هذه الخطوة تتوقف على نتيجة الدورة وعنصرين هامين في المؤسسة هما الاهتلاكات والمؤونات، لذلك تنحصر مصادر التّمويل الذاتي في الأرباح المحتجزة، المؤونات والاهتلاكات¹، مما يعني أن التّمويل الذاتي هو احد أصناف التّمويل الذي ينشأ عن تراكم المدخرات التي تطرحها الأرباح المحققة من المشروع المنجز للوفاء بالتزاماته المالية.

2.2. التّمويل الخارجي: يشمل التّمويل الخارجي مختلف المدخرات الموجودة في السوق المالية بغض النظر عن مصادرها إذا كان محلياً أو أجنبياً بواسطة التزامات مالية بغرض تغطية الاحتياجات التّمولية، خاصة في حالة نقص مصادر التّمويل الذاتي المتاحة لدى المنشأة.

إنّ ما يميز التّمويل الخارجي أنّه يتفرّع بدوره إلى نوعين من التّمويل، تمويل خاص يرتبط بمدخرات القطاع الخاص أي الأفراد أو المؤسسات والتي تأخذ شكل أسهم وسندات؛ وتمويل عام والذي يكون منبعه موارد الدولة من القروض البنكية وسندات الخزينة. وتكتسي أهميّة كل نوع من هذا التّمويل حسب طبيعة وبنية النظام الاقتصاديّ السائد في كل دولة².

3. تصنيف التّمويل حسب الغاية من استخدامه: يتضمن هذا التّمويل تصنيفين، الأوّل يخص تمويل الاستغلال والثاني تمويل العملية الاستثمارية.

¹ أحمد يوسف دودين، منظمات الأعمال المعاصرة الوظائف والإدارة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص: 232.

² معراج هواري وحاج سعيد عمر، التمويل التجاري: المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص: 19-17.

1.3. تمويل الاستغلال: يقترن هذا الصنف من التّمويل بالموارد المالية التي تمّ توظيفها خلال فترة زمنية معينة من أجل الحصول على أرباح خلال نفس فترة الاستغلال، مما يعني أنّ تمويل الاستغلال عبارة عن الأموال التي تستخدم لتغطية النفقات الخاصة بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع والمتضمنة نفقات شراء المواد الخام وأجور العمال وما شابهها من النفقات الموجهة لإتمام العملية الإنتاجية، والتي تدخل ضمن ما يعرف بالإنفاق الجاري.

2.3. تمويل العمليات الاستثمارية: يتضمّن تمويل الاستثمار الأموال التي يتم تخصيصها لتغطية النفقات المرتبطة باستحداث طاقة إنتاجية جديدة أو رفع قدرات الطاقة الحالية للمشروع، كسواء الآلات والمعدات ومختلف التجهيزات، الهدف منها زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع¹.

المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

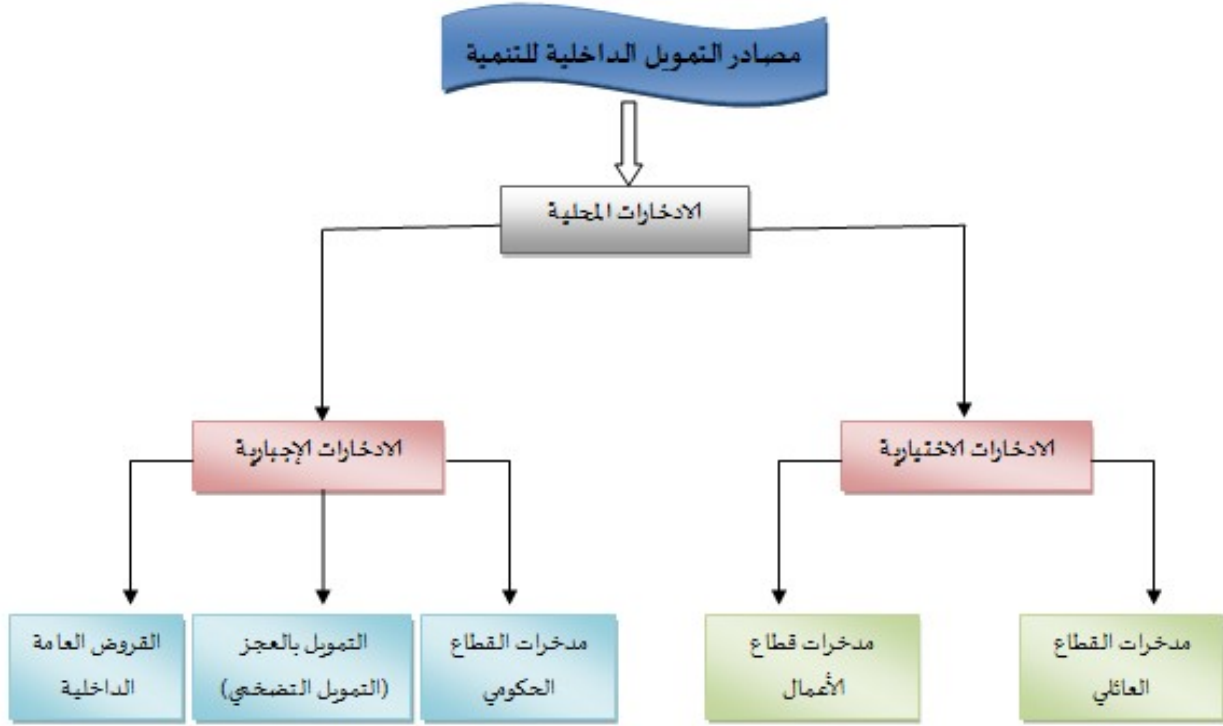
تتكوّن المصادر الداخلية لتمويل التنمية من مجموعة الادخارات المحلية المتوقّرة داخل الاقتصاد المحلي، وتنقسم إلى ادخارات اختيارية تخص المشروعات المعدة من طرف قطاع الأعمال أو الأفراد (القطاع العائلي)²، وادخارات إجبارية تفرضها الدولة وتشمل كل من مدخرات القطاع الحكومي، التّمويل بالعجز (التّمويل التضخمي) والقروض العامة الداخلية³. والموضحة حسب الشكل التالي:

¹ محمد الفاتح المغربي، التّمويل والاستثمار في الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص: 29-30.

² بن شني عبد القادر، بسدات كريمة، "تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات أسعار البترول وقصور الموارد المالية"، مجلة النكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، مارس 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/113356>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/02، على الساعة: 19:52، ص: 120.

³ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 219-220.

الشكل (8-1): مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على عدة مراجع.

الفرع الأول: الإدخارات الاختيارية (الطوعية)

تعتبر المدخرات الاختيارية عن دخول الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات التي يتم اقتطاعها من طرف الدولة حسب رغبتهم ودون إجبار أو إلزام، وتنقسم إلى مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال.

1. مدخرات القطاع العائلي: يشير القطاع العائلي إلى كافة الأفراد الذين يقيمون داخل دولة معينة بغض النظر عن جنسيتهم أو مدة إقامتهم فيها، ويضم مختلف الهيئات والمؤسسات غير الربحية، مثل الجمعيات الخيرية والمستشفيات والسفارات الأجنبية.

أما عن مدخرات هذا القطاع فهي تمثل الاستقطاع الإرادي للأفراد لجزء من دخولهم بغية توجيهها للادخار بهدف استثمارها من أجل الحصول على عائد في المستقبل. ويعبر عن مدخرات القطاع العائلي بالعلاقة التالية:

$$\text{مدخرات القطاع العائلي} = \text{الدخل المتاح} - \text{الإنفاق الاستهلاكي}$$

يتكون هذا الصنف من المدخرات من الاستثمارات المباشرة، كتلك التي تشمل شراء الأراضي والسكنات، وكذلك المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحياة والتأمينات الاجتماعية، أو المدخرات التي تكون على شكل أسهم وودائع أو أصول مادية مثل المجوهرات والنقود¹.

2. مدخرات قطاع الأعمال: يمثل قطاع الأعمال مختلف المشاريع الإنتاجية التي تؤسس بهدف تحقيق الأرباح، هذه الأخيرة التي تعتبر في الأساس مصدرا للادخار. وعليه فإن مدخرات قطاع الأعمال ما هي إلا تلك الأرباح المحتجزة التي يتم توظيفها في تمويل المشاريع التي تندرج ضمن استثمارات قطاع الأعمال. ويعبر عن مدخرات قطاع الأعمال بالعلاقة التالية:

الادخار الصافي لقطاع الأعمال = الإيرادات الإجمالية - (قيمة مستلزمات الإنتاج + المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج + أقساط الاهتلاك + صافي الضرائب + الأرباح الموزعة)

حيث إنَّ مستلزمات الإنتاج يقصد بها المواد الأولية التي استخدمت في العملية الإنتاجية، أمَّا المدفوعات التعاقدية فهي تمثل المدفوعات التي يحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج، وتشمل الأجور، المرتبات، الفوائد والمكافآت، بينما أقساط الاهتلاك فهي تعني الأصول القابلة للاهلاك من مباني، أراضي، آلات وغيرها. وبعد دفع صافي الضرائب تبقى الأرباح التي توزع بين أصحاب رؤوس الأموال.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ مدخرات قطاع الأعمال تعرف بمدخرات المنظمة لكون حصولها يتوقف على قرارات إدارية، فضلا على أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي ادخار قطاع الأعمال العام، ادخار قطاع الأعمال الخاص وادخار قطاع الأعمال المختلط².

• مدخرات قطاع الأعمال الخاص: تمثل مدخرات هذا القطاع أحد أهمّ المصادر الادخارية بالنسبة للدول المتقدمة نتيجة للأرباح الضخمة التي تحققها، بينما مدخرات هذا القطاع في الدول النامية تكاد تكون منعدمة، حيث إنَّ الأرباح المعاد استثمارها تعتبر غير كافية في تمويل مستلزمات التنمية.

¹ محمد صبيح حامد عودة، الأحكام الفقهية المتعلقة بمدخرات الموظفين وأثارها الاقتصادية، أطروحة ماجستير في الفقه والتشريع، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017، الموقع الإلكتروني: <https://repository.najah.edu/handle/20.500.11888/14018>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/04، على الساعة: 21:42، ص ص: 16-18.

² بن سعدة بلول، "دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجلفة، جوان 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118560>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/08، على الساعة: 22:37، ص: 171.

- مدخرات قطاع الأعمال العام: تتكون مدخرات هذا القطاع من مجموع أرباح المشروعات التي يحققها القطاع العام، وهي ممثلة في الأساس من خلال الفرق بين السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها. ويعبر عن من خلال العلاقة التالية:

مدخرات قطاع الأعمال العام = قيمة السلعة النهائية المنتجة - تكلفة إنتاجها

- مدخرات قطاع الأعمال المختلط: يعبر هذا القطاع عن المؤسسات التي يشترك في امتلاكها كل من القطاع العام والخاص، وتعدّ الدول النامية من بين الدول السبّاقة التي أصبحت تنتهج هذا الأسلوب في السنوات الأخيرة سواء تعلق الأمر بالشراكة مع القطاع الخاص الداخلي أو القطاع الأجنبي، وهذا نظرا لاستفادتها من المصادر الأجنبية في عملية التمويل والتي تأخذ شكل استثمارات مباشرة عوضا عن الاقتراض، وبالتالي الاستفادة من التقنيات التكنولوجية الحديثة وطرق التسيير والتنظيم والابتكار¹.

الفرع الثاني: الادخارات الإجبارية

تمثل الادخارات الإجبارية مختلف الاقتطاعات التي تفرضها الدولة بصفة إلزامية على دخول الأفراد، وتشمل كل من مدخرات القطاع الحكومي، التمويل بالعجز والقروض الداخلية العامة.

1. مدخرات القطاع الحكومي: يقصد بمدخرات القطاع الحكومي ذلك الفرق الموجود بين الإيرادات العامة الجارية للدولة والنفقات الحكومية، بحيث أن الإيرادات الجارية تتمثل أساسا في اشتراكات الضمان الاجتماعي واقتطاعات الإجبارية، بالإضافة إلى الحصيلة الضريبية التي يتم اقتطاعها من دخول الأفراد والشركات بهدف تحقيق الأهداف العامة، في مقدمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية².

وفي هذا السياق يأخذ ادخار القطاع الحكومي ثلاثة اتجاهات للدخل، هي:

- دخل الأعوان الاقتصاديين الذي يتشكل من المرتبات والأجور؛

- نفقات الإدارة؛

- الادخار الإجمالي للدولة المخصص لتمويل المشاريع الإنتاجية وتغطية النفقات العمومية.

إنّ العمل على زيادة حجم مدخرات القطاع الحكومي يتطلب رفع الإيرادات وخفض النفقات، وبالتالي استغلال الفائض الناتج عن الفرق بينهما في تأسيس المشاريع الجديدة وتمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون. أما في حالة ارتفاع قيمة النفقات على حجم الإيرادات فسيكون هناك عجز في تمويل الاقتصاد، وهو ما

¹ قوراري أسية، أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية-الجزائر أنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص: 108-110.

² خالد عيادة نزال عليمات، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

يعني اتخاذ إجراءات جديدة يمكن أن تنعكس سلبا على الوضع المالي للدولة كارتفاع الأسعار أو هروب رؤوس الأموال المحلية نحو الخارج¹.

2. التّمويل بالعجز (التّمويل التضخمي): يعبر التّمويل بالعجز عن خلق عجز في الموازنة العامة للدولة، أي استحداث فجوة بين الإيرادات والنفقات، وبما أنّ الدّول النامية تعاني من ضعف سوق رأس المال فإنّ حكوماتها تضطر إلى الاقتراض من البنك المركزي لسد هذا العجز، من خلال الإصدار النقدي الجديد أو التوسع في الائتمان المصرفي أو بكليهما.

وعادة ما يلجأ إلى هذا الإجراء لعدة أسباب ، من أهمّها:

- تمويل المشاريع المتوقفة وذات الأهمية الكبرى لعملية التّمنية؛
 - استيعاب القوة العاملة العاطلة (خلق مناصب الشغل)؛
 - توظيف الموارد الطبيعية غير المستغلة في مشاريع منتجة تساهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وحث الاقتصاد على تحقيق التشغيل الشامل بما يضمن الاستقرار الاقتصادي؛
 - تشجيع الاستثمار الخاص، حيث أن ارتفاع الأسعار يزيد من أرباح المستثمرين وبالتالي زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري التي تساهم بدورها في خلق فرص استثمارية جديدة؛
 - إعادة توزيع الدّخل، فعلى الرّغم من أنّ هذا الإجراء يخدم أصحاب الدخول المرتفعة حيث انه يعمل على رفع معدلات الادخار على حساب الاستهلاك، إلا أنّه يساهم في خلق الادخارات الإجبارية².
- ومن جهة أخرى يرى البعض أنّه على الرّغم من أنّ التّمويل بالعجز هدفه مواجهة عجز الموازنة، إلا أن نتائجه تبقى غير مضمونة، فهو ينطوي على عدة مآخذ، من أهمها:

- يرى بعض الاقتصاديون أنّ عدم التوظيف المناسب للموارد في دولة متخلفة اقتصاديا يعتبر من النمط الكينزي، إذ إنّ الزيادة في الطلب الكلي تؤدي الى رفع مستوى الناتج والتوظيف. ولكن الحلّ الكينزي في اقتصاد متخلف يبقى في حالة من الجدلية، حيث إنّ أساس المشكلة في الاقتصاديات المتخلفة لا يكمن في نقص الطلب وإنّما في انخفاض الإنتاجية الناتج عن نقص رأس المال وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب الإنفاق المفرط على السلع الاستهلاكية، خصوصا المواد الغذائية منها، وبالتالي أي نقص في عرض هذه السلع سيؤدي إلى حدوث فجوات تضخمية في الاقتصاد.

¹ بن سعدة بلول، "دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكليّة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

² صيد فاتح وقحام وهيبية، "عجز الموازنة العامة في الجزائر وإشكالية التمويل بالعجز - دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 12، جامعة سكيكدة، ديسمبر 2019، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106195>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/12، على الساعة: 21:53، ص: 363-364.

- إن فكرة التمويل بالعجز من أجل تعزيز حظوظ التكوين الرأسمالي ليست فكرة صائبة كلياً، ذلك أنّ إعادة توزيع الدّخل يخدم الفئات ذات الدخل المرتفعة التي يترتب عنها ارتفاع مستويات الادخار، فخلال فترات التضخم لا يصبح الادخار مقترناً بالدّخل، نتيجة نقص حجم المدخرات. وعليه تساهم زيادة الدخل المرتفعة في ارتفاع معدل استهلاك السلع الكمالية التي يتم استيرادها من الخارج، وهو ما يعني استنزاف المزيد من الدّخل في شكل واردات تؤدي إلى اختلال التوازن الخارجي¹.
- إنّ مبدأ طبع النقود يساعد على تكوين الادخار الإجباري لتمويل عملية التنمية وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصاديّ، هذا الأمر يتوقف على مدى قبول مختلف شرائح المجتمع بانخفاض نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعتبر ضحية التضخم².

3. القروض العامة الداخلية: تعرف القروض العامة بأنها ذلك المبلغ من المال الذي يقرضه الأفراد والمؤسسات المالية للدولة مقابل الحصول على الفوائد المترتبة عليه وفقاً لشروط وفترة زمنية معينة. لذلك يعتبر القرض العام أحد الموارد الذي تملكه الدولة في يدها لتمويل نفقاتها العامة، والذي يشبه إلى حد ما الضريبة في كون أن الأفراد هم الذين يتحملون عبئه، إلا أنه لا يعتبر مساهمة إجبارية تحصل عليها الدولة من المكلفين بصورة نهائية دون الحصول على فائدة أو خدمة وإنما هو مساهمة اختيارية من طرف المقرض كما أن الدولة مطالبة برد المبالغ المكتتب بها ودفع الفوائد عنها.

وفي هذا السياق تنقسم القروض العامة إلى قروض عامة داخلية وقروض عامة خارجية، حيث إنّ القروض العامة الداخلية تمثل القروض المكتتبه داخل إقليم الدولة، وحتى تتمكن هذه الأخيرة من تغطيتها لا بد من توفر مدخرات وطنية تفوق تلك التي يحتاجها السوق المحلي لتمويل الاستثمارات الخاصة، وبالتالي تغطية قيمة القروض الداخلية والتي تعرف أيضاً بالقروض الوطنية؛ وعادة ما تلجأ الدولة إلى هذا النوع من القروض لعدة أسباب من بينها:

- تمويل نفقات الحروب؛
- تمويل مخططات التنمية الاقتصادية؛
- تسديد الديون الخارجية³.

¹ نجاح عبد العليم أبو الفتوح، "التمويل بالعجز: شرعيته، وبيدائله، من منظور إسلامي"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 15، 2003، الموقع الإلكتروني: https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID3128117_code2805858.pdf?abstractid=3128117&mirid=1، تاريخ الاطلاع: 2022/05/15، ص: 67-68.

² صيد فاتح وقحام وهبية، "عجز الموازنة العامة في الجزائر وإشكالية التمويل بالعجز - دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)"، مرجع سبق ذكره، ص: 365.

³ طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 68-72.

والجدير بالذكر أنّ القروض العامة الداخلية لم تعدّ تفرض في الحالات الحرجة مثل الحروب والكوارث الطبيعية فقط، وإنّما أصبحت تمثل إحدى أدوات السياسة المالية الهامة التي تستخدمها الدول في معالجة الاختلالات الاقتصادية كالتضخم، الذي يحدث عندما يقل العرض ويزيد الطلب على السلع، فيكون هناك ارتفاع في كمية الأموال ونقص في حجم السلع، ما يدفع بالدولة إلى فرض قرض داخلي إجباري على الأفراد بغية امتصاص الفائض في الأموال الموجودة بالسوق¹.

المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

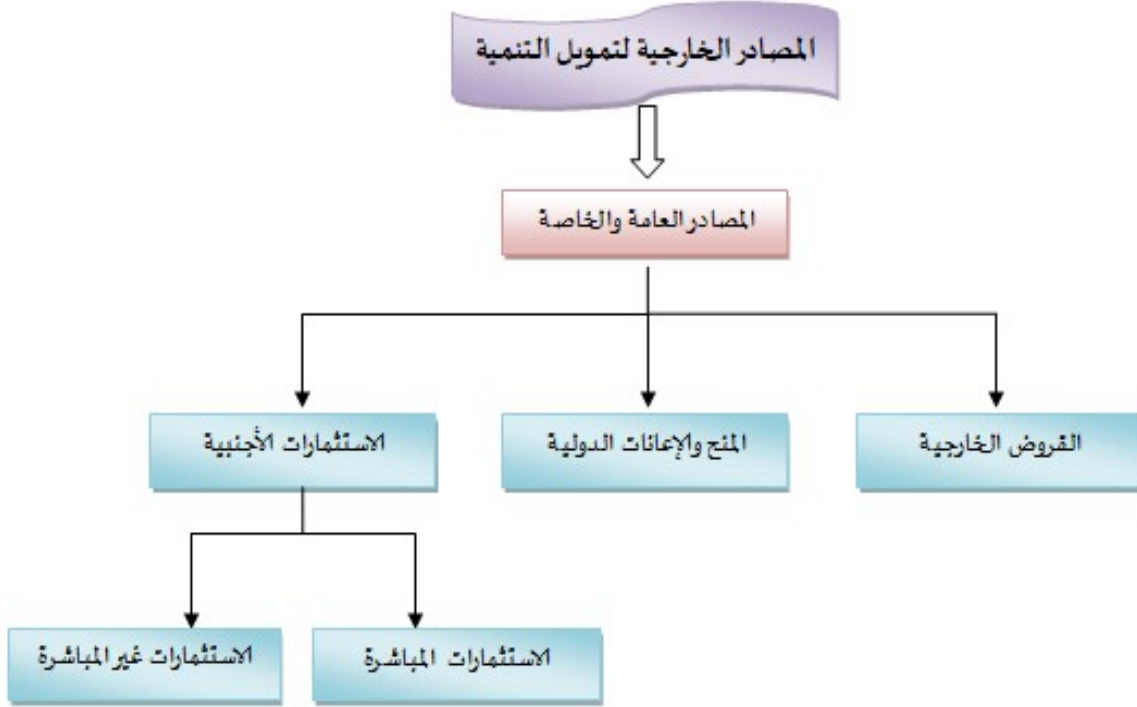
تلجأ العديد من الدول إلى البحث عن مصادر جديدة لتمويل عملية التنمية، وخصوصاً عندما لا تكفي المصادر الداخلية في تغطية البرامج التنموية وتنفيذ الخطط الاستثمارية². وتعتبر الدول النامية من بين الدول السبّاقة في اللجوء إلى التمويل الخارجي بتعدّد أشكاله والمعايير المستخدمة فيه، حيث تتوزع بين المصادر الخارجية العامة والخاصة؛ ولكن في هذا المطلب سنقتصر على تسليط الضوء على ثلاثة مصادر خارجية أساسية لتمويل التنمية وهي القروض الخارجية، المنح والإعانات الدولية والاستثمارات الأجنبية³.

¹ عثمان زعل فارس المعاينة، "دور القروض العامة في تحسين الأنشطة الاقتصادية للدولة: الأردن نموذجاً"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 8، المركز القومي للبحوث، غزة، 30 مارس 2022، الموقع الإلكتروني: <https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals/article/view/4914/4680>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/20، على الساعة: 20:42، ص: 72.

² الحسن ولد محمد، مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية (تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية 1985-2004)، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، الموقع الإلكتروني: http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/7724/1/ELHASSANE_OULDMOHAMED.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/05/23، على الساعة: 18:25، ص: 40.

³ عمار زيتوني وكمال عايشي، "التمويل الخارجي وأشكاله"، مجلة الاقتصاد الصناعي khazzartech، المجلد 02، العدد 02، جامعة باتنة 1، ديسمبر 2012، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/118146>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/24، على الساعة: 23:10، ص: 24.

الشكل (9-1): مخطط يوضح اهم المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على عدة مراجع.

الفرع الأول: التّمول بواسطة القروض الخارجية

إنّ القرض الخارجي يمثل بالنسبة لرجال الاقتصاد ذلك المقدار من الخصوم التعاقدية المنصرفة والقائمة في وقت محدد على المقيمين في بلد ما إلى غير المقيمين لسداد أصل هذا القرض، سواء كان بفوائد أو بدونها. ويكون القرض خارجيا إذا ما تمّ اكتتاب سنداتته بين أشخاص طبيعيين أو اعتباريين من خارج حدود الدّولة المقترضة.

ومن هذا المنطلق تقوم الدّولة المقترضة بالتوجه إلى المدّخرات الأجنبية في دولة أخرى أو تلجأ إلى مؤسسات التّمول الدوليّة للحصول على التّمول اللازم، وفي المقابل تقدم الدّولة المقترضة عدة ضمانات ومزايا وفوائد يتم الاتفاق عليها في بنود القرض.

إنّ الغرض الأساسي الذي يدفع بالدّولة إلى طلب قرض خارجي، يرتكز على أهداف معينة في مقدمتها السعي إلى تحسين ظروفها الاقتصادية، لذلك تستعين برؤوس الأموال الأجنبية لاستغلالها في إجراء التّمية الاقتصادية أو الاجتماعيّة أو لتغطية عجز ميزان مدفوعاتها.

أمّا فيما يتعلق بالخصائص التي تتميز بها القروض الخارجية عن غيرها من المصادر الأخرى، فهي كما يلي:

- القرض الخارجي يعمل على رفع القدرة الشرائية للدولة المقترضة، بما يمنحه من رؤوس أموال للاقتصاد الوطني، بحيث تمكنه من شراء المعدات والأدوات الإنتاجية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية؛
- القرض الخارجي لا يحمل الأجيال الحالية على تحمل عبء الادخار الذي يشمل الحرمان من الاستهلاك لهذه الأجيال ونقله للأجيال المستقبلية، وبالتالي تساهم القروض الخارجية بمرور الزمن في زيادة الاستثمار والإنتاج، وهو ما يساهم في تخفيف عبء الديون على الأجيال القادمة؛
- إنَّ القرض الخارجي يدخل الدولة المقترضة في نفق الأعباء النقدية، حيث يجعلها ملتزمة بإرجاع أصله وفوائده، لاسيما في حالة استخدامه في استثمارات غير منتجة، وبذلك لا يعتبر هذا القرض كعامل أساسي لإعادة توزيع الدخل الوطني¹.

الفرع الثاني: التمويل عن طريق المنح والإعانات الدوليّة

- تعدّ الإعانات الدوليّة والمنح إحدى سياسات الدعم التي تقوم بها الدول المانحة تجاه الدول المستقبلية، بغضّ النظر عن الأسباب التي أدت إلى منح هذه المساعدات، سواء كانت لتغطية عجز الميزانية العامة أو تنفيذ المشاريع التنموية أو حدوث أزمات طارئة مثل الكوارث الطبيعيّة والصحية. وعادة ما تقدم هذه الإعانات على شكل موارد نقدية تكون في شكل عمولات قابلة للتحويل وعينية في شكل سلع وخدمات استثمارية واستهلاكية، بحسب القوانين التي تحكم العلاقات الدوليّة².
- وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين مصادر المنح والإعانات الخارجية التي تستفيد منها الدول المتلقية، انطلاقاً من الجهة المانحة للمساعدات، وتشمل ما يلي:

- الإعانات الثنائية: وهي تلك الإعانات التي تمنح بعد التفاوض والاتفاق بين الحكومات، في شكل عقد ثنائي بين الدول المانحة والدول المتلقية والذي يظهر المنح والقروض المقدمة؛
- الإعانات المتعدّدة الأطراف: يشمل هذا النوع من الإعانات مختلف المنح والقروض التي تقدمها المنظمات والهيئات الدوليّة لصالح الدول المستفيدة (الدول النامية)، ومن بين أهم هذه المنظمات: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، صندوق التنمية الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي والبنك

¹ عمار فوزي كاظم المياحي، "القروض الخارجية كأحد وسائل حل عجز الموازنة المستدام بالدول العربية النفطية وغير النفطية مصر والعراق نموذجا"، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 110، العدد 533، أكتوبر 2019، الموقع الإلكتروني: https://espesl.journals.ekb.eg/article_214648_d3548fa5db85814576c0a416fbc647b4.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/05/26، على الساعة: 23:07، ص 307-309.

² سعاد إبراهيم السلموني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص: 212.

الإفريقي للتنمية، بالإضافة إلى هيئات أخرى ذات الطابع النوعي، مثل منظّمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)¹.

وفي جانب النتائج التي حققتها الدول المتلقية للإعانات والمساعدات، ترى العديد من الدراسات أن المنح والمساعدات الخارجية في الدول الفقيرة (المتلقية) قد خلقت حلقة من الفقر، تعرف بالحلقة المفرغة وهذا في خضم الاعتماد المفرط على تلك المساعدات، حيث ولد هذا الاتكال نوع من التراخي بهذه الدول في بذل الجهد من أجل تعزيز الإنتاج وإصلاح السوق وجباية الضرائب في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فلطالما قامت الدول المتلقية بتوجيه الإعانات نحو الإنفاق الحكومي التشغيلي، وتمويل القطاعات الاستهلاكية غير المنتجة².

أما بالنسبة للدول المانحة فإن تقديمها للمساعدات دائما ما كانت له خلفيات، فإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مانحة للمساعدات على سبيل المثال، نجد بأنها تسعى إلى تحقيق مصالحها من خلال التحكم في أوجه الإنفاق، حيث تفرض على الدول المتلقية توجيه المساعدات نحو المجالات التي تحل المشاكل قصيرة الأجل والمرتبطة بإشباع الحاجيات الأساسية وتخفيف مستويات الفقر وكذلك تبني برامج التنمية الريفية، بينما المشاكل ذات الأمد الطويل فلا تعطيها أي اهتمام كبناء النظام الصناعي مثلا، ومن الشروط المفروضة أيضا ضرورة إنفاق المساعدات داخل حدودها بشراء السلع والخدمات منها، والاشتراك في برامج الإصلاحات التي تضعها المؤسسات المالية الدوليّة كالبنك وصندوق النقد الدوليين³.

¹ عبد اللطيف مصطفي وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 243-244.

² موسى عالية، "عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 22، العددان 69 و70، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015، الموقع الإلكتروني: https://www.researchgate.net/profile/Ma-Elayah/publication/286918804_dm_falyt_almsadat_alkharjyt_lldwl_alnamyt_byn_almtrqt_walsndan/links/59fc25baaca272347a1f32e1/dm-falyt-almsadat-alkharjyt-lldwl-alnamyt-by-almtrqt-walsndan.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/05/29، على الساعة: 17:50، ص: 149.

³ لينا فضل سلمان أبو القمبز، المساعدات الخارجية وانعكاساتها على دور المجلس التشريعي الفلسطيني (1996-2006)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2020، الموقع الإلكتروني: <https://scholar.alaqsa.edu.ps/1969/1/>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/30، على الساعة: 22:00، ص: 39.

الفرع الثالث: التمويل بواسطة الاستثمارات الأجنبية

يحتل الاستثمار الأجنبي مكانة مهمة ضمن اقتصاديات الدول النامية، فهو يعتبر من بين مصادر التمويل الأولى التي تلجأ إليها هذه الدول لغرض سد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها. وفي هذا السياق تشير الإحصائيات إلى أن حجم الاستثمارات التي سجلت بالدول النامية قد بلغ قيمة 990 مليار دولار خلال سنة 2010، في وقت وصلت 350 مليار دولار في السنة السابقة، بزيادة تعدت نسبة 135%. حيث تتوزع هذه الاستثمارات بين ما هو مباشر وغير مباشر.

1. الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة: تتمثل الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في الاستثمارات المرتبطة بأسواق الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، والتي تكون تابعة لهيئات والمؤسسات العامة الخاصة بالدول المضيفة، بحيث أن الأجنبي لا يحق له التدخل في إدارة المشروع¹.

هذا وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال ما يمنحه من مزايا للدول المضيفة وخاصة النامية منها، وهو ما يترتب عليه من انسيابية حركة رؤوس الأموال. وتضم هذه المزايا مايلي:

- رفع السيولة المالية لدى سوق الأوراق المالية المحلية، مما يجعلها أكثر كفاءة وعمقا؛
- زيادة حركة رؤوس الأموال ضمن أسواق الأوراق المالية المحلية، وهو ما يعني ارتفاع الطلب على العملة التي تتجه صوب العملات الأخرى، فيرتفع سعرها في أسواق البورصة ما يؤدي في الأخير إلى هبوط أسعار العملات الأخرى؛
- يرى الاقتصاديون أن تدفق الاستثمار الأجنبي المحفزي يساهم في توفير مصادر للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية التي تفتقر لرؤوس الأموال، مما يعني أنه يعود بالنفع على القطاع الحقيقي للاقتصاد².
أمّا بخصوص ما يؤخذ على هذا النوع من الاستثمار، انه يحمل عدة مخاطر لاسيما على الدول النامية، والتي نذكر منها:
- صعوبة تحكّم الأسواق المالية للدول المضيفة في ضبط الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، حيث يمكنها الانسحاب بصورة مفاجئة وسريعة عن طرق البيع، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار سوق الأوراق المالية للبلد المضيف؛

¹ قوراري أسية، أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية-الجزائر أنموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

² فلاق علي وباصور محمد، "الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة المدية، افريل 2015، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26373>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/31، على الساعة: 20:32، ص ص: 71-72.

• الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يركّز على الأولويات الاقتصادية الكلية كتخفيض معدلات البطالة ورفع الإنتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي، وإنما يقتصر دوره فقط على الاستثمارات الخاصة بسوق الأوراق المالية؛

• لا يساهم الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تطوير الاقتصاد الوطني، لأنّ المبدأ الذي يقوم عليه يرتكز على تحقيق الربح والاستحواد على جزء من ثروات الدولة المضيفة لاسيما الدولة النامية منها؛

• تساعد الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة على انتشار المعاملات غير الشرعية بين المستثمرين في مجال البورصة، وهو ما من شأنه أن يحدث أضرار اقتصادية تضعف حلقات النظام الاقتصادي للدولة¹.

2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الأموال الأجنبية التي يتم توظيفها في البلد المضيف، حيث تأخذ شكل استثمار طويل الأجل يعكس منفعة تعود بالفوائد على الدولة المضيفة والمستثمر الذي يحمل الصفة المعنوية أو الطبيعية، وبالتالي يكون تمويل الاستثمارات الأجنبية من خلال رأس المال الذي يمنحه المستثمر الأجنبي ويأخذ شكل تمويل بالملكية المديونية وبصيغ عديدة ضمن قنوات تتوزع بين ما يعرف بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية، الاستثمارات الخاصة، والشركات متعددة الجنسيات².

إنّ ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الاستثمارات الأخرى هو قدرة المستثمر الأجنبي على بسط رقابته على المشروع الاستثماري والسيطرة عليه، مما يكسبه الحق في اتخاذ القرار في الإدارة واختيار المشروع الذي يرغب في استثمار أمواله فيه. أما ما يجعل الدول النامية تفضل هذا النوع من الاستثمارات هو ما تحصل عليه من تكنولوجيا حديثة وخبرات فنية خلال انجاز المشاريع.

1.2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية: تعتبر حاجة الدول النامية إلى وجود موارد لتغطية مستلزمات التنمية وتطوير اقتصادها الوطني ضرورة ملحة، لاسيما أنها تتميز بندرة رأس المال وانخفاض المستوى العلمي ونقص المهارات الإدارية لتحقيق ذلك، لهذا تلجأ إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية، ولكن مع اخذ التدابير الاحترازية اللازمة وفرض القيود عليها عن طريق سن القوانين الداخلية التي تشرك القطاع العام أو الخاص في رأس مال المشاريع الأجنبية³.

¹ علاء النجار حسنين أحمد، دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية للدولة: دراسة تطبيقية حول أثر أداء البورصة المصرية على الاقتصاد في الفترة من 2011 حتى 2016، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2020، ص ص: 57-58.

² موفق احمد وحلا سامي خضير، "الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، جامعة المستنيرة، العراق، 2010، الموقع الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj/pdf>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/03، على الساعة: 20:32، ص ص: 139-140.

³ شهدان عادل عبد اللطيف الغرابوي، الاستثمار الأجنبي المباشر مابين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2020، ص ص: 36-37.

أما عن الأشكال التي يأخذها هذا النوع من الاستثمارات، فهي كما يلي:

- شركات مشتركة تتوزع ملكيتها بين رأس المال الوطني العام ورأس المال الأجنبي؛
- شركات مشتركة تتوزع ملكيتها بين رأس المال الوطني الخاص ورأس المال الأجنبي؛
- شركات مشتركة تجمع بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الخاص بالحكومة ورأس المال الوطني سواء الخاص أو العام.

2.2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة: يمثل هذا النوع من الاستثمارات تلك الاستثمارات التي تكون ملكيتها ملكية تامة لأصحاب رأس المال الأجنبي¹.

3.2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات: يقصد بالشركات المتعددة الجنسيات تلك الشركات التي تملك معظم أنشطتها خارج الشركات الأم، حيث تفوق حصتها الثلث وهذا وفقاً لدراسة أجريت على مبيعاتها والأرباح التي حققها من العمليات الخارجية التي تعدت نسبة 35% من إجمالي المبيعات والأرباح.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الشركات التي ظهرت في القرن التاسع عشر والتي تحمل هذه الصفة هناك الشركات الانكلوهندية (Unilever, Royal Dutch Shell)، الشركات البريطانية (Leverl - Courtaulds)، والشركات البلجيكية (Union Miniere, Solvay, Cokeril).

ما يميز الشركات المتعددة الجنسيات عن باقي الشركات الأخرى هو قدرتها على القيام بالتجارة والإنتاج عبر القارات في دولتين أو أكثر، من خلال تفرعها لشركات ثانوية أو فروع تابعة للشركة الأم. كما أنها تحتل مكانة كبيرة في الاقتصادات العالمية بحكم قدرتها الكبيرة على زيادة حجم الاستثمارات في الداخل ونقلها للتكنولوجيا بوتيرة متسارعة واستجابتها السريعة لحاجيات السوق الوطنية²، بالإضافة إلى خلق وفرات من الإنتاج نتيجة انتاجاتها الضخمة وسياساتها التسويقية في تخفيض نفقات الإنتاج.

كما ترتبط الشركات المتعددة الجنسيات ارتباطاً وثيقاً بالاستثمارات المباشرة، فهي بمثابة المحرك الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها تستحوذ على أكثر من 80% منها، وعادة ما تقوم الدول النامية بفتح الاستثمار أمام هذا النوع من الشركات لتوفير وتسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال، التي تمكنها من زيادة إيراداتها وبالتالي تحقيق المدخرات الحكومية.

¹ جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدي، التنمية الاقتصادية (مفاهيم - نظريات - تطبيقات)، مرجع سبق ذكره، ص: 129-130.

² حساني بن عودة، أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2010/2011، الموقع الإلكتروني: <https://ds.univ-oran2.dz:8443/handle/123456789/623>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/05، على الساعة: 21:48، ص: 15-16.

- وعلى الرغم من المزايا الاستثمارية التي تمنحها الشركات المتعددة الجنسيات للدول التي تنشط ضمنها، إلا أنّ هناك العديد من السلبيات التي تخلفها، من أهمّها:
- ترحيل الأرباح نحو الخارج دون إعادة استثمارها أو مراعاة الآثار السلبية التي تصيب سوق الصرف الأجنبي، التي تعمق مشكل ندرة العملة الأجنبية؛
 - تنازل الدول النامية على عدة أعباء من أجل استقطاب الشركات متعددة الجنسيات، مثل الإعفاءات والتخفيضات الجبائية التي تمنحها لها وكذا تخفيض أسعار المواد الأولية والأراضي المعدة لبناء المصانع وغيرها.
 - سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدول النامية لدرجة تجعلها قادرة على تعديل أو تغيير القوانين والتشريعات وكذا تشكيل حكومات في تلك الدول وفقا لما يخدم مصالحها؛
 - إنتاج سلع وخدمات لا تتناسب مع الاحتياجات الاستهلاكية للدول النامية، فقد تكون غير ضرورية في الأساس أو غير صحية وتم إيقاف إنتاجها في الدول المتقدمة¹.
- وعلى الرغم من الآثار السلبية التي تخلفها استثمارات الشركات متعددة الجنسيات داخل اقتصادات الدول النامية، لا تزال تمثل المصدر الرئيسي للتمويل الأجنبي بالنسبة لهذه الدول في ظل غياب المصادر التمولية الداخلية.

¹ قوراري أسية، أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية-الجزائر أنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص: 118-119.

خلاصة الفصل:

يتبين ممّا سبق أنّ عملية التّمنية الاقتصادية ما هي إلاّ عملية حضارية تخطيطية تقوم بها الدول للتحوّل من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم، من خلال استغلال ما تملكه من موارد محلية في تجسيد المشاريع التنموية التي تحقق التنوع الاقتصاديّ بين القطاعات الاقتصادية أو اللجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي في حالة نقص رؤوس الأموال اللازمة لذلك، إلا أن هذا الأمر يتطلب وجود أرضية مناسبة لتنفيذ القرارات التي تسمح بذلك.

وعموما تتمركز مشاكل التّمنية الاقتصادية في الدول النامية أكثر منها في الدول المتقدمة، وهذا بحكم أنّ الدّول المتقدمة لا تحتاج إلى مجهودات كبيرة في بحث أمور التّمنية لأنها في الأساس تعيش النّمو والرّفاهية. بينما الإشكال يبقى عند الدول النامية التي لا تملك المهارات أو التكنولوجيا أو الموارد المالية التي تخولها لتنفيذ مخططات التّمنية أو أنها تخضع لسلطة الدّول المتقدمة الكبرى أو المؤسسات المالية الدّولية، التي ترتبط أساسا بخلفيات مذهبية معينة، رأسمالية أو اشتراكية.

لقد أظهرت التّجارب في مجال التّمنية أنّ دول العالم النامي تشهد تفاوت كبير في انطلاقها الاقتصاديّ بسبب الخصائص التي تتميز بها كل دولة، سواء من الناحية المادية أو الثقافية أو السياسيّة أو الاجتماعيّة مما يعني أن أساس عملية الانطلاق الاقتصاديّ يتوقف على خصوصية كل بلد وعلى مدى استجابته للتغيرات الهيكلية التي يتمّ إحداثها وكذا التطبيق الصارم للاستراتيجيات المسطرة.

على الرّغم من ذلك تبقى النتائج التي تطرحها استراتيجيات التّمنية غير مرضية بالنّسبة للدول النامية، فهي لم تحقق الهدف المرجو وهو الخروج من دائرة التخلف، خصوصا في ظلّ استفحال المديونية نتيجة الاقتراض الخارجي والذي لا يوظف بشكل فعال في تمويل الاستثمارات أو أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات تتحكم في توجيه السياسات الاقتصادية لحكومات تلك الدول فتجعل بوادر التّمنية فيها لا تتحقق.

الفصل الثّاني:

الأسس النظرية للجباية والسّياسة الجبائيّة

تعتبر الجباية ومختلف الاقطاعات الجبائية الأخرى إحدى أدوات السياسة المالية المهمة التي تعتمد عليها الدول بشكل كبير في توفير المداخل اللازمة لتمويل الاقتصاد وتغطية النفقات وكذلك تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع. فهي بذلك تشكل احد اهم العناصر التي تؤثر في توجيه النشاط الاقتصادي، مما يعني أنّ دورها لا يقتصر على ذلك الدور الكلاسيكي الذي يركّز على تمويل النفقات فقط وإنما أصبحت أداة مهمة في يد الدول تستخدمها في تحقيق عدة أهداف.

وحتى تتمكن الجباية من لعب ذلك الدور لابد من وجود سياسة جبائية قادرة على تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تشمل تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، العدالة في توزيع الدخل والثروة وتشجيع الصادرات من خلال سياسة الإعفاء والتحفيز الجبائي.

وفي إطار سعي الدول إلى إقامة سياسة جبائية تتلاءم مع اقتصادياتها وتساهم في تنمية إيراداتها، تعتمد في ذلك على مجموعة من الأدوات التي تساعد في ذلك، وهي تشمل كل من التخفيضات الجبائية بما فيها المرتبطة بالوعاء والخاصة بالمعدلات الضريبية، الإعفاءات الدائمة والمؤقتة، بالإضافة إلى كل من القرض الجبائي وتأجيل الضريبة وترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة.

أما بالنسبة للأثار التي تخلفها السياسة الجبائية، فهي تمس عدة جوانب؛ فالجانب الاقتصادي للجباية مثلا يكمن في أثرها على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وكذلك حجم الاستثمار والادخار ومعدلات الإنتاج، بالإضافة إلى أثرها على تخصيص الموارد. بينما الأثر على الجانب المالي يتوزع بين قدرتها على تعبئة الموارد المالية للتنمية والتحكّم في كل من السياسة النقدية للدولة وسوق الأوراق المالية، دون اهمال جوانب أخرى، كالجانب الاجتماعي من خلال أثرها على إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وأثرها على حجم الاستهلاك، بالإضافة إلى الجانب البيئي حيث تساهم الجباية بشكل كبير في التأثير على تحقيق التوازن البيئي.

وللتفصيل في الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، موزعة على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للجباية والاقطاعات الجبائية الأخرى

المبحث الثاني: الإطار العام للسياسة الجبائية ومختلف أدواتها وأهدافها

المبحث الثالث: الأثار العامة للسياسة الجبائية

المبحث الأول: الإطار النظري للجباية والاقتطاعات الجبائية الأخرى

تعدّ سياسة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من الأمور الضرورية في أي مجتمع، ذلك أن الغرض منها هو تحقيق مجموعة من الأهداف التي يعود أثرها على فائدة الفرد والمجتمع، لهذا يعتبر الاقتطاع الجبائي بمختلف تصنيفاته السبيل في تحقيق ذلك، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالجباية والاقتطاعات الجبائية الأخرى والتعرف على اهم التصنيفات الفنية للضرائب، وكذا النظريات المبررة لفرض الجباية وأخيرا رصد الظواهر المقيدة لها.

المطلب الأول: الجباية بين المفهوم، الاهمية والاستخدامات

الفرع الأول: عموميات حول الجباية

تعرف الجباية على أنّها "مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة على الأشخاص والمؤسسات الذين يحملون الصفة المعنوية أو الطبيعية، حيث تضم هذه الاقتطاعات مجموعة الضرائب والرسوم والإتاوات وكذا المساهمات الاجتماعية".

وتعرف كذلك بأنّها "مجموع الاقتطاعات الإجبارية المطبقة على مداخل الأفراد وأرباح المؤسسات الموجهة لفائدة الدولة وإدارتها العمومية بهدف تمويل المشاريع المرتبطة بالخدمة العمومية"¹.

ويعرف القاموس "LAROUSSE" الجباية على أنّها نظام تحصيل الضرائب من خلال القوانين والوسائل التي تعدّها الدولة، وتتكون الجباية باعتبارها فرع من فروع القانون العام من جميع القواعد القانونية المرتبطة بالضرائب التي يتم فرضها على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على حد سواء. فهي بذلك أداة مهمة من أدوات السياسة العامة للدولة التي تعتمد عليها في التأثير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية².

كما تعرف أيضا على أنّها "مختلف الاقتطاعات النقدية التي تنفذها الدولة في حقّ الأفراد والمؤسسات، بهدف تغطية نفقاتها، التي تعود بالنفع على المجتمع وتكون هذه الاقتطاعات على شكل ضريبة أو رسم"³.

¹ حامد نور الدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 12-13.

² Gaston Jèse, « Introduction a L'etude de la Fiscalité », Version mai 2002: https://www.profiscal.com/Etudiants/introduction_etude_de_la_fiscalite.pdf, Consulté le: 08-06-2022, à 18:32, P: 01.

³ مبروكة حجار، تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2016/2015، عبر الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-setif.dz:8888/jsui/handle/123456789/1191>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/13، على الساعة: 19:35، ص: 28.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الجباية هي عبارة عن مختلف الاقطاعات النقدية التي تنفذها الدولة، والتي تكون في شكل ضرائب أو رسوم أو مساهمات اجتماعية تفرض على الأفراد والمؤسسات، بحيث يكون الهدف منها هو تغطية النفقات العامة التي تترجم إلى خدمات يستفيد منها الفرد والمجتمع.

الفرع الثاني: الفرق بين الجباية وباقي الاقطاعات الأخرى:

يمكن التمييز بين مفهوم الجباية وباقي الاقطاعات الأخرى من خلال التعرف على مفهوم كل منها على حدى، بما فيها الضريبة، الرسم، الإتاوة والمساهمات الاجتماعية.

1. تعريف الضريبة:

لقد واجه الفقهاء ومفكري المالية العامة صعوبة في تقديم مفهوم أو تعريف محدد للضريبة نتيجة لتطورها المستمر، ما جعل بعضهم يذهب إلى تعريفها من جانبها القانوني، بوصفها أداة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد، بحيث تكون هذه التوزيعات قانونية وسنوية وتتلاءم مع مقدرتهم التكليفية. ويذهب آخرون إلى تعريف الضريبة بأنها أداء نقدي تفرضه الدولة على الأفراد بصفة نهائية وبدون خدمة مقابلة بهدف تغطية النفقات العامة، وبذلك فهم يرون أن الدور الحالي للضريبة لا يتمحور فقط حول تحقيق الأهداف المتعلقة بتوفير الموارد للخزينة العامة، وإنما هناك أهداف أخرى تتمثل في الحد من القوة الشرائية للأفراد وتوجيه عمليات الإنتاج¹.

وزيادة على هذا هناك عدة تعاريف أخرى للضريبة تختلف باختلاف المدارس والمفكرين، إلا أن كلها تتشارك في معظم الخصائص والأهداف، ومن ضمن هذه التعريفات ما يلي:

- الضريبة هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف معينة؛
- الضريبة هي قيمة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات المحلية بصورة نهائية، وذلك مساهمة منه في التكاليف والأعباء التي تقع على عاتق الدولة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع تلك القيمة المالية (الضريبة).

وعليه من التعاريف السابقة نستنتج بأن الضريبة هي عبارة عن وسيلة لتوزيع الأعباء العامة على أفراد المجتمع، على أن يكون هذا التوزيع يتماشى مع الأطر القانونية ويتناسب مع المقدرة التكليفية للمكلفين، أي

¹ محمد عبد الله صوان، حسام الدين أحمد خليل، وصفي حسين الطراونة، الغرامات والجزاءات والعقوبات في قانوني ضريبة الدخل والمبيعات الأردني وقانون ضريبة القيمة المضافة الإماراتي، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص: 68.

مقدرة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين على المساهمة في تحمل العبء الضريبي من خلال الاقتطاع من دخولهم ووثواتهم¹.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج بأن للضريبة مجموعة من الخصائص، من أهمها:

- إنَّ الضَّريبة في الوقت الحالي أساسها نقدي لا عيني، وذلك حتى تسير التغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي، على عكس ما كانت عليه قديماً. حيث كانت تفرض على شكل جزية أو خراج أو عشور، وتدفع نقداً وعينا؛
- إنَّ الضَّريبة اقتطاع إلزامي، يأخذ صورة جبرية، لأن دافعها مجبر على دفعها للدولة وليس له الخيار في دفعها من عدمه؛
- الضَّريبة تستقطع بدون مقابل، أي أن المكلف الذي يدفع الضَّريبة لا يحصل على منفعة شخصية من وراءها، على الرِّغم من انتفاعه بالخدمات التي توفرها الدولة بواسطة المرافق العامة المختلفة، ذلك أن الفرد جزء من الجماعة. وبالتالي لا يمكن النظر إلى مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة لمقدار الضَّريبة التي يتم دفعها، وإنما ينظر إلى قدرة الفرد على تحمل الأعباء العامة؛
- إنَّ الضَّريبة هدفها الأساسي هو تحقيق المنفعة العامة، حيث إنَّ الدولة تستغل إيراداتها الضَّريبية في تمويل النفقات العامة التي تحقق النفع العام للمجتمع.

2. تعريف الرسم:

عادة ما يكون هناك خلط بين مفهومي الرسم والضَّريبة، ذلك أن كلاهما يعتبر أن اقتطاع نقدي من دخل الفرد أو الحدّ من قدرته على الإنفاق، وعليه فإنَّ الرِّسم هو مبلغ من المال يفرض على الفرد نظير خدمة يحصل عليها من الدولة وتعود عليه بمنفعة خاصة مثل الخدمات التعليمية، الحصول على وثائق السفر ورخص قيادة المركبات وغيرها².

ويعرف الرسم أيضاً على أنه "ذلك المبلغ الذي يتم اقتطاعه من دخل الفرد نظير خدمة مقدمة من طرف الحكومة تحقق له منفعة خاصة، وهو يختلف عن الضَّريبة في كونه يدفع مقابل خدمة"³.

¹ شعباني لطفي، جباية المؤسسة، دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، متيجة للطباعة، Les Pages Bleus، الجزائر، جوان 2017، ص: 15-17.

² بشار حسين العجل، الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الفقه المقارن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجنان، ليبيا، 2006، الموقع الإلكتروني: <https://archive.org/download/ktp2019-bmsk1011/ktp2019-bmsk1011.zip>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/15، ص: 196-22:44.

³ حامد نور الدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

3. تعريف الإتاوة:

هي عبارة عن اقتطاع نقدي تطبقه الدولة على الأفراد والشركات مقابل عمل أو خدمة، حيث يترتب على هذا منفعة خاصة. وبذلك لا يعتبر دفع الإتاوة أمر إلزامي كالضرائب أو مساهمات الضمان الاجتماعي، كما أنّ مبلغها يتناسب مع حجم الخدمة المؤداة، عكس الضريبة التي تكون وفقا لشروط محددة تضعها السلطة التنظيمية¹.

4. تعريف المساهمات الاجتماعية:

هي عبارة عن مجموعة من المدفوعات تتم تأديتها من طرف العاملين وأرباب العمل في صورة اشتراكات تدفع لهيئة الضمان الاجتماعي².

الفرع الثالث: الاستخدامات المختلفة للجباية

لقد أظهر التطور الحاصل في النظريات الاقتصادية ودور الدولة، أنّ هناك اكتشاف أساليب جديدة للجباية، تسمح بإيجاد حلول فعالة وناجعة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، حيث تتفرع إلى عدة أقسام وكل قسم فيها يصب في تحقيق هدف معين وخدمة جهة معينة، ومن أمثلة ذلك نجد مايلي:

- الجباية المحلية: تمثل مجموع القواعد والقوانين التي على أساسها يتم توجيه إيرادات لصالح الجماعات المحلية (البلديات، الولايات)؛
- الجباية البيئية (الخضراء): أداة لتسيير وحماية البيئة، حيث تقوم الدولة بفرض مجموعة من الضرائب والرسوم على الملوّثين لتغطية الأثر الذي تخلفه أنشطتهم الاقتصادية بالبيئة، ذلك بحكم تأثيرها على صحة الإنسان واختلال التوازن البيولوجي، وفي جانب آخر يتم إعفاء وتخفيف الأعباء الجبائية في حقّ الفاعلين الاقتصاديين الذين يسهرون على صيانة وحماية البيئة من خلال أنشطتهم المناهضة للتلوث البيئي³.

¹ Aurélien Bamde, « De la distinction entre l'impôt, les taxes, les redevances et les cotisations sociales », Publiée le : 07-09-2016, <https://aurelienbamde.com/2016/09/07/de-la-distinction-entre-limpot-les-taxes-les-redevances-et-les-cotisations-sociales/>, Consulté le : 21-06-2022 à 21:20.

² إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية، دراسات في الطرق، تحديثات وتعديلات على نظام الحسابات القومية 1993، السلسلة واو/ العدد 2 التنقيح 4، الإضافة 1، الأمم المتحدة، لجنة الجماعات الأوروبية، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 1993، الموقع الإلكتروني: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesf/seriesf_2rev4_add1a.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/06/27، على الساعة: 11:48، ص: 114.

³ عبد الله الحرسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص: 24-25.

- جباية الجنات الضريبية: هي عبارة عن إقليم وطني يتميز بفرض اقتطاعات جبائية أقل من أي مكان آخر، ويمكن أن تمنح فيه إعفاءات ضريبية بصفة كلية ودائمة.
- وتعرف أيضا على أنها مجموعة دول أو أقاليم تتمتع بالسيادة الضريبية الكاملة والاستقلالية السياسية والإدارية، من خصائصها تدني المعدلات الضريبية أو انعدامها، غياب الرقابة على أسعار الصرف والسرية المصرفية التامة حول حسابات العملاء¹.

الفرع الرابع: أهمية الجباية في الاقتصاد

تكتسي الجباية أهمية كبرى في منظومة الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فقد أثبتت الدراسات والبحوث عن جدوى الجباية، حيث تبين أن الأنظمة التي لا تنطوي على أية جباية ليست أنجع من تلك الأنظمة التي تركز على الجباية. وتكمن أهميتها الأساسية في ثلاث جهات، هي:

- بالنسبة للتمويل العمومي؛
- بالنسبة للأفراد والمجتمع؛
- بالنسبة للاقتصاد والمؤسسات.

1. أهمية الجباية بالنسبة للتمويل العمومي:

يلعب التمويل العمومي دورا أساسيا في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، فهو يسمح لها بتوظيف مواردها في تغطية مختلف المصاريف الخاصة بالأعمال والاستثمارات وكذا المصاريف العمومية الأساسية، مثل التمويل الخاص بأمن الدولة والمواطن، تمويل التنمية الاقتصادية، الطرق، التغطية الاجتماعية، الرعاية الصحية، المواصلات، وتمويل قطاع التعليم، فالدولة تقوم بتمويل هذه المصاريف من خلال المداخيل العادية المتأتية من الضرائب والرسوم ومختلف المصادر الجبائية الأخرى².

وتبرز أهمية الجباية ضمن الإيرادات العامة للدولة، من خلال مساهمتها في تمويل النفقات العمومية أو تحقيق التوازن الاقتصادي أو إعادة توزيع الدخل أو الأهداف الثلاثة مجتمعة، فكلما زادت الموارد المالية المتأتية من المداخيل الجبائية، اعتمدت الجباية كمصدر أول للإيرادات العامة، وبانخفاضها تبحث الدولة عن مصادر

¹ وداد بوقلغ ومصباح حراق، "الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي-مع الإشارة لحالة الجزائر"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، جوان 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/158084>، تاريخ الاطلاع: 2022/06/29، على الساعة: 21:03، ص 65.

² رضا خلاصي، شنرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والتوزيع والنشر، الجزائر، 2014، ص: 244-245.

أخرى لدعم ميزانيتها كالفروض أو الصادرات، مما يجعل الوضعية الاقتصادية غير مستقرة وعرضة للالتزامات والتقلبات المفاجئة¹.

2. أهمية الجباية بالنسبة للأفراد والمجتمع:

تكتسي الجباية أهميتها بالنسبة للأفراد والمجتمع من كونها أداة فعالة في تمويل الأعمال المجانية التي ينتفع بها المواطن، والتي توفر له الحماية والأمان في كنف الدولة، لذلك فإن دفع الفرد للضرائب و الرسوم ما هو إلا أجر مستحق للقائمين على خدمته وحمايته، إلا أن المقدار الذي يدفعه الفرد لا بد أن يتوافق مع ما يستفيد منه ويتمتع به من خدمات داخل المجتمع.

ويشير المفكرين "لوك ومونتيسكو" إلى أن الضريبة التي يدفعها الأفراد للدولة ما هي إلا جزء من ثروتهم مقابل حماية وتأمين الجزء الآخر من الثروة².

3. أهمية الجباية بالنسبة للاقتصاد والمؤسسات:

تعتبر المؤسسات بالنسبة للدولة مصدر مهم للمداخيل، من خلال الالتزامات الجبائية التي تؤديها أو الاشتراكات الاجتماعية التي تدفعها، حيث تشكل الضريبة على أرباح الشركات أحد أهم الضرائب التي يقع عبئها على هذه المؤسسات، ولكن واقع الأمر لا يظهر إذا كان انعكاس هذه الضريبة بطريقة إيجابية أو سلبية. وفي هذا السياق هناك العديد من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول ما إذا كانت المؤسسات تتحمل فعليا الضريبة على أرباح الشركات أم أنّ عبؤها يقع على عاتق الأعوان الاقتصاديين، حيث توصل المفكر «MUSGRAVE» إلى نتيجة مفادها أن أثر الضريبة يتوقف على عدة مؤشرات منها: بنية السوق، توجهات المستهلكين والظروف التي يمر بها الاقتصاد، فعلى سبيل المثال عند انخفاض معدلات التضخم وارتفاع حجم البطالة، تلجأ المؤسسات إلى عكس الضريبة عن طريق رفع أسعارها على المستهلكين أو بتخفيض أجور ومرتبات العمال³.

¹ حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص: 186.

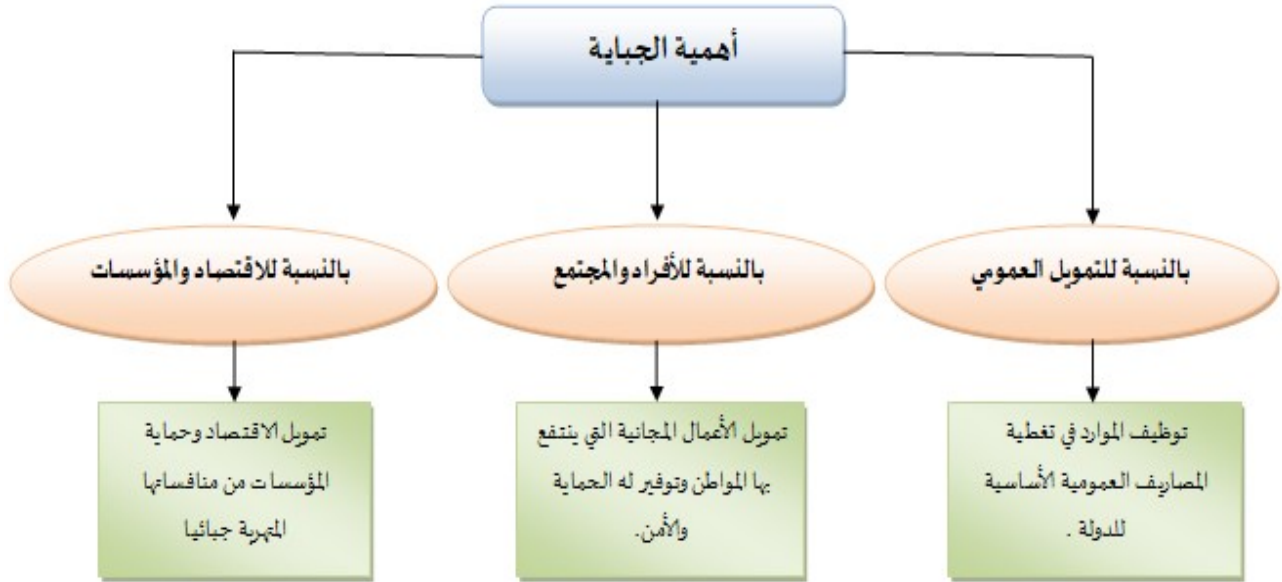
² محمد الكامل شلغوم، "أساس حق الدولة في فرض الضريبة"، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد السابع، كلية القانون، جامعة الزاوية، ليبيا، ديسمبر 2015، الموقع الإلكتروني: https://www.zu.edu.ly/jsls/issus_7/download/paper1.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/07/03، على الساعة: 15:35، ص: 03.

³ بن الجوزي محمد، الضريبة كأداة للضبط الاقتصادي ودورها في اقتصاديات المالية العمومية، دراسة الواقع الجزائري 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، الموقع الإلكتروني: <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2344>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/05، على الساعة: 15:50، ص: 17.

الفصل الثاني: الأسس النظرية للحماية والسياسة الجبائية

كما تستفيد المؤسسات في إطار القوانين والتشريعات الجبائية والتجارية على العديد من التحفيزات والامتيازات الجبائية التي تسمح لها بتوفير وفرات مالية مباشرة وغير مباشرة وتزيد من هامش تحركها في ظل الخيارات القانونية المتاحة¹.

الشكل (1-2): تمثيل بياني يوضح أهمية الجبائية بالنسبة للاقتصاد



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على عدة مراجع.

المطلب الثاني: التصنيفات المعيارية للضرائب

تصنف الضرائب إلى عدة أنواع مختلفة، حيث تختلف صورها الفنية باختلاف المكان والزمان، وبحسب ما يطرحه الفكر الاقتصادي والمالي، الذي يحدّد الأوضاع والإجراءات الفنية المتعلقة بغرض الضريبة التي تصب في تحقيق أهداف المجتمع. وتشمل هذه التصنيفات مايلي:

¹ بن سويبي حمزة وعبد الوهاب سليمان، "دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 13، العدد 15، جامعة أحمد دراية أدرار، جوان 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/99801>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/06، على الساعة: 22:11، ص: 698.

الفرع الأول: تصنيف الضريبة حسب معيار تحمل العبء الضريبي

1. الضرائب المباشرة: تعرف الضرائب المباشرة على أنها تلك الضرائب التي تفرض مباشرة على الوعاء الجبائي، الذي يتميز بالاستقرارية والانتظام، حيث يتم تسجيلها ضمن جداول تتضمن كل المعلومات المتعلقة بالمكلف والمادة الخاضعة للضريبة، كما أن المكلف هو الذي يتحمل عبئها باعتبار أنه غير قادر على نقله لطرف آخر¹. وتنقسم الضرائب المباشرة إلى قسمين، ضرائب على الدخل و ضرائب على رأس المال، حيث أن الضرائب على الدخل تمثل تلك الضرائب التي تنشأ من الدخل، ذلك أنه يمثل المادة الخاضعة للضريبة في حد ذاتها، وهو يخص الأشخاص المعنويين والطبيعيين على السواء. وتنقسم الضرائب على الدخل بدورها إلى ضرائب نوعية وضرائب عامة. بينما الضرائب على رأس المال هي تلك الضرائب التي يكون فيها رأس المال هو الوعاء الخاضع للضريبة، وتنقسم بدورها إلى ثلاث أنواع هي: ضرائب سنوية، ضرائب استثنائية وضرائب على التركة².

2. الضرائب غير المباشرة: تعرف الضرائب غير المباشرة على أنها تلك الضرائب التي تفرض على الشركات والأفراد بشكل مباشر، ومع هذا فإن عبئها يقع على المستهلك الأخير، ويتم فرض هذا الصنف من الضرائب على الاستهلاك والإنفاق (إنتاج السلع والخدمات)، كما تتميز بأنها لا تأخذ بمبدأ القدرة على الدفع. وتنقسم هذه الضرائب بدورها إلى ثلاث أنواع، هي: ضريبة على المبيعات (الاستهلاك) يدفعها المستهلك عند شراءه لمختلف السلع، ضريبة على القيمة المضافة وهي عبارة عن ضريبة تدفع على إنتاج السلعة خلال كل مراحلها، أما النوع الثالث فهي الرسوم الجمركية وهي عبارة عن الضرائب التي تفرض من طرف الدولة على السلع المستوردة، بحيث يتم دفعها أثناء عبورها للحدود³.

الفرع الثاني: التصنيف حسب معيار سعر الضريبة

1. الضرائب النسبية: تعرف الضرائب النسبية بأنها تلك الضرائب التي تحدد من خلال نسبة مئوية واحدة، دون النظر إلى المادة الخاضعة للضريبة؛ وفي هذا السياق ينظر المليون التقليديون إلى الضريبة النسبية على أنها أفضل من الضرائب التصاعدية، ويرتكزون في ذلك على عدة أسباب، من أهمها أنها تحقق المساواة بين أفراد

¹ رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013، الموقع الإلكتروني: <https://www.univ-constantine2.dz/files/Theses/Gestion/Magistere/nebti-rahma.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/11، على الساعة: 23:06، ص: 57.

² طلال محمد علي الججاوي، المحاسبة والتحاسب الضريبي، الطبعة الثانية، دار الكتب موزعون- ناشرون، كربلاء، العراق، 2014، ص ص: 32-33.

³ البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي المصري، "الضرائب"، المبادرة القومية للمعهد المصرفي المصري، 2012، الموقع الإلكتروني: <https://training.ebi.gov.eg/literacy>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/15، على الساعة: 13:55، ص ص: 08-09.

المجتمع، تتميز بالبساطة والسهولة في التطبيق للإدارة والمكلف على حد سواء، زيادة على أنها تعتبر ثمن مقابل الخدمة العامة المقدمة.

إلا أنّ هذا لا يمنع بأن يعاب عليها في أنها لا تحقق الميل للاستهلاك والادخار، وبالتالي عرقلة عمليات الإنتاج، كما أن حصيلتها منخفضة مقارنة بما تحققه الضرائب التصاعدية.

2. الضرائب التصاعدية: يعرف هذا النوع من الضرائب على أنه عبارة عن تلك الضرائب التي تفرض بأسعار مختلفة باختلاف المادة الخاضعة للضريبة¹، وبشكل تصاعدي تبعا للتغير الذي يطرأ على الوعاء الجبائي، فكلما توسع الوعاء تزداد حصيلة الضرائب التصاعدية، وتنقسم هذه الضرائب إلى ضرائب تصاعدية بالطبقات وضرائب تصاعدية بالشرائح، فالأولى تعني أن يقوم المشرع بتقسيم الوعاء الجبائي إلى مجموعة طبقات، بحيث إنّ كل طبقة تخضع لسعر معين، ويزداد هذا السعر مع التصاعد من طبقة إلى طبقة أعلى منها. أما الثانية فهي تقسيم الدّخل أو الوعاء الجبائي إلى شرائح أو أقسام متساوية أو غير متساوية، حيث إنّ كل شريحة تخضع لسعر معين يزداد مع كل انتقال من شريحة إلى أخرى².

الفرع الثالث: تصنيف حسب معيار وعاء الضريبة

ما يميز الضرائب الوحيدة عن الضرائب المتعدّدة، أن الأولى تقوم على أساس وعاء ضريبي واحد، بينما الثانية تقوم على أساس عدة أوعية ضريبية.

1. الضرائب الوحيدة: تعرف الضرائب الوحيدة على أنها ضرائب أحادية مبنية على قاعدة مختارة بعناية، تتميز بالبساطة ونقص القيود، سهولة التطبيق والتحصيل والمراقبة. ومع هذا يعاب عليها بأنها بعيدة عن الواقع، حيث إنّها لا تحقق العدالة الاجتماعية ولا تراعي المقدرة التساهمية للمكلف، وبالتالي لا تساهم في تحقيق المردودية الجبائية المناسبة، إضافة إلى أن المساهمين غير قادرين عن تحمل عبئها بسبب معدلاتها المرتفعة.

2. الضرائب المتعدّدة: يقصد بالضرائب المتعدّدة إخضاع المكلفين إلى مجموعة مختلفة من الضرائب، حيث إنّ الدولة تعتمد على إقرار عدة أنواع من الضرائب في حق الأفراد والمؤسسات، مما يعني تعدّد الأوعية الجبائية،

¹ نيق بوبكر ومخلوفي الطاهر وبدراوي يحي، "دراسة مدى تحقق العدالة الضريبية في الواقع- الضريبة على الدّخل أنموذجا"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الوادي، جوان 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/157047>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/16، على الساعة: 23:16، ص: 311.

² لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2020/2019، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/15601>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/19، على الساعة: 20:11، ص: 17.

ولقد تم استحداث هذا النوع من الضرائب نتيجة اختلاف مصادر الثروة وتباين تكاليف تحقيق الدخل، وتجدر الإشارة إلى أنّ الضرائب المتعدّدة توجد في مختلف الأنظمة الجبائية، فهذه التعددية تسمح برفع المردودية الجبائية عكس لو أن كل ضريبة أخذت لوحدها، زيادة على مراعاتها للمقدرة التكليفية للأشخاص المساهمين¹.

الفرع الرابع: التصنيف حسب معيار الواقعة المنشئة للضريبة

تصنّف الضرائب وفقا لمعيار الواقعة المنشئة للضريبة من خلال نوعين من الضرائب، هما: الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال.

1. الضرائب على الأشخاص: تعرف هذه الضرائب أيضا بالضرائب على الرؤوس وهي تفرض على الشخص في حد ذاته، أيّ أنّه هو المادة الخاضعة للضريبة، فالفرد هو العنصر الأساسي الذي تفرض الضرائب في حقه، ومن ابرز ما يميز هذا النوع من الضرائب أن المكلف لا يمكنه التهرب من دفع الضريبة، ويظهر هذا الأمر من خلال المكاسب الجبائية المحصلة وكذا سهولة التحصيل، زيادة على ذلك فإن هذا الصنف من الضرائب لا يركّز على المكاسب التي يحققها المكلف وإنما يركّز على وجود الأشخاص في حد ذاتهم، أما بخصوص عيوب هذه الضرائب هو عدم أخذها للقدرة التمولية للمكلف، كما أنّها لا تقدر الأعباء المالية المتزايدة التي تقع على عاتق الدولة في ظل تركيزها على الأشخاص فقط.

2. الضرائب على الأموال: من خلال تسميتها يتبين أنّ هذا الصنف من الضرائب يفرض على الأموال أي ما يملكه الأشخاص من ثروات، حيث نشأت هذه الضريبة مع التطوّرات الاقتصادية المتواصلة، والحاجة إلى وجود مصادر جديدة للإيرادات تمكن الدولة من تغطية نفقاتها المتزايدة، فهي تعتبر من اهم الأنواع ذلك أن ما يملكه الفرد من عناصر الثروة هو المؤشر الذي يسمح بتوزيع الأعباء الضريبية، كما تتسم الضرائب على الأموال بتحقيقها للعدالة الجبائية، لأنها تقع على الأموال وفقا للقدرة التكليفية للفرد أي ما يملكه من دخل، إلا أن كل هذه المميزات لم تمنع من أن يكون هذا الصنف من الضرائب من أكثر التصنيفات التي تشهد أكبر نسب للتهرب الجبائي، ما يدفع بمعدلات الادخار والاستثمار إلى التراجع².

¹ رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 124-128.

² لحسن دردوري ولقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، مارس 2018، ص ص: 107-108.

المطلب الثالث: النظريات المبررة لفرض الجباية

هناك العديد من النظريات التي فسرت الغاية من فرض الجباية، حيث إنّها تختلف باختلاف التوجهات الفكرية لعلماء الاقتصاد، ولكن جُلّها تصب في اتجاه واحد هو تحقيق العقد الضمني بين الدولة والأفراد، الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة في مختلف الجوانب، سواء اقتصادية، اجتماعية، مالية... الخ.

الفرع الأول: نظرية العقد المالي (المنفعة)

يعود تاريخ نشوء نظرية العقد المالي أو كما تعرف بنظرية المنفعة إلى القرن الثامن عشر (18) والتاسع عشر (19)، حيث كان يرى المفكرون الاقتصاديون خلال تلك الحقبة من أمثال توماس هوبز وجان جاك روسو وساي أنّ الضرائب ذات طبيعة تعاقدية، أي أنّ الأفراد الذين يقومون بدفع الضرائب للدولة يحصلون في المقابل على منفعة توفّرها لهم الدولة، وتشمل هذه المنافع مختلف الخدمات العامة من خدمات التعليم، الصحة، الأمن وكل مستلزمات إشباع الحاجات الضرورية، كبناء المستشفيات والمدارس، تطوير البنى التحتية... الخ. ويبرر الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز فرض الضرائب بأن الدولة تقوم بفرض الضرائب على الأفراد في مقابل تقديم الحماية، ما يعني أنّ من حق الفرد التمتع بالحماية والعيش بأمان في المجتمع مادام يقوم بدفع الضرائب.

الفرع الثاني: نظرية التضامن الاجتماعيّ

تعرف نظرية التضامن الاجتماعيّ بنظرية السيادة أو نظرية التضامن المالي، وهي من النظريات الرائدة المشكلة للأساس القانوني لفرض جباية الضرائب، حيث ترى أنّ أساس فرض الضريبة هو إثبات أحقية الدولة في بسط سيادتها على الأقليم والمواطنين التابعين لها، بإعتبار أنّها توفّر الحماية والتضامن الاجتماعيّ بين أفرادها. فهي من منتجات الفكر الاقتصاديّ الحديث، الذي يرى أنّ مبدأ الجباية نابع من سياق التضامن الاجتماعيّ، هذا الأخير الذي يحتاج إلى تضافر الجهود من طرف كلّ الأفراد والمشاركة في الأعباء العامة، ما من شأنه أن يتيح للدولة بإعتبار أنّها حامي المجتمع من توفير مختلف الخدمات والمنافع العامة لكل المواطنين دون استثناء سواء المساهمين أو غير المساهمين في تحمل الأعباء العامة، وبما أنّ الدولة تملك السلطة الشرعية على الأفراد فإنّ كل واحد منهم ملزم بدفع مساهمته تبعاً لمقدرته التكليفية¹.

¹ كاظم خضير السويدي، "التكليف القانوني لأساس فرض الضرائب"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 2، كتيّة القانون، جامعة بابل، العراق، جوان 2021، الموقع الإلكتروني: <https://iasj.net/iasj/pdf/baa3a3919b8bdb2f>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/21، على الساعة: 22:48، ص 332-227.

وعليه فإنّ نظرية التضامن الاجتماعيّ تعتمد على مشاركة الأفراد في تحمل الأعباء العامة للدولة، التي توظف في شكل مشاريع يستفيد منها أفراد المجتمع، وفي هذا السياق يعتبر عبء دفع الضرائب من ضمن الأعباء التي يساهم بها المكلفون، حيث أن حصيلة الجباية تعتبر هي النتيجة الأساسية التي تقود إلى إشباع الحاجات العامة وتقديم مختلف الخدمات للمواطنين.

الفرع الثالث: نظرية المصدر (النظرية التقليدية)

تعدّ ضريبة الدخل من بين أهم الضرائب التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهداف المجتمع بمختلف جوانبها، وهي تفرض عن الدخل الذي يحصل عليه الشخص الطبيعي أو المعنوي، حيث إنّ ما يميز هذا النوع من الضرائب انه يعبر عن المقدرة التكليفية للمكلف والتي تراعي العدالة الجبائية، وفي هذا السياق قدم العديد من الاقتصاديين تفسيراً للدخل من خلال عدة قواعد، تم صياغتها في نظرية تعرف بنظرية المصدر أو المنبع. ووفقاً لهذه النظرية فإن الدخل يشمل مختلف التدفقات المالية التي يحصل عليها الشخص خلال مدة زمنية معينة من مصادر ثابتة وبصفة دورية، ويمكن إنفاقه دون أن ينقص مما كان عليه. ومن هذا المنطلق يتبين أن هناك مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في الدخل الخاضع للضريبة استناداً لهذه النظرية، والتي تشمل مايلي:

- أن يكون الدخل تدفقاً نقدياً أو قابلاً للتقويم النقدي؛
- أن يتصف الدخل بالثبات النسبي وليس المطلق، أي أن يكون قادراً على خلق الإيرادات لأكثر من مرة؛
- أن يكون الإيراد المحقق من الدخل يتسم بالدورية خلال فترات زمنية متعاقبة، دون أن تكون هناك ضرورة بتحقيق الأرباح بصفة دائمة، إذ أن هناك فترات يمكن للمستثمر أن يتعرض فيها للخسائر ولكن مع ذلك يبقى الربح يتصف بالدورية باعتبار أن الدخل يكون من مصدر قابل للبقاء وفقاً للنظرية المطروحة؛
- صيانة مصادر الدخل واستغلاله بطريقة مثلى، فحتى يتمكن المصدر من إنتاج الدخل بصفة دائمة ودورية لا بد من استغلاله بعقلانية وصيانتته باستمرار، فلأرض مثلاً باعتبارها مصدر للدخل لا بد من الاعتناء بها من خلال حرثها وتسميدها¹.

¹ محمد خصاونة، المالية العامة: النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المجلد الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص: 71-72.

الفرع الرابع: نظرية الأثراء (زيادة القيمة الايجابية)

تعتبر نظرية الأثراء من النظريات الحديثة، التي ترى أنّ أساس فرض الضرائب يكمن في القدرة على دفعها، فبحسب روادها لا بد من رفع قيمة الدّخل وتوسيع نطاقه بما يحقق العدالة الجبائية الأفضل¹. حيث إنّ كل زيادة ايجابية في الرصيد المالي للشخص المعنوي أو الطبيعي خلال فترة زمنية معينة بصفة منتظمة أو غير منتظمة يعتبر دخلا. وعليه فإن هذه النّظرية لا تأخذ بالحسبان إذا ما كان الدّخل عرضيا ناتجا عن عمليات المضاربة أو بيع القيم المنقولة وغير المنقولة أو أرباح الأسهم والسندات أو غير ذلك. مما يعني أنها لا تقتصر على الإيرادات والأرباح المحققة من العمل ورأس المال، فمعظم الدول تأخذ بهذه النّظرية بغرض تغطية نفقاتها العامة واحتياجاتها المالية، بالإضافة إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي حالة ما إذا زادت حاجة الدولة للأموال فإنها تلجأ إلى زيادة القيمة الايجابية لرصيد المكلف أو الممول من خلال توسيع نطاق فرض الضريبة، وفي هذا السياق فإنّ معظم التشريعات المالية تذهب إلى تطبيق نظرية الزيادة في القيمة الايجابية لذمة الممول لعدة أسباب، من بينها:

- إنّ العمل بنظرية الأثراء يساعد في الوصول إلى بعض العناصر الرأسمالية، وبالتالي فرض ضريبة الدّخل عليها بعيدا عن فرض ضريبة الدّخل على رأس المال؛
 - من أجل تغطية النفقات المتزايدة لا بدّ من تطبيق نظرية الأثراء لأنها تحقق ذلك؛
 - إنّ نظرية المصدر لا تخضع العمليات للضريبة كتلك المرتبطة بالصفقات، وهذا يعتبر في حد ذاته ظلم ضريبي، حيث أن العامل ذو الدّخل المنخفض يدفع ضريبة الدّخل وفي المقابل أصحاب الدّخل المرتفع معفون من دفعها.
- والجدير بالإشارة إلى أنّ الدول المتخلفة تعمل بنظرية الأثراء من أجل تمويل مخططاتها التنموية، من خلال الحصول على جزء من مداخيل عمليات المضاربة، وهو ما يساعدها على تحقيق قدر من المرونة في سياساتها الجبائية².

¹ Adnan Gerçek «The Need for Reform in Turkish Tax System: Main Problems and Recommendations» International Public Finance Conference, Antalya-Turkey, April 24-27, 2019, https://www.researchgate.net/publication/354667930_The_Need_for_Reform_in_Turkish_Tax_System_Main_Problems_and_Recommendations/citation/download, Retrieved on :23-07-2022, at 18 :37, P : 102.

² عبد الرحمن عقله علي السلفيتي، تأثير ضريبة الدّخل في تمويل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004، الموقع الإلكتروني: <https://archive.org/download/ktp2019->، تاريخ الاطلاع: 2022/07/28، على الساعة: 20:47، ص ص: 33-34. tra22796/ktp2019-tra22796.zip

المطلب الرابع: الظواهر الجبائية المقيدة للجباية

توجد عدّة ظواهر تعيق الجباية بحيث ينعكس ذلك سلباً على دورها وأهميتها في المجتمع، ومن ثم يتحتم معالجتها وتجنبها بشتى السبل، ومن ضمن هذه الظواهر الجبائية المقيدة هناك جمود النظام الجبائي، الازدواج الضريبي، التهرب الجبائي والفساد الاقتصادي وارتفاع مستوى الضغط الجبائي.

الفرع الأول: جمود النظام الجبائي

يقصد بجمود النظام الجبائي عدم توافره على صفة المرونة، وعليه أي نظام جبائي في العالم مهما كان شكله أو خصائصه؛ فإنّ بقاءه واستمراره لفترات طويلة سوف يؤدي إلى ترسب التقاليد الفنية والإدارية التي تحكمه، ونظراً للارتباط الوثيق في التقاليد سيصعب إجراء أيّ تعديلات عليها، فضلاً عن معارضة وعدم تقبل الإدارة الضريبية والمكلف لها.

وعليه فإن جمود النظام الجبائي ينشأ نتيجة عاملين رئيسيين، العامل الأول يتعلق بالعامل الفني الذي يحدث نتيجة إخضاع العناصر ذاتها للضريبة لفترات طويلة من الزمن، ما يؤدي إلى خلق صورة عند المكلف والإدارة الضريبية أنّ استقرار هذه العناصر المعينة فقط هي التي تخضع للضريبة. أمّا العامل الثاني فهو العامل الإداري المتعلق بالإدارة الضريبية نفسها؛ بحيث مع مرور الزمن يصبح من الصعب تغيير هذه الإجراءات بسبب خطورة التقاليد الإدارية بالنظام الجبائي¹.

الفرع الثاني: ظاهرة الازدواج الضريبي

يعرف الازدواج الضريبي على أنّه فرض الضرائب والرسوم على المكلف لنفس الوعاء الضريبي ولنفس الفترة الزمنية لأكثر من مرّة، أو أن يخضع الدّخل للضريبة ذاتها لأكثر من مرّة في نفس السنة المالية. وعليه يمكن أن ينشأ الازدواج الضريبي على المستوى الداخلي من خلال فرض نفس الضريبة من طرف جهات حكومية مختلفة على نفس الوعاء ونفس المكلف، أو على المستوى الدولي من خلال خضوع المادة لأكثر من ضريبة في أكثر من دولة.

وحتى يتحقق الازدواج الضريبي يجب توفّر مجموعة من الشروط، من أهمها:

- أن تفرض على المكلف ضريبتان متشابهتان كأن تفرض ضريبة العقارات من طرف دولة وفقاً لموقع العقار، في حين تفرض دولة أخرى الضريبة ذاتها على نفس العقار وفقاً لجنسية المالك أو موطنه؛

¹ محمد الحلاق، التشريع الضريبي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، الموقع الإلكتروني: <https://pedia.svuonline.org/mod/resource/view.php?id=701&redirect=1>، تاريخ الاطلاع: 2022/07/31، على الساعة: 11:44، ص: 49.

- في حالة وجود شخص واحد يخضع للضريبة ولكن يشترك مع شخص آخر في نفس المادة الجبائية، حيث يقوم كل شخص منهما بدفع نصيبه من الضريبة، ففي هذه الحالة لا نكون أمام حالة ازدواج ضريبي، ومن هنا تظهر أهمية هذا الشرط في حالة الأشخاص الاعتباريين، فإذا فرضت ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لأرباح الشركات المساهمة ثم فرضت ضريبة القيم المنقولة على الأرباح الموزعة على المساهمين في هذه الشركات، فإنه حتى ولم يكن هناك ازدواج ضريبي بسبب تمتع الشركة بالمساهمة الشخصية المستقلة عن شخصية الشركاء فهناك ازدواج اقتصادي، حيث تخضع نفس الحصبة المالية للمكلف بالضريبة مرتين، ومن ثم فإن أرباح الشركة المملوكة للمساهمين تدفع الضريبة مرتين، الأولى عند تحققها لدى الشركة والثانية عند توزيعها على المساهمين، وعليه فإن القوانين والتشريعات الضريبية تحرص على منع الازدواج الضريبي؛
- أن يدفع المكلف أكثر من ضريبة من نفس النوع على نفس المادة الجبائية، مثل ما هو الحال عندما تقوم الدولة بفرض ضريبة الدخل على الأسهم والسندات الأجنبية التي يملكها الأجانب المقيمين في هذه الدولة، وفي المقابل تقوم الدولة الأم بفرض الضريبة ذاتها على نفس الدخل.
- أن يخضع المكلف لأكثر من ضريبة خلال نفس المدة الزمنية، ففي حالة ما فرضت نفس الضريبة على فترات مختلفة، لا نكون أمام حالة وجود ازدواج ضريبي، باعتبار أن الضريبة فرضت خلال فترات زمنية مختلفة كأن تفرض ضريبة رأس المال في سنة 2010 وتفرض في سنة 2019¹.

الفرع الثالث: التهرب الجبائي والفساد الاقتصادي

لقد أصبحت ظاهرة التهرب الجبائي تشكل أحد أكثر المشاكل تعقيدا، التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد، لاسيما أنه يرتبط في جوانبه بقدرته على الاستحواذ على الوظائف العامة، وهذا من خلال تأثيره على قرارات الدولة، حيث أصبح يعرقل سير سياستها الحكومية سواء من حيث التنفيذ أو الفعالية. ومن هنا يمكن اعتبار التهرب الجبائي أحد صور الفساد الاقتصادي الذي يصنفها المشرع ضمن الجرائم الاقتصادية التي لها أركان وأثار اقتصادية على المجتمع.

كما أن جرائم التهرب الجبائي تتعدّد بين ما هو مشروع وغير مشروع، فالأول يكون بالتهرب من دفع الضريبة بوسائل مشروعة، كالامتناع عن القيام بالأعمال التي تستوجب دفع الضريبة، مثل عدم قيام الخاضع

¹ عمار ياسين كاظم البياتي، "منازعات الازدواج الضريبي الدولي وأساس المسؤولية الدولية" مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 2، العدد 4، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، افريل 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.hnjjournal.net/wp-content/uploads/2021>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/02، على الساعة: 20:05، ص ص: 138-139.

الفصل الثاني: الأسس النظرية للجباية والسياسة الجبائية

للضريبة باستيراد السلع من الخارج حتى لا تترتب عليه الحقوق الجمركية، ويعرف هذا النوع من التهرب بالتجنب الضريبي. أما النوع الثاني فهو التهرب غير المشروع، الذي يتميز بمخالفته للقانون والذي يعرف بالغش الضريبي. وعادة ما يتم هذا الغش قبل فرض الضريبة، حيث يقوم المكلف بإخفاء المادة الخاضعة للضريبة عن علم الإدارة الجبائية، سواء بصفة كلية أو جزئية، بغرض تقليص حجم الضريبة المفروضة ما ينعكس سلباً على الموارد المالية للدولة، وبالتالي يؤثر على خزintها العمومية.

كما يمكن أن يكون الغش بعد فرض الضريبة عن طريق قيام المكلف بتهرب أمواله وممتلكاته من الإدارة الجبائية، من خلال نقل أمواله وممتلكاته إلى حساب شخص آخر أو يودعها في حساب مصرفي سري يتعذر على الإدارة الضريبية التعرف عليه أو الوصول إليه.

أما بخصوص أثر الفساد الاقتصادي على القطاع الجبائي، فيكون من خلال تقديم تصريحات جبائية مغلوبة بحيث تظهر الوعاء الضريبي بصورة غير حقيقية، وهذا الشكل يتمكن المخلفون بطريقة مغشوشة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية على عكس المكلفون الأمناء الذين لا يقدرّون على تخفيض مقدرتهم بذات الطريقة، باعتبار أنهم يودعون تصريحات صحيحة تتوافق مع مقدرتهم الحقيقية، ومن هنا يستنتج أن هناك إخلالاً بمبدأ العدالة الجبائية التي تقوم على نظرية المعاملة الضريبية المتساوية بين الأفراد ذوي القدرات المتساوية الدفع¹.

الفرع الرابع: ارتفاع مستوى الضغط الجبائي

يمثل الضغط الجبائي أحد أهم المؤشرات التي يتم على أساسها قياس فعالية النظام الجبائي في تقييم المردودية والحصيلة الضريبية، حيث أنها تبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الجبائية التي من خلالها يمكن مضاعفة الحصيلة دون أن يكون هناك تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني.

ومصطلح الضغط الجبائي يعطى بالعلاقة التي تربط الإيرادات الجبائية بعمليات الإنتاج المنجزة (الثروة المنتجة)، والمعبر عنها بواسطة الناتج المحلي الخام². وتحدد بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل الضغط الجبائي} = (\text{الإيرادات الجبائية} / \text{الناتج المحلي الخام}) \times 100\%$$

¹ سالار ناجي اسماعيل، دور التشريع في معالجة الفساد الاقتصادي، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2018، النسخة الإلكترونية عبر الموقع الإلكتروني: <https://books.google.dz/books?id=esQLEAAAQBAJ&pg=RA1-PA13->

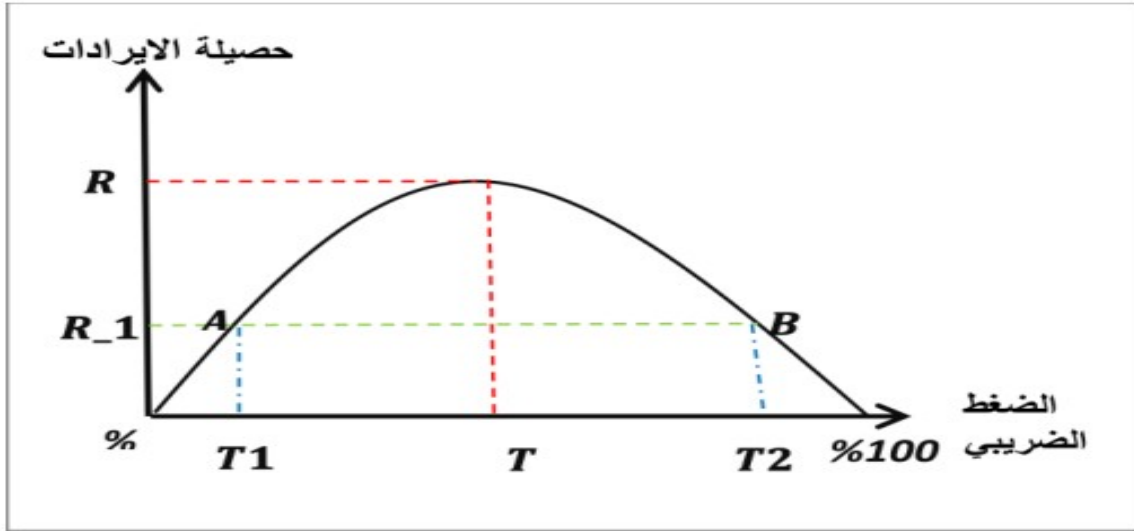
² ناصر مراد، "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، الموقع الإلكتروني: <https://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/179-199.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/07، على الساعة: 09:46، ص: 191.

الفصل الثاني: الأسس النظرية للجباية والسياسة الجبائية

إن الضغط الجبائي يرتبط بدرجة تأثيره على النشاط الاقتصادي للدولة، ويعد العالم الاقتصادي آرثر لوفر "Arthur laffer" أول من قام بتحليل مستوى الضغط الجبائي الأمثل الذي على أساسه يمكن للمكلفون من تقبل المعدلات الضريبية التي تفرض عليهم، والذي يقاس من خلال التحصيل الجبائي الذي يتناسب مع الناتج المحلي الخام على المستوى الوطني.

وفي هذا السياق قام لوفر بتقديم مناقشة يوضح فيها كيف يمكن للضريبة أن تؤثر على حجم الإيرادات الجبائية، فهو يرى أن هناك معدلان ضريبيان يحققان نفس الحصيلة الجبائية¹، وأوضح أن معدل الضريبة الذي يكون عند 0% و 100% لن يحقق أي مداخيل جبائية، فعند المعدل الصفر لن تكون هناك أي إيرادات في الأساس، بينما عند معدل 100% سيكون هناك عزوف من طرف المكلفين على دفع الضرائب باعتبار أنهم لن يستفيدوا من أي أرباح ومن ثم لن تتوفر أي إيرادات جبائية. لذلك فإن لافر يرى أنه هناك نقطة تقع ضمن المجال (0% - 100%) تصنع التحول الذي يحقق أكبر حصيلة جبائية، والمعدلات التي تزيد عن هذه النقطة تكون تأثيراتها سلبية على حجم المداخيل الجبائية ومن ثم على الاقتصاد والعكس صحيح²، ولقد أوضح لافر هذه العلاقة من خلال المنحنى الموالي:

الشكل (2-2): منحنى لافر يوضح العلاقة بين الضغط الضريبي T وحصيلة الإيرادات R



المصدر: بن ثابت علال، جمال سويح، "دراسة مدى فعالية ميكانزمات النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة، دراسة حالة الجزائر 2000-2015"، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة تيارت، ديسمبر 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135473>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/15، الساعة: 23:10، ص: 19.

¹ بن تريدي يحي وونادي رشيد، "قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2007-2017"، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 04، جامعة تمنراست، سبتمبر 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/127544>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/10، الساعة: 20:04، ص: 638.

² حسن أمين محمد محمود، "اختبار فرضية لافر في مصر باستخدام منهجية Threshold Regression"، مجلة البحوث المالية، المجلد 21، العدد 3، جامعة بورسعيد، مصر، جولية 2020، الموقع الإلكتروني: https://jsst.journals.ekb.eg/article_99100_2ea74bebd00f8b3052f54260bab593d6.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/08/12، الساعة: 21:21، ص: 306.

يلاحظ من خلال الشكل (2-2) أنه عندما كان معدل الضريبة عند المستوى T1، كانت الحصيلة الجبائية R-1 والمعبر عنه بالنقطة A، ومع انتقال الضغط الضريبي إلى المستوى T، ارتفعت حصيلة الإيرادات إلى R، في حين أن ارتفاع الضغط الضريبي إلى T2 قد ساهم في تراجع الحصيلة إلى المستوى B، وهو المستوى الذي يتوافق مع النقطة A، ما يعني أنّ رفع المعدلات الضريبية إلى مستويات عالية تفوق نسبة 50%، يؤدي إلى تراجع الإيرادات، أي أن ارتفاع معدل الضغط الضريبي بشكل كبير يحدّ من التّحصيل الجبائي.

المبحث الثاني: الإطار العام للسياسة الجبائية ومختلف أدواتها وأهدافها

إنّ قيام الدولة بالاقتطاعات الجبائية يحتاج إلى وجود سياسة جبائية معينة، التي يتم على أساسها تحديد الكيفيات والقواعد للقيام بهذه الاقتطاعات، أي الأساليب والأدوات التقنية الجبائية التي تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، كتلك المتعلقة بتصحيح الاختلالات في توزيع الثروة وتوجيه مسار الاقتصاد.

المطلب الأول: ماهية السياسة الجبائية

تمثّل السياسة الجبائية الإطار العام المحدد للنظام الجبائي الذي يرتبط بباقي السياسات التي تنتهجها الدولة، حيث إنّ الجباية تلعب دوراً فعالاً في الحياة الاقتصادية من خلال خلقها لسياسات ممنهجة تقود وتخطط في البيئة الاقتصادية وتتماشى مع ما يحقق الفلسفة الاقتصادية للدولة، و يلجأ للجباية بغرض توجيه الاقتصاد من خلال التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية¹.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الجبائية

• يعرف G. TOURNIER السياسة الجبائية بأنها "مجموع القرارات والإجراءات والتدابير المتبعة بغرض تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الجبائية وفقاً للأهداف المسطرة من طرف السلطات العمومية"، وتشمل هذه الأهداف مجموعة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترغب الدولة في إحداثها ومجموعة أخرى تضمّ نفس الآثار ترغب الدولة في تفاديها والتخلص منها².

¹ رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 485.

² عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 109.

- كما تعرف أيضا على أنّها "مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها من أجل تنفيذ وظائف الدولة باعتبار الجباية هي الممول المالي الأول للخرينة العمومية للدولة، إضافة إلى قدرتها على معالجة الاختلالات الاقتصادية، من خلال الحد من التضخم ومعالجة ميزان المدفوعات"¹.
- وتعرف السياسة الجبائية كذلك على أنّها "مجموعة البرامج التي تقرها الدولة مستعينة في ذلك بكافة المصادر الجبائية المتاحة والمحتملة بغية تحقيق الأهداف المسطرة في شتى المجالات، بما فيها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فالسياسة الجبائية هي عملية تسخير للأدوات والوسائل المحيطة بالبيئة الجبائية واستخدامها بشكل منسق ومنظم يتماشى مع الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية العامة المتبعة من طرف الدولة.

وانطلاقا من التعاريف السابقة يتبين أن السياسة الجبائية تنقسم بمجموعة من المميزات منها:

- السياسة الجبائية عبارة عن مجموعة من البرامج المنظمة والمتناسقة التي يتم اعتمادها من أجل تحقيق أهداف محددة؛
- يتم وضع السياسة الجبائية انطلاقا من الأدوات والوسائل الضريبية الفعلية والمتوقعة التي تتناسب مع البرامج المسطرة على غرار كل من التخفيضات والإعفاءات؛
- تعتبر السياسة الجبائية أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها، وهذا باعتبار أنّ السياسة المالية جزء من السياسة الاقتصادية؛
- تسعى السياسة الجبائية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال انتهاج سياسة معينة تعتمد على التحفيز الضريبي المبني على منح مزايا ضريبية تسمح باستقطاب المستثمرين وتشجيع عمليات الاستثمار لغرض تحقيق أهداف معينة².

الفرع الثاني: مؤشرات أداء السياسة الجبائية

هناك عدة مؤشرات يمكن على أساسها معرفة نجاعة السياسة الجبائية من عدمها، وتشمل ما يلي:

1. الطاقة الجبائية: تعني الطاقة الجبائية قدرة الدّخل الوطني على تحمل الضريبة، أي أكبر حصيلة ضريبية ممكن اقتطاعها من الدّخل الوطني، والذي يعرف بمصطلح العبء الجبائي وهو عبارة عن أقصى حد من

¹ بهناس العباس، "السياسة الجبائية ومعايير تقييم فعاليتها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الجلفة، مارس 2008، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/87799>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/17، على الساعة: 20:08، ص: 264.

² رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 489-490.

التحصيل المالي الذي يمكن تحقيقه من خلال الضريبة المفروضة على الدخل الوطني، دون وجود ضغوطات اقتصادية، اجتماعية وسياسية لا يمكن تحملها.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في الطاقة الجبائية، من أهمها:

- مقدار وتوزيع الدخل الوطني؛
- تركيب النظام الجبائي؛
- الإنفاق الحكومي؛
- هيكل الاقتصاد الوطني؛
- تركيبة السكان؛
- حد الكفاية.

والجدير بالذكر أنّ الطاقة الجبائية تنقسم إلى صنفين حسب ما يراه الاقتصاديّ دالتون "Dalton" الصنف الأوّل هو الطاقة الجبائية المطلقة لدولة واحدة، أما الصنف الثاني فهو الطاقة الجبائية النسبية لدولتين فما فوق؛ فالطاقة الجبائية المطلقة معناها اقتطاع الحد الأعلى من الضريبة دون أحداث أي مضاعفات أو آثار سلبية، أما الطاقة الجبائية النسبية فيحسب دالتون هي مقارنة مساهمة الإيرادات الجبائية بالإيرادات العامة بين دولتين، وبذلك فهي تعطي رؤية واضحة حول تخطي إحدى الدولتين للطاقة الجبائية مقارنة مع الدولة الأخرى.

2. العبء الجبائي: يعرف العبء الجبائي بأنه مجموع الضرائب والرسوم المدفوعة فعلياً من طرف الأفراد نسبة إلى أحد المؤشرات التي تدل على دخل المجتمع المحلي، كالنتائج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر من المؤشرات المهمة التي يتم من خلالها تقييم قدرة الجهاز الحكومي على مضاعفة التحصيل الجبائي ومقدار التهرب الضريبي¹. ويعبر عن العبء الجبائي بالعلاقة التالية:

$$TB = \frac{TR}{GDP}$$

حيث إنّ:

TR: تمثل إجمالي الضرائب المدفوعة فعلياً من المجتمع

GDP: تمثل الناتج المحلي الإجمالي

TB: العبء الجبائي

¹ هاشم عبد الرحمن تكروري، الأسس الفلسفية للضرائب، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 165-167.

وينقسم العبء الجبائي إلى فئتين، الفئة الأولى تخص العبء الجبائي العام وهو عبارة عن إجمالي الضرائب منسوب إلى إجمالي الناتج المحلي. أما الفئة الثانية فتخص العبء الجبائي الفردي والذي يقيس نصيب الفرد من الضرائب معبرا عنه بدلالة الوحدات النقدية، ويقاس أيضا نسبة نصيب الفرد من الضرائب في نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي.

3. الجهد الجبائي: يعبر عنه بالعلاقة بين الإيرادات الجبائية المحققة فعليا ونسبة الطاقة الجبائية المقدرة، والتي تظهر قدرة المجتمع على تحمل الضريبة (الطاقة الجبائية للمجتمع) من عدمه. ويتم حساب الجهد الجبائي على النحو التالي:

$$TE = \frac{TB}{TC}$$

حيث إن:

TB: تمثل العبء الجبائي الفعلي

TC: تمثل الطاقة الجبائية

TE: تمثل الجهد الجبائي

ويعكس مؤشر الجهد الجبائي مدى استغلال الدولة للطاقة الجبائية للمجتمع من خلال الحد الأعلى للضريبة المفروض، ففي حالة ما تجاوز الجهد الجبائي قيمة الواحد الصحيح، فهذا معناه أن الضرائب التي يدفعها المجتمع تفوق طاقته الجبائية، وتعرف هذه الحالة بالإرهاق الجبائي وتختلف درجتها بحسب اقترابها أو ابتعادها عن قيمة الواحد الصحيح¹.

4. المرونة الجبائية: تعتبر المرونة الجبائية من المؤشرات المهمة التي يتم اعتمادها لمعرفة حساسية واستجابة الإيرادات الجبائية للتغيرات التي تطرأ على تركيبة وقيمة الوعاء الجبائي، إذ يرى المختصين في الشؤون الجبائية أن المرونة العالية للإيرادات الجبائية تساهم في تمويل التنمية من خلال رفع العائد الجبائي، الذي يعبر عنه بالناتج الداخلي الخام، دون اللجوء إلى اتخاذ قرارات أو تدابير جبائية من شأنها أن تؤثر على المقدرة التكليفية

¹ أحمد عبد القادر المجالي، "تقدير الطاقة والجهد الضريبي في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، العدد 01، جامعة مؤتة، الأردن، جوان 2016. الموقع الإلكتروني: https://www.researchgate.net/profile/Ahmad-Al-Majali-2/publication/326414189_tqdyr_altaqt_waljh_daldryby_fy_alardn_Estmiating_Tax_Capcity_and_Tax_Effort_in_Jordan/links/5b4c400ea6fdcc2/publication/326414189_tqdyr_altaqt_waljh_daldryby_fy_alardn_Estmiating_Tax_Capcity_and_Tax_Effort_in_Jordan.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/08/20، على الساعة: 23:55، ص ص: 454-455.

للمكلفين، أمّا في حالة ما إذا كانت المرونة الجبائية منخفضة، فهذا الأمر سيدفع بالسلطات إلى البحث عن مصادر ضريبية أخرى من خلال اتخاذ إجراءات جبائية استثنائية كرفع المعدلات الضريبية واستحداث ضرائب ورسوم جديدة.

واستناداً لمفهوم المرونة الجبائية، يمكن تقسيمها إلى نوعين:

- **المرونة الجبائية الشاملة:** تعبر عن مدى استجابة الإيرادات الجبائية للتغيرات التي تطرأ على كل من القاعدة الجبائية والإجراءات الجبائية التي تتخذها السلطة كتوسيع الوعاء الجبائي أو رفع المعدلات الضريبية.
- **المرونة الجبائية الآلية:** تعبر عن مدى استجابة الإيرادات الجبائية للتغيرات التي تمس القاعدة الجبائية دون أحداث تغيرات أو اتخاذ إجراءات جبائية معينة، بمعنى أن المرونة الآلية تقيس التطورات الجبائية التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي بدون اللجوء إلى أي تعديلات أو تغيرات في النظام الجبائي¹.

الفرع الثالث: المبادئ العامة للسياسة الجبائية

تمثل مبادئ السياسة الجبائية مختلف القواعد الأساسية والأفكار والأحكام التي تنطبق في مجال الضرائب. وبالتالي يمكن القول بأن مبادئ السياسة الجبائية هي تلك المبادئ التي يتم على أساسها بناء النظام الجبائي بأكمله، وفي هذا السياق هناك مجموعة من المبادئ التي يتعين على الدولة أخذها بالحسبان عند محاولة فرض الضريبة، حيث تعدّ بمثابة الدستور العام الذي يجب احترامه حتى تتحقق الأهداف المرجوة من فرض الضريبة ولا يكون هناك تهرب ضريبي من دفعها. ويعد "آدم سميث" أول من قام بصياغة قواعد الضريبة، ليأتي بعده العديد من المفكرين الذين قاموا بتطوير هذه المبادئ وتكييفها مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية.

1. **المبادئ التقليدية للضريبة (مبادئ آدم سميث):** قام آدم سميث في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" الذي صدر سنة 1776، بصياغة أربعة مبادئ للضريبة والتي تجمع بين العدالة، اليقين، الملائمة والاقتصاد، ونظراً لأهمية هذه القواعد مازال يسترشد بها حتى الآن، فهي تمثل اليوم الدستور العام الذي تخضع له القواعد القانونية المنظمة للضرائب. وفي هذا السياق يمكن تلخيص هذه المبادئ كآلاتي:

¹ حجاموي توفيق وبلمقدم مصطفى وبن عاتق حنان، "قياس المرونة الشاملة للنظام الجبائي الجزائي للفترة (1993-2014) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 01، العدد 01، جامعة ورقلة، ديسمبر 2015، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9963>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/21، على الساعة: 16:55، ص: 25-26.

1.1- مبدأ العدالة: يركّز هذا المبدأ على ضرورة مشاركة كل الأفراد في عملية تمويل النفقات العامة للحكومة، كلّ حسب مقدرته المالية عن طريق مساهمته بنسبة من دخله. وهو ما تمارسه معظم تشريعات الدول على غرار الجزائر¹، وفي الوقت الرّاهن أصبحت العدالة الضّريبية يحكمها مبدأين أساسيين هما:

1.1.1- مبدأ العدالة الأفقية: يعتمد هذا المبدأ على تحقيق المنفعة والتضحية في نفس الوقت بجزء من الدّخل، بمعنى أن الخدمات التي توفّرها الدولة للأفراد تكون مقابل تضحياتهم بجزء متساوي من الدّخل، وهو المبدأ الذي لطالما نادى به الكلاسيك، أي تحقيق العدالة الضّريبية في توزيع العبء الضريبي.

2.1.1- مبدأ العدالة العمودية: هو التباين في المعاملة الضّريبية بين المكلفين كل حسب مركزه المالي والاجتماعي ومقدرته التكلفية، بحيث إنّ الاختلاف في المعاملة الضّريبية بينهم تكون على أساس التباين في مصادر الدّخل، فهناك فئة تستطيع تحمل الأعباء العامة بما فيها الأعباء الضّريبية ومساهمات التضامن الاجتماعي وفئات أخرى لا يمكنها تحمل التكاليف المرتفعة في ظل تدني مداخيلهم.

كما يرى أصحاب هذا المبدأ أن تبرير الضّرائب التصاعديّة يتوقف على الزّيادة في دخل المكلف، بحيث أنّ كل زيادة في الدّخل توافقها زيادة في نسبة الضّريبة التي يجب دفعها².

2.1- مبدأ اليقين والوضوح: يعني هذا المبدأ أن تكون الضّرائب التي يخضع لها المكلفون واضحة ولا يشوبها أي غموض، وتتمتع باليقين سواء فيما يخص أجال الدفع، المبلغ الواجب دفعه أو الطريقة التي يتم بها الدفع وغيرها، والهدف من ذلك هو حماية الشخص المكلف من التعسف الذي يمكن أن يتعرض إليه نتيجة عدم درايته بالواجبات والحقوق المنوطة به، وحتى يتسنى له أيضا معرفة حجم التزاماته³.

وليتحقق مبدأ اليقين يتعين الأخذ بعين الاعتبار الشروط التالية:

- ضرورة استقرار القوانين والتشريعات الضّريبية حتى يتمكن المكلف من استيعابها، ومحاولة التقليل من التعديلات لأن المكلف غير قادر على مسايرة التعديلات المستمرة؛
- سهولة النصوص والتشريعات التي يتم إعدادها، بحيث تكون واضحة وسهلة الأسلوب ولا يشوبها الغموض أو التعقيد وتتميز بالبساطة في التفسير حتى يتمكن المكلف من فهمها؛

¹ قاشي يوسف، "محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية"، كتيبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2014/2015، الموقع الإلكتروني: <https://www.univ-bouira.dz/ar/wp-content/plugins/download-attachments/includes/download.php?id=210369>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/22، على الساعة: 19:42، ص: 09.

² حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، مرجع سبق ذكره، ص: 24-25.

³ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

- يتوجب على السلطة المكلفة بفرض الضريبة وتحصيلها بإعداد مذكرات توضيحية للقوانين والمنشورات والمقالات التي تعدّها بحيث يجب أن تكون مفصلة ولا تحتاج للاجتهاد لفهمها¹.

3.1- مبدأ الملائمة في الدفع: يقصد بهذا المبدأ ضرورة ملائمة أحكام الضريبة لإمكانات المكلف فيما يتعلق باختيار الوعاء والأسلوب الذي يتم على أساسه تحديد الجباية وموعد استحقاقها وكافة الإجراءات التي تحكمها، أي أن يتزامن موعد تحصيل الضريبة مع ما يحققه المكلف من الدخل الذي يخضع بدوره للضريبة. ومع هذا يمكن أن يسبب هذا الإجراء ضرر مالي للدولة.

4.1- مبدأ الاقتصاد في التحصيل: يبني هذا المبدأ على فكرة تطبيق الضريبة وتحصيلها بطريقة لا تثقل كاهل المكلف من جهة و تحقيق زيادة في المداخيل تساهم في سد نفقات الخزينة العمومية من جهة أخرى².

2. مبادئ الضريبة على الدخل (مبادئ جان شارل ليونارد دي سيسموني): لقد حاول سيسموني (1773-1842) سن مجموعة من القواعد الضريبية، حيث كان يرى ضرورة تطبيق الضرائب على الدخل بدلا من الضرائب على رأس المال، اعتقادا منه بأن الضريبة على الدخل هي الأحسن والأفضل، وهذا راجع لعدة أسباب، نذكر منها:

- ضرورة فرض الضرائب على الدخل بدلا من رأس المال نتيجة للدور الكبير والزيادة المعتمدة لمداخيل الأفراد والمؤسسات نتيجة للتوظيف المكثف لرؤوس الأموال بالإضافة إلى تطوّر ونمو قطاع الخدمات والإبداع الفكري للعنصر البشري؛
- عدم تحميل المكلف بالضريبة أعباء ضريبية إضافية، من خلال فرض الضرائب على المداخيل الصافية دون فرضها على المداخيل الإجمالية وبالتالي تجنب المكلف دفع الضريبة مرتين، عند دفع الأعباء المرتبطة بتحقيق الدخل والتي تشمل أعباء التأمين، الضمان الاجتماعي وغيرها، وعند دفع الضريبة في حد ذاتها؛
- إعفاء المكلفين وأصحاب الحد الأدنى للدخل من دفع الضريبة، حيث إنّ هذا المستوى من الدخل يعكس المستوى المعيشي الأدنى الذي لا يمكن النزول تحته.

¹ ناصر مراد وبن عياد سمير، "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائي"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 02، العدد 02، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2013، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23471>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/23، على الساعة: 19:22، ص: 402.

² طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، طبعة جديدة ومنقحة، دار الكتب للطباعة والنشر، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص: 142.

3. المبادئ الحديثة للضريبة (مبادئ موريس آليه): قام المفكر الفرنسي موريس آليه والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1988، بوضع مجموعة من القواعد الضريبية، تضم خمسة مبادئ أساسية وهي:

1.3- مبدأ عدم التمييز: يشمل هذا المبدأ إقامة قواعد ضريبية يتساوى فيها جميع الأفراد دون تمييز أو تحيز لأي فئة أو جماعة.

2.3- مبدأ الشرعية: يرتكز هذا المبدأ على فكرة أنّ الشخص الخاضع للضرائب والرسوم يدفع ما هو ملزم به فقط، وعند إعداد الضريبة يجب مراعاة قدرته على دفع تلك المفروضة عليه¹.

3.3- مبدأ التنسيق: يعني هذا المبدأ وجود ترابط بين مختلف الضرائب والرسوم المكونة للنظام الضريبي سواء عند إعداد ضرائب جديدة أو عند تغير المعدلات الضريبية بالزيادة أو النقصان بالنسبة للضرائب المفروضة سابقاً².

4.3- مبدأ عمومية الضريبة: ينصّ هذا المبدأ بأن يتمّ اعتماد ضرائب بطريقة تحترم شخصية الفرد وحقوقه وخصوصيته. وينقسم مبدأ العمومية بدوره إلى مبدئين، المبدأ الأول يتعلق بالعمومية الشخصية ويقصد بها أن تفرض الضريبة على الأشخاص الذين يخضعون لسيادة الدولة، والعلاقة التي تربط بينهم تبرز من خلال الالتزامات الضريبية التي يخضعون لها، ومن ثم فإنّ الضرائب تفرض وفقاً للشروط العامة التي تجعل المكلف ملزماً بدفعها بغض النظر عن وضعيته الاجتماعية أو الوظيفية. أما المبدأ الثاني فهو مبدأ العمومية المادية، ويقصد به فرض الضريبة على كل مكونات الثروة سواء كانت أموال أو مصادر مادية، لأن القاعدة الضريبية تفرض على كل ما هو دخل أو ثروة. إلا أن هذا الإجراء لا يعني الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية بل يسعى إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع العبء الضريبي، مثل استفادة أموال الجمعيات الخيرية والأموال الموجهة لفائدة المرافق العامة من الإعفاء الضريبي، باعتبار أن هذه الإجراءات تصب في خدمة الصالح العام³.

5.3- مبدأ الحيادية: يجب أن تكون الضرائب محايدة ومنصفة بين مختلف أشكال الأنشطة الصناعية والتجارية التي يمارسها التجار والمؤسسات، من خلال ضمان التخصيص الأمثل لوسائل الإنتاج، وأي خلل في فرض الضرائب يمكن أن يحدث خسارة في تحقيق المكاسب باعتبار أن أي تغير في السعر سيؤدي إلى حدوث

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011، ص: 96.

³ رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

تغيرات في العرض والطلب، ما يوصل إلى نقطة مفادها أنّ حياديّة النظام الجبائي تساهم في رفع حصيلّة الإيرادات وتقلّل من أيّ تحيز لأيّ خيار اقتصادي¹.

4. مبادئ ضريبية أخرى: هناك العديد من المبادئ الضريبية الأخرى التي أطلقها علماء آخرون، تعتبر امتداد للمبادئ التي وضعها آدم سميث، والمتمثلة فيما يلي:

1.4- مبدأ السنوية: يبني هذا المبدأ على فكرة قيام الدولة بتنظيم توقيت تحصيل الضريبة، بحيث يتمّ تحصيلها بصورة سنوية، وذلك حتى لا تكون هناك تراكمات لعدة سنوات وبالتالي يصعب جبايتها، وتحديد فترة تحصيل الضريبة كل سنة يتماشى مع القاعدة التي تضعها الدولة حول إعداد وإصدار ميزانياتها بصفة سنوية تعرف بالسنة المالية، كما أن منشآت الأعمال تعدّ تقاريرها وتعلق حساباتها المحاسبية عند نهاية كل سنة مالية².

2.4- مبدأ الكفاءة: يقصد بهذا المبدأ أن تكون الضريبة واضحة ومباشرة، ويكون تأثيرها يتماشى مع القدرة التكلفة للمكلف (الكفاءة في تحصيلها دون الإخلال بالنشاط الاقتصادي)، وتبرز كفاءتها من خلال قدرتها على تخفيض العبء الضريبي الإضافي³؛ ومن هنا يتضح أنّ السلطات العمومية تسعى إلى إقامة الضرائب التي تحقق الفعالية والتي لا تشكل عائق للاقتصاد الوطني.

3.4. مبدأ التنوع: بموجب هذا المبدأ فإنّ النظام الضريبي يجب أن يكون في الأساس متنوعاً ولا يبني على ضريبة واحدة، لأنّه في حالة وجود ضريبة واحدة فإنّ عبئها سيقع على عدد محدد من المكلفين فقط.

4.4. مبدأ المرونة: يرتبط مفهوم المرونة الضريبية بقدرتها على التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على الوضعية الاقتصادية للدولة، أي أنّ النظام الضريبي يجب أن يوضع بصورة مرنة بحيث تتحصل الخزينة العمومية على إيرادات أكثر بصورة تلقائية مع أيّ ارتفاع لمداخيل الأفراد⁴.

¹ OCDE « Principes fondamentaux en matière de fiscalité », Un Rapport De Projet OCDE/G20 sur l'érosion de la base d'imposition et le transfert de bénéfices, Chapitre 2, 2014, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264225183-fr>, Retrieved on: 26-08-2022 at 23:00, P: 32.

² مؤيد جميل محمد مباله، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، الموقع الإلكتروني: <https://repository.najah.edu/bitstreams/e80dec77-d87d-4205-8d5d-228416969c0e/download>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/29، على الساعة: 21:02، ص: 09.

³ شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/434/1/CHERIF-Mouhamed.mag.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2022/08/30، على الساعة: 00:18، ص: 17.

⁴ سعود جايد مشكور وقاسم محمد عبد الله البعاج ونجم عبد عليوي الكرعوي، المحاسبة الضريبية: أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق، الطبعة الأولى، مطبعة دار الضياء، النجف الأشرف، العراق، 2014، ص: 25-26.

الفرع الرابع: أدوات السياسة الجبائية

حتى تتمكن السياسة الجبائية من بلوغ أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والمالية يجب أن تتوفر على مجموعة من الأدوات التي تستخدم في صورة مزايا جبائية، بحيث تنقسم هذه المزايا إلى خمس مجموعات هي:

- الإعفاءات الجبائية؛
- التخفيضات الجبائية المرتبطة بالوعاء؛
- التخفيضات الخاصة بالمعدلات الضريبية؛
- القرض الجبائي؛
- تأجيل الضريبة وتحويل الخسائر للسنوات اللاحقة¹.

1. الإعفاءات الجبائية: تمثل الإعفاءات الجبائية أحد أهم أدوات السياسة الجبائية التي تعرف على أنها نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة لغرض تشجيع السياسة الادخارية والاستثمارية، بما يساهم في رفع الطاقة الإنتاجية ويزيد في نمو الدخل الإجمالي، نتيجة التوسع في النشاطات وبروز مشروعات جديدة. وتعرف الإعفاءات الجبائية بأنها إسقاط حق الدولة في فرض وتحصيل الضرائب والرسوم وفق للتشريع الضريبي أو للقانون المسطر من طرف السلطات المخولة في الدولة، الذي يخص جهة معينة خاضعة للضريبة في الأساس وفقا لاعتبارات اجتماعية واقتصادية². وفي هذا السياق يمكن أن تكون الإعفاءات الممنوحة إما مؤقتة أو دائمة.

- الإعفاءات الجبائية المؤقتة: هي تلك الإعفاءات التي تمنح لفئة معينة تمارس نشاط معين لمدة زمنية معينة، مثل الإعفاء المقدم للمؤسسات العاملة في الجنوب التي تحصل على إعفاء مؤقت للضرائب الخاصة بالدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وفقا لهيكلها القانوني.
- الإعفاءات الجبائية الدائمة: هي إعفاءات يتم منحها بصفة كلية، أي إسقاط حق الدولة عليها نهائيا، كتلك الإعفاءات الممنوحة للمؤسسات والشركات العاملة في الجنوب، التي تعفى من دفع الضريبة على

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص: 118-119.

² منى الادلي، "الإعفاءات الضريبية"، المجلد الرابع، الرضاع، الضمان المصرفي، الموسوعة القانونية المتخصصة، الموقع الالكتروني: <https://arab-ency.com.sy/law/details/25950/4>، تاريخ الاطلاع: 2022/09/02، على الساعة: 21:25، ص: 476.

أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، بالإضافة إلى الرسم العقاري لفترة تصل إلى حدود عشر سنوات، وعادة ما تمنح هذه الإعفاءات للنشاطات المراد تشجيعها من طرف الدولة¹.

2. **التخفيضات الجبائية المرتبطة بالوعاء:** هي إجراءات جبائية تقوم على تخفيض قسم من الدّخل، من خلال الخصومات التي يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، بحيث يمكن أن تشير هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو نفقات جزافية يتم منحها تبعاً للمبلغ الذي تحدده التشريع. وعليه فإنّ هذه التخفيضات تمثل وفرات ضريبية بالنسبة للمكلف ناتجة عن تغيير معدل الإخضاع بصورة منخفضة، وتقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة في وقت يكون فيه المعدل الضريبي في حالة تصاعدية أو نسبية.

3. **التخفيضات الخاصة بالمعدلات الضريبية:** هي عبارة عن تخفيضات تمنح للمكلف بالضريبة في شكل معدلات ضريبية مخفضة عن تلك المعدلات التي يخضع لها في الأساس، وعادة ما يمنح هذا النوع من التخفيضات في حالة الأرباح المعاد استثمارها، مثل أرباح الشركات².

4. **القرض الجبائي:** هو عبارة عن اقتراض مبلغ جزافي من الدولة محلّ الإقامة، بغض النظر عن مبلغ الضريبة الخاضع له في بلد المنبع حتى وإن لم تفرض الضريبة في الأساس، ويعدّ القرض الجبائي امتياز ضريبي باعتبار أنه يمنح لغرض استقطاب الاستثمارات الأجنبية³.

5. **تأجيل الضريبة وترحيل الخسائر للسنوات اللاحقة:** تعدّ فكرة تأجيل الضريبة وترحيل الخسائر للسنوات اللاحقة من السياسات المهمة التي تهدف من خلالها الدولة والممثلة بالإدارة الجبائية إلى تحفيز وتشجيع المشروعات الاقتصادية على الاستمرار في نشاطها على الرغم من الخسائر المالية التي تطالها خلال سنة معينة، حيث أن تلك الخسارة تعتبر بمثابة نفقة أو تكلفة ومن ثم يتم خصمها من أرباح السنة الموالية، وفي حالة عدم كفاية أرباح تلك السنة فيتم تغطية الجزء المتبقي من خلال خصمه من أرباح السنوات اللاحقة⁴.

¹ لوالبية فوزي ومسعودي محمد، "أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر-دراسة قياسية"، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجلفة، سبتمبر 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/134961>، تاريخ الاطلاع: 2022/09/04، على الساعة: 11:51، ص: 29.

² عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 - 2012)، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

³ حراق مصباح، محاضرات في مادة قانون الضرائب المباشرة، جامعة ميله، 2020، عبر الموقع الإلكتروني: <http://elearning.centre-univ-mila.dz>، تاريخ الاطلاع: 2023/12/19، على الساعة: 15:02، ص: 19.

⁴ محمد إبراهيم الشافعي، "الضريبة على دخل الأشخاص المعنوية في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تطبيقية على إمارة دبي"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 59، العدد 01، جامعة عين شمس، مصر، جانفي 2017، الموقع الإلكتروني: <https://ebook.univeyes.com/243375#>، تاريخ الاطلاع: 2023/09/20، ص: 672-673.

المطلب الثاني: مقومات السياسة الجبائية

تتضمن السياسة الجبائية مجموعة من المقومات التي تساعد على رسم وسط جبائي متكامل ومنسجم، الذي من خلاله يمكن أن يتم ضبط ورسم حدود القدرة الأدائية للجباية، بما يضمن بلوغ الأهداف المسطرة، بحيث تأخذ هذه المقومات شكل عناصر تعطي معنى للإجراءات الجبائية المتخذة ضمن السياسة الجبائية، والتي يمكن تقييمها من حيث هيكل الاقتطاع الجبائي، إستراتيجية في الإخضاع الجبائي، كفاءة الادارة الجبائية و المقدره التكليفية.

الفرع الأول: هيكل الاقتطاع الجبائي

تتمثل الاقتطاعات الجبائية في الضرائب، الرسوم، الإتاوات، الحقوق، الاشتراكات الاجتماعية، والثلث العام، التي يتم تحصيلها لفائدة الدولة أو الجماعات الإقليمية أو الهيئات العمومية، بحيث أنها تنقسم إلى نوعين، اقتطاعات إجبارية مباشرة واقتطاعات إجبارية غير مباشرة.

1. الاقتطاعات الإجبارية المباشرة: هي تلك الاقتطاعات التي يخضع لها الدخل أو رأسمال المكلف سواء كان مساهما أو مدنيا، حيث يتم فرضها بصفة مباشرة على الثروة ويعبر عنها بدلالة الضرائب، هذه الأخيرة التي تعرف على أنها أداء نقدي تقتطعه السلطة العمومية الممثلة بالإدارة الجبائية من الأفراد بدون مقابل وبشكل إلزامي ونهائي، بهدف تخصيصه لتغطية النفقات العامة للدولة.

2. الاقتطاعات الإجبارية غير المباشرة: هي عبارة عن الأموال التي يتم اقتطاعها بطريقة غير مباشرة من دخل أو رأس المال المكلف بالضريبة وتفرض على استعمالات الثروة، تحصل من طرف الهيئات العمومية التابعة للدولة المخولة بذلك وتشمل مجموعة من الرسوم، مثل الرسوم الجمركية التي تمثل مبلغ من النقود يقوم بدفعه الفرد للدولة بصفة إلزامية مقابل خدمة معينة تؤديها له، أي انه يحصل على منفعة خاصة إلى جانب الحصول على منفعة عامة، ومن هنا يظهر جليا بأن هناك عناصر مشتركة بين الرسم والضريبة، مثل الإلزامية في الدفع الاقتطاع النقدي والنهائي، ويختلفان فقط في المقابل والمنفعة.

3. معايير التفرقة بين الاقتطاعات الإجبارية المباشرة وغير المباشرة: هناك ثلاثة معايير رئيسية يتم على أساسها التفرقة بين الاقتطاعات الإجبارية المباشرة وغير المباشرة، وهي:

- المعيار الإداري؛
- المعيار الاقتصادي؛

- معيار ثبات واستقرار المادة الخاضعة¹.

والجدول الموالي يوضح كيفية التفريق بين هذه الاقطاعات من خلال المعايير السالفة الذكر.

الجدول (1-2): معايير التفرقة بين الاقطاعات الإجبارية المباشرة وغير المباشرة

معايير استقرار المادة الخاضعة	المعيار الاقتصادي	المعيار الإداري	المعيار الاقطاعات
<ul style="list-style-type: none"> • اتصاف الوعاء الجبائي بالثبات والاستمرارية. • تنقسم الاقطاعات حسب الدّخل والثروة. 	<ul style="list-style-type: none"> • الاقطاع الجبائي يتحمّله العنصر الجبائي (المكلف) باعتباره المستهلك النهائي للعبء الجبائي. 	<ul style="list-style-type: none"> • الاقطاع الجبائي يكون بناء على جداول تصدر بأسماء المكلفين والمبالغ المستحقة. 	الاقطاعات الإجبارية المباشرة
<ul style="list-style-type: none"> • اتصاف الوعاء الجبائي بالعرضية وعدم الثبات. • تنقسم الاقطاعات إلى اقطاعات على الإنفاق واقطاعات على التداول. 	<ul style="list-style-type: none"> • الاقطاع الجبائي لا يتحمّله العنصر الجبائي وإنما ينقل عبئه للمستهلك الأخير. 	<ul style="list-style-type: none"> • لا يمكن للإدارة الجبائية أن تحصر عدد المكلفين بالاقطاعات. 	الاقطاعات الإجبارية غير المباشرة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على شريف محمد، "السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 09-10.

الفرع الثاني: إستراتيجية الإخضاع الجبائي

في إطار تنفيذ إستراتيجية الإخضاع الجبائي يجب تحقق شرطين أساسيين، الشرط الأول يرتبط بإشكالية وجود تكامل وتناسق بين مختلف الاقطاعات الجبائية، أما الشرط الثاني فيتعلق بمدى قدرة النظام الجبائي على تحقيق الاستمرارية على المدى الطويل، الأمر الذي يستدعي الإلمام والتحكّم في التقنيات الجبائية بحيث يتمّ الاستغلال العقلاني لقدرة الأداء الجبائي. ولهذا السبب يمكن تهيئة قواعد الوعاء حتى يمكن الحصول على اقطاعات ثابتة ومرنة ومن أجل التحكّم في نسب الاقطاع، وفي هذا السياق يجب التفريق بين نسبة الإخضاع الحدية (الهامشية) ونسبة الإخضاع المتوسطة فيما يخص تصاعدية الاقطاع الجبائي².

¹ شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، المرجع نفسه، ص ص: 06-09.

² رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 523.

1. النسبة الحدية للإخضاع الجبائي: هو مقدار الضريبة الإضافية الذي يتم دفعه مقابل كل زيادة يتم الحصول عليها من الدخل، حيث أنّ متوسط معدل الضريبة هو عبارة عن إجمالي الضريبة المدفوعة كنسبة من إجمالي الدخل المكتسب¹. ويتم احتساب ضريبة الدخل وفقاً لمقياس تصاعدي يتكون من عدة شرائح ضريبية².

2. النسبة المتوسطة للإخضاع الجبائي: هي النسبة الضريبية التي يتم دفعها من طرف المكلف عند أي زيادة تطرأ على جميع مصادر دخله الخاضع للضريبة، بحيث يمكن حساب متوسط الإخضاع الجبائي بقسمة مجموع الالتزامات الضريبية على إجمالي الدخل الخاضع للضريبة³.

الفرع الثالث: كفاءة الإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية الجهاز الأول المسؤول عن تطبيق التشريع الجبائي، حيث إنّ هناك عدة معايير لقياس كفاءة الإدارة الجبائية، يأتي في مقدّمها الأداء المالي الذي يبين فيما إذا كانت الإدارة الجبائية قادرة على تحصيل الضرائب والرسوم بأقلّ تكاليف ممكنة أم لا، إضافة إلى مدى قبول المكلفين للإدارة الجبائية سواء من حيث الوقت اللازم للأداء الضريبة، أو من حيث الخدمات التي تقدمها الإدارة والتكلفة التي تترتب عن المكلف في سبيل الحصول على الخدمات الجبائية، زيادة عن مدى كفاءة الأنشطة والعمليات الداخلية في الإدارة الجبائية.

وعلى الرغم من وجود معايير مختلفة التي تقيس كفاءة الإدارة الجبائية، يبقى معيار الأداء المالي هو المعيار الأكثر استخداماً لقياس الكفاءة، ويتجلى ذلك من خلال بعض المؤشرات، منها:

- معدل التهرب الضريبي؛
- نسبة المتأخرات الجبائية؛
- إجمالي الحصيلة الجبائية.

وفي هذا السياق نجد مثلاً أنّ الإدارة الجبائية في مصر تفتقد للكفاءة بشكل كبير، فمن خلال دراسة أجرتها إدارة البحوث في وزارة المالية المصرية، أظهرت أن حجم التهرب الضريبي من الضريبة على الدخل الإجمالي قد بلغت حوالي 16 مليار جنيه، ما يعادل نسبة 50% من إجمالي الحصيلة الجبائية، ونفس الشيء بالنسبة لمعدل المتأخرات الجبائية.

¹ Suzanne Macartney and Nina Chien, « **Marginal Tax Rates: A Quick Overview** » Office of the Assistant Secretary for Planning & Evaluation, U.S. Department of Health & Human Services, March 2019, <https://aspe.hhs.gov/sites/default/files/private/aspe-files/260661/brief1-intromtrs.pdf>, Retrieved on : 27-09-2022, at 21 :25, P : 01.

² Léa Boluze, « **Taux marginal d'imposition(TMI): définition et calcul** », mise à jour le 10-01-2022, <https://www.capital.fr/votre-argent/tranche-marginale-d-imposition-1352107>, date de consultation : 29-09-2022 à 21 :48.

³ Antonette Dela Cruz, « **Average Tax Rate: Definition & Formula** », Update : 14/10/2021, <https://study.com/learn/lesson/average-tax-rate-formula-concept.html>, Retrieved on : 29-09-2022

الفصل الثاني: الأسس النظرية للجباية والسياسة الجبائية

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ الإدارة الجمركية تتميز بنفس الحالة التي تشهدها الإدارة الجبائية، باعتبارها جزء منها، حيث أن نسبة التهرب الجمركي تفوق إلى حدّ كبير الحصيلة الجمركية. ويرى بعض المسؤولين في القطاع المالي المصري أن رفع قدرات وكفاءة الإدارة الجبائية من شأنه أن يساهم في رفع الحصيلة الجبائية التي يمكن أن تصل إلى قيمة تتراوح ما بين 450 و500 مليار جنيه سنويا.

وبخصوص الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها من أجل تحسين قدرات وكفاءة الإدارة الجبائية، بما فيها الضريبية والجمركية، نذكر منها:

- إنشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة تتوفّر على جميع المعلومات الخاصة بالمكلفين على مستوى الإدارات العمومية والأجهزة الجبائية؛
- العمل على رقمنة الإدارة الجبائية حتى يتم التمكن من حفظ ملفات المكلفين إلكترونيا، في ظل فشل نظام الملفات الورقية من جهة ومن أجل تسهيل عمل أعوان الضرائب في تحليل البيانات وتحديد الوعاء الضريبي من جهة أخرى والقدرة على حساب مقدار الجباية في الوقت المناسب؛
- إقامة نظام فعال وصارم مبني على مبدأ الحوافز في شقيه التشجيعي والردعي، فضلا عن مراقبة ومحاسبة الإطارات العاملة في الإدارات الضريبية والجمركية؛
- تشكيل لجان خاصة بالطعن الضريبي تكون تتمتع بالمهنية، الموضوعية والحرفية في اتخاذ القرارات وكذا الفعالية في التنفيذ؛
- حلّ النزاعات بين المكلفين والإدارة الجبائية في القضايا التي تتطلب وقت أطول لحلها، بالإضافة إلى منح حزمة من الحوافز لتسهيل وتسريع سداد الديون الضريبية المتأخرة¹.

الفرع الرابع: المقدرة التكلفة

تتحدد المقدرة التكلفة للمكلف من خلال فائض الاستهلاك المحقق عن الحدّ الأدنى من الاستهلاك الضروري لمجموع الأفراد، أي أنّ دفع الضرائب يكون من الفائض الاقتصادي (فائض الإنتاج عن حدّ الكفاف) والذي يصعب قياسه لعدة اعتبارات ترتبط بعادات المجتمع وتقاليده، المستوى المعيشي والاتفاقيات الاجتماعية.

¹ كمال أمين الوصال، إقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة، البحث عن مخرج، دار ابن رشد، عمان، الأردن، 2016، ص ص: 280-281.

ومن جهة ثانية هناك جانب آخر تتحدد من خلاله المقدرة التَّكليفية، ألا وهو عدم وجود مساواة في توزيع الدَّخْل الوطني الخام بين الأفراد، حيث تتغير بتغير المستوى الفعلي للدخل الحقيقي للفرد. وهذا ما يوصلنا إلى نقطة مفادها بأن المقدرة التَّكليفية هي عبارة عن مدى قدرة الأفراد على تحمل العبء الجبائي في حالة انخفاض دخلهم وأي زيادة في الضغط الجبائي ستنعكس آثاره على الإنفاق والاستهلاك، بينما في حالة ارتفاع الدَّخْل بزيادة تفوق الإنفاق فإن زيادة الضغط لا تشكل أي خلل أو ضرر.

إنَّ المقدرة التَّكليفية تعتبر عنصر من عناصر المقدرة المالية للدخل الذي من خلاله يمكن التعرف على مدى قدرة الدَّخْل الوطني على تحمل الاقتطاعات الجبائية التي يتم تنفيذها، خصوصا وأن المقدرة التَّكليفية الوطنية تتوقف على قدرة الدَّخْل في تحمل وتمويل التدفق الجبائي عن طريق الاقتطاع الجبائي. وعليه هذه الرؤية تأخذ اتجاهين، الاتجاه الأول هو أن تكوين الدَّخْل الوطني يحدد المقدرة التَّكليفية على المستوى الكلي، بينما الاتجاه الثاني هو أن توزيع هذا الدَّخْل يحدد المقدرة التَّكليفية الفردية على المستوى الفردي، هذه الأخيرة التي تعتبر هي الأساس في رسم حدود الاقتطاع الجبائي الذي تخضع له مداخيل الأفراد، وهو ما يحدد حجم وقسط التدفق الإجمالي للإيرادات الجبائية ومن ثم الاقتطاع الجبائي الإجمالي¹.

1. تحديد المقدرة التَّكليفية الوطنية: تتحدد المقدرة التَّكليفية الوطنية من خلال ثلاث عوامل أساسية هي: العوامل الاقتصادية، السياسية والبشرية.

1.1- تأثير العوامل الاقتصادية: يلعب النظام الاقتصادي لأي بلد دورا رئيسيا في التأثير على المقدرة التَّكليفية الوطنية، فالبلد الذي يملك قوة صناعية له مقدرة تكلفية تفوق البلد الذي يملك قوة زراعية، ويرجع هذا الأمر إلى الحجم الكبير والهائل للمداخيل التي يتم تداولها في هذا القطاع. بينما البلد الزراعي فيتميز بحجم استهلاك ضعيف لأنَّ معظمه لا يخضع للاقتطاع الجبائي، وذلك بالإنقاص من المقدرة التَّكليفية نتيجة تقلص المادة الخاضعة، إضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه عملية توزيع المداخيل، حيث أنَّ الاقتطاع الجبائي الذي يطبق على المداخيل الكبيرة يحقق مردودية أعلى من ذلك الذي يمس بدرجة عالية كمية قليلة من المداخيل المرتفعة، ويعني حصة من المداخيل الضعيفة، وعليه فإنَّ تحقيق المساواة في الاقتطاع الجبائي للمداخيل يرفع من المقدرة التَّكليفية.

¹ رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 503.

وتلعب الظواهر النقدية أيضا دورا كبيرا في تحديد المقدرة التكليفية، حيث إنّ التضخم يزيد من المردودية الاسمية للاقتطاعات الجبائية، وهو في الواقع ينقص من المقدرة التكليفية؛ بالمقابل في حالة الانكماش غير المرفق بتخفيض معدل الاقتطاع الجبائي تتراجع المردودية الاسمية، بينما فعليا فهو يزيد من الحصّة المقتطعة جبائيا. وعليه تساهم الموارد الجبائية بشكل كبير في زيادة الدّخل الوطني إذا ما كانت قادرة على تمويل النفقات المنتجة، والعكس صحيح في حالة استخدامها في تغطية النفقات العمومية الاستهلاكية مثل الرواتب غير المؤسسة للموظفين، النفقات العسكرية العالية... الخ، فإن المقدرة التكليفية تنخفض.

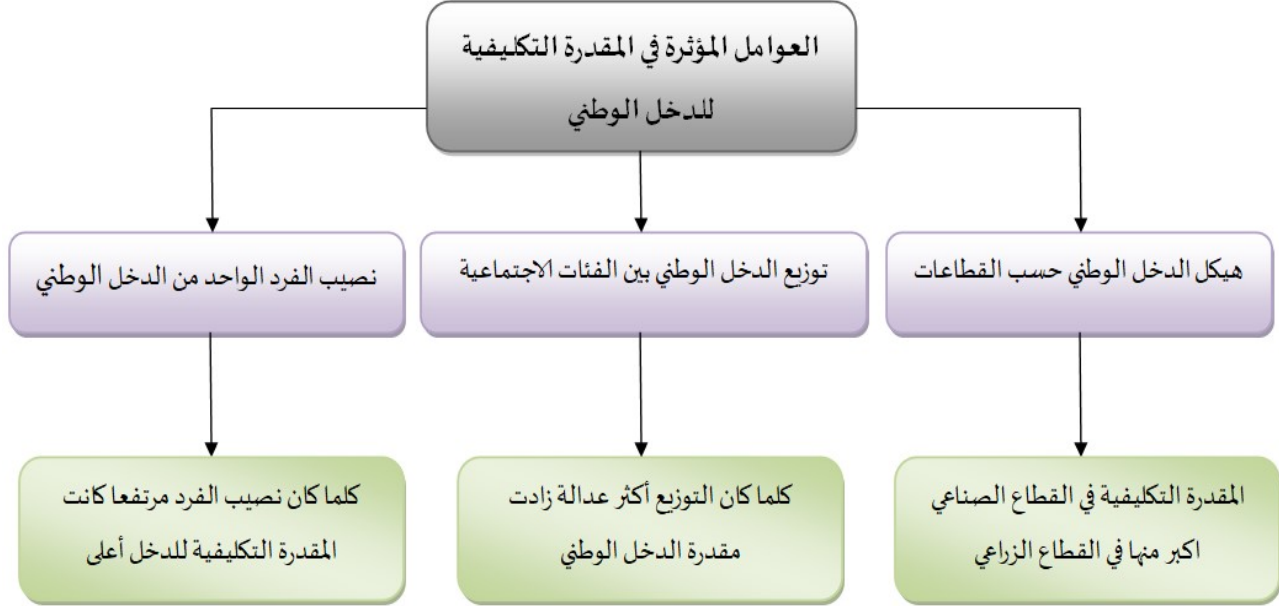
2.1- تأثير العوامل البشرية: تعتبر العوامل البشرية من أكثر العوامل تأثيرا على المقدرة التكليفية، حيث إنّ الهيكل البشري هو المحدد الأوّل لأيّ إضافة تطرأ على الدّخل الوطني، فالمجتمعات التي تحتوي على نسبة أفراد أكبر في سن الإنتاج (العاملين، المنتجين) تحقق زيادة معتبرة في حصة الدّخل، على عكس المجتمعات التي تكون فيها فئة الأطفال وكبار السن أكثر من الفئات الأخرى، حيث أنها تستهلك أكثر مما تنتج وعليه فإن حصة الدّخل الوطني التي كانت في الأساس موجهة لتمويل النفقات العامة تنخفض بسبب الاقتطاع الاستهلاكي الذي قامت به هذه الشريحة الاجتماعية.

كما يؤثر ارتفاع مستوى الاستهلاك الوطني في المقدرة التكليفية، ذلك أنّ الزيادة في معدلات الاستهلاك تنقص من حصة الدّخل الوطني الذي يخضع للاقتطاع الجبائي بنفس القيمة، زيادة على هذا فإنّ هناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة في التأثير على المقدرة التكليفية، ألا وهو الانضباط الجبائي للأفراد، فالمقاومة التي تفرض على النظام الجبائي تسمح بخلق الغش لدى الأفراد، وهو ما يضعف من حصة الدّخل الوطني التي يتم إخضاعها للاقتطاع الجبائي، ممّا يدفع بالسلطات العمومية إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقاتها كالاقتراض وطبع النقود ولو أنّ هذه الحلول يمكن أن تكون نتائجها سلبية وخطيرة على الاقتصاد.

3.1- تأثير العوامل السياسية: في حالة ما اضطرت السلطات العمومية إلى تسديد دينها الخارجي أو تعرضت لاقتطاعات خارجية من رأس مالها نتيجة مثلا لتحويل المعدات والتجهيزات أو تحويل المواد الأولية، فإن المقدرة التكليفية الوطنية سوف تتأثر بذلك بصفة مؤقتة أو دائمة نتيجة الانتقاص في رأس المال وتقلص حجم الدّخل الوطني.

وزيادة عن العوامل المذكورة سابقا، هناك عوامل أخرى تؤثر أيضا على المقدرة التكليفية سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الفرد، يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل (2-3): اهم العوامل المؤثرة في تحديد المقدرة التكليفية للدخل الوطني



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 513- 514.

2. تحديد المقدرة التكليفية الفردية: يرتبط مصطلح المقدرة التكليفية الفردية بقدره الأفراد الطبيعيين والمعنويين على المساهمة في تحمل العبء الجبائي، من خلال خضوع دخلهم للاقتطاع الجبائي مع ما يتوافق مع قدرتهم التكليفية، حيث أنّ الدّخل الصافي هو ذلك الدّخل الذي يحوزه الأفراد بعد خصم مختلف المصاريف والتكاليف، مثل مصاريف الصيانة والإهلاك، مصاريف الحيازة... الخ. وتتحدّد المقدرة التكليفية الفردية من خلال عاملين مهمين، العامل الأوّل يتعلق بطبيعة الدّخل، والثاني بطرق استخدام هذا الدّخل.

1. طبيعة الدّخل: تتوقف زيادة المقدرة التكليفية الفردية على مدى استقرار الدّخل من حيث التحصيل أو الحيازة، لذلك تعتبر المداخيل المحققة من رأس المال ذات قيمة لأنّها مضمونة ومستدامة، بينما المداخيل المحققة من العمل فهي ظرفية وغير مضمونة بسبب الخطر الدائم للبطالة، زيادة على ذلك فإن رأس المال مستديم على عكس العمل الذي يعتمد على المجهودات المادية والفكرية للعامل والتي تخضع لمبدأ تناقص الغلة مع تقدم الأجير في السن. والجباية لا يمكنها أن تقتطع حصة، لأنّ ذلك يجعل الادخار غير ممكن في حالتي الدّخل

المحقق من رأس المال والعمل، وعليه يجب أن يراعى عند الاقتطاع الجبائي ترك هامش كافي لإهلاك رأس المال وهامش آخر يضمن شروط العيش الحسن للعامل أيضا.

إنّ التباين الموجود بين المداخيل المحققة من رأس المال والمداخيل المحققة من العمل، تظهر أنّ المقدرة التكليفية لعوائد رأس المال مرتفعة أكثر من العوائد التي يحققها العمل، ما يجعلها تتحمل عبء جبائي كبير.

2. طرق استخدام الدّخل: تتحدد المقدرة التكليفية الفردية أيضا من خلال توقّر شرطين أساسيين، أولهما هو أن يتمكن الشخص الخاضع للجباية من حيازة مبالغ مالية تغطي استهلاكه، وثانمها هو وجود مبالغ احتياطية يحتفظ بها من أجل التصرف فيها، وعليه يجب أن يراعى في الاقتطاع الجبائي احترام حدّ الكفاف الذي يكون على شكل خصومات وتخفيضات.

وزيادة على ذلك هناك محدد آخر يحتم على السّلطات العمومية الاقتياد به، يتمثل في الرفع من الاقتطاعات شبه الجبائية حتى وإن كان الدافع ضروري؛ إلا أنّها أحيانا تؤدي إلى مظاهر الإفراط. وبالتالي فإنّ الاشتراكات الإجبارية (الضمان الاجتماعي) تخضع لهدف مبرر، ومع هذا لا بد من تجنب انقطاع إمكانيات الاستعمال الحر للمداخيل بسبب الأهمية القصوى لهذا النوع من الادخار الإجباري¹.

المطلب الثالث: الأهداف العامة للسياسة الجبائية

أوضحت السياسة الجبائية اليوم مظهرا من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التي لها دور فعّال في توجيه الحياة الاقتصادية للدولة، وذلك باعتبار أن الضريبة لم تعدّ تلك الوسيلة التي يتم استخدامها في توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة فقط، فضلا عن أهدافها المالية برزت لها أهدافا أخرى في مالات شتى، منها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية، وهذا بالتزامن مع اتساع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية

تعدّ السياسة الجبائية أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تضعها الدولة ضمن خططها الاقتصادية من أجل تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، ومع هذا لا يمكن استخدامها كأداة منفردة لتحقيق هذه الأهداف وإنما تحتاج إلى التداخل والتكامل مع سياسات أخرى تعتمد عليها الدولة كأدوات تساعد على بلوغ أهدافها، تتمثل هذه الأدوات في السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف وسياسة الأسعار والأجور؛

¹ رضا خلاصي، *شذرات النظرية الجبائية*، مرجع سبق ذكره، ص: 509-516.

ومن أجل ضمان نجاح السياسة الجبائية في تحقيق الأهداف المرجوة يجب أن تتماشى بشكل متكامل ومتناسق مع الأدوات الأخرى. ومن ضمن الأهداف الاقتصادية التي تحاول السياسة الجبائية بلوغها في المجتمع، هي:

1. استخدام السياسة الجبائية لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية: تقوم العديد من الدول من خلال تسييرها لمختلف نشاطاتها في شتى القطاعات باستخدام الضرائب لتحقيق أهدافها الاقتصادية، إلا أن اختصاص كل دولة في قطاعات معينة في حد ذاتها مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للدول الصناعية أو الزراعية أو السياحية، يدفعها إلى إعفاء القطاعات الرائدة فيها من دفع أي رسوم أو ضرائب سواء بشكل دائم أو مؤقت، كإعفاء القطاع الصناعي في فرنسا والقطاع الزراعي في سوريا.

وتقوم الدولة بمنح إعفاءات في هذه القطاعات بغرض تشجيع الاستثمار فيها، وهي بذلك تعتبر كسياسة تعتمد على العديد من الدول لتحفيز النشاطات الإنتاجية في القطاعات المهمة غير المستخدمة¹.

2. استخدام السياسة الجبائية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعتبر الضريبة الآلية الأكثر نجاعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء من حيث قدرتها على معالجة حالة التضخم أو الكساد، إلى جانب الإنفاق الحكومي الذي يعد هو الآخر أحد الأدوات في علاج عدم استقرار الاقتصاد. وفي هذا السياق لا يمكن تتبع أثر السياسة الإنفاقية بمعزل عن أثر السياسة الجبائية، باعتبارهما أداتين للسياسة المالية².

3. استخدام السياسة الجبائية في علاج التضخم: يمثل التضخم عدم قدرة العرض الكلي على مجارات الطلب الكلي، أي أن يفوق إجمالي الإنفاق الكلي إجمالي الإنتاج الكلي، وبعبارة أخرى التضخم هو وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات تتزايد بتزايد حجم الفجوة التضخمية. وعليه يكمن دور السياسة الجبائية في كبح جماح التضخم من خلال العمل على امتصاص القوة الشرائية الزائدة أي خفض الطلب الكلي، انطلاقاً من رفع معدلات الضرائب المفروضة أو اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة.

وتعدّ الضريبة على الدخل الضريبة المباشرة الأكثر تأثيراً على الإنفاق الكلي بين غيرها من الضرائب، بما فيها المباشرة وغير المباشرة؛ حيث أن أي زيادة في ضريبة الدخل عن طريق زيادة نسب الاقتطاع الضريبي فيها سوف يؤدي إلى تراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي للأسر والأفراد، مما يساهم في تقليص الفجوة التضخمية

¹ مؤيد ساطي جودت حمد الله، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، الموقع الإلكتروني: https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/role_of_income_tax_policy_in_realizing_the_economic_goals_in_palestine.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/09/30، على الساعة: 14:53، ص ص: 33-34.

² عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، أثير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 88.

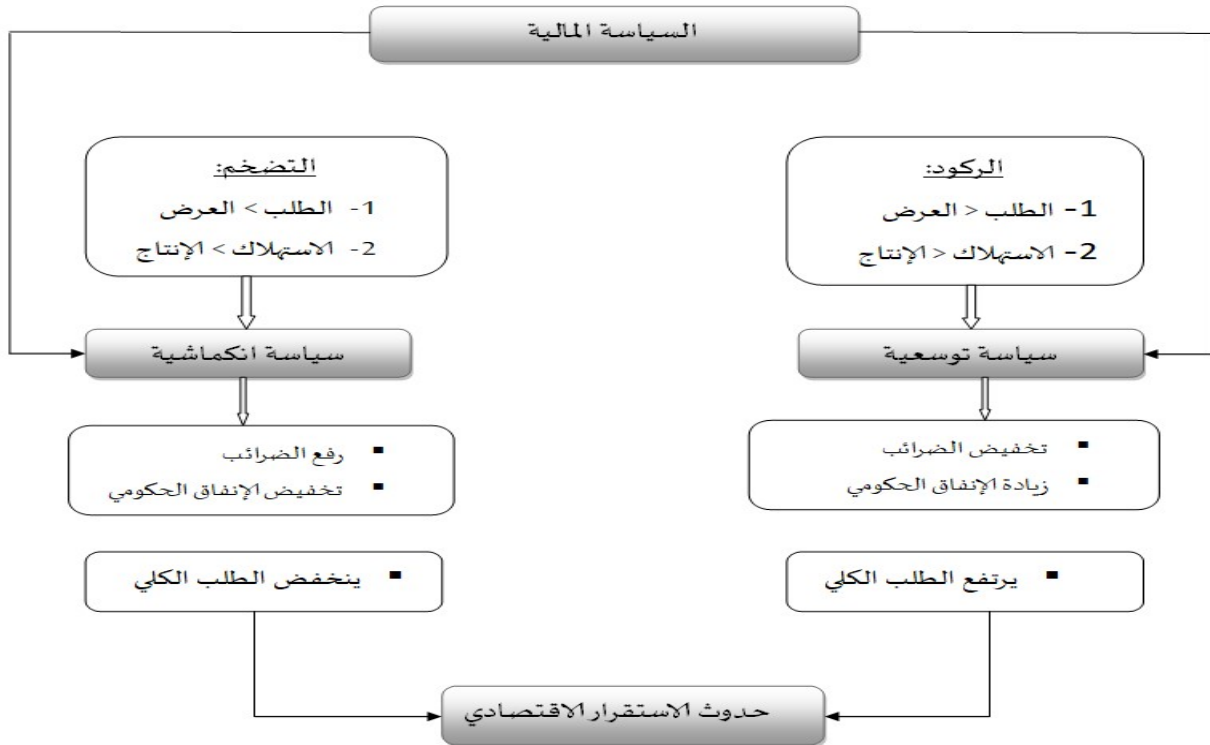
الفصل الثاني: الأسس النظرية للجباية والسياسة الجبائية

بالاقتصاد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وارتفاع العرض الكلي، محققا بذلك التوازن الاقتصادي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي.

4. استخدام السياسة الجبائية في علاج الانكماش: يمثل التضخم الاقتصادي الحالة العكسية للانكماش الاقتصادي، فإذا كان الأول يولد الفجوة التضخمية فإن الثاني يولد الفجوة الانكماشية، وعليه فإن الإجراءات المعتمدة في علاج حالة الانكماش تتم من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وخفض المعدلات الضريبية من أجل رفع الطلب الكلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكلي، أي العمل على خلق القوة الشرائية اللازمة للقضاء على الفجوة الانكماشية. وهذا الأمر يستدعي تخفيض الضريبة على الاستهلاك لأصحاب الدخل المنخفضة، كسياسة تشجيعية، وتخفيض كذلك الضريبة على أرباح الاستثمارات بهدف رفع الميل الحدي للاستثمار.

وبعد إجراء تخفيض الضرائب من الإجراءات المهمة والفعالة التي تعمل على إزالة حالة الانكماش بصورة سريعة مقارنة مع زيادة الإنفاق الحكومي التي تستغرق فترة من الزمن لتقليص حجم الفجوة الانكماشية، حيث إنها تحتاج إلى دراسات معمّقة وقرارات حكومية بشأن نوع الإنفاق ونوعية المشروعات المراد تدعيمها¹.

الشكل (4-2): آلية عمل السياسة المالية في إزالة الفجوة التضخمية والانكماشية عن طريق كل من السياسة الجبائية والإنفاقية



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 267.

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، المرجع نفسه، ص ص: 267-268.

5. استخدام السياسة الجبائية لتشجيع الإنتاج المحلي وحمايته من المنافسة الخارجية: تلجأ الدولة عادة لحماية منتجها الوطني عن طريق فرض الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات المستوردة المنافسة له، خصوصا بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية، إلا أن هذا الإجراء لا يرضي المؤسسات الدولية كالمُنظمة العالمية للتجارة والمركز العالمي للتجارة لأنه يضيق الخناق على تنقل منتجاتهم عبر الدول، ما يدفعهم إلى طلب رفع القيود والحواجز الجمركية للتبادلات التجارية¹.

ومن جانب آخر تقوم الدولة بإعفاء الشركات المحلية المنتجة من دفع الضرائب بشكل جزئي أو دائم بهدف تحفيزهم على الإنتاج والبقاء في الأسواق في ظل وجود المنافسة.

6. استخدام السياسة الجبائية لتحقيق النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التطور الذي ينمو من خلاله إنتاج المواد والخدمات عبر الزمن. وتشير النظريات الجديدة للنمو بأنه ظاهرة تراكم أربعة عوامل أساسية هي: رأس المال المادي، التكنولوجي، البشري، والعمومي. ويمثل النمو الاقتصادي بالنسبة للدول الهدف الأعلى الذي تسعى لتحقيقه، ولتتمكن الحكومات من تحسين معيشة الأفراد من خلال إنعاش النمو الاقتصادي من الضروري لها أن تقوم بتخفيف العبء الضريبي على المكلفين وبالتالي تخفيض الضرائب حتى تتمكن من زيادة الدخل².

7. استخدام السياسة الجبائية لتشجيع الادخار والتكوين الرأسمالي: يتم استخدام الضريبة لتشجيع الادخار والاستثمار عن طريق إعفاء الدخل المحقق من الاستثمارات من الاقتطاعات الضريبية، بحيث تشمل هذه الاستثمارات أذونات الخزينة، سندات التمنية، وودائع الأفراد في البنوك التجارية، بهدف تشجيع الأفراد على الاكتتاب بهذه السندات والأذونات.

8. استخدام السياسة الجبائية لتجنب تمركز المشاريع الاقتصادية: في ظل التطور التكنولوجي الذي أصبح يشهده العالم اليوم، ساهم في ظهور شركات ذات حجم كبير، والتي من سماتها أنها عابرة للقارات مثل الشركات المتعددة الجنسيات، وهي الشركات التي تملك أكبر حصة سوقية مؤثرة في العالم. وعليه يتم استخدام الجباية لكبح تمركزها، عن طريق فرض عليها مجموعة من الضرائب والرسوم التي تمنع اندماجها، وهو ما يمنع التكتل في أنشطة اقتصادية معينة كما يؤثر على تنافسية هذا النوع من الشركات³.

¹ مؤيد جميل محمد مياله، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 41-42.

³ محمد خصاونة، المالية العامة، النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 97-98.

9. استخدام السياسة الجبائية في توجيه السياسة الاستهلاكية: تستخدم الجباية في توجيه السلوك الاستهلاكي من خلال التأثير على الأسعار النسبية للسلع والخدمات، وعليه فإن فرض الضرائب والرسوم المرتفعة على السلع غير الأساسية يساهم في تقليص الطلب عليها، مع هذا فإن الانخفاض لا يتم دفعة واحدة، بل يستغرق وقتا معينا تبعا لنوع السلعة؛ بينما السلع الواسعة الاستهلاك التي يراد تشجيعها فتخضع لمعدلات ضريبية منخفضة.

10. استخدام السياسة الجبائية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية: تعاني الدول النامية من مشكلة اقتصادية أساسية تتمثل في انخفاض حجم الاستثمارات، لذلك حتى تستطيع الخروج من هذه المعضلة والوصول للتنمية يجب عليها العمل على رفع معدلات الاستثمار بها، من خلال العمل على رفع معدلات التراكم الرأسمالي إلى ذلك المستوى الذي يسمح برفع معدل نمو الدخل الوطني إلى مستوى يفوق معدل الزيادة السكانية، وفي هذا السياق فإن الادخار يكتسي أهمية كبيرة في زيادة رأس المال التراكمي، كما تعتبر زيادة معدلات الادخار شرطا ضروريا لمواجهة المشكلة الاقتصادية التي تواجه هذه الدول.

وفي هذا السياق تعتبر الضريبة الأداة الأمثل والأكثر ملائمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، حيث تستخدم في زيادة الادخار من خلال الحد من الاستهلاك غير الضروري عن طريق رفع المعدلات الضريبية على السلع الكمالية، فضلا عن مساهمتها في توفير الموارد المالية لتمويل مجالات التنمية، ولو أن هذا التمويل لا يكفي لتغطية كل النفقات في ظل ضعف الحصيلة الجبائية لهذه الدول وتدهور المستوى المعيشي فيها، لاسيما وأن مجتمعات هذه الدول لا تستطيع تحمل المزيد من الضغط الضريبي.

وتؤدي الضريبة دور مهما في رفع نسبة صافي الاستثمار أكثر من تمويل الخدمات الحكومية وهو ما يوصل إلى نقطة مفادها أن الضرائب تشكل أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

11. استخدام السياسة الجبائية في تصحيح إخفاقات الأسواق: يراد بإخفاق السوق عدم قدرة السوق التنافسي على استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وغياب العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد. وعادة ما يظهر إخفاق السوق في عدة أشكال، من بينها:

• فشل الأسواق في تحقيق التشغيل الكامل؛

• عجز السوق في تحقيق معدلات نمو مناسبة.

وفي هذا السياق تعتبر الضريبة هي الأداة الأنسب لتصحيح تلك الإخفاقات، في وقت يبقى السوق التنافسي غير قادر على تحقيق التوزيع الأمثل للموارد، بسبب الآثار الخارجية الايجابية والسلبية. خصوصا وأن الآثار السلبية تعمل على تقليص التكلفة التي يتحملها الأفراد عند قيامهم بنشاط معين، مقارنة بالتكلفة التي

الفصل الثاني: الأسس النظرية للجباية والسياسة الجبائية

يتحملها المجتمع، والتي ترتفع بارتفاع التكاليف الخارجية كتكاليف التلوث الصناعي، وهو ما يفسر الارتباط الموجود بين النشاط الاقتصادي والوسط البيئي. ومن هنا تتدخل الدولة باستخدام السياسة الجبائية لتصحيح الآثار السلبية ومن ثم رفع التكاليف الخاصة، حيث نجد في هذا المجال مجموعة من الضرائب والرسوم المفروضة مثل الضريبة على استهلاك النفط والرسوم على استخدام الطرق العامة¹.

الفرع الثاني: الأهداف المالية

يمثل الهدف المالي أهم الأهداف المنشودة من فرض الضريبة، حيث إنّ هدف الحكومات هو توفير دخل دائم يصب في خزينة الدولة، وعليه فإنّ هذا الهدف هو الأساس لتحقيق الوفرة المالية. وباعتبار الإيرادات المالية هي عصب الحياة الذي يجعل الدولة بكافة مؤسساتها تقوم بممارسة أعمالها خدمة لأفراد المجتمع، خصوصاً وأن الإيرادات الجبائية تساهم بشكل فعال في ميزانية الدولة، من خلال توظيف الموارد المالية في تحسين الوضعية الاقتصادية ومواجهة الأزمات التي يمكن أن تعرقل سير عمل السياسة الاقتصادية للدولة.

ومع زيادة الأعباء الناتجة عن الإنفاق على مختلف الخدمات الاجتماعية كالـتعليم والصحة والأمن، زادت الحاجة إلى تلك الأموال لتغطية الأعباء، في وقت أن الدول النامية تفتقر للموارد الجبائية اللازمة لمواجهة نفقاتها في مختلف الجهات الاجتماعية، إضافة لعدم قدرتها على طبع العملة أو الاقتراض من الأسواق المالية، على عكس الدول المتطورة ذات الإمكانيات الكبيرة القادرة على التغلب على أي عقبات تواجهها.

وفي هذا السياق نجد أنّ الدول النامية تعاني من العجز في ميزانياتها، السبب الذي يدفعها إلى فرض الضرائب بمختلف أشكالها وأنواعها، المباشرة منها وغير المباشرة، والتي يخضع لها دخل الأفراد، الشركات، والسلع المستوردة، وتكون حصيلتها موجّهة لتغطية الإنفاق الحكومي².

الفرع الثالث: الأهداف الاجتماعية

هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالدولة إلى استخدام الجباية كوسيلة لتحقيق الأهداف ذات الصبغة الاجتماعية، يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين مختلف الشرائح الاجتماعية ومنع تمركز الثروات عند أي فئة معينة من المجتمع، من خلال رفع معدلات الضريبة أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب الدخل المرتفعة، ومن ثم إعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخل الضعيفة³.

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 54-57.

² رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 503.

³ حامد نور الدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

- منح الإعفاءات الضريبية بصفة تامة أو مؤقتة بالنسبة للاستثمارات التي تنشط ضمن قطاع الإسكان، أو السماح لها بالاستهلاك السريع للأدوات والتجهيزات التي تستخدم في هذا المجال.
- التحكم في تنظيم النسل في كلا الاتجاهين، الاتجاه الأول بتشجيع النسل بالنسبة لدول أوروبا والدول الاسكندنافية، والاتجاه الثاني يعمل على تحديد النسل بمثل ما هو عليه الحال في الهند والصين¹.
- محاربة بعض الظواهر الاجتماعية المضرة بحياة المواطن، حيث إن هناك سلع ومنتجات يتم إنتاجها تضر بصحة الإنسان وتسبب له أضراراً خطيرة تصل إلى حد الوفاة، مثل السجائر والكحوليات، وهو ما يدفع بالدولة إلى فرض ضرائب مرتفعة المعدل على إنتاجها وبيعها².

الفرع الرابع: الأهداف البيئية

تعتبر الأهداف البيئية للسياسة الجبائية من بين الأهداف التي ظهرت حديثاً، نتيجة الاحتباس الحراري الذي أصبح يسود البشرية من جراء التلوث المنتشر عبر بلدان العالم، والذي تسببت فيه المصانع والشركات التي تنشط في مجالات التصنيع والإنتاج. ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. الحد من التلوث البيئي: تسعى العديد من الدول من خلال فرضها للضرائب إلى الحد من حدوث التلوث والمشاكل البيئية، مثل الضرائب التي يتم فرضها على الشركات التي تنشط في مجال الاستيراد الخاص بالمواد النفطية من خارج الدولة، إضافة إلى الضرائب التي تفرض على المؤسسات الصناعية التي تسيير مصانعها بواسطة المحركات التي تعمل بالوقود الاحفوري، هذا الأخير الذي يعد من المصادر المباشرة التي تساهم بشكل كبير في انبعاثات الغازات السامة التي تؤثر في طبقة الأوزون، زيادة على هذا هناك ضرائب تفرض على الحيوانات، حيث تقوم السلطات الهولندية والدنيماركية مثلاً بفرض ضريبة البقر، فالقانون في هذه الدول ينص على أن كل رأس بقر يدفع عليه ضريبة،

وجاءت هذه الضريبة نتيجة أبحاث ودراسات علمية أثبتت أن البقر عند جثائها جراء انتفاخ بطنها من الطعام تخرج غاز الميثان بآلاف الأطنان. كما تفرض إيطاليا على مواطنيها الذين يملكون القطط والكلاب ضرائب

¹ رنا أديب منذر، مفهوم الضريبة: تعريفها، أشكالها، بحث مقدم في إطار نيل دبلوم الدراسات العليا، قسم الإدارة الهندسية والإنشاء، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق، سوريا، 2006، الموقع الإلكتروني: <http://www.mediafire.com/download/nq9bonxatbw2pzo>، تاريخ الاطلاع: 2022/10/02، على الساعة: 21:44، ص: 07.

² محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2009، الموقع الإلكتروني: <http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/310/1>، تاريخ الاطلاع: 2022/10/04، على الساعة: 18:56، ص: 21.

سنوية، تدخل ضمن الرسوم الخاصة برخص اقتناء الحيوانات، وهذا لغرض تمويل النّفقات لإزالة مخلفات هذه الحيوانات، بالإضافة إلى القضاء على ظاهرة التشرّد للحيوانات في مختلف المناطق العامة.

2. تشجيع الصناعات الخضراء: حتّى تتمكن الحكومات من مجابهة التلوث البيئيّ، تقوم بمنح العديد من الإعفاءات الجبائية للمصانع التي تستخدم في إنتاجها الأساليب غير المضرة بالبيئة، والتي تعرف بالصناعات الخضراء، كالمصانع الخاصة بإنتاج الثلجات والتي تستخدم غازات بديلة عن غاز كلوروفلوروكربون المضر بالبيئة، إضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية بالنسبة للمعدات المستوردة الصديقة للبيئة، التي لا تحدث غازات ملوثة أثناء الإنتاج أو التصنيع، مثل الإعفاءات الجمركية المقدمة للفلاتر الخاصة بمصانع المواد الكيميائية والإسمنتية.

وزيادة عن الأهداف المذكورة سابقا، هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية عنها، تتمثل في الأهداف السياسيّة والثقافية. حيث تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية لحساب فئة معينة على حساب فئة أخرى، أو لتسهيل إجراءات التجارة أو الحد منها من خلال رفع أو تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات والسلع المستوردة¹. أي أن الضريبة يتم فرضها أو تخفيض معدلاتها من أجل تشجيع قطاع معين في الدولة، أو بهدف تحفيز المعاملات الاقتصادية بين الدول المختلفة.

في حين أن الأهداف الثقافية للسياسة الجبائية تكمن في المحافظة على التراث الثقافي للشعوب، بإعفاء دخول العمال والموظفين الذين يقومون بنشاطات التنقيب عن الآثار من دفع الضريبة على الدّخل، باعتبار هذه الأعمال تدر إيرادات للدولة تستخدم في تغطية النفقات العامة لمختلف البرامج والمشاريع التي يتم تخصيصها للحفاظ على التراث الثقافي².

المبحث الثالث: الآثار العامة للسياسة الجبائية

إنّ تطبيق السياسة الجبائية لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن السياسات العامة للدولة، لذلك فإنّ تأثيرها يتوزّع على مختلف الجوانب الاقتصادية، المالية والاجتماعية. هذه الجوانب التي تشكل القاعدة الأساسية التي تعكس نجاعة النظام الجبائي من عدمه. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث رصد اهم هذه التأثيرات.

¹ نوال بوعلام سمرّد، دليلك في المالية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2021، ص: 179.

² حيدر فاضل كاظم وعمرو هشام محمد وعلاء الدين برع جواد، "السياسة الضريبية في العراق: المعوقات والمعالجات، دراسة مقارنة"، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 08، سبتمبر 2019، الموقع الإلكتروني: <http://www.ressjournal.com/DergiPdfDetay.aspx?ID=2413>، تاريخ الاطلاع: 2022/10/09، على الساعة: 22:12، ص ص: 241-242.

المطلب الأول: أثر السياسة الجبائية على الجوانب الاقتصادية

بما أنّ فرض الجباية يعتبر من الأهداف الهامة التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة، فهي إذن من العوامل المباشرة التي تؤثر في السياسات الاقتصادية المتصلة بالنظام الاقتصادي ككل، بما في ذلك الطلب على السلع والخدمات، العمالة، التضخم، حجم الادخار وكذا مستويات الاستثمار والسياسة النقدية للدولة¹.

الفرع الأول: أثر الجباية على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات

تعتبر الجباية تكلفة من التكاليف التي يقع حملها على عاتق المنتجين، في سبيل القيام بعمليات إنتاج السلع أو الخدمات إلى غاية الوصول للإنتاج المرغوب²، ناهيك على المستهلكين، وعليه يرى العديد من الاقتصاديين بأن أثر الجباية لا يكمن في الشق المالي فقط وإنما يتعدى شق آخر، وهو شق الوظيفة الاقتصادية، الذي من خلاله تقوم الجباية بتحقيق الاستقرار في مستوى الإنفاق النقدي الكلي ومستوى الأسعار.

وفي هذا السياق يشير الاقتصادي « Lemer » في كتابه "اقتصاديات الرقابة" ضمن خطته حول المالية الوظيفية للجباية إلى أن الضرائب يجب أن تزداد إيراداتها للحد من الإنفاق الخاص والتضخم، بينما تخفيض الإيرادات الجبائية يحد من هبوط مستوى المعروض النقدي، باعتبارها سياسة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وهنا تظهر العلاقة الطردية بين الزيادة في قيمة الإيرادات الجبائية والزيادة في الإنفاق الحكومي، ما يعني أن القدرة الشرائية تتحسن وهو ما يدفع بالطلب إلى الارتفاع، فيزداد معه المستوى العام للأسعار³.
والجدير بالذكر أن الزيادة في قيمة الضرائب لا يمكنها دائما أن تتحكم في مستوى الأسعار بالشكل الايجابي، ففي بعض الحالات يمكن أن تكون الضرائب هي المسبب الرئيسي لحدوث التضخم، كحالات الحرب أو أثناء العمليات المرحلية للتنمية، فهنا تخرج الضريبة عن هدفها الحقيقي وهو امتصاص القدرة الشرائية الزائدة والحد من النفقات النقدية الكلية.

¹ Tomasz Wolowicz « **Economic Effects Of Taxation By Income Taxes In European Union Member States (Outline Of The Problem)** », International Journal of New Economics and Social Sciences N°1(9), 2019
<https://ijoness.com/resources/html/article/details?id=190574&language=en>, Retrieved on : 11-10-2023 at 16:15, P : 30.

² خليل إسماعيل إبراهيم، "الأثار الاقتصادية للضرائب في العراق خلال المدة (1985-2002)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 66، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، سبتمبر 2007، الموقع الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj/pdf/01f39c582e76a668>، تاريخ الاطلاع: 2022/10/13، على الساعة: 22:19، ص: 14.

³ رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 526-527.

فمثلا إذا كانت هناك نقابة قوية تدافع عن حقوق عمالها، بحيث تستطيع نقل العبء الضريبي من هؤلاء العمال إلى أرباب العمل، فهذا الأمر سيؤدي إلى تثبيط آثار الزيادة في قيمة الضرائب على السلع، ونفس الشيء إذا ارتفعت الضريبة على المشاريع الإنتاجية المتنافسة بطريقة تكون فيها هي المسبب الأول في رفع تكاليف الإنتاج، وهو ما سيدفع بالمؤسسات حديثة النشاط إلى الانسحاب من المنافسة، وبالتالي سينخفض الإنتاج تلقائيا، فينخفض معه العرض، فتكون الفرصة سانحة أمام المؤسسات الباقية لرفع الأسعار ومن ثم مضاعفة حدة التضخم¹.

الفرع الثاني: أثر الجباية على حجم الاستثمار والتشجيع على الادخار

يمثل الادخار العنصر الأساسي والحيوي الذي من خلاله تتم عملية تمويل الاستثمارات وتوجيهها صوب القطاعات المنتجة، وعليه فإن تعبئة المدخرات الوطنية يساهم في توفير السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات المراد تنفيذها، بحيث نجد أن تأثير الجباية على الاستثمار والادخار يتوقف على طبيعة السياسة الجبائية المتبعة، والتي تسلك خمس (5) اتجاهات، والمتمثلة فيما يلي:

- الاتجاه الأول: في حالة إذا ما كانت السياسة الجبائية المنتهجة تفرض الضرائب المباشرة بأسعار ومعدلات تصاعدية، فإن ذلك سيؤدي إلى اقتطاع جزء كبير من مداخيل الطبقة الغنية المرتفعة، وهو ما يعني الحد من مقدرتهم على الادخار، ومن ثم سيكون الأثر سلبيا بالنسبة لقرار فرض الضرائب المباشرة التصاعدية عند مستوى معين من الادخار، ما يتعين على صناع القرار في الإدارة الجبائية العمل على احداث توازن بين هدفين أساسيين، الأول يخص تشجيع الادخار، والثاني تحقيق العدالة الجبائية عند فرض الضريبة التصاعدية.

- الاتجاه الثاني: عند فرض الضريبة على القيم المنقولة ستراجع معدلات الادخار وتتناقص، فيصبح الأفراد غير مستعدين للقيام بالادخار، ويمكن لمس ذلك من خلال تراجع حصة الاستثمارات.

- الاتجاه الثالث: بما أن فرض الضرائب والرسوم على السلع الكمالية سيرفع من أسعارها، فهذا يعني أن استهلاكها سيتناقص. وبالتزامن مع انخفاض استهلاكها، سترتفع معدلات الادخار النابعة من الفائض المتبقي من عدم استهلاك هذه السلع. وبالمقابل فإن فرض الضرائب على السلع الضرورية أو كما تعرف بالسلع ذات الاستهلاك الواسع، سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها، ورغم ذلك فإن استهلاكها لن ينخفض نتيجة

¹ عبد السلام أديب، السياسة الضريبية واستراتيجية التنمية: دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي 1956-2000، مطابع إفريقيا الشرق، كلية محمد السادس، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص:22.

أن الطلب عليها غير مرن، ما يعني الحاجة إلى المزيد من الدّخل لاقتنائها، وهو ما يؤدي في الأخير إلى انخفاض الادخار وتراجع الاستثمار.

• **الاتجاه الرابع:** عندما يتم فرض ضريبة على أرباح غير موزعة في شركات المساهمة بمعدلات جبائية تفوق تلك المفروضة على أرباح الأسهم، فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تراجع رصيد الأموال الاحتياطية وبالتالي ستزداد مداخيل الأفراد بسبب زيادة التوزيعات، فيزداد معدل الادخار.

• **الاتجاه الخامس:** إنّ أيّ خطوة نحو فرض ضريبة على الأموال المودعة في حسابات البنوك، ستؤدي إلى توجيه هذه الأموال نحو العمليات الاستثمارية المباشرة أو اكتنازها. من خلال الحالات التي مرت، يمكن استنتاج وجود علاقة طردية بين مستويات الادخار وحجم الاستثمار، فإذا أثرت الجباية سلباً على الادخار سيتأثر الاستثمار سلباً والعكس صحيح، أي أنه ليس هناك استثمار بدون وجود ادخار¹.

الفرع الثالث: أثر الجباية على الإنتاج والمعدل الحدي لرأس المال

يعرّف الإنتاج على أنه تلك العملية التي تؤدي إلى خلق سلعة أو خدمة ما باستخدام مجموعة من الأدوات، تعرف بعوامل الإنتاج، بحيث تكون قادرة على تلبية الطلب². والجدير بالذكر أنّ كلّ من الاستهلاك والادخار يعتبران العاملان الأساسيان الأكثر تأثيراً في زيادة أو انخفاض حجم الإنتاج، وعليه كلما أثرت الجباية في خفض الاستهلاك كلما تراجع الطلب على المنتجات، وكنتيجة حتمية لذلك يتم خفض الإنتاج لتفادي الفائض في المنتجات التي يصعب تصريفها فيما بعد. زيادة على ذلك فإنّ تأثير الجباية على خفض الادخار الخاص سيساهم في انخفاض الاستثمارات الجديدة، ما يعني أنّ الحوافز على الاستثمارات سوف تقل.

هذا وتؤثر أيضاً الضرائب في الإنتاج عندما يتعلق الأمر بتوجيه عناصر الإنتاج نحو قطاع إنتاجي معين دون غيره من القطاعات الأخرى، عن طريق فرض معدلات ضريبية عالية على القطاعات غير المرغوبة وخفضها بالنسبة للقطاعات الإنتاجية المراد تنميتها. زيادة على التأثير المباشر للضرائب الجمركية في تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته من المنتجات الأجنبية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005، ص: 271-272.

² Joëlle Boneenfant, Jean Lacroix « la production », ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires, <https://www.lefrancaisdesaffaires.fr/wp-content/uploads/2016/05/production.pdf>, Consulté le : 16-10-2022 à 18 :52.

في السياق العام، تعتبر الآثار التي تخلفها الجباية اتجاه الإنتاج أغلبها آثار سلبية، لأنّ فرض الضرائب التصاعديّة على الإنتاج سيدفع بالمنتجين إلى تخفيض الكمية أو العدد، باعتبار أن الضرائب تمثل لهم جزء من التكاليف، وبالتالي فإنّ كلّ زيادة في تكاليف الإنتاج سيقابلها انخفاض في حجم الأرباح، ومن ثمّة زوال الرغبة في التوسع في الإنتاج أو تأسيس مؤسسات إنتاجية جديدة.

أمّا عن الأثر المزدوج للجباية على الإنتاج والمعدل الحدي لرأس المال فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. **اقتصاديات الحجم:** تشير اقتصاديات الحجم إلى الانخفاض التدريجي لتكاليف الإنتاج مع النمو المتواصل في حجم الشركة، بحيث تستطيع إنتاج أحجام كبيرة بتكاليف منخفضة جداً مقارنةً بنظيراتها من الشركات المنافسة الأصغر حجماً.¹ وعليه فإنّ فرض الضرائب غير المباشرة على اقتصادات الحجم سيقلص من حجمها بسبب تراجع الطلب على منتجاتها.

2. **طبيعة السلع الرأسمالية:** عندما يتم فرض مجموعة معينة من الضرائب على السلع النهائية، فإنّ هذا الإجراء سيدفع بالمستثمرين إلى العزوف عن الاستثمار فيها، ومن ثم يحاولون اللجوء إلى السلع التي تخضع لأقل عبء جبائي.

3. **استيراد السلع الرأسمالية:** تساهم الرسوم الجمركية في استيراد رأس المال بأقل تكلفة، زيادة على أنّ الضرائب غير المباشرة تلعب دور كبير في الحد من استيراد السلع الكمالية كما اشرنا لها سابقاً، وهذا الإجراء من شأنه أن يقلل من خروج الصرف الأجنبي و يسهل دخول السلع الضرورية المشكّلة لرأس المال الوطني.

4. **الكفاءة التنظيمية للمدخلات الإنتاجية:** تمثل الضرائب أكبر عائق أمام الكفاية الحدية لرأس المال، ذلك أنّ تأثيرها يمس عوامل الإنتاج، فإن لم تكن الضريبة محايدة فإن ذلك سيُدفع على إتباع طرق أقل كفاءة فيما يتعلق بتخفيض الموارد، ومن جهة أخرى يمكن أن تساهم الضريبة بشكل إيجابي في مساعدة المنشآت على الاستخدام الكفؤ لمواردها في الإنتاجية ما يجعل سعر السلعة يتوازن مع التكلفة الحدية لإنتاجها.²

¹ سعيد علي العبيدي، *اقتصاديات المالية العامة*، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011، ص: 162.

² فرحاني الزهرة، *اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت عين التوتة*، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، الموقع الإلكتروني: <http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/123456789/1661/1>، تاريخ الاطلاع: 2022/10/17، ص: 78.

الفرع الرابع: أثر الجباية على تخصيص الموارد

بما أنّ فرض الجباية على السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، فمعنى هذا أنّ استهلاكها سيقبل وبالتالي سيتأثر إنتاج هذه السلع أو الخدمات، مما يؤدي إلى تقليل استخدام الموارد الاقتصادية التي تدخل في إنتاجها بكفاءة؛ وفي الواقع أنّ هذه النتيجة تبين أنّ الجباية تقوم بتشويه هيكل أسعار السلع والخدمات المفروضة عليها، وهو ما يؤثر مباشرة على خطط الإنتاج، ما يفضي في الأخير إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية في وقت يجب توظيف هذه الموارد بشكل كفاء¹.

المطلب الثاني: أثر السياسة الجبائية على الجوانب المالية

إنّ الفكر المالي للضرائب ينطلق في الأساس من فكرة تحقيق القدر المالي الكافي لتمويل خزينة الدولة، غير أنّ الواقع يفرض في بعض الأحيان البحث عن جوانب أخرى ترتبط في مجملها بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، ما يعني أنّ للضرائب غرضين، الغرض الأول هو غرض مالي والذي يعرف بالضرائب المالية، والغرض الثاني هو غرض توجيهي وتنظيمي والذي يعرف بالضرائب التوجيهية أو التنظيمية. ومنذ عهد ليس ببعيد لم يكن علماء المالية العامة يولون أي اهتمام بآثار الضرائب، ذلك أنّ حصيلة الضرائب لم تكن هي الأساس في تكوين الدخل الوطني خلال القرن الماضي، ولكن مع نشوب الحروب خاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية ارتفعت نفقات الدول، مما دفع بها إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض الخسائر والانطلاق في عملية إعادة البناء، وهو ما أدى إلى ازدياد العبء الضريبي اللازم لتغطية الإنفاق الحكومي الضخم².

الفرع الأول: أثر الجباية في تعبئة الموارد المالية للتنمية

إنّ أثر الجباية في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، يعد من الأدوار المهمة التي يمارسها النظام الجبائي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أنّ الدور التمويلي الذي يؤديه النظام الجبائي يختلف من دولة لأخرى، ففي الدول المتقدمة لا يحظى هذا الدور بأي أولوية، بسبب وجود مصادر أخرى للتمويل وفي مقدمتها الادخارات المحلية الكبيرة، أما بالنسبة للبلدان النامية فيحتل هذا الدور مقدمة الوظائف التي يمارسها النظام الجبائي، نظرا لاهميته في تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات المنتجة، حيث إنّ هذه البلدان تعاني من انخفاض الادخارات المحلية وانخفاض متوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

¹ محمد خير العكام، المالية العامة: الإيرادات والنفقات، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص: 239.

² خليل إسماعيل إبراهيم، "الأثار الاقتصادية للضرائب في العراق خلال المدة (1985-2002)"، مرجع سبق ذكره، ص: 02.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار أنّ الجباية هي أفضل أداة يمكن أن تستخدمها البلدان النامية في تمويل عملية التّمنية الاقتصادية دون أن تحدث أي مضاعفات سلبية، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية. ولكي يتمكن النظام الجبائي من القيام بدوره على أحسن وجه، لابد من العمل على زيادة الفائض الاقتصاديّ الذي ينشأ نتيجة لعملية التّمنية الاقتصادية، وبالتالي العمل على تعبئته وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة دون اللجوء أو التأثير في حجم الادخارات.

وعليه فإنّ دور النظام الجبائي في تعبئة الموارد يتوقف على مدى فاعلية كلّ من الضّرائب المباشرة وغير المباشرة، لأنّ الضّرائب المباشرة تفرض على الدخول الكبيرة، مثل الضّرائب على الملكيات (الأراضي الزراعية والعقارات)، وذلك من خلال اقتطاع جزء كبير من هذه الدّخول التي يتم توجيهها نحو تحقيق الفائض الاقتصاديّ عن طريق فرض ضرائب تصاعديّة تكون أكثر تحقيقاً لمبدأ العدالة الضّريبية، وفي المقابل إعفاء أصحاب الدّخول المنخفضة من دفع الضّريبة.

وبذلك يكون عبء الضّريبة المباشرة أكبر بالنّسبة للطبقة مرتفعة الدّخل، أمّا بالنّسبة للضرائب غير المباشرة فإنّ دورها في تعبئة الفائض الاقتصاديّ ينحصر في حدود فرضها على السلع الكمالية التي تستهلكها الطبقة الغنية التي تتميز بدخلها المرتفع¹.

الفرع الثاني: أثر الجباية على السياسة النقدية

يظهر أثر السياسة الجبائية على السياسة النقدية من خلال التكامل الموجود بين السياستين ودوره في تحقيق التوازن الاقتصاديّ، فمع تطوّر الفكر الاقتصاديّ ظهرت على الساحة الاقتصادية نظريتين مختلفتين تفاضلان بين السياسة الجبائية والسياسة النقدية. النظريّة الأولى هي النظريّة الكينزية التي تقوم على مبدأ تدخل الدّولة في النشاط الاقتصاديّ (سياسة الميزانية المبنية على الإيرادات والنفقات)، بينما النظريّة الثانية فهي النظريّة النقدية التي تستبعد تدخل الدّولة في الحياة الاقتصادية وتركز على السياسة النقدية، وبحسب الاقتصاديّ "ميلتون فريدمان" من الضروري ترك أسعار الفائدة تتحدّد وفقاً لقوى العرض والطلب بعيداً عن تدخل البنك المركزي.

ولمعرفة أثر السياسة الجبائية على السياسة النقدية لابد من دراسة أثر كل منهما على التوازن في السوق السلع والخدمات والسوق النقدي من خلال نموذج (IS-LM)، حيث يظهر منحى سوق السلع والخدمات (IS) مدى استجابة الدّخل لتغيرات سعر الفائدة، فالتغير في سعر الفائدة بمقدار $(\Delta i/i)$ ، يؤدي إلى تغير الدّخل

¹ محمد عبد صالح، محاضرات في مادة اقتصاديات الضرائب، المرحلة الثالثة، قسم إدارة الاستثمار والموارد، كليّة اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق، 2019، الموقع الإلكتروني: <https://eco.nahrainuniv.edu.iq/wp-content/uploads/2019/04/>، تاريخ الاطلاع: 2022/10/21، على الساعة: 22:50.

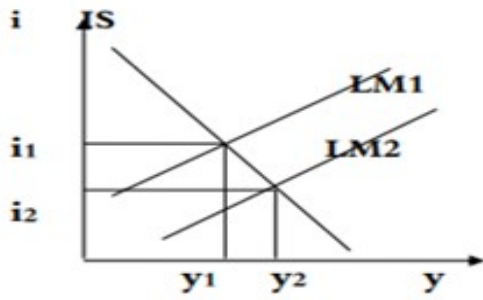
الفصل الثاني: الأسس النظرية للجباية والسياسة الجبائية

بنسبة قدرها $(\Delta y/y)$ ، وهو ما يدفع بمنحنى (IS) ليكون شديد الانحدار أو قليل الانحدار، وهذا يتوقف على التغير الحاصل في سعر الفائدة إذا كان في حالة ارتفاع أو انخفاض. ومن جانب آخر يظهر ميل منحنى السوق النقدي (LM) مدى استجابة الأفراد للطلب على النقود المرهون بتغيرات سعر الفائدة، ففي حالة انخفاض سعر الفائدة يكون المنحنى (LM) شديد الانحدار ما يعني زيادة قيمة الدخل والعكس صحيح.

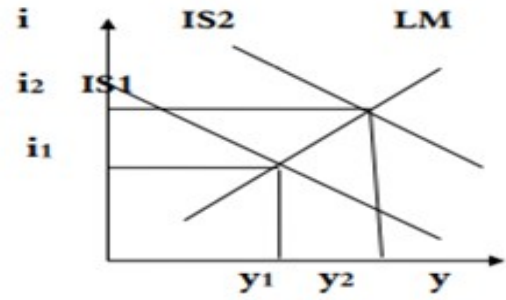
أما بالنسبة لتطبيق السياسة الجبائية التي تؤدي إلى انزياح منحنى (IS) عن موضعه، انطلاقاً من التغييرات في معدلات الضريبة، وهو ما يعني أن فعالية السياسة الجبائية تكون أكبر من فعالية السياسة النقدية، وفي المقابل تطبيق السياسة النقدية من خلال تغيير عرض النقود ستدفع بمنحنى (LM) إلى الانزياح عن موضعه، وهو ما يعني أن فعالية السياسة النقدية تكون أكبر من فعالية السياسة الجبائية.

ومن خلال هاتين الحالتين يتبين أن كلا السياستين مكملتين لبعضهما البعض، أي حتى يكون هناك توازن بين سوق السلع والخدمات والسوق النقدي لا بد من التنسيق بين السياسة الجبائية والسياسة النقدية في آن واحد، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

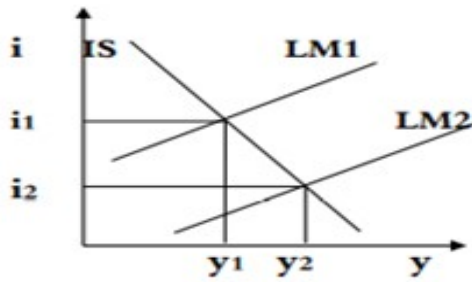
الشكل (5-2): مقارنة بين أثر السياسة الجبائية والسياسة النقدية على الظواهر الاقتصادية



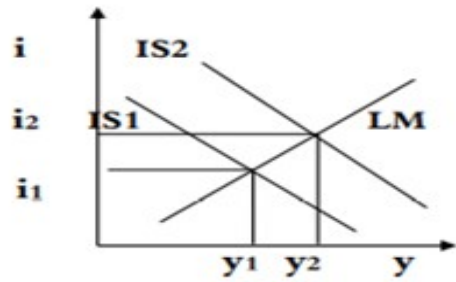
الشكل B:



الشكل A:



الشكل C:



الشكل D:

المصدر: حسية عليوات، السياسة الضريبية الجزئية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار، دراسة تحليلية وتقييمية للفترة (2001-2016)، أطروحة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، 2019-2020، الموقع الإلكتروني: <https://bucket.theses-algerie.com/files/repositories/>، تاريخ الاطلاع: 2022/10/24، dz/3320540760180676.pdf، على الساعة: 21:08، ص: 37.

- الشكل (5-2)-A: يوضح انتقال منحى سوق السلع والخدمات من IS1 إلى IS2 نتيجة تخفيض معدل الضريبة
 - الشكل (5-2)-B: يظهر انتقال منحى سوق النقود من LM1 إلى LM2 نتيجة زيادة المعروض النقدي، حيث يلاحظ انه عند تطبيق السياسة الجبائية التوسعية تكون الزيادة في قيمة الدخل أكبر منه عند تطبيق السياسة النقدية التوسعية، ما يعني أن فعالية السياسة الجبائية تكون أكثر من فعالية السياسة النقدية.
 - الشكل (5-2)-C وD: من خلال المقارنة بين هذين الشكلين يتضح أن الزيادة في الدخل عند تنفيذ السياسة النقدية التوسعية تكون أكبر من زيادته عند تطبيق السياسة الجبائية، أي أن فعالية السياسة النقدية تكون أكثر من فعالية السياسة الجبائية¹.
- ومن خلال الأشكال الأربعة، يتضح أن أثر كل من السياسة الجبائية على السياسة النقدية هو أثر متبادل، باعتبار أن كلتا السياستين تكملان بعضهما.

الفرع الثالث: أثر الجباية على سوق الأوراق المالية

إنّ الأثر الذي تحدثه الجباية على الاقتصاد لا يقتصر على المتغيرات الاقتصادية المباشرة، كالاستهلاك والادخار والإنتاج والقطاع الاجتماعي، بل تتعدى ذلك لتؤثر على القطاع المالي بمختلف توجهاته، ومن جملة هذه التأثيرات، هناك مايلي:

- التأثير على ربحية الشركات؛
- التأثير على عرض الأوراق المالية (الأسهم والسندات)؛
- التأثير على رأس المال؛
- التأثير على الأموال الموجهة للإقراض؛
- التأثير على تكلفة رأس المال وقرارات التمويل؛
- التأثير على أسعار الأصول المالية وعوائدها؛
- التأثير على قرارات المدخرين².

¹ حسبية عليوات، السياسة الضريبية الجزئية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار، دراسة تحليلية وتقييمية للفترة (2001-2016)، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

² مناصرة خولة، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، دراسة حالة الأردن خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، الموقع الإلكتروني: <http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/2915>، تاريخ الاطلاع: 2022/10/27، على الساعة: 11:10، ص: 212.

وتتضارب الآراء حول تأثير زيادة ضريبة معاملات الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية، فيعتبر بعضهم بأنّ الجباية هي الأداة المثلى للحدّ من تقلبات سوق الأسهم أي الحد من عوائده، لأنّ التقلبات الكبيرة للأسعار في سوق الأسهم تنتج في الأساس من التوسع الكبير في أنشطة المضاربة والتداول الفوضوي؛ وبما أنّ المتعاملين لا يقومون بتحليل القيمة الفعلية للسهم أثناء إصداره، فإنّ أسعار الأوراق المالية لن تسعر بقيمتها الحقيقية، وبالتالي سيتكبد الاقتصاد خسائر فادحة جراء هذا السلوك غير القانوني، مما يلزم الحكومات بأن تمارس سياسة الضغط للحد من مثل هذه الأنشطة.

ويرى المؤيدون بأنّ الزيادة في ضريبة المعاملات سوف تؤدي إلى رفع التكاليف، وبذلك فهي تعتبر كخطة للحدّ من أنشطة المضاربة على المدى القصير، وهكذا سيكون أمام المتعاملين فترة من الزمن لدراسة القيمة العادلة للأوراق المالية، وعليه سيتم التخلي عن عمليات المضاربة؛ مما يعني أن التأثير على السوق سوف يتراجع. وهو ما يثبت بدوره فعالية الضريبة في مكافحة المضاربة، حيث إنّ ضريبة المعاملات تحد من أنشطة المضاربين وتجعل السوق المالي أكثر توازناً وثباتاً¹.

المطلب الثالث: أثر السياسة الجبائية على الجوانب الاجتماعية

لا تقتصر آثار السياسة الجبائية على الجوانب الاقتصادية فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل الجوانب الاجتماعية، حيث إنّ لها أثر مباشر على مختلف فئات المجتمع، من خلال تأثيرها على العدالة في توزيع المداخيل، التأثير على الأجور والمرتبات، وكذلك حجم العمل.

الفرع الأوّل: أثر الجباية على إعادة توزيع الدّخل وتحقيق العدالة الاجتماعية

تعدّ السياسة الجبائية من بين أهمّ الآليات الفاعلة في إعادة توزيع الدّخل والثروة بين الأفراد، ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية والحدّ من الفارق الاجتماعي، وهذا باعتبار أنّ النظام الجبائي قادر على التحكم في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي عن طريق توفير الخدمات والفرص العادلة انطلاقاً من سياسة الإنفاق العام المعتمدة.

¹ بسبع عبد القادر، "أثر السياسة الضريبية على سوق الأوراق المالية"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة جيجل، جانفي 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/472/1/1/77685>، تاريخ الاطلاع: 2022/10/28، على الساعة: 19:08، ص ص: 60-61.

الفصل الثاني: الأسس النظرية للجباية والسياسة الجبائية

لذلك صانعو القرار عندما يعدون السياسة الجبائية للدولة يأخذون بالحسبان مجموعة من القواعد المهمة، في مقدمتها قاعدة العدالة التي تعدّ من أهمّ مبادئ النظام الجبائي الفعال، فهي تعني أنّ الأفراد يتحملون النفقات العامة للدولة بشكل يتوافق مع قدراتهم المالية (معدلات الدّخل)؛ كما أنّ الضريبة المناسبة هي تلك الضريبة التي تكون تتميز بالوضوح وأسلوب التصريح الدقيق ومواعيد التحصيل المحددة مسبقاً، وهذا ما يسمح للمكلف بأن يكون على دراية بمواعيد التزاماته الضريبية، ومن ثم تكون له الفرصة للدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو تجاوزات من طرف السلطة الجبائية.

كما تبقى مهمة إيجاد نظام جبائي فعال وعادل هي الأصعب، ذلك أنّه يعود بالفائدة والنفع الكبير على الاقتصاد الوطني ويحقق التنمية في مختلف مجالاتها، زيادة على أنّه يسهل على صانعي القرار تحديد مبلغ الضريبة والتكلفة التي يستطيع الشخص تحملها، فضلاً عن تحديد الشرائح التي تستفيد من الإعفاءات الجبائية ورفع حجم الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية التي تخدم أفراد المجتمع ككل. وبذلك تعتبر السياسة الجبائية أداة مهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد من خلال إعادة توزيع الدّخل وتقليص نسبة التفاوت الاجتماعي بينهم.

من هنا يظهر أنّ أثر الجباية في إعادة توزيع الدّخل وتحقيق العدالة الاجتماعية يكون من خلال التركيز على مبدأ الضريبة على الدّخل، خاصة المباشرة منها، باعتبار أنها تأخذ شكل تصاعدي تبعاً لتعدد وتنوع مستويات دخل الفئات الاجتماعية، وهو ما يمثل أكثر الأنظمة الجبائية عدالة وتقليلاً للتفاوت الاجتماعي، وبالتالي مجالاً لاستقطاب الاستثمارات وخلق فرص العمل أكثر لفئات المجتمع، ومن ثم وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية¹.

الفرع الثاني: أثر الجباية على حجم العمالة

يرتبط حجم العمالة ارتباطاً وثيقاً بحجم الإنفاق الكلي، سواء على الاستهلاك أو الاستثمار، وبالتالي أيّ ارتفاع في المعدل الضريبي سينشأ عنه تراجع في الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري، ما يعني انخفاض حجم العمالة، فمثلاً الضرائب والرسوم المفروضة على فئة أصحاب الدّخل المنخفض تؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الموجه للحصول على السلع والخدمات، بينما الضرائب والرسوم المفروضة على فئة أصحاب الدّخل المرتفع تؤدي إلى تراجع حجم مدخراتهم، دون أن يكون هناك أي تراجع في معدل استهلاكهم لأنهم يحافظون على حجم المعروض النقدي. كما أنّ رفع سعر الفائدة يؤثر على حجم الإنفاق الاستثماري.

¹ أحمد عوض، الضرائب والعدالة الاجتماعية: حالات من 04 دول عربية، تقرير صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (annd)، بيروت، لبنان، 2017، الموقع الإلكتروني: <https://2030monitor.annd.org/data/report/arabic/44.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2022/10/31، على الساعة: 19:19، ص: 23.

ومع افتراض أنّ الكفاية الحديدية لرأس المال ثابتة، فإنّ النشاط الاقتصاديّ الكلي سيصل إلى حالة الركود، وفي حالة تم رفع المعدل الضريبي على الإنتاج الصناعي لمنتوج ما، فإنّ حجم العمالة سوف يتقلص فيها، زيادة على ذلك فإنّ الضرائب التي ترفع من تكلفة عنصر العمل قد تجبر المستثمرين على التوجه إلى الأنشطة كثيفة رأس المال، مما يعني استبدال اليد العاملة البشرية بالآلات¹.

الفرع الثالث: أثر الجباية على الاستهلاك

يندرج أثر الجباية على الاستهلاك من خلال الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي على مختلف السلع الاستهلاكية خلال فترة قصيرة، كاستهلاك المواد الغذائية، اقتناء السيارات والملابس وغيرها، ويظهر أثر الجباية على الاستهلاك كما يلي:

- يؤدي ارتفاع معدل الضريبة على الدخل إلى تراجع مستويات الاستهلاك، حيث إنّ الآثار التي تخلفها الضريبة على الاستهلاك تنتج عن تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها، أي أنّ الضريبة عندما تفرض على المداخيل تنقص من حجم الدخل وبالتالي هذا الإجراء سيدفع بصاحب الدخل إلى إنقاص من استهلاكه للسلع والخدمات، ما يعني تراجع الطلب، ولو أن هذا الوضع لا ينطبق على كل السلع والخدمات، فالسلع واسعة الاستهلاك التي يكون الطلب عليها كبير لا تتأثر برفع الضريبة مثل ما هو عليها الحال بالنسبة للسلع والخدمات الكمالية التي يتأثر استهلاكها في حالة رفع المعدل الضريبي عليها.
- إنّ الأثر الذي تخلفه الضريبة على الاستهلاك يختلف من فئة إلى أخرى، ذلك أنّ العبء الجبائي يكون أكبر بالنسبة للطبقة الاجتماعية الفقيرة، عكس الطبقات عالية الدخل، ففي حالة ما تم مثلا فرض ضرائب ورسوم جديدة على أصحاب الدخل المحدودة، فهذا الإجراء من شأنه أن يؤثر على قراراتهم الانفاقية، باعتبار أنّ الضريبة المفروضة عليهم تقتطع من الدخل المخصص للاستهلاك بسبب غياب فوائض الدخل التي تخصص للدخار. ومن ناحية أخرى فإنّ أثر الضريبة على الاستهلاك بالنسبة للطبقة المتوسطة الدخل يختلف باختلاف الميل الحدي للاستهلاك، ففي حالة ما إذا كان كبيرا فإنّ حجم الاستهلاك لن يتراجع أما إذا كان الميل الحدي للاستهلاك صغيرا فإنه سيتناقص. في حين أنّ الطبقة العالية الدخل لا

¹ حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، الطبعة الأولى، المجلد 01، دار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2020، النسخة الإلكترونية، الموقع الإلكتروني: <https://www.google.dz/books/edition>، تاريخ الاطلاع: 2022/11/03، على الساعة: 15:15، بدون رقم الصفحة.

تتأثر برفع معدلات الضريبة على الاستهلاك لأنّ في طبيعتها تميل إلى المحافظة على حجم استهلاكها حتى ولو كان على حساب التضحية بجزء من مدخراتها أو استثماراتها¹.

الفرع الرابع: أثر الجباية على الحوكمة

تمثّل الحوكمة حسب تعريف منظّمة التنمية والتعاون الاقتصاديّ، القدرة على استخدام السلطة السياسيّة وممارسة السيطرة على المجتمع، من خلال إدارة الموارد بهدف تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة². وبالتالي هي عنصر أساسي في الإدارة، وأي سوء في الحكم سيصاحبه تداعيات على المدى البعيد على الدّولة، بحيث يمكن أن يحدّ من نموّها الاقتصاديّ.

وفي هذا السياق يمكن ربط الجباية بالحوكمة في مصطلح واحد هو الحوكمة الجبائية، والتي تمثل الإطار القانوني الشامل والمتكامل الذي يجمع بين المصالح الجبائية والمصالح الإدارية، ممّا يزيد في فعالية النظام الجبائي من حيث الصلابة في الرقابة الجبائية والشفافية في نقل وإيصال المعلومات للأطراف ذات الصلة، وعليه يكمن أثر الجباية على الحوكمة من خلال الإدارة الجيدة للمخاطر واستغلال الموارد بطريقة حكيمة ومسؤولة والالتزام بضمان حقوق ومصالح الجمهور الذي تربطه علاقات مع الإدارة الجبائية³.

المطلب الرابع: أثر السياسة الجبائية على جوانب أخرى

بما أنّ الجباية تمس الاقتصاد بصفة مباشرة فإنّ آثارها لا يقتصر على الجوانب المذكورة سالفًا، حيث إنّ هناك مجالات أخرى تتأثر بالسياسة الجبائية المطبقة، كالجوانب السياسيّة، البيئية وغيرها.

الفرع الأول: أثر السياسة الجبائية على تحقيق التوازن البيئي

في ظلّ السعي نحو تحقيق التوازن البيئي، يتطلب هذا الأمر الحفاظ على مكونات وعناصر البيئة الطبيعيّة التي أوجدها الله سبحانه وتعالى، وتفادي الأضرار التي يمكن أن تلحق بحياة الإنسان نتيجة التغير الكمي أو الكيفي الذي يمكن أن يطرأ على النظام البيئي. لذلك عمدت العديد من الدول إلى استخدام سياساتها الجبائية للتأثير على الشركات والمصانع من أجل الالتزام البيئي، من خلال منح هذه الشركات، إعفاءات جبائية

¹ محمد حمير العين، أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في العلوم التجاريّة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2018-2019، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-batna.dz/handle/123456789/446>، تاريخ الاطلاع: 2022/11/05، على الساعة: 21:37، ص: 45-46.

² بوزيان العربي وجلطي عالم، "مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخداماتها"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 02، جامعة مستغانم، سبتمبر 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/163316>، تاريخ الاطلاع: 2022/11/07، على الساعة: 11:42، ص: 435.

³ مولود مليكاوي، "واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 4، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جانفي 2016، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17058>، تاريخ الاطلاع: 2022/11/09، على الساعة: 17:25، ص: 146.

وحواجز ضريبية بشرط استخدامها للتقنيات التكنولوجية الصديقة للبيئة. كما تقوم بتسليمها بطاقات خضراء تسمح لها باستيراد مختلف المعدات والمواد الأولية والوسطية التي تحتاجها ضمن نشاطها المراعي للجانب البيئي بمعدلات ضريبية منخفضة، زيادة على مزايا ضريبية أخرى، ما يشكل حافز قوي نحو احترام الحدود المطلوبة للحفاظ على التوازن البيئي، وفي المقابل تفرض غرامات جبائية على الجهات المخالفة وفق مبدأ الملوث يدفع¹.

الفرع الثاني: أثر الجباية على التجارة الالكترونية

تختلف الأنشطة الالكترونية عن التقليدية في كونها تلغي فكرة الموقع والمكان المخصص لممارسة النشاط التجاري، ما يعني صعوبة الكشف عن مصدر النشاط، وعليه فإن تأثير الجباية على التجارة الالكترونية يعتمد على الأسس والسياسات التي تتبناها الدولة في كيفية فرض الضرائب والرسوم على مثل هذا النوع من التجارة. فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، قررت الحكومة إعفاء الأنشطة والأعمال الالكترونية من الضريبة كسياسة تشجيعية للتوسع في التجارة الرقمية، خصوصا مع النتائج الايجابية التي حققتها. وهو ما تظهره مؤشرات التحليل لإطار ومحتوى السياسة الجبائية الذي يكشف عن الموقف الأمريكي الذي يقوم على قاعدة " أعمال وتجارة الكترونية دون ضرائب "، على عكس الموقف الأوروبي الذي حاول خلال اجتماع بروكسل المنعقد في نوفمبر 1999 الوصول إلى قرار موحد حول مسألة فرض الضرائب على التجارة الالكترونية في ظل اختلاف القوانين بين دول الاتحاد، ما جعل التوافق بين الأطراف غير محقق².

وفي هذا السياق هناك العديد من الدول التي تحاول فرض قيود جبائية على المعاملات التجارية التي تتم عبر الانترنت ولكنها تواجه العديد من العراقيل، خصوصا وأن الأفراد والمؤسسات التي تتعامل الكترونيا تهتم بالحفاظ على أمن وسرية وخصوصية تعاملاتها التجارية، وهو ما يصعب على الحكومة التحكم في حجم المشروع وغير المشروع الخاضع للضريبة، فعلى سبيل المثال هناك العديد من الشركات التي تقوم بالعمل وتشغيل المواقع الخاصة من بلدان أخرى لا تفرض أي قيود جبائية على التجارة الالكترونية، الأمر الذي يجعل البلد الأصلي لهذه الشركات غير قادر على مطالبتها بدفع الضرائب³.

¹ عمور حسين عبد البر ووائل فوزي عبد الباسط ومرورة أحمد عبد الحافظ، "أثر السياسة الضريبية لتحقيق التوازن الاقتصادي والبيئي، دراسة مقارنة"، مجلة العلوم البيئية، المجلد 40، الجزء 3، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ديسمبر 2017، الموقع الالكتروني: https://jes.journals.ekb.eg/article_20304_d8b68173fc8561db1a186596f9bed482.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/11/11، على الساعة: 14:45، ص: 375.

² مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، جرمانا، سوريا، 2011، ص: 181-182.

³ رأفت رضوان، رشا عوض، ولاء الحسيني، "الضرائب في عالم الأعمال الالكترونية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي 2000، الموقع الالكتروني: https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/144/144_j2-2.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/11/15، على الساعة: 18:15، ص: 09-08.

الفرع الثالث: أثر الجباية على السياسة التصدير

تلعب الجباية دوراً أساسياً في توجيه الأنظمة التجارية العالمية، ويتجلى ذلك من خلال التأثير في القرارات السياسية لمختلف الدول، والتي تهدف إلى رفع قيمة الصادرات وتقليل حجم الواردات. وفي هذا السياق تقوم الحكومات باستخدام الضرائب والرسوم كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية المهمة في الحد من الواردات من جهة ودعم وتشجيع الصادرات من جهة أخرى، إلا أنّ هذه الإجراءات لا تعني أنّ الصادرات لا تخضع للضرائب، ولكن هناك أسباب تحتم فرضها، من أهمها:

- أن للسياسة الجبائية أثر مزدوج على حركة الصادرات ايجابي وسلبي، وهذا حسب الأهداف والخطّة الاقتصادية التي يتم إعدادها، مما يعني أن الجباية تعدّ أحسن وسيلة لتشجيع ودعم التصدير؛
- استخدام الجباية كأداة للحد من العمليات التصديرية¹.

الفرع الرابع: أثر الجباية على حركة انتقال رؤوس الأموال

إنّ القيود الجبائية المفروضة على الاستهلاك والإنتاج تؤثر على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث أنها تحد من حرية انتقال السلع والخدمات وحركة انتقال رؤوس الأموال، وهذا باعتبار أنّ الجباية بصفة خاصة أو عامة تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المفروضة عليها، وبالتالي ستؤثر على عناصر الإنتاج الأخرى ومن ثم على قرارات الاستثمار، ما يجعل حركة انتقال رؤوس الأموال أكثر صعوبة وتعقيداً².

¹ خيري عثمان فريز فرج عبد العال، "السياسة الضريبية وأثرها على التصدير"، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 45، العدد 45، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، جوان 2021، الموقع الإلكتروني: https://mklse.journals.ekb.eg/article_229959_bfe8a36db4d3c0795398cdb139f1e981.pdf. تاريخ الاطلاع: 2022/11/13، على الساعة: 00:04 ص 541-542.

² علي غانم بوحمود، الضريبة على القيمة المضافة، مدخل تكاملي ودراسة مقارنة (الاتحاد الأوروبي والمجموعة العربية)، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2023، ص: 144.

تعتبر الجباية عن الاقتطاعات الإجبارية التي تفرضها الدولة على كافة الأفراد والشركات مهما كانت صفتهم معنوية أو طبيعية، وهي تضم الضرائب، الرسوم، الإتاوات والمساهمات الاجتماعية. وبالتالي مصطلح الجباية هو مصطلح أوسع من باقي الاقتطاعات الأخرى.

أما عن استخداماتها فالاكتشافات الحديثة قامت بتقسيمها إلى عدة اتجاهات، حيث إن الجباية المحلية مثلا يتم توجيهها لصالح الجماعات المحلية، بينما الجباية البيئية تستخدم لغرض الحد من الأنشطة المضرة بالبيئة، أما جباية الجنات الضريبية فتعتمد من خلال الإعفاءات الضريبية التامة لغرض التشجيع على الاستثمار.

وتصنّف الضرائب والرسوم إلى عدّة أنواع، حيث نجد الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الضرائب على الأشخاص وعلى الأموال، الضرائب الواحدة والمتعدّدة، الضرائب النسبية والتضاعفية، وهذا ما قادنا إلى التطرق إلى اهم النظريات المبررة لفرض الجباية، ففي هذا الشأن هناك أربع نظريات أساسية هي نظرية العقد المالي، نظرية التضامن الاجتماعي، نظرية المصدر ونظرية الأثراء.

أما بخصوص الظواهر التي تحد من أداء الجباية، فهناك أربعة ظواهر أساسية هي: جمود النظام الجبائي، الازدواج الضريبي وظاهرتي التهرب وارتفاع مستوى الضغط الجبائيين التي تنم على رفض جهاز الدولة بصفة عامة وللنظام الجبائي بصفة خاصة.

وفي هذا السياق تعمل الدول على إعداد سياسة جبائية مرنة وفعالة تمكنها من التأثير بشكل إيجابي في الاقتصاد في مختلف المجالات، معتمدة في ذلك على تسيطر نظام جبائي يتكون من مجموعة مختلفة من الضرائب والرسوم التي تفرض على الممارسات الاقتصادية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة. لذلك نجد جملة من المبادئ التي تحكم السياسة الجبائية كمبدأ اليقين والوضوح ومبدأ العدالة، بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات التي تقيس أداءها، كالطاقة الجبائية ومستوى العبء الضريبي.

وفي الأخير فإن كل سياسة جبائية يتم وضعها تكون لها آثار عامة على النظام الاقتصادي للدولة في اتجاهات مختلفة، في مقدمتها الوضعية المالية من خلال تعبئتها للموارد المالية بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي من خلال أثرها على حجم العمالة والاستهلاك، أما بالنسبة لأثر الجباية على الجانب الاقتصادي فيكون على المستوى العام للأسعار، زيادة حجم الاستثمار والإنتاج وغيرها، أما مؤخرا فقد ظهر جانب آخر لا يقل أهمية على الجوانب الأخرى، هو الجانب البيئي حيث أصبحت السياسة الجبائية تلعب دور كبير في تحقيق التوازن البيئي من خلال فرض ضرائب ورسوم على النشاطات الملوثة للبيئة والمسببين للتلوث بصفة عامة.

الفصل الثالث:

النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

تمهيد:

على غرار العديد من دول العالم، حاولت الجزائر إرساء نظام جبائي يساعدها على تنظيم الضرائب والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كضمان التمويل للخزينة العمومية للدولة وتنشيط حركية الاقتصاد الوطني من خلال زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق العدالة في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع.

والجدير بالذكر أنّ الجزائر بعد الاستقلال قد ورثت نظام اقتصادي هشّ غير قادر على الانسجام مع النظام الجبائي الذي يحقق الأهداف السالفة الذكر، لذلك حاولت خلال التسعينات إجراء تعديلات هيكلية على النظام الجبائي حيث أدخلت في سنة 1991 العديد من الإصلاحات كخطوة ايجابية نحو تدارك العجز في السيولة النقدية التي كانت تعاني منها الخزينة العمومية والانفكاك عن النظام الجبائي الفرنسي الذي كانت تتبعه في تأسيس وتشريع مختلف الضرائب والرسوم.

وقد أثمر الإصلاح الجبائي الذي تمّ اعتماده عن تأسيس مجموعة من الرسوم والضرائب وإلغاء أخرى، حيث تمّ استحداث مجموعة من القوانين الجبائية المنظمة للنظام الجبائي، والتي يدخل ضمنها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة والرسوم على رقم الأعمال بالإضافة إلى القانون الخاص بحقوق التسجيل والطابع. حتى تتمكن الدولة الجزائرية من قطف ثمار هذه الإصلاحات، قامت بمرافقتها بوضع برامج ومخططات للإصلاح الاقتصادي. بدأ من برنامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي خلال الفترة 1994-1998 ووصولاً إلى البرنامج الأخير والمتعلق بنمو الاقتصاد الجديد المبرمج من سنة 2016 إلى غاية آفاق سنة 2030.

وفي سبيل نجاح الإصلاح الجبائي في ترقية النظام الاقتصادي قامت الدولة أيضا بسن عدة قوانين وتشريعات التي تسمح بزيادة حجم الاستثمار، سواء من خلال منح التحفيزات الجبائية للمستثمرين التي تأخذ شكل إعفاءات وتخفيضات ضريبية، أو باستحداث وكالات وأجهزة وطنية مكلفة بمرافقة ودعم المستثمرين المحليين والأجانب، كالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI).

ولالإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، هي:

المبحث الأول: الإطار العام للنظام الجبائي الجزائري

المبحث الثاني: الإصلاح الجبائي بين المفهوم، الدوافع، المعايير والمتطلبات

المبحث الثالث: دور الإصلاح الجبائي في دعم سياسة الإصلاح الاقتصادي بالجزائر

المبحث الأول: الإطار العام للنظام الجبائي الجزائري

يعتبر النظام الجبائي المرآة التي تعكس مستوى الإنتاجية والطريقة التي تتم بها عمليات الإنتاج في الدولة التي يسودها هذا النظام، زيادة على هذا فهو يعكس درجة وإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة¹. وعليه فإن العلاقة المتبادلة بين النظامين الجبائي والاقتصادي تنتج البيانات الجبائية التي من خلالها يتم رسم الحدود المالية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم الحدود الإدارية.

المطلب الأول: النظام الجبائي الجزائري بين المفهوم، الخصائص وأنظمة الإخضاع الجبائي

يعدّ النظام الجبائي الجزائري الأداة الأولى التي يتمّ اعتمادها لضمان توازن النظام الاقتصادي، حيث تتجلى أهميته في قدرته على تحقيق السياسة المالية للدولة، من خلال الإجراءات والاستراتيجيات التي ترسمها السياسة الجبائية، فهذه الأخيرة تعمل على بناء نظام جبائي يساير الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها. وانطلاقا من هنا سنتطرق إلى مفهوم النظام الجبائي الجزائري، اهم خصائصه وفعالية تنفيذه.

الفرع الأول: مفهوم النظام الجبائي الجزائري

إنّ ما يميز النظام الجبائي الجزائري عن الأنظمة الجبائية الأخرى هو طابعه التصريحي الذي يبني على تصريحات المكلفين من خلال اكتتاب تصاريح تخضع لمراحل زمنية متتالية، بحيث يتمّ إيداعها للإدارة الجبائية بصفة طوعية ضمن الآجال المحددة². وقبل تعريف النظام الجبائي الجزائري لابد لنا من التمييز بين مفهومين أساسين للنظام الجبائي بشكله العام، فهناك أطراف تناولته بمعناه الضيق وأخرى بمعناه الواسع.

1. المفهوم الواسع: يعرف النظام الجبائي في مفهومه الواسع على أنّه مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تمازجها وتفاعلها مع بعضها البعض إلى تشكيل نظام ضريبي معين، حيث يمثل هذا النظام الواجبة التي من خلالها تحدد الملامح الاقتصادية للمجتمع إذا ما كان متقدما أو متخلفا أو يحمل صورة الرأسمالية أو الاشتراكية.

¹ عبد السلام أديب، السياسة الضريبية وإستراتيجية التنمية، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

² عيسى سماعين، "دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا (الفترة 2016-2021)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 27، جامعة حسبية بن بوعلي شلف، نوفمبر 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/168850>، تاريخ الاطلاع: 2022/11/21، على الساعة: 14:02، ص: 157.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

2. المفهوم الضيق: يمثل النظام الجبائي بمفهومه الضيق بأنه مجموعة القواعد والأسس القانونية والفنية التي يتم على أساسها تنفيذ الاقتطاع الضريبي على مراحل متتالية من التشريع وربطه بعملية التحصيل¹، وبالتالي فإن النظام الجبائي ما هو إلا الترجمة العلمية للسياسة الجبائية التي يتم على أثرها إقامة مجموعة من الضرائب والرسوم التي تتناسب وتتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، ووفقا للتشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية².

كما يعرف النظام الجبائي أيضا على أنه مجموع الضرائب والاقتطاعات والموارد الأخرى التي تحصل لفائدة الموازنة العامة للدولة، حيث إن الغاية منها هو تحقيق السياسة الجبائية للدولة³. من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بأن النظام الجبائي الجزائري هو عبارة عن تطبيق للاقتطاعات الجبائية وفقا للتشريعات المسطرة من طرف السلطات العامة، عن طريق استخدام سياسة جبائية تعتمد على تصريحات المكلفين، وهذا بهدف تحصيل مختلف الضرائب والرسوم بطريقة قانونية.

الفرع الثاني: خصائص النظام الجبائي الجزائري

يتمتع النظام الجبائي الجزائري كغيره من الأنظمة الجبائية للمجتمعات النامية، بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعله مختلف عن النظم الجبائية في المجتمعات المتقدمة، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتميز بها البلاد، بدأ من الاستعمار الفرنسي ووصولاً إلى الأزمات النفطية المتكررة، وتشمل هذه الخصائص ما يلي:

- انخفاض الإيرادات الجبائية التي لا تتعدى نسبة 15% من الدخل الوطني، في وقت تصل فيه النسبة إلى 30% من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، النقص الحاد في عمليات الإنتاج التي تعكس انخفاض الدخل الفردي ومن ثم الدخل الوطني؛
- التركيز على القطاع الزراعي الذي يتميز بالعديد من المشاكل على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، حيث إنه يستفيد من التخفيضات الضريبية المستمرة؛
- ضعف حصيلة القطاع الصناعي الذي يشهد سيطرة الشركات الأجنبية عليه، حيث إنها تحصل على إعفاءات ضريبية ضخمة لغرض التشجيع على الاستثمار على حساب الشركات الوطنية؛

¹ نظيرة قلاوي ومحمد الأمين وليد طالب، "أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة بعد الإصلاح الجبائي 1992- دراسة قياسية للفترة (1993-2018)" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة المسيلة، ديسمبر 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140424>، تاريخ الاطلاع: 2022/11/24، على الساعة: 20:07، ص: 523.

² جازية أمير وعاشور يوسف، "المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 7، العدد 2، جامعة البليدة 2، جانفي 2019، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/81446>، تاريخ الاطلاع: 2022/11/27، على الساعة: 18:50، ص: 73.

³ عبد الله الحريسي حميد، تطبيقات فنيات الضريبة بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص: 57.

- الاختلال في هيكل النظام الجبائي نتيجة سيطرة الضرائب غير المباشرة على الاقتصاد، حيث تبلغ حصيلتها نسب عالية تتراوح ما بين 60% و80%، على عكس اقتصاديات الدول المتقدمة التي تهيمن عليها الضرائب المباشرة.
- ضعف حصيلة الضرائب المباشرة نتيجة انخفاض المداخيل والتراجع الكبير في المشاريع الاستثمارية الكبرى ذات المساهمة الكبرى في حجم الإيرادات الجبائية من جهة والمتحملة للاقتطاعات الضريبية من جهة أخرى؛
- الفشل في تحصيل الضرائب والرسوم في ظل انتشار ظاهرة التملص الضريبي ونقص كفاءة الإدارة الجبائية، زيادة عن غياب الوعي والثقافة الضريبية لدى المكلفين¹.
- الانتشار الواسع لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) والذي يمثل مجموع النشاطات الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة وغير المدرجة في حسابات الناتج الوطني، والتي لا يصح بها لدى الإدارة الجبائية، فهذه الأنشطة تؤثر على اقتصاديات الدول النامية وبالتالي على أنظمتها الجبائية².

الفرع الثالث: أنظمة الإخضاع الجبائي في التشريع الجزائري

لقد عملت السلطات الجبائية بالجزائر في إطار نظامها الجبائي بتصنيف أنظمة الإخضاع الجبائي إلى ثلاثة أنظمة جبائية رئيسية، بحيث أن كل نظام فيها يتصف بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الآخر، وهي موزعة بين مديريات كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، وتشمل نظام الريح الحقيقي، النظام المبسط، نظام التصريح المراقب ونظام الضريبة الجزافية الوحيدة التي كانت تعرف سابقا بالنظام الجزائري.

1. نظام الريح الحقيقي: النظام الحقيقي هو ذلك النظام الذي يعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة المكلفة بالضريبة، فهو يعطي صورة دقيقة عن رقم أعمالها وكل ما يتعلق بمدخلاتها ومخرجاتها، وهذا من خلال مسك محاسبة منتظمة ومثبتة طبقا لقواعد النظام المحاسبي المالي الجديد الصادر في 01 جانفي 2010، حيث تلتزم المؤسسة الخاضعة بموجبه بالاحترام الصارم لقواعده في تحديد دخلها الخاضع للضريبة.

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

² عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/8775>، تاريخ الاطلاع: 2022/11/27، على الساعة: 12:03، ص ص:

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

ويفرض النظام الحقيقي بصفة إجبارية على الأشخاص والشركات سواء الذين يحملون الصفة المعنوية أو الطبيعيّة، الذين يمارسون مختلف الأنشطة، التجاريّة، الصناعيّة، الإنتاجية أو الخدمية، بشرط أن يفوق رقم أعمالهم السنوي مبلغ 15.000.000 دج¹. وتشمل هذه الأنشطة:

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي؛
- أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛
- أنشطة شراء وإعادة البيع على حالها الممارسة وفق شروط البيع بالجملة، حسب الأحكام المنصوص عليها في المادة 224 من قانون الضرائب المباشرة؛
- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء؛
- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية؛
- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة؛
- القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، بما فيها المصوغات من الذهب والبلاتين؛
- الأشغال العمومية والري والبناء².

2. النظام المبسط: يعتبر النظام المبسط كامتداد لنظام الربح الحقيقي، وهو نظام استحدثه المشرع لفئة الأشخاص الذين يخضعون للضريبة على الدخل الإجمالي، بحيث يخص فئة المكلفين الذين يحققون الأرباح الصناعيّة والتجاريّة³؛ تم تأسيسه سنة 2007، من خلال القانون رقم 07-12 المتضمن قانون المالية لسنة 2008، وحسب المادة 20 مكرر من هذا القانون، فإن المكلفون الذين يخضعون لهذا النظام هم تلك الفئة غير التابعة لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة، والذين لا يتجاوز رقم أعمالهم مبلغ 10.000.000 دينار جزائري، يتم التصريح حسب هذا النظام من خلال اكتاب يودع قبل تاريخ الأول من شهر افريل من كلّ سنة، والذي يتضمن مبلغ الربح الخاضع للضريبة للسنة المالية الحالية أو السنوات السابقة. أما بالنسبة للوثائق التي يتم تقديمها عند التصريح والمنصوص عليها في المادة 152 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، هي:

¹ يوسف نور الدين، "انعكاسات تغيير أنظمة الإخضاع الضريبي على المكلفين بالضريبة: دراسة استبائية لعينة من المكلفين"، المجلة الدّولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة بومرداس، جوان 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/640/4/1/158102>، تاريخ الاطلاع: 2022/11/28، على الساعة: 11:39، ص: 378.

² وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، "دليل الخاضع للضريبة التابع لمراكز الضرائب"، 2021، الموقع الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/guides_fiscaux_arabe/Guide_du_contribuable_CDI-2021_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/12/01، على الساعة: 19:15، ص: 08.

³ قاشي يوسف، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

ميزانية ملخصة، حسابا مبسطا للنتيجة الجبائية يظهر من خلالها الربح الإجمالي المحقق وكذا المصاريف والأعباء الواقعة، جدول الاهتلاكات، كشف المؤونات، جدول تغيرات المخزون¹.

أما بخصوص الأنشطة التي تخضع للضريبة في إطار النظام المبسط، فهي تشمل العمليات التالية:

- عمليات البيع بالجملة؛
- عمليات البيع التي يؤديها الوكلاء المعتمدون؛
- المكلفون والأشخاص الذين يقومون بعمليات التصدير؛
- الأنشطة الخاصة بمحطات الوقود؛
- الأشخاص الذين يقومون بعمليات البيع مع المؤسسات التي تنشط في قطاع المحروقات والتي تستفيد من الإعفاءات المنصوص عليها في القانون، وكذا المؤسسات المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛

- الفرازون وتجار الأملاك، إضافة إلى منظمو العروض والعباب التسلية بمختلف أشكالها².

لقد تمّ إحداث تعديل في النظام المبسط سنة 2011، وفقا للقانون رقم 10-13، المتضمن قانون المالية لسنة 2011، يتعلق الأمر بالمادتين 3 و4. المادة 3 التي تنص على تعديل أحكام المادة 17 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تحدد الربح الذي يدرج في وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي الخاص بالمكلفين الذين لا يخضعون للنظام المبسط المنصوص عليه في المادة 20 مكرر حسب نظام الربح الحقيقي وجوبا، إضافة إلى تعديل أحكام المادة 20 مكرر 1؛ والمادة 4 التي تنص أنه على المكلفين بالضريبة وفق النظام المبسط اكتتاب تصريح على الأكثر يوم 30 افريل من كل سنة، من خلال استمارة التصريح المسلمة من الإدارة الجبائية³.

¹ المادة 3 من القانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2007 والمتضمن قانون المالية لسنة 2008، "فرض الضريبة حسب النظام المبسط"، الجريدة الرسمية العدد 82، 2007، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2007/A2007082.pdf?znjo=82>، تاريخ الاطلاع: 2022/12/04، على الساعة: 22:12، ص: 04.

² قاشي يوسف، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 42-43.

³ المادة 3 و4 من القانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011، "الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"، الجريدة الرسمية العدد 80، 2010، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2010/A2010080.pdf?znjo=80>، تاريخ الاطلاع: 2022/12/06، على الساعة: 22:26، ص: 04.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

وفي سنة 2015، تم إلغاء النظام المبسط وفقا للقانون رقم 10-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 في مادته السادسة، والمتعلقة بأحكام المواد: 20 مكرر، 20 مكرر 1، 20 مكرر 2، والمواد من 22 إلى 29، وكذلك المادة 32 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة¹.

وبصدور قانون المالية لسنة 2022، تم إعادة تأسيس النظام المبسط، ويتعلق الأمر بالمادتين 31 مكرر و31 مكرر 1، بحيث يخضع المكلفون بالضريبة الذين يحققون مداخيل من فئة أرباح المهن غير التجارية والمتضمنة ريع عائدات حقوق المؤلف (الكتاب أو المؤلفون الموسيقيون)، والريع المحققة من المخترعين من خلال منح رخصة استغلال شهاداتهم أو بيع علامات الصنع أو طرق أو صيغ الإنتاج للنظام المبسط، كما يتعين على المكلفين مسك دفتر يومي يظهر تفصيل مداخيلهم ونفقاتهم المهنية، مدعما بسندات إثبات الموافقة مؤشر وممضى عليهما من المصلحة المسيرة، والتي تتضمن ما يلي:

- تاريخ الاقتناء أو الإنشاء وسعر تكلفة المعدات المخصصة لممارسة المهنة؛
- مبلغ الاهتلاك المطبق على المعدات؛
- سعر وتاريخ التنازل عنها².

3. نظام التصريح المراقب: يطبق هذا النظام على الأشخاص الطبيعيين الذين يخضعون للضريبة على الدخل الإجمالي صنف أرباح المهن الحرة³. ويقصد بصنف أرباح المهن الحرة كل من:

- صنف المهن الطبية: يشمل هذا الصنف على كل ما يتعلق بالمجال الطبي، من تقديم للعلاجات الطبية التي تضم كل من الجراحون، الأطباء العامون والأخصائيون، القابلات، أطباء الأسنان والبيطرة، سواء كانوا يعملون لحسابهم الخاص أو تابعين لمؤسسات خاصة ولسيت عمومية تابعة للدولة؛
- صنف المهن القضائية: يضم هذا الصنف كل من المحامين والمترجمين؛
- صنف الوظائف والدواوين: هذا الصنف يشمل الوظائف والأنشطة المتعلقة بتحرير العقود الرسمية وتنفيذ القرارات الصادرة عن العدالة، وتضم هذه الأنشطة المحضرين القضائيين، الموثقين، ومحافظي البيع بالمزايدة؛

¹ المادة 6 من القانون رقم 10-14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، "الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"، الجريدة الرسمية العدد 78، 2014، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2014/A2014078.pdf?znjo=78>، تاريخ الاطلاع: 10/12/2022، على الساعة: 17:53، ص: 04.

² المادة 12 من القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، "النظام المبسط للمهن غير التجارية"، الجريدة الرسمية العدد 100، 2021، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2021/A2021100.pdf>، تاريخ الاطلاع: 12/12/2022، على الساعة: 20:37، ص: 07.

³ شعباني لطفي، جباية المؤسسة: دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص 192.

• **صنف التقنيين:** ويشمل هذا الصنف الأنشطة التي يسيروها الأشخاص الذين يمارسون مهنا ذات الطابع التقني، والتي تضم كل من المحاسبين المعتمدين، خبراء المحاسبة، المهندسين المعماريين، الأعوان التجاريون... الخ¹.

4. نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة: تم تأسيس هذه الضريبة سنة 2007، بموجب المادة 2 من قانون رقم 24-06 المتضمن قانون المالية لسنة 2007، حيث أنشأت لتحل محل النظام الجزائري السابق، هذا الأخير الذي كان يجمع بين الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، وتعويضه بضريبة وحيدة تعرف بالضريبة الجزائرية الوحيدة².

ويخضع لهذا النظام الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، إضافة إلى التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية، هذا وتحدد عتبة هذه الضريبة عند تحقيق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز مبلغ 8.000.000 دينار جزائري، باستثناء المكلفين الذين يخضون لخضوع لنظام الربح الحقيقي. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة تجاوز رقم الأعمال المحقق رقم الأعمال المصرح به بعنوان التصريح المؤقت، يقوم المكلف بالضريبة بتسديد الفارق من خلال دفع الضريبة التكميلية عندما يقوم باكتتاب التصريح النهائي. أما في حالة حقق المكلف رقم أعمال أكبر من عتبة الخضوع للضريبة الوحيدة، عند انقضاء السنة المالية لتلك التي تم فيها تجاوز الحد المذكور أعلاه، فيتم تحويل ملفه الجبائي تلقائيا لنظام الربح الحقيقي. بحيث يبقى خاضع لهذا النظام حتى ولو تراجع رقم أعماله في السنوات المالية اللاحقة³.

الفرع الرابع: هيكل النظام الجبائي الجزائري

يحتاج فرض الجباية وتنظيمها إلى وجود نظام جبائي قادر على بلوغ الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها، لذلك فإن النظام الجبائي الجزائري يقوم على مجموعة من الدعائم والمكونات، والمتمثلة في التشريع الجبائي، الإدارة الجبائية والمجتمع الجبائي.

¹ قاشي يوسف، "محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية"، مرجع سبق ذكره، ص:43-44.

² المادة 282 مكرر من القانون رقم 24-06 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، "الضريبة الجزائرية الوحيدة"، الجريدة الرسمية العدد 85، الجزائر، 2006، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2006/A2006085.pdf?znjo=85>، تاريخ الاطلاع: 2022/12/14، على الساعة: 22:25، ص: 04.

³ المادة 282 مكرر 1 والمادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الضريبة الجزائرية الوحيدة: مجال تطبيق الضريبة وتحديثها"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022، الموقع الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/ar>، تاريخ الاطلاع: 2022/12/15، على الساعة: 21:12، ص: 86.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

1. التشريع الجبائي: يمثل التشريع الجبائي الصيغة القانونية التي تنظم الجباية، من خلال القوانين التي تضعها السلطة العامة، زيادة على النصوص التنظيمية ومختلف اللوائح والمناشير والتعليمات التي تبين طريقة فرض الجباية على المكلفين والتي تتضمن الوعاء، التصفية وعمليات التحصيل. وتجدر الإشارة إلى أنّ التشريع الجبائي أوسع من قانون الضرائب.

وبخصوص مصادر التشريع الجبائي الجزائري فهي التشريع الدستوري، التشريع العادي، التشريع الاستثنائي، التشريعات التفويضية والتشريع الفرعي¹.

ويشير الدستور الجزائري في مادته 64 إلى أن جميع المواطنين متساوون في تأدية الضريبة، وبالتالي كل فرد ملزم بالمشاركة في تمويل التكاليف العامة للدولة حسب مقدرته الجبائية، كما لا يجب أن تؤسس أو تفرض أي ضريبة أو رسم أو جباية بمنأى عن القانون، ولا يجوز أيضا أن تحدث بأثر رجعي².

وفي هذا السياق يشمل التشريع الجبائي الجزائري على القوانين التالية:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- قانون الضرائب غير المباشرة؛
- قانون الرسم على رقم الأعمال؛
- قانون التسجيل والطابع؛
- قانون الإجراءات الجبائية.

2. الإدارة الجبائية: يتم تنفيذ القوانين والتشريعات الجبائية من طرف الحكومة وذلك من خلال المديرية العامة للضرائب التي تقع تحت وصاية وزارة المالية، حيث تقوم هذه الأخيرة بتكليفها بتسيير الإدارة³، على النحو التالي:

- السهر على دراسة وإعداد النصوص والتشريعات وتنفيذ الإجراءات الضرورية المتعلقة بالوعاء وتحصيل الحقوق والرسوم الجبائية وشبه الجبائية؛
- اتخاذ التدابير التي تحد من ظاهرتي الغش والتهرب الجبائين بالإضافة إلى السهر على التكفل بالمنازعات الجبائية بين الإدارة والمكلفين سواء ذات الطابع الإداري أو القضائي؛
- العمل على توفير الأدوات والوسائل الضرورية التي تساهم في نجاعة المصالح الجبائية؛
- الإشراف على عمليات التحضير للاتفاقيات الجبائية ذات الطابع الدولي والتفاوض بشأنها؛

¹ قاشي يوسف، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

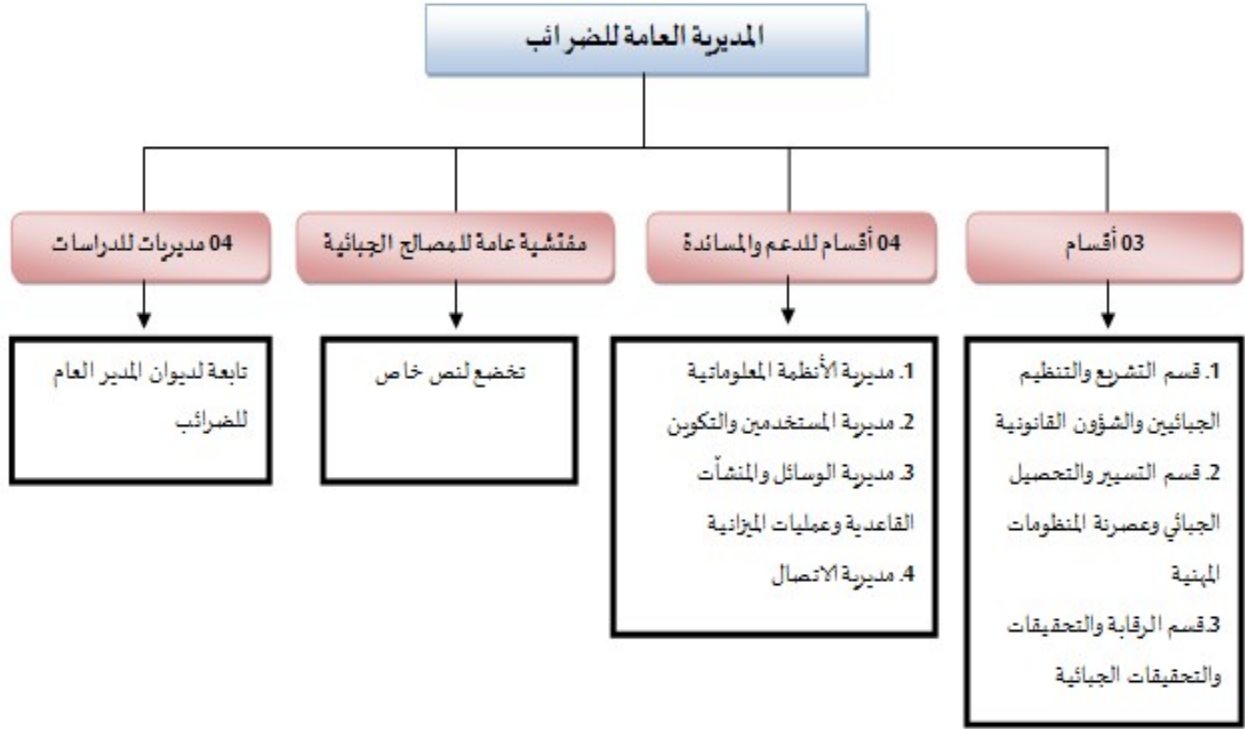
² المادة 64 من المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 7 ديسمبر سنة 1996 والمتضمن إصدار نص تعديل الدستور، الجريدة الرسمية العدد 76، الجزائر، 1996، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1996/A1996076.pdf?znjo=76>، تاريخ الاطلاع: 2022/12/17، الساعة: 23:20، ص: 15.

³ قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص: 271.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

- مواكبة العصرية عن طريق تنفيذ البرامج الإستراتيجية التي تسمح بذلك؛
 - استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتطوير النظام المعلوماتي للجباية والتحكّم في المشاريع المرجعية¹.
- كما تتكون المديرية العامة للضرائب من الأقسام الأربعة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل (1-3): الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية (المديرية العامة للضرائب)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المديرية العامة للضرائب، تاريخ التحديث 2022/08/18، الموقع الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/2014-07-09-09-08-02>، تاريخ الاطلاع: 2022/12/21، على الساعة: 19:52.

3. المجتمع الجبائي: يمثل المجتمع الجبائي المحيط الذي يعتمد كأساس في تحديد قيمة الضريبة أو الرسم، والتي تشمل مجموع المداخل التي يحققها الأشخاص والمؤسسات سواء الذين يحملون الصفة الطبيعية أو المعنوية، بالإضافة التي الأرباح والمداخل التي تستوجب فرض الضريبة. وتجدر الإشارة إلى أن تحديد الشخص المكلف بأداء الضريبة له أهمية كبيرة، باعتبار انه من يقوم بمهمة التصريح بالوجود؛ فإذا كان شخصا طبيعيا فيكون هو المكلف المباشر بالتصريح، أما في حالة كان يملك الصفة المعنوية فتقع مهمة التصريح على عاتق الممثل القانوني كالمدير مثلا؛ كما أن الشخص المكلف يعتبر هو المسؤول أمام الجهات الجبائية فيما يتعلق بالالتزامات ودفع المستحقات الضريبية المفروضة عليه².

¹ المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية العدد 75، الجزائر، 2007، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2007/A2007075.pdf?znjo=75>، تاريخ الاطلاع: 2022/12/19، على الساعة: 18:10، ص: 16-15.

² قاشي يوسف، محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

وعليه نستنتج بأن المجتمع الجبائي هو ذلك الوسط الذي يضم الأشخاص الخاضعون للضريبة، الذين يحملون الصفة المعنوية أو الطبيعيّة، والذين تتوقّر فيهم شروط التكليف الضريبي.

المطلب الثاني: أركان النظام الجبائي الجزائري

إنّ أساس أي نظام جبائي يكون من خلال وجود مجموعة من المحددات التي تعكس الأهداف التي ترغب الدولة في بلوغها، حيث من البديهي أنّ النظم الجبائية تنشأ من محددات متنوعة تجمع بين الأبعاد السياسيّة، الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وبالتالي فإن نجاح النظام الجبائي يتوقف على وجود ركنين أساسيين هما الهدف والوسيلة والتي تتكون بدورها من العاملين، هما العامل الفني والعامل التنظيمي.

الفرع الأوّل: الهدف أو الغاية

تسعى الدول من خلال أنظمتها الجبائية إلى بلوغ عدة أهداف، بحيث تتوافق مع خطة الحكومة وتتماشى مع سياستها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ولكن مع وجود تباين بين الدول في رسم هذه الأهداف، ففي الدول المتقدمة هدفها الأوّل من النظام الجبائي هو تمويل الاقتصاد والتحكّم في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعيّة بما يخدم بعض القطاعات الاقتصاديّة ويحد من الأخرى حتّى لو كان التدخل الجبائي للدولة مبني على اللاعدالة في المعاملة الضريبية بين الأفراد خصوصا فيما يتعلق بتوزيع الدّخل، إلا أن الدولة تستطيع أن تأخذ نسبة من المداخل المحققة والثروات من الضرائب لتعيد تقسيمها في شكل خدمات عامة ومساعدات مالية تعود بالنفع على ذوي الدّخل المحدود¹.

في وقت أن هدف النظام الجبائي بالنسبة للدول النامية ينصب أساسا في تشجيع الاستثمار والادخار، عن طريق فرض ضرائب تكبح الإنفاق الاستهلاكي الزائد، ويعمل على رسم خطط تنموية تسمح برفع معدلات النمو الاقتصاديّ الذي يساهم بدوره في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدّخل.

¹ طرّوة فاطمة وسعادي محمد عماد الدين، "مساهمة الأنظمة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر"، مجلة المالية العامة، المجلد 12، العدد 01، جامعة تلمسان، جوان 2022، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/175/12/1/191247>، تاريخ الاطلاع: 2022/12/23، على الساعة: 17:52، ص: 367.

الفرع الثاني: الوسائل الفنية والتنظيمية

بعدها تقوم الدولة بتحديد الأهداف المناسبة من إقرارها للنظام الجبائي، تبحث عن الوسائل والأدوات اللازمة التي تمكنها من الوصول لهذه الأهداف، وفي هذا السياق تعتمد الإدارة الجبائية كما قلنا سابقا على عاملين رئيسيين هما العامل الفني والعامل التنظيمي¹.

1. العامل الفني: يشير العامل الفني للنظام الجبائي إلى مجموعة الأحكام التشريعية المرتبطة بسبل التحقيق والربط وكذا التحصيل مع مجموعة الأسس التي على أساسها يتم اختيار الأساليب والطرق الفنية التي تسمح للإدارة الجبائية من اقتطاع الضرائب والجبائيات اعتمادا على ما تتطلبه الحالة الاجتماعية لأفراد المجتمع، ذلك أن نجاح النظام الجبائي يتوقف على مدى قدرة المشرع على خلق صيغة جبائية تتلاءم مع الظروف الاجتماعية للفرد لأنه في حالة العكس سيفشل النظام الجبائي.

2. العامل التنظيمي: يعتبر العامل التنظيمي من أهمّ العوامل التي تنظم الاقتطاعات الجبائية²، فهو بذلك يكتسي أهمية بالغة للنظام الجبائي، وبما أنّ الضرائب والرسوم موجودة ضمن مزيج ضريبي متنوع، فهذا يتطلب وجود تنظيم إداري قادر على القيام بدوره على أحسن وجه، من خلال عمليات تحديد الوعاء الجبائي وطرق التحصيل المناسبة، وبالتالي نجاح النظام الجبائي في تحقيق الاستمرارية يتطلب وجود علاقة تكاملية بين مختلف الضرائب والرسوم المشكلة له، فنقص الحصيلة الجبائية لضريبة معينة يتطلب ارتفاع حصيلة ضريبة أخرى لتعويض ذلك النقص، وهذا الانسجام بين الضريبتين يعرف بالتنسيق الضريبي، هذا الأخير الذي يعتبر عاملا أساسيا في الحفاظ على أهداف النظام الجبائي³.

المطلب الثالث: البنية العامة للنظام الجبائي الجزائري

يتكون النظام الجبائي الجزائري حسب الدستور من مجموعة كبيرة من الضرائب والرسوم التي تندرج ضمن القوانين والتشريعات الجبائية المسطرة من طرف المديرية العامة للضرائب.

¹ عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

² رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص: 392-393.

³ لآبد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر - دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/1253>. تاريخ الاطلاع: 2022/12/25، على الساعة: 22:13، ص: 30-31.

الفرع الأول: الضرائب المباشرة

تتكون الضرائب المباشرة حسب النظام الجبائي الجزائري من الضرائب والرسوم التالية:

الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الضريبة الجزائرية الوحيدة (IFU)، الرسم على النشاط المهني (TAP)، رسم التطهير (TA)، الضريبة على الأملاك (TP).

1. الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): هي ضريبة سنوية وحيدة تفرض على دخل الشخص الطبيعي، وتكون على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، حيث يتكون الدخل الصافي من مجموع المداخل الصافية للأرباح والعوائد التالية: الأرباح الصناعية والتجارية، أرباح المهن غير التجارية، الأرباح الفلاحية، إيرادات الإيجار للملكيات المبنية وغير المبنية، عائدات رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والريوع، وفوائض القيمة للتنازل الخاصة بالعقارات المبنية وغير المبنية وكل الحقوق الأخرى الناتجة عن التنازل من أسهم وحصص اجتماعية وأوراق مماثلة¹.

2. الضريبة على أرباح الشركات (IBS): هي ضريبة سنوية تفرض على كافة الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات والأشخاص المعنويين، الذين يمثلون شركات الأشخاص وشركات المساهمة التي تتوفر فيها الشروط القانونية، الشركات المدنية من غير شركة الأسهم، هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي تخضع للشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري العمل بهما، المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، الشركات التي تنجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء تلك التي يعفيها القانون والمذكورة في المادة 138 من نفس القانون السابق الذكر.

هذا ويحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات على النحو التالي:

- 19%: أنشطة إنتاج السلع؛

- 23%: أنشطة البناء والأشغال العمومية والري، بالإضافة إلى الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار؛

- 26%: باقي الأنشطة الأخرى.

¹ المادة 01 و 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الضريبة على الدخل الإجمالي"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022، الموقع الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CIDTA_LFC_2022_ar..pdf، تاريخ الاطلاع: 2022/12/27، على الساعة: 15:16، ص: 10.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

أما بالنسبة للأرباح التي يعاد استثمارها، فهي تخضع لمعدل استثنائي يقدر بـ 10%، وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 142 مكرر من هذا القانون¹.

3. الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU): كما رأينا سابقا جاءت هذه الضريبة لتحل محل النظام الجزافي السابق، الذي كان يجمع ما بين الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني، والرسم على القيمة المضافة. حيث يخضع المكلفين في إطار هذه الضريبة للمعدلات التالية:

- 05%: بالنسبة لأنشطة بيع البضائع والأنشطة المرتبطة بالإنتاج والحرفيين الذين يمارسون الحرف الفنية؛

- 12%: بالنسبة لأنشطة المتعلقة بتأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية².

4. الرسم على النشاط المهني (TAP): هي ضريبة تخص رقم الأعمال المحقق في الجزائر بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي والمصنفة ضمن الأرباح الصناعية والتجارية، زيادة على الأرباح الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات، إلا أن هناك بعض الحالات الخاصة التي يستثنىها القانون. ويحدد معدل الرسم على النشاط المهني بـ 1.5%، بينما يتم رفع هذا معدل إلى 03% عندما يتعلق الأمر برقم الأعمال الخاص بأنشطة نقل المحروقات عبر الأنابيب³.

5. رسم التطهير (TA): رسم التطهير أو كما يعرف برسم رفع القمامات المنزلية هو رسم يحصل لفائدة البلديات التي تقوم مصالحتها برفع القمامات والأوساخ المنزلية على كل الملكيات المبنية، والذي يدفع بصفة سنوية، حيث يكلف قابض الضرائب المختص إقليميا بتولي عملية تحصيله، هذا ويحرر الرسم في حق المالك أو المنتفع. أما بخصوص التعريفات التي تنشأ على رسم التطهير فيحددتها القانون كما يلي:

الجدول (1-3): معدل رسم التطهير (الرسم على رفع القمامات المنزلية) على الملكيات المبنية

المساحة (دج)	طبيعة المحل أو الأرض
2000	كل محل ذي استعمال سكني.
10.000	كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي.
18.000	كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات.
80.000	المحلات ذات الاستعمالات المختلفة والتي تنتج نفايات تفوق الأصناف السابقة.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

¹ المادة 135-150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الضريبة على أرباح الشركات"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022، مرجع سبق ذكره، ص: 37-47.

² المادة 282 مكرر 2 والمادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الضريبة الجزافية الوحيدة، مرجع سبق ذكره، ص: 86-87.

³ المادة 217، 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الرسم على النشاط المهني"، مرجع سبق ذكره، ص: 67-69.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

6. الضريبة على الأملاك (TP): أسست هذه الضريبة سنة 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 01-93 المؤرخ في 19 يناير سنة 1993، وهي عبارة عن ضريبة سنوية تدفع في شهر يناير من كل سنة، تفرض على الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، سواء كانت أملاكهم بالجزائر أو خارجها، بالإضافة للأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر بينما أملاكهم موجودة بها¹. وكذلك الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر ولكن لا يحوزون أي أملاك بحسب عناصر مستوى معيشتهم². وبخصوص كيفية تطبيق الضريبة على الأملاك، فتكون النسبة حسب السلم التصاعدي التالي:

الجدول (2-3): المعدل التصاعدي للضريبة على الأملاك

النسبة	القسط الصافي من الأملاك الخاضعة للضريبة
0%	أقل من 100.000.000 دج
0.15%	من 100.000.000 إلى 150.000.000 دج
0.25%	من 150.000.001 إلى 250.000.000 دج
0.35%	من 250.000.001 إلى 350.000.000 دج
0.5%	من 350.000.001 إلى 450.000.000 دج
1%	ما يفوق 450.000.000 دج

المصدر: المادة 281 مكرر 8 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص 85.

7. الرسم على الإقامة: تم إنشاء هذا الرسم بموجب المادة 59 من قانون المالية لسنة 1998، وهو موجه لفائدة البلديات، يخضع له الأشخاص الذين لا يملكون إقامة في البلدية، يفرض على مؤجري الغرف المفروشة وأصحاب الفنادق، إضافة إلى أصحاب الحمامات المستعملة³. أما فيما يتعلق بالتعريفات الخاصة بالرسم على الإقامة، فيحددها القانون عن كل يوم يقضيه الشخص في المؤسسات الفندقية، والموضحة حسب الجدول التالي:

¹ المادة 274 من المرسوم التشريعي رقم 01-93 المؤرخ في 19 يناير سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1993، "الضريبة على الأملاك"، الجريدة الرسمية العدد 04، الجزائر، 1993، ص: 15.

² المادة 274 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الضريبة على الثروة"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

³ المادة 59 من القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997 والمتضمن قانون المالية لسنة 1998، "الرسم على الإقامة"، الجريدة الرسمية العدد 89، 1998، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1997/A1997089.pdf?znjo=89>، تاريخ الاطلاع: 2022/12/30، على الساعة 14:45، ص: 30.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

الجدول(3-3): تعريفات الرسم على الإقامة المطبقة على المؤسسات الفندقية

صنف المؤسسة الفندقية	مبلغ التعريف/ كل يوم إقامة
المؤسسة الفندقية ذات خمسة (5) نجوم	600 دج
المؤسسة الفندقية ذات أربعة (4) نجوم	500 دج
المؤسسة الفندقية ذات ثلاثة (3) نجوم	300 دج
المؤسسة الفندقية ذات نجمتان (2) نجوم	200 دج
المؤسسة الفندقية ذات نجمة (1) واحدة	100 دج

المصدر: المادة 266 مكرر 3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

8. الرسم العقاري (TF): يقصد بهذا الرسم، الضريبة السنوية التي تفرضها الدولة على الملكيات المبنية وغير المبنية انطلاقا من القيمة الإيجارية السنوية للممتلكات والمناطق الواقعة فيها¹. ويحدد القانون معدل الرسم العقاري للملكيات المبنية وغير المبنية على النحو التالي:

1. بالنسبة للملكيات المبنية:

الجدول(4-3): معدل الرسم العقاري على الملكيات المبنية.

المعدل	المساحة	طبيعة الملكيات المبنية
%3	/	الملكيات المبنية بشكل تام
%10	/	الملكيات ذات الاستعمال السكني المملوكة من الأشخاص الطبيعيين وغير مشغولة كليّة
%5	أقل أو تساوي 500 م ²	الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية
%7	تفوق 500 م ² وتقل أو تساوي 1.000 م ²	
%10	تفوق 1.000 م ²	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المادة 261-ب من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص: 74..

¹ بوعتبة فوزية، " الأحكام القانونية للرسم العقاري "، مجلة القانون العقاري، المجلد 3، العدد 1، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2016، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/688/3/1/129948>، تاريخ الاطلاع: 2022/12/31، على الساعة: 19:30، ص: 164.

2. بالنسبة للملكيات غير المبنية:

الجدول (3-5): معدل الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية

المعدل	المساحة	طبيعة الملكيات غير المبنية
5%	/	الملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية
3%	/	الأراضي الفلاحية
5%	أقل أو تساوي 500 م ²	الملكيات غير المبنية المتواجدة في الأراضي العمرانية
7%	تفوق 500 م ² وتقل أو تساوي 1.000 م ²	
10%	تفوق 1.000 م ²	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المادة 261-ز من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، مرجع سبق ذكره، ص76.

9. الضريبة على الدخل الإجمالي لصنف الربوع العقارية: هي ضريبة تفرض على مختلف المداخل المحققة سواء من إيجار العقارات المبنية أو جزء منها أو إيجار المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعنادها، وهذا في حالة لم تكن مصنفة ضمن أرباح مؤسسة صناعية أو تجارية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية، بالإضافة إلى الإيرادات الناتجة عن إيجار أملاك غير مبنية باختلاف أنواعها بما فيها الأراضي الفلاحية. هذا ويتكون الوعاء الضريبي الذي يخضع له هذا النوع من المداخل تبعا للقيمة الإيجارية المحددة في السوق المحلية أو حسب ما هو مقرر في التنظيم¹.

10. الرسوم البيئية: لقد تم تأسيس هذا الرسم بموجب المادة 117 من قانون رقم 91-25، وهو يخص النشاطات الملوثة والمضرة بالبيئة²، حيث قام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من التشريعات الجبائية التي تتكون من غرامات وإتاوات ردعية تفرض على الأشخاص والمؤسسات المسببة للتلوث من جهة وكوسيلة لدعم الإيرادات العامة للدولة من جهة أخرى، وقد شهد هذا الرسم العديد من التعديلات كان آخرها سنة 2020³.

¹ المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسم المماثلة، "المداخل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية (الربوع العقارية)"، مرجع سبق ذكره، ص:17.

² المادة 117 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، "الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة"، الجريدة الرسمية العدد 65، الجزائر، 1991، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1991/A1991065.pdf?znjo=65>، تاريخ الاطلاع: 2023/01/02، على الساعة: 19:40، ص: 2503.

³ المادة 88 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، "الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة"، الجريدة الرسمية العدد 81، الجزائر، 2019، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2019/A2019081.pdf?znjo=81>، تاريخ الاطلاع: 2023/01/05، على الساعة: 17:30، ص: 34.

الفرع الثاني: الضرائب غير المباشرة

تتفرع الضرائب غير المباشرة في النظام الجبائي الجزائري بدورها إلى مجموعة متنوعة من الضرائب والرسوم، وتشمل الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الرسم على المنتوجات البترولية ورسم الضمان والتعير.

1. الرسم على القيمة المضافة (TVA): تم احداث هذا الرسم ضمن الإصلاحات الجبائية التي أجريت سنة 1992، حيث جاء ليعوض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)¹. وهي ضريبة غير مباشرة تفرض على الإنفاق وتشمل عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك المستثناة قانونا، والتي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، والتي يتم انجازها بالجزائر بصفة عادية أو استثنائية. تعتمد عليها الدولة بسبب مساهمتها الكبيرة في رفع حجم الموارد المالية². هذا ويحدد معدل الرسم على القيمة المضافة حسب طبيعة النشاط بمعدل عادي 19%، ومعدل مخفض يقدر بـ 09%، حسبما تنص عليه المادة 21 و23 من قانون الرسم على رقم الأعمال³.

2. الرسم الداخلي على الاستهلاك: لقد تم استحداث هذا الرسم سنة 1991 بموجب المادة 25 من قانون المالية لسنة 1991، وهو يخص التعريفات المطبقة على مجموعة معينة من المنتوجات والتي تدخل في أصناف السجائر والتبغ وبعض المشروبات الكحولية⁴، كما هي موضحة في الجدول التالي:

¹ بلوافي عبد المالك، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1992-2008، أطروحة ماجستير في الاقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012، الموقع الإلكتروني: <https://bucket.theses-algerie.com/files/repositories-dz/2152233451901335.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2023/01/07، على الساعة: 10:21، ص: 54.

² اجري خيرة ومكي عمارية وبابا عبد القادر، "دور الرسم على القيمة المضافة في تمويل ميزانية الدولة في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2017"، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 17، العدد 01، جامعة تلمسان، جوان 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106637>، تاريخ الاطلاع: 2023/01/12، على الساعة: 21:35، ص: 123.

³ المادة 21 و23 من قانون الرسم على رقم الأعمال، "الرسم على القيمة المضافة"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022، الموقع الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CTCA_LF_2023_AR.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/01/14، على الساعة: 17:35، ص: 13-16.

⁴ المادة 25 من القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الجريدة الرسمية العدد 57، الجزائر، 1990، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1990/A1990057.pdf?znjo=57>، تاريخ الاطلاع: 2023/01/18، على الساعة: 20:36، ص: 1933.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

الجدول(3-6): التعريفات المطبقة على المنتجات الخاضعة للرسم الداخلي على الاستهلاك

الحصة/المعدل		طبيعة المنتجات	
		I. الجعة	
4.368 دج / للهكتولتر		لا تتعدى 5 درجات	
5.560 دج / للهكتولتر		أكثر من 5 درجات	
المعدل النسبي وفقا لقيمة المنتج		II. منتجات التبغ والكبريت	
الحصة الثابتة (دج/كغ)			
1.640	15%	1.1- التبغ الأسود	
2.250	15%	2.1- التبغ الأشقر	
2.600	15%	2. السيجار	
682	10%	3. تبغ التدخين بما فيها الشيشة	
781	15%	4. تبغ للنشق والمضغ	
20%		5. الكبريت والقذاحات	

المصدر: المادة 25 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، "الرسم الداخلي على الاستهلاك"، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

3. الرسم على المنتجات البترولية (TPP): انشأ هذا الرسم سنة 1996 بموجب الأمر رقم 95-27، وهو عبارة عن رسم يطبق على المنتجات البترولية أو المشابهة لها سواء كان محصل عليها في الجزائر أو كانت مستوردة، خصوصا تلك التي تخضع للمراقبة الجمركية، حيث تعود حصيلتها لفائدة ميزانية الدولة¹. أما بالنسبة لقائمة المنتجات البترولية الخاضعة لهذا الرسم والمعدل المطبق عليها، فهي موضحة كما يلي:

الجدول(3-7): المواد الخاضعة للرسم على المنتجات البترولية والمعدل المطبق على كل نوع منها

رقم التعريف الجمركية	تعيين نوع المنتج	الرسم المطبق (دج/هكتولتر)
م. 10- 27	البزين الممتاز	1.600,00
م. 10- 27	البزين العادي	1.700,00
م. 10- 27	البزين الخالي من الرصاص	1.700,00
م. 10- 27	غاز أويل	900,00
م. 11- 27	غاز البترول المميع / الوقود	1,00

المصدر: المادة 28 مكرر، قانون الرسوم على رقم الأعمال، "الرسم على المنتجات البترولية"، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

¹ المادة 28 مكرر من الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1995 والمتضمن قانون المالية لسنة 1996، الرسم على المنتجات البترولية، الجريدة الرسمية العدد 82، الجزائر، 1995، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1995/A1995082.pdf?znjo=82>. تاريخ الاطلاع: 2023/01/20. على الساعة: 19:25، ص: 35.

4. رسم الضمان والتعيير: هو عبارة عن رسم يفرض على النشاطات المرتبطة بمصنوعات الذهب والفضة والبلاتين، وتحدد تعريفته عن طريق الوزن الذي يقاس بوحدة الهكتوغرام، على النحو التالي:

- 8.000 دج/ بالنسبة للمصنوعات من الذهب؛
 - 20.000 دج/ بالنسبة للمصنوعات من البلاتين؛
 - 150 دج/ بالنسبة للمصنوعات من الفضة.
- أمّا بالنسبة لعملية التعيير فتكون وفق تحصيل رسم ثابت، الذي يحدد كما يلي:

1.4- التعيير بنجمة العيار:

- البلاتين: 12 دج / ديكا غرام أو جزء منه؛
- الذهب: 6 دج/ ديكا غرام أو جزء منه؛
- الفضة: أقل أو يساوي 400 غرام: 4 دج/هكتو غرام؛
- الفضة: أكثر من 400 غرام: 16 دج/ 2كغ أو جزء من الكيلو غرام.

2.4- التعيير بالبوثة:

- البلاتين: 150 دج/ كل عملية؛
- الذهب: 100 دج / كل عملية.

3.4- التعيير عن طريق التبليل:

- الفضة: 20 دج / كل عملية؛

هناك حالة استثنائية تتعلق بالمصنوعات في شكل حصص من نفس الصهر، تكون التسعيرة فيها كما يلي:

- البلاتين والذهب: 120 غرام بالنسبة للتعيير عن طريق البوثة؛
- الفضة: 2كغ أو جزء من الكيلو غرام بالنسبة للتعيير عن طريق التبليل¹.

¹ المادة 340 و342 من قانون الضرائب غير المباشرة، "رسوم الضمان والتعيير"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022، الموقع الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CII_2022_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 23/01/2023، على الساعة: 18:30، ص ص: 53-54.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

5. الرسم الصحي على اللحوم: أسس هذا الرسم بموجب المادة 62 من قانون المالية لسنة 1980، شهد عدة تعديلات كان آخرها سنة 2009، وهو عبارة عن رسم ينشأ على عمليات ذبح الحيوانات بمختلف أنواعها والمحددة وفقا للمادة 446 من قانون الضرائب غير المباشرة والتي تشمل الخيليات، الجمليات، البقرات، الضأنيات والعنزيات، ويفرض هذا الرسم على المالك من خلال وزن اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة، بحيث يحدد معدل الرسم بـ 10 دج عن كل 1 كغ¹.

الفرع الثالث: حقوق التسجيل

تمثل حقوق التسجيل مختلف رسوم التسجيل التي تفرضها الدولة عند تحرير العقود ونقل الملكية، حسب الأسس وتبعاً للقواعد التي يحددها القانون، بحيث تكون هذه الرسوم ثابتة أو نسبية أو تصاعدية تبعاً لنوع العقد المحرر. وتشير المادة 3 من قانون التسجيل إلى أن الرسم الثابت يطبق على العقود التي لا تثبت نقل الملكية أو حق الانتفاع أو التمتع لمدة الحياة أو لمدة زمنية غير محددة فيما يتعلق بأموال منقولة أو عقارية ولا لحصة في شركة ولا قسمة أموال منقولة أو عقارية.

أما بالنسبة للرسم النسبي أو التصاعدي فيطبق على نقل الملكيات أو حق الانتفاع أو التمتع بالأموال المنقولة أو العقارية التي تخص الأحياء أو تلك المرتبطة بالوفاة، وكذا العقود الخاصة بحصة شركة أو قسمة أموال منقولة أو عقارية بالإضافة إلى العقود المذكورة في المادة 221 من قانون التسجيل².

الفرع الرابع: حقوق الطابع

يمثل رسم الطابع تلك الضريبة التي تفرضها الدولة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية وكذا المحررات التي تقدم للقضاء كدليل، وتبلغ تعريفه الرسم من 5 دج فما فوق مع مراعاة أحكام المادة 100 من قانون الطابع، أما في مجال الضرائب المباشرة فيلزم الأطراف الخاضعون لنظام الربح الحقيقي إلى دفع رسم الطابع بصفة مثبتة من خلال وضع الطوابع أو العلامات التي تدل على دفع الرسوم، بحيث تدرج في جداول عن طريق علامات مطبوعة بواسطة الآلات مرخصة من طرف الإدارة الجبائية.

¹ المادة 446 و 447 من قانون الضرائب غير المباشرة، "الرسم الصحي على اللحوم"، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

² المواد من 01 إلى 04 من قانون التسجيل، "تحديد الرسوم المطبقة وطرق تسجيل العقود"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022، الموقع الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/CENR_2022_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/01/24، على الساعة: 21:25، ص:

وبخصوص الجهات المعنية بدفع هذه الرسوم فتخص كل من مستغلوا خطوط نقل المسافرين، الأشخاص الذين يقومون بكراء المساحات وكتاب الضبط لحساب المستعملين والموثقين لحساب زبائنهم¹.

المطلب الرابع: فعالية النظام الجبائي الجزائري وطرق قياسها

تعتبر فعالية النظام الجبائي احدى الاهتمامات الأساسية التي يبني عليها صناع القرار السياسة الاقتصادية للدولة، فكلما كان النظام الجبائي فعالا كلما كانت نتائجه ايجابية على الاقتصاد الوطني. لذلك في هذا المطلب سوف يتم التعرف على مدى فعالية النظام الجبائي الجزائري والطرق التي يمكن من خلالها قياس هذه الفعالية.

الفرع الأول: مفهوم فعالية النظام الجبائي

لطالما كان نجاح أي نظام جبائي يتوقف على مدى قدرته على تحقيق الأهداف التي يتم تسطيرها من طرف السلطات العمومية، وعليه فإن فعاليته ترتبط بفعالية السياسة الاقتصادية المتبعة. ويقصد بالفعالية قدرة النظام الجبائي على تحقيق الأهداف المرجوة بشكل متوازن، باعتبار أنّ هذه الأهداف يمكن أن تتصادم فيما بينها، كأن يتعارض الهدف المالي للضريبة مع الهدف الاقتصادي لها من خلال قيام الدولة بدعم بعض القطاعات بمنحها إعفاءات جبائية كلية كانت أم جزئية أو أنّ يتعارض الهدف المالي مع الهدف الاجتماعي، وهو ما يجعل المشرع الجبائي يأخذ في الحسبان الوضع الاجتماعي للأفراد، عن طريق إعفاء أصحاب الدخل المنخفضة من الالتزامات الضريبية². وعليه حتى تكون هناك نجاعة وفعالية للنظام الجبائي يجب تحقق المصالح الثلاث التالية:

- مصلحة الدولة: تتوقف مصلحة الدولة في الجانب الجبائي من خلال تحقيق مكاسب مالية من الجباية، بحيث تستطيع من خلالها تغطية نفقاتها، وهو ما يضمن لها تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية.
- مصلحة المكلف (الخاضع للضريبة): تتحقق مصلحة الخاضع للضريبة عندما لا تتعارض الضرائب والرسوم المفروضة في حقه مع أهدافه وطموحاته المالية التي يجنيها من الاستثمارات، والمساعدة التي يمكن أن تقدمها له الدولة نتيجة تأدية واجباته الضريبية كالحماية من المنافسة الخارجية.

¹ المواد من 01 الى 04 من قانون الطابع، "القسم الأول: طرق التحصيل- المدينون بالرسوم"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022، الموقع الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/codes_fiscaux_arabe/Code_Timbre_LFC_2022_AR.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/01/25، على الساعة: 20:15، ص: 06.

² بلوافي عبد المالك، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1992-2008، مرجع سبق ذكره، ص: 128.

- مصلحة المجتمع: إنّ فعالية النظام الجبائي تتحقق بالنسبة للمجتمع عندما تكون هناك نتائج ايجابية من فرض الضريبة، أي عندما يتم استخدام الإيرادات الجبائية في تحسين الخدمات وتوفير احتياجات المواطن من أمن، صحة، تعليم، بنى تحتية... الخ.

الفرع الثاني: قياس فعالية النظام الجبائي الجزائري

أما بخصوص قياس فعالية النظام الجبائي، فإن الهدف المالي دائما هو الهدف الأساسي لأن الغاية من فرض الضريبة هو توفير المداخيل اللازمة لتمويل ميزانية الدولة (النفقات العامة). ولا يتحقق هذا الهدف إلا بوجود إدارة جبائية قادرة على تنفيذ النصوص والقوانين على أرض الواقع. وفي هذا السياق سنقوم بالتطرق الى مؤشرين مهمين في قياس فعالية النظام الجبائي، وهما معدل التنفيذ ومستوى الضغط الضريبي.

1. معدل التنفيذ: يعتبر مؤشر تنفيذ الإيرادات الجبائية من المؤشرات الكمية والمعدلات المهمة لقياس مردودية وأداء النظام الجبائي من الناحية التنفيذية، بحيث يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل التنفيذ} = \frac{\text{حصيلة الجباية الفعلية}}{\text{حصيلة الجباية التقديرية}} \times 100$$

يشير هذا المعدل إلى الفعالية المالية للنظام الجبائي، فكلما كانت الحصيلة الجبائية الفعلية أكبر من الحصيلة الجبائية التقديرية كلما كان النظام الجبائي أكثر فعالية من الناحية المالية وكانت الإدارة الجبائية أكثر كفاءة. والعكس صحيح فكلما كانت الحصيلة الجبائية الفعلية أقل من الحصيلة التقديرية، كان النظام الجبائي أقل فعالية، وبالتالي غير قادر على مضاعفة التحصيل، مما يدل على ضعف كفاءة الإدارة الجبائية أو وجود تهرب ضريبي كبير¹.

¹ بن طيرش عطاء الله وسويح جمال، "مدى فعالية النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة بالجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، المركز الجامعي ميلة، ديسمبر 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45709>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/26، على الساعة: 20:37، ص: 281.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

الجدول (8-3): تطوّر معدل تنفيذ الحصيلة الجبائية بالجزائر خلال الفترة (1992-2021)

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	الإيرادات الجبائية الفعلية	الإيرادات الجبائية التقديرية	معدل التنفيذ (%)	السنوات	الإيرادات الجبائية الفعلية	الإيرادات الجبائية التقديرية	معدل التنفيذ (%)
1992	302,66	321,90	94,02%	2007	3 478,60	1 649,11	210,94%
1993	300,68	323,10	93,06%	2008	2 680,68	1 725,00	155,40%
1994	398,35	330,00	120,71%	2009	3 073,61	3 707,60	82,90%
1995	578,14	537,50	107,56%	2010	2 799,64	2 904,30	96,40%
1996	786,60	705,80	111,45%	2011	2 978,29	3 056,50	97,44%
1997	878,77	785,60	111,86%	2012	3 430,25	3 157,35	108,64%
1998	708,38	872,50	81,19%	2013	3 726,13	3 447,30	108,09%
1999	874,88	860,10	101,72%	2014	3 741,60	3 930,18	95,20%
2000	1 522,73	949,84	160,31%	2015	4 336,38	4 513,31	96,08%
2001	1 354,62	1 143,38	118,48%	2016	4 356,56	4 500,23	96,81%
2002	1 425,80	1 355,25	105,21%	2017	4 788,67	5 045,49	94,91%
2003	1 809,90	1 311,95	137,95%	2018	5 266,94	5 914,27	89,05%
2004	2 066,11	1 394,50	148,16%	2019	5 367,70	5 907,90	90,86%
2005	2 908,30	1 495,93	194,41%	2020	4 546,70	5 247,19	86,65%
2006	3 434,88	1 526,77	224,98%	2021	5 377,40	4 570,93	117,64%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العمومية، الموقع الإلكتروني:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12_Finance_Public1962_2020Ar.pdf، ص: 246، بنك الجزائر، التطوّر الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2021،

ديسمبر 2022، الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2021ar.pdf>، ص: 92، وقوانين المالية

(1992-2021)، التشريع الجبائي، المديرية العامة للضرائب، الموقع الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/ar>، تاريخ الاطلاع: 2023/01/27، على الساعة:

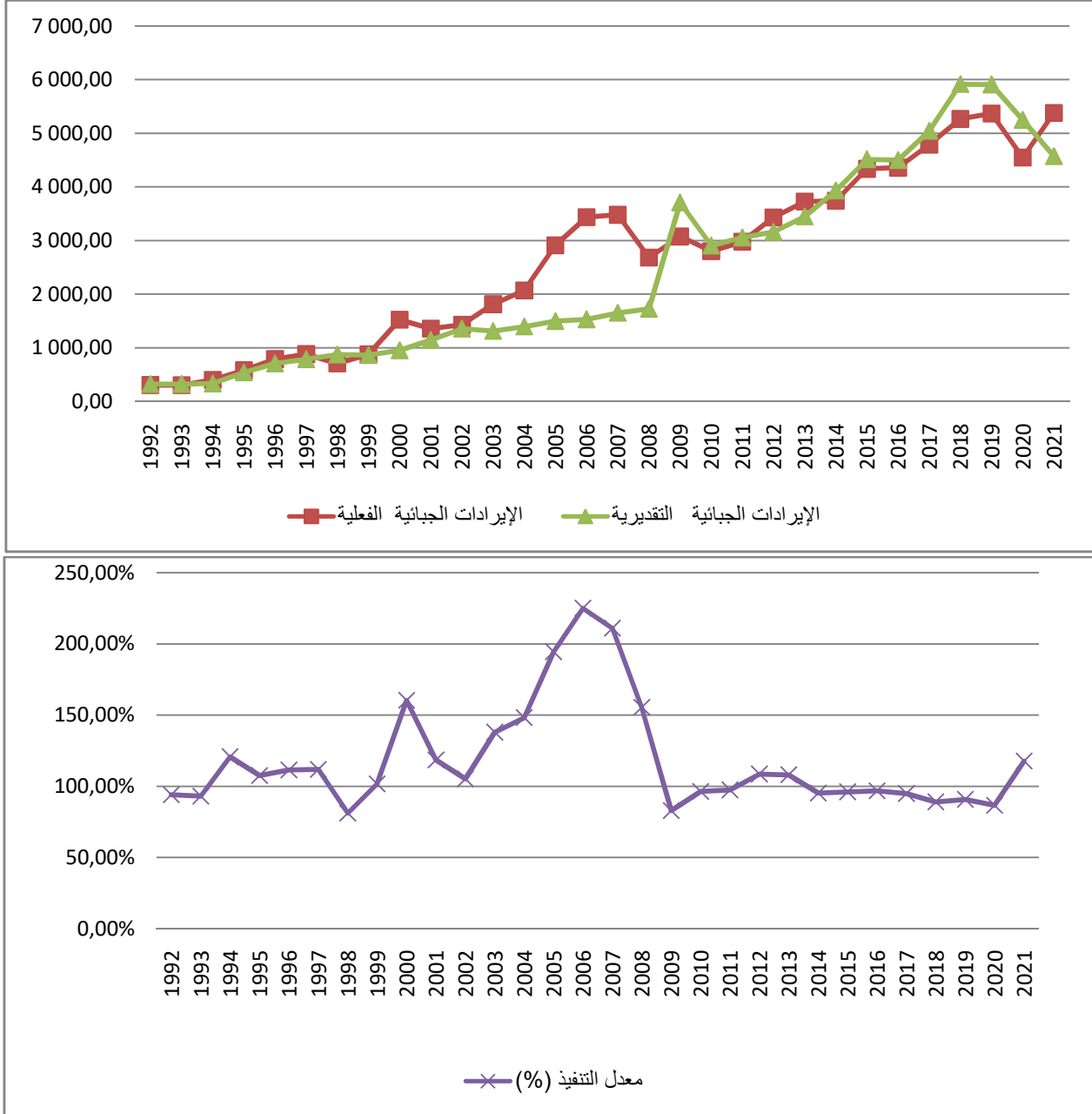
21:20

من خلال الجدول (8-3)، يتّضح أنّ هناك تقارب بين التقديرات الجبائية التي أعدتها الدولة والإيرادات المحققة، كما يظهر أيضا أنّ الإيرادات الجبائية في ارتفاع مستمر، انطلاقا من سنة 1992 التي تعتبر سنة الانعطاف بحكم أنّها السنة التي انطلق فيها برنامج الإصلاح للنظام الجبائي، فقد سجلت سنة 2006 أكبر نسبة لمعدل التنفيذ بقيمة قدرت بـ 224.98%، في حين أنّ أقل نسبة سجلت خلال سنتي 1998 و2020 بمعدل 81.19 و86.65% على التوالي، نتيجة الأوضاع الأمنية التي كانت تشهدها خلال سنة 1998 بينما تدني معدل التنفيذ خلال سنة 2020 يعود للانخفاض الكبير في أسعار النفط والأزمة الصحية (جائحة كورونا) التي عصفت بالعالم وما رافقها من تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

أمّا فيما يخص الحصيلة المحققة عموماً تثبت دور الإصلاحات الجبائية في رفع المداخيل الجبائية. وبما أن هناك تقارب بين الانجازات والتقديرات فهي تبين أن النظام الجبائي يتميز بالفعالية، وهذا ما يظهره معدل التنفيذ على مدار الفترة الممتدة ما بين سنة 1992 و2021.

الشكل(2-3): وضعية النظام الجبائي الجزائري من خلال معدل التنفيذ للفترة (2021-1992)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (8-3).

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

2. مستوى الضغط الضريبي: يمثل الضغط الضريبي أحد أهم المؤشرات الكمية التي تعكس فعالية النظام الجبائي من عدمه، ذلك أنه يركّز على القدرات المتاحة أمام الاقتطاعات الجبائية التي تهدف للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث أي اختلالات في موازين الاقتصاد الوطني، ويمكن التعبير عن مستوى الضغط الضريبي بالعلاقة بين الإيرادات الجبائية والنتاج المحلي الخام. ويرى العالم الاقتصادي "كولن كلارك" أن المستوى الطبيعي (النموذجي) للضغط الضريبي هو الذي تكون نسبته عند 25%¹.

وفي ظلّ اعتماد الجزائر على الجباية البترولية فإنّ الجزء الأكبر من الناتج المحلي الخام يتحقق من مداخيل النفط، باعتبار أنّ الجباية البترولية تساهم بأكثر من 53% من الحصيلة الجبائية، ومن ثمة فإنّ اعتماد الضغط الجبائي للجباية العادية منسوبا للناتج المحلي الخام خارج المحروقات يعطي دلالة أكثر².

$$\text{مستوى الضغط الضريبي} = (\text{الإيرادات الجبائية} / \text{الناتج المحلي الخام}) \times 100\%$$

والجدول الموالي يظهر معدل الضغط الضريبي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2021:

الجدول(9-3): يبين معدلات الضغط الجبائي بالجزائر خلال الفترة (1992-2021)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العادية المحققة	الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	معدل الضغط الجبائي	السنوات	الإيرادات العادية المحققة	الناتج المحلي الخام خارج المحروقات	معدل الضغط الجبائي
1992	108,86	6 641,03	12,36%	2007	766,75	6 641,03	11,55%
1993	121,46	9 328,30	12,02%	2008	965,28	9 328,30	10,35%
1994	176,17	8 041,02	13,92%	2009	1 448,89	8 041,02	18,02%
1995	241,99	10 489,86	14,50%	2010	1 297,94	10 489,86	12,37%
1996	290,60	13 059,57	14,01%	2011	1 448,89	13 059,57	11,09%
1997	314,01	14 690,56	14,17%	2012	1 908,60	14 690,56	12,99%
1998	329,82	15 032,02	13,45%	2013	2 031,00	15 032,02	13,51%
1999	314,50	15 650,87	11,74%	2014	2 091,50	15 650,87	13,36%
2000	349,50	14 989,73	11,85%	2015	2 354,70	14 989,73	15,71%
2001	398,23	15 832,08	12,18%	2016	2 482,20	15 832,08	15,68%

¹ ناصر مراد، "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

² بن ثابت غلال وجمال سويح، "دراسة مدى فعالية ميكانزمات النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة، دراسة حالة الجزائر 2000-2015"، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، جامعة ابن خلدون تيارت، ديسمبر 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/135473>، تاريخ الاطلاع: 2023/01/30، على الساعة: 20: 26، ص: 41.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

15,70%	16 749,19	2 630,00	2017	13,49%	3 579,87	482,89	2002
15,03%	18 043,66	2 711,80	2018	13,23%	3 967,34	524,92	2003
15,81%	17 982,57	2 843,50	2019	12,45%	4 663,42	580,41	2004
15,45%	16 989,09	2 625,20	2020	12,10%	5 294,15	640,47	2005
15,98%	17 287,10	2 761,80	2021	12,46%	5 787,63	720,88	2006

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2021، مرجع سبق ذكره، ص: 92-102؛

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العمومية، مرجع سبق ذكره، ص: 247-248؛

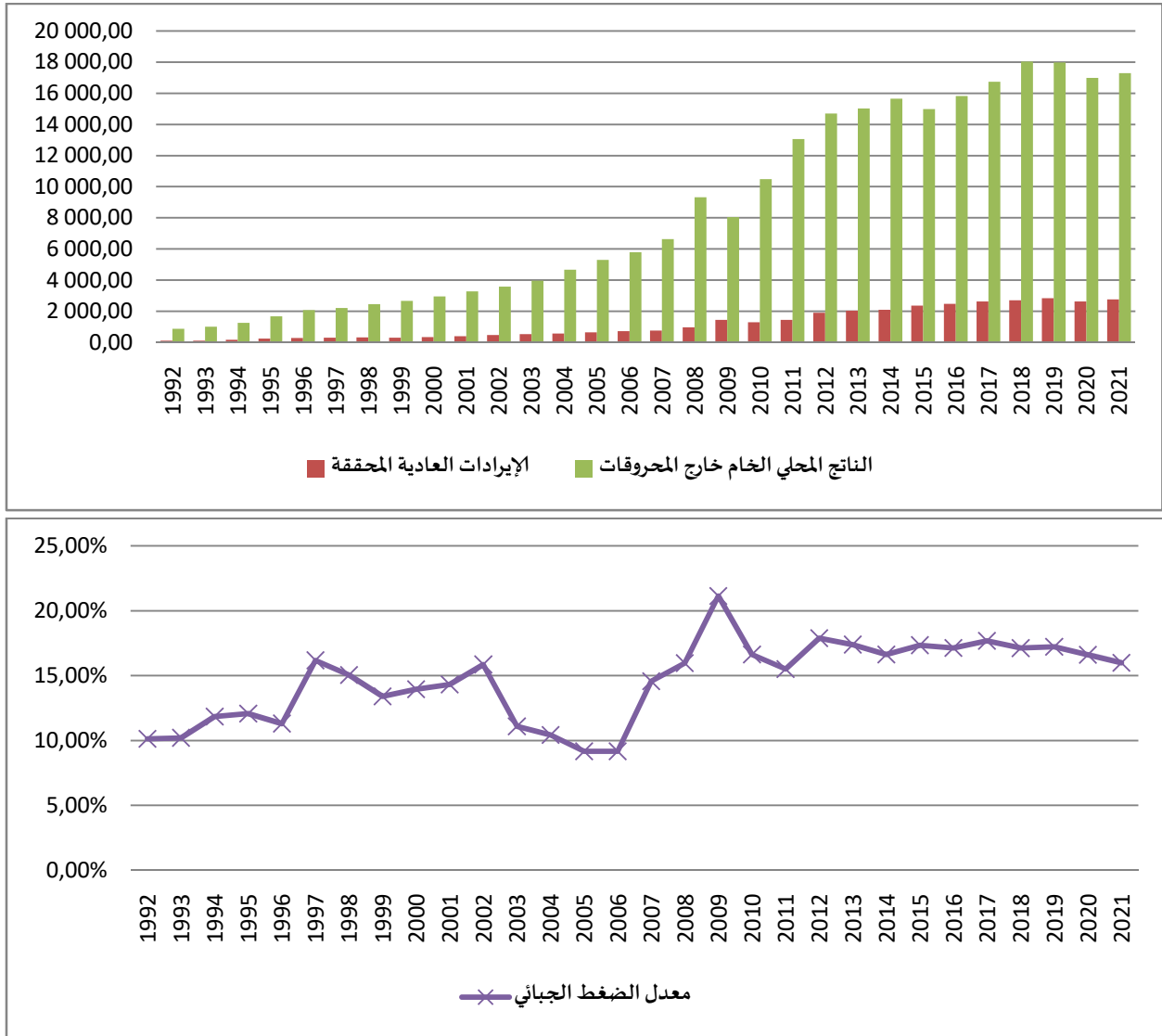
الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المحاسبة الوطنية، الموقع الإلكتروني؛

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14_ComptNat1962_2020Ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/01/29، على الساعة: 21:05، ص: 296.

انطلاقاً من الجدول (3-9)، يظهر أنّ معدلات الضغط الضريبي على مدار السنوات الثلاثين تبقى متقاربة فيما بينها، حيث إنّها تتراوح ما بين 10 و15%، وقد سجل أدنى مستوى للضغط الضريبي خلال سنة 2008 بمعدل قدر بـ 10,35%، بينما أعلى معدل بلغ 18,02% سنة 2002. ويظهر أيضاً من خلال الجدول بأن هناك ثبات في معدل الضغط الضريبي خلال السنوات السبع الأخيرة (2015-2021)، حيث تم تسجيل متوسط قدر بـ 15,62%، ويعود هذا التفاوت في مستويات الضغط الضريبي خلال طول هذه الفترة إلى التناسب بين حجم الإيرادات الجبائية المحققة من سنة لأخرى وقيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال نفس الفترات، بالإضافة إلى خطط الدولة لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع النفط.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

الشكل (3-3): معدل الضغط الضريبي المسجل خلال الفترة (1992-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (9-3).

المبحث الثاني: الإصلاح الجبائي وانعكاساته على النظام الجبائي الجزائري

لقد ساهمت سياسة التحوّل الاقتصاديّ من السياسة الاقتصادية المخططة إلى سياسة اقتصاد السوق في مراجعة جل دول العالم لسياساتها الجبائية، حيث أن الغاية من هذا التحوّل كان محاولة رفع حصيلة الإيرادات الجبائية، من خلال تبني سياسات الإصلاح الجبائي.

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الجبائي

يمثل الإصلاح الجبائي اليوم ضرورة حتمية أمام جل دول العالم وبخاصة الدول النامية، حيث إنَّها تتميز بضعف أجهزتها الضريبية التي تسمح برفع الإيرادات؛ وباعتبار الجزائر واحدة من هذه الدول، كان لزاما عليها مراجعة سياساتها الجبائية بما يتوافق مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لأنَّ الغاية الأساسية من رفع الحصيلة الجبائية من خلال سياسة الإصلاح الجبائي هو زيادة معدلات النمو والتنمية وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

الفرع الأول: تعريف الإصلاح الجبائي

يقصد بالإصلاح الجبائي التعديل الجزئي أو الكلي في النظام الجبائي السائد، بحيث يصبح يتماشى مع الاحتياجات الجديدة ويستجيب لمتطلبات المحيط المرتبطة بالخصوصيات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لكل دولة¹.

كما يمكن التعبير عن الإصلاح الجبائي بأنه إصلاح النظام الجبائي في الدولة بطريقة تجعله يتناسب مع سياستها العامة ومع الحاجة الاقتصادية، عن طريق استحداث ضرائب ورسوم جديدة أكثر تطورا، بالإضافة إلى ابتكار آليات جبائية تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتساهم في إعادة توزيع الدخل والثروة، وفي المقابل إلغاء الضرائب والرسوم التي تحدث ضررا بالاقتصاد وتخلق اختلالات في التوازن الاقتصادي للدولة².
ومما سبق نستخلص بأن الإصلاح الجبائي ماهو إلا سياسة جبائية تعتمد على الدولة، من خلال أحداث تغيير شامل في بنية نظامها الجبائي بما يسمح لها بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنشودة، والتي تشمل في الأساس تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي للبلد.

¹ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

² شاوي صبيحة، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة تلمسان، ديسمبر 2016، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/85846#:~:text=تاريخ%20الاطلاع%3A%202023/02/03,على%20الساعة%3A%2019:25,ص%3A%2051-52>.

الفرع الثاني: أسباب ودوافع عملية الإصلاح الجبائي

يعود الإصلاح الجبائي الذي انتهجته الجزائر منذ سنة 1992 إلى عدة أسباب، سواء على مستوى المحيط الوطني أو الدولي، وفيما يلي سوف نعرض أهم هذه الدوافع.

1. الدوافع الوطنية للإصلاح الجبائي:

في سياق الأزمة النفطية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني سنة 1986 على أثر تراجع أسعار المحروقات، كانت بمثابة الشرارة التي أشعلت نيران التغيير في النظام الجبائي، من خلال الخروج من التبعية النفطية وإصلاح نظام الجباية ككل، في وقت أصبح النظام الجبائي لا يستجيب لاحتياجات التنمية الاقتصادية. ما أدى إلى بروز عملية الإصلاح كنتيجة لمواجهة النقائص والاختلالات التي كانت تشوب النظام الجبائي، والتي تشمل ما يلي:

1.1- ثقل العبء الجبائي: يعد العبء الجبائي من الظواهر الجبائية التي تحد من نجاح النظام الجبائي، فقد شكلت الأعباء الجبائية ثقلا كبيرا على المؤسسات وأرباب الأعمال قبل سياسة الإصلاح، حيث ساهمت هذه الأعباء في الضغط الكبير والمتواصل على خزينة المؤسسات، فنجد مثلا أن معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) في الجزائر خلال سنة 1988 قد وصل إلى 55%، وهي نسبة كبيرة مقارنة بالعديد من دول العالم¹.

الجدول (3-10): المعدلات الضريبة على أرباح الشركات في عينة من دول العالم خلال سنة 1988

الدولة	المعدل الضريبي
الجزائر	55%
المغرب	49.5%
تونس	38%
مصر	40%
الولايات المتحدة الأمريكية	34%
بريطانيا	35%
تركيا	46%

المصدر: علي عزوز، "إصلاحات النظام الجبائي وانعكاساتها على تطور الجباية المحلية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

2.1- اختلال هيكل الإيرادات الجبائية: شهد النظام الجبائي هيمنة كبيرة للضرائب غير المباشرة، صاحبها ارتفاع في مستويات الضغط الضريبي نتيجة تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، فقد بلغ مستوى الضغط سنة 1986 معدل 45.6% و 46% سنة 1987، وهو ما يشير إلى الارتفاع الكبير في حجم الاقتطاعات الجبائية.

¹ علي عزوز، "إصلاحات النظام الجبائي وانعكاساتها على تطور الجباية المحلية في الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، جامعة البليدة 2، جوان 2012، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18809>، تاريخ الاطلاع: 2023/02/05، على الساعة: 17:44، ص: 153-151.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

3.1- عدم استقرار النظام الجبائي وتعقده: يمثل السبب الرئيسي وراء اختلالات وتعقد النظام الجبائي الجزائري في الجمع بين الضرائب النوعية ونظام الضرائب العامة، زيادة عن الإعفاءات الممنوحة بكثرة وتعّدّ النصوص والقوانين والتشريعات الضريبية، بالإضافة إلى نقص كفاءة الإدارة الجبائية¹، فقد شهدت مثلا معدلات الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) تغييرات عديدة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1986 وسنة 1991، حيث كانت على النحو التالي²:

- قبل تاريخ 1986/01/01 ← 60%
- من تاريخ 1986/01/01 إلى 1986/12/31 ← 50%
- من تاريخ 1987/01/01 إلى 1988/12/31 ← 55%
- من تاريخ 1989/01/01 إلى 1991/12/31 ← 50%

4.1- تفاقم ظاهرة الغش والتهرب الجبائيين: يعتبر الضغط الضريبي المرتفع على المكلفين من الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى انتشار ظاهري الغش والتهرب الجبائيين، حيث تجعلهم يتخلصون من دفع التزاماتهم الجبائية بصفة كلية أو جزئية³.

5.1- عدم توفّر العدالة الضريبية: لقد شهد النظام الجبائي الجزائري قبل فترة إصلاحات 1992 غياب كبير للعدالة الضريبية، ويظهر ذلك جليا في عملية الاقتطاع من المصدر التي كانت مقتصرة على فئة من المداخيل فقط، وهو ما ساهم في ارتفاع حجم التهرب من الضرائب المباشرة التي لا تخضع للاقتطاع من المصدر.

6.1- ضعف الإدارة الجبائية: لطالما كان النظام الجبائي غير قادر على التسيير الجيد لأموال الجباية، وهذا في ظل غياب الإدارة الفعالة والكفؤة، حيث إنّ ضعف الإدارة الجبائية في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى الفراغ الذي خلفه الاستعمار وهجرة الإطارات الفرنسية التي كانت تتحكم في الإدارة الذي انعكس على المردود الجبائي، بالإضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي لموظفي الضرائب الذي كان عائقا أمام تأدية المهام، وبالتالي عرقلة عملية التحصيل للضرائب والرسوم⁴.

¹ حامد نورالدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

² كمال رزيق وسمير عمور، "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البيروقراطية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 04، العدد 5، جامعة الشلف، جانفي 2008، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48112>، تاريخ الاطلاع: 2023/02/06، على الساعة: 21:27، ص: 325.

³ حامد نورالدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، المرجع نفسه، ص: 25.

⁴ عيسوس سميرة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على إنشاء ونشاط المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة ولاية جيجل، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2014/2013، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-jijel.dz:8080/xmlui/handle/123456789/5468>، تاريخ الاطلاع: 2023/02/08، على الساعة: 12:07، ص: 31.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

7.1- ضعف الجهد الجبائي واختلال الجهاز المالي: لقد عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من ضعف الجهد الجبائي الذي هو في الأساس يمثل المردود الجبائي، حيث يقاس من خلال نسبة الحصيلة الجبائية المنجزة إلى الحصيلة الجبائية التقديرية¹.

2. الدوافع الدولية للإصلاح الجبائي: لقد تزامنت الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الجزائر سنة 1992، مع جملة من التحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية، والمتمثلة فيما يلي:

- سقوط النظام الاشتراكي وصعود النظام الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها المتحكم الأول في زمام الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية من خلال المؤسسات المالية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛
- التحولات التكنولوجية والعلمية التي أدت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي فيما يعرف بسباق العولمة؛
- بروز التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة، الأمر الذي دفع بها إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية من أجل خلق توسيع مجالات التجارة العالمية فيما بينها؛
- أزمة المديونية في دول العالم الثالث والتي جعلها خاضعة دائما للمؤسسات المالية الدولية، فيما يتعلق بشروط الاقتراض والذي يكون مرهون بتقديم مجموعة من التنازلات في سبيل ذلك².

الفرع الثالث: أهداف إصلاح النظام الجبائي الجزائري لسنة 1992

لقد كانت تسعى الجزائر من وراء قيامها بالإصلاحات الجبائية إلى إقامة نظام جبائي قادر على تحقيق المردودية الجبائية اللازمة لإنعاش الاقتصاد الوطني، بما يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحريك دواليب التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إعطاء الجباية دورا جديدا يسمح بمواكبة التحولات الاقتصادية. ومن جملة أهداف الإصلاح الجبائي، نذكر مايلي:

- توسيع القاعدة الجبائية والتقليل من ارتفاع نسب الضريبة المفروضة، لاسيما وأن النظام الجبائي السابق كان يتميز بضيق الأوعية الجبائية وارتفاع معدلات الضريبة، وهو ما يمثل حافز قوي نحو التهرب الجبائي وظلم جبائي لفئة معينة من شرائح المجتمع، لذلك توسيع القاعدة الجبائية سيسمح بزيادة الإيرادات وتخفيض مستويات الضغط الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية؛

¹ شالي عبد القادر وعمارة منال ومحمد هاني، "أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري"، الملتقى الوطني الحادي عشر حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنوع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، المنعقد يومي 18 و19 أفريل 2018، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، الموقع الإلكتروني: https://www.researchgate.net/profile/Mohamed_Hani/publication/339434496_atr_alaslahat_aldrybyt_ly_alnzam_aljbayy_fy_aljzayr/links/5e51626b458515072db2c061/atr-alaslahat-aldrybyt-ly-alnzam-aljbayy-fy-aljzayr.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/02/10، الساعة: 21:20، ص: 04.

² شاوي صبيحة، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية"، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

- عصرنة الإدارة الجبائية بتزويد موظفيها بالوسائل والأجهزة اللازمة لتسهيل تأدية مهامهم¹؛
- نشر الوعي الضريبي وغرس فكرة المواطنة الضريبية وتدريبها في مختلف أطوار المنظومة التربوية؛
- تضيق منافذ السوق غير الرسمي من خلال منح تسهيلات وتحفيزات ضريبية والتعامل بالمرونة اللازمة مع المكلفين بالضريبة²؛
- تحقيق الاستقرار في التشريع الجبائي للنظام الضريبي، بهدف تعزيز مصداقيته وبالتالي تحفيز المستثمرين على اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار على المدى البعيد؛
- خلق التوازن الاقتصادي المبني على تحقيق التنوع الاقتصادي، بحيث يكون بعيد عن هيمنة المنتجات البترولية التي تشهد أسواقها حالات عدم الاستقرار؛
- التوزيع العادل للمداخيل بين فئات المجتمع والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة، عن طريق دفع الضرائب والرسوم حتى يمكن السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة التي تسود الاقتصاد الوطني³؛
- إشراك المجتمع المدني في النقاشات المرتبطة بالمالية العمومية والجهاز الجبائي⁴.

الفرع الرابع: أدوات الإصلاح الجبائي

- من ضمن الأدوات التي اعتمدت عليها الجزائر لإصلاح النظام الجبائي يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁵:
- إعادة الهيكلة لمختلف المصالح وتحديد المهام والوظائف التي تتناسب مع كل مصلحة؛
- اعتماد الأجهزة والمعدات التكنولوجية في مختلف مراحل العمل عن طريق الاستعانة بأجهزة الإعلام الآلي، لتسهيل التعاملات الجبائية وتقريب الإدارة من المكلفين؛
- إعداد مخططات وبرامج وطنية ودولية لتكوين وتدريب وتأهيل الكوادر الضريبية في القطاع.

¹ عيسوس سميرة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على إنشاء ونشاط المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة ولاية جيجل، مرجع سبق ذكره، ص:32.

² نصيرة سيد علي، إخضاع الجبائية للرقمنة ضرورة، جريدة الحوار الجزائرية، العدد 4568، الصادرة بتاريخ 2022/03/23، عبر الموقع الإلكتروني: <https://cdn.elhiwar.dz/wp-content/uploads/2022/03/El-Hiwar-4568-Du-23-03-2022-pdf>، تاريخ الاطلاع: 2023/02/15، على الساعة: 21:45، ص: 05.

³ بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، الموقع الإلكتروني: <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/1020>، تاريخ الاطلاع: 2023/02/19، على الساعة: 23:35، ص: 98.

⁴ عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص:252.

⁵ فنغور عبد السلام، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم و آفاق، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017/2016، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-batna.dz/handle/123456789/528>، تاريخ الاطلاع: 2023/02/21، على الساعة: 00:42، ص: 219.

المطلب الثاني: مجالات الإصلاح الجبائي

يوجد العديد من القضايا التي ترتبط بالإصلاح الجبائي، والتي تتطلب المراجعة في محاولة لوضع تصور محدد بشأنها، فقد ركز الإصلاح الجبائي الذي اعتمده الجزائر منذ 1992 على إصلاح مجموعة من الضرائب والرسوم، والتي تشمل مجالات الإصلاح التالية: إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، إصلاح الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، إصلاح الرسم على القيمة المضافة (TVA)، بالإضافة إلى إصلاح ضرائب ورسوم أخرى.

الفرع الأول: الإصلاح في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي

لقد انبثق عن الإصلاح الجبائي الذي اعتمده الجزائر في سنة 1991 على اثر صدور قانون المالية لسنة 1991 في مادته 38، بتأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي لتعوض المعدلات المتعددة التي كانت تفرض على كل صنف من أصناف الدخل، ضمن ما كان يعرف بنظام الضرائب النوعية والتكميلية، والتي كانت تشمل مايلي:

- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وشركات الأشخاص (BIC)؛
- الضريبة على الأرباح غير التجارية (BNC)؛
- الضريبة على مداخيل الديون، الودائع والكفالات (IRCDC)؛
- الضريبة على الأجور والمرتببات (ITS)؛
- الضريبة على فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية (ISPV)؛
- المساهمة الوحيدة الفلاحية (BA)؛
- الضريبة التكميلية على الدخل (ICR)¹.

وبالتالي تم جمع مختلف هذه الضرائب في وعاء ضريبي واحد، أي الضريبة على الدخل الإجمالي ليلغى التعقيدات التي كانت تسود النظام الجبائي السابق، وهو ما تضمنته المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الجديد التي جاء فيها بأن تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تعرف بالضريبة على الدخل الإجمالي، تخضع لها الدخل الصافية الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة، حيث تضم الأرباح والمداخيل الصافية التي يحددها القانون سابق الذكر في مواد من المادة 11 إلى 76 والأعباء المرتبطة بها والمبينة في المادة 85²، باستثناء تلك التي كانت موضوع فرض محرر مع خصم التكاليف التي تخص

¹ بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

² عبد الهادي مختار وسماحي أحمد، "إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي احد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 01، جامعة تيارت، جانفي 2016، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/92006>، تاريخ الاطلاع: 2023/02/23، على الساعة: 18:29، ص: 06.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

فوائد القروض والديون المبرمة لشراء أو بناء مسكن، اشتراكات منح الشيخوخة والضمان الاجتماعي، نفقات الإطعام، عقد التأمين بين المالك والمؤجر وهامش الربح المتفق عليه مسبقا في إطار عقد المراجعة المبرم لشراء مسكن¹.

أما بخصوص حساب الضريبة على الدخل الإجمالي، فيكون على أساس إخضاع الدخل الصافي السنوي على مستوى موطن التكليف إلى الجدول التصاعدي التالي:

الجدول (3-11): المعدل التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

المعدل الضريبي المفروض	أقساط الدخل الخاضعة للضريبة
0%	لا تتعدى 240.000 دج
23%	تتراوح ما بين 240.001 دج و 480.000 دج
27%	تتراوح ما بين 480.001 دج و 960.000 دج
30%	تتراوح ما بين 960.001 دج و 1.920.000 دج
33%	تتراوح ما بين 1.920.001 دج و 3.840.000 دج
35%	تتعدى 3.840.000 دج

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "حساب الضريبة"، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة تعديلات قد سبقت هذا التعديل الأخير، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول (3-12): التعديلات التي أدخلت على أقساط ومعدلات الضريبة على الدخل الإجمالي على طول الفترة (1992-2021)

2021-2008		2007-2003		2002-1999		1998-1994		1993-1992	
المعدل	القسط (دج)	المعدل	القسط (دج)	المعدل	القسط (دج)	المعدل	القسط (دج)	المعدل	القسط (دج)
0%	لا يتعدى 120.000	0%	لا يتعدى 60.000	0%	لا يتعدى 60.000	0%	لا يتعدى 30.000	0%	لا يتعدى 25.200
20%	من 120.001 إلى 360.000	10%	من 60.001 إلى 180.000	10%	من 60.001 إلى 180.000	15%	من 30.001 إلى 120.000	12%	من 25.201 إلى 37.800
30%	من 360.001 إلى 1.440.000	20%	من 180.001 إلى 360.000	20%	من 180.001 إلى 360.000	20%	من 120.001 إلى 240.000	15%	من 37.801 إلى 63.000
35%	أكثر من 1.440.000	30%	من 360.001 إلى 1.080.000	30%	من 360.001 إلى 720.000	30%	من 240.001 إلى 720.000	19%	من 63.001 إلى 100.800
		35%	من 1.080.001 إلى 3.240.000	35%	من 720.001 إلى 1.920.000	40%	من 720.001 إلى 1.920.000	23%	من 100.801 إلى 151.200
		40%	أكثر من 3.240.000	40%	أكثر من 1.920.000	50%	أكثر من 1.920.000	29%	من 151.201 إلى 214.200
								35%	من 214.201 إلى 289.800
								42%	من 289.801 إلى 378.000
								49%	من 378.001 إلى 478.800
								56%	من 478.801 إلى 592.200
								63%	من 592.201 إلى 718.200
								70%	أكثر من 718.200

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قوانين المالية (1992-2021)، مرجع سبق ذكره.

¹ المادة 85 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الضريبة على الدخل الإجمالي"، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

نلاحظ من خلال الجدول (3-12)، أن الدولة قد أولت أهمية بالغة للإصلاح في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي، فبعدما كانت أقساط الدخل تتعدى 12 قسط خلال سنة 1992، تم تقليصها إلى حدود 5 أو 6 أقساط، زيادة على نسبتها التي كانت تصل إلى 70%، حيث تم تخفيضها إلى حدود 35% كأعلى نسبة إخضاع خلال سنة 2022، كما تم رفع قيمة القسط فبعدما كان لا يتجاوز 25.200 دج كحد أدنى في بداية الإصلاح، عدل ليصبح 240.000 دج مع الإصلاحات المتواصلة من طرف الدولة، وبهذا فهي تعتبر كسياسة لتخفيف العبء الضريبي على المكلفين خصوصا بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض.

الفرع الثاني: الإصلاح في مجال الضريبة على أرباح الشركات

لقد أسفر أيضا الإصلاح الجبائي عن تأسيس ضريبة جديدة، تتمثل في الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، حيث تشير المادة 135 من قانون المالية لسنة 1991 عن استحداث ضريبة سنوية تجمع الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات باختلاف أشكالها وأغراضها، والتي يعبر عنها من خلال الأشخاص المعنويين¹. ويسعى المشرع من وراء إقامة ضريبة الشركات إلى تحقيق العدالة بين المؤسسات العمومية والخاصة من خلال إخضاعها لنفس شروط السوق، ويتبن هذا انطلاقا من الإصلاحات التي مست المؤسسات العمومية في نهاية الثمانينات، التي كرسست لاحداث ضريبة تدمج فيها كل الأرباح والمداخيل المحققة من الشركات والأشخاص المعنويين، حيث حدد المشرع النسبة العامة والنسبة المخفضة وكذا النسب الخاصة ببعض الأرباح والمداخيل وفقا للقوانين المالية.

وقد شهدت نسب هذه الضريبة العديد من التعديلات منذ إصلاح 1992 إلى يومنا هذا حسبما يظهره الجدول الموالي².

¹ المادة 13، من القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991 "الضريبة على أرباح الشركات"، الجريدة الرسمية العدد 57، الجزائر، 1990، مرجع سبق ذكره، ص: 1866.

² وشان احمد وبلعوز بن علي، "الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، جامعة الشلف، جانفي 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/73732>، تاريخ الاطلاع: 2023/02/25، على الساعة: 08:18، ص: 68.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

الجدول (3-13): أهم التعديلات التي أدخلت على معدلات الضريبة على أرباح الشركات والأنشطة الخاضعة لها خلال الفترة (1992-2022)

الفترة	النسب المطبقة	النسب المعدلة وفق قانون المالية التكميلي
1998 - 1992	42%: المعدل العادي المفروض. 5%: بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها.	
2005 - 1999	30%: المعدل العادي المفروض 15%: بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها.	
2008 - 2006	25%: المعدل العادي المفروض. 12.5%: بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها.	
2009 - 2008	19%: الأنشطة التجارية والخدمات 25%: الأنشطة المختلطة التي تحقق رقم أعمال يفوق 50% من رقم الأعمال الإجمالي خارج الرسوم. 19%: أنشطة البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية (ق م ت لسنة 2008). 25%: الأنشطة التجارية والخدمات بالإضافة إلى الأنشطة التي تحقق رقم أعمال يفوق 50% من رقم الأعمال الإجمالي خارج الرسوم (ق م ت لسنة 2008).	
2013 - 2009	25%: المعدل العادي المفروض 19%: أنشطة البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية الأنشطة التجارية والخدمات بالإضافة إلى الأنشطة التي تحقق رقم أعمال يفوق 50% من رقم الأعمال الإجمالي خارج الرسوم.	
2014	25%: المعدل العادي المفروض. 19%: أنشطة البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية والخدمات المرتبطة بها بالإضافة إلى الأنشطة التي تحقق رقم أعمال يفوق 50% من رقم الأعمال الإجمالي خارج الرسوم.	
2019 - 2015	23%: المعدل العادي المفروض.	19%: أنشطة إنتاج السلع (ق م ت 2019). 23%: أنشطة البناء والأشغال العمومية والري والأنشطة السياحية والخدمات المرتبطة بها باستثناء وكالات الأسفار (ق م ت 2019). 26%: باقي الأنشطة الأخرى (ق م ت 2019).
2022 - 2019	19%: أنشطة إنتاج السلع. 23%: أنشطة البناء والأشغال العمومية والري والأنشطة السياحية والخدمات المرتبطة بها باستثناء وكالات الأسفار.. 26%: باقي الأنشطة الأخرى	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قوانين المالية (1992-2022)، مرجع سبق ذكره، وحسب علبوات، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح

وأثرها على ترقية الاستثمار -دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2001-2016، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

يتبين من خلال الجدول (3-13)، أن الدولة في إطار سياستها الإصلاحية منذ سنة 1992، قامت بإحداث العديد من التعديلات على الضريبة على أرباح الشركات، من خلال تخفيض النسب الضريبية للأنشطة الخاضعة لها، بالإضافة إلى إخضاع كل صنف من الأنشطة لمعدل معين، وقد بلغت نسبة التخفيض بين سنتي 1992 و2022 حوالي 50%.

الفرع الثالث: الإصلاح في مجال الرسم على القيمة المضافة (TVA)

من ضمن الإصلاحات أيضا التي اعتمدها الجزائر سنة 1992، الإصلاح في مجال الضرائب غير المباشرة، من خلال تأسيس الرسم على القيمة المضافة، فحسب المادة 65 من قانون المالية لسنة 1991 فإن هذا الرسم تخضع له عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات، باستثناء تلك الرسوم الخاصة التي تتميز بطابعها الصناعي والتجاري أو الحرفي، حيث أن هذه العمليات يتم إنجازها بالجزائر بصفة اعتيادية أو ظرفية¹. وفي هذا السياق قامت الدولة باستحداث هذا الرسم ليحل محلّ الرسم الوحيد على الإنتاج TUGP والرسم الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS، مما يسمح لها بالتحكم أكثر في النشاط الاقتصادي والحصول على موارد إضافية للخزينة، كما تم تقليص المعدلات المفروضة حسب النظام السابق والتي بلغ عددها 18 معدلا، بتطبيق معدلين فقط معدل عادي ومعدل مخفض على رقم الأعمال خارج الرسم (HT). والجدول الموالي يبين تطوّر معدلات الرسم على القيمة المضافة من فترة بداية الإصلاح لسنة 1992 إلى غاية سنة 2022.

الجدول (3-14): تطوّر معدلات الرسم على القيمة المضافة للفترة (1992-2022)

الفترة	المعدل المخفض	الفترة	المعدل العادي
2000 - 1992	7%	2000 - 1992	21%
2016 - 2001	7%	2016 - 2001	17%
2022 - 2017	9%	2022 - 2017	19%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قوانين المالية للفترة (1992-2022)، وقانون الرسم على رقم الأعمال لسنة 2022، مرجع سبق ذكره.

¹ المادة 65 من القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، "الرسم على القيمة المضافة"، الجريدة الرسمية العدد 57، الجزائر، 1990، مرجع سبق ذكره، ص: 1927.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

نلاحظ من خلال الجدول (3-14)، أن إصلاح الضرائب غير المباشرة بدمج الرسم الوحيد على الإنتاج TUGP والرسم الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS في رسم واحد هو الرسم على القيمة المضافة، يعتبر خطوة بناءة نحو إزالة عقدة النظام الجبائي، زيادة على تقليص المعدلات الضريبية إلى معدلين فقط، فعلى سبيل المثال حدد المعدل العادي بنسبة 19% بعدما كان يتراوح سابقا بين 17 و21% على التوالي. مما يظهر المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل تطوير النظام الجبائي بما يخفف العبء الجبائي على المكلفين ويسهم في مضاعفة الموارد الجبائية والتقليل من ظاهرة التهرب الجبائي.

الفرع الرابع: إصلاح ضرائب ورسوم أخرى

لم يتوقف الإصلاح الجبائي الذي اعتمده الجزائر سنة 1992، عند استحداث الضرائب والرسوم الثلاث السابقة الذكر بل تم تأسيس ضرائب ورسوم أخرى، من أهمها الرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على النشاط المهني.

1. تأسيس الرسم الداخلي على الاستهلاك: لقد أثمر الإصلاح الجبائي أيضا عن تأسيس رسم يعدّ من بين الرسوم المهمة، فهو يمثل من الجانب المالي مصدر مهم للمداخيل، ومن الجانب الاجتماعي وسيلة فعالة للحد من السلع والمنتجات المضرة بصحة الإنسان، يتمثل هذا الرسم في الرسم الداخلي على الاستهلاك، الذي استحدث بموجب المادة 25 من قانون المالية لسنة 1991، وهو يفرض على مجموعة المنتجات التي تشمل المواد الكحولية والسجائر المحلية بأنواعها من تبغ اسود وبييض والتبغ الأبيض المصنوع برخصة، بالإضافة إلى السجائر المستوردة التي تتكون من السجائر، تبغ التدخين وتبغ النشق أو المضغ¹.

2. الإصلاح في مجال الرسم على النشاط المهني: من بين الإصلاحات الجبائية المهمة أيضا تلك التي تلت إصلاحات سنة 1992 هو تأسيس الرسم على النشاط المهني (TAP)، هذا الرسم الذي تم استحداثه ليعوض كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC)، حيث تشير المادة 21 من قانون المالية لسنة 1996 عن أن هذا الرسم هو رسم يفرض على رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة الذي يحققه المكلفون بالضريبة في الجزائر، والذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي

¹ المادة 25 من القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، "الرسم الداخلي على الاستهلاك"، الجريدة الرسمية العدد 57، الجزائر، 1990، مرجع سبق ذكره، ص: 1933.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

سواء كانت هذه الأرباح تجارية أو غير تجارية، وسواء كانت طبيعة النشاط تخصّ عمليات البيع أو الخدمات. زيادة على أن هذا الرسم يفرض على المؤسسات التي تنشط في مجال البناء والأشغال العمومية¹.

وفي إطار التعديلات التي رافقت الإصلاح الجبائي، تقرر إلغاء الرسم على النشاط المني في سنة 2013، فقد صدر الإلغاء في قانون المالية لسنة 2013، إلا أن هذا القرار ما فتى أن يلغى نتيجة المعارضة التي تلقاها من عديد الأطراف، من ضمنها وزارة المالية التي رأت أن إلغاء هذا الرسم سيضعف القدرة المالية للجماعات المحلية لأنه يعتبر المورد المالي الأساسي لها، فهو يساهم في ميزانيتها بمبلغ 1000 مليار دينار جزائري سنوي، أي ما نسبته 80% من مداخيلها بما فيها البلديات، زيادة على ذلك ليس هناك رسم يعوض هذا الرسم وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنه².

وقد شهد معدل الرسم على النشاط المني منذ إصلاحات 1992 العديد من التعديلات، كم يوضحها

الجدول التالي:

الجدول (3-15): تطوّر معدلات الرسم على النشاط المني خلال الفترة (1992-2022)

الأنشطة الخاضعة	الرسم على النشاط المني (TAP)	الرسم على النشاط غير التجاري (TANC)	الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC)	طبيعة الرسم الفترة
TAIC: الأنشطة التي تحقق أرباحا صناعية وتجارية. TANC: الأنشطة غير التجارية التي تحقق أرباحا غير تجارية.	لم يكن مستحدث بعد	6.05%	2.55%	1995-1992
المعدل العادي للرسم على النشاط المني.	2.55%	ملغى	ملغى	2001-1996
"	2%	ملغى	ملغى	2008-2001
"	2%	ملغى		2015-2008
رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات عن طريق الأنابيب.	3%			
أنشطة الإنتاج.	1%	ملغى		2020-2015
أنشطة البناء والأشغال العمومية والري مع تخفيض 25%.	2%			
رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات عن طريق الأنابيب.	3%			
أنشطة الإنتاج.	1%	ملغى		2021-2020
أنشطة البناء والأشغال العمومية والري مع تخفيض 25%.	2%			
المعدل العادي للرسم على النشاط المني.	3%			
"	1.5%	ملغى		2022
رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات عن طريق الأنابيب.	3%			

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قوانين المالية وقوانين المالية التكميلية للسنوات (1992-2022)، مرجع سبق ذكره.

¹ المادة 21 من القانون رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995، المتضمن قانون المالية لسنة 1996، "الرسم على النشاط المني"، الجريدة الرسمية العدد 82، الجزائر، 1995، مرجع سبق ذكره، ص: 08-09.

² سوادني نادية، "الرسم على النشاط المني بين حتمية البقاء أو الزوال وأثر ذلك على حصيلة الجباية المحلية. حالة بلدية وادي القضة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، جامعة تيسمسيلت، مارس 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67891>، تاريخ الاطلاع: 2023/02/27، على الساعة: 17:37، ص: 80-81.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

3. الإصلاح في مجال الرسوم الجمركية: تعدّ الرسوم من بين أهم أدوات السياسة المالية للدولة، حيث تعتبر الرسوم الجمركية جزء منها، باعتبارها صورة من صور الضرائب غير المباشرة التي تحتل مكانة في دعم الإيرادات العامة، فهي تمثل الرسوم التي يتم فرضها على مختلف السلع والخدمات المستوردة والمصدرة من وإلى الدولة، والتي تتخذ شكل نسبة مئوية أو مبلغ ثابت من قيمة السلعة. كما تكلف مهمة تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية لإدارة الجمارك وفقا للقواعد القانونية والإدارية المطبقة حسب القانون¹.

تمثل الرسوم الجمركية مصدرا مالياً مهماً بالنسبة للدول النامية على غرار الجزائر، ذلك أنّ فرض الضرائب والرسوم على التجارة الخارجية تساهم بشكل كبير في رفع حجم المداخيل التي تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق عرفت الرسوم الجمركية في الجزائر العديد من الإصلاحات، من خلال التعديلات التي أدخلت على القانون المنظم للجمارك بهدف مساندة التغييرات والتطورات الدولية، فقد برزت بوادر الإصلاح بتخفيض معدلات الرسوم الجمركية، حيث قدر التخفيض في سنة 1994 بمعدل 120%، وفي سنة 1995 بلغ 60%، وتواصلت التخفيضات الجمركية، ففي سنة 1996 بلغت 50% وفي سنة 1997 وصلت إلى 45%، ليتم العمل بهذا المعدل إلى غاية سنة 2001، والتي شهدت تأسيس تعريف جمركية جديدة مصنفة إلى ثلاثة نسب، موضحة كما يلي: النسبة المنخفضة تبلغ 5%، النسبة الوسطية 15%، والنسبة العليا تقدر بـ 30%، مع إلغاء كل من نظام الإعفاء والرسم التعويضي واستبداله بالرسم الداخلي للاستهلاك².

الجدول (3-16): تطوّر حصيلة الرسوم الجمركية المتزامنة مع الإصلاح الجبائي لسنة 1992 إلى غاية سنة 2021

الوحدة: مليون دج

السنة	الحصيلة الجمركية	السنة	الحصيلة الجمركية
1992	49	2007	120,75
1993	30	2008	121,30
1994	31	2009	149,60
1995	63	2010	170,30
1996	92,90	2011	160,40
1997	94,50	2012	232,58
1998	84,60	2013	228,30
1999	85	2014	485,70

¹ حجا نبيل وجمال عبد القادر، "أهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية للدولة-حالة الجزائر - (دراسة تحليلية 2010-2018)", مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 02، المدرسة العليا للتجارة، أكتوبر 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128828>، تاريخ الاطلاع: 2023/02/28، على الساعة: 21:50، ص: 283.

² عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 211-212.

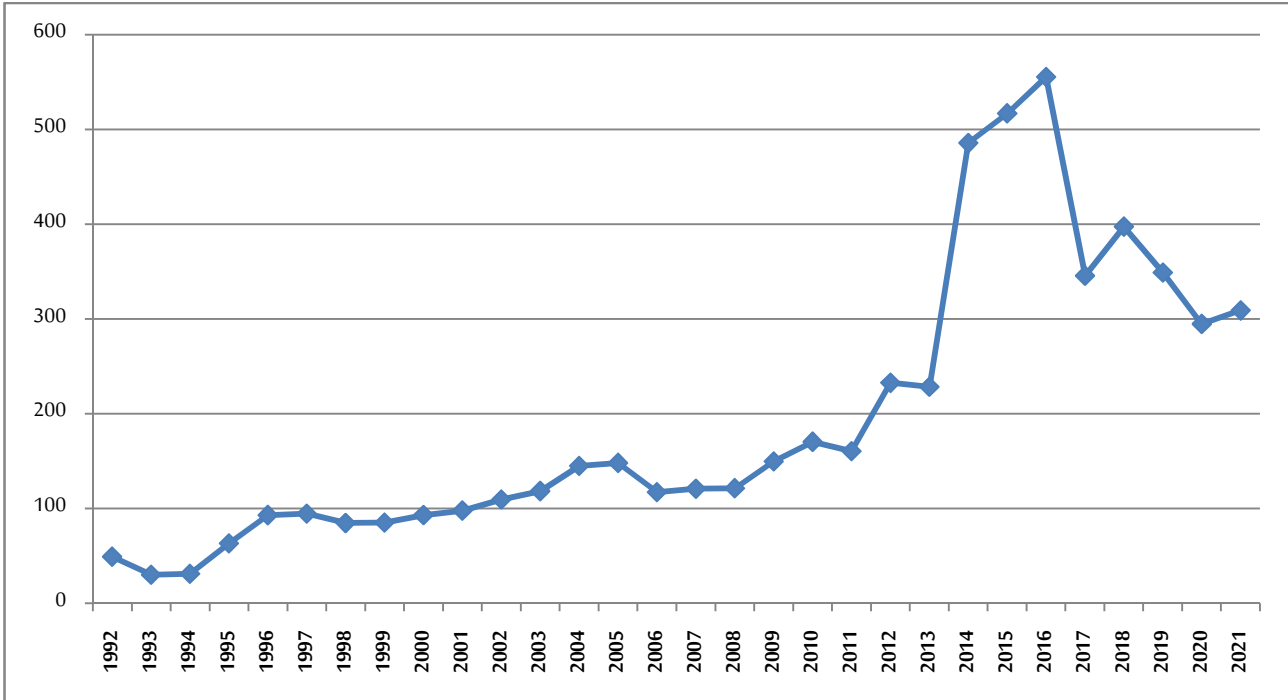
الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

517	2015	92,97	2000
555,35	2016	97,67	2001
345,57	2017	109,34	2002
397,40	2018	118,34	2003
348,87	2019	144,81	2004
294,69	2020	147,98	2005
308,95	2021	117,08	2006

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قوانين المالية للسنوات (1992-2021)، مرجع سبق ذكره.

يتبين من خلال الجدول (3-16)، أن التعديلات التي أقرتها الدولة في مجال الرسوم الجمركية، انطلاقاً من الإصلاحات الجبائية التي اعتمدها منذ سنة 1992، قد ساهم في رفع الحصيلة الجمركية، حيث يظهر ذلك من خلال الارتفاعات المتوالية بين سنة وأخرى، فبعدما حققت أقل قيمة سنة 1993 بمبلغ 30 مليون دينار، حققت أكبر قيمة في سنة 2016 بمبلغ تعدى 550 مليون دينار، لتراجع الحصيلة بعد ذلك خلال السنوات الممتدة ما بين 2017 و2021، لتستقر سنة 2021 عند مبلغ 308 مليون دينار، ويعود هذا التراجع في الحصيلة إلى الانخفاضات المحسوسة في أسعار النفط وبالتالي تراجع الطلب على المنتجات البترولية التي تساهم في الحصيلة الجمركية بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى تفشي جائحة كورونا التي عصفت بالعالم، والتي تسببت في تراجع معدلات التجارة الخارجية لأكثر من النصف.

الشكل (3-4): تطوّر حصيلة الرسوم الجمركية منذ الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 إلى غاية سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (3-16).

المطلب الثالث: انعكاسات الإصلاح الجبائي على النظام الجبائي الجزائري

لم يسفر الإصلاح الذي أدخل على النظام الجبائي الجزائري سنة 1992 عن استحداث ضرائب ورسوم جديدة أو إلغاء أخرى فقط، بل توج أيضا بالفصل بين الضرائب والرسوم التي تعود للدولة وتلك التي تعود للجماعات المحلية، بالإضافة إلى تحديد التي المشتركة بينهما، كما تمّ الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية من أجل تدارك التقلبات التي تشهدها أسواق النفط كل مرة مع ضرورة إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية.

الفرع الأول: الفصل بين الضرائب العائدة للدولة والعائدة للجماعات المحلية والمشاركة بينهما

حتى تتمكن الجماعات المحلية من القيام بمهامها، توجب أن تكون لها موارد مالية خاصة بها لتمويل نفقاتها؛ وباعتبار أن الموارد الجبائية من أهم مصادر التمويل، فقد سعت الإصلاحات الجبائية التي اعتمدها الجزائر إلى تخصيص مجموعة من الضرائب والرسوم لفائدة الجماعات المحلية والتي تعرف بالجباية المحلية، تكون بمعزل عن تلك الضرائب والرسوم التي تخصص لميزانية الدولة¹.

1. الموارد الجبائية المحصلة لصالح الجماعات المحلية: تتمثل في الموارد الجبائية التي تعود حصيلتها لفائدة الجماعات المحلية بصفة كلية، حيث هناك ضرائب ورسوم تستفيد منها ميزانية البلديات دون سواها، والبعض الآخر تشارك فيه مع جهات أخرى، والمتمثلة في كل من الولاية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية. ويقصد بالجماعات المحلية الهيئات المستقلة المنتخبة، أي تلك التي جهازها التنفيذي ينتخب من قبل الشعب والتي تعرف بالبلديات والولايات، حيث يعود تاريخ ظهورها بالجزائر إلى سنة 1947 الصادرة بموجب قانون 20 سبتمبر 1947، والذي ينص في مادته 54 على أنّ الجماعات المحلية هي كل من البلديات والولايات². فالبلدية تعتبر قاعدة أقليمية لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، تسييرها هيئة تعرف بالمجلس الشعبي البلدي³، أما الولاية فهي الجماعة الإقليمية التي تقوم بتنفيذ السياسات العمومية

¹ حامد نورالدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

² جلالي الحبيب، "مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر - دراسة حالة بلديات ولاية تلمسان للفترة (2015-2017)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، جامعة تلمسان، جوان 2022، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/191246>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/02، على الساعة: 14:25، ص: 349.

³ المادة 01 و 02 من القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 والمتضمن "قانون البلدية"، الجريدة الرسمية العدد 37، الجزائر، 2011، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2011/A2011037.pdf?zjzo=37>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/05، على الساعة: 22:58، ص: 07.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة، كما توكل لها مهام التنمية المحلية ومساعدة البلديات، وكذا تغطية أعباء التسيير والمحافظة على الأملاك وترقيتها¹.

أما صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية فهو عبارة من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية مالية والتي تقع تحت وصاية وزارة الداخلية²، أنشأ سنة 1986 بموجب المرسوم 86-266، حيث كان يعرف بالصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL)، ولكن أصبح يعرف فيما بعد بصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 2014/03/24، من مهامه الرئيسية هو تقديم الدعم المالي لميزانية الجماعات المحلية من خلال الإعانات الاستثنائية وإعانة الخدمة العمومية، التي يمنحها لها بهدف إعادة التوازن المالي³.

وبخصوص الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة الجماعات المحلية، فهي موضحة حسب الجدول الموالي:

الجدول(3-17): الموارد الجبائية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية وتوزيع نواتجها

تحديد المورد الجبائي	حصص البلدية	حصص الولاية	حصص صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	حصص موجهة لجهات أخرى
الرسم العقاري	100%	/	/	/
رسم التطهير (الرسم على القمامات المنزلية)	100%	/	/	/
الرسم على الإقامة	100%	/	/	/
الرسم على الحفلات والأفراح	100%	/	/	/
الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية	100%	/	/	/
الرسم على الرخص العقارية	100%	/	/	/
الرسم على النشاط المني	66%	29%	5%	/
الرسم الصحي على اللحوم	85%	/	/	15%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2022، قانون المالية التكميلي لسنة 2009، مرجع سبق ذكره.

¹ المادة 01 من القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير سنة 2012 والمتضمن "قانون الولاية"، الجريدة الرسمية العدد 12، الجزائر، 2012، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012012.pdf?zjzo=12>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/06، على الساعة 22:57، ص: 09-08.

² وزارة الداخلية والجماعات المحلية، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، تاريخ النشر 2016/03/30، عبر الموقع الرسمي للوزارة <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/15، على الساعة: 18:25.

³ علي بايزيد وكريمو دراجي، "دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في توازن ميزانية الجماعات المحلية (البلدية، الولاية)"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، جامعة الجلفة، ماي 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/145657>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/07، على الساعة: 16:25، ص: 354.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

2. الموارد الجبائية المشتركة بين الدولة والجماعات المحلية: تشترك كل من الدولة والجماعات المحلية في مجموع من الموارد الجبائية التي تحددها القوانين الجبائية الجزائرية، والتي تضم الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة التالية: الرسم على القيمة المضافة، الرسوم البيئية باختلاف تصنيفاتها، الضريبة على الثروة، الضريبة الجزافية الوحيدة، الضريبة على الدخل الإجمالي لصنف الربوع العقارية وقسيمة السيارات¹. والجدول الموالي يبين تصنيف هذه الموارد وتوزيع نواتجها.

الجدول (3-18): الموارد الجبائية المشتركة بين الدولة والجماعات المحلية وتوزيع نواتجها

حصص موجبة لجهات أخرى	حصص الجماعات المحلية			الحصة الموجبة لميزانية الدولة	تعين المورد الجبائي
	صندوق التضامن والضمان	البلدية	الولاية		
/	15%	10%	/	75%	1. العمليات المحققة بالداخل
/	15%	/	/	85%	2. العمليات المحققة عند الاستيراد
38%	/	16%	/	46%	1. رسم عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة: 30.000 دج/طن مخزن
50%	/	20%	/	30%	2. رسم عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية: 60.000 دج/طن
33%	/	17%	/	50%	3. الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة
32%	/	34%	/	34%	4. الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي
24%	/	34%	/	42%	5. الرسم على الزيوت والشحوم 37.000 دج/طن مستورد أو مصنع محليا
30%	20%	/	/	50%	قسيمة السيارات
/	/	30%	/	70%	الضريبة على الثروة
5.75%	/	40.25%	5%	49%	الضريبة الجزافية الوحيدة
/	/	50%	/	50%	الضريبة على الدخل الإجمالي لصنف الربوع العقارية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوانين الجبائية لسنة 2022، مرجع سبق ذكره، والمواد (89-93) من قانون رقم 19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر سنة

2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 81، 2019، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO>

ARABE/2019/A2019081.pdf?znjo=81، تاريخ الاطلاع: 2023/03/09، ص ص: 35-36.

3. الموارد الجبائية الموجهة بصفة كلية للدولة: يشير قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة إلى أن ميزانية الدولة تنفرد بضريبتين أساسيتين بحيث تعود حصيلتهما لها بصفة كلية، هما: الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS). بالإضافة إلى الضرائب على التجارة الخارجية (الرسوم الجمركية) وحقوق التسجيل والطابع².

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، "القوانين الجبائية الجزائرية"، طبعة 2022، التشريع الجبائي، القوانين الجبائية، الموقع الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/08، على الساعة: 21:05.

² زيرمي نعيمة وسنوسي بن عومر، "الجبائية المحلية بين الواقع والتحديات"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 3، العدد 5، جامعة مستغانم، جويلية 2013، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7522>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/11، على الساعة: 23:15، ص: 214.

الفرع الثاني: الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية

لقد تمخض عن عملية الإصلاح الجبائي الذي تبنته الجزائر سنة 1992، إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، حيث إنَّ الظرف الطارئ الذي شهدته البلاد خلال سنة 1986 على أثر تراجع أسعار النّفط، أدى إلى تراجع إيرادات الجباية البترولية، والتي كانت لها تأثير مباشر على الميزانية العامة والمؤشرات الاقتصادية الكلية بما فيها الاستثمار العمومي، البطالة، التضخم والناتج الداخلي الخام، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات إلى البحث عن خطة بديلة للخروج من دائرة الاتكال على مداخيل الجباية البترولية.

وسعيا وراء ذلك ركزت الجزائر في إصلاحاتها، على تصميم نظام جبائي قادر على مسايرة مختلف الانشغالات المطروحة، سواء المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية¹، كما قامت بموجب المادة 10 و11 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بإنشاء صندوق لضبط الموارد، من خلال فتح حساب خاص في الخزينة، تقيد فيه كل الإيرادات والنفقات الخاصة بالصندوق التي توجه لتغطية النفقات وتمويل المشاريع الاستثمارية².

أما فيما يتعلق بالجباية البترولية، فإن الإصلاحات الجبائية لسنة 1992 لم تول أي اهتمام بها، وبقيت تخضع لنفس الإجراءات والأحكام السائدة في قانون 86-14 المؤرخ في 9 أوت 1986 والمتضمن نشاطات التنقيب والبحث وكل ما يتعلق بعمليات النقل والاستغلال عبر القنوات المخصصة لمنتجات المحروقات. وما يميز الجباية البترولية عن الجباية العادية أنها تتميز بمجموعة من الخصائص هي:

- الجباية البترولية تدفع مقابل الترخيص الذي تمنحه الدولة على استغلال باطن الأرض التي هي ملك للمجموعة الوطنية، على عكس الجباية العادية التي تدفع بدون مقابل؛
- ترتبط التعديلات والمراجعات للقوانين والتشريعات الجبائية بمدى انخفاض أو ارتفاع أسعار النّفط، بالإضافة إلى تطوّر التقنيات المستخدمة في الاستكشاف والتنقيب وكذا الاستغلال³.

¹ كمال رزيق وسمير عمور، "تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 320-321.

² المادة 10 و11 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، "صندوق ضبط الموارد"، الجريدة الرسمية العدد 37، الجزائر، 2000، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2000/A2000037.pdf?znjo=37>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/12، على الساعة: 21:25، ص: 07.

³ العباس هبناس، "فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر"، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، فيفري 2005، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/332/2/1/16585>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/15، على الساعة: 12:11، ص: 64.

المطلب الرابع: علاقة إصلاح الإدارة الجبائية بالإصلاح الجبائي

حتى تتمكن الدولة من مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تشهدها الساحة الوطنية والدولية، كان لابد لها من خلق توافق وتناسق بين النظام الجبائي الجديد وإدارة الجبائية، عن طريق عصرنه الإدارة الجبائية وذلك بإعادة تنظيم هيكلها وطرق تسييرها؛ وفي هذا السياق تم إنشاء هيكل جديدة تشمل كل من: مديرية لكبريات المؤسسات (DGE)، مراكز للضرائب (CDI) والمراكز الجوارية للضرائب (CPI). وكان الهدف من وراء احداث الإصلاحات الإدارية هو عصرنه هيكلها للوصول إلى نظام جبائي فعال ومرن يتلاءم مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي¹.

الفرع الأول: مديرية كبريات المؤسسات (DGE)

لقد تم تأسيس هذه المديرية وفقا للمادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، وهذا في سياق عصرنه الإدارة الجبائية، حيث يندرج ضمن اختصاص هذه المديرية، الأشخاص المعنويين الذين يحملون صفة الشركات العاملة في قطاع المحروقات الخاضعة للقانون 86-14، الشركات المقيمة بالجزائر والعضوة في المجمعات الأجنبية التي لا تملك مقر دائم بالجزائر، شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص التي تنشط ضمن شركات رؤوس الأموال كما هو منصوص في القوانين الجبائية والتي يفوق أو يعادل رقم أعمالها السنوي مبلغ 100 مليون دج، بالإضافة إلى مجمعات الشركات القانونية أو الفعلية التي يفوق أو يعادل رقم الأعمال السنوي لاحدى الشركات العضوة مبلغ 100 مليون دج².

وفي إطار توحيد المصالح والملفات الجبائية وتبسيط الإجراءات، تم الإعلان عن فتح مديرية كبريات المؤسسات للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، حيث اسند لها مهام التكفل بتقوية الضمانات للخاضعين للضريبة، توسيع سبل الطعن، استحداث جهاز قادر على التسيير الكامل للمعلومات الضريبية، تحيين وتبسيط الإجراءات وتحسين نوعية الخدمات الموجهة للمؤسسات والشركات عن طريق المحادث الجبائي الوحيد³.

¹ سلمان حسين، "أهمية إصلاح الإدارة الجبائية في تعزيز مناخ الاستثمار بالجزائر"، الملتقى الوطني الحادي عشر حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنوع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، المنعقد يومي 18 و19 افريل 2018، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

² المادة 32 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، "المؤسسات الكبرى في الجزائر"، الجريدة الرسمية العدد 79، الجزائر، 2001، الموقع الالكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2001/A2001079.pdf?znjo=79>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/16، على الساعة: 23:15، ص: 16.

³ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، "الهيكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب"، تاريخ النشر: 2022/04/18، عبر الموقع الالكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08-13-32>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/17، على الساعة: 18:42.

الفرع الثاني: مراكز الضرائب (CDI)

في إطار مواصلة عصرنة الإدارة الجبائية، تمّ الإعلان عن انجاز هيكل جديد يضاف إلى المشاريع الجديدة المنبثقة عن عملية الإصلاح الجبائي والمتمثل في إنشاء مركز الضرائب بتاريخ 2001/09/19، الذي توكل له مهمة تسيير ملفات المكلفين بالضريبة الذين يخضعون للنظام الحقيقي والذين يحققون رقم أعمال سنوي يعادل أو يفوق مبلغ 10 مليون دينار جزائري، بالإضافة إلى المكلفين الخاضعين للنظام المبسط وأصحاب المهن الحرة.

هذا وتسهر المراكز على تحسين عملية التسيير والمراقبة للمكلفين الذين لا يندرجون ضمن مديرية كبريات المؤسسات، من خلال القيام بمهام التقييم ومتابعة التصريحات والمنازعات وطرق التحصيل وكذا التسجيل المحاسبي للإيرادات الخاصة بالفئات التابعة لها¹.

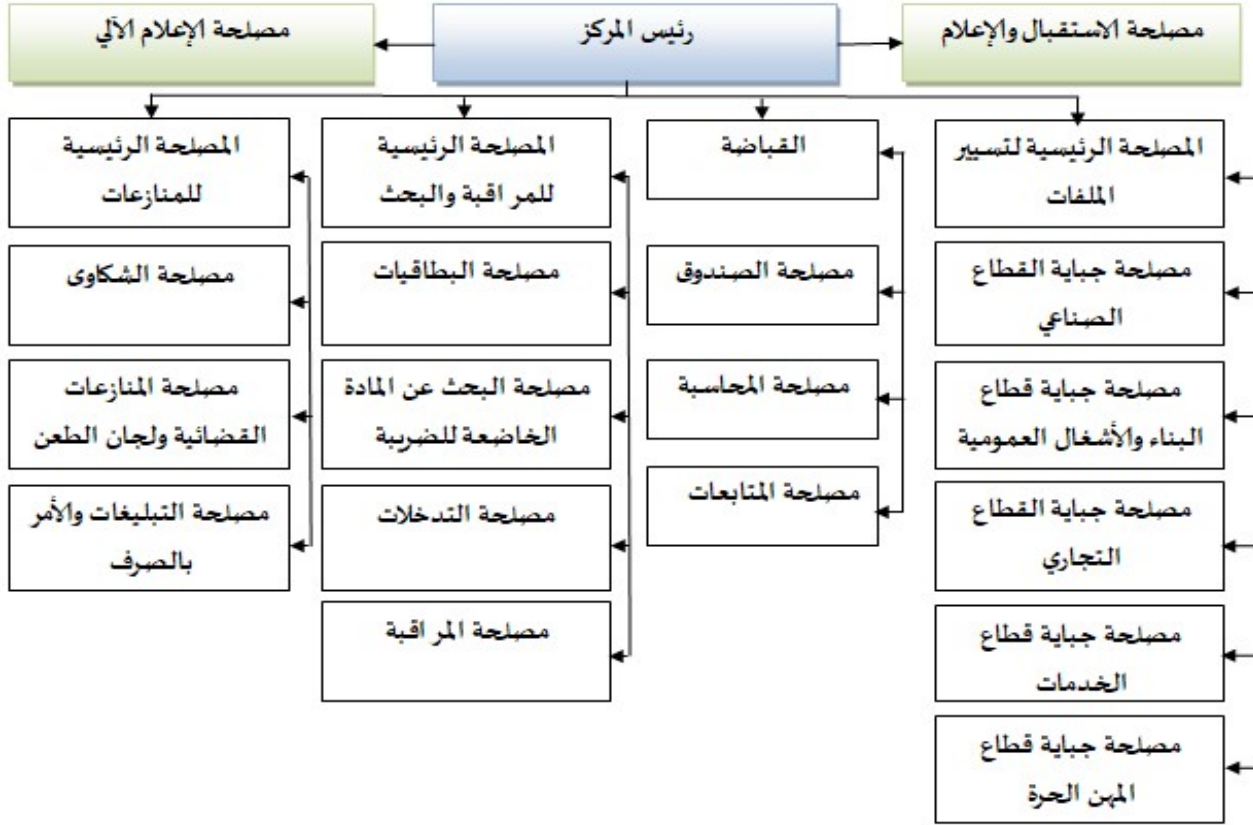
لقد شكل الانطلاق الفعلي لعمل مركز الضرائب النموذجي لروبية سنة 2009، خطوة ايجابية نحو تحقيق المشروع على ارض الواقع، حيث مكن الإدارة الجبائية من تقييم فعالية التنظيم والإجراءات والوسائل المستهدفة لحسن سير عمل المركز. وتجدر الإشارة إلى أن مركز روبية في فترة وجيزة سجل تطورا ملحوظا من حيث الأداء المالي ومعالجة القضايا النزاعية وكذا الرقابة والاستقبال، مما شجع على بعث باقي مراكز الضرائب عبر التراب الوطني².

ويتكون مركز الضرائب من المصالح التالية:

¹ قاسمي مريم، إصلاح هياكل الإدارة الجبائية، أطروحة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2014/2013، الموقع الإلكتروني: http://193.194.83.98/jspui/bitstream/123456789/13640/1/GASMI_MERIEM.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/03/21، على الساعة: 20:25، ص:51.

² المديرية العامة للضرائب، "الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب"، مرجع سبق ذكره.

الشكل (3-5): المخطط التنظيمي لمختلف مصالح مركز الضرائب (CDI)



المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، "مركز الضرائب: تنظيم ومهام"، نشرة 2021، الموقع الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/brochures_ar/Depliant_CDI_organisation_missions_2021_ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/03/20، على الساعة: 12:45.

الفرع الثالث: المراكز الجوارية للضرائب (CPI)

يعدّ مشروع إطلاق المركز الجوّاري للضرائب في سنة 2006، كمرحلة ختامية من البرامج التي سطرت من طرف الدولة لعصرنة هياكل الإدارة الجبائية المكملّة لإصلاحات النظام الجبائي، وذلك من خلال انطلاق مديرية كبريات المؤسسات ووضعها حيز العمل، ليتم بعد ذلك افتتاح المراكز الضريبية ثم المراكز الجوّارية. كما يعتبر المركز الجوّاري للضرائب مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب، حيث إنّّه يسهر على تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة وتسيير الملفات الجبائية التي تضم فئة المكلفين بالضريبة الخاضعين للضريبة الجزافية الوحيدة.

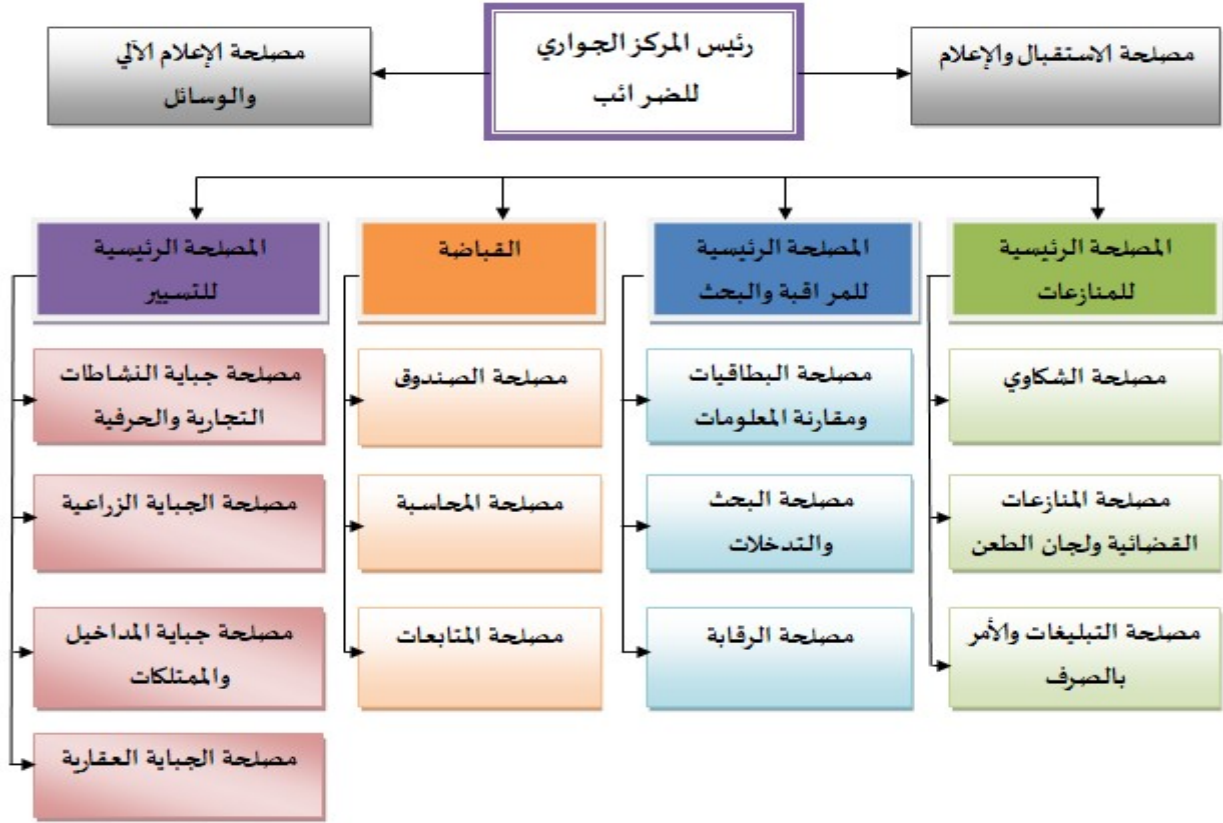
يعد إنشاء المركز الجوّاري للضرائب خطوة بناءة، فمن خلال اعتماده محل الهياكل المتواجدة بما فيها القباضات والمفتشيات ساهم في ضمان تقديم الخدمة النوعية للمكلفين عن طريق تبسيط الإجراءات وعصرنتها¹.

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، "الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب"، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

تسير المراكز الجوية للضرائب من طرف مسير يعرف برئيس المركز، مسئول فيها على ثلاثة (3) مصالح رئيسة ومصلحتين¹ (2) وقباضة¹، والشكل الموالي يوضح توزيع المصالح التابعة للمركز الجوي للضرائب حسب الهيكل التنظيمي.

الشكل (3-6): الهيكل التنظيمي للمركز الجوي للضرائب (CPI)



المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، "المركز الجوي للضرائب"، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: دور الإصلاح الجبائي في دعم سياسة الإصلاح الاقتصادي بالجزائر

لقد شهدت الجزائر خلال فترة التسعينات أسوأ مرحلة تاريخية من جميع الجوانب سواء الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، حيث أطلق على هذه المرحلة بمرحلة اللاتنمية، فقد دخلت البلاد في كساد كبير، تراجع على إثره معدل النمو الاقتصادي إلى درجات سلبية، نتيجة تهاوي أسعار النفط إلى مستويات قياسية بالإضافة إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض الإنتاج الصناعي. وأمام كل هذه المشاكل كان لا بد على الجزائر

¹ المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18 سبتمبر سنة 2006، المتضمن: تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 59، الجزائر، 2006، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2006/A2006059.pdf?znjo=59>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/23، على الساعة: 18:30، ص: 12.

الإسراع في القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي للخروج من هذه الأزمة، من خلال إصلاح السياسة النقدية والمالية، الإصلاح الجبائي وتحرير التجارة الخارجية وغيرها من الإصلاحات الأخرى¹.

المطلب الأول: المقاربة النظرية للإصلاح الاقتصادي، الأسباب والأهداف

سنتناول خلال هذا المطلب كل من مفهوم الإصلاح الاقتصادي، الأسباب الدافعة وراء تبنيه و الأهداف المنتظرة منه، بالإضافة إلى التعرف على وضعية الاقتصاد الوطني التي سبقت الإصلاحات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم وأسباب الإصلاح الاقتصادي

يعدّ موضوع الإصلاح الاقتصادي من المواضيع المهمة التي لاقَت اهتماما كبيرا من الباحثين والاقتصاديين وحتى السياسيين على مختلف المستويات الإقليمية والدولية، حيث أن مواقف البلدان والمؤسسات الدولية بدأت تتجه نحو اتخاذ إجراءات وتدابير واسعة في مجال الإصلاح الاقتصادي، فعادة ما يلجأ إليه نتيجة فشل السياسات المتبعة. وهذا ما يدفعنا للتعرف على مفهوم الإصلاح الاقتصادي والأسباب التي تدفع إلى اتخاذ قرار القيام بالإصلاحات الاقتصادية.

1. مفهوم الإصلاح الاقتصادي: يقصد بالإصلاح الاقتصادي مختلف الإجراءات والتشريعات وكذا السياسات التي يتم اعتمادها من أجل تحرير الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التنسيق والتسيير الجيد الذي يسمح بفك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة بنائها بأفكار وأساليب جديدة تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الانتعاش والازدهار. وبالتالي تحقيق التكامل بين الاقتصاديات الإقليمية والعالمية².

كما يعرف أيضا بأنه مجموعة الإجراءات التي تستخدمها الدولة في القضاء على العيوب التي تشوب الهيكل أو الأداء الاقتصادي بهدف الوصول إلى زيادة مضطردة في حجم النمو الاقتصادي، ووفقا للتوجه الرأسمالي كذلك ينظر للإصلاح الاقتصادي على أنه الحرية التي تمنح للنشاط الاقتصادي، بحيث يصبح خاضعا لقوى السوق دون التدخل الحكومي المفرط بما يسمح برفع الكفاءة التخصيصية للموارد³.

¹ أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، مارس 2013، النسخة الإلكترونية، الموقع الإلكتروني: <https://www.google.dz/books/edition>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/25، على الساعة: 18:18، بدون رقم الصفحة.

² منتدى الإصلاح العربي، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي، الرؤية والتنفيذ، وثيقة الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، تاريخ النشر: 12-14 مارس 2004، الموقع الإلكتروني: <http://www.bibalex.org/ar/ar/Files/ArDocument.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/26، على الساعة: 13:40، ص: 06.

³ راضية اسمهان خراز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2012/2011، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3443>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/28، ص: 04.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

نستخلص من التعاريف السابقة بأن الإصلاح الاقتصادي هو عبارة عن الإجراءات والأساليب التي تعتمد عليها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، من خلال إعادة هيكلة مؤسساتها وإدخال تغييرات جزئية أو كلية عليها، فتصبح أكثر كفاءة وإنتاجية، مما يسمح برفع معدلات النمو الاقتصادي ومسايرة الاقتصاد العالمي.

2. أسباب الإصلاح الاقتصادي: تعاني العديد من دول العالم وعلى رأسها الدول النامية من الاختلالات الهيكلية والأزمات الاقتصادية، والتي عادة ما تنشأ نتيجة لوجود مشاكل داخلية أو خارجية، ما يعني أن الإصلاح الاقتصادي يختلف تبعاً لطبيعة المشاكل القائمة.

وهذا يقودنا إلى أن إجراء التعديلات والتصحيحات الاقتصادية يكون حسب أسباب الإصلاح الاقتصادي، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1.2- اختلال هيكل الموارد: إن تحقيق أي نشاط اقتصادي يتوقف على حجم الموارد الاقتصادية المتاحة، وعليه أي تذبذب في هيكل الموارد سيحد من النشاط الاقتصادي وبالتالي العجز في تلبية احتياجات الأفراد. ويعود اختلال هيكل الموارد في الأساس إلى ثلاثة (03) فجوات رئيسية هي:

- فجوة الموارد الداخلية: تنشأ عن التفاوت بين حجم الادخار والاستثمار.
- فجوة الموارد الخارجية: تحدث بسبب التفاوت الموجود بين حجم الصادرات والواردات، وتجدر الإشارة إلى أن فجوة الموارد الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية، ذلك أنها تظهر التباين الموجود بين الطلب الكلي والعرض الكلي.
- فجوة الميزانية العامة: تحدث نتيجة التفاوت بين حجم الإيرادات والنفقات، حيث أن قيام الدولة بالتوسع في وظائفها وتنفيذ المشاريع التنموية وارتباطها بحجم الموازنة العامة واليات التخطيط المركزي سيساهم في ارتفاع حجم النفقات العامة، ومع انخفاض حجم الإيرادات العامة، سيتضاعف حجم فجوة الميزانية العامة.

2.2- اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي: يعدّ الناتج المحلي الإجمالي الذي ينشأ عن الأنشطة الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية مؤشراً عن مدى إسهام كل قطاع في حجم النمو الاقتصادي، وهو ما يثبت بأن القطاعات الاقتصادية لا تنمو بمعدلات أو مستويات متساوية في البلد الواحد.

3.2- اختلالات هيكلية أخرى: هناك اختلالات أخرى لا تقل أهمية عن الاختلالات السابقة الذكر، والتي تعدّ من الأسباب الأساسية في الإصلاح الاقتصادي، يمكن حصرها في العناصر التالية:

- حجم المديونية الخارجية: يعتبر حجم المديونية مؤشرا هاما حول تدهور وضعيتة الاقتصاد، ما يعني عدم القدرة على تحمل الأعباء الاقتصادية التي تعكس زيادة تكاليف خدمة الدين الخارجي، وبالتالي عدم قدرة البلد على التسديد واللجوء إلى طلب القروض من المؤسسات المالية والدول الخارجية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في ظل غياب التمويل الكافي لاحتياجات الاقتصاد.
- معدل التضخم: عادة ما تقترن مشكلات التضخم بالأنشطة الاستثمارية، فأي زيادة في معدلات التضخم تضعف من وتيرة الاستثمار، وهو ما ينعكس سلبا على حجم النمو الاقتصادي.
- مستويات البطالة: تعدّ مشكلة البطالة من المشاكل الأساسية التي تؤرق معظم الدول، لهذا تعتبر من أولويات الإصلاح الاقتصادي، حيث أن إقامة المشاريع الإنتاجية ودعم الاستثمارات العامة والتوسع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تمثل فرصة أمام القضاء على مشكل البطالة خصوصا عند فئة الشباب.
- معدلات الفقر: تسهم الإصلاحات الاقتصادية في دعم الطبقة الفقيرة من خلال إنشاء شبكات الحماية الاجتماعية ومنح القروض للشرائح الأكثر تضررا من العوز والحاجة¹.

الفرع الثاني: وضعيتة الاقتصاد الوطني قبل الإصلاحات الاقتصادية

لقد مرّ الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال وحتى نهاية الثمانينات بالعديد من التحولات الاقتصادية، وبحكم أننا سنسلط الضوء على الفترة التي سبقت الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات، سنبرز وضعيتة الاقتصاد خلال تلك الفترة. حيث شهدت الجزائر منتصف الثمانينات تراجع كبير في مداخيل الجباية النفطية وهذا على أثر انخفاض أسعار النفط، لاسيما وأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بصورة مطلقة على الربع النفطي في تغطية النفقات العمومية، على الرغم من البدائل التي كانت تملكها الجزائر خصوصا في الجانب الزراعي. ومع تراجع تصنيف الجزائر بين الدول في مجال التنمية، حيث ارتفعت مستويات البطالة فيها وتراجعت إنتاجية اقتصادها الوطني، أصبحت تتخبط في التخلف على الرغم من الثروات التي تملكها، وما زاد في ثقل الأزمة الارتفاع الكبير في النمو الديموغرافي الذي فاق معدلات النمو الاقتصادي، ففي أقل من عقدين ارتفع عدد السكان من 10 مليون نسمة إلى 30 مليون نسمة، وهو ما جعل ميزانية الدولة غير قادرة على تغطية نفقات التعليم وبناء المؤسسات التعليمية بمختلف تصنيفاتها.

¹ ستار جابر عمران، "منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 120، الجامعة المستنصرية، العراق، سبتمبر 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj/pdf/8e8578bcc6fc31cc>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/29، على الساعة: 18:56، ص ص: 489-493.

وبمرور الوقت تدهورت نوعية التعليم وتوقفت برامج الإسكان والبناء، وتحولت المدن إلى مناطق عشوائية تعج بالمباني القصدية وما لحقها من مشاكل صرف المياه، وانعدام الشبكات توصيل المياه و تدهور البنى التحتية. فضلا عن انخفاض مستويات التشغيل وارتفاع معدلات البطالة حتى في صفوف المتعلمين. وأمام هذه الوضعية المزرية لجأت الحكومة إلى اتخاذ بعض التدابير كتخفيض حجم الواردات، سعيا منها للخروج من الأزمة، إلا أن هذا القرار ساهم في حدوث ندرة كبيرة في مختلف السلع والخدمات من المواد الغذائية وقطع الغيار والمواد الأولية الموجهة للتصنيع فتراجع إنتاج المصانع وأصبحت تنتج بأقل من قدراتها، مما أدى إلى تراجع الوظائف وتوقف المشاريع الاستثمارية الكبرى، فتراجع معدل النمو الاقتصادي الذي وصل إلى أقل من 1%¹.

الفرع الثالث: أهداف إصلاح الاقتصاد الوطني

مما لاشك فيه أن إصلاح الاقتصاد الوطني كان حتمية لابد منها، في وقت تراجعت فيها كل شروط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا لا يعني أنه ليس هناك أولويات في وضع الأهداف من وراء الإصلاحات الذاتية، حيث كانت تدور في منتصف الثمانينات حول المساعي التالية:

- الخروج من دائرة العجز التي كانت تشهدها الميزانية العامة للدولة من سنة لأخرى؛
- تخليص المؤسسات العمومية من القيود الإدارية المركزية وجعلها أكثر مردودية وفعالية، خصوصا أنها تعتبر المصدر الأساسي لإنتاج الثروة؛
- تشجيع وتحفيز الاستثمارات العمومية لغرض استيعاب القوة العاملة العاطلة عن العمل؛
- التصدي لمشكل الندرة التي تعاني منه الأسواق الوطنية خصوصا بالنسبة للسلع الاستهلاكية².
- تهيئة الأرضية المناسبة التي تسمح للوحدات الاقتصادية بزيادة معدلات الإنتاج من حيث الكمية والجودة؛
- تقليص الإجراءات التدخلية والمراقبة التي تمارسها الدولة على الوحدات الاقتصادية واقتصارها على جهة معينة، بما تملكه من خبرات كافية لأداء أدوارها على أحسن وجه؛

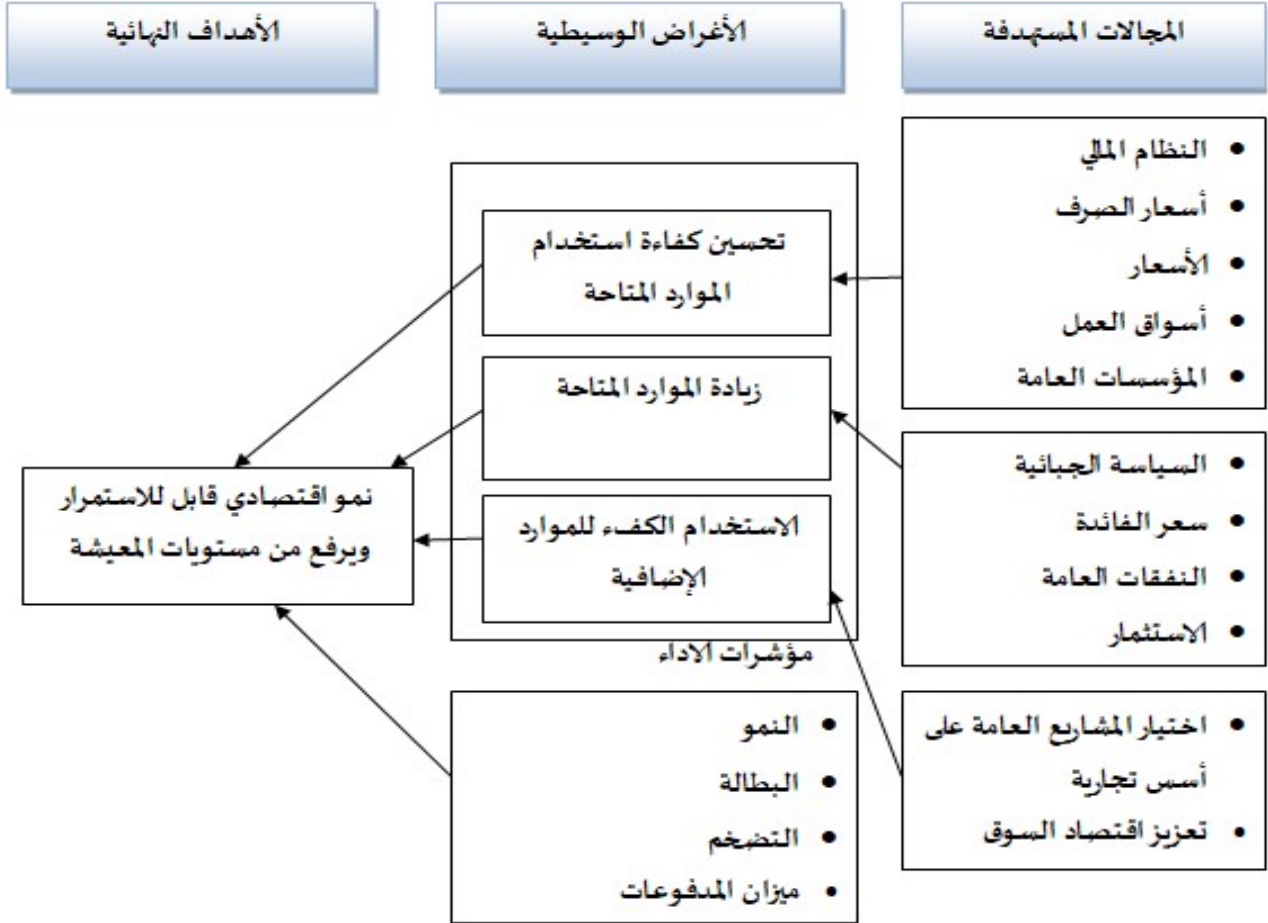
¹ أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قطرية، مرجع سبق ذكره. بدون رقم الصفحة.

² عبد المجيد قدي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، محاولة تقييمية"، مجلة Les cahiers du CREAD، المجلد 18، العدد 61، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر، نوفمبر 2002، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/22/18/61/11281>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/30، على الساعة: 15:22، ص: 07.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

- مساهمة القطاعات الاقتصادية في رفع كميات الإنتاج، بما يخلق زيادة في القيمة المضافة ويعمل على تحسين دخول العمال، الذين يصبحون كشركاء مع الدولة في تحقيق الدخل وهو ما يعني قدرة المجتمع على توفير الرفاهية للأفراد والعاملين في المشاريع الاقتصادية¹.

الشكل (7-3): الأهداف المسطرة من خلال سياسة الإصلاح للاقتصاد الوطني



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة للنشر والنوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص:69.

المطلب الثاني: مجالات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر

في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدها الجزائر خلال فترة التسعينات، والتي كانت تسعى خلالها إجراء إصلاحات شاملة، حيث تزامنت مع قيام صندوق النقد الدولي بتجميد الدفعات التي كان يوردها للسلطة في إطار برامج التثبيت الثاني لسنة 1991، المقدرة بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، حيث سحب منها ثلاثة فقط والغي السحب الزايع، نتيجة البوادر التي تراءت للصندوق بعدم التزام الدولة بالبنود المسطرة

¹ علي سيد إسماعيل، الدروس المستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصادي المعتمدة على صندوق النقد الدولي، المفاهيم، النتائج، الدروس، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص:36-37.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

فيما يتعلق بتقليص دورها في التدخل في النشاط الاقتصادي ودعم المؤسسات العمومية والخاصة لتنويع صادراتها بما يساهم في ترقية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التماطل في تفعيل بنود تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال تعويم الدينار وإعطاء الضوء الأخضر لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين لدخول غمار التجارة الخارجية.

وبالتزامن مع وصول الحكومة الجديدة والتحديات القائمة، تم طرح مجموعة من الإصلاحات تخص العديد من المجالات¹.

الفرع الأول: مجال السياسة النقدية

يعتبر العجز الكبير الذي سجلته الميزانية قبل عملية الإصلاح الاقتصادي، السبب الرئيسي الأول نحو ارتفاع مستويات التضخم وعدم توازن الحساب الخارجي وكذا حدوث الاختلالات في تدفقات الائتمان والاستثمار، فقد كانت نتيجته فتح المجال أمام هروب رؤوس الأموال. وبذلك لا يمكن الإقرار بوجود سياسة نقدية واضحة المعالم مادام هناك تداخل بين الميزانية العامة والبنك المركزي وضعف الوساطة المالية.

لقد ركزت الجزائر من خلال الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي على إصلاح واسع في سياسة سعر الفائدة ومنح الائتمان، والتي أفاضت إلى دعم السياسة المالية والتحكّم في التوسع النقدي انطلاقاً من تحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2، وهو ما يعني الحد من منح المزيد من القروض الداخلية، باعتبار أنّ سياسة التخطيط التي يحث عليها صندوق النقد الدولي تكون لأجل رفع احتياطات الصرف بهدف دعم سعر صرف الدينار، الذي خفضت قيمته لتقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسميّة والمتداولة في السوق الموازية.

كما ترافقت الإصلاحات النقدية المعتمدة مع إصلاح النظام الجبائي بما يجعله مرناً وأكثر فعالية، بحيث يصبح قادراً على التصدي لظاهرتي التهرب والغش الضريبيين، ويجنب الدولة اللجوء إلى التّمويل بالعجز.

وفي السياق ذاته واصلت السلطات في الدولة إصلاح السياسة النقدية بإدخال أداة النظام الاحتياطي القانوني الإجباري سنة 1994 بهدف تنمية مراكز مراقبة السيولة النقدية من طرف البنك المركزي على البنوك التجاريّة التي كانت من المساعي المسطرة لسنة 1995، زيادة على هذا تم خلال سنة 1996 إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية لامتنعاص الأرصدة الفائضة لدى البنوك من جهة، وتسهيل عمليات السوق المفتوحة ومراجعة الإجراءات المتعلقة بالمزايدات لسندات الحساب الجاري من جهة أخرى².

¹ عبد المجيد قدي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييمية، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

² بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1، جامعة الشلف، جوان 2004، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47987>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/31، على الساعة: 15:25، ص ص: 186-188.

الفرع الثاني: مجال السياسة المالية

يرتكز الإصلاح الاقتصادي الذي اعتمده الجزائر في مجال السياسة المالية على هدف أساسي، هو ضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي بين إيرادات ونفقات الميزانية، بما يدعم الأمن والدفاع الوطنيين ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث برزت أهمية إصلاح السياسة المالية في الدور الكبير الذي لعبته في الحد من الأزمات الاقتصادية، على غرار الأزمة الاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي سنة 1929، فكان تبني السياسة المالية من قبل الاقتصاديين، المنفذ الذي اخرج العالم من تلك الأزمة، لذلك حاولت الجزائر خلال مراحل إصلاحها الاقتصادي دعم سياستها المالية، باتخاذ مجموعة التدابير التالية:

- إصلاح النظام الجبائي سنة 1992، الذي نتج عنه استحداث مجموعة من الضرائب والرسوم، تشمل الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة، ومن جهة ثانية تم إلغاء ضرائب أخرى؛
- رفع الدعم عن أسعار السلع والخدمات بما يساهم في ارتفاع أسعارها؛
- إزالة الحواجز الجمركية عن المنتجات الوطنية والأجنبية بهدف تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية¹.

الفرع الثالث: مجال تحرير التجارة الخارجية

مع عودة الاختلالات الهيكلية في بداية سنة 1992، شهد الاقتصاد الوطني ارتفاع في الاستهلاك الحكومي بلغ معدل 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما دفع بالدولة إلى طبع النقد لسد عجز الميزانية العامة، حيث بلغت معدلات التضخم مستويات قياسية، الأمر الذي انعكس سلبا على قيمة الدينار بفعل ارتفاع حجم الكتلة النقدية التي بلغت 21.2%، وفي وقت وصلت فيه أيضا نسبة البطالة إلى 23.2%. كما شهدت هذه الفترة تخفيض في معدل الرسوم الجمركية إلى حدود 60%، حسبما تضمنه قانون المالية لسنة 1992، الذي قام بإقرار هذه الرسوم بصفة تصاعدية، فالواردات من المواد الأولية تخضع لمعدلات منخفضة، أما الواردات الخاصة بالمنتجات والسلع نصف المصنعة فتخضع لمعدلات مرتفعة نوعا ما، بينما المنتجات الوطنية فتخضع لمعدلات عالية.

¹ بوقصبة إيمان، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تيسمسيلت، مارس 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/530/2/1/76165>، تاريخ الاطلاع: 2023/03/31، على الساعة: 22:25، ص: 36.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

وفي السياق ذاته، قامت السلطات العمومية مع نهاية سنة 1992 بفرض قيود صارمة على منح العملة الأجنبية، وتطبيق قواعد مشددة على المعاملات التي تزيد عن مبلغ 100 ألف دولار، حيث تخضع للموافقة من طرف اللجنة الخاصة¹.

مع التحرير الكامل للتجارة الخارجية، شرعت السلطات في أفريل سنة 1994 بتهيئة الأرضية للتعاقد مع صندوق النقد الدولي حول الإصلاحات لاتفاقية Stand by، والتي تنص في أحد بنودها على تحرير التجارة وإعادة جدولة الديون، بالإضافة إلى محاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي يستوجب تحرير نظام الصرف الأجنبي، تخفيض الرسوم الجمركية على السلع والمواد المستوردة وإقامة المؤسسات الوطنية التي تنشط في مجال التجارة الخارجية².

وخلال سنة 1995 تم تحرير الأسعار بموجب الأمر رقم 06-95، الذي ينصّ على تحرير أسعار السلع والخدمات، حيث بلغت نسبة السلع المحررة حوالي 84% من إجمالي السلع ضمن مؤشرات أسعار المستهلك خلال نهاية سنة 1996، ومع نهاية سنة 1997 تم الإلغاء الكلي لسياسة الدعم الخاصة بالسلع الواسعة الاستهلاك مع التحرير الكامل للأسعار بحيث تصبح خاضعة لقواعد المنافسة³.

وقد تواصلت إصلاحات تحرير التجارة الخارجية التي كانت الغاية منها الحد من العراقيل والمخاطر التي تقف في وجه عمليات التصدير والاستيراد، بهدف السماح للاقتصاد الوطني بالاندماج مع الاقتصاديات العالمية، وهو الأمر الذي أسفر سابقا عن التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقرب الولوج في المنظمة العالمية للتجارة بعدما قطعت الدولة أشوطا كبيرة من المفاوضات⁴.

¹ وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2019/2018، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3397?mode=full>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/02، على الساعة: 17:35، ص: 268.

² غطاس عبد الغفار وزوزي محمد ودادن عبد الوهاب، "أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)"، مجلة الباحث، المجلد 15، العدد 15، جامعة ورقلة، جوان 2015، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/399>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/03، على الساعة: 16:50، ص: 286.

³ وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، المرجع نفسه، ص: 272.

⁴ زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 05، العدد 05، جامعة قسنطينة 2، جوان 2008، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2845>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/04، على الساعة: 22:12، ص: 52.

الفرع الرابع: مجال دعم القطاع الخاص وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية

يعدّ دعم القطاع الخاص وإدخال إصلاحات على المؤسسات العمومية أول الطريق نحو تنفيذ قانون الخصخصة، الذي أقرته الجزائر في شهر افريل سنة 1996 برعاية من البنك العالمي، حيث تم الاتفاق على خصخصة 200 مؤسسة عمومية محلية تنشط في قطاع الخدمات، كما ساهم قانون الخصخصة أيضا في إطار تسهيل إجراءات الاستثمار الخاص بمنح الشركات الأجنبية التراخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لفائدة المسيرين الخواص بصفة كليّة، بعدما كانت مشاركتها لا تتعدّى نسبة 49% على أثر صدور قانون المالية التكميلي لسنة 1994.

أمّا بخصوص إصلاح المؤسسات العمومية فقد ساهم الإصلاح في انتقالها من نظام صناديق المساهمة إلى نظام الشركات القابضة العمومية¹، وهو ما أعطى دفعة قوية لعملية الخصخصة، حيث تمّ خصخصة أزيد من 800 مؤسسة محلية بنهاية سنة 1996، ناهيك عن توسيع مجال الاستثمار عبر مجموعة من القطاعات الاقتصادية، كقطاع التعدين والاتصال وفتح المجال أمام قطاع الطاقة والهيدروكربونيات، لتتوالى الإصلاحات بتأسيس جهاز جديد سنة 2001 بموجب الأمر رقم 04-01، من أهدافه الحرية الاقتصادية واعتماد آليات السوق كأداة لضبط الاقتصاد، تأسيس قانون موحد ينظم خصخصة المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى استفادة الدولة من كافة حقوق الملكية المتعلقة بالمؤسسات العمومية².

المطلب الثالث: برامج الإصلاح الاقتصادي المترامنة مع الإصلاح الجبائي لسنة 1992

تعدّ الأزمة النفطية التي تعرّضت لها الجزائر سنة 1986، أكبر حافز دفع بالبلاد إلى إعادة النظر في إصلاح بنية الاقتصاد الوطني، إلّا أنّ غياب القدرات المالية المناسبة لتنفيذ مخططات الإصلاح، أجبرها على اللجوء إلى المؤسسات المالية الدوليّة لتحقيق ذلك، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي ظلّ التوقيع على الاتفاقية المبرمة بين الطرفين، عمدت الجزائر إلى وضع مجموعة من البرامج لتحقيق الإصلاح الاقتصادي.

وفي هذا السياق سوف نتناول أهمّ برامج الإصلاح الاقتصادي التي رافقت الإصلاح الجبائي لسنة 1992، بدأ من برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995) وصولا إلى برنامج النمو الجديد (2016-2030).

¹ عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، الموقع الإلكتروني: <https://www.univ-bouira.dz/ar/wp-content/plugins/download-attachments/includes/download.php?id=208220>. تاريخ الاطلاع: 2023/04/06، على الساعة: 23:50، ص: 83.

² بوري محي الدين، "مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990-2013"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، المركز الجامعي بالبيض، جوان 2016، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11566>. تاريخ الاطلاع: 2023/04/07، على الساعة: 18:15، ص: 99.

الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي للفترة (1994-1998)

على الرغم من الاتفاقات المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1991 والممتدة إلى غاية 1992، من خلال تقديم 300 مليون حقوق سحب خاصة، بهدف تحفيز الادخار والتحكّم في مستوى الاستهلاك عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات، وكذا دعم سياسة الإصلاح الجبائي والجمركي وتحرير التجارة الخارجية، إلا أن رصيد الميزانية لم يستطع تجاوز عجزه خلال سنة 1993، حيث بلغ قيمة العجز 100 مليار دينار جزائري، كما تراجعت قيمة الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات. وأمام هذا الوضع حاولت الجزائر وضع خطة للنهوض بالاقتصاد من جديد، باعتماد كل من برنامجي التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي.

1. برنامج التثبيت الاقتصادي (1994/04 – 1995/03): لم تنجح الجزائر في تجاوز أزمته الاقتصادية، على الرغم من المساعدات المشروطة التي كانت تحصل عليها من المؤسسات المالية الدولية، خلال كل من اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول لسنة 1989 واتفاقية الاستعداد الائتماني الثاني لسنة 1991، وهو الأمر الذي دفع بها إلى العودة مجددا إلى إبرام اتفاقيات جديدة مع مؤسسات النقد الدولية، الهدف منها رسم إستراتيجية اقتصادية تعتمد على سياسة اقتصاد السوق والتخفيف من الأزمات الاجتماعية، كأزمة البطالة والسكن، لذلك تم إقرار برنامج التثبيت الاقتصادي، الذي كانت تحمل بنوده النقاط التالية:

- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية؛
- المواصلة في سياسة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم على أسعار السلع والخدمات وتعديل قيمة الدينار؛
- التحكّم في حجم الكتلة النقدية دون أن تتجاوز حدود 14%،
- ترقية القطاعات الاقتصادية، من خلال تنمية القطاع الزراعي والتركيز على قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- رفع معدلات أسعار الفائدة المتداولة عند إعادة تمويل البنوك؛
- تخفيض حجم الإعفاءات الجبائية فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

2. برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998): لقد ساهمت النتائج الايجابية التي حققها برنامج التثبيت الاقتصادي في موافقة صندوق النقد الدولي على منح الجزائر قرض آخر طويل الأجل يمتد بين 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، حددت قيمته بـ 1 169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل 79.12% من حصة الجزائر¹.

وفي إطار إكمال برامج الإصلاح، قامت الدولة بتسطير برنامج التصحيح الهيكلي، التي كانت بنوده تشمل الأهداف التالية:

- رفع معدلات النمو السنوي خارج قطاع المحروقات إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- العمل على التحكم في معدلات التضخم بحيث تكون في المستوى الموجود في الدول الشريكة؛
- تقليص العجز المسجل في الحساب الخارجي الجزائري من نسبة 9.6% إلى 2.2% من حجم الناتج المحلي الخام للفترة ما بين (1994-1995) والفترة (1997-1998) على التوالي؛
- زيادة معدلات تمويل الاستثمارات العمومية إلى 5.5% من الناتج المحلي عن طريق رفع حجم الادخار الوطني خلال السنوات 1994/1995 والسنوات 1997/1998.

من خلال الأهداف المسطرة في إطار عملية التصحيح الهيكلي، يتبين أنّ الهدف الأساسي هو تخفيض مستويات التضخم، بالتأثير في حجم الطلب الكلي لغرض تخفيضه وتوفير الظروف الملائمة التي تدعم زيادة العرض الكلي، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق إعادة التوازن لميزان المدفوعات².

الفرع الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2001-2009)

لم يتمكن برنامج التعديل الهيكلي من تحقيق الأهداف المرجوة، على الرغم من المجهودات المبذولة، فقد زادت حدة الركود الاقتصادي التي انعكست سلبا على الحالة الاجتماعية للأفراد، كما تزامن فشل البرنامج مع تدهور الوضعية الأمنية وأعمال التخريب التي طالت المنشآت القاعدية والبنية التحتية، ناهيك عن تراجع القدرة الشرائية وارتفاع معدلات الفقر.

¹ بوخاري أمّنة ويوسفي رشيد، "برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة بين (1989-2015)"، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 07، العدد 01، جامعة مستغانم، جوان 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54730>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/09، ص: 90-91.

² وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 223.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

تبعاً لهذه الوضعية الحرجة، حاولت السلطات العمومية استغلال ارتفاع الإيرادات النفطية خلال سنة 2000، والتي ساهمت في تحسين الوضعية المالية لخزينة الدولة، في بعث برنامجي التنمية اللذان نفذتهما الدولة لدعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث خصصت لهما غلاف مالي قدره 7 مليار دولار و240 مليار دولار على التوالي¹.

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004): لقد اعتمد هذا البرنامج على دعم الاستثمارات العمومية خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية المتعلقة بالقطاع الفلاحي وتدعيم مختلف مجالات الخدمات العمومية، مثل مجالات الري، النقل، تطوير البنية التحتية، التنمية المحلية وتحسين ظروف المعيشية للأفراد. وبذلك نستخلص أن أهداف هذا البرنامج كانت تكمن في النقاط التالية:

- تكملة العمليات الاستثمارية التي هي في طور الانجاز؛
- التركيز على انجاز المشاريع الخاصة بالبنى التحتية وصيانتها؛
- توفير المعدات والأدوات اللازمة لضمان القدرة على الانجاز، خصوصاً المحلية منها؛
- الانطلاق في المشاريع الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج مباشرة وتفادي التأخير فيها؛
- دراسة وضعية نضج المشاريع من عدمه.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009): تم إطلاق هذا البرنامج في السابع من شهر أفريل سنة 2005، وهو تكملة للبرنامج السابق الخاص بدعم الإنعاش الاقتصادي، حيث حظي بغلاف مالي معتبر قدر بحوالي 4203 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 55 مليار دولار، وهذا لمواصلة برامج التنمية من خلال تنفيذ العديد من الاستثمارات العمومية وتوسيع الخدمات العامة التي أقرتها الحكومة، فضلاً عن تطوير البنى التحتية وتنمية الموارد البشرية. وفي وقت إقرار هذا البرنامج قامت السلطات بتخصيص غلاف مالي إضافي قدره 1100 مليار دج لدعم برامج التنمية في منطقتي الجنوب ومناطق الهضاب العليا².

¹ MAEP/ Point Focal National, «Rapport sur l'état de mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance», Novembre 2008, https://www.algerie.cz/images/pdfs/rapport_gouvernance_fr.pdf, Consulté le: 11-04-2023 à 23:15, P: 101.

² فرحات عباس وسعود وسيلة، "عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جامعة سوق أهراس، جوان 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.univ-soukahrass.dz/en/publication/article/1710>، تاريخ الاطلاع: 13/04/2023، على الساعة: 14:50، ص ص: 63-68.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

كما بلغ عدد المشاريع المستحدثة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو حوالي 20.247 مشروع، تتوزع بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة وأخرى مختلطة. وكانت تسعى الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من ضمنها:

- تسهيل إجراءات الاستثمار من خلال إصدار النصوص التنظيمية والقوانين التي تعمل على تحفيز الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية؛
- تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تسمح بتحسين الخدمة العمومية؛
- تعزيز دور الدولة في التحكم ومراقبة الأعمال غير القانونية، على غرار كل من المضاربة، الغش والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد السوق على حساب المؤسسات المنتجة، الوطنية والخاصة التي تعمل في إطار قانوني؛
- توسيع نطاق الخصخصة والشراكة واستغلال القدرات الوطنية في خلق الثروة واستحداث فرص التشغيل وترقية التنافسية بين المؤسسات؛
- التجاوب مع الانفتاح العالمي بتطبيق الأدوات الاقتصادية والمالية لغرض تأهيل عمليات الإنتاج ومواصلة الإصلاحات المالية والمصرفية¹.

الفرع الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2019)

تماشيا مع سياسة إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت فيها الجزائر منذ سنة 2001 وتثبيت جذور التنمية، قامت بتخصيص أغلفة مالية معتبرة لبعث برامج جديدة أو مكمل للبرامج السابقة. وفي هذا السياق أقرت السلطات العمومية برنامجين مهمين، الأول يتعلق بالبرنامج الخماسي للتنمية، أما البرنامج الثاني والذي يعتبر مكمل للبرنامج الأول، فهو برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

1. البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014): يعرف هذا البرنامج ببرنامج الاستثمارات العمومية، الذي أعلن عنه أثناء انعقاد مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010، حيث تم الموافقة عليه من الوزارة برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. وقد خصص له غلاف مالي قدر بمبلغ 21 214 مليار دج وهو ما يعادل 286 مليار دولار. وتعتمد خطة تنفيذه على شقين هما:

¹ هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كتيبة السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، مصر، جانفي 2020، الموقع الإلكتروني: https://jocu.journals.ekb.eg/article_91597_6b8fd536479c46bfad559e663095d8bd.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/04/14، على الساعة: 19:56، ص: 44.

• الشق الأول: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى التي هي قيد الانجاز لاسيما في كل من قطاع السكك الحديدية، الطرقات والمياه بتخصيص لها مبلغ 9 700 مليار دج ما يمثل 130 مليار دولار؛

• الشق الثاني: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11 534 مليار دج، أي ما يمثل 156 مليار دولار، توجه هذه المشاريع لتحسين التنمية البشرية، فقد تم تخصيص أكثر من 40% من موارد هذا البرنامج لذلك¹.

2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019): يعد هذا البرامج امتداد للبرامج السابقة، تم إقراره سنة 2015، بموجب المادة 121 من القانون رقم 10-14 من قانون المالية لسنة 2015، التي تنص على فتح حساب تخصيص تحت مسمى "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية"²، حيث خصص له غلاف مالي تجاوز مبلغ 4 079 مليار دج خلال سنة 2015 ومبلغ 1794 مليار دج. وبخصوص الأهداف التي تم تسطيرها ضمن هذا البرنامج فكانت تتمحور حول الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال تحسين ظروف المعيشة في مختلف المجالات بما فيها السكن، التعليم، الصحة والربط بشبكات الماء والكهرباء، زيادة على دعم التنمية الفلاحية والريفية، تشجيع الاستثمار، مكافحة البطالة وتشجيع وتكوين الإطارات واليد العاملة³.

إلا أن هذا المخطط ما فتى أن يتوقف بسبب تراجع أسعار النفط مع بداية سنة 2015، حيث تراجعت مداخيل الدولة بدرجة كبيرة نتيجة انخفاض العائدات النفطية، فقد بلغ برميل النفط 49.49 دولار بعدما كان يبلغ 96.29 دولار خلال سنة 2014، وباعتبار أن المحروقات تمثل 95% من إجمالي الصادرات فإن تراجع العائدات جعل الاقتصاد في حالة اختناق كبير، تراجع على أثره الميزان التجاري بعدما سجل فائضا بلغ 1.48 مليار دولار خلال سنة 2014.

ومن أجل تدارك الوضع قامت السلطات بغلق حساب هذا البرنامج مع نهاية سنة 2016، ومن ثم تم تجميد معظم المشاريع، لاسيما تلك التي لم ينطلق في انجازها أو تلك التي لا تشكل أهمية قصوى للاقتصاد الوطني.

لكن مع مطلع سنة 2017 ومع بداية استعادة أسعار النفط عافيتها التي قاربت 52.51 دولار للبرميل، عاودت الحكومة إستراتيجيتها الإصلاحية، حيث ركزت على توسيع ميزانيتها مع مطلع سنة 2018، من أجل تعزيز النمو وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى استغلال الموارد الإضافية في المحافظة على التوازنات المالية وكبح لجام

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 حول برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مجلس الوزراء، الموقع الإلكتروني: <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>، تاريخ الاطلاع 2023/04/15، على الساعة: 10:25، ص ص: 02-03.

² المادة 121 من القانون رقم 10-14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015 "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية"، الجريدة الرسمية العدد 78، 2014، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

³ هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

الاستيراد المفرط؛ وكانت سنة 2019 هي سنة البداية نحو استئناف عملية الضبط المالي الذي يسمح باستعادة التوازن العام في المستقبل¹.

الفرع الرابع: نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030)

سعت الجزائر من خلال تجسيد برنامج النمو الاقتصادي الجديد الذي أقرته الحكومة سنة 2016 إلى تدارك الوضع الذي أصبحت تحدثه التقلبات المتكررة لأسعار النفط، وهذا باعتماد إستراتيجية جديدة تركز على أحداث التنويع الاقتصادي عن طريق سياسة الإصلاح الهيكلي، التي صنفت على ثلاث مراحل بهدف تحقيق معدل نمو عند 6.5% ما بين سنة 2020 و2030.

- المرحلة الأولى / مرحلة الأقالع (2016-2019): في إطار المضي في السياسة التنموية، تم التركيز في هذه الفترة على دعم القطاعات الاقتصادية الفعالة من غير القطاع النفطي التي تسمح بخلق قيمة مضافة وبالتالي رفع معدل النمو حسب المستويات المستهدفة؛
- المرحلة الثانية / المرحلة الانتقالية (2020-2025): تمثل هذه الفترة المرحلة التي يتمكن من خلالها الاقتصاد الوطني من الالتحاق بالركب؛
- المرحلة الثالثة / مرحلة الاستقرار والتوافق (2026-2030): يكون الاقتصاد خلال هذه المرحلة قد استكمل جميع قدراته الاستدراكية التي تسمح له بتحقيق نقطة التوازن². ومن جملة الأهداف التي يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقها، نذكر مايلي:
- رفع معدلات الناتج الداخلي الخام إلى 6.5% وذلك من خلال التركيز على دعم كل من قطاعي الصناعة والزراعة، مما يسمح للقطاع الصناعي بمضاعفة مساهمته في حجم الناتج الداخلي الخام من 5.3% عام 2015 إلى معدل 10% بحدود عام 2030؛
- تقليص نسبة استهلاك الطاقة الاحفورية من 6% إلى 3% والتوجه نحو استغلال مصادر الطاقة المتجددة، بما يسمح بتحقيق نسبة نمو خارج القطاع النفطي بـ 6.5% على مدار فترة تنفيذ البرنامج؛
- ترقية الإنتاج الزراعي وتنويعه بما يساهم في رفع الحصيلة التصديرية للمنتجات؛

¹ فتيحة بروبو والجيلالي بوظراف وحاج بن زيدان، "دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور، معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 05، جامعة الشلف، جويلية 2020، الموقع الإلكتروني: https://www.univ-chlef.dz/ratsh/la_revue_N_24/Article_Revue_Academique_N_24_2020/Science_eco_admin/Article_10.pdf. تاريخ الاطلاع: 2023/04/16، على الساعة: 19:35، ص ص: 110-111.

² ندى سالي، "تفاصيل تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد أفاق 2030"، الموقع الإخباري الجزائري سبق برس، تاريخ النشر: 2017/04/11، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.sabqpress.dz/economics>. تاريخ الاطلاع: 2023/04/20، على الساعة: 15:25.

- تحفيز القطاعات الخاصة على الاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة من غير قطاع المحروقات؛
- دعم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية الاقتصادية، وإزالة الحواجز الإدارية التي تحد من تحركها وممارسة نشاطها بكل أريحية¹.

المطلب الرابع: علاقة النظام الجبائي بترقية الاستثمار في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي

يلعب النظام الجبائي للدولة دور كبير في تحديد العلاقة بين الاستثمار والجبائية، حيث أن عمليات الاستثمار تنطوي على جملة من الأنشطة التي تخضع للضريبة، سواء تعلق الأمر بعمليات الاستيراد أو الإنتاج أو الحصول على الأرباح، إذ أن المراحل التي تمر بها أي عملية استثمارية تبرز واقعة تنشأ على أثرها الالتزام بدفع الضريبة²؛ وقد عملت الجزائر على ترقية مناخها الاستثماري للنهوض بالاقتصاد، من خلال اتخاذ مجموعة من الحوافز الجبائية والتدابير التي تعمل على استقطاب المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، انطلاقاً من سنها للقوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار وكذا إنشاءها للوكالات الداعمة والمرافقة للمستثمر على طول مراحل انجازه للمشروع³.

وفي هذا السياق سيتم التركيز على مختلف الإجراءات والمراحل المتعلقة بالعملية الاستثمارية خلال فترة الإصلاح الجبائي الذي تبنته الجزائر منذ سنة 1992.

الفرع الأول: ماهية الاستثمار ومختلف تصنيفاته

يعد موضوع الاستثمار من مواضيع الساعة التي تشغل بال المجتمع الدولي، خاصة وأنه أصبح اليوم يشغل مختلف المجالات والتخصصات، بما فيها الاقتصادية، المالية، المصرفية والإدارية. حيث أن التطورات التي تحدثها الاستثمارات تسمح بتعظيم العوائد المحققة وتخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، لاسيما بالنسبة للدول النامية.

1. ماهية الاستثمار: يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية على أنه " استخدام المدخرات في تأسيس استثمارات أو طاقات إنتاجية جديدة لتلبية عمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية

¹ حمزة كحال، الجزائر ترفع الستار عن نموذجها الاقتصادي الجديد، صحيفة العربي الجديد، تاريخ النشر: 2017/04/11، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.alaraby.co.uk>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/21، على الساعة: 17:32.

² بان صلاح الصالحي، "الاستثمار والإعفاءات الضريبية"، مجلة العلوم القانونية، المجلد 27، العدد 01، جامعة بغداد، 2012، الموقع الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj/pdf/d6cd396345d2a2e2>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/21، على الساعة: 22:10، ص: 167.

³ حسية عليوات، السياسة الضريبية الجزائية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار: دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2001-2016، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

القائمة أو التوسع فيها"¹. كما يعرف أيضا حسب رواد الاقتصاد الكلي بأنه " إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع من أجل رفع الناتج في الفترات اللاحقة "، ومن جانب آخر يعرف الاستثمار أيضا بأنه عملية تحويل المدخرات إلى أصول رأسمالية أي تحويلها إلى عتاد وآلات ومباني².

مما سبق نستخلص بأن الاستثمار هو عبارة عن عملية استخدام رأس المال الذي تم ادخاره في مشاريع مختلفة بغرض تحقيق عوائد وأرباح في المستقبل القريب أو البعيد.

2. التصنيفات الأساسية للاستثمار: تأخذ الاستثمارات مجموعة مختلفة من التصنيفات، التي تحدد وفقا لأهدافها وأهميتها وكذلك طبيعتها، وفيما يلي سيتم إبراز أهم هذه التصنيفات:

1.2- حسب الطبيعة القانونية: تنقسم الاستثمارات حسب الطبيعة القانونية إلى ثلاث (03) أنواع هي:

1.1.2- الاستثمارات العامة: يخص هذا النوع من الاستثمارات المشاريع والخطط الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الخطط التي تنفذها الدولة بغية تحقيق أهداف معينة، وعادة ما يميز الاستثمارات العامة أن عوائدها تبقى متدنية مقارنة بالأنواع الأخرى، لأنها دائما ما تأخذ بمبدأ الأولوية في خدمة الفرد.

2.1.2- الاستثمارات الخاصة: يقصد بها الاستثمارات التي يمارسها الأشخاص والمؤسسات الخاصة، بحكم أنهم يملكون وسائل الإنتاج فيها، وهو تحتل أهمية كبيرة في المجتمعات الرأسمالية، لما تتميز به من ارتفاع معدلات الأرباح وزيادة الإنتاجية، زيادة عن المرونة في الإدارة والتنظيم واتخاذ القرار.

3.1.2- الاستثمارات المشتركة: هي عبارة عن تلك الاستثمارات التي يشترك فيها القطاع العام والخاص، حيث أن الأفراد والمؤسسات يملكون حصص في المؤسسات والشركات الحكومية، الإنتاجية أو الخدمية.

2.2- حسب المدة أو الأجل: تصنف الاستثمارات أيضا حسب الفترة اللازمة لانجازها، وفي هذا السياق هناك ثلاث أنواع، يمكن التمييز فيما بينها كما يلي:

1.2.2- الاستثمارات قصيرة الأجل: يتعلق الأمر هنا بالاستثمارات التي لا تتعدى فترة انجازها السنة، وعادة ما تخص الأموال التي تستثمر في البنوك، أو شراء أذونات الخزينة، وما يميز هذا النوع من الاستثمارات أنها تهدف إلى توفير السيولة النقدية أو سهولة تحويلها إلى نقود.

¹ منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2013، ص:17.

² شهدان عادل عبد اللطيف الغرابوي، استثمار الأجنبي المباشر: مابين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص:16.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

2.2.2- الاستثمارات متوسطة الأجل: يحدد مجال الاستثمارات متوسطة الأجل بمدة توظيف تفوق السنة ولا تتجاوز الخمس سنوات، كأن يقوم الشخص المستثمر بإيداع مبلغ من المال في البنك لمدة 5 سنوات، أو يقدم على شراء أوراق مالية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.

3.2.2- الاستثمارات طويلة الأجل: تتميز الاستثمارات طويلة الأجل بمدة انجازها التي تفوق خمس سنوات، كالاكتتاب في الأوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم، أو تأسيس مشاريع إنتاجية أو خدمية، ويكمن الغرض الرئيسي من وراء الاستثمارات طويلة الأجل هو تحقيق أرباح مرتفعة طول فترة الاحتفاظ بالأصول المستمرة لفترات طويلة نسبياً¹.

3.2- حسب الموقع الجغرافي: تصنف الاستثمارات من حيث الموطن إلى نوعين²:

1.3.2- الاستثمارات الأجنبية: وهي مختلف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من خارج إلى داخل البلاد، وتنقسم بدورها إلى قسمين: استثمارات أجنبية مباشرة تقوم على توظيف رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف، واستثمارات أجنبية غير مباشرة تشمل مختلف القروض الائتمانية طويلة الأجل، حيث أنها تأخذ شكل عقد يجمع بين الاقتصاد المقرض والاقتصاد المضيف.

2.3.2- الاستثمارات المحلية: هي كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقاً، إلا أن رؤوس الأموال والأصول الموظفة فيها تعود بالكامل للأطراف المحلية.

الفرع الثاني: المحددات التشريعية والقانونية للاستثمار بالجزائر

لقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا صدور مجموعة من القوانين التي تقوم على تنظيم وتوجيه الاستثمار، وهذا سعياً منها إلى المضي في خطة الإصلاح الاقتصادي الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. وباعتبار أننا سنركز على الفترة التي تزامنت مع فترة الإصلاح الجبائي لسنة 1992، سنتناول القوانين التي استحدثت خلال هذه الفترة وما فوق.

1. القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993: يعدّ هذا القانون خامس مرسوم تنفيذي يصدره المجلس الأعلى للدولة بعد كل من القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 في عهد الرئيس بن بلة، الذي يحمل في

¹ الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10 ماي 2018، الموقع الإلكتروني: <http://thesis.univ-biskra.dz/4186>، تاريخ الاطلاع: 2023/05/17، على الساعة: 13:50، ص ص: 15-16.

² منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

طياته الصبغة الاشتراكية، والقانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 في عهد الرئيس بومدين، الذي ركز آنذاك على ضرورة المساواة بين القطاع الخاص الأجنبي والوطني في ظل الاقتصاد الاشتراكي، إضافة للقانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 في عهد الرئيس بن جديد، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، بينما القانون الرابع الذي يحمل رقم 88-25 المؤرخ في 12 جوان 1988، وهي نفس فترة حكم الرئيس بن جديد، وقد تضمن القانون القيام بإصلاح شامل للمنظومة الاستثمارية.

ووصولاً للقانون الخامس المتعلق بالاستثمار والذي يحمل رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتضمن ترقية الاستثمار، الذي اصدر في فترة صعبة تميزت بتدهور الأوضاع الأمنية والمالية، حيث اضطرت الدولة إلى إعادة جدولة ديونها مع صندوق النقد الدولي، ما يعني أن أحكام قانون الاستثمار تخضع لتوجهات الصندوق. ومن جملة الإجراءات التي تضمنها القانون، نذكر مايلي:

- إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات ذات الشباك الوحيد تشمل كل الهيئات والإدارات التي تعنى بالاستثمار، مهمتها دراسة طلبات الاستثمار والرد عليها في أجل مدته ستون (60) يوماً؛
- منح امتيازات جبائية للمستثمر تأخذ شكل إعفاءات ضريبية بهدف استقطاب المستثمر الأجنبي والعملية الصعبة؛
- إقامة المناطق الحرة الموجهة لانجاز الاستثمارات في مجال الأنشطة الموجهة للخارج¹.

2. القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001: أتى هذا القانون ليحدد النظام الذي يطبق عليه الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، بالإضافة إلى الاستثمارات التي يتم انجازها في ظل منح الامتياز و/أو الرخصة. ويشمل الاستثمار حسب هذا القانون مايلي:

- اقتناء أصول يكون ضمن انجاز نشاطات جديدة، أو التوسع في عمليات الإنتاج، أو إعادة كل من التأهيل أو الهيكلة؛
 - المساهمة في رأس مال المؤسسة التي تأخذ شكل مساهمات نقدية أو عينية؛
 - استعادة النشاطات في إطار سياسة الخصوصية سواء كانت بصفة جزئية أو كلية.
- ومن جانب المزايا الجبائية الممنوحة للمستثمر في إطار هذا القانون نجد الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية، والتي تشمل: التخفيضات الممنوحة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة التي تدخل في انجاز المشروع، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة التي تدخل أيضا في انجاز الاستثمار مباشرة، وكذلك الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية للمقتنيات العقارية ذات العلاقة بالاستثمار محل

¹ أحسن خلاص، "قوانين الاستثمار في الجزائر بين الثابت والمتحول"، جريدة الوسيط، العدد 5850، الصادر في 19 ماي 2022، الموقع الإلكتروني: https://elwassat.dz/bfd_download/، تاريخ الاطلاع: 2023/04/22، على الساعة: 15:50، ص: 07.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

الانجاز، بالإضافة إلى الإعفاء لمدة (10) سنوات خلال انطلاق مرحلة الاستغلال لكل من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على النشاط المهني والرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار¹.

3. القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016: تم إصدار هذا القانون في عهد الرئيس بوتفليقة، وهو يعتبر مكمل للقانون السابق، ولكنه ينطوي على بعض التعديلات كإلغاء استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الجزئية أو الكليّة. كما تم فيه تقسيم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار إلى أربعة (4) مراكز هي: مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات ومركز الترقية الإقليمية. ومن جانب آخر فقد حافظ القانون الحالي على أجهزة الاستثمار بما فيها المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، فضلا عن المزايا الجبائية الممنوحة سابقا، تم إقرار مزايا أخرى جديدة تخص الأنشطة المحدثة لمناصب الشغل، وتلك التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني².

4. القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022: صدر هذا القانون في عهد الرئيس الحالي عبد المجيد تبون، وقد أسس لغرض تحديد القواعد التي على أساسها ينظم الاستثمار وحقوق والتزامات المستثمرين، بالإضافة إلى التحفيزات التي تمنح على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص مهما كانت صفتهم، معنوية أو طبيعية وكانوا وطنيين أو أجانب. كما يركّز هذا القانون أيضا على تطوير قطاعات النشاطات ذات القيمة المضافة العالية، وضمان التنمية المحلية المستدامة والمتوازنة، بالإضافة إلى ترمين الموارد الطبيعيّة المتاحة والمواد الأولية المحلية، تحسين كفاءة الاقتصاد الوطني واستحداث فرص الشغل وتنمية القدرات البشرية³.

الفرع الثالث: الأجهزة المكلفة بتنظيم ودعم الاستثمار بالجزائر

في إطار دعم السياسة الاستثمارية في البلاد، عمدت الجزائر إلى إنشاء هيئات ووكالات تعمل على مرافقة ودعم المستثمرين الوطنيين والأجانب، بالإضافة إلى الإشراف على كل المراحل التي تمر بها العملية الاستثمارية. بحيث نجد في هذا السياق مجموعة من الأجهزة، تشمل كل من المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة

¹ المواد من 01 إلى 11 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، المتعلق بـ"تطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 47، الجزائر، 2001، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2001/A2001047.pdf?znjo=47>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/23، على الساعة: 21:25، ص: 05-06.

² أحسن خلاص، "قوانين الاستثمار في الجزائر الثابت والمتحول"، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

³ المادة 01 و02 من القانون رقم 18-22 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2022، المتعلق بـ"الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 50، الجزائر، 2022، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2022/A2022050.pdf?znjo=50>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/24، على الساعة: 20:50، ص: 05.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

الوطنية لترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (اونساج سابقا)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق ضمان القروض.

وفي دراستنا هذه، سنقتصر على التطرق إلى كل من المجلس الوطني للاستثمار (CNI) والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI).

1. المجلس الوطني للاستثمار (CNI): لقد تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01-03، وهو عبارة عن جهاز ذو اختصاص وطني يعنى بكل ما يتعلق بإجراءات تطوير الاستثمار، يقع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، والذي يوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة. هذا ويكلف المجلس بالمسائل المرتبطة بإستراتيجية الاستثمارات وبسياسة الدعم والموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في بنود المادة 12 من قانون الاستثمار، والتي تشمل النقاط التالية:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولويتها؛
- اتخاذ تدابير تحفيزية للاستثمار تتماشى مع التطورات الحاصلة؛
- التشجيع على استحداث المؤسسات والأدوات المالية اللازمة لتمويل الاستثمار وتطويرها؛
- اقتراح التدابير والقرارات الضرورية التي تسمح للحكومة بتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- الفصل بين المناطق التي يمكنها الاستفادة من النظام الاستثنائي المنصوص عليه في قانون الاستثمار، وفقا لأهداف تهيئة الأقليم¹؛
- تمويل البرامج الوطنية لترقية الاستثمار من خلال تقديم الدعم المالي الذي يأخذ شكل قروض؛
- تحديد وترتيب الاستثمارات حسب الأولوية، بحيث تصنف حسب أهميتها الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛
- النظر في الاستفادة من مزايا النظام العام الموجهة لفائدة الاستثمارات التي يتجاوز أو يساوي رقم أعمالها مبلغ 500 مليون دينار جزائري حسب الأمر 01-09 الصادر في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ليرفع المبلغ إلى سقف 1.500 مليون دينار جزائري في سنة 2014، ثم جاء القانون رقم 09-16 ليتم رفع المبلغ مجددا إلى مبلغ 5 ملايين دينار جزائري².

¹ المواد 18 و19 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، المتعلق بـ"تطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 47، الجزائر، 2001، مرجع سبق ذكره، ص:07.

² محمد إقلولي، "عن دور المجلس الوطني للاستثمار"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 01، جامعة تيزي وزو، جويلية 2016، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/22073>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/26، على الساعة: 23:35، ص ص: 13-14.

2. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI): تم تأسيس الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بموجب المادة 21 من الأمر رقم 03-01، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، تنشط ضمن مجالات الاستثمار، وذلك بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، تقوم بالمهام التالية:
- المتابعة المستمرة للاستثمارات في مختلف مراحلها والعمل على تطويرها وترقيتها؛
 - تسهيل إجراءات التأسيس وتنفيذ المشروعات اعتمادا على خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
 - الإشراف على صندوق دعم الاستثمار وفقا لما تقتضيه المادة 28، والتي تتعلق بمختلف النفقات التي تساهم بها الدولة في مجال تمويل الاستثمارات والمزايا الممنوحة؛
 - إعلام ومساعدة المستثمرين المحليين والأجانب وحسن استقبالهم؛
 - العمل على منح وتقديم المزايا المرتبطة بالاستثمار وفقا للترتيب المعمول به؛
 - التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال فترة الإعفاء¹؛
 - ترقية الاستثمارات بالجزائر والترويج لها في الخارج؛
 - ترقية الفرص والإمكانات المحلية؛
 - تأهيل المشاريع الاستثمارية التي تشكل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من خلال تقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار الخاصة بها، التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها².

الفرع الرابع: التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار أجهزة الاستثمار

في إطار تشجيع وترقية الاستثمار، عملت الجزائر من خلال الأجهزة والوكالات الوطنية لدعم الاستثمار على إقرار مجموعة من التحفيزات الجبائية، التي يستفيد منها المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، تتوزع بين التخفيضات والإعفاءات الكليّة والجزئية. وفي هذا السياق سنتناول مختلف التحفيزات الجبائية التي تستفيد منها المشاريع الاستثمارية في إطار كل من الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI)، ما من شأنه أن يرفع حجم المشاريع ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

¹ المادة 21 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، المتعلق بـ"تطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 47، الجزائر، 2001، مرجع سبق ذكره، ص:08-07.

² المادة 26 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت سنة 2016 المتعلق بـ"ترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 46، الجزائر، 2016، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2016/A2016046.pdf?zjjo=46>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/27، على الساعة: 23:10، ص:22.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

1. التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمر في إطار وكالة (ANDI): تستفيد المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من عدة مزايا جبائية، التي من شأنها ترقية الاستثمار واستقطاب المستثمرين المحليين والأجانب، حيث تتوزع على مرحلتين، مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال. هذا وتستفيد الاستثمارات المنجزة من امتيازات استثنائية، حسب الأولوية التي يحددها التنظيم، والموضحة كما يلي:

1.1- المزايا الجبائية التي تشترك فيها كل الاستثمارات: تتضمن المزايا الجبائية التي تستفيد منها مختلف الاستثمارات خلال مرحلتي الانجاز والاستغلال في الإعفاءات التالية:

1.1.1- مرحلة الانجاز: تستفيد الاستثمارات عند انطلاق المشروع من الإعفاءات الجبائية التالية:

- إعفاء السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار من الحقوق الجمركية؛
- إعفاء السلع والخدمات المحلية أو المستوردة والتي تدخل في انجاز الاستثمار مباشرة من الرسم على القيمة المضافة؛
- إعفاء المقتنيات العقارية التي تدخل في انجاز الاستثمار من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الملكيات المبنية وغير المبنية؛
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل ضمن انجاز الاستثمار ، انطلاقا من تاريخ الاقتناء من دفع الرسم العقاري لمدة تقدر بعشر (10) سنوات؛
- إعفاء العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال من حقوق التسجيل.

2.1.1- مرحلة الاستغلال: بعد معاينة المشروع، تنطلق مرحلة الاستغلال وفقا للمحضر الذي يعده أعوان

الضرائب، من خلال الطلب الذي يقدمه المستثمر، حيث تمنح له خلال فترة ثلاث سنوات المزايا الجبائية التالية:

- الإعفاء من دفع الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- تخفيض مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المعدة من طرف مصالح أملاك الدولة بنسبة 50%¹.

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ النشر: 18 ماي 2022، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/28، على الساعة: 18:36.

الفصل الثالث: النظام الجبائي الجزائري بين الإصلاح الجبائي والإصلاح الاقتصادي

2.1- المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمار حسب الأولوية التي يحددها التنظيم: تستفيد بعض الاستثمارات المنجزة في ظروف ومناطق معينة والتي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني من امتيازات جبائية استثنائية، حسبما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-19): الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمار حسب المنطقة ودرجة أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني

عنوان المرحلة	الامتيازات الممنوحة
التنظيم الخاص بالاستثمارات المرتبطة بالأنشطة خارج المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة	
مرحلة الانجاز	- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. - الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. - الإعفاء من رسوم التحويل العقارية.
مرحلة الاستغلال	- الإعفاء لمدة (03) ثلاث سنوات من الضريبة على أرباح الشركات. - الإعفاء لمدة (03) ثلاث سنوات من الرسم على النشاط المهني.
التنظيم الخاص بالاستثمارات المرتبطة بالأنشطة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة	
مرحلة الانجاز	- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات. - الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة. - الإعفاء من رسوم التحويل العقارية. - تقديم الدعم المالي للأعمال التي تدخل في تحقيق الاستثمار سواء كان الدعم كلي أو جزئي.
مرحلة الاستغلال	- الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من الضريبة على أرباح الشركات. - الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من الرسم على النشاط المهني. - الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية. - منح امتيازات أخرى في حالة العجز.
التنظيم الخاص باتفاقية الاستثمار ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني	
مرحلة الانجاز	في حدود (05) خمس سنوات على الأكثر: - الإعفاء من الرسوم والضرائب للسلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا. - الإعفاء من رسوم التحويل العقارية والإعلانات القانونية. - الإعفاء من حقوق التسجيل. - الإعفاء من الرسم العقاري
مرحلة الاستغلال	في حدود (10) عشر سنوات على الأكثر: - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات. - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. - يمكن تقديم المزيد من التسهيلات للاستثمارات في القطاعات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

2. التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمر في إطار المجلس الوطني للاستثمار: إن الدور الذي يلعبه المجلس الوطني للاستثمار في تفعيل العملية الاستثمارية لا يندرج في منح التحفيزات الجبائية بصفة مباشرة، وإنما يشمل مجال اختصاصه الموافقة على قائمة النشاطات والسلع التي على أساسها يتم منح المزايا الضريبية، وعليه فإن قرارات المجلس أو توصياته توجه للسلطات الوصية لتنفيذ النصوص المرتبطة بترقية الاستثمار، والتي تأتي على رأسها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار¹.

وفي هذا السياق فإن المجلس يعمل على إقرار أو تعديل المزايا الممنوحة للاستثمار، في حين التفاوض على منح المزايا أو التحقق من الحصول عليها أو حتى السحب الكلي أو الجزئي للامتيازات الجبائية يبقى من اختصاص الوكالة².

¹ مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، أليات تشجيع الاستثمار، 2015، عبر الموقع الإلكتروني: <https://dim-msila.dz>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/28. على الساعة: 18:50.

² عسالي نفيسة، "المجلس الوطني للاستثمار: آلية لتفعيل الاستثمارات في الجزائر"، أطروحة ماجستير في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2013/02/23، الموقع الإلكتروني: <https://theses-algerie.Com/1063142835693030/memoire-de-magister/universite-abderrahmane-mira---bejaia>، تاريخ الاطلاع: 2023/04/28، على الساعة: 21:55، ص: 56.

خلاصة الفصل:

لقد نتج عن الإصلاح الجبائي الذي أقدمت عليه الجزائر خلال سنة 1992، وكذا الإصلاحات اللاحقة له فرصة نحو الخروج من التبعية المفرطة للجباية البترولية والتوجه نحو جباية الضرائب والرسوم العادية، خصوصا أنه مس مجموعة مهمة من الضرائب والرسوم، على غرار الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح المؤسسات والرسم على القيمة المضافة.

كما انبثق عن الإصلاحات أيضا، الفصل بين الضرائب والرسوم التي تعود للدولة والتي تعود للجماعات المحلية، سواء بصفة كلية أو جزئية. مما يعني أنّ النظام الجبائي الذي تشكل بعد الإصلاح الجبائي حاول إنصاف كل شرائح المجتمع في توزيع الدخل والثروة وتخفيف العبء الضريبي، وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية. ولم يتوقف الإصلاح عند هذا الحد فقط وإنما تواصلت الإصلاحات لتشمل إحداث صيغ جديدة للهياكل والإدارات جبائية، كللت بخلق مديريات لكهربيات المؤسسات ومراكز للضرائب ومراكز جوارية للضرائب عبر كامل التراب الوطني.

ساهم الإصلاح الجبائي في سنواته الأولى من رفع الحصيلة الجبائية وامتصاص معدلات الضغط الضريبي وخفض معدلات التهرب الضريبي، وهو ما دفع بتوجه الدولة نحو إصلاح المنظومة الاقتصادية من خلال وضع مخطط سنوي للإصلاح الاقتصادي، ركزت خلاله الحكومة على الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الكبرى كالقطاع الصناعي والزراعي والسياحي، قامت خلالها بتخصيص أغلفة مالية لهذه القطاعات.

في نفس سياق الإصلاح الاقتصادي قامت الدولة الجزائرية بسن مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحفز المستثمرين الأجانب والمحليين على الاستثمار، عن طريق منحهم امتيازات جبائية كالتخفيضات والإعفاءات الدائمة والمؤقتة، بالإضافة إلى استحداث العديد من الوكالات الوطنية التي تقوم بمرافقتهم خلال فترات انجازهم للمشاريع على غرار الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والوكالة الوطنية لتنمية المقاولاتية وغيرها.

الفصل الرابع:

دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية

-دراسة تحليلية للفترة(1992-2021)-

تمهيد:

تعدّ المسائل المالية من ضمن الأولويات التي تركز عليها الحكومات خصوصا حكومات الدول النامية، ذلك أن هذه الدول لا تجد سبيلا آخر عنها لتمويل مشروعاتها التنموية، فهي تساعد على تقليص التفاوت الكبير في الدخل بين الأفراد وتعمل على كبح جماح التضخم، زيادة على أنها تعمل على حث الأفراد على استثمار مدخراتهم ضمن المشاريع التنموية، وبالتالي فهي تساهم في تقليل حجم الاستهلاك بما يسمح بمضاعفة حظوظ الاستثمار ويزيد من فرص تنفيذ خطط التنمية.

في هذا السياق تعتبر السياسة الجبائية إحدى الوسائل المالية المهمة في ذلك، خصوصا بالنسبة للدول النامية، حيث أنها تؤثر في المجتمعات من مختلف النواحي، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. لذلك فإن فرض الجباية يعتمد على وضع دراسة دقيقة ومتأنية توظف فيها القوانين والتشريعات بكل مصداقية وشفافية. إن الغاية التي ترغب الدول في الوصول إليها من خلال فرض الجباية هو الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد المالية لتغطية النفقات العامة وتحريك عجلة الاستثمارات بشقيها المحلي والأجنبي بالإضافة إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، بما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية من خلال توظيف الإيرادات الجبائية في تنفيذ البرامج والمخططات التنموية.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى دور الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية بالجزائر، سواء منها الوطنية أو المحلية التي تعنى بتغذية ميزانية الجماعات المحلية، بالإضافة إلى التعرف على أهم التدابير الجبائية التي تم اعتمادها من طرف الدولة لتحفيز وتنشيط حركية الاستثمار، انطلاقا من الامتيازات الجبائية الممنوحة في مختلف الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسات المستثمرة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) وتحليل الحصيلة الاستثمارية المحققة في ذلك، زيادة على تقييم مختلف برامج التنمية الاقتصادية التي تم إقرارها من طرف الدولة منذ فترة الإصلاح الجبائي لسنة 1992 إلى غاية سنة 2021.

وفي هذا السياق، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: دور الإيرادات الجبائية في تغذية ميزانيتي الدولة والجماعات المحلية

المبحث الثاني: تقييم أداء السياسة الجبائية في تنشيط حركية الاستثمارات

المبحث الثالث: انعكاس الإيرادات الجبائية على برامج ومخططات التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: دور الإيرادات الجبائية في تغذية ميزانتي الدولة والجماعات المحلية

تشكل الإيرادات الجبائية أهمية كبرى بالنسبة للدولة، بما فيها الموارد الجبائية العادية والبتروولية، حيث أن هذه الموارد تعتبر المصدر الأول لتمويل الميزانية وتغطية النفقات العمومية، إلى جانب إيرادات بعض الضرائب والرسوم التي تخصصها الدولة لفائدة ميزانية الجماعات المحلية (الولاية والبلدية) حسب ما جاء في خطة الإصلاح الجبائي المعتمد سنة 1992، من أجل ضمان التمويل الكافي لهذه الجهات، وبالتالي دفع عجلة التنمية فيها محليا ومن ثم وطنيا.

المطلب الأول: تقييم المردود الجبائي للجماعة العادية في تمويل الميزانية وتغطية النفقات

تضمّ الجباية العادية مجموعة من الضرائب والرسوم والحقوق التي تستفيد منها ميزانية الدولة، تتوزع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، حقوق التسجيل والطابع والحقوق الجمركية بالإضافة إلى حواصل ضرائب ورسوم أخرى.

الفرع الأول: مساهمة الحصيلة الجبائية الفعلية للجماعة العادية في تمويل إيرادات الميزانية

لطالما شكلت الإيرادات الجبائية المحققة من الجباية البتروولية الجزء الأكبر في تمويل ميزانية الدولة، خاصة في ظل تدني إيرادات الجباية العادية؛ ولكن الصدمات التي تعرضت لها أسواق النفط خلال سنة 1986 والتي تراجعت على أثرها أسعار النفط، جعلت الدولة الجزائرية تعيد حساباتها فيما يتعلق بسياستها الجبائية عن طريق إجراء إصلاحات جبائية عميقة على نظامها الجبائي، بما يساهم في رفع مداخيل الجباية العادية.

الجدول(1-4): تطوّر الحصيلة الفعلية للجماعة العادية والبتروولية ونسبة مساهمتهما في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة

(1992-2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الحصيلة الفعلية للجماعة العادية	الحصيلة الفعلية للجماعة البتروولية	الإيرادات الكلية للميزانية	نسبة مساهمة الجباية العادية في إيرادات الميزانية الكلية	نسبة مساهمة الجباية البتروولية في إيرادات الميزانية الكلية
1992	108 864	193 800	311 864	%34,91	%62,14
1993	121 469	179 218	313 949	%38,69	%57,09
1994	176 174	222 176	477 181	%36,92	%46,56
1995	241 992	336 148	611 731	%39,56	%54,95
1996	290 603	495 997	825 157	%35,22	%60,11

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

1997	314 013	564 765	926 668	33,89%	60,95%
1998	329 828	378 556	774 511	42,59%	48,88%
1999	314 767	560 121	950 496	33,12%	58,93%
2000	349 502	1 173 237	1 578 161	22,15%	74,34%
2001	398 238	956 389	1 505 526	26,45%	63,53%
2002	482 896	942 904	1 603 188	30,12%	58,81%
2003	524 925	1 284 975	1 974 466	26,59%	65,08%
2004	580 411	1 485 699	2 229 899	26,03%	66,63%
2005	640 472	2 267 836	3 082 828	20,78%	73,56%
2006	720 884	2 714 000	3 639 925	19,80%	74,56%
2007	766 750	2 711 850	3 687 900	20,79%	73,53%
2008	965 289	1 715 400	2 902 448	33,26%	59,10%
2009	1 146 612	1 927 000	3 275 362	35,01%	58,83%
2010	1 297 944	1 501 700	3 074 644	42,21%	48,84%
2011	1 448 898	1 529 400	3 489 810	41,52%	43,82%
2012	1 908 576	1 519 040	3 804 030	50,17%	39,93%
2013	2 031 019	1 615 900	3 895 315	52,14%	41,48%
2014	2 091 456	1 577 730	3 927 748	53,25%	40,17%
2015	2 354 648	1 722 940	4 552 542	51,72%	37,85%
2016	2 472 208	1 682 550	5 011 581	49,33%	33,57%
2017	2 630 003	2 126 987	6 047 885	43,49%	35,17%
2018	2 711 762	2 349 694	6 389 469	42,44%	36,77%
2019	2 843 465	2 518 488	6 601 576	43,07%	38,15%
2020	2 625 168	1 394 710	5 114 087	51,33%	27,27%
2021	2 761 800	2 609 200	5 640 900	48,96%	46,26%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العمومية، مرجع سبق ذكره، ص: 246، وبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

من خلال الجدول (4-1)، يظهر أنّ نسبة تطوّر الجبائية العادية الفعلية قد شهد زيادة طفيفة بعد خطوة الإصلاح الجبائي لسنة 1992، حيث تراوحت نسبة مساهمة الإيرادات العادية في إجمالي إيرادات الميزانية الكليّة ما بين 33,12 و 42,59% خلال الفترة (1992-1999)، لتتراجع بعد ذلك خلال الفترة (2000-2007) فقد سجلت سنة 2006 أقل نسبة مساهمة بمعدل قدر بـ 19,80%. ولكن مع توالي الإصلاحات الرامية إلى توسيع الوعاء ومحاولة إحلال الجبائية العادية مكان الجبائية البترولية عاودت الإيرادات العادية الارتفاع، إذ سجلت نسب

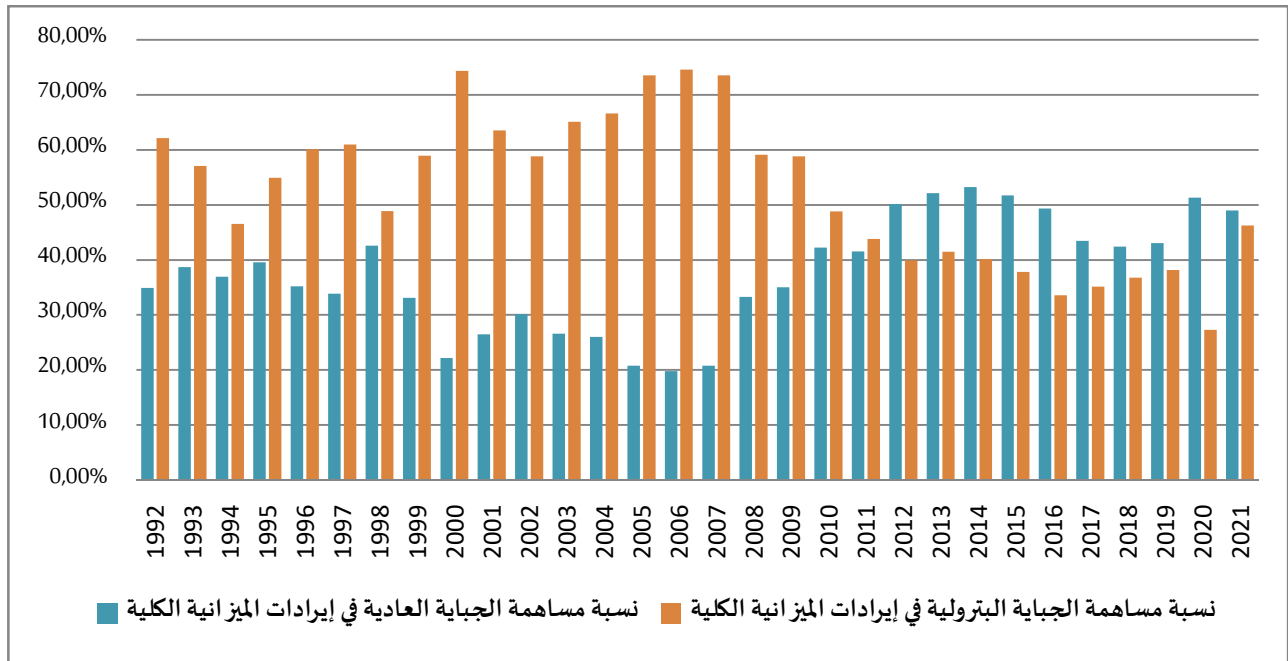
الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

مساهمة خلال الفترة (2008-2021) تراوحت ما بين 33% كأقل نسبة و53% كأعلى نسبة. ويفسر هذا التذبذب في نسبة المساهمة التي ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى إلى عدم قدرة الدولة على التحكم في هذا المورد التمويلي الهام.

في المقابل كانت مساهمة الجباية البترولية كبيرة في تغطية إيرادات الميزانية الكلية، حيث سجلت خلال الفترة (1992-2007) أعلى نسبة مساهمة تجاوزت 73% خلال سنة 2007، مدعومة بارتفاع أسعار النفط، التي ساهمت في نمو الإيرادات البترولية وبالتالي ارتفاع حصيلة الجباية البترولية، إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا فمع حلول سنة 2014 تراجع سعر برميل النفط، فقد انتقلت الأسعار من 100 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 50 دولار للبرميل مع بداية سنة 2015 لتتوالى الانخفاضات بعد ذلك، إذ سجلت سنة 2020 أقل نسبة مساهمة للجباية البترولية في تمويل إيرادات الميزانية بمعدل بلغ 27,27%.

والجدير بالذكر أنّ التراجع المسجل خلال سنة 2020 في حصيلة الجباية البترولية يعود بالدرجة الأولى إلى التأثير المزدوج لتراجع أسعار النفط من جهة وظهور فيروس كورونا من جهة أخرى، الذي ساهم بشكل كبير في توقف العديد من الأنشطة والمشاريع، والذي أثر بدوره على الوفاء بالالتزامات الجبائية من طرف المكلفين. ولكن مع التعافي من الأزمة الصحية ومعاودة أسعار النفط إلى الارتفاع خلال سنة 2021، ارتفعت الحصيلة الجبائية للجباية البترولية من جديد مما ساهم في ارتفاع معدل تغطية إيرادات الميزانية الذي سجل نسبة مساهمة بلغت 46,26%.

الشكل (1-4): نسبة مساهمة الجباية العادية والجبائية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة للفترة (1992-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (1-4).

الفرع الثاني: مساهمة حصيلة الجباية العادية والبتروولية في تغطية النفقات العامة للدولة

لقد شهد الاقتصاد الوطني خلال فترة الإصلاح الجبائي والسنوات التي تلتها ذلك، تنامي وتيرة الإنفاق العام، وباعتبار أنّ المشرع الجزائري قد قسم النفقات العامة إلى نوعين، نفقات موجهة للتسيير تعنى بتسيير المساهمات والإعانات الموجهة للمؤسسات والهيئات الحكومية كمصاريف الصيانة للمباني ودفع أجور الموظفين والمستخدمين والمصاريف المرتبطة بالتدخلات العمومية؛ ونفقات موجهة للتجهيز والتي تخصص فيها الاعتمادات لتمويل عمليات الاستثمار وتنفيذ المشاريع التنموية فقد اكسبها مصدر تمويلي أساسي، يسحب من المداخل الجبائية.

وفي هذا السياق تعتبر كل من الجباية العادية والبتروولية ذات أهمية بالغة لتمويل النفقات العامة للدولة، لما تخلقانه من إيرادات جبائية تغذي هذه النفقات.

والجدول الموالي يوضح معدل مساهمة الإيرادات الجبائية العادية والبتروولية في تغطية النفقات العامة لميزانية الدولة خلال فترة (1992-2021).

الجدول (2-4): نسبة مساهمة كل من الجباية العادية والبتروولية في تغطية النفقات العمومية للدولة خلال الفترة (1992-2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الحصيلة الفعلية للجباية العادية (1)	حصيلة الجباية البتروولية (2)	النفقات العامة للميزانية (3)	معدل التغطية (3/1)	معدل التغطية (3/2)
1992	108 864	193 800	420 131	%25,91	%46,13
1993	121 469	179 218	476 627	%25,49	%37,60
1994	176 174	222 176	566 329	%31,11	%39,23
1995	241 992	336 148	759 617	%31,86	%44,25
1996	290 603	495 997	724 609	%40,10	%68,45
1997	314 013	564 765	845 196	%37,15	%66,82
1998	329 828	378 556	875 739	%37,66	%43,23
1999	314 767	560 121	961 682	%32,73	%58,24
2000	349 502	1 173 237	1 178 122	%29,67	%99,59
2001	398 238	956 389	1 321 028	%30,15	%72,40
2002	482 896	942 904	1 550 646	%31,14	%60,81
2003	524 925	1 284 975	1 639 265	%32,02	%78,39
2004	580 411	1 485 699	1 888 930	%30,73	%78,65
2005	640 472	2 267 836	2 052 037	%31,21	%110,52
2006	720 884	2 714 000	2 453 014	%29,39	%110,64

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

87,24%	24,66%	3 108 669	2 711 850	766 750	2007
40,93%	23,03%	4 191 053	1 715 400	965 289	2008
45,38%	27,00%	4 246 334	1 927 000	1 146 612	2009
33,62%	29,06%	4 466 940	1 501 700	1 297 944	2010
26,13%	24,75%	5 853 569	1 529 400	1 448 898	2011
21,52%	27,04%	7 058 173	1 519 040	1 908 576	2012
26,82%	33,71%	6 024 131	1 615 900	2 031 019	2013
22,55%	29,90%	6 995 769	1 577 730	2 091 456	2014
22,50%	30,75%	7 656 331	1 722 940	2 354 648	2015
23,06%	33,88%	7 297 494	1 682 550	2 472 208	2016
29,21%	36,11%	7 282 630	2 126 987	2 630 003	2017
30,39%	35,07%	7 732 070	2 349 694	2 711 762	2018
32,53%	36,73%	7 741 345	2 518 488	2 843 465	2019
20,20%	38,03%	6 902 887	1 394 710	2 625 168	2020
35,12%	37,18%	7 428 700	2 609 200	2 761 800	2021

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العمومية، مرجع سبق ذكره، ص: 246، وبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

يتّضح من خلال الجدول (4-2)، أن مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العمومية للدولة يبقى مقبول نوعا ما، على الرغم من انه شهد تذبذب على طول الفترة (1992-2021)، فأحيانا يرتفع وأحيانا أخرى ينخفض، وفي هذا السياق بلغت أعلى نسبة للتغطية سنة 1996 بمعدل قدر بـ 40,10% وأدنى نسبة قدرت بـ 23,03% سنة 2008.

كما يلاحظ من الجدول أيضا أنّ نسبة مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العامة قد شهدت خلال السنوات الست الأخيرة ارتفاع في وتيرة التغطية، مما يعني أنّ الدولة قد رضخت لفكرة التخلي عن الجباية البترولية والتركيز على الجباية العادية، من خلال مواصلة الإصلاحات الجبائية في مختلف الضرائب والرسوم وتوسيع مجالات الإخضاع الضريبي.

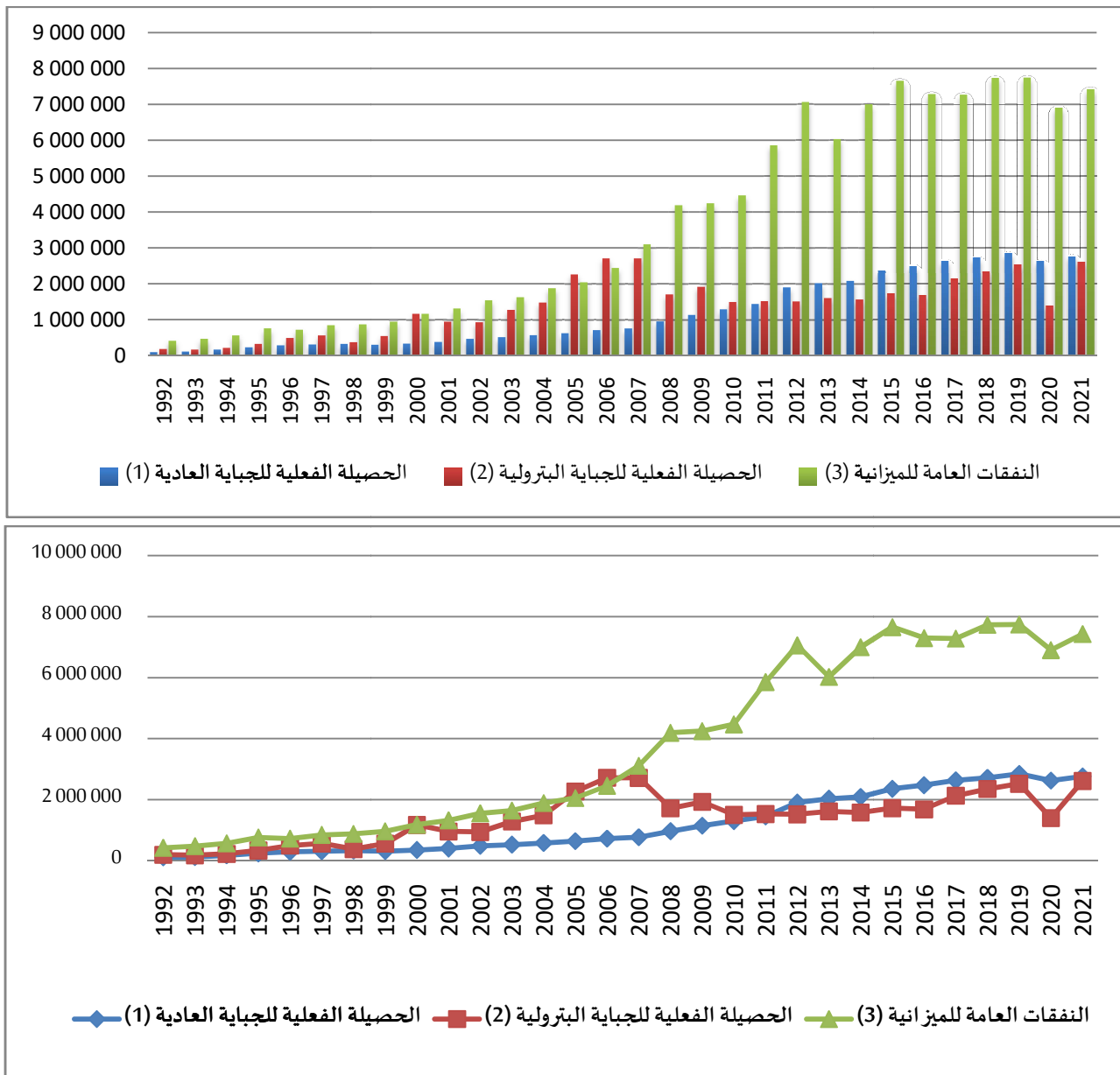
وفي المقابل شهدت الجباية البترولية هي الأخرى تباين كبير في معدل تغطية النفقات على طول الفترة، حيث وصل معدل التغطية خلال الفترة (1992-2006) إلى نسب تراوحت ما بين 37 و110%، نتيجة ارتفاع أسعار النّفط في الأسواق العالمية، ولكن مع حلول سنة 2008 تراجع معدل التغطية حيث انتقل من 87,40% في سنة 2007 إلى 40,93% خلال سنة 2008، بفارق تجاوز 46%، ليشهد معدل التغطية بعد تلك السنوات تراجع حاد وصل إلى حدود 20,20% في سنة 2020.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

ويعود السبب وراء تراجع حصيلة الجبائية البترولية خلال الفترة (2008-2020) إلى الأزمة الاقتصادية التي مست العالم، وفي مقدمتها أزمة الرهن العقاري التي ساهمت في تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار المواد الغذائية سنة 2008 وتراجع أسعار النّفط بعد ذلك سنة 2014؛ وأخيرا تفشي فيروس كورونا سنة 2020 والذي زاد من حدة المشاكل الاقتصادية لمختلف بلدان العالم.

ولكن بحلول سنة 2021 بدأت الأمور الاقتصادية في الاستقرار، على أثر تعافي سوق النّفط وتلاشي جائحة كورونا، فقد ارتفع معدل التغطية في كل من الجبائية البترولية والعبادية بمعدلات قدرت بـ 35,12 و 37,18% على التوالي.

الشكل (2-4): نسبة تطوّر مساهمة الجبائية العادية والبترولية في تغطية النفقات العامة للدولة خلال الفترة (1992-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (2-4).

الفرع الثالث: تطوّر حصيلة الضرائب والرسوم المشكّلة للجبائية العادية

من خلال الإصلاح الجبائي المعتمد بالجزائر سنة 1992، أصدرت الإدارة الجبائية مجموعة من القوانين الجبائية التي تصنف الضرائب والرسوم المشكّلة للنظام الجبائي الجزائري، والتي تدخل ضمن هيكل الجبائية العادية، فمن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح التطوّر الحاصل في حجم الإيرادات الجبائية في مختلف هذه الضرائب والرسوم للفترة (1992-2021).

الجدول (3-4): تطوّر الحصيلة الجبائية لمختلف الضرائب والرسوم المشكّلة للجبائية العادية للفترة (1992-2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	الرسوم على رقم الأعمال	حقوق التسجيل والطابع	الحقوق الجمركية
1992	27 807	9 150	39 982	4 667	27 258
1993	35 210	6 907	45 317	6 687	27 348
1994	44 399	15 171	61 809	6 900	47 895
1995	57 753	18 617	80 577	6 417	78 628
1996	67 543	4 450	125 063	9 159	84 388
1997	81 844	1 418	146 635	10 606	73 510
1998	88 100	1 389	153 539	11 314	75 486
1999	72 193	1 444	148 230	12 658	80 242
2000	82 022	1 501	163 450	16 208	86 321
2001	98 479	451	178 790	16 835	103 683
2002	112 234	776	222 662	18 869	128 355
2003	127 915	828	233 090	19 285	143 807
2004	147 983	735	273 265	19 590	138 838
2005	168 144	969	312 083	19 617	143 888
2006	241 224	1 086	335 321	23 536	114 849
2007	258 079	1 019	347 648	28 126	133 126
2008	331 547	1 406	426 839	33 623	164 882
2009	462 134	1 258	470 486	35 813	170 231
2010	561 682	1 427	494 423	39 652	181 865
2011	653 883	1 548	522 606	45 191	210 427
2012	862 288	2 003	653 234	56 094	338 209
2013	823 110	3 458	734 414	62 518	403 771
2014	881 254	1 675	765 275	70 769	370 906

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

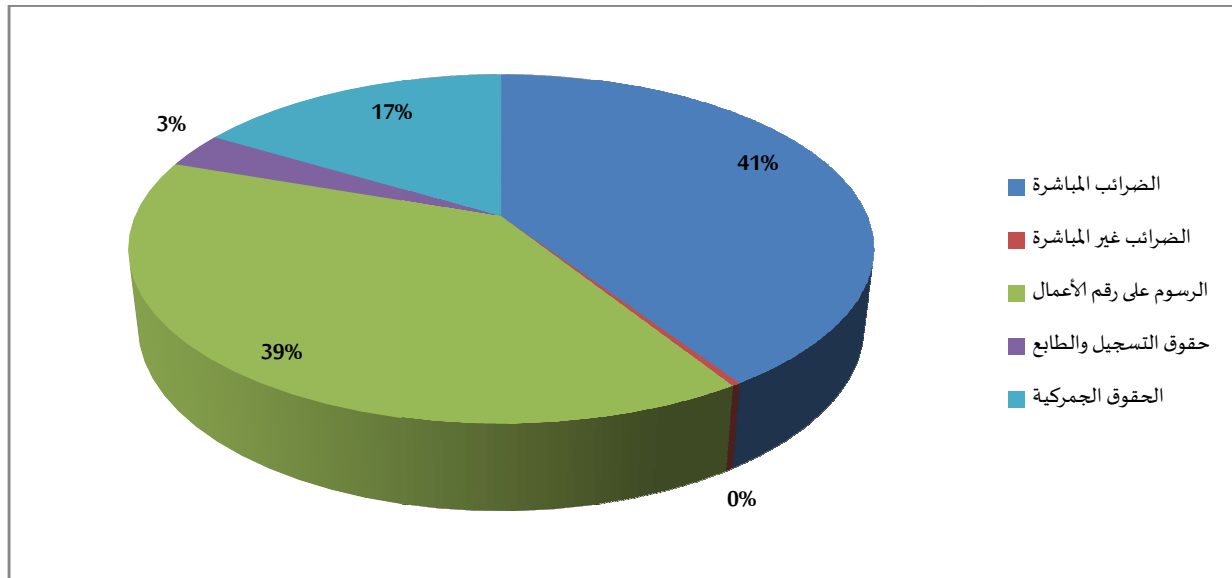
411 156	84 713	829 061	1 501	1 034 468	2015
389 396	85 782	891 675	6 612	1 109 199	2016
364 768	92 601	990 983	4 277	1 207 589	2017
324 196	88 397	1 092 936	4 181	1 203 761	2018
362 128	83 703	1 128 851	5 230	1 264 737	2019
328 207	69 342	1 038 560	6 122	1 183 358	2020
331 200	83 200	1 050 470	5 260	1 207 600	2021
5 838 964	1 161 872	13 957 274	111 869	14 497 539	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العمومية، مرجع سبق ذكره، ص: 247-248، وميزانية المواطن

التكميلية، (الضرائب غير المباشرة)، المديرية العامة للميزانية، وزارة المالية، 2021، الموقع الإلكتروني: [http://mfdgb.gov.dz/wp-](http://mfdgb.gov.dz/wp-content/uploads/2021/08/Budget-citoyen-revise-2021-VA.pdf)

content/uploads/2021/08/Budget-citoyen-revise-2021-VA.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/05/07، على الساعة: 13:45، ص: 04.

الشكل (3-4): نسبة مساهمة مختلف فئات الضرائب والرسوم في إجمالي الإيرادات الفعلية للجباية العادية خلال الفترة (1992-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (3-4).

من خلال الشكل (3-4)، يتبين أنّ الإيرادات الجبائية المتأتية من الجباية العادية تتمركز في كلّ من الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال، حيث نجد أنّ نسبة مساهمة كلّ منها خلال الفترة (1992-2021) قد بلغت 41% و 39% على التوالي، وهو ما يفسر أن الدولة قد ركزت من خلال سياسة الإصلاح الجبائي على إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي بمختلف أصنافه والأرباح التي تحققها الشركات، أمّا بخصوص الرسوم على رقم الأعمال فقد عمدت الدولة إلى إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة سنة 1992، الذي يعتبر احد اهم مكوناتها الأساسية عن طريق توسيع مجال تطبيقه وتقليص حجم الإعفاءات الممنوحة للأنشطة الخاصة بهذا النوع من الرسوم وهو ما تم إصداره عبر مختلف قوانين المالية السنوية.

أما بالنسبة للإيرادات المتأتية من الحقوق الجمركية فقد بلغت نسبة مساهمتها حوالي 17% من إجمالي إيرادات الجبائية العادية، حيث تبقى هذه النسبة مقبولة نوعا ما بالنظر للآثار السلبية التي خلفتها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، التي أغرقت السوق الجزائرية بالسلع الأوروبية المعفية جزئيا أو كليّة من الرسوم.

في حين أنّ مساهمة حقوق التسجيل والطابع لم تسجل سوى 3% من إجمالي الإيرادات، وتفسر هذه النسبة حسب تقارير مجلس المحاسبة إلى غياب التصاريح الحقيقية للعمليات الخاصة بانتقال الملكية عند الاكتتاب عند الموثقين، بالإضافة إلى عدم وجود أسواق عقارية تعمل على مراقبة وتنظيم وضبط الأسعار التي يتم التصريح بها.

أما بالنسبة للإيرادات المحققة من الضرائب غير المباشرة فتكاد تكون منعدمة نظرا لأن هذا النوع من الضرائب يشكل عبء جبائي كبير على المستهلكين بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية. وفي ظل سياسة الدعم التي تنفذها الدولة فإن معظم السلع الواسعة الاستهلاك معفاة من هذه الضريبة وهو ما يفسر أهمية سياسة الإصلاح الجبائي الذي اعتمده الحكومة لتقليص التفاوت الاجتماعي بين شرائح المجتمع وتقليل معدلات الفقر.

الفرع الرابع: أهمية الجبائية العادية في تحسين مردودية إيرادات الميزانية

يعتمد قياس التحصيل الجبائي لمختلف فئات الضرائب والرسوم على طبيعة النظام الجبائي السائد، إذ يجب أن يتصف بالملائمة والتجانس، بالإضافة إلى البساطة والعدالة. وهو ما يتطلب توفير الإمكانيات البشرية والتقنية والمادية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة الجبائية، لذلك تعتبر المقارنة بين التقديرات والانجازات أحد أهم هذه المؤشرات التي تظهر قدرة الجبائية العادية على تحسين مردودية إيرادات الميزانية من عدمه.

الجدول(4-4): معدل انجاز الإيرادات الجبائية للجباية العادية خلال الفترة (2021-1992)

الوحدة: مليون دج

معدل الانجاز	الانجازات	التقديرات	هيكل الإيرادات الجبائية العادية
101,20%	14 497 539	14 325 842	حصيلة الضرائب المباشرة
54,69%	111 869	204 550	حصيلة الضرائب غير المباشرة
100,58%	13 957 274	13 877 099	حصيلة الرسوم على رقم الأعمال
97,41%	1 161 872	1 192 705	حصيلة التسجيل والطابع
100,76%	5 838 964	5 794 966	حصيلة الحقوق الجمركية
100,49%	35 567 518	35 395 162	المجموع

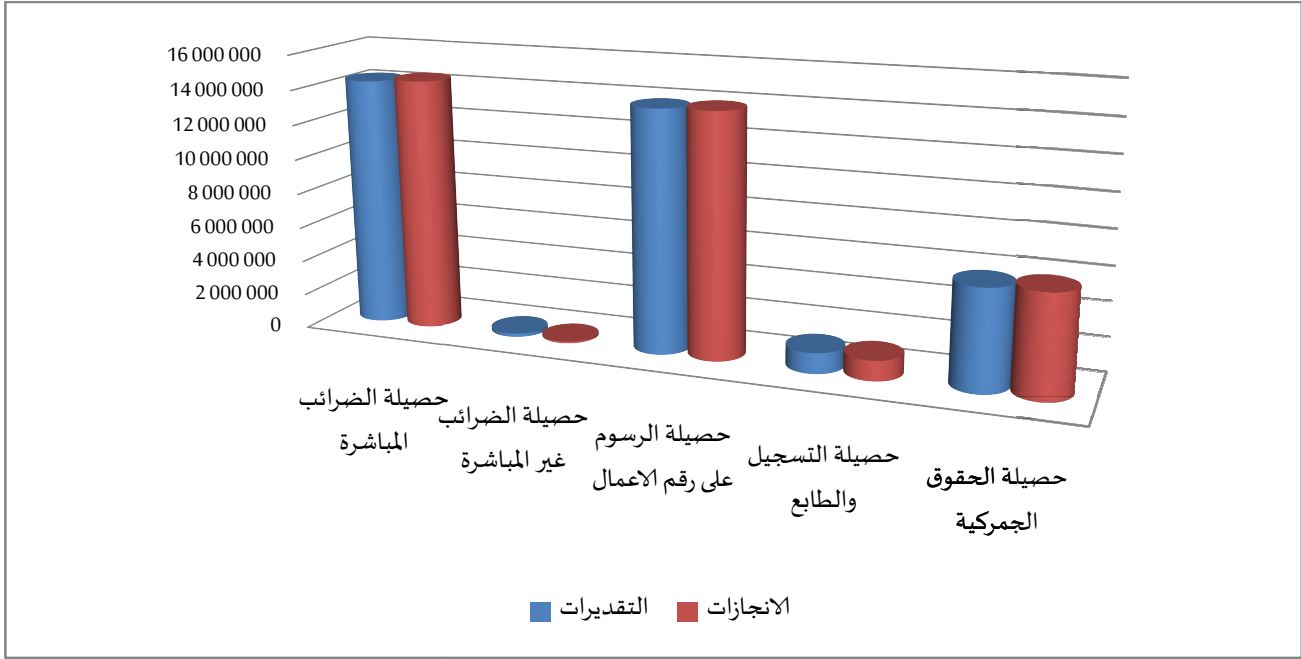
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العمومية، مرجع سبق ذكره، ص: 247-248، وبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره، ص: 108، وقوانين المالية للفترة (1992-2021)، مرجع سبق ذكره.

انطلاقاً من الجدول (4-4)، يتضح أنّ هناك تقارب بين التقديرات التي وضعتها الدولة بخصوص الإيرادات الجبائية لمختلف فئات الضرائب والرسوم والإنجازات التي تمّ تحقيقها، حيث نجد أنّ معدّل الإنجاز بين مختلف مصادر الجباية العادية تكاد تكون متساوية، فحصيلة كل من الضرائب المباشرة، الرسوم على رقم الأعمال، التسجيل والطابع والحقوق الجمركية تقارب نسبة 100% أو تتعداها قليلاً، ما عدا معدل الإنجاز الخاص بحصيلة الضرائب غير المباشرة الذي لم يتجاوز نسبة 54,69% خلال الفترة (1992-2021).

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يظهر أنّ الإصلاحات الجبائية التي اعتمدت من طرف الدولة الجزائرية منذ سنة 1992 والتي توصلت إلى غاية الوقت الراهن قد ساهمت في رفع معدلات الانجاز لحصيلة الضرائب والرسوم العادية، مما يعني أنّ النظام الجبائي الذي استحدثته الحكومة يتميز بالمرونة والانسجام مع بنية الاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة، بأنّ معدل الانجاز والذي يظهر ارتفاع قيمة الانجازات مقارنة بالتوقعات يعطي صورة حول الجهود التي تبذلها الإدارة الجبائية من أجل الوصول للأهداف المنتظرة، على الرغم من هذا تبقى حصيلة الجباية العادية غير كافية لتغطية النفقات العامة أو توفير التمويل الكافي لخزينة الدولة وهذا في ظل ضعف المدخيل وتنامي حجم النفقات.

الشكل(4-4): الانجازات والتقديرات لمختلف الموارد الجبائية العادية للفترة (1992-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (4-4).

المطلب الثاني: الموارد الجبائية المحصلة بصفة كلية لفائدة ميزانية الدولة

لقد كان الهدف الأساسي لسياسة الإصلاح الجبائي الذي أقرته الجزائر سنة 1992 هو تحسين المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية، خصوصا وأن هذه الأخيرة لطالما ساهمت بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، ولكن بالنظر إلى التقلبات المتكررة لأسعار النفط تراجعت حصيلتها وبالتالي لم تجد الدولة أي منفذ آخر من غير خوض غمار الإصلاح الجبائي كما رأينا سابقاً¹.

فكان من قرارات الإصلاح الجبائي هو تأسيس مجموعة من الضرائب والرسوم التي تعود حصيلتها كلية لصالح ميزانية الدولة (الخزينة العمومية)؛ وتشمل كل من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

¹ بوزيدة حميد وأحمية فاتح، "دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة للجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2010-2016)", الملتقى الوطني الحادي عشر حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنوع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

الفرع الأول: مساهمة الضرائب والرسوم المحصلة كلفة في الإيرادات الإجمالية للميزانية

يظهر الجدول الموالي تطوّر حصيلة الضرائب والرسوم التي تعود بصفة كلفة لميزانية الدولة ومدى

مساهمتها في الإيرادات الإجمالية خلال الفترة (1992-2021).

الجدول (5-4): حصيلة الضرائب والرسوم المحصلة كلفة لفائدة ميزانية الدولة خلال الفترة (1992-2021)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	الضريبة على أرباح الشركات IBS	الإيرادات الكلية للميزانية	مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في الإيرادات الكلية	مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في الإيرادات الكلية
1992	19 850	7 957	311 864	6,36%	2,55%
1993	30 513	4 697	313 949	9,72%	1,50%
1994	36 028	8 371	477 181	7,55%	1,75%
1995	40 583	17 170	611 731	6,63%	2,81%
1996	44 353	23 190	825 157	5,38%	2,81%
1997	50 699	31 145	926 668	5,47%	3,36%
1998	55 350	32 750	774 511	7,15%	4,23%
1999	42 253	29 940	950 496	4,45%	3,15%
2000	42 832	32 190	1 578 161	2,71%	2,04%
2001	62 089	36 390	1 505 526	4,12%	2,42%
2002	69 364	42 870	1 603 188	4,33%	2,67%
2003	82 265	45 650	1 974 466	4,17%	2,31%
2004	98 953	49 030	2 229 899	4,44%	2,20%
2005	101 275	62 640	3 082 828	3,29%	2,03%
2006	127 772	118 320	3 639 925	3,51%	3,25%
2007	159 380	97 451	3 687 900	4,32%	2,64%
2008	205 010	133 529	2 902 448	7,06%	4,60%
2009	239 787	229 037	3 275 362	7,32%	6,99%
2010	325 059	255 518	3 074 644	10,57%	8,31%
2011	501 376	245 945	3 489 810	14,37%	7,05%
2012	610 702	248 204	3 804 030	16,05%	6,52%
2013	568 041	258 170	3 895 315	14,58%	6,63%
2014	613 033	269 623	3 927 748	15,61%	6,86%
2015	766 822	261 179	4 552 542	16,84%	5,74%
2016	718 203	380 381	5 011 581	14,33%	7,59%
2017	744 402	419 892	6 047 885	12,31%	6,94%
2018	786 640	384 420	6 389 469	12,31%	6,02%
2019	861 485	384 689	6 601 576	13,05%	5,83%
2020	793 125	367 200	5 114 087	15,51%	7,18%
2021	801 652	385 651	5 640 900	14,21%	6,84%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.

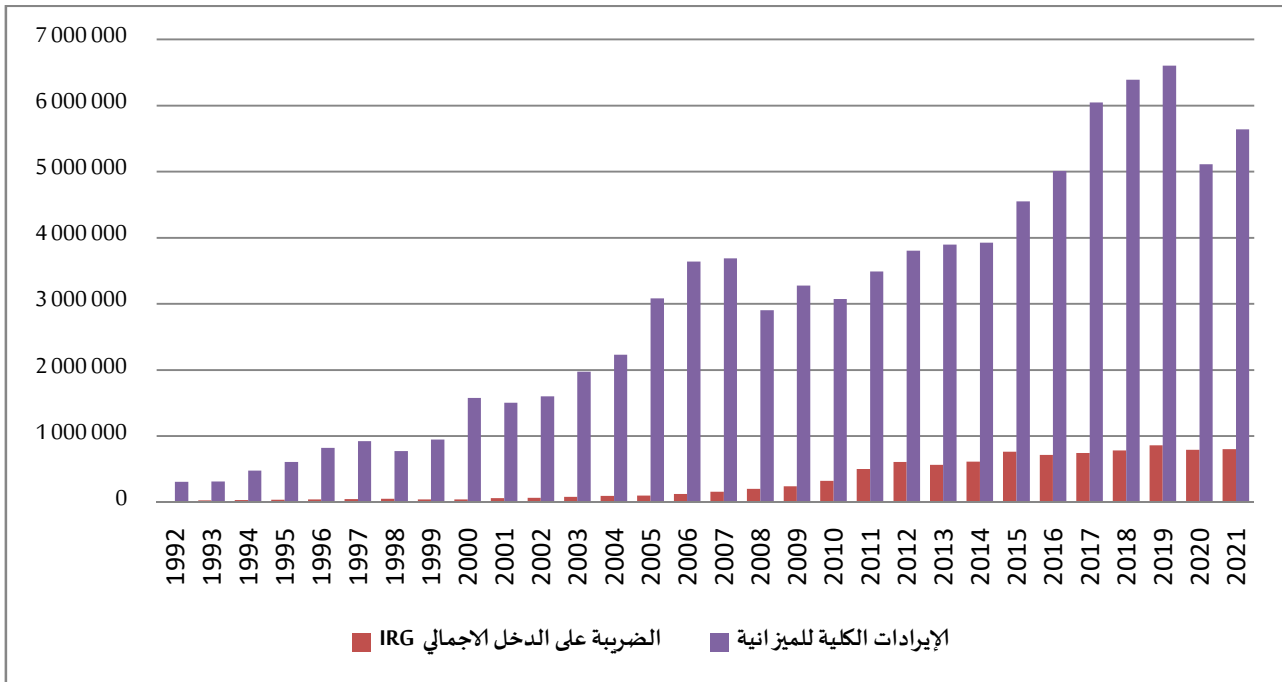
من خلال الجدول (4-5)، يتبين أن مساهمة الضرائب والرسوم التي تعود كلفة لفائدة ميزانية الدولة تبقى ضعيفة على طول الفترة (1992-2021)، خصوصا بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات التي وصلت أعلى نسبة مساهمة فيها إلى 8,31% خلال سنة 2010، أما الضريبة على الدخل الإجمالي فكانت أكبر مساهمة لها سنة 2015 بنسبة 16,84%، وهو ما يفسر الأهمية النسبية لهذه الضريبة مقارنة مع الضرائب والرسوم الأخرى في الإيرادات الكلية لميزانية الدولة، على غرار الضريبة على أرباح الشركات.

الفرع الثاني: الأهمية النسبية لضريبة الدخل الإجمالي في إيرادات الميزانية العامة للدولة

تكتسي الضريبة على الدخل الإجمالي أهمية كبيرة في تعبئة الموارد المالية، فهي تمثل إحدى الضرائب التي تحتل الصدارة ضمن الضرائب المشكلة للجباية العادية، فضلا على أنها من الموارد الضريبية المباشرة التي تتميز بتجدد وعائها وفقا للزيادة التي تنتج عن ارتفاع حجم النشاطات الاقتصادية ونمو الدخل. وهذا ما يؤهل هذا النوع من الضرائب لأن يكون من بين الضرائب الأساسية في جلب أكبر للموارد المالية اللازمة لتمويل ميزانية الدولة.

ويشير الشكل الموالي إلى تطور مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تمويل إيرادات الميزانية العامة للفترة (1992-2021).

الشكل (4-5): تطور مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في إيرادات الميزانية العامة للدولة للفترة (1992-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-5).

من خلال تحليل الشكل (4-5)، يتبين أن مساهمة حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي في حجم الإيرادات العامة للميزانية يشهد تزايد مستمر ابتداء من سنة 2001، حيث إن السنوات العشر السابقة للإصلاح الجبائي والمقدرة بالفترة (1992-2000) لم تشهد نموا كبيرا بالقدر الكافي نتيجة تعدد الأقساط الضريبية التي تجاوز عددها 12 قسط، بالإضافة إلى ضعف الدخل خصوصا فيما يتعلق بالنشاطات الصناعية والتجارية وانخفاض مستويات الأجور والمرتبات التي يتقاضاها العمال والموظفون، وبالتالي انخفاض الإيرادات الضريبية، ناهيك عن عدم قدرة الإدارة الجبائية على التحكم بالأوعية الجبائية وحصرها.

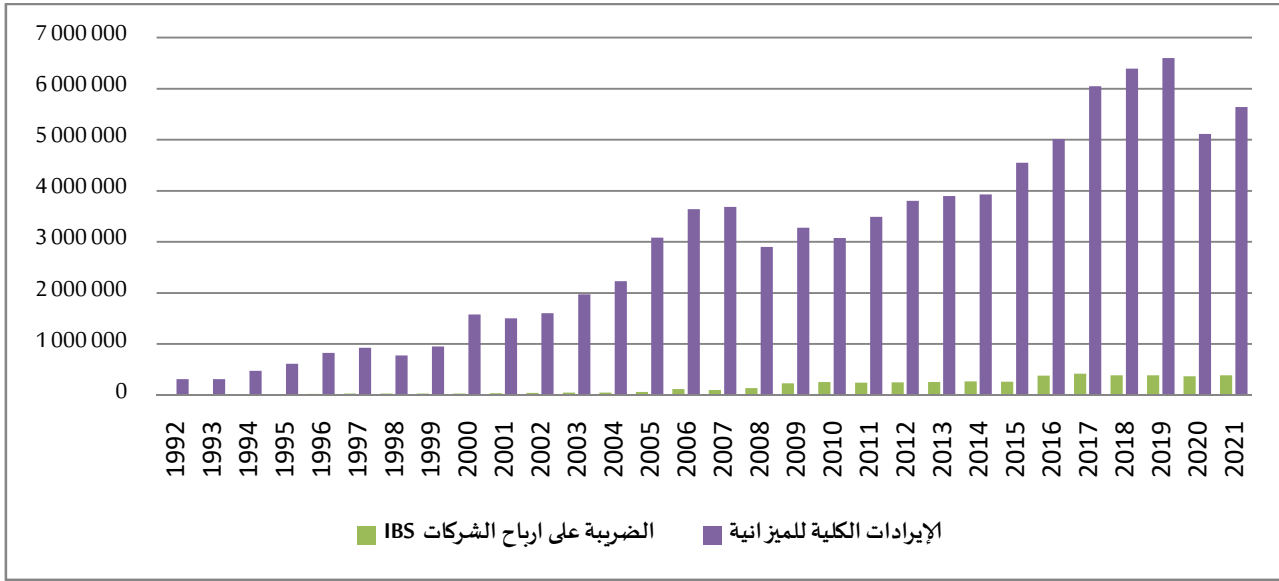
أما عن الفترة التي تلت سنة 2008، فيظهر الجدول (4-5) ارتفاع في الحصيلة الجبائية للضريبة على الدخل الإجمالي، حيث وصلت خلال هذه السنة إلى 205.010 مليار دينار جزائري، وأكبر قيمة وصلت لها المداخيل كانت سنة 2019 بمبلغ 861.485 مليار دج، ويفسر هذا الارتفاع على طول هذه الفترة إلى التعديلات والإصلاحات الكبيرة التي عرفها نظام الأجور، والزيادات في مبلغ الشرائح وتقليص الأقساط إلى 4 أقساط، أدائها 120.000 دج وأقصاها يتعدى 1.440.000 دج.

أما عن تراجع الحصيلة الضريبة في سنة 2020 والتي بلغت 793.125 مليار دج، فذلك سببه الأزمة الصحية التي أحدثها فيروس كورونا في العالم عامة والجزائر خاصة، وعلى أثرها أقدمت السلطات في البلاد بتنفيذ إجراءات الوقاية من خلال فرض الحجر الصحي، الذي ساهم في فقدان العديد من الأفراد لوظائفهم وتوقف الأنشطة في المصانع وتراجع حجم المعاملات التجارية، وهو ما انعكس سلبا على حجم المداخيل ومن ثم على حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي، لكن ذلك لم يدم طويلا، فقد شهدت سنة 2021 تراجع الأزمة الصحية وارتفاع أسعار النفط من جديد فعادت الحصيلة الضريبية للارتفاع.

الفرع الثالث: الأهمية النسبية للضريبة على أرباح الشركات في إيرادات الميزانية العامة للدولة

لقد حاولت الإدارة الجبائية في الجزائر من خلال سياسة الإصلاح الجبائي إلى استحداث ضريبة على أرباح الشركات، فقامت بوضع مجموعة من التعديلات عليها لتبسيط إجراءاتها والتخفيف من عبئها على المكلفين، مما يضاعف من حصيلتها. وعليه سيتم التطرق إلى مدى مساهمة هذه الضريبة في إيرادات الدولة خلال الفترة (1992-2021).

الشكل (4-6): مساهمة الضريبة على أرباح الشركات في الإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة (1992-2021)



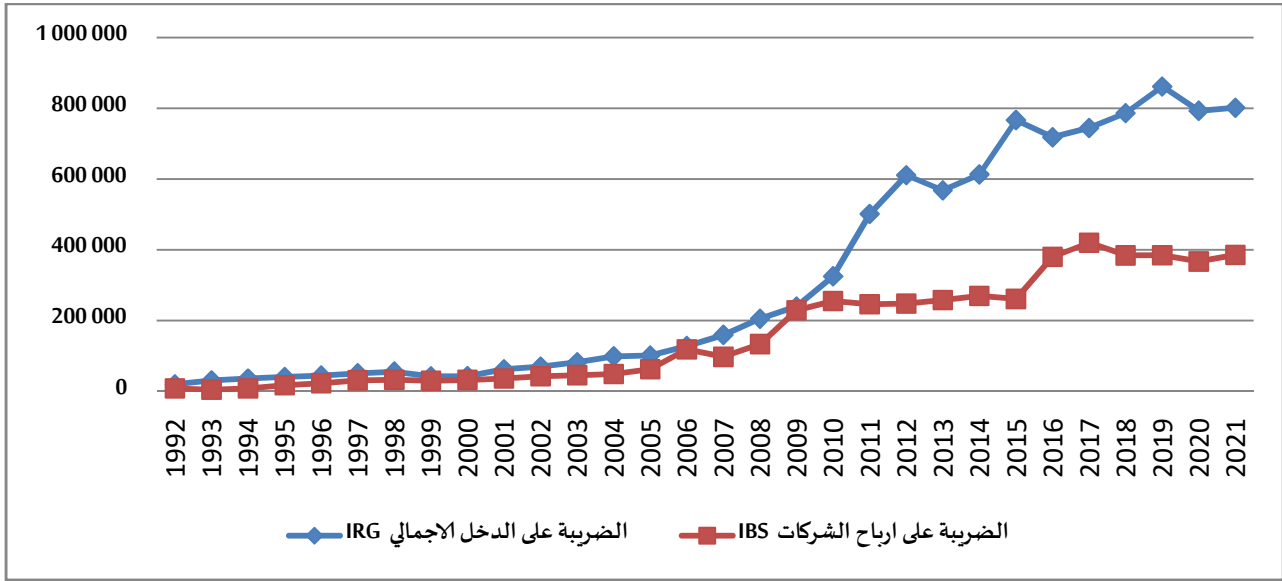
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (5-4).

من خلال الجدول (4-5) والشكل (4-6)، يلاحظ أن حصيلة الضريبة على أرباح الشركات بقت ضعيفة على مدار فترة الدراسة إذا ما قورنت بإجمالي إيرادات الميزانية، حيث بلغت أدنى مساهمة لها بحوالي 4 697 مليار دج سنة 1993، بينما أعلى قيمة لها فكانت سنة 2017 بمبلغ قدر بـ 419 892 مليار دج وهو أكبر مبلغ منذ تاريخ استحداثها سنة 1992، وهذا مقارنة مع قيمة إيرادات الميزانية لتلك السنة، أما بالنسبة لمعدل تغطية الضريبة على أرباح الشركات لإيرادات الميزانية، فقد شكلت سنة 2010 أكبر نسبة تغطية بمعدل قدره 8,31%، ثم تلتها سنة 2016 بمعدل 7,59%.

وفي المقابل بلغت أدنى نسبة مساهمة للضريبة في حجم الإيرادات العامة حوالي 1,50% سنة 1993، وعلى العموم يبقى متوسط المساهمة يتراوح بين 6 و7% خلال باقي السنوات، على غرار سنتي 2020 و2021 اللاتي وصل فيهما معدل التغطية إلى 7,18 و6,84% على التوالي.

وما يمكن استخلاصه من معطيات الجدول هو النمو المستمر في حصيلة الضريبة على أرباح الشركات ولكن بمعدلات ضئيلة، فضلا على أن هناك فترات شهدت تراجعاً في نسبة المساهمة. ويمكن إرجاع هذا التفاوت في تطوّر حصيلة هذه الضريبة إلى الإفلاس الذي تعرضت له بعض المؤسسات والتهرب الجبائي لبعضها الأخر، من خلال ممارستها لأنشطتها ضمن دائرة الاقتصاد الموازي، بالإضافة إلى مشكل العقار الذي لطالما كان عائقاً يقف أمام المستثمرين المحليين والأجانب في إنشاء الشركات.

الشكل (4-7): مقارنة تطوّر حصيلة الضريبة على الدّخل الإجمالي مع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات للفترة (1992-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-5).

من خلال الشكل (4-7)، يتبين أنّ الحصيلة المالية لكل من الضريبتين في تطوّر مستمر، بعيدا عن بعض السنوات التي تراجعت حصيلتهما.

إمّا في حالة المقارنة بين تطوّر حصيلة كل منهما، فلطالما كانت الضريبة على الدّخل الإجمالي تحقق إيرادات أعلى من إيرادات الضريبة على أرباح الشركات. ويلاحظ من الشكل أيضا أن التفاوت كان بسيطا في المداخل بين الضريبتين خلال الفترة (1992-2010)، ولكن بعد ذلك اتسعت الهوة في الحصيلة، حيث تباينت الحصيلة الجبائية بينها ففي سنة 2011 بلغت حصيلة الضريبة على الدّخل الإجمالي حوالي 501.376 دج، مقابل حصيلة 245.945 دج للضريبة على أرباح الشركات بفارق تعدّي 50%، واستمر التفاوت على نفس الوتيرة إلى غاية سنة 2021، فقد بلغت حصيلة الأولى 801.652 دج بينما حصيلة الثانية وصلت إلى 385.651 دج.

المطلب الثالث: الموارد الجبائية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية

لقد أعطى الإصلاح الجبائي المعتمد سنة 1992 حيزا من الاهتمام للجماعات المحلية، حيث أصدر مجموعة من الضرائب والرسوم التي تعود نواتجها لفائدة ميزانية هذه الجماعات. والتي تندرج ضمن ما يعرف بالجباية المحلية، حيث تشمل الموارد الجبائية المشتركة بين كل من الولاية، البلدية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وتلك التي تمنح بصفة كئيّة لصالح البلديات دون سواها¹.

¹ بن صغير عبد المومن، "واقع إشكالية تطبيق الجباية المحلية في الجزائر: صعوبات الاقتطاع و أفاق التحصيل"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الجزائر، أوت 2013، الموقع الإلكتروني: <https://sd909a5215cc71161.jimcontent.com/download/version/1401218819/module/8801004369/name/08.pdf>، تاريخ الاطلاع 2023/05/18، على الساعة: 21:25، ص: 95.

لذلك فإن المردود المالي الذي تطرحه الجبائية المحلية يكتسي أهمية بالغة ضمن إيرادات الجبائية العادية، باعتبار أن الدولة تخصصه لتمويل ميزانية الجماعات المحلية وتغطية نفقاتها، بغض النظر إن كان يكفي لسد احتياجات الميزانية أم يحتاج إلى إعانات من طرف الدولة لتغطي ذلك العجز.

الفرع الأول: حصيلة الجبائية المحلية ضمن إيرادات الجبائية العادية

من خلال تحليل تطوّر حصيلة الجبائية المحلية يمكن تقييم مدى مساهمتها ضمن إيرادات الجبائية العادية، ومن ثم تحديد قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ميزانية الجماعات المحلية وتغطية نفقاتها.

الجدول (4-6): تطوّر مساهمة الجبائية المحلية في إجمالي إيرادات الجبائية العادية للفترة (1993-2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الجبائية المحلية (1)	الجبائية العادية (2)	نسبة مساهمة الجبائية (1) في (2)	السنوات	الجبائية المحلية (1)	الجبائية العادية (2)	نسبة مساهمة الجبائية (1) في (2)
1993	27 700	121 469	%22,80	2008	209 509	965 289	%21,70
1994	45 000	176 174	%25,54	2009	242 065	1 146 612	%21,11
1995	77 700	241 992	%32,11	2010	251 376	1 297 944	%19,37
1996	70 121	290 603	%24,13	2011	275 120	1 448 898	%18,99
1997	72 473	314 013	%23,08	2012	307 509	1 908 576	%16,11
1998	78 591	329 828	%23,83	2013	342 831	2 031 019	%16,88
1999	85 259	314 767	%27,09	2014	369 030	2 091 456	%17,64
2000	89 050	349 502	%25,48	2015	390 248	2 354 648	%16,57
2001	91 594	398 238	%23,00	2016	394 266	2 472 208	%15,95
2002	92 649	482 896	%19,19	2017	436 763	2 630 003	%16,61
2003	90 924	524 925	%17,32	2018	458 205	2 711 762	%16,90
2004	98 134	580 411	%16,91	2019	462 258	2 843 465	%16,26
2005	105 072	640 472	%16,41	2020	415 710	2 625 168	%15,84
2006	112 185	720 884	%15,56	2021	439 570	2 761 800	%15,92
2007	184 133	766 750	%24,01				

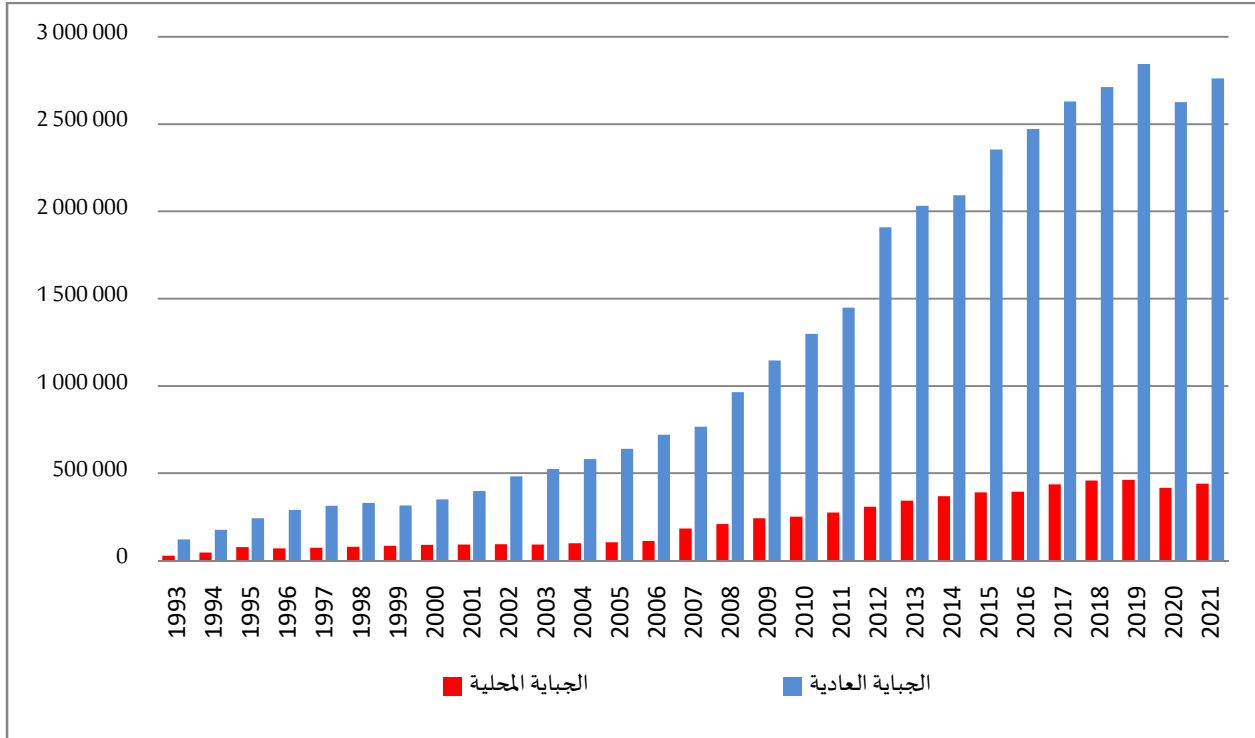
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العمومية، مرجع سبق ذكره، ص: 246، وبنك الجزائر، التطوّر الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره، ص: 92، العباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 142 وخديري صبرينة وجنينة عمر، "واقع الجبائية المحلية في الجزائر، دراسة تحليلية"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 07، العدد 08، جامعة تبسة، فيفري 2023، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/214801>، تاريخ الاطلاع: 2023/05/19، على الساعة: 15:23، ص: 17-18.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

من خلال المعطيات التي يتوقّر عليها الجدول (4-6)، نلاحظ أنّ حصيلة الجبائية المحلية قد شهدت على طول الفترة (1993-2021) نمواً مستمراً، ما عدا بعد الانخفاضات الطفيفة التي سجلت سنة 2003، بسبب التخفيض المسجل في معدل الرسم على النشاط المهني من 2.55% إلى 2%، بالإضافة إلى تراجعها الكبير سنة 2020، والذي انخفض بأكثر من 46 مليار دج عن سنة 2019، نتيجة الأزمة الصحية التي ضربت الجزائر على غرار بلدان العالم على إثر تفشي جائحة كورونا وما صاحبها من تدابير جبائية، حيث أقدمت الدولة على تأجيل سداد الضرائب والرسم المستحقة على المكلفين، بالإضافة إلى منح إعفاءات جبائية مؤقتة لفائدة التجار الذين تضررت أنشطتهم الاقتصادية بسبب غلق محلاتهم خلال تلك الفترة. ولكن مع بداية سنة 2021 وتلاشي الجائحة عاودت حصيلة الجبائية المحلية نموها من جديد.

وبخصوص مساهمة إيرادات الجبائية المحلية في إجمالي إيرادات الجبائية العادية فتبقى متوسطة، بحيث تتراوح ما بين 15 و25% على طول الفترة، ما عدا خلال سنتي 1995 و1999، فقد وصلت نسبة المساهمة إلى 32.11% و27.09% على التوالي، ومن هذا المنطلق يتبين هيمنة ميزانية الدولة على إيرادات الجبائية العادية والتي تفوق في متوسطها نسبة 70%، مما يؤكد على استمرار مركزية السياسة الجبائية المنتهجة بالجزائر واستحواد ميزانية الدولة على مجمل الموارد الجبائية.

الشكل (4-8): حجم الجبائية المحلية ضمن إيرادات الجبائية العادية للفترة (1993-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-6).

الفرع الثاني: الموارد الجبائية المحصلة لفائدة البلديات

كما رأينا في الفصل الثالث تستفيد البلديات عبر كامل التراب الوطني من مزيج مختلف من عوائد الضرائب والرسوم، منها ما تحصل عليه بصفة كلية (100%)، كالرسم العقاري ورسم التطهير، ومنها ما تحصل عليه بصفة جزئية، مثل الرسم على القيمة المضافة، الضريبة الجزافية الوحيدة والرسوم البيئية.

1. الموارد الجبائية المحلية المحصلة لحساب البلديات دون سواها:

يعتبر كل من الرسم العقاري ورسم التطهير موردين جبائيين هامين تستفيد منهما البلديات بصفة كلية، إذ يتم إصدارهما من خلال جدول ضريبي تعدّه المصالح المحلية للإدارة الجبائية، بينما توكل مهمة تحصيلهما إلى أمناء خزائن البلديات المنتمين للمديرية الجهوية للخرزينة¹. وقد بلغت إيرادات الجبائية المحلية الموجهة بصفة كلية لفائدة البلديات خلال الفترة (2009-2021)، القيم التالية:

الجدول (7-4): حجم الإيرادات الجبائية المحلية للرسوم المحصلة كلية لفائدة البلديات خلال الفترة (2009-2021)

الوحدة: ملياردج

السنوات	الرسم العقاري ورسم التطهير	الرسم على رفع القمامات المنزلية	المجموع
2009	1,28	0,41	1,69
2010	1,03	0,34	1,37
2011	1,07	0,41	1,48
2012	1,10	0,41	1,51
2013	0,86	0,31	1,17
2014	1,12	0,32	1,44
2015	0,98	0,36	1,34
2016	1,19	0,42	1,61
2017	1,80	0,48	2,28
2018	1,62	0,47	2,09
2019	1,49	0,42	1,91
2020	1,60	0,45	2,05
2021	2,25	0,63	2,88
المجموع	17,39	5,43	22,82

المصدر: خديري صبرينة وجنيبة عمر، "واقع الجبائية المحلية في الجزائر، دراسة تحليلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

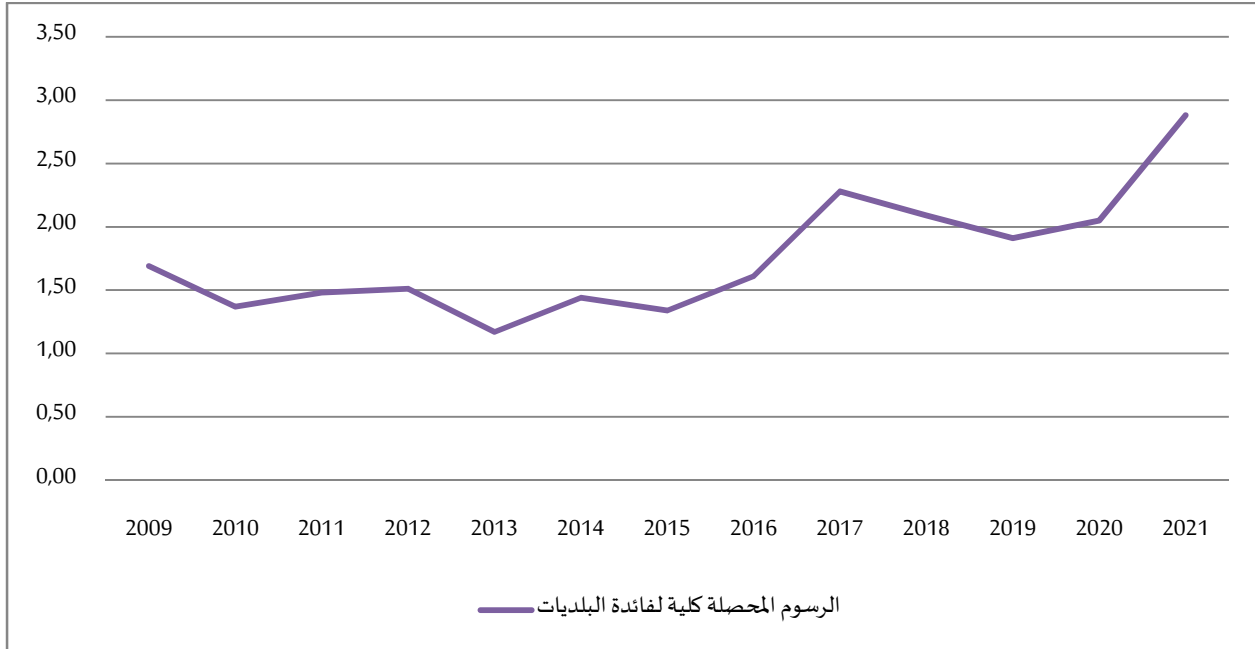
¹ التقرير السنوي لمجلس المحاسبة، الإيرادات الجبائية المحلية: الجماعات الإقليمية، 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.ccomptes.dz/wp-content/uploads/2020/12/RA.2020-AR-1.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2023/05/22، على الساعة: 18:35، ص: 154.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

من خلال الجدول (4-7)، نلاحظ أنّ مداخيل كل من الرسم العقاري ورسم التطهير بما فيه الرسم على رفع القمامات المنزلية تبقى ضعيفة ومتذبذبة، فعلى طول الفترة (2009-2021)، لم يحقق الرسمان معا سوى 17,39 مليار دج، مقابل الرسم على رفع القمامة المنزلية الذي سجل مبلغ 5,43 مليار دج لنفس الفترة، هذا ونلاحظ أنّ أكبر حصيلة سجلت كانت سنة 2021، حيث وصلت حصيلة الرسمين معا 2,25 مليار دج في وقت كانت أقلّ قيمة سنة 2013 بمبلغ 860 مليون دج ونفس الأمر بالنسبة للرّسم على رفع القمامة الذي سجل أكبر إيراد سنة 2021 بمبلغ 630 مليون دج وأقلّ مبلغ سنة 2013 بمبلغ قدره 310 مليون دج.

ووفقا لهذه النتائج، يتبين أنّ ضعف حصيلة الضرائب والرسوم المحصلة كليّة لفائدة البلديات يعود سببه إلى غياب العقارات المهمة ضمن أقاليمها الجغرافية، كما أنّ أغلب العقارات الموجودة إما تشغلها الهيئات الإدارية التابعة للدولة أو أنّ ملاكها لا يقدمون التصريح الحقيقي لقيمتها لدى مصالح الخزينة، إضافة إلى تقاعس المصالح البلدية في إرسال المعلومات والوثائق اللازمة للمصالح الجبائية لإصدار جداول الضرائب حسب قوائم الأشخاص الخاضعين، زيادة على صعوبة حصر الوعاء الضريبي نتيجة عدم قيام المصالح الجبائية بإحصاء البنائيات والسكنات المشيدة حديثا. ونفس الأمر بالنسبة لرسم التطهير، الذي لا يخضع للتحيين من طرف العديد من البلديات نتيجة غياب مداولات المجلس الشعبي البلدي في هذا الشأن.

الشكل (4-9): تطوّر إيرادات الجباية المحلية للضرائب والرسوم المحصلة كليّة لفائدة البلديات للفترة (2009-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-7).

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

وفي ظلّ انخفاض الإيرادات الجبائية المحلية، شهدت العديد من البلديات عبر الوطن ارتفاع كبير في عجز ميزانياتها، ومع استمراره كل سنة تراكمت الديون وأصبح من الصعب الوفاء بها، الأمر الذي جعل المتعاملين يشترطون على البلديات التسديد المسبق على أي مهمة أو صفقة يبرمونها معها، مما جعل وتيرة التّمنية المحلية تتراجع في معظم بلديات الوطن.

والجدول الموالي يظهر عدد البلديات الجزائرية التي عرفت عجزا في ميزانياتها خلال الفترة (2000-2014).

الجدول(4-8): تطوّر عجز ميزانيات البلديات على المستوى الوطني خلال الفترة (1992-2014)

السنوات	عدد البلديات العاجزة	نسبة العجز	السنوات	عدد البلديات العاجزة	نسبة العجز
1992	660	%43	2004	1128	%73
1993	792	%51	2005	1127	%73
1994	779	%51	2006	1138	%74
1995	929	%61	2007	919	%60
1996	1090	%71	2008	791	%51
1997	1159	%75	2009	417	%27
1998	1249	%81	2010	14	%0.9
1999	1207	%78	2011	0	0
2000	1184	%77	2012	0	0
2001	1150	%75	2013	0	0
2002	1162	%75	2014	0	0
2003	1126	%73			

المصدر: بوطالب براهي ونضيرة دوباي، "إشكالية عجز ميزانية البلدية"، مجلة إدارة، المجلد 21، العدد 01، المدرسة الوطنية للإدارة، حيدرة، الجزائر، 01 جوان 2011، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/667/21/1/128511>، تاريخ الاطلاع: 2023/05/27، على الساعة: 17:45، ص: 35. ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، برنامج دعم الجماعات المحلية، تدخلات صندوق الجماعات المحلية المشترك خلال سنة 2014، الإعانات الاستثنائية لفائدة البلديات، تاريخ النشر: 20 أكتوبر 2015، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/>، تاريخ الاطلاع: 2023/05/27، على الساعة: 23:16.

من خلال الجدول(4-8)، نلاحظ أنّ عدد البلديات التي تعاني من العجز في ميزانياتها عبر التراب الوطني قد شهد تصاعدا مستمرا خلال الفترة (1992-2008)، فقد سجلت أكبر عدد عجز سنة 1998 بحوالي 1249 بلدية عاجزة، ما يعادل نسبة 81%، لتتوالى فيما بعد الانخفاضات ولكن بنسب طفيفة ومتقاربة للفترة الممتدة ما بين سنة 1999 و2008، والتي تراوحت نسبة العجز فيها ما بين 78 و51%. ونلاحظ من الجدول أيضا أن سنة 2009 قد شكلت نقطة انعطاف في تراجع العجز الموازي والذي بلغ نسبة 27%، ليتلاشى العجز كليّة بعد تلك السنة.

2. الموارد الجبائية المحلية المحصلة جزئيا لحساب البلديات:

فضلا عن الضرائب والرسوم التي تعود إيراداتها بصفة مطلقة لفائدة ميزانية البلديات، هناك موارد جبائية أخرى تمنح للبلديات بصفة جزئية كما رأينا سابقا، حيث يظهر الجدول التالي الإيرادات الجبائية المحلية المحققة لعينة من تلك الضرائب والرسوم خلال الفترة (2009-2021).

الجدول(9-4): حصيلة الضرائب والرسوم المحلية المحصلة جزئيا لفائدة البلديات للفترة (2009-2021)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الرسم على النشاط المهني (TAP)	الرسم على القيمة المضافة (TVA)	الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)	الرسوم البيئية	ضرائب ورسوم أخرى	المجموع
2009	85,28	9,82	3,63	0,94	0,13	99,80
2010	88,83	10,60	4,09	0,75	0,21	104,48
2011	97,60	11,14	4,27	0,66	0,12	113,79
2012	106,04	11,11	6,23	0,70	0,13	124,21
2013	120,81	12,41	5,40	0,91	0,07	139,60
2014	130,89	14,00	5,85	0,74	0,04	151,52
2015	136,90	13,89	9,80	0,49	0,05	161,13
2016	132,45	14,97	11,63	1,11	0,15	160,31
2017	134,48	15,81	13,62	0,99	0,04	164,94
2018	119,71	13,08	14,27	0,82	5,37	153,25
2019	121,37	13,50	14,52	0,79	5,40	155,58
2020	109,24	11,93	9,55	1,03	4,99	136,74
2021	114,38	13,20	10,70	1,28	6,25	145,81
المجموع	1 497,98	165,46	113,56	11,21	22,95	1 811,16

المصدر: خديري صبرينة وجنيبة عمر، "واقع الجبائية المحلية في الجزائر، دراسة تحليلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

تبعا لمعطيات الجدول(9-4)، نلاحظ أنّ معظم إيرادات الجبائية المحلية التي تعود نسبيا لفائدة البلديات تتأتى من الرسم على النشاط المهني، فنجد أنّ قيمته قد تعدّت مبلغ 1497 مليار دج للفترة (2009-2021)، باعتبار أنّ ميزانيات البلديات تحظى بنسبة 66% من نواتج هذا الرسم، يليه بعد ذلك الرسم على القيمة المضافة بإيرادات فاقت 165 مليار دج، ثم الضريبة الجزافية الوحيدة بمبلغ 113,56 مليار دج، في وقت لم

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

تتعدى قيمة الرسوم البيئية مبلغ 11,21 مليار دج، بسبب أنّ الجزء الأكبر من نواتجه يذهب لفائدة ميزانية الدولة والصندوق الوطني للبيئة والساحل.

ونلاحظ من الجدول ذاته، أنّ سنة 2020 قد شكلت منعطف كبير في إيرادات الجباية المحلية التي تعود جزئياً لفائدة البلديات، حيث تراجعت المداخيل الإجمالية فيها بأكثر من 18 مليار دج مقارنة مع سنة 2019 التي بلغت 155,58 مليار دج، نتيجة الأزمة الصحية التي أحدثتها جائحة كورونا التي اجتاحت الجزائر سنة 2020، على غرار دول العالم التي طالتها الأزمة، لذلك أقدمت الجزائر على اتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية للحد من تفشي المرض، من خلال تبني قرار غلق المحلات وإيقاف بعض الأنشطة الاقتصادية، بإضافة إلى تأجيل سداد الالتزامات الجبائية إلى أوقات لاحقة.

الفرع الثالث: الموارد الجبائية المحلية المحصلة لحساب الولايات

لقد حاول الإصلاح الجبائي المعتمد سنة 1992، ترسيخ مبدأ التنمية المحلية لدى الجماعات المحلية، لذلك خص إلى جانب البلديات، الولايات بجزء من الموارد الجبائية لتنمية الأقاليم، والتي تقع ضمن حدود كل ولاية من ولايات الوطن، حيث كان نصيب الولايات من مختلف الضرائب والرسوم المحصلة خلال الفترة (2009-2021) موزع على النحو التالي:

الجدول (4-10): تطوّر الموارد الجبائية المحلية المحصلة لفائدة الولايات خلال الفترة (2009-2021)

الوحدة: مليار. دج

السنوات	الرسم على النشاط المني (TAP)	الرسم على السكن	الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)	ضرائب ورسوم أخرى	المجموع
2009	39,03	1,80	0,45	0,62	41,90
2010	39,91	1,91	0,51	1,01	43,34
2011	44,25	1,96	0,50	1,10	47,81
2012	47,89	2,05	1,00	0,73	51,67
2013	48,60	2,16	0,67	1,18	52,61
2014	55,94	2,30	0,72	1,55	60,51
2015	56,00	2,44	1,18	1,33	60,95
2016	59,80	4,57	1,35	2,19	67,91
2017	60,75	5,91	1,53	1,98	70,17
2018	87,54	6,46	1,56	1,35	96,91

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

98,22	1,45	1,58	6,19	89,00	2019
85,67	0,66	1,17	5,11	78,73	2020
91,46	1,08	1,32	6,58	82,48	2021
869,13	16,23	13,54	49,44	789,92	المجموع

المصدر: خديري صبرينة وجنيبة عمر، "واقع الجبائية المحلية في الجزائر، دراسة تحليلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

تبعاً لمعطيات الجدول (4-10)، نلاحظ أن معظم الموارد الجبائية المحلية المحصلة لفائدة الولايات في تطوّر مستمر، خصوصاً بالنسبة للإيرادات المتأتية من الرسم على النشاط المهني، والتي سجلت خلال الفترة (2009-2021) مبلغ تخطى عتبة 789 مليار دج، ثم يليها الرسم على السكن الذي حقق مبلغ إجمالي قدره 49,44 مليار دج، أمّا بالنسبة للضريبة الجزافية الوحيدة وبقيّة الضرائب والرسوم الأخرى، فعلى الرّغم من تطوّر حصيلتها إلا أنّ مساهمتها في تمويل ميزانية الولايات أو تغطية النفقات تبقى ضعيفة إذا ما قورنت بمداخل الرسم على النشاط المهني، فهي لم تتعدّى مجتمعة مبلغ 29,77 مليار دج. ومن النتائج المحققة، يتبين أنّ سبب ارتفاع إيرادات الرّسم على النشاط المهني ضمن إيرادات الجبائية المحلية المحصلة لحساب الولايات، يعود إلى التوزيع الميزانياتي الذي تحظى به الولايات من نواتج هذا الرسم، حيث يمنح لها نسبة 29%، في وقت لا تمنح لها سوى نسب ضئيلة من نواتج الضرائب والرسوم الأخرى، مما ساهم في عجز ميزانيات العديد من ولايات الوطن.

الجدول (4-11): العجز المسجل في ميزانيات عينة من ولايات الوطن خلال الفترة (1997-2005)

الوحدة: مليون دج

المجموع	عين الدفلة	سعيدة	غليزان	النعامة	تندوف	بومرداس	البيض	بشار	بسكرة	الولاية السنوات
124	25	20	/	10	10	25	14	20	/	1997
103	/	/	10	20	5	25	10	20	13	1998
30	/	/	/	10	5	/	/	15	/	1999
24	/	/	/	/	7	/	/	17	/	2000
30	/	/	/	/	/	/	10	20	/	2001
20	/	/	/	/	/	/	/	20	/	2002
10	/	/	/	/	/	/	/	10	/	2003
0	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2004
15	/	/	/	/	/	/	15	/	/	2005
356	25	20	10	40	27	50	49	122	13	المجموع

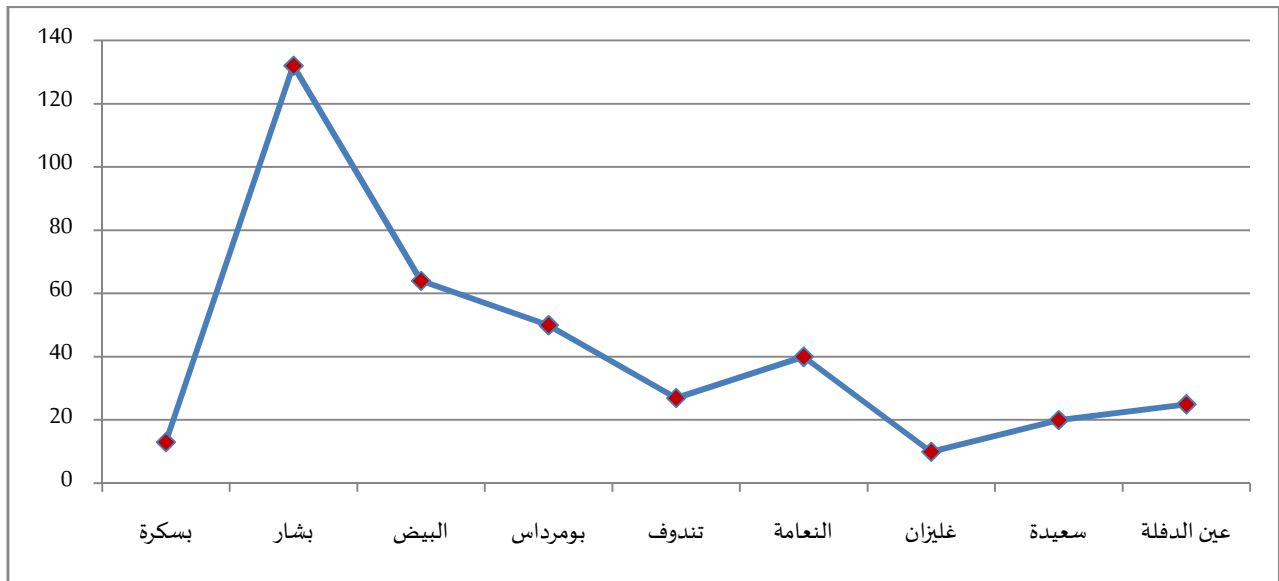
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفي، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث،

المجلد 10، العدد 10، جامعة ورقلة، جوان 2012، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/569>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/06، على الساعة:

22:15، ص: 171.

من خلال الجدول (4-11)، نلاحظ أن أكبر عجز سجلته ميزانيات الولايات كان سنة 1997 بمبلغ قدره 124 مليون دج، ثم سنة 1998 بمبلغ قيمته 103 مليون دج، حيث كانت ولاية بشار أكثر الولايات المتضررة بعجز فاق 122 مليون دج خلال الفترة (1997-2005)، كما سجلت كل من ولاية بومرداس، البيض والنعامه عجزا تراوح ما بين 40 و50 مليون دج، بينما سجّلت الولايات الأخرى عجزا بين 10 و27 مليون دج. ونلاحظ من الجدول أيضا أن قيمة العجز قد تراجعت بعد سنة 1999، حيث انخفضت إلى أقلّ من 10 ملايين دج، وهذا نتيجة الإعانات المالية التي منحت من قبل الدولة للولايات العاجزة عن طريق التّمويل المقدم من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

الشكل (4-11): تطوّر عجز ميزانيات بعض الولايات خلال الفترة (1997-2005)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-11).

الفرع الرابع: نصيب صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من إيرادات الجبائية المحلية

لقد تأسس صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL) سنة 2014 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-116 مؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1435 الموافق 24 مارس سنة 2014¹، حيث جاء ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) الذي انشأ سنة 1986، بموجب المادة الأولى من المرسوم رقم 86-266 مؤرخ في 02 ربيع الأول عام 1407 الموافق 04 نوفمبر سنة 1986، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات

¹ المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس سنة 2014 والمتضمن: إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 19، 2014، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2014/A2014019.pdf?znjo=19>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/10، على الساعة 13:50، ص: 04.

طابع إداري تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية التي تقع تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية¹.

تتمثل مهمة هذا الصندوق في تكريس التضامن ما بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها ، بالإضافة إلى ضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية مقارنة مع تقديراتها، هذا ويكلف الصندوق بمهام أخرى، منها دفع مخصصات لفائدة الجماعات المحلية بما فيها الولايات والبلديات، وتشمل تخصيص إجمالي للتسيير بنسبة 60% وتخصيص إجمالي للتجهيز والاستثمار بنسبة 40%².

أما بخصوص المصادر التي يتغذى منها الصندوق، فإن التشريع الجزائري يمنحه مصادر تمويل متعددة، تشمل الإعانات السنوية المبرمجة ضمن ميزانية الدولة، الهبات والوصايا، بالإضافة إلى المصادر الجبائية التي تعتبر الممول الرئيسي للصندوق، من خلال مساهمتها التي تفوق نسبة 90% ، وهي تضم مزيج متنوع من الضرائب والرسوم، مثل: الرسم على النشاط المهني، الضريبة الجزافية الوحيدة، الرسم على القيمة المضافة، قسيمة السيارات والضريبة على المداخل المنجمية³.

وفي هذا السياق، توزع نواتج الموارد الجبائية التي تستفيد منها ميزانية صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية على النحو التالي:

الجدول(4-12): حصة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من نواتج الضرائب والرسوم

النسبة	نوع الضريبة أو الرسم
0.11%	الرسم على النشاط المهني
15%	الرسم على القيمة المضافة
05%	الضريبة الجزافية الوحيدة
09%	الضريبة على الدخل المنجمي
30%	عائدات قسيمة السيارات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بلقيل نورالدين، أثرآليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة ميدانية بولاية المسيلة وباتنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص: 176.

¹ المادة الأولى من المرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 1986، والمتضمن: تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله، الجريدة الرسمية العدد 45، 1986، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1986/A1986045.pdf?znjo=45>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/11، على الساعة: 18:25، ص: 1838.

² المواد من 05 إلى 07 من المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس سنة 2014 والمتضمن: إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 19، الجزائر، 2014، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

³ يامة إبراهيم، "مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية- دراسة نظرية تقييمية"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03 ، العدد 01، المركز الجامعي ميله، جوان 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25135>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/14، على الساعة: 19:30، ص: 610.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

يظهر من خلال الجدول (4-12)، أنّ الصندوق يستفيد بنسبة كبيرة من عائدات قسيمة السيارات، بحصة قدرها 30%، يأتي بعد ذلك في المرتبة الثانية الرسم على القيمة المضافة بنسبة مساهمة قدرها 15%، بينما توزع نواتج كل من الضريبة على الدخل المنجمي والضريبة الجزافية الوحيدة على الصندوق بنسبتي 09 و 05% على التوالي، في وقت تبقى مساهمة الرسم على النشاط المهني هي الأضعف، بنسبة قدرها 0.11%.

وقد بلغت حصة الصندوق من الضرائب والرسوم المحلية خلال الفترة (2009-2021) القيم التالية:

الجدول (4-13): حصيلة الضرائب والرسوم المحلية المحصلة لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية للفترة (2009-2021) الوحدة: مليار دج

السنوات	الرسم على النشاط المهني (TAP)	الرسم على القيمة المضافة (TVA)	الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)	رسوم النشاط المنجمي	قسيمة السيارات	ضرائب ورسوم أخرى	المجموع
2009	7,20	66,81	0,45	1,81	5,81	0,23	82,31
2010	7,54	83,88	0,51	1,37	6,78	0,07	100,15
2011	8,26	93,62	0,50	0,76	6,24	0,24	109,62
2012	8,96	108,93	0,58	1,15	7,59	0,21	127,42
2013	9,86	123,89	0,67	3,28	8,59	0,07	146,36
2014	10,84	129,73	0,72	1,62	8,97	0,07	151,95
2015	11,23	139,35	1,18	1,27	9,66	0,04	162,73
2016	11,17	140,21	1,35	2,57	4,51	0,12	159,93
2017	11,35	175,27	1,53	2,27	3,98	0,03	194,43
2018	10,90	187,53	1,53	1,99	3,77	0,22	205,94
2019	11,07	189,03	1,57	1,74	2,95	0,18	206,54
2020	9,89	174,93	1,17	1,19	2,51	1,55	191,24
2021	10,36	183,80	1,33	1,28	2,53	0,21	199,51
المجموع	128,63	1 796,98	13,09	22,30	73,89	3,24	2 038,13

المصدر: خديري صبرينة وجنينة عمر، "واقع الجباية المحلية في الجزائر، دراسة تحليلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

تبعاً لمعطيات الجدول (4-13)، نلاحظ أنّ هناك تطوّر مستمر في حجم الإيرادات الجبائية التي تستفيد منها ميزانية صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، حيث أنّ هناك سيطرة للمداخيل المتأتية من الرسم على القيمة المضافة، والتي تعدّت مبلغ 1796 مليار دج خلال الفترة (2009-2021)، ثمّ تليها نواتج الرسم على

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

النشاط المهني التي تساهم في إيرادات الصندوق بأكثر من 128 مليار دج خلال ذات الفترة، أما مخصصات الصندوق من قسيمة السيارات فقد فاقت 73 مليار دج، بينما مساهمة الضريبة الجزافية الوحيدة والرسوم على النشاط المنجمي والرسوم الأخرى تبقى ضعيفة، فهي لا تتعدى مبلغ 38 مليار دج على طول الفترة.

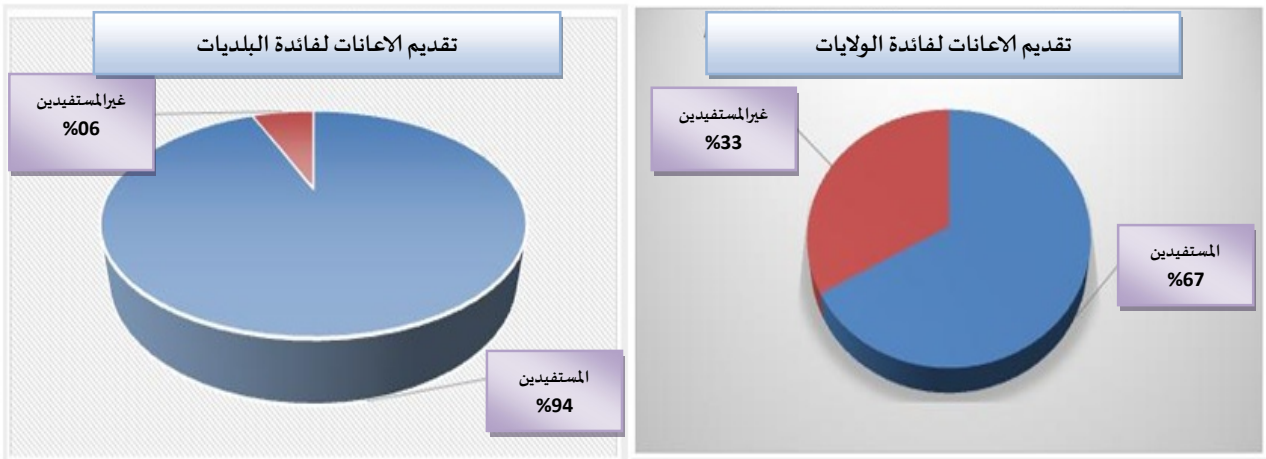
كما نلاحظ من الجدول أيضا أن هناك تراجع وحيد سجل في مداخيل الصندوق، كان في سنة 2020، وهي السنة التي تزامنت مع انتشار فيروس كورونا الذي أثر على أداء الأنشطة الاقتصادية في كل ربوع العالم بما فيها الجزائر، حيث تراجعت حصة الصندوق نتيجة انخفاض عوائد الضرائب والرسوم التي يستفيد منها.

ومن خلال المقارنة بين نصيب الجماعات المحلية من الموارد الجبائية المحلية، نستنتج أن إيرادات الجباية المحلية للفترة (2009-2021) تصب أكثر في حساب ميزانية صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، حيث تجاوزت الإيرادات الإجمالية الموجهة له مبلغ 2038 مليار دج، بينما البلديات حصلت على أكثر من 1833 مليار دج، في وقت لم تبلغ الحصيلة الموجهة لحساب الولايات سوى مبلغ 869 مليار دج.

وفي إطار دور صندوق في دعم وتمويل الجماعات المحلية (البلديات والولايات)، كانت هناك مساهمة له سنة 2015 من خلال تخصيص منحة تعرف بمنحة معادلة التوزيع بالتساوي يقدمها الصندوق لتغطية النفقات الإجبارية للبلديات والولايات والتي حددت بمبلغ إجمالي قدره 82 مليار دج، موزع على النحو التالي:

- 72 مليار دينار جزائري لفائدة 1442 بلدية؛
- 10 مليار دينار جزائري لفائدة 36 ولاية¹.

الشكل (4-12): مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في دعم البلديات والولايات خلال سنة 2015



المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على وزارة الداخلية والجماعات المحلية، برنامج دعم الجماعات المحلية، إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية، تخصيص منحة معادلة التوزيع بالتساوي، مرجع سبق ذكره.

¹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية، برنامج دعم الجماعات المحلية، إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية، تخصيص منحة معادلة التوزيع بالتساوي، المرجع نفسه.

المبحث الثاني: دور السياسة الجبائية في تنشيط حركية الاستثمارات بالجزائر

تلعب السياسة الجبائية دورا مهما في تحفيز العملية الاستثمارية، سواء على المستوى المحلي أو الأجنبي أو على المستويين معا، فمن خلال تعدد الاستثمارات وتوسعها يمكن أن يتحسن الأداء الاقتصادي للدولة بما ينعكس إيجابا على معدل النمو الاقتصادي ويزيد من فرص العمل ومن ثم تعزيز فرص التنمية الاقتصادية. وفي سبيل إنجاح مناخ الاستثمار بالجزائر، عملت الدولة منذ الاستقلال على إقرار العديد من القوانين التي تنظم العملية الاستثمارية، فقد قامت في سنة 1993 بإصدار مرسوم تشريعي تحت رقم 93-12 يتضمن ترقية الاستثمار من خلال إنشاء وكالة لترقية ومتابعة الاستثمار ومنح لأول مرة امتيازات جبائية لصالح المستثمرين المحليين والأجانب، تأخذ شكل إعفاءات لمجموعة من الضرائب والرسوم على مختلف مراحل انجاز المشروع الاستثماري¹.

ومن خلال هذه الدراسة سنركز على الاستثمارات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، والتي كانت تعرف سابقا بالوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)، باعتبارها الوكالة المسؤولة والمشرفة على مرافقة ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية بالجزائر.

المطلب الأول: النفقات الجبائية الممنوحة للاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تعتبر النفقات الجبائية عن الإعفاءات والامتيازات الضريبية التي تمنحها الدولة للمستثمرين المحليين والأجانب من أجل تحفيزهم على الاستثمار، وذلك بإعفاءهم بشكل كلي أو جزئي من دفع بعض الضرائب والرسوم التي تدخل ضمن ممارسة أنشطتهم.

إن غاية الدولة من خلال التخلي عن جزء من إيراداتها الضريبية بتخفيف الأعباء الجبائية بالنسبة لفئة المستثمرين أو لبعض الأنشطة الاقتصادية هو ذلك الهدف المرتبط بتحقيق السياسة العامة للحكومة في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية².

وبالنسبة للضرائب والرسوم التي تمنح فيها الإعفاءات من طرف الإدارة الجبائية، نجد كل من: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الرسم على النشاط المهني (TAP)، بالإضافة إلى بعض الضرائب والرسوم الأخرى.

¹ المادة 16 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993، والمتعلق بـ "ترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 64، 1993، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1993/A1993064.pdf?znjo=64>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/16، على الساعة: 21:15، ص: 06.

² الجمهورية التونسية، تقرير حول: النفقات الجبائية والامتيازات المالية، 2022، الموقع الإلكتروني: <http://www.finances.gov.tn/sites/default/files/2022-01/br177421.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/17، على الساعة: 22:15، ص: 13.

الفرع الأول: حجم النفقات الجبائية المسجلة في الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

تعتبر الضريبة على أرباح الشركات من الضرائب المهمة التي تعول عليها الدولة في تمويل الميزانية بعد الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث تمنح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للمستثمر عدة إعفاءات فيها، وتشمل: إعفاء مدته ثلاث (03) سنوات لكل مؤسسة بعد بدئها في النشاط، إعفاء مدته عشر (10) سنوات لفائدة الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من طرف الدولة وكذا مناطق الجنوب والهضاب العليا خلال مرحلة الاستغلال بطلب من المستثمر.

كما يمنح المشرع الجزائري إعفاءات أخرى مدتها خمس (05) سنوات في الضريبة على أرباح الشركات لكل من الشركات المستثمرة التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل وشركات رأسمال المخاطرة عند بداية نشاطها، أما بالنسبة للشركات الناشئة الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" فتستفيد من إعفاء مدته أربع (04) سنوات، مع سنة إضافية عند التجديد. بينما الشركات الحاملة لعلامة "الحاضنة" تستفيد من إعفاء مدته سنتين (02) من تاريخ الحصول على العلامة¹. وقد بلغ حجم الإعفاء الجبائي في الضريبة على أرباح الشركات خلال الفترة (1995-2021) القيم التالية:

الجدول (4-14): تطوّر تكاليف النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات للفترة (1995-2021)

السنوات	مبلغ الإعفاء (مليون دج)	السنوات	مبلغ الإعفاء (مليون دج)
1995	27	2008	6 387
1996	1 592	2010	13 159
1997	1 062	2011	3 313
1998	2 080	2012	1 519
1999	5 120	2013	2 597
2000	3 561	2014	6 121
2001	7 166	2015	5 675
2002	3 953	2016	3 493
2003	5 799	2017	12 777
2004	3 304	2018	3 865
2005	12 053	2019	20 733
2006	5 006	2020	24 434
2007	1 427	2021	22 017
المجموع		178 240	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات مديرية العمليات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.

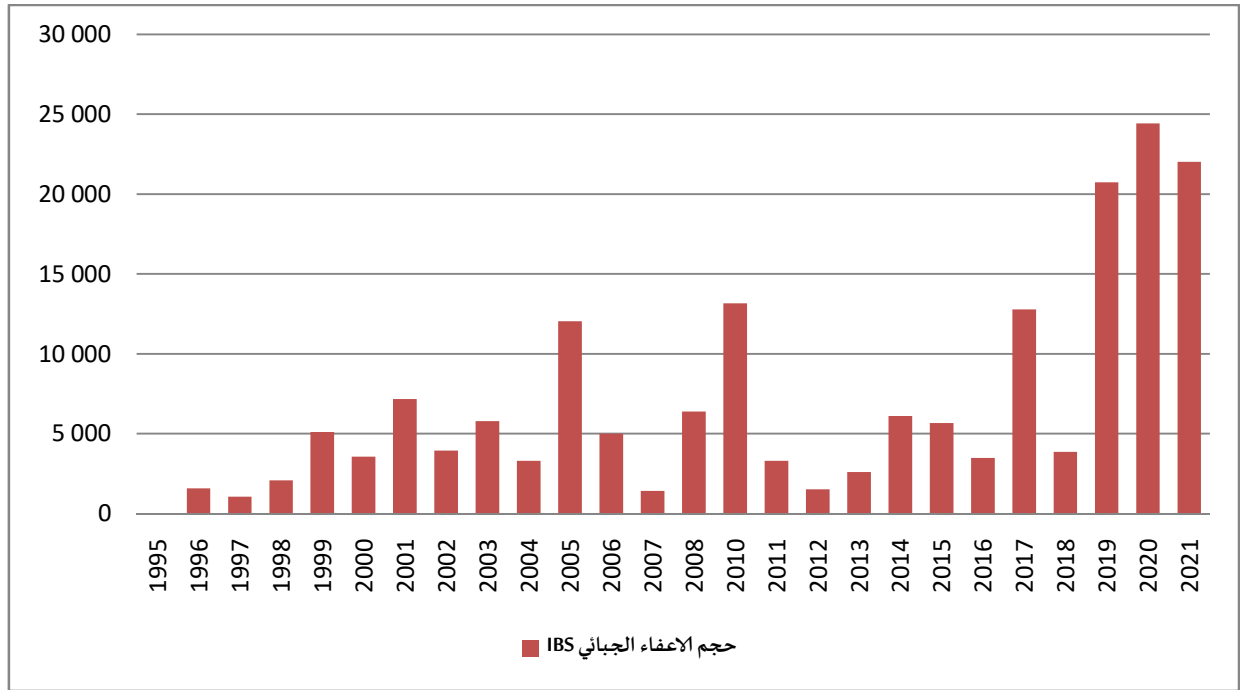
¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

من خلال الجدول (4-14)، نلاحظ تذبذب في حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة للاستثمار الخاص بالضريبة على أرباح الشركات، حيث تم تسجيل عدة ارتفاعات للسنوات 2005، 2010، 2017، 2019، 2020 و2021، بينما السنوات الأخرى تراجع فيها حجم الإعفاء، كان أدناها في سنة 2007 و2012 بمبلغ 1427 و1519 مليون دج على التوالي، بغض النظر عن سنتي 1995 و1997 التي سجلتا قيم منخفضة قدرت بـ 27 و1062 مليون دج، وذلك باعتبار أنّ هذه الفترة تمثل الانطلاقة الأولى في منح إعفاءات جبائية لفائدة المستثمرين في إطار وكالة (APSI).

وبخصوص الارتفاع المسجل في حجم الإعفاءات خلال السنوات الأخيرة (2019-2021)، يفسره بعض المحللين الاقتصاديون إلى ارتفاع عدد الشركات التي تنشط ضمن هذا النوع من الضرائب، بالإضافة إلى عمل الدولة على تسريع وتيرة مسار الإصلاح بغرض تحسين مناخ الاستثمار أمام مؤسسات الأعمال، لاسيما منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي فيما يخص تنفيذ برنامج دعم التنوع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال بالجزائر (PADICA)¹.

الشكل (4-13): حجم النفقات الجبائية الممنوحة على الضريبة على أرباح الشركات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (1995-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-14).

¹ Maria (Maika) Chiquier & Lorenzo Bertolini « **Reforming the investment climate to help Algerian businesses thrive** », World Bank, Published on 14-12-2021, <https://blogs.worldbank.org>, Retrieved on: 19-06-2023, at 22:55.

الفرع الثاني: حجم النفقات الجبائية المسجلة في الرسم على القيمة المضافة (TVA)

إنّ رغبة الدولة الجزائرية في تحفيز وترقية الاستثمار، دفعت بالمشرع الجبائي إلى العديد من المزايا الجبائية لفائدة المستثمرين في مختلف الضرائب والرسوم كما رأينا سابقا، فمن ضمن الإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نجد الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة الذي يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع الاستثماري وأثناء مرحلة الانجاز.

كما يتم منح إعفاء مدته خمس (05) سنوات في الرسم على القيمة المضافة على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، وهذا من خلال الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء بالنسبة للمواد والمستلزمات التي تدخل في إنتاج تلك السلع حسب ما يحدده التنظيم وقانون الرسوم على رقم الأعمال¹.

الجدول (4-15): تطوّر حجم النفقات الجبائية في الرسم على القيمة المضافة للفترة (1995-2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	مبلغ الإعفاء	السنوات	مبلغ الإعفاء
1995	151	2008	66 326
1996	1 889	2010	58 936
1997	1 718	2011	49 144
1998	4 957	2012	86 243
1999	19 647	2013	39 734
2000	18 091	2014	54 215
2001	27 052	2015	71 566
2002	19 797	2016	58 057
2003	31 726	2017	72 641
2004	32 299	2018	52 640
2005	27 497	2019	67 362
2006	31 501	2020	49 651
2007	25 491	2021	25 117
المجموع		993 448	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات مديرية العمليات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.

¹ المادة 12 و18 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت سنة 2016 المتعلق بـ "ترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 46، الجزائر، 2016، مرجع سبق ذكره، ص ص: 20-21.

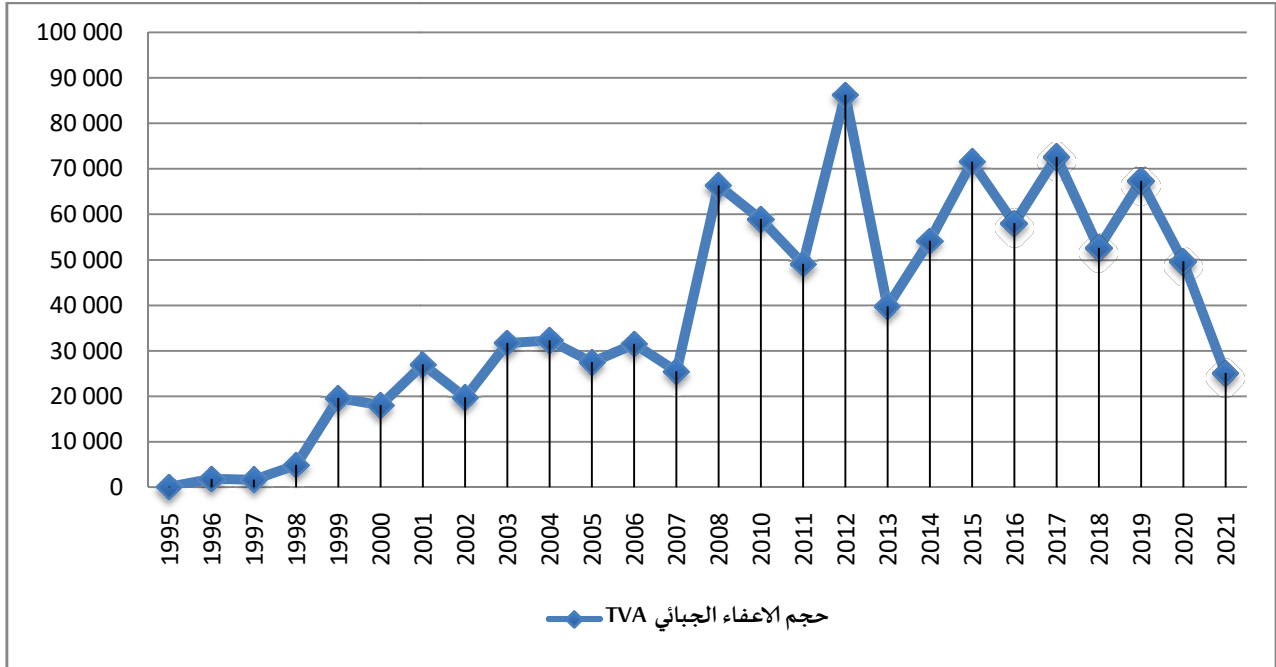
الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

تبعاً للمعطيات المدونة في الجدول (4-15)، نلاحظ أنّ هناك ارتفاعاً في حجم الإعفاءات الجبائية الخاصة بالرسم على القيمة المضافة بدأ من سنة 1999، ولكن هذه الزيادة ليست منتظمة، حيث ترتفع في بعض السنوات وتنخفض في بعضها الآخر، كما نلاحظ أيضاً أنّ أعلى قيمة مسجلة كانت في سنة 2012 بمبلغ إعفاء قدره 86.243 مليون دج، بينما أدنى قيمة كانت سنة 1995 بمبلغ قدره 151 مليون دج.

وعموماً هناك زيادة معتبرة في حجم الإعفاء الجبائي للرسم على القيمة المضافة، بحيث يفسر ذلك بالتدابير التي أقدمت عليها الجزائر من خلال تنفيذ برامج التنمية والتي خصصت لها أغلفة مالية معتبرة والتي كانت تصب في ترقية الاستثمارات العمومية، كالبرنامج الخماسي للتنمية الممتد من سنة 2010 إلى 2014، هذا البرنامج الذي حظي بغلاف مالي ضخّم تعدّى 286 مليار دولار، بحيث خصص جزء منه لاستكمال المشاريع الكبرى والجزء الآخر لإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج، لاسيما في مجال المنشآت القاعدية وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما ساهم أيضاً تحرير التجارة الخارجية في ارتفاع مبلغ الإعفاء للرسم على القيمة المضافة، وذلك على أثر الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001 التي زادت في انسيابية حركة السلع والخدمات من وإلى الجزائر، حيث تضاعف عدد المؤسسات المصدرة والمستوردة التي استفادت من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

الشكل (4-14): حجم النفقات الجبائية الممنوحة في الرسم على القيمة المضافة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (1995-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-15).

الفرع الثالث: حجم النفقات الجبائية المسجلة في الرسم على النشاط المهني (TAP)

من بين الإعفاءات الجبائية التي تضمنتها قوانين الاستثمار أيضا، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، بحيث تستفيد كل الاستثمارات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وباقي الوكالات الأخرى من إعفاء للرسم على النشاط المهني مدته ثلاث (03) سنوات بعد معاينة من قبل المصالح الجبائية خلال مرحلة الاستغلال وبناء على طلب من المستثمر.

وزيادة على ذلك تستفيد أيضا الاستثمارات المنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من طرف الدولة وبناء على طلب المستثمر دائما، من إعفاء مدته عشر (10) سنوات في هذه الضريبة، وهذا خلال مرحلة الاستغلال وفق المحضر المحدد لذلك وبعد المعاينة من قبل المصالح الجبائية¹.

الجدول (4-16): تطوّر حجم النفقات الجبائية في الرسم على النشاط المهني للفترة (1995-2021)

الوحدة: مليون دج

السنوات	مبلغ الإعفاء	السنوات	مبلغ الإعفاء
1995	304	2008	3 562
1996	614	2010	1 087
1997	727	2011	3 805
1998	1 417	2012	2 131
1999	4 483	2013	2 256
2000	5 185	2014	3 146
2001	5 998	2015	3 203
2002	6 768	2016	2 943
2003	17 285	2017	7 442
2004	4 507	2018	2 091
2005	4 662	2019	13 951
2006	2 786	2020	36 087
2007	4 002	2021	23 182
المجموع			163 624

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات مديرية العمليات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

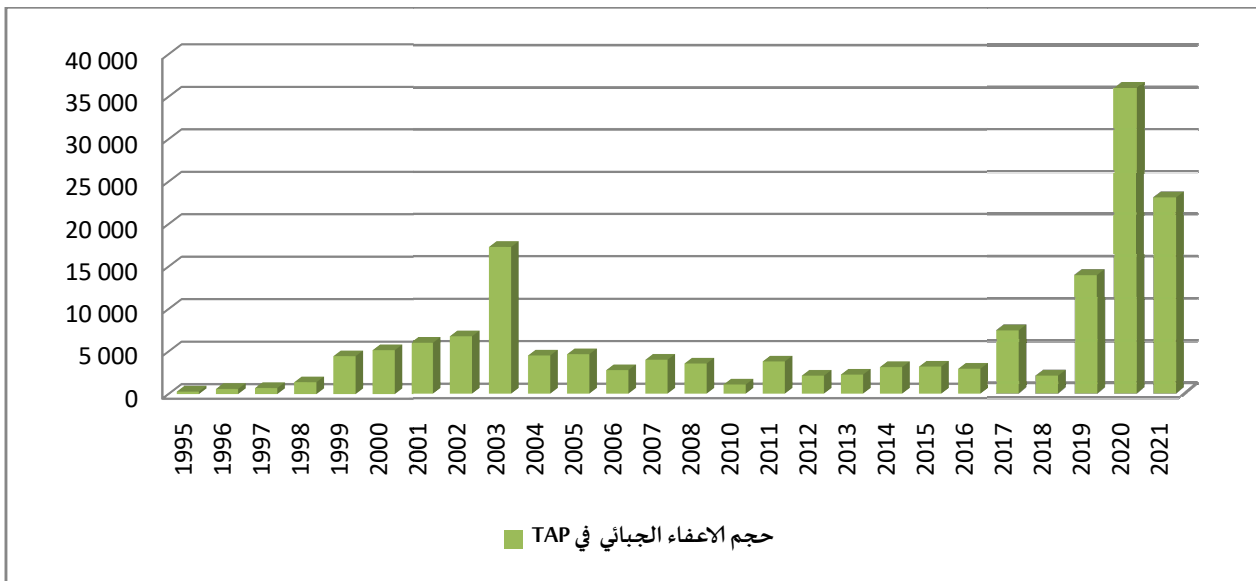
الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

انطلاقاً من البيانات المسجلة في الجدول (4-16)، نلاحظ أنّ هناك تفاوت في حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة في الرسم على النشاط المني، حيث نلمس انخفاضات كثيرة على طول الفترة (1995-2021)، باستثناء بعض الارتفاعات التي سجلت خلال السنوات التالية: 2003، 2019، 2020 و2021.

ونلاحظ أنّ سنة 2010 قد سجلت أقل مبلغ إعفاء بقيمة بلغت 1087 مليون دج، وهذا إذا ما اعتبرنا أنّ الانخفاضات المسجلة خلال السنوات الأولى (1995-1998) من الانطلاق في منح الإعفاءات الجبائية، ترجع إلى ضبابية الرؤية حول نجاح هذا القرار من عدمه بالنسبة للمستثمر أو الإدارة الجبائية على حدّ سواء، زيادة على أنّ معظم الاستثمارات تستفيد من الإعفاء في هذه الضريبة بعد العام الثالث من بدء المشروع.

وفي السياق ذاته، نلاحظ أنّ حجم الإعفاء قد بلغ ذروته خلال سنة 2020 بمبلغ قدره 36.087 مليون دج، و23.182 مليون دج في سنة 2021. ويفسر هذا الارتفاع من جهة النفقات المنجزة من طرف الحكومة إلى التدابير الاستثنائية المتخذة خلال سنة 2020 لاحتواء الآثار السلبية لجائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية، حيث أقرت العديد من الإعفاءات لصالح المؤسسات والشركات المستثمرة التي تضررت من الجائحة، خصوصاً منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

الشكل (4-15): حجم النفقات الجبائية الممنوحة في الرسم على النشاط المني في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (1995-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-16).

الفرع الرابع: حجم النفقات الجبائية المسجلة في ضرائب ورسوم أخرى

زيادة على الإعفاءات الجبائية الممنوحة في الضرائب والرسوم السابقة الذكر، هناك حقوق ورسوم أخرى اقرها التشريع الجبائي في مجال الاستثمار، يستفيد منها المستثمرون خلال مسار انجازهم للمشاريع، هذه الإعفاءات تخص الرسوم العقارية، الدفع الجزافي وحقوق التسجيل.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

وفي هذا السياق تشمل المزايا الجبائية للاستثمارات القابلة للاستفادة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من الإعفاءات الممنوحة خلال مرحلة الانجاز وتشمل الإعفاء من الرسم على الإثهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في سياق الاستثمار المعني وكذا مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية لإنجاز المشاريع الاستثمارية والإعفاء من حقوق التسجيل.

كما ترفع مدة الإعفاء إلى عشر (10) سنوات من الرسم العقاري فيما يتعلق بالملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار بدءا من تاريخ الاقتناء، بالإضافة إلى الإعفاء من حقوق التسجيل الخاصة بالعقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال¹.

أما بخصوص المؤسسات التي تنشط في مجال التصدير، فتستفيد في إطار سياسة الدولة لترقية الصادرات من عدة امتيازات جبائية، من أهمها الإلغاء الكلي للدفع الجزائي²، هذا الأخير الذي كان يمثل موردا هاما تتغذى منه ميزانية البلدية، فحصيلته كانت تمنح كلفة لصالح الجماعات المحلية والمتكونة من البلدية والصندوق المشترك للجماعات المحلية. وتجدر الإشارة إلى أن الدفع الجزائي قد تم إلغائه مع نهاية سنة 2005 بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006³.

والجدول التالي يظهر تطوّر الإعفاءات الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمار في كل من حقوق التسجيل، الرسم العقاري والدفع الجزائي للفترة (1995-2021):

الجدول (4-17): تطوّر حجم النفقات الجبائية لبعض الحقوق والرسوم الأخرى خلال الفترة (1995-2021)

الوحدة: مليون دج

الإعفاءات الجبائية			السنوات	الإعفاءات الجبائية			السنوات
الرسم العقاري (TF)	حقوق التسجيل (D.ENG)	الدفع الجزائي (VF)		الرسم العقاري (TF)	حقوق التسجيل (D.ENG)	الدفع الجزائي (VF)	
1	7	0	2008	1	0	41	1995
1	0	0	2010	1	1	119	1996
1	0	0	2011	4	1	163	1997
0	0	0	2012	3	1	200	1998
1	0	0	2013	19	31	1 476	1999
0	1	0	2014	15	8	965	2000

¹ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

² زهية لموشي، "الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، جامعة الجزائر 3، جانفي 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/60258>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/20، على الساعة: 16:10، ص: 16.

³ حامد نورالدين، أثر اصلاح النظام الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

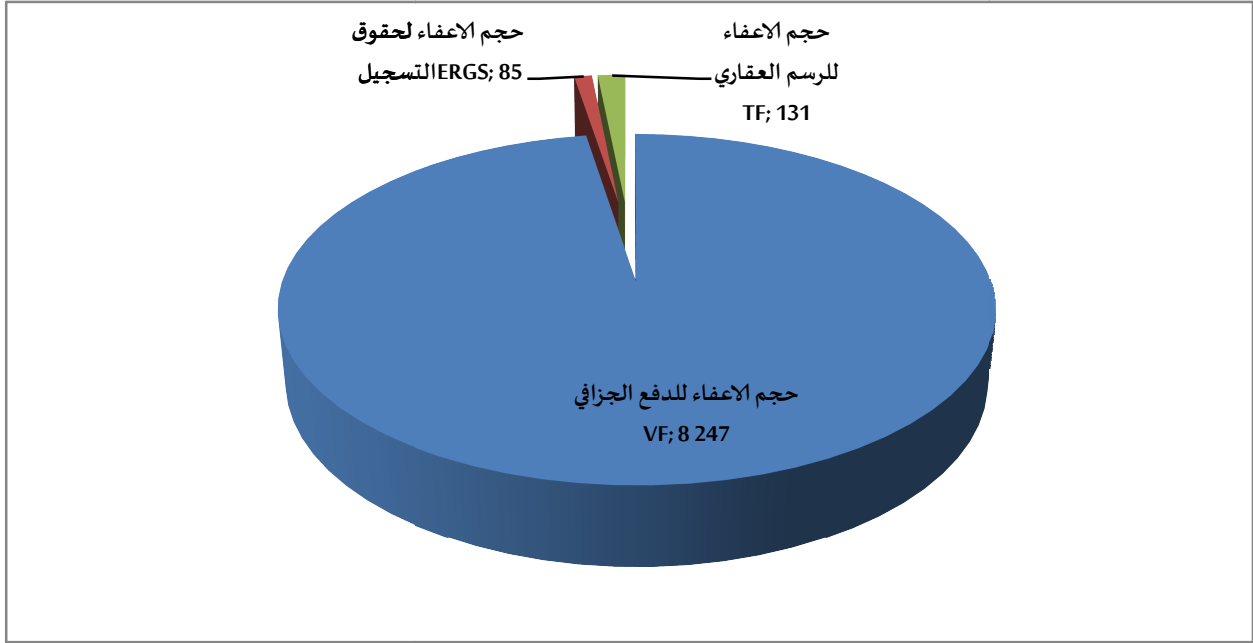
2	2	0	2015	17	16	2 305	2001
29	0	0	2016	9	4	764	2002
0	0	0	2017	6	1	1 634	2003
1	3	0	2018	8	3	364	2004
0	0	0	2019	5	6	178	2005
0	0	0	2020	5	0	38	2006
0	0	0	2021	2	0	0	2007
131	85	8 247	المجموع				

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات مديرية العمليات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.

بناء على المعطيات المدونة في الجدول (4-17)، نلاحظ تذبذب في مبلغ الإعفاءات للضرائب والرسوم الثلاثة، فقد ارتفع حجم الإعفاء للدفع الجزائي خلال السنوات 1999، 2001 و2003 بالقيم التالية: 1.476، 2.305 و1.634 مليون دج على التوالي، وانخفض لباقي السنوات، ونفس الأمر بالنسبة لحقوق التسجيل التي شهدت هي الأخرى ارتفاع في مبلغ الإعفاء خلال سنتي 1999 و2001 والتي بلغت 31 و16 مليون دج على التوالي، بينما السنوات الأخرى قد سجلت انخفاض كبير والذي وصل في بعض السنوات إلى حالة الانعدام، هذا ويبقى حجم الإعفاء منخفضا أيضا في الرسم العقاري على طول الفترة (1995-2021)، باستثناء الفترة (1999-2001) وسنة 2016، التي ارتفع فيها حجم الإعفاء نوعا ما.

وبمقارنة مبلغ الإعفاء بين حقوق التسجيل والرسم العقاري والدفع الجزائي، نجد أن الإعفاءات تتركز أكثر في الدفع الجزائي الذي نال حصّة الأسد، ويظهر ذلك من خلال الحصيلة الإجمالية للإعفاءات فيه والتي وصلت إلى 8.247 مليون دج، ثم يليه الرسم العقاري بمبلغ إعفاء كلي يقدر بـ 131 مليون دج، في وقت لم تتعدى الإعفاءات الممنوحة في حقوق التسجيل مبلغ 85 مليون دج على طول الفترة (1995-2021). ويفسر التذبذب في حجم الإعفاءات بالأوضاع الأمنية والاقتصادية التي عاشتها البلاد من فترة لأخرى، مما ساهم في تراجع عدد الاستثمارات وتوقف العديد من المشاريع التنموية.

الشكل (4-16): حجم الإعفاءات الجبائية الممنوحة في كل من الرسم العقاري، حقوق التسجيل والدفع الجزافي للفترة (1995-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-17).

المطلب الثاني: تحليل وتقييم حصيلة الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

لقد لعبت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار دورا هاما في دعم ومتابعة سير العملية الاستثمارية، فمنذ نشأتها الأولى سنة 1990 كوكالة لترقية ودعم الاستثمار (APSI) قبل أن تصبح بهذه التسمية (ANDI) سنة 2001، حاولت التكيف ومواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية والمحلية حيزا كبيرا من اهتماماتها. ويظهر ذلك من خلال ما يتم استحداثه من مناصب الشغل، عدد المشاريع المعلنة والقيمة المالية للاستثمار.

وفي هذا السياق تشير الإحصائيات المبرمجة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، والصادرة عن

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على أن توزيع المشاريع الاستثمارية المعلنة يكون على أساس المعايير التالية:

- توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط؛
- توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المناطق؛
- توزيع المشاريع الاستثمارية المصريح بها حسب تصنيف المؤسسات؛
- المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب المصدر.

الفرع الأول: توزيع المشاريع الاستثمارية المعلنة وفق قطاع النشاط

يعدّ تصنيف المشاريع الاستثمارية التابعة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط، أحدّ المعايير المهمة لمعرفة أي القطاعات الاقتصادية استحوذوا للمشاريع الاستثمارية وأكثرها مساهمة في خلق مناصب العمل، وبذلك فهي تعتبر من القطاعات التي تحتل الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني. وتشير النشرات الإحصائية الصادرة عن الوكالة إلى أنّ الحصيلة الاستثمارية المصرّح بها بحسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2021)، قد بلغت القيم التالية:

الجدول (4-18): المشاريع الاستثمارية المصرّح بها وفق قطاع النشاط للفترة (2002-2021)

القطاعات	البيان	عدد المشاريع	نسبة المساهمة	قيمة الاستثمار (مليون دج)	نسبة المساهمة	عدد مناصب الشغل	نسبة المساهمة
الفلاحة		1 544	%2,46	374 727	%2,36	58 418	%4,60
البناء والأشغال العمومية		11 855	%18,88	1 469 274	%9,27	243 230	%19,15
الصناعة		14 567	%23,20	9 340 798	%58,94	588 482	%46,33
الصحة		1 336	%2,13	320 262	%2,02	32 494	%2,56
النقل		26 035	%41,46	1 064 466	%6,72	141 662	%11,15
السياحة		1 332	%2,12	1 407 004	%8,88	79 082	%6,23
الخدمات		6 124	%9,75	1 870 754	%11,80	126 808	%9,98
المجموع		62 793	%100	15 847 285	%100	1 270 176	%100

Source : Réalise par L'étudiant sur la Base de Ministère de l'Industrie, Bulletin d'information statistique de la PME, N°40/2022, P : 17 et

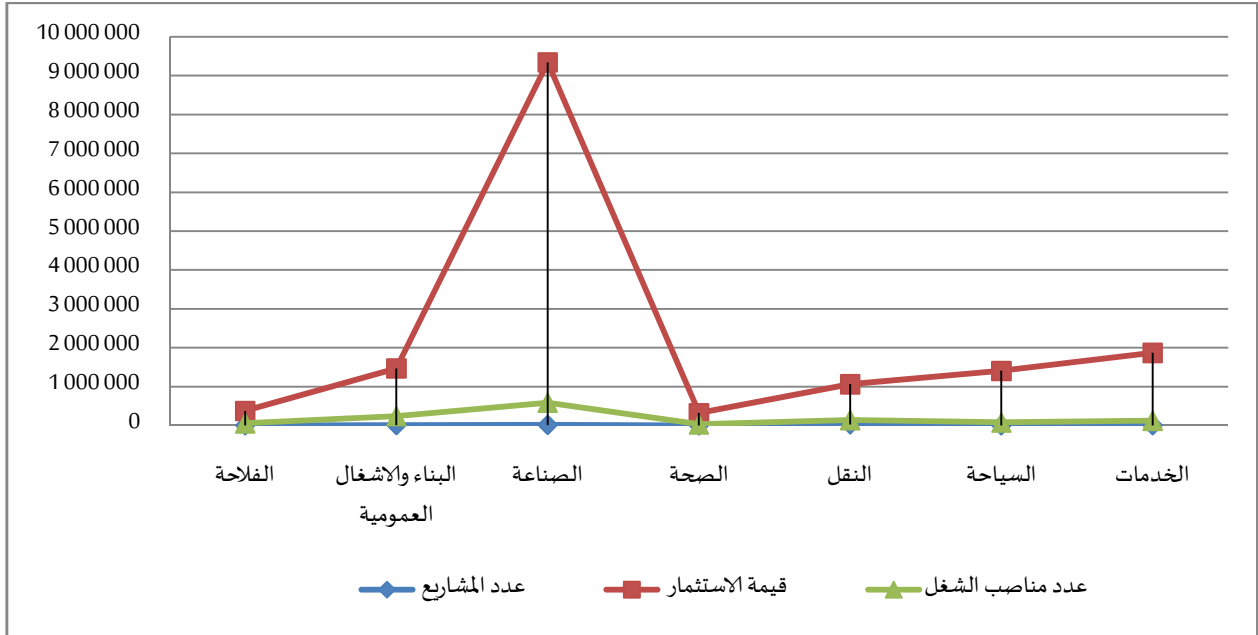
N°38/2021, P : 16, <https://www.industrie.gov.dz>, date de consultation : 21-06-2023 à 18 :55.

من خلال الجدول (4-18)، نلاحظ ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية في قطاع النقل خلال الفترة (2002-2021)، بعدد قدره 26.035 مشروع، إلا أنّ القيمة المالية لهذه المشاريع لا تتعدى مليار و65 ألف دج، كما أنّ القطاع لم يساهم في خلق فرص العمل سوى بـ 141.662 منصب شغل. أمّا قطاع الصناعة فعلى الرغم من احتلاله المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع والمقدرة بـ 14.567 مشروع استثماري، إلا أنّ قيمة الاستثمارات فيه قد تعدّت 9 ملايين و340 مليون دج، وبخصوص مناصب الشغل كذلك فقد تمكّن القطاع الصناعي من استحداث أكثر من 588 ألف وظيفة خلال نفس الفترة، وهو العدد الذي يمثل نسبة 46,33% من إجمالي المناصب المستحدثة في القطاعات السبعة.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد بلغ عدد المشاريع فيه حوالي 11.855 مشروع بقيمة مالية وصلت إلى مليار و469 مليون دج وباستحداث ما يزيد عن 243 ألف منصب شغل. أما باقي القطاعات الأخرى فقد سجلت مستويات ضعيفة سواء من حيث عدد المشاريع الاستثمارية أو القيمة المالية لهذه المشاريع، وهو ما انعكس سلبا على عدد مناصب الشغل في هذه القطاعات، فعلى سبيل المثال بلغ عدد المشاريع في قطاع الصحة حوالي 1336 مشروع على مدار العشرين سنة ما يمثل 2,13% من إجمالي المشاريع المعلنة، بينما قيمة هذه الاستثمارات لم تتجاوز نسبة 2,02%، وهو ما جعل القطاع لا يساهم في خلق فرص العمل سوى بـ 2,56%. ويرجع الارتفاع في حجم المشاريع الاستثمارية المعلنة في قطاع الصناعة إلى الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط ضمن مختلف الصناعات¹، كالصناعة الميكانيكية، الصناعات الغذائية، الصناعات الكبريائية وصناعات الحديد والصلب، فبحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، فقد انتعش معدل نمو هذه الصناعات بـ 7,5%. بالإضافة إلى استئناف صناعة الجلود والأحذية نموها بعد سنوات من الركود. وقد واصل القطاع ديناميكية الانتعاش للسنوات اللاحقة، فقد سجل مثلا معدل نمو كل من الصناعات الغذائية، الماء والطاقة، وصناعات الحديد والصلب خلال سنة 2021 القيم التالية: 5,1%، 7,8% و 14% على التوالي.

الشكل (4-17): المشاريع الاستثمارية المعلنة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط للفترة (2002-2021)



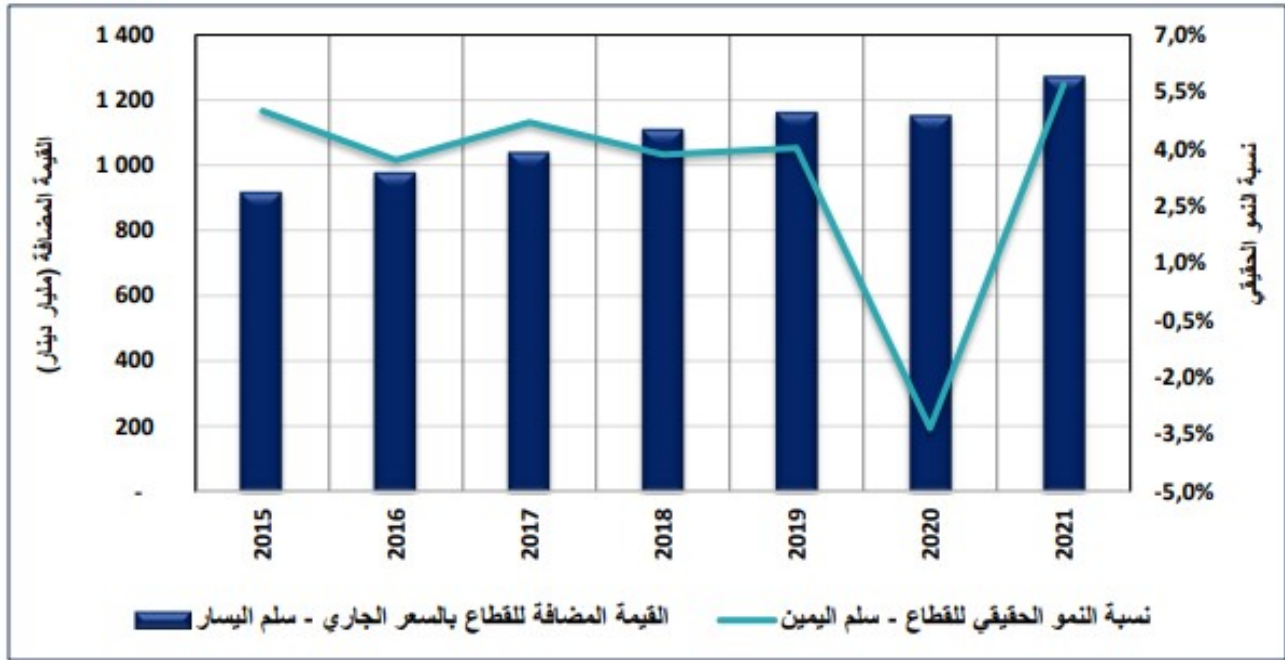
المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (4-18).

¹ وزارة الصناعة والإنتاج الدوائي، عرض حصيلة قطاع الصناعة لسنة 2022 على المجلس الشعبي الوطني، تاريخ النشر: 12 ديسمبر 2022، الموقع الإلكتروني: <https://www.industrie.gov.dz/fr/le-bilan-du-secteur-de-lindustrie-pour-lannee-2022-a-ete-presente-a-lassemblee-populaire-nationale>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/22، على الساعة: 15:26.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

وتجدر الإشارة إلى النمو المسجل في الفروع الثلاثة السابقة الذكر، قد ساهم في استفادة فروع الصناعات الأخرى من ارتفاع قيمتها المضافة، ونخصّ هنا كل من الصناعات التالية: فرع المناجم والمحاجر، فرع مواد البناء، فرع الكيمياء، المطاط والبلاستيك، فرع الجلود والأحذية وفرع الخشب والفلين والورق، حيث بلغت القيمة المضافة التراكمية لهذه الفروع الخمسة مبلغ 285 مليار دج من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة¹.

الشكل (4-18): تطوّر نسبة النمو الحقيقي والقيمة المضافة لقطاع الصناعة للفترة (2015-2021)



المصدر: بنك الجزائر، التطوّر الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2021، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

الفرع الثاني: دراسة حجم المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب المناطق

تتوزّع المشاريع الاستثمارية في الجزائر على ثلاثة مناطق رئيسية، حيث تشمل كل من المناطق الشمالية، منطقة الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، فحسب النشرات الإحصائية الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، تتمركز معظم الاستثمارات في منطقة الشمال بنسبة تفوق 64%، بينما المناطق الصحراوية لا تتعدّى فيها النسبة 16%. حسب ما يظهره الجدول الموالي:

¹ بنك الجزائر، التطوّر الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2021، المرجع نفسه، ص: 25.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

الجدول(4-19): المشاريع الاستثمارية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب المنطقة للفترة (2002-2021)

النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة	قيمة الاستثمار (مليون دج)	النسبة	عدد المشاريع	البيان المناطق
69,33%	880 606	71,04%	11 258 272	64,11%	40 259	شمال الوطن
20,10%	255 292	18,62%	2 951 255	19,73%	12 388	الهضاب العليا
10,57%	134 278	10,33%	1 637 756	16,16%	10 146	مناطق الجنوب
100%	1 270 176	100%	15 847 283	100%	62 793	المجموع

Source : Realise par L'étudiant sur la Base de Ministère de l'Industrie, **Bulletin d'information statistique de la PME**, Op.cit.

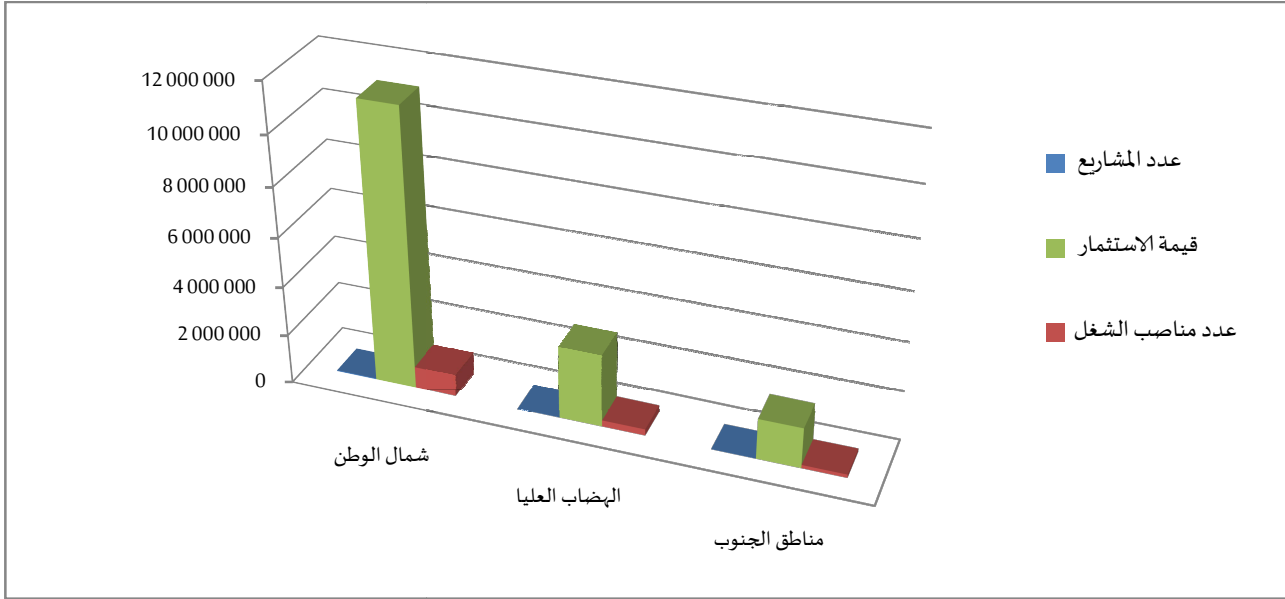
حسب المعطيات المدوّنة في الجدول(4-19)، يلاحظ هيمنة المناطق الشماليّة على حجم المشاريع الاستثمارية المسجلة للفترة (2002-2021)، حيث أن عدد المشاريع فيها يفوق 40 ألف مشروع، بغلاف مالي يتعدّى 11 مليار و258 مليون دج وهو ما يمثل نسبة 71,04% من إجمالي القيمة المالية للاستثمارات في المناطق الثلاث، كما أنّ عدد مناصب الشغل المستحدثة في الشمال تجاوز نسبة 69%.

وبخصوص مناطق الهضاب العليا، فقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية فيها خلال نفس الفترة أكثر من 12 ألف مشروع، بحيث تكلفت هذه الاستثمارات قد بلغت ملياري و951 مليون دج، أي ما يمثل نسبة 18,62% من المبلغ الإجمالي للمشاريع، بينما عدد مناصب الشغل في هذه المناطق قد سجّل أكثر من 255 ألف وظيفة.

أما بالنسبة للمناطق الجنوبية فقد سجلت أدنى مستوى لها في عدد المشاريع الاستثمارية، حيث بلغت 10 آلاف و146 مشروع فقط على طول الفترة (2002-2021)، بقيمة مالية تعادل مليار و637 مليون دج، وهو ما جعل فرص العمل فيها ضئيلة، فهي لم تتعدى 134 ألف و278 منصب شغل على مدار العشرين سنة.

ويفسر ارتفاع حجم الاستثمارات في المناطق الشماليّة على حساب المناطق الأخرى إلى عدة عوامل، من أهمها أن مناطق الشمال تتميز بكثافة سكانية أكبر وتتوقّر على بنية تحتية أكثر تطوّرا من منطقة الهضاب العليا والجنوب الكبير، مثل الطرق والموانئ، زيادة على أنّ منطقة الشمال اقرب للأسواق الرئيسية الأوروبية التي تعتبر أكبر مصدر تتوافد منه الاستثمارات الأجنبية للجزائر، هذا ويتوقّر الشمال على المراكز المتطوّرة والشركات التي تمدّ المستثمرين بالوسائل والمعدات التي تسهل عليهم انجاز مشاريعهم، وفي المقابل تفتقر كل من منطقة الهضاب العليا والجنوب للبنى التحتية المتطوّرة ممّا قد يجعل من الصّعب على الشركات المستثمرة العمل بها.

الشكل (4-19): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المنطقة للفترة (2002-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-19).

الفرع الثالث: المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب تصنيف المؤسسات

يصنّف التشريع الجزائري الاستثمارات المحلية والأجنبية لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق معايير محددة، حيث إنّ المؤسسات المصغرة تشغل من عامل إلى تسع (09) عمال، المؤسسات الصغيرة تشغل من عشر (10) عمال إلى 49 عامل، المؤسسات المتوسطة تشغل من خمسون (50) عامل إلى 249 عامل، والمؤسسات الكبيرة تشغل أكثر من 249 عامل¹. والجدول التالي يظهر حجم الاستثمارات المسجلة ضمن مختلف هذه المؤسسات للفترة (2002-2021).

الجدول (4-20): المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب معيار المؤسسات للفترة (2002-2021)

النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة	قيمة الاستثمار	النسبة	عدد المشاريع	البيان الشريحة
10,76%	136 675	7,55%	1 197 230	62,19%	39 054	9-0
29,77%	378 163	28,50%	4 517 234	29,65%	18 616	49-10
33,41%	424 423	32,22%	5 105 800	7,39%	4 638	249-50
26,05%	330 915	31,72%	5 027 021	0,77%	485	أكثر من 249
100%	1 270 176	100%	15 847 285	100%	62 793	المجموع

Source : Realise par L'étudiant sur la Base de Ministère de l'Industrie, Bulletin d'information statistique de la PME, Op.cit.

¹ المواد من 08 إلى 10 من القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017، والمتضمن: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 02، الجزائر، 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017002.pdf?znjo=02>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/25، على الساعة: 17:15، ص: 06.

من خلال قراءة الجدول (4-20)، يلاحظ أنّ معظم المشاريع الاستثمارية المسجلة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-201) تقع ضمن إطار المؤسسات المصغرة، بعدد مشاريع يقدر بـ 39.054 مشروع وهو ما يعادل 62,19% من إجمالي المشاريع، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد بلغ عدد المشاريع فيها خلال نفس الفترة حوالي 18.616 مشروع، أي بنسبة 29,65% من إجمالي المشاريع، يليها المؤسسات المتوسطة بعدد مشاريع قدره 4.638 مشروع، أما باقي المؤسسات الأخرى فهي لم تساهم سوى بـ 0,77% من المجموع الكلي للمشاريع وهو ما يمثل 485 مشروع.

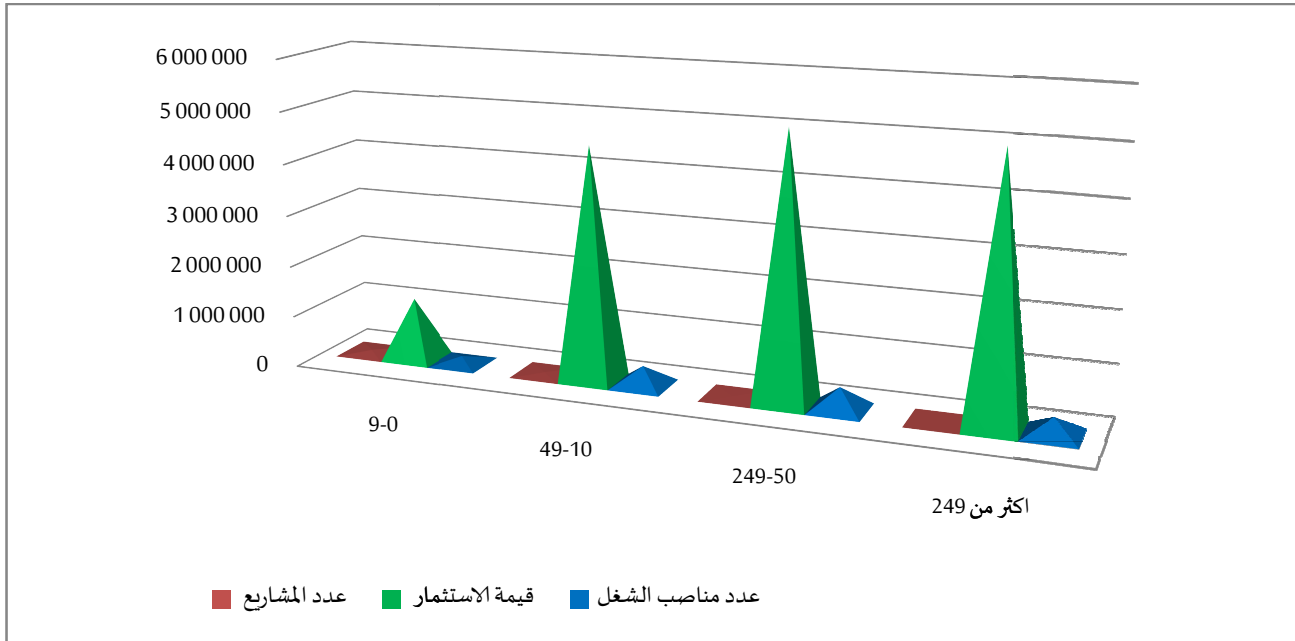
وبخصوص التكلفة الكلية للمشاريع، فيلاحظ من ذات الجدول أنّ هناك ارتفاع كبير في القيمة المالية للاستثمارات المسجلة ضمن كل من المؤسسات المتوسطة، الكبيرة والصغيرة والمقدرة بالمعدلات 32,22%، 31,72% و 28,50% على التوالي، وفي المقابل تحظى الاستثمارات المنجزة في إطار المؤسسات المصغرة بالغلاف مالي زهيد مقارنة بعدد المشاريع المبرمة فيها، حيث إنّ كلفة الاستثمارات بها لا تتعدى نسبة 7,55% من إجمالي التكاليف الكلية للاستثمارات.

أما بالنسبة لعدد مناصب الشغل، فهي تتمركز في كل من المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ثم تليها المؤسسات الكبيرة، فقد بلغ عدد المناصب في المؤسسات الثلاث خلال الفترة (2002-2021) القيم التالية: 424.423، 378.163 و 330.915 منصب شغل على التوالي، بينما عدد المناصب المستحدثة في المؤسسات المصغرة لم يتعدى 136.675 منصب شغل.

ويعود الارتفاع الكبير في عدد المشاريع التابعة للمؤسسات المصغرة إلى تزايد عدد صغار المستثمرين الذين ينطلقون في دخول ميدان الاستثمار، بالإضافة إلى أن معظم استثماراتهم تقلع بمبالغ مالية صغيرة مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وفي المقابل الانخفاض المسجل في عدد المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الأخرى يرجع إلى مسار الخصوصية المطبق عليها والذي تم اعتماده في إطار إعادة الهيكلة وتنظيم القطاع العمومي، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف المالية للاستثمار المقرر انجازه.

وفي السياق ذاته، يفسر ارتفاع عدد مناصب الشغل في كل من المؤسسات الكبيرة، المتوسطة والصغيرة بالارتفاع في القيمة المالية للاستثمارات، مما يستدعي استحداث فرص عمل كثيرة لاسيما في القطاعات الرائدة أو تلك التي ترغب الدولة في تنميتها كالقطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية.

الشكل (20-4): حصص المؤسسات من المشاريع الاستثمارية المسجلة حسب المعيار خلال الفترة (2002-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (20-4).

والجدير بالذكر أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (EPE) تتوزع بين القطاعين العام والخاص، بحيث نجد أن تبني الدولة لسياسة اقتصاد السوق مع بداية التسعينات بتوجيهها نحو الرأسمالية وفتح باب الخصخصة من جهة والتركيز على تشجيع وتحفيز الاستثمار من خلال إنشاء الوكالات الوطنية التي تشرف على مرافقة هذا النوع من المؤسسات في تنفيذ استثماراتها من جهة أخرى، ساهم في ارتفاع أعدادها ضمن القطاع الخاص على اختلاف القطاعات الاقتصادية حسبما يظهره الجدول الموالي:

الجدول (21-4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية للقطاع وطبيعة النشاط للفترة (2002-2021)

القطاعات	البيان	القطاع الخاص	القطاع العام	المجموع	نسبة مساهمة القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع العام
الفلاحة	7 927	3 713	11 640	68,10%	31,90%	
البناء والأشغال العمومية	199 318	2 150	201 468	98,93%	1,07%	
الصناعة	109 919	7 609	117 528	93,53%	6,47%	
المناجم	3 241	332	3 573	90,71%	9,29%	
الخدمات	400 090	6 304	406 394	98,45%	1,55%	
المجموع	720 495	20 108	740 603			

Source : Réalise par L'étudiant sur la Base de Ministère de l'Industrie, Bulletin d'information statistique de la PME, Op.cit, PP : 09-10.

من خلال الجدول (4-21)، يلاحظ سيطرة كئيّة للقطاع الخاص على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف القطاعات الاقتصادية على طول الفترة (2002-2021)، حيث نجد أن كل من قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية قد سجلا أكبر عدد مؤسسات (EPE) بحوالي 400.090 و199.318 مؤسسة على التوالي، في وقت لم يسجل القطاع العام سوى 6.304 و2.150 مؤسسة على التوالي في نفس المجالات السابقة الذكر، بينما سجل قطاع الصنّاعة حوالي 109.919 مؤسسة في القطاع الخاص و7.609 مؤسسة في القطاع العام. أمّا القطاع الفلاحي والمنجمي فقد سجلا أدنى مستوى في عدد المؤسسات (EPE) ضمن القطاع الخاص ومقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث وصل عدد المؤسسات إلى 7.927 و3.241 مؤسسة على التوالي، هذا وتبقى مساهمة القطاع العام في عدد المؤسسات ضمن هذين القطاعين ضعيفة جدا، والمقدرة بحوالي 3.713 و332 مؤسسة.

يفسر هذا الارتفاع الكبير في هذا النوع من الشركات في القطاع الخاص إلى عملية خصخصة المؤسسات المتبعة من طرف الدولة في إطار إعادة هيكلة وتنظيم القطاع العمومي والخاص، خاصة في القطاعات الرائدة والتي تشكل أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الوطني، كالقطاع الصناعي والخدماتي وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى قناعة الدولة بضرورة التخلي عن فكرة الاعتماد المطلق على قطاع المحروقات في تمويل الميزانية في ظل الانتكاسة المتكررة لأسعار النّفط في الأسواق العالمية وضرورة ترقية القطاعات الاقتصادية الأخرى والرفع من قيمتها المضافة لاسيما في القطاع الخاص.

الفرع الرابع: تحليل وتقييم المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب المصدر (المحلية/الأجنبية)

تكتسي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أهمية كبرى بين الوكالات والهيئات الوطنية المشرفة على العملية الاستثمارية الأخرى، فسعى الوكالة إلى جذب الاستثمارات لا يقتصر على زيادة حجم الاستثمارات المحلية فقط بل يتعدى إلى ترقية ودعم الاستثمارات الأجنبية، وهذا لما يمكن أن تحققه للاقتصاد الوطني من خلق للوظائف وزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا السياق تشير النشرات الإحصائية الصّادرة عن الوكالة (ANDI) خلال الفترة (2002-2021)، مساهمة كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية في دعم الاقتصاد الوطني، سواء من خلال عدد المشاريع المعلنة أو القيمة المالية للاستثمار أو عدد مناصب الشغل التي تخلقها هذه الاستثمارات. وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

الجدول(4-22): المشاريع الاستثمارية المعلنة لكل من الاستثمارات المحلية والأجنبية للفترة (2002-2021)

النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة	القيمة المالية (مليون دج)	النسبة	عدد المشاريع	البيان المصدر
%90	1 287 043	%83	12 738 910	%99	72 375	الاستثمارات المحلية
%10	135 306	%17	2 531 194	%1	905	الاستثمارات الأجنبية
%100	1 422 349	%100	15 270 104	%100	73 280	المجموع

المصدر: بونقاب مختار وزواويد لزهارى، الاستثمار الأجنبي المباشر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول

المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تيممسيلت، مارس 2018، الموقع الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76167>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/27، على الساعة: 21:05، ص: 113.

Ministère de l'Industrie, Bulletin d'information statistique de la PME, Op.cit, N°31/S1-2017, P: 19, N°33/S1-2018, P: 18, N°35/S1-2019, P: 18,

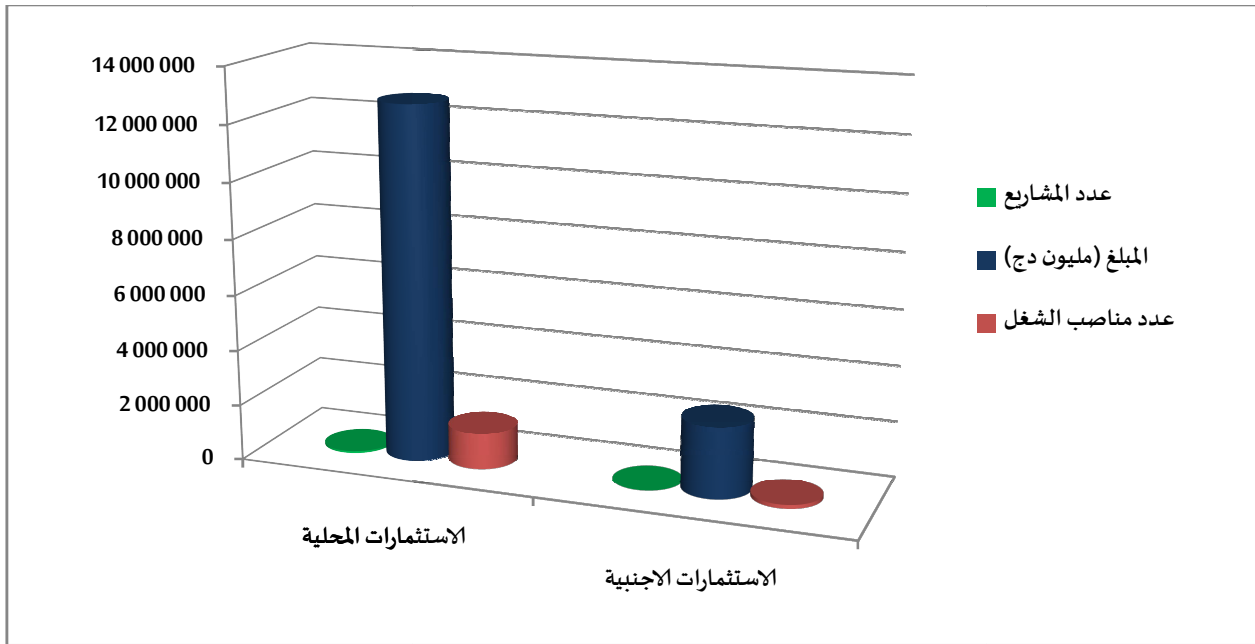
N°37/S1-2020, P:19, N°40/2021, P: 19.

تبعاً للمعطيات المدونة في الجدول(4-22) أعلاه، يلاحظ أنّ الاستثمارات المحلية تنفرد بمجمل الاستثمارات المنجزة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2021-2002)، حيث أن عدد المشاريع المسجل بها بلغ حوالي 72.375 مشروع، وهو ما يعادل 99% من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية، بينما عدد المشاريع المسجلة ضمن الاستثمارات الأجنبية قد تكون شبه منعدمة بحوالي 905 مشروع، ما يعادل 1% من الإجمالي. أمّا فيما يخص التكاليف المالية للاستثمار فنجد دائماً ارتفاع في القيمة المالية للمشاريع التي تقع ضمن دائرة الاستثمارات المحلية وانخفاضها بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، والتي قدرت بـ 12.738 و 2.531 مليار دج على التوالي، ما يقابل 83% في الاستثمارات المحلية و 17% في الاستثمارات الأجنبية. ونفس الشيء بالنسبة لعدد مناصب الشغل، فإنّ الاستثمارات المحلية قد ساهمت بأكثر من 90% في عدد الوظائف المستحدثة ما يعادل 1.287.043 منصب شغل، في حين أن نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في حجم العمالة يبقى ضعيفاً، بنسبة 10% من إجمالي عدد الوظائف أي بعدد 135.306 منصب شغل. ويمكن تفسير ارتفاع مستويات الاستثمار المحلي بالجزائر إلى إستراتيجية الدولة المبنية على تقديم الدعم المادي والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنمية القطاعات الاقتصادية من غير المحروقات، حيث أقدمت على تنفيذ عدّة برامج تنموية لتحقيق التنوع الاقتصاديّ والخروج من التبعية النفطية. وفي المقابل يعود التدني الكبير لحجم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر إلى غياب البيئة المناسبة للأعمال وعدم وجود إطار قانوني منظم يوفر الحماية للشركات الدوّلية المستثمرة، بالإضافة إلى عدم اتضاح الرؤية حول السياسة الاقتصادية في البلاد، خصوصاً بالنسبة للتجارة الخارجية والسياسة النقدية، دون اهمال الجانب

الأمني الذي لطالما شكل عقبة كبيرة أمام المستثمرين الأجانب في ظل انتشار ظاهرة الإرهاب خلال فترة التسعينات وامتدادها إلى سنوات أخرى.

كما لا يمكن حصر ضعف الاستثمارات الأجنبية في الأسباب السابقة الذكر فقط، حيث أن تمركزها الشبه كلي في قطاع المحروقات اضعف من مساهمتها في التشغيل، النمو الاقتصادي، تنوع هيكل الصادرات والحد من الواردات، بدليل انسحابهم من الاستثمار بالجزائر بمجرد وقوع العالم في أزمة الرهن العقاري سنة 2008، والتي ساهمت في تراجع أسعار النفط بالأسواق العالمية.

الشكل (4-21): مقارنة بين حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-22).

والجدير بالذكر أنّ الجزائر لا تزال تشهد تأخر كبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد مقارنة مع بعض الدول العربية والإفريقية، فمن خلال التقرير الذي يظهر تطور المخزون السنوي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن المؤسسة الفكرية حول الشركات والسياسة الاقتصادية (CARE)، نجد أنّ الجزائر ما تزال تحتل المراتب الأخيرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي (PIB) المحقق من هذا النوع من الاستثمار، حسبما يشير إليه الجدول الموالي:

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

الجدول (4-23): تطوّر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) كنسبة مئوية من حجم الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2021)

نسبة الناتج المحلي الخام (%)	2000	2010	2015	2021
الجزائر	6,2	12,1	15,8	20,5
افريقيا	2,0	31,5	34,3	38,7
جامعة الدول العربية	13,2	28,8	32,0	34,8
الاقتصاديات المتطورة	24,9	28,8	30,1	32,3
العالم	22,4	30,0	35,4	47,3

Source : Réalisé par L'étudiant sur la Base de CARE, « Note de CARE n°3 : Pour des Flux Plus Substantiels d'ide Entrants en Algerie »,

Décembre 2022, Alger, Site Web : <https://care.dz/docs/document/offres/Note-n3-Pour-des-flux-d-IDE-plus-substantiels-entrants-en-Algerie-D2cembre-22-181.pdf>, Consulté le : 27-06-2023 à 23 :10, P04.

وفقا للمعطيات التي يتوقّر عليها الجدول (4-23)، يلاحظ أنّ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر المعبر عنه بواسطة الناتج المحلي الإجمالي لا يرقى للمستوى المطلوب بالجزائر، فعلى الرّغم من الارتفاع المستمر من فترة إلى أخرى تبقى النسبة ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، حيث سجلت 6,2 و 20,5% خلال السنوات العشرين، في حين سجلت إفريقيا معدلات ما بين 2 و 38,7% لنفس الفترة، أمّا الاقتصادات المتطورة فقد سجلت هي الأخرى نسب مرتفعة، تراوحت ما بين 24,9 و 32,3% لسنتي 2000 و 2021 على التوالي ونفس الشيء بالنسبة لحجم الناتج في جامعة الدول العربية التي حققت نسبي 13,2 و 34,8% خلال نفس الفترة. وهي نسب متقاربة من المخزون العالمي الذي يتراوح ما بين 22,4 و 47,3%.

ومن هنا نستخلص أنّ الجزائر ما تزال غير منفتحة على الاستثمارات الأجنبية بدرجة كبيرة، ممّا يجعل مجال الاستثمار أمام الشركات الأجنبية صعب ومحدود، وهذا على الرّغم من النمو السريع المسجل خلال السنوات الماضية والتحرير الكبير في قيود التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه الاستثمار بالجزائر

يعاني المناخ الاستثماري في الجزائر من عدة معوقات التي تحول دون رفع الحصيلة الاستثمارية أو تحفيز المستثمرين، خصوصا بالنسبة للاستثمارات الأجنبية التي بقيت محدودة إلى غاية يومنا هذا، لذلك تعتبر خطوة الكشف عن الأسباب التي تحد من الاستثمار خطوة بناءة ضمن إستراتيجية تهيئة مناخ الاستثمار أمام الشركات ورجال الأعمال المحليين والأجانب من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد.

وفي هذا السياق، يمكن حصر أربعة (04) عوائق رئيسة تحدّ من تدفق الاستثمارات بالجزائر وكذا توافدها من الخارج، وهي: مشكلة النظام التّمويلي، مشكلة الحصول على العقار، مشكل غياب الاستقرار الأمني والسياسي والمشكلات الإدارية والتنظيمية¹.

الفرع الأول: مشكلة الحصول على التّمويل

من بين أبرز الصّعوبات التي تعاني منها جلاّ الاستثمارات بالجزائر وتحد من توسعها، مشكل التّمويل الذي يتميز بالبطء الكبير والصعوبة البالغة خاصة بالنّسبة للمؤسسات الاستثمارية الجديدة، فعلى الرّغم من التعديلات الكبرى التي أدخلت على النظام المصرفي سنة 2003 على إثر صدور قانون النقد والقرض والذي تنص بنوده على تحسين دور البنوك في تمويل المشاريع الكبرى، إلا أن النظام البنكي ما يزال غير قادر على مواكبة تلك المشاريع، نتيجة لعدة أسباب، من أهمها:

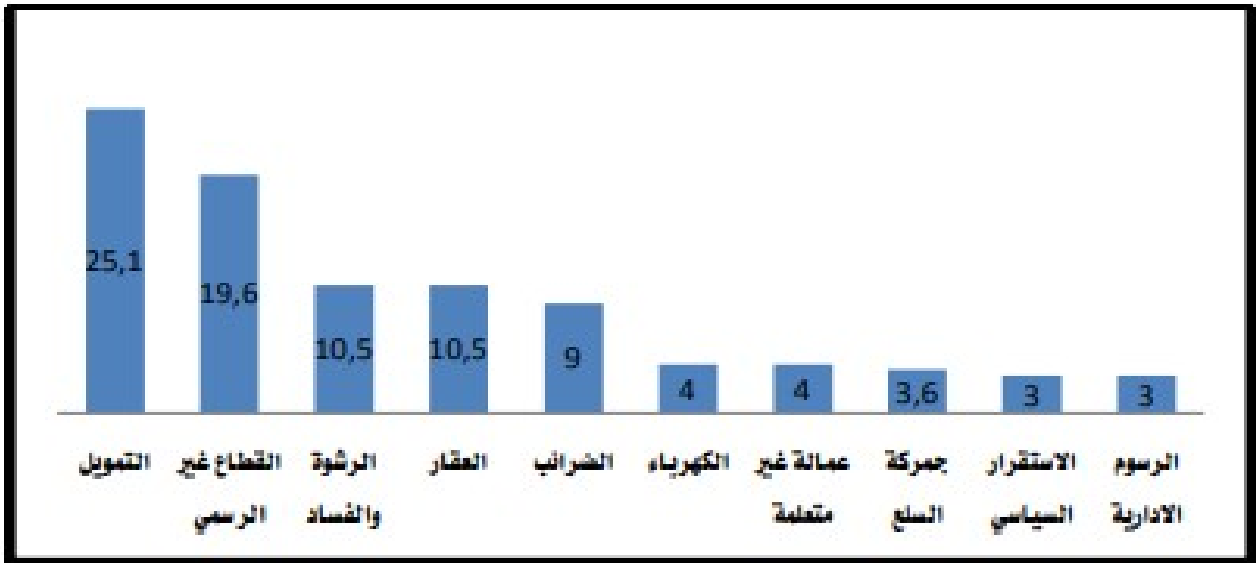
- ضعف الرقابة المصرفية التي ساهمت في تفاقم مشاكل الفساد لاسيما بالنّسبة للبنوك الخاصة، كبنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي، حيث تم تحويل رؤوس أموال ضخمة بطريقة غير قانونية إلى خارج البلاد، مما دفع بالسلطات إلى سحب الاعتماد من هاذين البنكين؛
- كثرة التعقيدات في المعاملات البنكية، ما يجعل مهمة الحصول على قرض تتطلب فترة طويلة من الزمن قد تتعدّى السنة في البنوك العمومية، على عكس البنوك الأجنبية التي تتمتع بالمرونة في منح القروض بحيث يمكنها منح القرض في ظرف أسبوع أو أقل، ويتعلق الأمر هنا ببنك سوسيتي جينيرال؛
- البيروقراطية والفساد الإداري؛
- غياب الشفافية في تمويل الاستثمار من جهة وكثرة الشروط التعجيزية المفروضة على المستثمر كتلك التي تتعلق بالضمانات التي تضعها البنوك في شكل رهن رسمي لعقارات مبنية وغير مبنية كنوع من التأمينات لمنح القرض من جهة أخرى²؛

¹ و صاف سعدي وقويدري محمد، " واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ، بين الجوافز والعوائق "، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 08، العدد 08، جامعة سطيف، جوان 2008، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6071>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/28، على الساعة: 19:25، ص: 44.

² كمال دريد، " صعوبات الاستثمار في الجزائر "، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جامعة باتنة، جويلية 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/157866>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/30، على الساعة: 23:40، ص: 361-362.

- عدم وجود بنك خاص لتمويل المؤسسات الاستثمارية الصغيرة، بحيث إنّ هذا الإجراء سيمكن من تتبع المشاكل المالية التي يعاني منها هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي سيتم إيجاد الحلول في الوقت المناسب، مما سيزيد من حظوظ استمرارها وتوسعها مستقبلا؛
 - تعدد المعدلات الضريبية وارتفاعها على رقم الأعمال والدخل الإجمالي ومختلف الأرباح المحققة¹.
- وعلى العموم تحتل مشكلة التمويل المرتبة الأولى من حيث العراقيل التي تعترض الاستثمار بالجزائر، فبحسب البنك الدولي تعدّ أزمة تمويل الاستثمارات من بين اهم العقاب العشر التي تحد من تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل(4-22): مشكل التمويل ضمن المشاكل العشر التي تحد من تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر



المصدر: راجح خوني ورامي حريد، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي السادس عشر حول الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، المنعقد يومي 22 و23 فيفري 2016، الموقع الالكتروني: <https://www.univ-biskra.dz/revues/index.php/dlsc/article/view/3223/2890>، تاريخ الاطلاع: 2023/06/30، على الساعة: 17:35، ص: 326.

من خلال الشكل(4-22)، يلاحظ أنّ مشكلة تمويل الاستثمارات تحتلّ الصدارة ضمن الصعوبات التي يعاني منها مناخ الاستثمار بالجزائر، حيث أنّها تساهم بنسبة 25,1% من إجمالي تلك المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تساهم المعاملات التي تتم ضمن القطاع غير الرسمي أيضا بنسبة 19,6%، أما بخصوص الرشوة، البيروقراطية والفساد، فتمثل ما نسبته 10,5% من تلك العقبات إلى جانب مشكل

¹ جبار محفوظ، "المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 03، العدد 05، جامعة بسكرة، ديسمبر 2003، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49119>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/01، على الساعة: 22:15، ص: 217-218.

الحصول على العقار لإنجاز الاستثمار والذي يساهم بنفس النسبة، بالإضافة إلى عراقيل أخرى تخص المعدلات الضريبية المرتفعة، الكهرباء، الرسوم الإدارية والجمركية، وضعف المستوى التعليمي والفني لليد العاملة.

الفرع الثاني: صعوبة الحصول على العقار الاقتصادي

يعتبر وجود العقارات شرط ضروري ضمن الشروط التي يتوقف عليها إنجاز أي مشروع استثماري، فالوعاء العقاري يشكل احتياط مهم لتلبية احتياجات الاستثمارات سواء منها المحلية أو الأجنبية¹.

وفي هذا السياق عملت الجزائر منذ تحولها الاقتصادي نحو اقتصاد السوق على وضع خطط شاملة لإنعاش الاقتصاد الوطني، انطلاقاً من توسيع دائرة الاستثمارات وتذليل العقبات أمامها، وباعتبار أن توفير العقار الاقتصادي مسألة ضرورية لإنجاح السياسة الاستثمارية، كان لابد لها من إزالة العراقيل والصعوبات التي تحول دون ذلك. فمن خلال الآراء الصادرة عن المستثمرين المحليين والأجانب ما تزال مشكلة العقار قائمة إلى حدّ اليوم نتيجة البيروقراطية والرشوة في منح الأراضي المخصص لذلك، بالإضافة إلى الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية المنتهجة والبرامج التنموية التي خلفت هياكل ومنشآت كبيرة غير مستغلة، ما ساهم بمرور الوقت في تلفها وضياعها نتيجة سوء المنظومة التشريعية وتداخل السياسات فيما بينها.

وعلى الرغم من التدابير والمجهودات الجبارة المبذولة من طرف الدولة لتحرير التجارة والصناعة وتشجيع الأفراد والشركات على الإنتاج والاستثمار وفتح المجال أمام القطاع الخاص، إلا أن المستثمر لم يتوقف عن الاستعانة بالدولة في طلب الأملاك العقارية لإنجاز مشاريعه.

وبحسب العديد من الخبراء الاقتصاديين يردّ نقص العقار الاقتصادي بالجزائر إلى ارتفاع أسعارها وعدم توقّر المساحات المناسبة لإقامة المشروع الاستثماري، على الرغم من أنّ هذا المشكل ليس وليد اليوم فهو يعود إلى سنوات سابقة، عندما كانت تسيطر المؤسسات العمومية على العقار الاقتصادي، ولكن مع صدور قانون الاستثمار سنة 1993 وقانون منح الامتياز سنة 2007، زاد الضّغط في طلب الاستفادة على العقار لإنجاز المشاريع من طرف المستثمرين الفعليين والكثير من الأفراد والمؤسسات الذين لم يكن لهم أي صلة بالمجال الاستثماري وإنما كان هدفهم هو الربح السريع من وراء اكتساب العقار، مما دفع بالمشروع الجزائري إلى إلغاء هذا البند سنة 2009.

¹ موهوبي محفوظ، مركز العقار من منظور قانون الاستثمار، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة أمجد بوكرة، بومرداس، 2009/2008، الموقع الإلكتروني: <http://www.univ-bejaia.dz/xmlui/handle/123456789/7206>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/03، على الساعة: 16:25، ص: 28.

وعلى العموم ما يزال العقار الاقتصاديّ يعتبر من العراقيل الكبرى التي تواجه الاستثمار بالجزائر بسبب غياب التنظيم والغموض الذي يسود التشريعات التي تحكمه¹.

الفرع الثالث: الظروف الأمنية والسياسية

لقد شهدت الجزائر العديد من الأزمات السياسية والأمنية عند نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، والتي كان سببا مباشرا في تعكر مناخ الاستثمار وتراجع معدلات الادخار. ومن بين هذه الأسباب نذكر مايلي:

- تأجج الوضع الاجتماعيّ سنة 1988، حيث خرج العديد من المواطنين في مظاهرات شعبية في الخامس أكتوبر من نفس السنة، على إثر تنامي البيروقراطية والرّشوة في الإدارات وتفشي ظاهرة البطالة في صفوف الشباب وتفاقم مشاكل السكن الاجتماعيّ؛
- انسداد نظام الحكم على إثر النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات المحلية في شهر جوان 1990، وما تبعها من إلغاء للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر من سنة 1991، على خلفية فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحضور، وهو ما دفع برئيس الجمهورية الراحل الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992 إلى الاستقالة، ليتم استخلافه بالرئيس الراحل محمد بوضياف في 16 جانفي 1992، قبل أن يتم حظر حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من طرف الدولة في 29 افريل 1992. فكل هذه الاحداث كانت سببا في انحراف المسار الاستثماري وتدهور السياسة التنموية في البلاد؛
- نشوب الحرب بين المجلس الأعلى للدولة والحزب المنحل ودخول البلاد في دوامة الإزهاق، هذا الأخير الذي قام بقتل الأبرياء وتخريب الممتلكات العمومية والخاصة، فكانت نتائجه وخيمة على الاقتصاد الوطني، حيث تراجعت جل المؤشرات الاقتصادية، لاسيما في المجال الاستثماري ونخص بالذكر هنا الاستثمار السياحي، قبل أن تتحسن الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد بعد تولي الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999 وإقراره لقانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية²؛

¹ قاضي سي طاهر، العقار الاقتصادي كعائق أمام تشجيع الاستثمار في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2016، عبر الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=40044>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/05. على الساعة: 18:25.

² عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، الموقع الإلكتروني: <https://theses-algerie.Com/1279504883667116/these-de-doctorat/universite-benyoucef-benkhedda--->، تاريخ الاطلاع: 2023/07/07، على الساعة: 18:25، ص ص: 251-252.

- تأثر القرارات الاقتصادية بالمواقف والقرارات السياسية في الدولة ما يجعل حظوظ الاستثمار قليلة، خصوصا بالنسبة للاستثمارات الأجنبية¹.

الفرع الرابع: العراقيل الإدارية والقانونية

يعاني المناخ الاستثماري بالجزائر من مجموعة من العراقيل القانونية والإدارية التي تحول دون تطوره أو توسع مجالات تنفيذه، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الدولة منذ التسعينات ومحاولتها تهيئة الأرضية المناسبة للاستثمار، بقيت المنظومة القانونية والإدارية للاستثمارات رهينة لمجموعة من السلبيات التي شكلت عراقيل للاستثمار، وفيما يلي سنعرض أهم هذه العراقيل:

- استحداث قوانين ونصوص تنظيمية مشابهة لتلك الصادرة عن القانون الفرنسي، على الرغم من أن البنية الاقتصادية للنظام الاقتصادي الجزائري تختلف كلياً عن الواقع الفرنسي؛
- تقييد الاستثمار الأجنبي بقاعدة 49/51 تجعل المستثمرين الأجانب يتخوفون من هذه القاعدة ويفقدون الثقة في تحقيق الأرباح؛
- الإفراط في إصدار القوانين والنصوص المنظمة للاستثمار دفعت بالمستثمرين المحليين إلى التوجه نحو الاستثمار بالدول الأجنبية وجعلت المستثمرين الأجانب يعزفون على خوض ضمار الاستثمار بالجزائر واقتصرهم على الاستثمار في القطاع النفطي دون القطاعات الاقتصادية الأخرى²؛
- افتقار الجزائر لمناطق حرة لممارسة الأعمال، ففي البلد العربي الوحيد الذي لا يحوز عليها من بين 114 منطقة الموزعة بين الدول العربية؛
- التماطل في تنفيذ المعاملات الجمركية، بحيث يصل متوسط الوقت اللازم لخروج البضاعة إلى 22 يوم وهي فترة طويلة مقارنة بدول أخرى التي تستغرق فيها المعاملات 3 أيام على الأكثر، وبذلك فإن هذا التأخير لا يخدم المؤسسات المصدرة؛
- تفشي ظاهرة البيروقراطية التي زادت في غموض اللوائح والتنظيمات الإدارية، وهو ما أجبر العديد من المستثمرين المحليين والأجانب على دفع الرشاوي للموظفين من أجل اختزال الوقت والتسريع في تسوية

¹ مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، الموقع الإلكتروني: <https://www.univ-bouira.dz/fr/wp-content/plugins/download-attachments/includes/download.php?id=208169>، تاريخ الاطلاع:

2023/07/09، على الساعة: 19:50، ص: 71.

² كمال أيت منصور، معوقات الاستثمار في القانون الجزائري في ضوء تجربة الإصلاحات، مداخلة في إطار المؤتمر السنوي الدولي السابع حول التنظيم القانوني لتطوير الاستثمار، كلية القانون الكويتية العالمية، المنعقد في 19 و20 افريل 2020، الموقع الإلكتروني: <https://kilaw.edu.kw/annualConference/wp-content/uploads/2020/02>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/10، على الساعة: 21:25، ص: 02.

المعاملات. وبحسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدوليّة، فقد احتلت الجزائر المركز 88 من بين 167 دولة في الفساد سنة 2015 والمركز الثالث إفريقيا سنة 2016، وقد جاء هذا الترتيب نتيجة الفساد الكبير الذي طال برامج ومخططات التنمية التي اعتمدها الجزائر في تلك الفترة والتي تتميز بضخامة الأرصدة المالية المخصصة لها، حيث فتحت المجال أمام مختلف أشكال الفساد¹.

المبحث الثالث: انعكاس الإيرادات الجبائية على برامج ومخططات التنمية الاقتصادية بالجزائر

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعية اقتصادية مزرية، فقد كانت تفتقر لأدنى شروط الحياة نتيجة الخراب الذي أحدثه المستعمر الفرنسي على جميع المستويات، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية. وحتى تتمكن الدولة من النهوض بالاقتصاد شرعت مباشرة بعد الاستقلال في تبني الخطط التنموية، حيث تمّ عقد اجتماع في مدينة طرابلس الليبية سنة 1962 من أجل وضع الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية التي يجب اعتمادها لدعم السياسة التنموية للبلاد.

وفي هذا السياق تواصلت الاجتماعات واللقاءات التي أكدت على مواصلة الإصلاحات، فقد تم في سنة 1976 التأكيد على تجسيد الميثاق الوطني، والمتضمن النقاط التالية:

- تجسيد بنود الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي وإلغاء التبعية؛
- ضمان حقوق وحرية المواطن وعدم استغلاله؛
- تأسيس مجتمع متحضر تسوده العدالة وتكافؤ الفرص.

وانطلاقا من هذه البنود شرعت الجزائر في تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية، حيث ستركز خلال هذا المبحث على البرامج والمخططات التنموية التي تزامنت مع الإصلاح الجبائي لسنة 1992 ووصولها إلى سنة 2021.

المطلب الأول: تحليل وتقييم برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي للفترة (1992-1998)

لقد تزامنت البرامج التي أقرتها الحكومة الجزائرية سنة 1992 مع تنفيذ الإصلاحات الجبائية، فخلال هذه الفترة أي سنة 1992 وإلى غاية نهاية سنة 1993، حاولت الدولة تنفيذ البرنامج المسطر مع المؤسسات الدوليّة، الذي يدخل ضمن برنامج الحكومة الثاني حول الاستجابة لسياسة الخصخصة التي فرضها البنك الدولي بغية الاندماج في اقتصاد السوق، لاسيما وأن الدولة الجزائرية كانت تنتهج سابقا النظام الاشتراكي.

¹ صبيحي شهباز، "مناخ الاستثمار في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، جامعة أدرار، ديسمبر 2016، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40127>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/11، على الساعة: 22:57، ص ص: 201-202.

ومن جملة الإجراءات التي تم اتخاذها هو العمل على تقليص الواردات وتشجيع الصادرات، وبالتالي رفع حجم الاحتياطات الأجنبية التي تسمح بتغطية خدمات المديونية، وقد أقدمت الدولة على مايلي:

- تحرير قطاع التجارة الخارجية؛
- تنظيم القطاع الجمركي من خلال التحكم في الرسوم الجمركية المفروضة؛
- اعتماد الآليات المناسبة التي تسمح بتقليص حجم الديون المترتبة على الدولة والتي تؤدي في نفس الوقت إلى استرداد الديون عند الأطراف الأخرى؛
- تسهيل تداول الصرف الأجنبي وتخفيف إجراءات المراقبة عليه¹.

الفرع الأول: تحليل وتقييم برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992)

في ظل فشل برامج التصحيح الهيكلي التي أقدم عليها الاقتصاد الجزائري بمساعدة المؤسسات المالية الدولية، والتي امتدت من سنة 1986 إلى غاية جوان 1991، والمتضمنة محاولة التصحيح الذاتي والتوقيع على اتفاقيات الاستعداد الائتماني الأول والاستعداد الائتماني الثاني؛ هذا الأخير الذي تم الإمضاء عليه مع صندوق النقد الدولي لفترة مدتها 18 شهرا، يلتزم خلالها الصندوق بتقديم قرض قدره 400 مليون دولار مقسم على أربعة سحبات خاصة، وهذا لغرض متابعة الإصلاحات وتطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي.

وفي المقابل فرض صندوق النقد الدولي على الحكومة الجزائرية الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التالية:

- مواصلة تخفيض قيمة العملة الوطنية؛
- تحرير الأسعار؛
- الحد من معدلات التضخم وتنويع الصادرات؛
- تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وحرية التبادل التجاري الدولي؛
- تحقيق فائض في إيرادات الميزانية العامة².

¹ كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 05، العدد 08، جامعة بسكرة، جانفي 2005، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49628>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/13، على الساعة: 18:15، ص: 09.

² وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

الجدول (24-4): تطوّر مؤشرات كل من أسعار الاستهلاك، معدل التضخم، سعر صرف الدينار وحجم الصادرات

1992/12	1991/12	السنوات	
		نوع المؤشر	
21,8	18,5	سعر صرف الدينار مقابل الدولار (مليار دولار)	
31.68	25.87	معدل التضخم (%)	
215.70	168.50	أسعار الاستهلاك	
249 010	233 589	حجم الصادرات (مليون دج)	
302 664	244 200	الإيرادات الجبائية	الإيرادات العامة (مليار دج)
9 200	4 700	إيرادات أخرى للميزانية	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، التجارة الخارجية، الموقع الإلكتروني:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf، ص: 213؛

الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المحاسبة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص: 297؛

بنك الجزائر، القطاع الحقيقي، مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم، الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/14، على الساعة: 22:20.

يلاحظ من خلال الجدول (24-4)، أنّ هناك تباين في المؤشرات فمنها ما يصب في خدمة الاقتصاد الجزائري والبعض الآخر يحد من النمو والتنمية، حيث نجد أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار قد شهد ارتفاعات متتالية خلال السنوات الثلاث، فبعدما كانت سعر صرف 1 دولار يساوي 18,5 دينار جزائري سنة 1991 انتقل إلى 21,8 دج خلال سنة 1992، ما يعني أن العملة الوطنية قد فقدت أكثر من 3 دج في ظرف سنة. أمّا بخصوص أسعار الاستهلاك فقد ارتفعت هي الأخرى خلال هذه الفترة بزيادة فاقت النصف، حيث انتقلت من 168,50 سنة 1991 إلى 215,70 سنة 1992. وهو ما يفسر ارتفاع معدل التضخم ما بين سنتي 1991 و1992، بزيادة تعدّت 5,80%.

ويلاحظ من الجدول أيضا أن حجم الصادرات خلال هذه السنوات قد ارتفعت نوعا ما، فقد انتقلت قيمتها من 233 589 مليون دج سنة 1991 إلى 249 010 مليون دج في سنة 1992. كما سجلت الإيرادات العامة للدولة ارتفاع هي الأخرى، حيث سجلت خلال سنة 1991 مبلغ 248 900 مليار دج، في حين حققت في سنة 1992 مبلغ 311 864 مليار دج.

ويعود هذا الارتفاع المسجل في حجم الصادرات والإيرادات العامة إلى سياسة الإصلاح الجبائي التي اعتمدها الدولة خلال سنة 1992، التي أعطت دفعة قوية للاقتصاد لينطلق من جديد، ارتفعت على أثرها المداخل الجبائية مما فتح المجال أمام الاستثمار وبالتالي تنوع الإنتاج وهو ما انعكس على حجم الصادرات وتنوعها. وتجدر الإشارة إلى أن السلع والمواد التي كان يتم تصديرها خلال تلك الفترة، تنوعت بين المواد الغذائية

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

والمشروبات، الوقود ومواد التشحيم، الآلات والسلع التجهيزية، معدات النقل والغيار وبعض السلع الاستهلاكية وسلع أخرى، وهو يظهره الجدول الموالي:

الجدول(4-25): قائمة السلع والمواد المصدرة والمستوردة خلال الفترة (1991- 1992)

الوحدة: مليون دج

1992		1991		السنوات		طبيعة السلع والمواد		
الرصيد	الواردات	الصادرات	الرصيد	الواردات	الصادرات			
عجز	-48 953	50 696	1 743	عجز	-29 903	30 860	957	المواد الغذائية والمشروبات
فائض	235 165	2 380	237 545	فائض	796 833	3 393	800 226	الوقود ومواد التشحيم
عجز	-32 451	34 178	1 727	عجز	-37 739	38 966	1 227	الآلات والسلع التجهيزية
عجز	-11 310	11 492	182	عجز	-9 764	9 888	124	معدات النقل وقطع الغيار
عجز	-5 179	5 567	388	عجز	-5 169	5 572	403	السلع الاستهلاكية
عجز	-217	217	0	عجز	-6	7	1	سلع أخرى

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). حوصلة إحصائية (1962-2020)، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص:213.

يتبين من معطيات الجدول(4-25)، أنّ الاتفاقية المبرمة بين الدولة وصندوق النقد الدولي حول تنويع الصادرات خلال سنتي 1991 و1992 لم تحقق الهدف المنشود، حيث نجد هيمنة الواردات من مختلف السلع والمواد على صادراتها ماعدا المواد البترولية التي حققت فيها الصادرات رصيد إيجابي مقارنة مع ما يتم استيراده والذي قدر بـ 796 ألف و235 ألف دينار جزائري خلال سنتي 1991 و1992 على التوالي، في حين أنّ حجم الصادرات من المواد الغذائية ومعدات النقل والسلع الاستهلاكية الأخرى شهدت عجز كبير خلال هذه الفترة. نستخلص من نتائج الجدول أنّ سياسة القروض الممنوحة من صندوق النقد الدولي لا تخدم الاقتصاد الوطني وإنما تزيد من تدهوره وتبعيته للجهات الخارجية ممّا يضاعف من حجم المديونية.

والجدول التالي يظهر تطوّر حجم الدين الخارجي للجزائر اتجاه المؤسسات المالية الدوليّة خلال سنتي

1991 و1992.

الجدول(4-26): تطوّر الدين الخارجي خلال فترة الاستعداد الائتماني الثّاني (1991-1992)

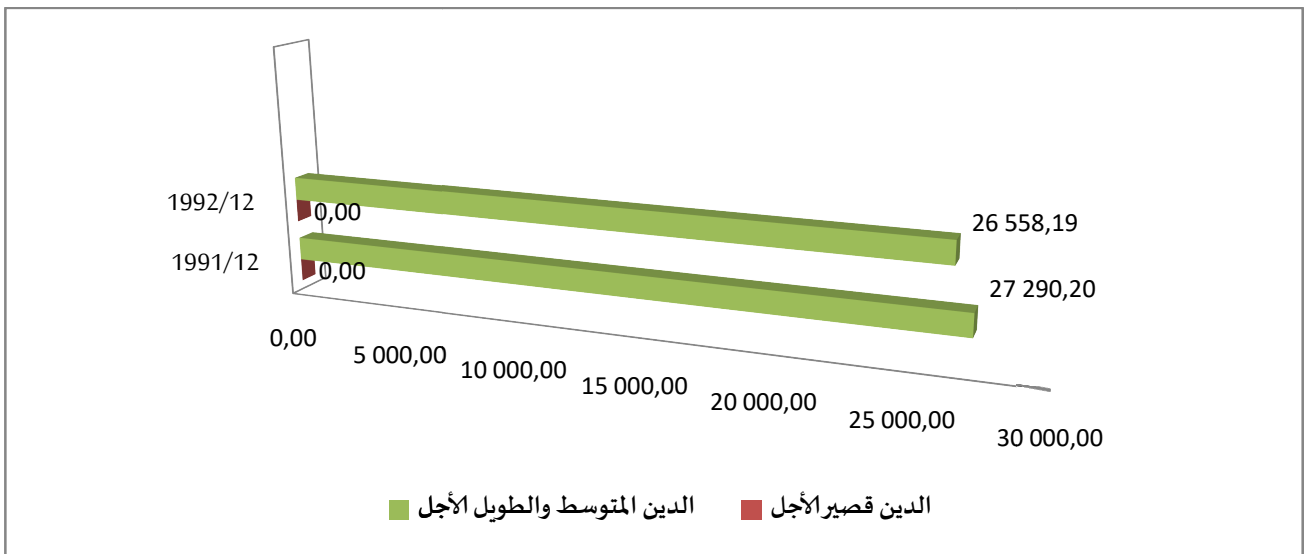
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1991/12	1992/12
صنف الدين		
الدين قصير الأجل	/	/
الدين المتوسط والطويل الأجل	27 290,20	26 558,19
المجموع	27 290,20	26 558,19

المصدر: بنك الجزائر، القطاع الخارجي، إحصائيات الدين الخارجي (1984-2021)، الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/DETTE-EXTERIEURE-encours-global-1984-2021.xlsx>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/17.

نلاحظ من خلال الجدول(4-26)، أنّ الدّين الخارجي في الجزائر يرتكز على الديون المتوسطة والطويلة الأجل، فخلال السنتين نجد أن حجم الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل قد شهد ارتفاعا كبيرا، حيث وصل إلى متوسط قدره 27 ألف مليون دولار، في حين أن الدين القصير الأجل منعدم. ويفسر لجوء الجزائر إلى الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي كانت تعيشها البلاد نتيجة تراجع معدلات النمو وانتشار البطالة والفقر، بالإضافة إلى تحكم المؤسسات المالية الدوليّة في الاقتصاد، حيث أقدمت هذه المؤسسات في الفترة (1989-1991) بإلزام الجزائر على انتهاج سياسة اقتصادية صارمة مقابل منحها القروض، من خلال تحرير التجارة وتعديل سعر الصرف وتخفيض قيمة الدينار التي فاقت نسبة 60%.

الشكل(4-23): تطوّر الدين الخارجي خلال الفترة (1991-1994)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-26).

الفرع الثاني: تحليل وتقييم برنامج التثبيت الاقتصادي (1992-1994)

تعتبر هذه الفترة هي المرحلة التي تخلت فيها الجزائر عن تطبيق البرنامج المبرم مع صندوق النقد الدولي، حيث شكلت العودة إلى التسيير الإداري والمركزي للتجارة الخارجية محاولة لتحقيق الاستقرار، فلجأت الحكومة إلى تنفيذ سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي¹، لتغطية الطلب الكلي عن طريق المؤسسات المصرفية، وهو ما ضاعف من عجز الميزانية الذي تعدى نسبة 7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1993، كما تراجع حجم الصادرات مما زاد من عدد المستوردين على حساب المنتجين.

وعلى الرغم من هذه الخطوة التي اعتمدها الدولة والبعيدة عن تدخل صندوق النقد الدولي في الاقتصاد الوطني، إلا أن النتائج كانت عكسية، فقد تراجعت حصة الصادرات من الموارد البترولية، حيث انخفضت بأكثر من 997,2 مليار دولار، منتقلة من 9794,10 مليار دولار سنة 1992 إلى 8796,90 مليار سنة 1993 نتيجة تراجع أسعار النفط، كما سجل ميزان المدفوعات هو الآخر عجزا تجاوز 30 مليار دولار والذي تم تمويله عن طريق احتياطات الصرف الأجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة الذي تجاوز نسبة 33% سنة 1993². وهو ما يعني أن الإيرادات الجبائية لم يكن لها ذلك الأثر الكبير الذي يساهم في الحد من هذه الأزمات.

والجدول التالي يظهر مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات لمجموعة من القطاعات حسب المخطط الوطني المسطر من طرف الدولة للفترة (1992-1994) والذي يدخل ضمن برنامج التثبيت الاقتصادي.

الجدول (4-27): مساهمة الإيرادات الجبائية للجبائية العادية والبترولية في تغطية نفقات الاستثمار وعمليات رأس المال خلال برنامج التثبيت

الاقتصادي للفترة (1992-1994)

البيان	السنوات			
	1992	1993	1994	
الموارد الجبائية العادية (مليار دج)	121,90	129,50	143,20	
إيرادات الجبائية البترولية (مليار دج)	200	193,60	186,80	
نفقات الاستثمار (مليار دج)	75,90	109	130	
نفقات عمليات رأس المال (مليار دج)	48,10	91	82	
نسبة مساهمة الجبائية العادية	تمويل نفقات الاستثمار	%62,26	%84,17	%90,78
	تمويل عمليات رأس المال	%39,46	%70,27	%57,26
نسبة مساهمة الجبائية البترولية	تمويل نفقات الاستثمار	%37,95	%56,30	%69,59
	تمويل عمليات رأس المال	%24,05	%47,00	%43,90

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قوانين المالية للفترة (1992-1994)، مرجع سبق ذكره.

¹ قوراري آسية، أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية الجزائر أنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

² وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 222-221.

من خلال معطيات الجدول (4-27)، يظهر أنّ مداخيل الجبائية العادية في ارتفاع مستمر خلال فترة التثبيت الاقتصادي (1992-1994)، حيث ارتفعت من مبلغ 121,90 سنة 1992 إلى 143,20 مليار دج سنة 1994، وفي المقابل شهدت مداخيل الجبائية البترولية تراجع مستمر خلال نفس الفترة، فبعدها حققت مداخيل قدرت بـ 200 مليار دج سنة 1992 انخفضت إلى 186,80 مليار دج سنة 1994، بانخفاض تجاوز 7%.

إنّ الارتفاع المسجل في مداخيل الجبائية العادية يعود إلى سياسة الإصلاح الجبائي التي اعتمدها الدولة الجزائرية سنة 1992 والتي سمحت برفع الحصيلة الجبائية، بينما تراجع إيرادات الجبائية البترولية فيعود إلى انخفاض أسعار المحروقات.

وفي السياق ذاته نجد أنّ نفقات الاستثمار قد شهدت ارتفاع مستمر من سنة وأخرى، فقد سجّلت نسبة زيادة فاقت 70% بين سنتي 1992 و1994. أما نفقات عمليات رأس المال فقد شهدت تفاوت خلال نفس الفترة.

كما يلاحظ من الجدول أيضا، أن الجبائية العادية قد ساهمت بشكل كبير في تغطية النفقات سواء الخاصة بالاستثمار أو عمليات رأس المال بمتوسط بلغ 79,07% بالنسبة لنفقات الاستثمار و55,66% بالنسبة للنفقات الخاصة بعمليات رأس المال. وفي المقابل بقيت مساهمة الجبائية البترولية منخفضة، حيث بلغ متوسط تغطيتها لنفقات الاستثمار معدل 54.61% ومتوسط تغطيتها للنفقات المرتبطة بعمليات رأس المال 38,31%.

وفي ظلّ تراجع إيرادات الجبائية البترولية وعدم كفاية مداخيل الجبائية العادية في تغطية النفقات، لجأت الدولة إلى احتياطاتها من العملة الصعبة وأرصدة جهازها المصرفي لتمويل النفقات، والتي ركزت خلالها على تمويل مختلف القطاعات على غرار قطاع الصناعة والفلاحة والخدمات المنتجة والسكن، بالإضافة إلى مخططات البلدية للتنمية، بينما النفقات الخاصة بعمليات رأس المال كانت تشمل الإعانات الموجهة للتهيئة العمرانية، التخصيصات الخاصة بصندوق تطهير المؤسسات العمومية والإعانات المرتبطة بتجهيزها لاسيما تلك التي تحمل الطابع الصناعي والتجاري.

الفرع الثالث: تحليل وتقييم برنامج التعديل الهيكلي الثالث (1994-1998)

بعد أن فشلت اتفاقية الاستعداد للاتماني الأول والثاني التي أبرمتها السلطات الجزائرية مع المؤسسات المالية الدوليّة، ومع استفحال الأزمة المالية والأمنية في البلاد، الناتجة عن تراجع إيرادات الجبائية البترولية بسبب انخفاض أسعار التّفط من جهة وانتشار ظاهرة الإرهاب من جهة أخرى، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على عقد اتفاق جديد مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتغطية نفقاتها الاقتصادية والاجتماعية وتمويل مشاريع المنفعة العامة (الخطط التنموية).

وانبثق عن هذا الاتفاق المبرم إعداد برنامج يعرف ببرنامج التعديل الهيكلي، حيث يمتد على مرحلتين، هما:

- مرحلة التثبيت الاقتصادي قصير الأجل يمتد من 01 افريل 1994 إلى 31 مارس 1995؛
- مرحلة التعديل الهيكلي الممتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998.

1. مرحلة التثبيت الاقتصادي للفترة (1994/04/01 - 1995/03/31): لقد حاولت الجزائر من خلال برنامج التثبيت الهيكلي التسريع في وتيرة الإصلاحات، حيث تضمنت اتفاقية الامتثال الموقعة مع صندوق النقد الدولي في الأول من شهر افريل 1994 تنفيذ برنامج التسوية الهيكلية، هذا البرنامج الذي يتفرع إلى برنامجين، الأول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومدته سنة، والثاني للتعديل الهيكلي ومدته ثلاث سنوات. ويهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها¹:

- توظيف القروض المقدمة من المؤسسات المالية الدولية في إعادة التوازنات الداخلية والخارجية؛
 - تشجيع القطاعات الرائدة من خلال مضاعفة إنتاج قطاع البناء والأشغال العمومية والتصنيع وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 3% سنة 1994 و6% سنة 1995؛
 - تقليص الاختلالات الداخلية الموجودة وتوفير الظروف المناسبة للبرنامج الثاني.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم اتخاذ عدة إجراءات، من ضمنها:
- رفع الدعم على المواد واسعة الاستهلاك عن طريق تخفيض الإعفاءات الممنوحة في إطار الرسم على القيمة المضافة والرسم الجمركية بالنسبة للسلع التي تخضع لهذه الرسوم؛
 - تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 40,17%، بحيث يصبح 1 دولار يعادل 36 دينار جزائري، وهذا لغرض إعادة توازن الأسعار النسبية وتقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وتلك المتداولة في السوق السوداء؛
 - تحرير كل من معدلات الفائدة وإعادة الخصم؛
 - التخفيف من حدة التضخم وخفض مستوياته إلى حدود 10%؛
 - إعادة جدولة الديون الثنائية بهدف التقليل من أعباء الدين الخارجي في المدى المتوسط؛

¹ شرقرق سمير، "استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014)"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 01، العدد 38، جامعة القدس المفتوحة، جوان 2016، الموقع الإلكتروني: <https://journals.qou.edu/index.php/jrresstudy/article/view/509/476>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/13، على الساعة: 21:50، ص: 369.

- تخفيض عجز الميزانية إلى 3,3% من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تقليص أعباء تكاليف الأجور الخاصة بالموظفين¹.

ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج تلقت الجزائر مساعدة مالية من صندوق النقد الدولي، بلغت قيمة 731,5 مليون حقوق سحب خاصة.

2. مرحلة التعديل الهيكلي للفترة (22/05/1995 - 21/05/1998): يعد برنامج التعديل الهيكلي خلال هذه الفترة ضرورة حتمية للجزائر من أجل تحقيق الإنعاش الاقتصادي، لاسيما وأنه يقع ضمن الإطار الموسع للقروض المكتملة لبرنامج التثبيت الاقتصادي، حيث تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تسهيل التمويل الموسع، وذلك عن طريق الحصول على مبلغ مالي قدره 1169 مليون وحدة حقوق سحب، تستحق السداد ما بين جوان 1995 و31 ماي 1998، مع إضافة الفوائد المستحقة عليه.

وقد كانت تسعى الجزائر من خلال هذا البرنامج حسب المؤسسات المالية الدولية إلى تحقيق عدة أهداف،

من أهمها:

- تحقيق الاستقرار المالي وضبط حساب ميزان المدفوعات عن طريق زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% خارج قطاع المحروقات، مما يساهم في تعزيز فرص النمو الاقتصادي؛

- ضمان استقرار نظام الصرف، عن طريق استحداث سوق مشترك بين المؤسسات المصرفية والمكاتب المخصصة لهذا الغرض، وهذا انطلاقا من 1 جانفي 1996 والعمل على تحويلية الدينار؛

- إنشاء سوق لتداول الأوراق المالية، عن طريق استحداث لجنة لمراقبة وتنظيم البورصة وتسيير سوق القيم²؛

- التعجيل في تقليص معدلات التضخم بحيث تصبح متقاربة مع تلك المسجلة في البلدان الصناعية.

ونتيجة لتطبيق هذا البرنامج، تمكنت الجزائر نسبيا من تحقيق عدة توازنات على المستويين الكلي والجزئي

في ظل الالتزامات الصارمة التي أولتها السلطات لهذا البرنامج والإصلاحات المرافقة لها.

¹ جمال دقيش، "أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة الجلفة، جانفي 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/108250>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/15، على الساعة: 14:15، ص: 17-18.

² الأخضر أبو علاء عزي، الو اقية النقدية في بلد بترولي، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص: 158.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

كما سمحت هذه الإصلاحات في تحقيق العديد من الإنجازات لاسيما في مجال المالية العامة، حيث تمكنت السلطات من تجسيد التخفيض في النفقات العمومية عن طريق تقليص نفقات التجهيز بعد أن تم إقرار التوقف عن انجاز المشاريع ذات التوجه الاجتماعي، كالسكن العمومي والمرافق العامة؛ أما في جانب الإيرادات فقد تم توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة (TVA).

وفي جانب الرسوم الجمركية، فقد تراجعت المداخيل فيها نتيجة إلغاء أكثر من 13 رسم جمركي، حيث بقي أربع (4) معدلات لحقوق الجمركة سنة 1997، فقد بلغ أعلى معدل فيها حوالي 25% قبل أن يرفع إلى معدل 45% للسنوات اللاحقة¹. والجدول الموالي يظهر تطوّر الإيرادات الجبائية ونفقات التجهيز المقابل لها خلال برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي للفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998.

الجدول (4-28): تطوّر الإيرادات الجبائية ونفقات التجهيز في ظل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للفترة (1994-1998)

الوحدة: مليار دج

البيان	السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الضرائب المباشرة		44,40	57,75	67,54	81,84	88,10
التسجيل والطابع		6,90	6,42	9,16	10,60	11,31
الرسوم على رقم الأعمال بما فيها الرسم على القيمة المضافة		61,81	80,58	125,06	146,63	153,54
ضرائب أخرى		15,17	18,61	4,45	1,42	1,39
الرسوم الجمركية		47,89	78,63	84,39	73,51	75,48
نفقات التجهيزات		235,93	285,92	174,01	201,64	211,88

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية 1962-2020، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 247-248.

من خلال الجدول (4-28)، يظهر أنّ الإيرادات الجبائية قد حققت قفزة نوعية خلال فترة التثبيت والتعديل الهيكلي، حيث سجلت مداخيل الضرائب المباشرة ارتفاعات تعدّت 90% خلال الفترة (1994-1998)، فبعدما كانت الحصيلة في سنة 1994 حوالي 44,40 مليار دج، انتقلت إلى 88,10 مليار دج سنة 1998، ونفس الأمر بالنسبة للمداخيل المتأتية من حقوق التسجيل والطابع والرسوم على رقم الأعمال. ولكن في المقابل تراجعت الحصيلة الجبائية الخاصة بالرسوم الجمركية، ففي وقت بلغت المداخيل فيها 84,39 مليار دج سنة 1996، تراجعت سنة 1998 إلى 75,48 مليار دج.

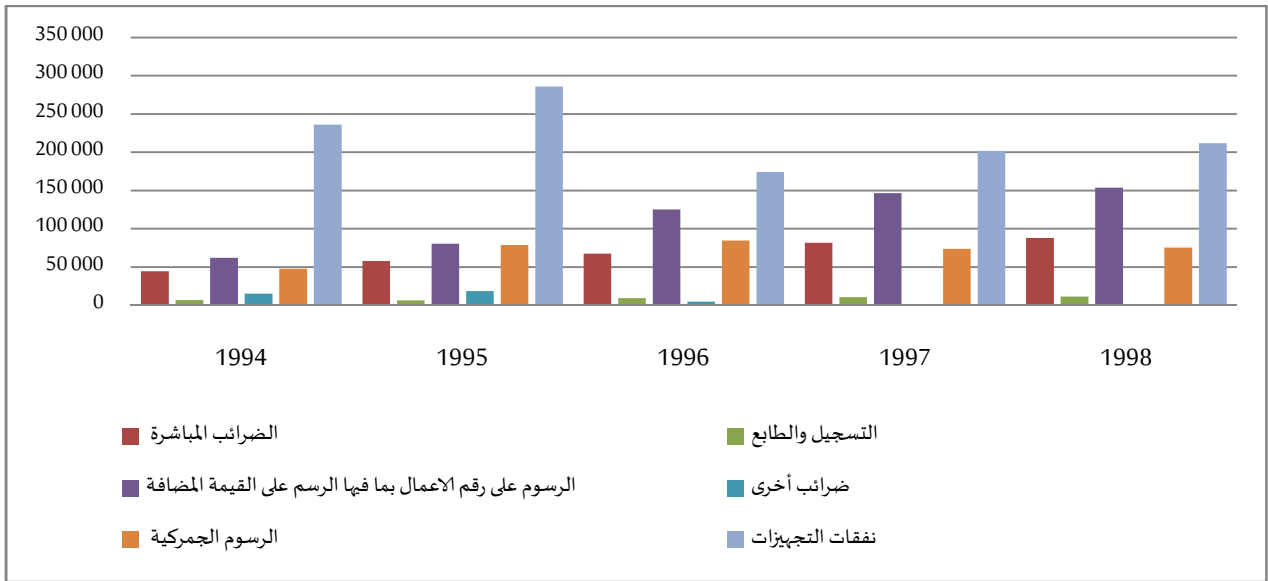
¹ دحو سهيلة، "الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 06، العدد 01، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، جوان 2009، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59999>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/16، ص: 123-124.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

أما بخصوص نفقات التجهيز فقد سجلت ارتفاع بين سنتي 1994 و1995، وهي مرحلة تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي حيث بلغت 235,93 مليار دج، إلا أنها تراجعت في سنة 1996 مسجلة مبلغ 174,01 مليار دج، لتعاود الارتفاع بعد ذلك خلال سنتي 1997 و1998.

ومن خلال القراءة لهذه المعطيات، يتبين أنّ برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي لم يصب في مصلحة الاقتصاد الجزائري بالقدر الكافي، وهذا في ظل عدم قدرة الإيرادات الجبائية على تغطية النفقات خصوصا بعد ما تم استبعاد النفقات الاجتماعية والإعانات الحكومية، ومع سياسة التقييد المطبقة على ميزانية التجهيز خلال هذه المرحلة تم تعطيل العديد من المشاريع التنموية في مجالات عدة بسبب استنزافها لموارد الخزينة والقروض المتحصل عليها من المصارف. وبالتالي انحصر عدد المؤسسات العمومية ما دفع بالنفقات الجارية إلى التراجع، حيث انخفضت الأجور والمرتبات انخفاضاً كبيراً نتيجة التسريح الكبير للعمال والموظفين التابعين للمؤسسات العمومية التي تم إغلاقها، وبذلك تراجع العجز في الميزانية وتحقق شرط الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي.

الشكل(4-24): التطورات الحاصلة في الإيرادات الجبائية العادية في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-28).

إنّ تراجع عجز الميزانية وانحصار معدلات التضخم، لا يترجم نجاح برنامجي التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي في تحقيق البنود المتفق عليها مع المؤسسات المالية الدولية، وهذا في ظل انخفاض مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة خصوصا في صفوف فئات محدودة الدخل.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

والجدول الموالي يظهر تطوّر عجز الميزانية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى خلال مرحلة تنفيذ

برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي (1994-1998).

الجدول (29-4): تطوّر عجز الميزانية ومعدل التضخم والبطالة خلال فترة تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي

للفترة (1994-1998)

الوحدة: ملياردج

البيان	السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الإيرادات العامة (1)		477,20	611,73	825,16	926,67	774,51
النفقات العامة (2)		566,33	759,62	724,61	845,20	875,74
رصيد الميزانية = (1)-(2)		-89	-148	+101	+81	-101
معدل التضخم		%29,06	%29,78	%18,69	%5,73	%4,95
معدل البطالة		%24,30	%28,10	%28,20	%28,60	%28

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020). المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص:246، وبنك الجزائر، القطاع الحقيقي، مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم، مرجع سبق ذكره.

يتبين من خلال الجدول (29-4)، أنّ برنامج التعديل الهيكلي الثالث قد نجح في تقليص عجز الميزانية بين سنتي 1996 و1997، نتيجة تخفيض حجم النفقات العامة، كما تم كبح جماح التضخم وحصره عند حدود 5% بعدما كان يسجل معدلات خيالية تعدت 29%. ولكن في المقابل لم تسجل معدلات البطالة أي انخفاض حيث بقيت تتراوح ما بين 24 و28% طول فترة التعديل. هذا التناقض الموجود بين المؤشرات الاقتصادية يثبت عدم نجاعة البرنامج المنفذ في تحقيق التوازن والاستقرار بين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خصوصا وأن البرنامج تزامن مع تدهور الأوضاع الأمنية، وهو ما يفسر عودة العجز للميزانية سنة 1998.

كما تكتسي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي أهمية بالغة في تعزيز النمو الاقتصادي، ويظهر هذا من خلال التباين النسبي للقطاعات الاقتصادية في حجم الناتج الحقيقي، كما يمكن التعبير عن هذه المساهمة من خلال القيمة المضافة التي يحدتها كل قطاع، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

الجدول (30-4): تطوّر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1994 - 1998)

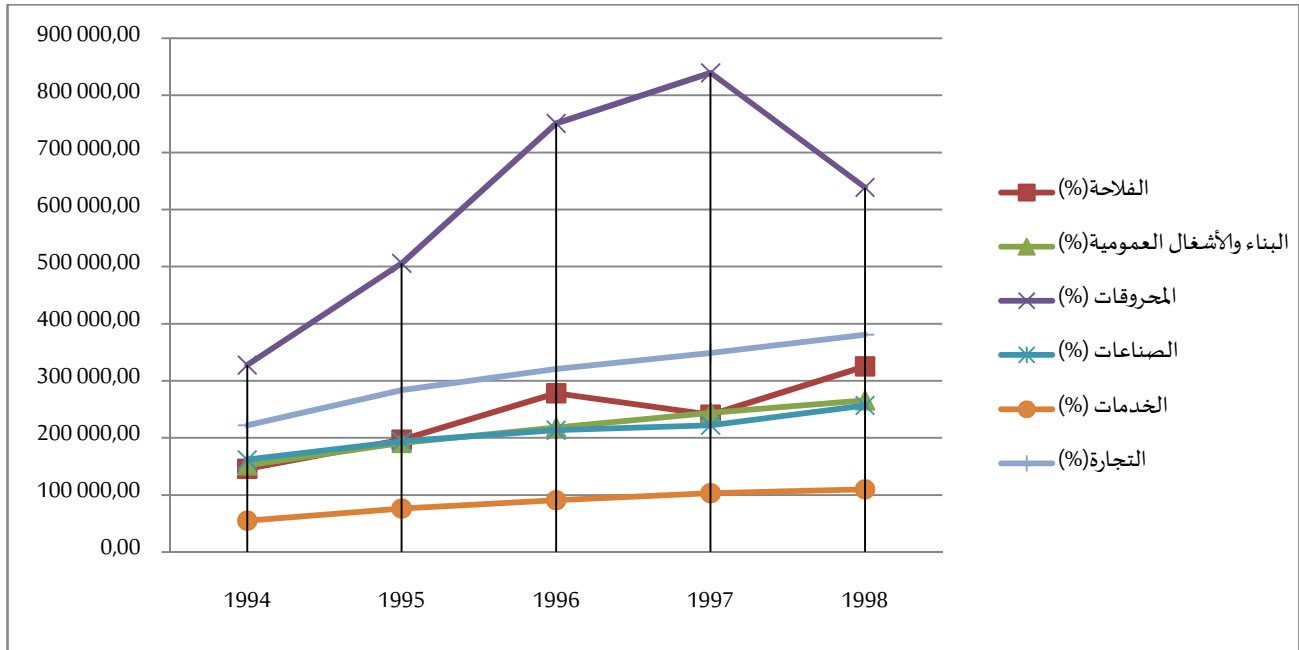
الوحدة: مليون دج

القطاع	السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الزراعة		145 614,50	196 559,50	277 842,10	240 406,80	324 845,80
البناء والأشغال العمومية		151 781,30	191 160,70	217 685,10	243 651,00	265 412,10
المحروقات		327 346,70	505 562,80	750 415,30	838 985,80	638 221,50
الصناعات		161 647,60	193 904,70	213 419,50	222 114,20	256 821,10
الخدمات		54 741,40	76 291,80	90 837,90	103 307,40	109 841,20
التجارة		222 049,80	283 531,60	320 575,40	348 347,70	380 362,20

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المحاسبة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص: 269-270.

تبعاً لمعطيات الجدول (30-4)، يتضح أن برنامج التعديل الهيكلي قد ساهم في تحفيز القطاعات الاقتصادية على الإنتاج، حيث شهدت القيمة المضافة لمختلف القطاعات ارتفاعات مستمرة على طول مرحلة الإصلاح، فقد سجل قطاع الزراعة نسبة نمو بحوالي 123%، وقطاع البناء والأشغال العمومية نسبة نمو تجاوزت 74%، وقطاع الصناعات نسبة نمو بلغت 58.87%، وقطاع الخدمات نسبة نمو تعدت 100%، أما قطاع التجارة فقد سجل نسبة نمو تجاوزت 70%، في حين أن قطاع المحروقات قد ساهم بنسبة 95% خلال السنوات الخمس من برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

الشكل (25-4): إسهام القطاعات الاقتصادية في حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال القيمة المضافة لكل قطاع للفترة (1994 - 1998)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (30-4).

الفرع الرابع: الوضعية الاقتصادية بعد برنامج التعديل الهيكلي

لقد أكسب برنامج التعديل الهيكلي الثالث الجزائر وضعية اقتصادية مهمة، حيث ساهم في إعادة التوازن للاقتصاد الكلي والميزانية العامة، كما حققت القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات نموا مهما، على غرار قطاعات الفلاحة، الخدمات والتجارة التي سجل فيها الناتج المحلي الإجمالي قفزة نوعية، ما عدا قطاع الصناعات التحويلية الذي كان أداءه ضعيفا نوعا ما، الذي حقق نسبة نمو قدرت بـ 58% فقط.

وفي ظل النمو الاقتصادي المحقق نتيجة الفوائض المالية وارتفاع احتياطات الصرف وانحصر معدلات التضخم خلال مرحلة التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، اقر صندوق النقد والبنك الدوليين بعد سنة 1998 المزيد من الإعانات للاقتصاد الجزائري، مما ساهم في تواصل مستويات النمو في الارتفاع، حيث ارتفع متوسط نمو الناتج المحلي الخام إلى 3,8% خلال سنتي 1999 و2003.

وقد شهدت فترة ما بعد التعديل الهيكلي أيضا استمرار الدولة الجزائرية في انتهاج سياسة التقشف في النفقات العامة، خصوصا تلك الموجهة للأغراض الاجتماعية، ويظهر ذلك جليا من خلال حرص السلطات على انتهاج سياسة اقتصادية حذرة وتطبيق إستراتيجية تطهير البنوك الوطنية وخصخصة المؤسسات العمومية وكذا فتح الطريق أمام القطاع الخاص للاستثمار، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد تم إدراج طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع على اتفاقيات للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي. وبالتزامن مع مواصلة الإصلاحات، ارتفعت أسعار النفط خلال سنة 1999، ما عزز مكانة الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاديات العالمية.

وفي الجانب الاجتماعي، لم تبدي الحكومة الجزائرية أي اهتمام بالمؤشرات الاجتماعية في ظل تخليها عن سياسة الدعم، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط وعودة التوازنات الكلية للاقتصاد وزيادة نسب النمو، لم تشهد معدلات البطالة أي انخفاض، فقد وصلت نسبتها مثلا في سنة 2000 إلى 28,7%، أي ما يعادل ربع مليون عاطل عن العمل. وهو ما يفسر غياب التنمية الاجتماعية لفترة ما بعد التصحيح الهيكلي أيضا وتدني مستويات المعيشة لفئة عريضة من المجتمع¹.

¹ أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل: دراسة قطرية، مرجع سبق ذكره، بدون رقم الصفحة.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

وبخصوص المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت الاقتصاد الوطني بعد سنة 1998 (مرحلة ما

بعد التعديل الهيكلي)، فقد كانت على النحو التالي:

الجدول (4-31): تطوّر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ما بعد مرحلة التعديل الهيكلي للفترة (1998-2000)

البيان	السنوات	1998	1999	2000
الناتج الداخلي الخام (مليون دج)		2 830 490,7	3 238 197,5	4 123 513,9
الميزان التجاري (مليون دج)		36 517,00	229 843,50	966 789,90
الدين الخارجي (مليون دولار أمريكي)		31 681,07	28 722,85	25 537,90
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)		6,20%	3,20%	3,80
معدل التضخم السنوي (%)		4,95	2,60%	0,30%
معدل البطالة (%)		28%	30%	28,89%

المصدر: بنك الجزائر، القطاع الخارجي: إحصائيات الدين الخارجي (1984-2021)، مؤشرات أسعار الاستهلاك والتضخم، مرجع سبق ذكره؛

الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2011)، المحاسبة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص:296،

الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2011)، التشغيل، الموقع الإلكتروني:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2_Emploi1962_2020Ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 2023/07/15، على الساعة: 17:30، ص:64-65؛

World Data، « **Inflation Rates In Algeria** »، <https://www.worlddata.info/africa/algeria/inflation-rates.php>، Retrieved on :

18-07-2023، at 22 :25.

من خلال معطيات الجدول (4-31)، يتبين أن المؤشرات الاقتصادية للفترة التي تلت مرحلة التعديل الهيكلي قد حققت قفزة نوعية، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط التي ساهمت في رفع حصة الجباية البترولية، كما سجل الناتج الداخلي الخام هو الآخر نمواً محسوساً حيث سجل خلال نفس الفترة زيادة قدرت بـ 45.68%، أما بخصوص المديونية الخارجية فقد سجلت انخفاض طفيف وصل فيها الدين الخارجي إلى 6143.17 مليون دولار للفترة (1998-2000)، أي ما يعادل نسبة 24%، هذا وقد تراجع معدل التضخم إلى 0.30% في سنة 2000 بعدما كانت نسبته 4.95% سنة 1998.

وفي جانب آخر، لم تسجل معدلات البطالة أي انخفاض، حيث بقيت محصورة بين 28 و30%، ما يفسر أنّ سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر لا تعود إلى نجاح مساعي الدولة في تحقيق التنوع الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وإنما كان نتيجة الطفرة التي شهدتها سوق النفط، فارتفاع أسعار البترول سنة 2000 ساهم في ارتفاع حصة صادرات الوقود، بعدما سجلت مستويات منخفضة خلال السنوات السابقة، وهذا الارتفاع ساهم بدوره في نمو الناتج الداخلي الخام وارتفاع الإيرادات الجبائية للجباية البترولية.

والجدول الموالي يظهر تطوّر أسعار النّفط والإيرادات الجبائية المحصلة لمرحلة ما بعد التعديل الهيكلي والمحددة بالفترة (1998-2000).

الجدول(4-32): تطوّر أسعار النّفط والإيرادات الجبائية خلال الفترة (1998-2000)

البيان	السنوات	1998	1999	2000
أسعار النّفط (دولار)		12,28	17,47	28,5
الجباية البترولية (مليار دج)		378,56	560,12	1173,24
الإيرادات الجبائية (مليار دج)		708,38	874,89	1522,74
نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الجبائية (%)		%53	%64	%77

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 246، وحساني بن عودة، "أسعار النّفط والبطالة في الجزائر، دراسة تحليلية للمدة (1990-2019)"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي"، المجلد 02، العدد 02، جامعة تمناست، 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/768/2/2/180235>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/20، على الساعة: 14:05، ص ص: 220-221.

تبعاً لمعطيات الجدول(4-32)، يظهر الارتفاع الكبير لأسعار النّفط خلال سنة 2000 والتي فاقت 28.5 دولار للبرميل بزيادة تجاوزت 130% عن سنة 1998، ما انعكس إيجاباً على مردودية الجباية البترولية التي حققت قفزة نوعية، بمبلغ تجاوز 1173,24 مليار دج في سنة 2000 في وقت بلغت فيه الحصيلة حوالي 378,56 و 560,12 مليار دج خلال سنتي 1998 و1999 على التوالي، ما جعل نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الجبائية يقفز إلى 77% خلال سنة 2000.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو

بعد الارتفاع الكبير المسجل في أسعار النّفط خلال الألفية الجديدة، وصعود مختلف المؤشرات الاقتصادية للبلاد، عازمت الجزائر بقيادة الحكومة الجديدة للرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة على مواصلة مسار الإصلاحات الذاتية، من خلال تركيزها على إعداد خطط وبرامج تنمية اقتصادية واجتماعية؛ لذلك عملت على إقرار برنامجين هامين، هما: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) وبرنامج تكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009).

الفرع الأول: تحليل برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

على إثر أزمة التّقط التي عاشتها الجزائر بسبب تراجع الأسعار خلال مرحلة ما بعد التعديل الهيكلي، قامت الحكومة بإعداد مخطط للإنعاش الاقتصادي، والذي خصصت له غلاف مالي أولي قدره 7 مليار دولار، وهو ما يعادل مبلغ 525 مليار دج، 114 مليار دج منها موجه لدعم التنمية المحلية¹، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي 1216 مليار دج بعد المشاريع الجديدة التي أضيفت لاحقا وكذا إعادة تقييم تلك المبرمجة سابقا. وقد حاولت الدولة من خلال هذا البرنامج التركيز على تنشيط الطلب الداخلي عبر توسيع سياسة الإنفاق الاستثماري وتقديم الدعم الاجتماعيّ لأجل تحسين مستويات المعيشة، الحد من أزمة البطالة، السكن وتأهيل المرافق الاجتماعيّة، كما كان يسعى هذا البرنامج أيضا إلى تطوير القطاع الزراعي من خلال دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة والمستحدثة لمناصب الشغل. وفي هذا السياق تمّ توزيع الغلاف المالي بين القطاعات للفترة (2001-2004) على النحو التالي:

الجدول(4-33): الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي لتمويل القطاعات الاقتصادية ودعم التنمية الاجتماعيّة للفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

القطاع	السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	حصة كل قطاع
دعم الإصلاحات		30,00	15,00	-	-	45,00	8,57%
دعم الأنشطة الإنتاجية (النشاط الفلاحي والصيد البحري)		10,60	20,30	22,50	12,00	65,40	12,45%
التنمية المحلية		32,40	42,90	35,70	3,00	114,00	21,71%
تنمية الموارد البشرية		39,40	29,90	17,40	3,50	90,20	17,18%
دعم المنشآت القاعدية والأشغال الكبرى		93,00	77,80	37,60	2,00	210,40	40,08%
المجموع		205,40	185,90	113,20	20,50	525	100%

المصدر: بن احمد لخضر ولباز الأمين، "الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين

(2001-2010)"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، أوت 2008، الموقع الإلكتروني:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/85580>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/22، على الساعة: 20:26، ص: 88.

يشير الجدول(4-33)، إلى الغلاف المالي الذي خصّصته الحكومة الجزائرية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، انطلاقا من تمويل القطاعات الاقتصادية ودعم التنمية الاجتماعيّة، حيث تظهر المعطيات تخصيص مبلغ

¹ عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، محافظة جبل، لبنان، 2012، ص: 235.

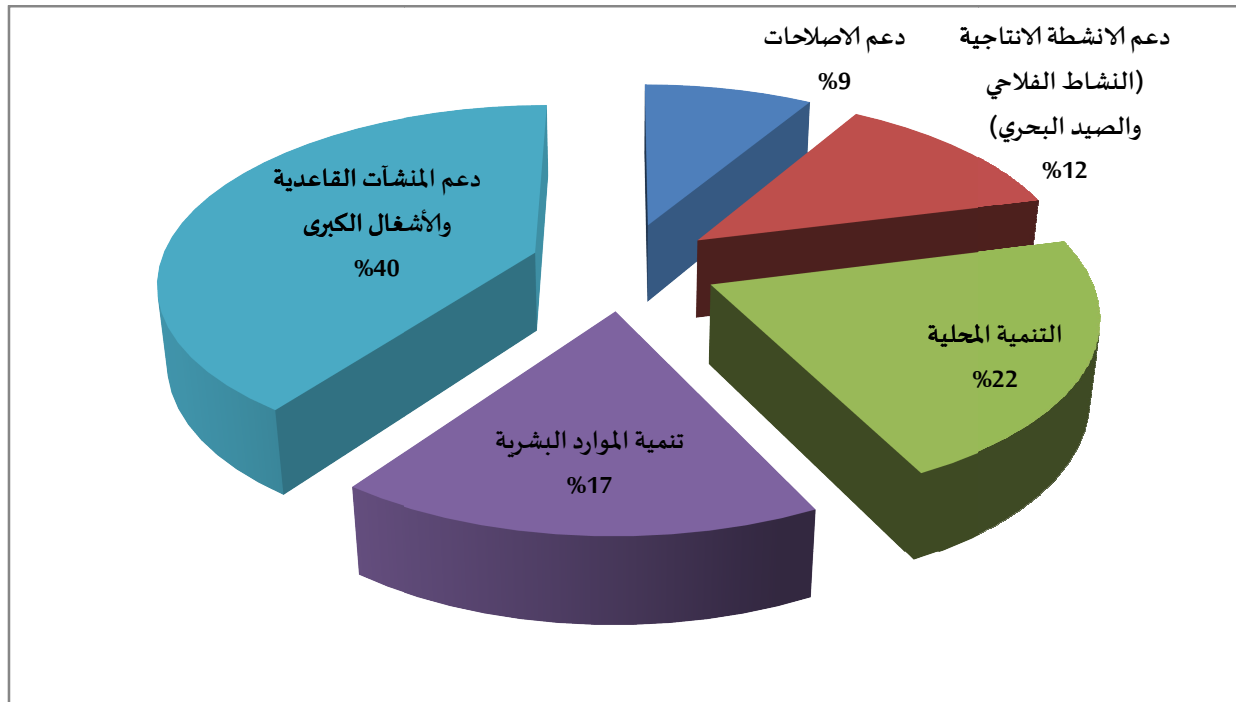
الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

معتبر لدعم المنشآت القاعدية والأشغال الكبرى، الذي حصل على حصة الأسد بمبلغ تجاوز 210 مليار دج خلال الفترة (2001-2004)، أي ما يعادل نسبة 40,08% من إجمالي الغلاف المالي المخصص للبرنامج، وركزت خلاله الدولة على إقامة الملاعب والقاعات المتعددة الرياضات لفائدة الشباب وإنشاء دور لهم، كما تم العمل على تحسين شبكة الطرقات وتوسيعها وزيادة قدرات الموانئ.

كما ركزت الدولة أيضا في مجال التنمية المحلية على تخصيص غلاف مالي بقيمة 114 مليار دج على مدار الأربع سنوات، من أجل تحسين خدمات الجماعات المحلية؛ والتي تتضمن إبرام الصفقات وانجاز البرامج الإنمائية لصالح البلديات وتدعيمها بالمعدات والآلات التي تسهل حركية التنمية فيها. أما في مجال للتنمية البشرية فقد خصصت له الدولة غلاف مالي قدره 90 مليار دج، موجه لقطاع التربية والتعليم من خلال إنجاز مؤسسات التربية بمختلف أطوارها وإنشاء المطاعم، زيادة على إقامة مراكز التكوين المهني وكذا تمويل قطاع الصحة عن طريق بناء المستشفيات والمركبات الصحية، كما أقدمت الدولة في هذا المجال أيضا على انجاز السكنات بمختلف صيغها.

ولم يقتصر دور الدولة عند هذا الحد، فقد خصصت مبالغ أخرى لدعم الإصلاحات داخل المؤسسات العمومية والخاصة وتمويل القطاع الإنتاجي للأنشطة الفلاحية والصيد البحري، بغلاف إجمالي بلغ 110,40 مليار دج على طول فترة الإنعاش، على الرغم من أن قطاع الفلاحة والصيد البحري قد استفاد من دعم الدولة خلال سنة 2000 في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الريفية الرامي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي.

الشكل (4-26): الموارد المالية المخصصة لكل قطاع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-33).

الفرع الثاني: تقييم أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية في سياق تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حرصت الحكومة الجزائرية على اتخاذ عدة تدابير من أجل إنجاحه، حيث قامت بوضع مجموعة من الإجراءات الجبائية وإصدار جملة من الأحكام المالية، عن طريق تخصيص موارد مالية لصالح بعض القطاعات المساهمة في تهيئة الأرضية المناسبة لتنفيذ البرنامج المسطر، والتي كانت موزعة على النحو التالي:

الجدول (4-34): الموارد المالية المخصصة لفائدة بعض القطاعات على مدار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات السنوات
20	9,80	7,50	2,50	0,20	عصرنة الإدارة الجبائية
22,50	5,00	5,00	7,00	5,50	صندوق المساهمة والشراكة
2	0,40	0,50	0,80	0,30	تهيئة المناطق الصناعية
2	/	0,70	1,00	0,30	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0,08	/	/	0,05	0,03	إعداد نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46,58	15,20	13,70	11,35	6,33	المجموع

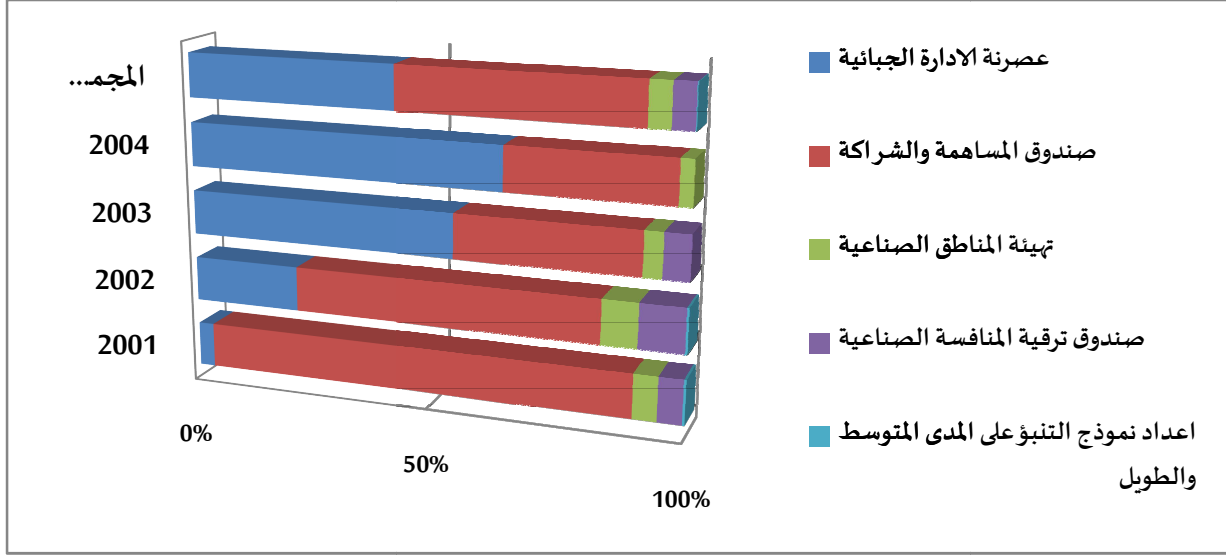
المصدر: زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2006/2005، الموقع الإلكتروني: <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/08/hhh2.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/25، على الساعة: 18:36، ص: 184.

يلاحظ من خلال الجدول (4-34)، أنّ السياسة المالية التي اعتمدها الدولة بالتزامن مع تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، كانت تصبّ أكثر في تمويل صندوق المساهمة والشراكة، الذي خصصت له مبلغ مالي بقيمة 22,5 مليار دج، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ 20 مليار دج لعصرنة الإدارة الجبائية، أما فيما يتعلق بتهيئة المناطق الصناعية ودعم صندوق ترقية المنافسة الصناعية، فقد خصصت الدولة لكل منهما مبلغ 2 مليار دج، في حين لم ينل النموذج المعد للتنبؤ المتوسط والطويل الأجل سوى مبلغ 800 ألف دج.

ومن خلال هذه السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يتّضح أنّ سعي الدولة وراء عصرنة الإدارة الجبائية، كان بغرض رفع وتيرة التحصيل الجبائي من أجل تخفيف الضّغط على الميزانية العامة وتقليص العجز، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الجبائية أمام المستثمرين لتحفيزهم أكثر على الاستثمار، أما بخصوص تمويل صندوق المساهمة والشراكة فكانت الدولة تحاول إعادة تنظيم كل من القطاعين، العمومي والخاص وتوسيع مجال الخوصصة ليشمل كل القطاعات الاقتصادية وإنجاح الشراكة مع الشركات الأجنبية في انجاز المشاريع التنموية.

وفيما يخص تهيئة المناطق الصناعية وتمويل صندوق ترقية المنافسة الصناعية، كانت تسعى الدولة من خلاله إلى تأسيس شركات في تنظيم واحد يعرف بالتجميعات، يهتم ببعث الاقتصاد وترقية النشاط الصناعي بالاعتماد على الآليات الحديثة في ذلك، مما يفتح الآفاق نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الشكل (27-4): الموارد المالية المخصصة لبعض القطاعات بالتزامن مع تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (34-4).

وفي ظلّ تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصاديّ، شهدت الوضعية الاقتصادية للجزائر عدة تطوّرات، فقد سجلت جل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تغيرات مهمة، كالنتائج المحلي الإجمالي، عدد مناصب الشغل في كل قطاع وحجم الدين الخارجي.

1. تطوّر حجم الناتج المحلي الإجمالي لمختلف القطاعات الاقتصادية: يتمّ التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما تطرحه القطاعات الاقتصادية من قيم مادية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، والتي تعكس في نفس الوقت حجم الاقتصاد ومعدل النمو المحقق في تلك الدولة. وفي هذا السياق بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال فترة الإنعاش الاقتصاديّ المعدلات التالية:

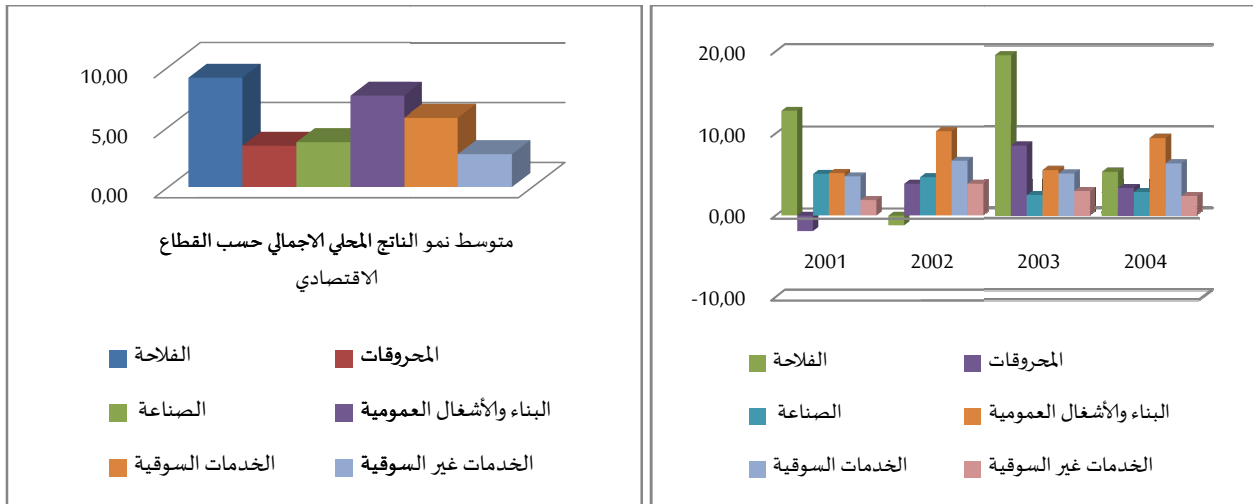
الجدول (4-35): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2004)

القطاع	السنوات	2001	2002	2003	2004	متوسط نمو الناتج
الزراعة		12,80	-1,20	19,50	5,40	9,13%
المحروقات		-1,90	3,90	8,50	3,30	3,45%
الصناعة		5,10	4,70	2,40	2,80	3,75%
البناء والأشغال العمومية		5,20	10,30	5,60	9,40	7,63%
الخدمات السوقية		4,80	6,70	5,20	6,40	5,78%
الخدمات غير السوقية		1,90	3,90	2,90	2,30	2,75%

المصدر: بنك الجزائر، القطاع الحقيقي، إحصائيات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/Croissance-PIB-annuelle-2000-2022.xlsx>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/20، على الساعة: 14:15.

من خلال معطيات الجدول (4-35)، يتبين أنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي في مختلف القطاعات الاقتصادية يشهد انخفاضات وارتفاعات على طول فترة برنامج الإنعاش، ولكن على العموم سجل كل من قطاع الزراعة وقطاع البناء والأشغال العمومية أعلى المعدلات، حيث بلغ نمو ناتجهما المحلي معدل 9,13 و7,63% على التوالي، في حين حقق قطاع الخدمات السوقية معدل 5,78%، وقطاع الصناعة معدل 3,75% فقط. ومن خلال ما سبق، نستخلص بأن برنامج الإنعاش الاقتصادي لم يساهم بالقدر الكافي الذي يسمح بتحفيز التنوع الاقتصادي وتوسعه أو انه يحتاج إلى فترة زمنية معينة لتحقيق الأقالع المطلوب.

الشكل (4-28): مساهمة القطاعات الاقتصادية في حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (4-35).

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

2. عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي: لقد ركز برنامج الإنعاش الاقتصادي على دعم العديد من القطاعات الاقتصادية، خصوصا تلك التي تقع خارج قطاع المحروقات مما زاد من فرص الطلب على اليد العاملة، التي لطالما كانت مغيبة في البرامج السابقة. وفي هذا السياق، يظهر الجدول الموالي عدد مناصب الشغل المستحدثة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي والممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004.

الجدول (4-36): تطوّر عدد مناصب الشغل لمختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2001-2004)

نسبة المساهمة	المجموع	2004	2003	2001	القطاعات السنوات
20,96%	4 341 534	1 617 125	1 412 340	1 312 069	الزراعة
13,16%	2 726 056	1 060 785	804 152	861 119	الصناعة
11,67%	2 417 494	967 568	799 914	650 012	البناء والأشغال العمومية
54,20%	11 226 156	4 152 934	3 667 650	3 405 572	التجارة والخدمات
100%	20 711 240	7 798 412	6 684 056	6 228 772	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص: 66-68.

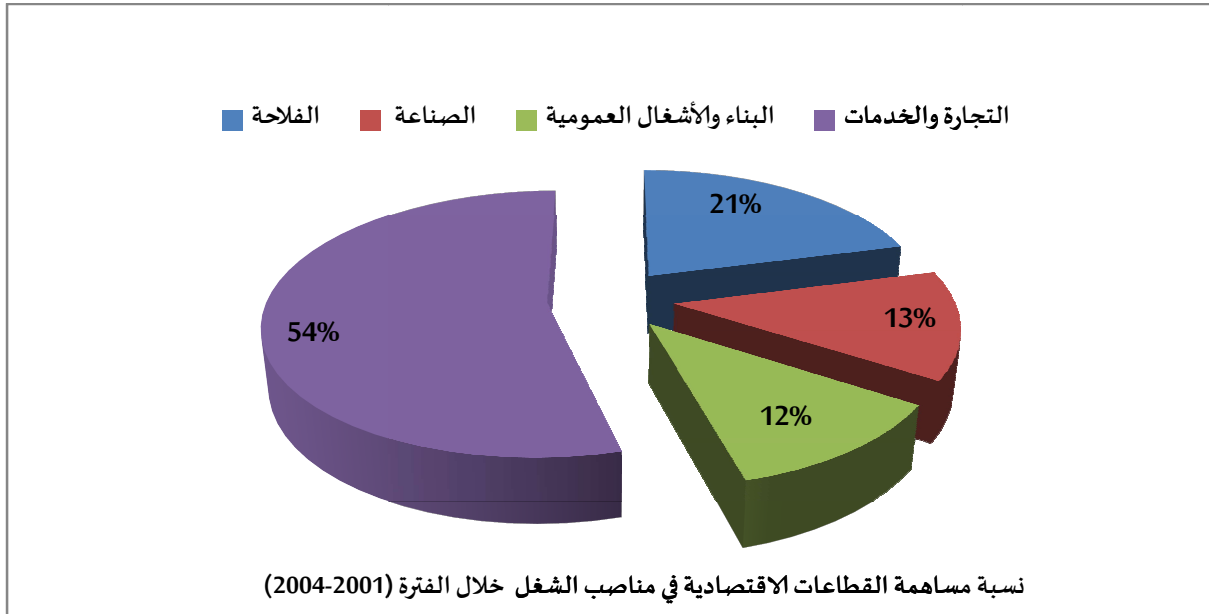
من خلال الجدول (4-36)، نجد أنّ قطاع التجارة والخدمات يستحوذ على عدد مناصب الشغل بنسبة تقدر بـ 54,20%، يليه قطاع الزراعة الذي يستوعب أكثر من 20% من اليد العاملة، بينما قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية فعده مناصب الشغل المسجلة فيهما خلال مرحلة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بلغت 13,16% و 11,67% على التوالي.

ومن هذا المنطلق نستخلص بأن تركيز الدولة كان ينصب أكثر على تنمية القطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى، ونلمس ذلك من خلال الغلاف المالي المخصص له، أما بخصوص ارتفاع حجم اليد العاملة في قطاع الخدمات والتجارة يعود إلى سياسة التجارة الخارجية التي أقرتها الجزائر سنة 2001 من خلال تنفيذ الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ما زاد في حجم التجارة والخدمات، ومن ثم زيادة الطلب على اليد العاملة.

أما عن قطاع البناء والأشغال العمومية، تبقى مناصب الشغل فيه ضئيلة نتيجة لعدم الاهتمام الكافي به من طرف الدولة على الرغم من الغلاف المالي المخصص له وسياسة الإنفاق المنتهجة من طرف الحكومة، لاسيما وأن معدل النمو يتحدد أساسا على ما يقدمه قطاع المحروقات من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فإن مساهمته في خلق فرص العمل تبقى متوسطة على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به من طرف الدولة، حيث تم منح العديد من الإعفاءات الجبائية لصالح المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة التي تنشط ضمن وكالات الدعم وتشغيل الشباب.

الشكل (4-29): نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في عدد مناصب العمل خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-36).

ولكن رغم التفاوت الكبير في حجم التّمويل بين القطاعات الاقتصادية، فقد ساهم برنامج الإنعاش الاقتصادي في تقليص مستويات البطالة من 27,3% سنة 2001 إلى 17,6% سنة 2004 بفارق 10%، حسبما يظهره الجدول التالي:

الجدول (4-37): تطوّر معدلات البطالة بالجزائر للفترة (2001-2005)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة	27.3%	25.6%	23.7%	17.6%

المصدر: قرين رشيد، أثر النفقات الجبائية في تدعيم جاذبية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، جويلية

2018، الموقع الإلكتروني: <https://www-pnst-cerist-dz.snd1.arn.dz/doc.php?pdfname=archive/the0000000000000906802000940.pdf>، تاريخ

الإطلاع: 2023/07/27، على الساعة: 21:45، ص: 273.

3. نسبة النمو الاقتصادي المحقق خلال فترة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: إن الهدف الأول لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي هو تحفيز النمو الاقتصادي، عن طريق رفع سقف الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي يسمح بخلق عرض كلي مرّن يتجاوب مع الطلب الكلي المقابل له. وفي هذا السياق كانت معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة على النحو التالي:

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

الجدول (38-4): نسبة النمو الاقتصادي المسجلة خلال فترة تنفيذ سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004	البيان
	5.0	5.2	5.9	6.2	نسبة النمو في قطاع المحروقات
	-1.6	3.7	8.8	3.3	نسبة النمو خارج قطاع المحروقات
	2.6	4.7	6.9	5.2	نسبة النمو الحقيقية

المصدر: بن احمد لخضر ولباز الأمين، "الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)", مرجع سبق ذكره، ص: 95.

من خلال الجدول (38-4)، نلاحظ أن نسبة النمو في قطاع المحروقات قد حققت زيادة مستمرة خلال الفترة (2001-2004)، حيث بلغت نسبة الزيادة 1,2%، بينما نسبة النمو في القطاعات الأخرى قد سجلت أكبر نمو في سنة 2003 بمعدل فاق 8%، في وقت سجلت عجز قدره 1,6% سنة 2001، ليعاود النمو من جديد سنة 2004 بمعدل وصل إلى 3,3%.

ومن خلال معدل للنمو الاقتصادي خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، نستخلص الدور الفعال لسياسة الإنفاق العام الذي اعتمدهت الجزائر في دفع بوادر التنمية الاقتصادية، فمعدل النمو الاقتصادي المسجل بين القطاعات الاقتصادية حتى ولو لم يكن عند المستويات المقبولة، إلا أن هناك تطوّر خلال هذه الفترة، ويظهر ذلك من خلال معدلات النمو الحقيقية المسجلة والتي تراوحت ما بين 2,6 و5,2% خلال سنتي 2001 و2004.

4. حجم المديونية الخارجية: في ظل غياب الموارد المالية لتغطية النفقات وتمويل مشاريع التنمية، كان لزاما على الجزائر اللجوء إلى القروض الخارجية لسد تلك الثغرة، إلا أن السياسة التي اعتمدها الحكومة والمبنية على تنفيذ مجموعة من برامج التنمية الاقتصادية على مراحل، كان من شأنها أن تقلص من حجم الدين الخارجي. وفي هذا الصدد، بلغ حجم المديونية الخارجية خلال فترة دعم الإنعاش الاقتصادي، القيم التالية:

الجدول (39-4): تطوّر حجم المديونية الخارجية في ظل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	طبيعة الدين
	204	119	146	450	919	الدين الخارجي قصير الأجل
	22 587	22 878	23 544	21 898	90 907	الدين الخارجي المتوسط وطويل الأجل
	22 791	22 997	23 690	22 348	91 826	إجمالي الدين الخارجي

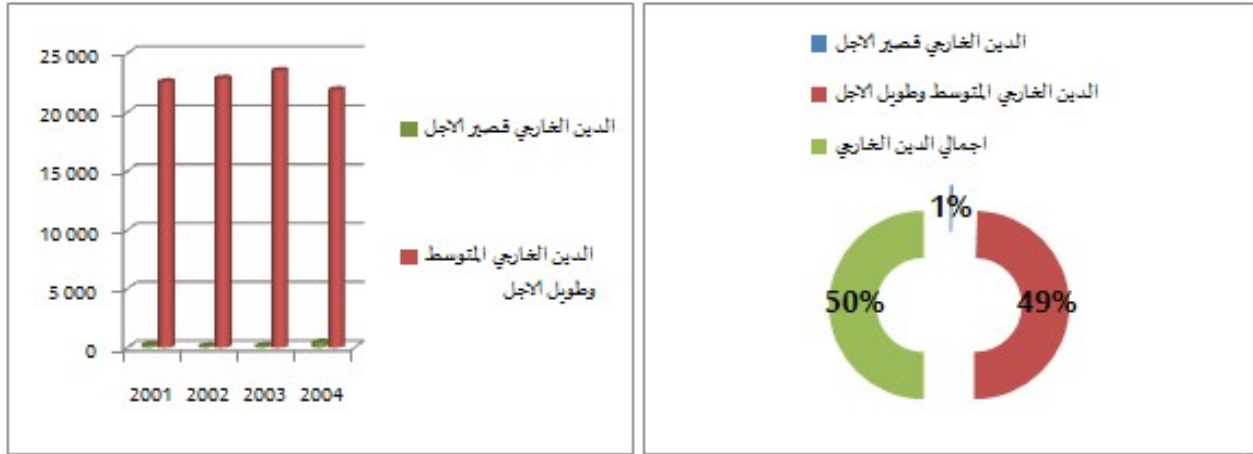
المصدر: بنك الجزائر، القطاع الخارجي، إحصائيات الدين الخارجي (1984-2021)، مرجع سبق ذكره.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

من خلال الجدول (4-39)، يلاحظ أن هناك تضارب بين الدين الخارجي قصير الأجل والديون المتوسطة والطويلة الأجل، فالدين قصير الأجل بعدما سجل مبلغ 204 مليون دولار خلال سنة 2001، انخفض خلال السنتين اللاحقتين، بقيم بلغت 119 و146 مليون دولار على التوالي، في حين ارتفعت قيمة الدين مجددا لأكثر من 200% في سنة 2004، أما بخصوص الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل فقد سجل خلال السنوات: 2001، 2002 و2003 ارتفاعات متتالية، تراوحت بين 22 587 و23 544 مليون دولار أمريكي قبل أن ينخفض الدين إلى 21 898 مليون دولار خلال سنة 2004، بمعدل قدره 7,51%.

ومن خلال ما تقدم، يتبين أن الدولة اعتمدت في سياستها الاقتراضية على الديون الطويلة والمتوسطة الأجل لغرض بناء الاقتصاد وهيكلته، مما يعني أنها كانت تسعى إلى تنفيذ المشاريع الكبرى التي يستغرق إنجازها وقت طويل، إضافة إلى أن التخلص من الاختلالات يحتاج إلى قدر من الزمن لتعزيز موقفها المالي تجاه الخارج.

الشكل (4-30): نسبة الدين الخارجي خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (4-39).

5. معدلات التضخم: يعبر التضخم عن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة؛ لذلك يعتبر من ضمن المؤشرات الأساسية التي تقيس مدى الاستقرار الاقتصادي الكلي بالجزائر، وقد سجلت معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي القيم التالية:

الجدول (4-40): يظهر تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	4,2%	1,4%	2,6%	3,6%

المصدر: معارف فريدة، "تقييم أداء الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2014)"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 02، جامعة بسكرة، ديسمبر 2017، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/88429>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/28، على الساعة: 23:15، ص: 447.

نلاحظ من خلال الجدول (4-40)، أن معدل التضخم قد بلغ ذروته في سنة 2001 بنسبة قدرت بـ 4,2%، ثم انخفض إلى 1,4% في سنة 2002، ثم عاود الارتفاع من جديد خلال سنة 2003 حيث بلغ معدل 2,6%، ليستمر الارتفاع أيضا خلال سنة 2004 بمعدل وصل إلى 3,6%.

ويفسر التفاوت في معدلات التضخم إلى سياسة الإنفاق الحكومي التي اعتمدها الدولة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وإستراتيجية الحد من نمو الكتلة النقدية وتقييد القروض الموجهة للاقتصاد، بالإضافة إلى إعادة تنشيط الاحتياطي الإجباري لبنك الجزائر، مما ساهم بالتحكم أكثر في السيولة المصرفية، وهو ما جعل معدل التضخم ينخفض إلى 1,4% خلال سنة 2002، ولكن مع الارتفاع المتواصل لأسعار النفط بعد ذلك وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والمالي، عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع من جديد¹.

الفرع الثالث: تحليل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

في إطار التحسن المسجل في المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (2001-2004) ونمو الإيرادات الجبائية بسبب ارتفاع أسعار النفط، عازمت الحكومة الجزائرية على مواصلة سياستها التنموية، حيث باشرت في تنفيذ برنامج جديد يعتبر مكمل للبرنامج السابق، يعرف بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصصت له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار، أي ما يعادل 4203 مليار دج، مما يعني أن مخصصاته تفوق مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي بـ 7 مرات²، وقد كان يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطن.

أما فيما يتعلق بتمويل مشاريع هذا البرنامج، فقد اعتمدت فيه الجزائر على موارد الميزانية العامة فقط، دون اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، وتم توزيع المخصصات المالية له حسب الجدول التالي:

¹ فتيحة كون، دور سياسات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو في رفع مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدينة، 2020/2019، الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-medea.dz:8080/bitstream/123456789/87/1>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/28، على الساعة: 20:05، ص: 182.

² جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

الجدول (4-41): الغلاف المالي المخصص لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

النسبة	المبلغ	البيان
45,41%	1 908,50	تحسين الظروف المعيشية للمواطن (السكن، التعليم، الصحة، الشباب، منطقة الجنوب والهضاب العليا، التضامن الوطني، تهيئة الأقليم...)
40,52%	1 703,10	تطوير المنشآت القاعدية (الطرق، النقل، الأشغال العمومية، الماء، بناء السدود...)
8,02%	337,20	دعم التنمية الاقتصادية (الزراعة والتنمية الريفية، الصيد البحري، الصناعة، الاستثمار...)
4,85%	203,90	تطوير الخدمة العمومية (العدالة، المالية، التجارة، الداخلية والبريد)
1,19%	50	تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال (شبكات الهاتف المحمول والثابت، شبكة الانترنت...)
100%	4 202,70	المجموع

المصدر: جدي عبد الحليم، فلفول عبد القادر، بن جلول خالد، الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، المداخل والحلول، جامعة تبسة، افريل 2018، الموقع الالكتروني: https://www.researchgate.net/publication/333390407_alankasat_alslbyr_llbramj_altnmwyt_alkhmasyt_ly_twazn_mwshrat_ada_almalyt_ala_mt_fy_aljzayr، تاريخ الاطلاع: 2023/07/30، على الساعة: 15:36، ص: 04.

يتبين من الجدول (4-41)، أنّ توزيع النسبة الأكبر من الغلاف المالي للبرنامج عادت إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، حيث خصّصت لها الدولة مبلغ 1908 مليار دج، ما يعادل 45,41% من إجمالي المبلغ المرصود، أما المنشآت القاعدية فقد خصّصت لها ميزانية بقيمة 1703,10 مليار دج ما نسبته 40,52%، في المقابل لم يستفد قطاع التنمية الاقتصادية والخدمة العمومية سوى بـ 8,02 و 4,85%، في وقت احتلّ فيه قطاع تكنولوجيات الاتصال المرتبة الأخيرة، بغلاف مالي قدره 50 مليار دج فقط الموفق لنسبة 1,19%.

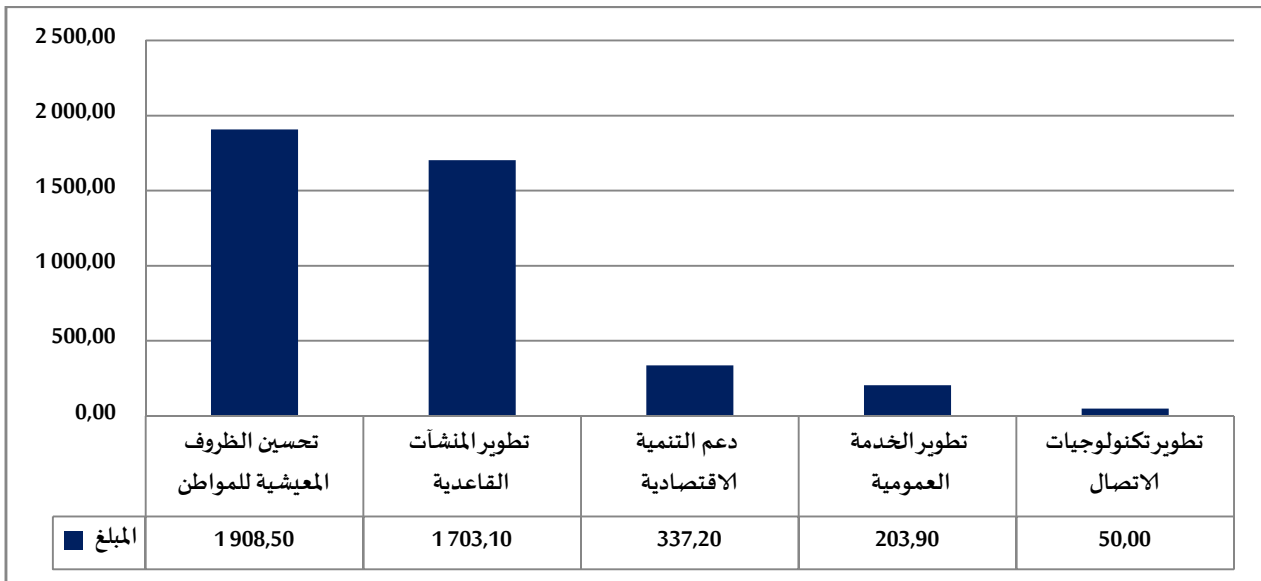
وانطلاقاً من تحليل معطيات الجدول، نستخلص أنّ الدولة الجزائرية كانت تسعى من خلال هذا البرنامج إلى دعم مجال التنمية المحلية والبشرية بالدرجة الأولى، عن طريق إنجاز أكثر من مليون وحدة سكنية بمختلف صيغها. أما فيما يخص تطوير البنية التحتية، فقد ركزت الدولة على تمويل قطاع النقل بمبلغ 700 مليار دج، الأشغال العمومية بمبلغ 600 مليار دج، والموارد المائية تمّ رصد لها مبلغ 393 مليار دج، وفي ظل هذه الموارد المالية الممنوحة تم الانطلاق في إنجاز مشروع الطريق السيار شرق غرب.

وفي جانب التنمية الاقتصادية، تمّ رصد أكثر من 300 مليار دج لدعم قطاعي الزراعة والتنمية الريفية، بهدف تحسين الإنتاج الوطني وتطوير المنتجات المحلية لتقليص فاتورة الاستيراد، خصوصاً فيما يتعلق بالمواد الغذائية واسعة الاستهلاك، أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد حظي بمبلغ 13,5 مليار دج فقط، وكذلك قطاع

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

السياحة الذي لم يستفد إلا بمبلغ 2,3 مليار دج؛ ما يعني أن الدولة قد ركزت جل اهتمامها صوب القطاع الفلاحي، وفي المقابل أهملت بقية القطاعات الرائدة الأخرى، التي تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية. وفيما يخص برامج تطوير الخدمة العمومية فقد تم تخصيص مبلغ 99 مليار دج لفائدة كل من وزارة الداخلية والعدالة باعتبارهما المسئولتان عن الخدمة العمومية، في وقت حصلت فيه وزارتي المالية والتجارة على مبلغ 67 مليار دج، حيث كانت تسعى الدولة من خلال ترقية الخدمة العمومية إلى تقريب الإدارة من المواطن وعصرنتها¹. أما برنامج تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال فقد كانت تهدف الدولة من خلاله إلى توسيع شبكة الهاتف النقال ورفع سرعة الانترنت.

الشكل (4-31): توزيع الغلاف المالي بين القطاعات الاقتصادية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-41).

الفرع الرابع: تقييم الوضعية الاقتصادية في ظل تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

لقد كان للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي انعكاسات على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لاسيما وأنه برنامج متكامل من حيث حجم المخصصات المالية التي حظي بها، لذلك يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية خلال هذه الفترة انطلاقا من التغيرات التي طرأت على اهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطوّر الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2015/2016، الموقع الالكتروني: https://www.univ-oran2.dz/images/these_memoires/FSS/Doctorat/TDSS-22، تاريخ الاطلاع: 2023/07/30، على الساعة: 16:50، ص 139-140.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

1. أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على الناتج الداخلي الخام: لقد ساهمت الارتفاعات المسجلة في أسعار النّفط خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصاديّ، في تحفيز العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى على مواصلة النمو وما ساهم في تحسن المؤشرات الكليّة للاقتصاد، ولكن ما فتئ أن تراجع معدّل نمو الناتج الداخلي الخام لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم التّمو الاقتصاديّ متأثراً بتراجع أسعار النّفط خلال سنة 2008، لذلك كانت التّناج كما يلي:

الجدول (4-4): تطوّر نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في حجم النمو الاقتصاديّ للفترة (2005-2009)

القطاع	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط نمو الناتج
المحروقات		%44,33	%45,59	%43,67	%45,14	%31,03	%41,95
الزراعة		%7,69	%7,53	%7,52	%6,43	%9,24	%7,68
الصناعة		%5,53	%5,27	%5,12	%4,69	%15,72	%7,27
البناء والأشغال العمومية		%7,46	%7,91	%8,81	%8,64	%10,92	%8,75
الخدمات		%20,08	%19,94	%20,64	%19,39	%23,8	%20,77
باقي القطاعات		%14,91	%13,76	%14,24	%15,71	%19,29	%15,58

المصدر: جمال دقيش، أثر سياسة الإصلاح الاقتصاديّ للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكليّة 1988-2015، مرجع سبق ذكره، ص

ص:21-22.

يلاحظ من خلال الجدول (4-4)، أنّ قطاع المحروقات مازال يمثل حصة الأسد في المساهمة في حجم النمو الاقتصاديّ، وذلك ببلوغه متوسط نمو فاق 41% خلال فترة (2005-2009)، كما حقق قطاع الخدمات نسبة متوسط نمو قاربت 21%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بمتوسط قدره 8,75%، لتبقى مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة أقل نسبة مساهمة بمعدل 7,68 و 7,27% على التوالي لذات الفترة. بينما سجلت باقي القطاعات الأخرى متوسط نمو قدر بـ 15,58%.

وانطلاقاً من التّناج المتوصل إليها، نستخلص أن هناك تقدم ملحوظ في فرص التنوع الاقتصاديّ، حيث إنّ معظم القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات قد حققت نمواً مستمراً على طول فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاديّ، فنجد مثلاً أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد سجل زيادة في معدل النمو بقيمة فاقت 3% خلال هذه المدة، نتيجة الدعم المالي المخصص له وتحديث البنية القاعدية. أما قطاع الصناعة فقد حقق هو الآخر نمواً معتبراً وهذا في ظل الدعم الجبائي الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث استفادت من إعفاءات جبائية واسعة، لاسيما المؤسسات الحديثة النشأة وتلك التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

أما عن تطورات أسعار النفط وما قابلها من إيرادات جبائية وكذا النفقات العامة المسجلة خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، فقد كانت كما يلي:

الجدول(43-4): نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة

(2009-2005)

الوحدة: مليار دج

البيان	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار التّلف (دولار للبرميل)		50,59	61	69,04	94,1	60,86
الإيرادات العادية		640,47	720,88	766,75	965,29	1 146,61
الإيرادات البترولية		2 267,83	2 714	2 711,85	1 715,40	1 927
الإيرادات الجبائية الكليّة(1)		2 908,30	3 434, 88	3 478,60	2 680,69	3 073,61
النفقات العامة(2)		2 052,03	2 453, 01	3 108,67	4 191,05	4 246,33
نسبة تغطية(2/1)		%141,73	%140,03	%111,90	%63,96	%72,38

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). حوصلة إحصائية (1962-2021)، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص:246؛ Statista Research Department, « Prix annuel moyen du pétrole brut de l'OPEP entre 1960 et 2022(en dollars des États-Unis par baril) », publié le 03-02-2023, <https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960>, consulté le: 31-07-2023 à 19 :25.

يلاحظ من خلال الجدول(43-4)، أنّ الإيرادات الجبائية قد شهدت ارتفاعا متواصلا على مدار ثلاث سنوات الممتدة من سنة 2005 إلى 2007، بزيادة فاقت نسبة 19 %، قبل أن تتراجع في سنة 2008 إلى أكثر من 29,7% وترتفع قليلا في سنة 2009.

يفسر الانخفاض المسجل في الإيرادات الجبائية الكليّة خلال السنتين الآخريتين إلى التراجع الحاصل في مداخيل الجباية البترولية، حيث تهاوت أسعار النفط مع نهاية سنة 2008 إلى أقل من 30 دولار للبرميل، بينما سجلت مداخيل الجباية العادية ارتفاعا طفيفا على طول فترة (2009-2005)، ولو أن هذا الارتفاع لا يرقى إلى المستوى الذي يضمن التغطية اللازمة للنفقات.

وفي هذا السياق شهدت نسبة تغطية الجباية للنفقات العامة ارتفاعا كبيرا خلال السنوات 2005، 2006 و2007، المتزامنة مع فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو والتي تعدّت 110%، مدعومة بالارتفاع المسجل في مداخيل الجباية البترولية على أثر ارتفاع أسعار البترول؛ ولكن مع التراجع الكبير المسجل في أسعار هذا الأخير

خلال سنتي 2008 و2009، متأثراً بالأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب على المحروقات، تهاوت الإيرادات الجبائية الكليّة مما ساهم في تقليص نسبة تغطية إلى أقل من 64 و73% خلال هاتين السنتين.

2. أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على حجم الدين الخارجي: خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، سجلت المديونية الخارجية انخفاضا محسوسا وهذا في ظل تراجع سياسة الاقتراض من الخارج وكذا المداخيل المحققة خلال هذه الفترة، وقد سجل حجم الدين الخارجي القيم التالية:

الجدول(4-4): تطوّر حجم الدين الخارجي خلال مرحلة انجاز البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

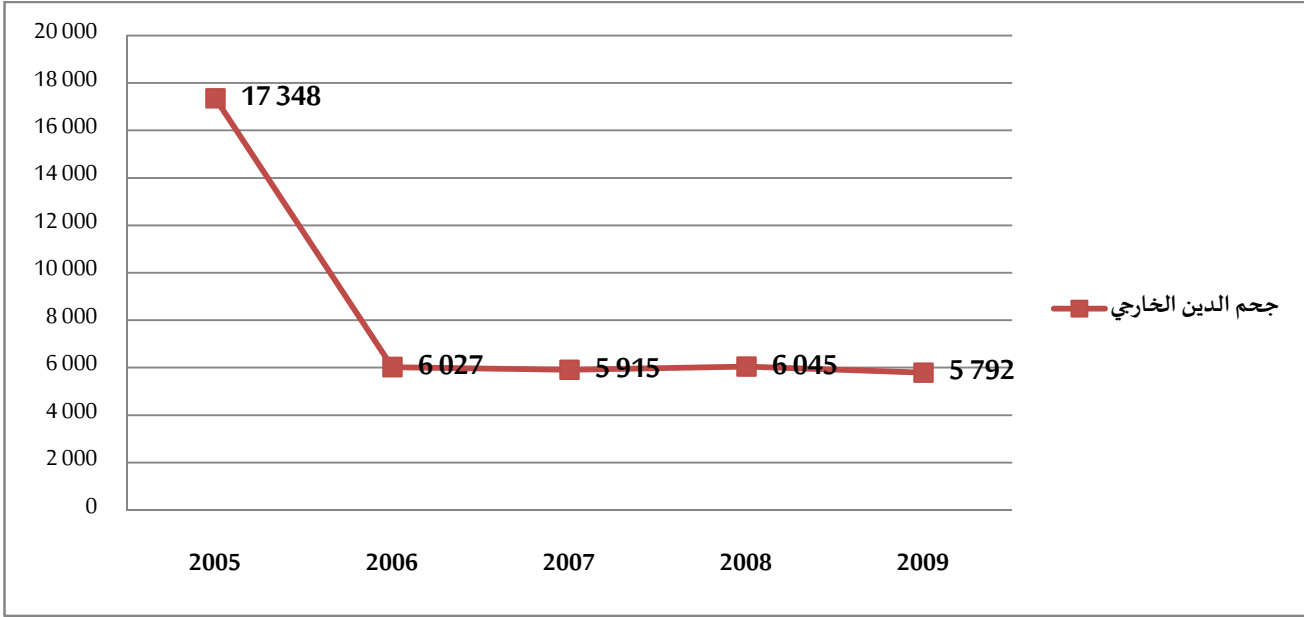
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
البيان						
حجم الدين الخارجي	17 347,50	6 026,78	5 915,39	6 045,08	5 792,19	41 126,94
نسبة التطوّر	%42,18	%14,65	%14,38	%14,70	%14,08	%100

المصدر: بنك الجزائر، القطاع الخارجي، إحصائيات الدين الخارجي (1984-2021)، مرجع سبق ذكره.

انطلاقاً من الجدول(4-4)، يتبين أنّ حجم المديونية قد تراجع بمعدلات كبيرة، فبعدما كانت تبلغ 42,18% خلال سنة 2005، تهاوت إلى 14,08% خلال سنة 2009، بفارق تعدّي 28%.
يعكس هذا الانخفاض المحسوس في حجم الدين الخارجي خلال هذه الفترة، إلى مباشرة الدولة بتسديد معظم ديونها اتجاه العالم الخارجي، وذلك بفضل المداخيل المحققة من الجباية البترولية على أثر الارتفاعات المسجلة في أسعار التّفط بالأسواق الدوليّة¹.

¹ هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)"، مرجع سبق ذكره، ص:47.

الشكل(4-32): تطوّر حجم المديونية الخارجية للفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (44-4).

3. أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على رصيد ميزان المدفوعات: يشكل ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الوضعية الاقتصادية للبلد، وهذا انطلاقاً من الحسابين الرئيسيان المشكلان له، الحساب الأول هو الحساب الجاري، أما الثاني فهو حساب العمليات الرأسمالية. والجدول التالي يبين تطوّر رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الجدول(4-45): تطوّر رصيد ميزان المدفوعات للفترة (2005-2009)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
رصيد الحساب الجاري		21,18	28,95	30,54	34,45	0,4	115,52
رصيد حساب رأس المال		-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,46	-10,45
رصيد ميزان المدفوعات		16,94	17,73	29,55	36,99	3,86	105,07

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، النقود والقروض، الموقع الإلكتروني:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13_Monnai_Credit1962_2020Ar.pdf، تاريخ الاطلاع: 20/07/2023، على الساعة: 21:25، ص: 255.

من خلال الجدول(4-45)، يلاحظ أنّ رصيد ميزان المدفوعات قد حقق زيادة معتبرة بين سنتي 2005 و2008، حيث تراوحت المبالغ المحققة ما بين 16,94 و36,99 مليار دولار، سجّل خلالها رصيد الحساب الجاري زيادة قدرت بـ 13,27 مليار دولار، كما تراجع عجز رصيد حساب رأس المال إلى أكثر من 7 مليار دولار. وفي المقابل

سجلت سنة 2009 تراجع كبير في رصيد ميزان المدفوعات الذي بلغ 3,86 مليار دولار، بانخفاض تعدى تسعة أضعاف الرصيد السابق لسنة 2008.

ويعود هذا التضارب في رصيد ميزان المدفوعات إلى التراجع المسجل في رصيد الحساب الجاري خلال سنة 2009، متأثراً بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتراجع الكبير المسجل في أسعار النفط، وباعتبار أن الموارد الطاقوية تعدّ الجزء الأكبر للصادرات الجزائرية، فقد تراجعت بأكثر من 32 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2008 و2009، مما قلص من فائض الميزان التجاري، ناهيك عن قيام الدولة بتسديد مختلف قروضها الخارجية قد ساهم في انخفاض رصيد حساب رأس المال.

4. أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات البطالة ومستويات التضخم: لقد ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في تقليص معدلات البطالة وخفض مستويات التضخم، نتيجة الإستراتيجية التي اعتمدها الدولة والمبينة على تخصيص أغلفة مالية معتبرة لفائدة دعم التنمية البشرية والاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وفي هذا السياق، تم كانت نسبة التشغيل ومعدلات كل من البطالة والتضخم خلال الفترة (2009-2005)

على النحو التالي:

الجدول (46-4): نسبة التشغيل والبطالة ومعدلات التضخم خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
البيان					
نسبة التشغيل	34,7%	37,2%	35,3%	37,0%	37,2%
نسبة البطالة	15,3%	12,3%	13,8%	11,3%	10,2%
معدل التضخم	1,4%	2,3%	3,7%	4,9%	5,7%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 69-73، وادبوس سارة ولسبع مريم، "تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2000)"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الطارف، ديسمبر 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/169525>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/01، على الساعة: 17:15،

ص: 42.

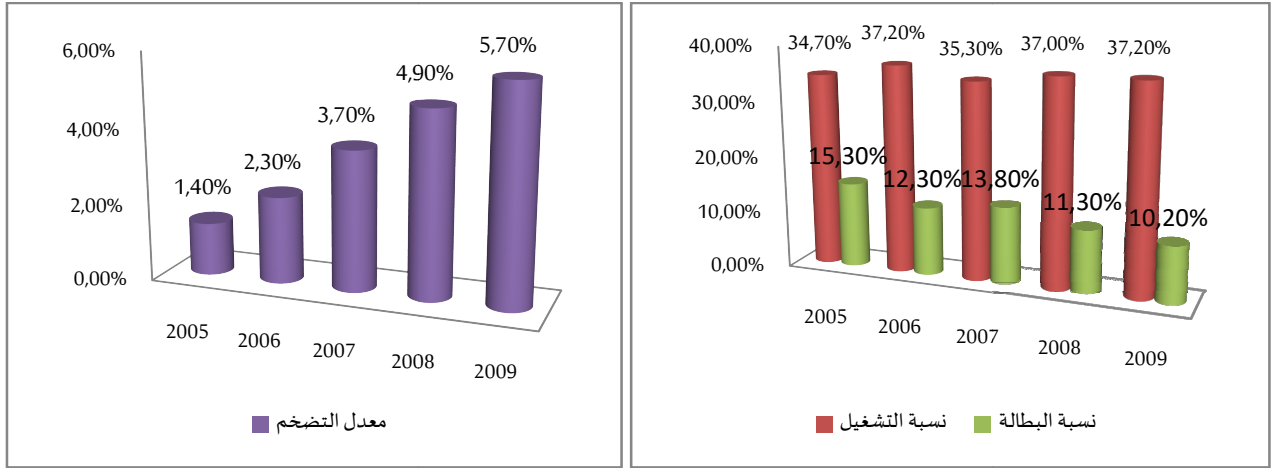
انطلاقاً من المعطيات المدونة في الجدول (46-4)، يلاحظ أن هناك تطوّر ملحوظ في معدلات التشغيل وفي المقابل تراجع في نسبة البطالة، فبعدما سجلت هذه الاخيرة نسبة 15,3% سنة 2005، انخفضت إلى 10,2% في سنة 2009، ونفس الأمر بالنسبة لحجم التشغيل الذي قفز من نسبة 34,7% سنة 2005 إلى 37,2% خلال سنة 2009.

وهذا التقدم المسجل في نسبة التشغيل والانخفاض الكبير في حجم البطالة يعود بالدرجة الأولى إلى سياسة الإنفاق الحكومي التي تبنتها الدولة، حيث سمحت بخلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى التوسع في المجال الاستثماري الذي زاد في الطلب على اليد العاملة، كما قامت الدولة باحداث صيغ للتوظيف بالتعاقد لخريجي الجامعات في المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات العمومية.

وفي جانب آخر، نجد أن معدلات التضخم قد شهدت خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو تطوّر ملحوظ، فقد سجلت زيادة في هذه الفترة تعدّت معدل 4,3%، فبعدما كان المعدل عند 1,4% سنة 2005 انتقل إلى 5,7% في سنة 2009.

تفسر ارتفاع مستويات التضخم خلال هذه الفترة إلى ارتفاع مؤشر الأسعار للعديد من السلع والمواد الاستهلاكية، خاصة المنتجات الغذائية والمنتجات الفلاحية الطازجة، بالإضافة إلى الزيادة العالمية في أسعار عدة منتجات، كالحبوب ومشتقات الألبان التي كانت تستورد بكميات كبيرة في وقت كان العالم يعيش أزمة مالية خانقة¹.

الشكل (4-33): تطوّر نسبة التشغيل ومستويات البطالة ومعدل التضخم خلال مرحلة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-46).

المطلب الثالث: تحليل وتقييم البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي

لقد واصلت الجزائر سياستها التنموية من خلال تنفيذ المزيد من البرامج، بحيث يعتبر كل من البرنامج الخماسي للتنمية وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي من أكبر البرامج التي خصصت لها الدولة أرصدة مالية ضخمة، وهذا بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد واستكمال باقي المشاريع التي كانت لا تزال قيد الإنجاز في البرامج السابقة.

¹ ادبوب سارة ولسبع مريم، "تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)"، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

الفرع الأول: تحليل البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية كبرنامج مكمل للبرامج السابقة، فهو يندرج ضمن البرامج التي تعمل على إعادة الإعمار الوطني التي اعتمدت منذ سنة 2001، وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية السابق الراحل عبد العزيز بوتفليقة قد ترأس اجتماعا لمجلس الوزراء في 24 ماي 2010، أقر خلاله على الموافقة على هذا البرنامج، والذي ينص في فحواه على إطلاق برنامج الاستثمارات العمومية للفترة (2010-2014).

وفي هذا السياق تم رصد غلاف مالي لهذا البرنامج قدر بـ 286 مليار دولار، وهو ما يعادل 21.214 مليار دج، بحيث خصص جزء منه لاستكمال المشاريع الكبرى التي هي قيد الانجاز بمبلغ قدره 9.700 مليار دج، والجزء الآخر لإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج¹.

والجدول الموالي يظهر توزيع الغلاف المالي بين مختلف القطاعات الاقتصادية في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014).

الجدول (4-47): الغلاف المالي المخصص للقطاعات الاقتصادية المستهدفة في ظل البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

النسبة	المبلغ المخصص (مليار دج)	القطاعات المستهدفة
%45,64	9.696	1- برامج التنمية البشرية:
	3700	السكن
	1898	التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين
	619	الصحة
	1800	تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية
	1679	قطاعات أخرى (التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الثقافة، الشؤون الدينية، الاتصال)
%39,54	8.400	2- برامج تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية
	3100	قطاع الأشغال العمومية
	2800	قطاع النقل
	2000	قطاع المياه ومحطات النحلية
	500	تهيئة الأقليم والبيئة

¹ هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)"، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

	3.150	3- برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني
%14,83	1000	قطاع الفلاحة والتنمية الريفية
	150	ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	2000	التنمية الصناعية
%100	21.214	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 حول برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص ص:02-03، وأحمد ضيف ونسيمة بن يحي، "تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 07، جامعة المدينة، افريل 2017، الموقع الالكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28005>، تاريخ الاطلاع: 02/08/2023، على الساعة: 18:29، ص:172.

من خلال الجدول (4-47)، يتبين أنّ الدولة قد خصّصت الجزء الأكبر من هذا التّمويل لصالح برامج التنمية البشرية، فقد خصّصت لها نسبة فاقت 45% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، استفاد خلالها قطاع السكن من مبلغ 3700 مليار دج لإنجاز مليوني (02) وحدة سكنية بمختلف صيغها موزعة كما يلي: 500.000 سكن إيجاري، 500.000 سكن ترقيوي، 700.000 سكن ريفي و300.000 للسكنات الهشة، كما استفاد قطاع التربية الوطنية من مبلغ قدره 852 مليار دج لغرض انجاز 5000 منشأة تربوية، منها 1000 إكمالية و850 ثانوية، واستفاد أيضا قطاع التعليم العالي من غلاف مالي قدر بـ 868 مليار دج لإنجاز 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان لإيواء الطلبة، أما قطاع التعليم والتكوين المهنيين فتّم رصد له غلاف مالي قدره 178 مليار دج لإنشاء أكثر من 300 مؤسسة تكوينية.

أما بالنسبة لقطاع الصحة فقد استفاد هو الآخر بغلاف مالي معتبر، حيث خصّصت له الدولة مبلغ 619 مليار دج لإنجاز المنشآت الصحية والتي تشمل 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعدّدة الاختصاص، بالإضافة إلى أزيد من 1000 قاعة علاج و17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

وفي إطار تحسين الخدمة العمومية تم تخصيص مبلغ 379 مليار دج لتطوير وعصرنة قطاع العدالة وربطه بالشبكة المعلوماتية الذي انطلق فيه سنة 1999. كما استفاد قطاع التضامن الوطني بأكثر من 40 مليار دج لإنجاز أزيد من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين و40 مؤسسة خاصة تعنى بالحالات الطارئة، هذا وقد رصد مبلغ 1130 مليار دج لتطوير قطاع الشباب والرياضة بإنجاز 80 ملعبا لكرة القدم و750 مركبا رياضيا و160 قاعة متعدّدة الرياضات والعديد من المراكز لفائدة الشباب، كما رصد مبلغ 120 و140 مليار دج لكل من قطاع الشؤون الدينية وقطاع الثقافة.

أما بخصوص الغلاف المالي الذي خصصته الدولة لتطوير الهياكل والمنشآت القاعدية فقد تجاوز معدل 39% من الغلاف المالي للبرنامج ككل، حيث تمّ رصد مبلغ 3100 مليار لفائدة قطاع الأشغال العمومية لغرض إتمام انجاز الطريق السيار شرق غرب واستحداث أكثر من 2500 كلم من الطرقات الجديدة، كما تمّ إنجاز وتحديث أكثر من 20 ميناء للصيد البحري وتعزيز ثلاثة مطارات، كما ساهم البرنامج في إنشاء حوالي 500 دار لصيانة الطرقات و15 حظيرة جهوية للتدخلات وصيانة شبكات الطرق في الحالات الطارئة.

كما استفاد قطاع النقل من 2800 مليار دج من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتطوير النقل الحضري من خلال تهيئة 14 مدينة للنقل بالتراموي، كما خصّص مبلغ 2500 و1800 مليار دج من أجل تهيئة الأقليم والبيئة وتحسين الخدمات لدى الجماعات المحلية وعصرنة قطاع الضرائب والتجارة والعمل.

وبخصوص قطاع المياه فقد رصدت له الدولة أزيد من 2000 مليار دج لتنفيذ عدد من المشاريع، من أهمها انجاز 35 سد، إقامة 25 منشأة تحويل للمياه، 34 محطة لتحلية مياه البحر و3000 عملية تزويد بمياه الشرب ووضع إستراتيجية للحماية من الفيضانات.

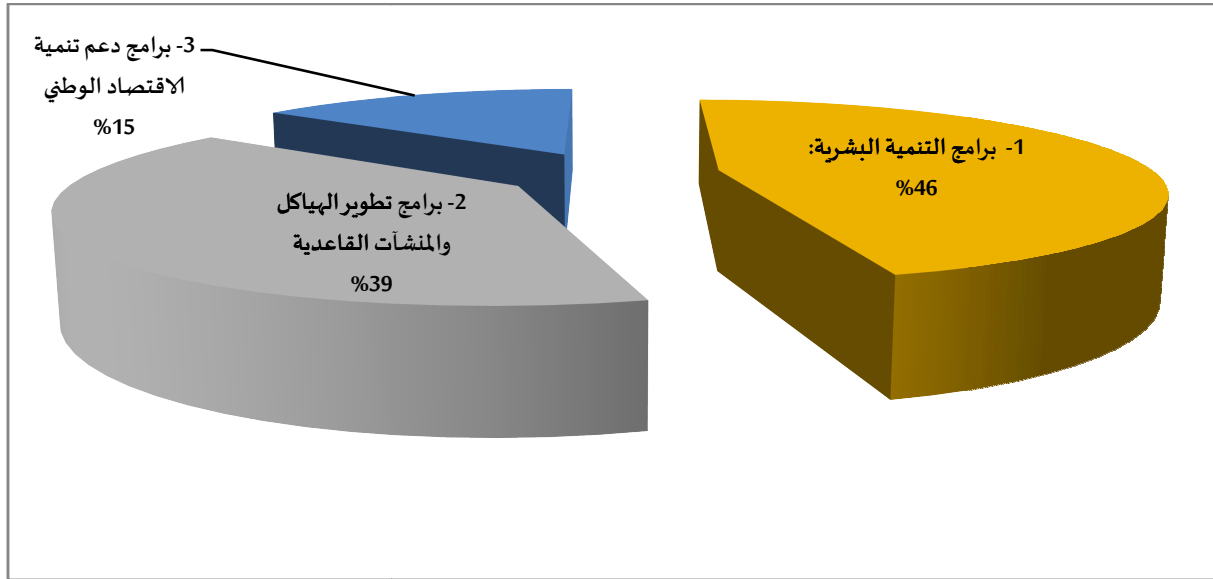
وقد استفاد أيضا قطاع الطاقة بأكثر من 350 مليار دج موجهة لغرض ربط المناطق الريفية بشبكة الغاز الطبيعي والكهرباء، حيث وضعت الدولة ضمن هذا المجال مخطط تزويد أكثر من مليون منزل بهذه الخدمات.

وبخصوص برامج دعم التنمية الاقتصادية، فقد رصدت لها مبلغ 3150 مليار دج أي ما نسبته 15% من إجمالي غلاف البرنامج، ركزت الدولة خلاله على دعم ومواصلة التنمية الفلاحية والريفية بغلاف مالي قدره 1000 مليار دج، وتم رصد أيضا مبلغ 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق استحداث مناطق صناعية وتقديم الدعم العمومي للتأهيل وتسهيل منح القروض البنكية لهذه المؤسسات.

وفي مجال التنمية الصناعية، خصصت الدولة أزيد من 2000 مليار دج لغرض إنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وتحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعة البتروكيمياوية¹.

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 حول برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-09.

الشكل (4-34): التوزيع المالي لمخصصات البرنامج الخماسي للتنمية على مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-47).

الفرع الثاني: انعكاسات البرنامج الخماسي للتنمية على أداء الاقتصاد الوطني

إنّ الغاية الأساسية التي كانت تسعى إليها الجزائر من خلال تنفيذ البرامج التنموية والقيام بالعمليات الاستثمارية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تضمن تحسين الظروف المعيشية للمواطن وترفع من كفاءة القطاعات الاقتصادية بما يزيد من قيمتها المضافة ويرفع من حاجتها لليد العاملة، كما يضاعف من حجم الصادرات ومن ثمّ يعزّز فرص النمو الاقتصادي. لذلك شكل برنامج التنمية الخماسي فرصة ذهبية لتحقيق ذلك في ظل الإنفاق الضخم الذي حظي به.

1. أثر برنامج التنمية الخماسي على حجم الناتج المحلي الإجمالي: على الرغم من الإنفاق الكبير الذي حظيت به جل القطاعات الاقتصادية، إلا أن مستويات النمو الاقتصادي بقيت ضعيفة خلال الفترة (2010-2014)، لاسيما بالنسبة لقطاع المحروقات الذي حقّق عجزا بلغ متوسط 3,1% متأثرا بالتراجع المسجل في الطلب العالمي على النفط وانخفاض الإنتاج نتيجة تواصل تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 على الاقتصاد العالمي. أمّا بخصوص القطاعات الاقتصادية الأخرى فقد حافظت على معدلات نمو مقبولة نوعا ما نتيجة الإنفاق الكبير الذي حظيت به في ظل البرنامج الخماسي للتنمية.

في هذا السياق بلغ متوسط النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات معدل 6,52%. ومن خلال هذه النتائج نجد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل نسب متدنية خلال فترة البرنامج الخماسي للتنمية، متأثرا بالتراجع المسجل في حجم الناتج المحلي الخام لقطاع المحروقات، حيث بلغ متوسط النمو

الحقيقي نسبة 3,42%، والجدول الموالي يظهر التطور الحاصل في حجم النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة (2010-2014).

الجدول(4-48): تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي للفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
معدل نمو الناتج المحلي الخام لقطاع المحروقات	-2,2	-3,3	-3,4	-6	-0,6	
معدل نمو الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات	6,3	6,2	7,2	7,3	5,6	
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	4,1	2,9	3,8	1,3	5	

المصدر: بنك الجزائر، القطاع الحقيقي، إحصائيات نمو الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سبق ذكره.

يلاحظ من خلال الجدول(4-48)، أنّ هناك تطور مستمر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حيث سجّلت الفترة (2010-2013) قفزة نوعية، انتقل المعدل خلالها من 6,3% سنة 2010 إلى 7,3% سنة 2013، بزيادة قدرها 1%، بينما سجلت سنة 2014 انخفاض في معدل النمو الذي بلغ 5,6% بتراجع قدره 1,7%.

أمّا بخصوص معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المحروقات فقد سجل تراجع كبير على طول الفترة (2010-2014)، إذ سجلت سنة 2013 أكبر نسبة عجز بمعدل بلغ 6%.

هذا التباين المسجل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى، أثر على معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ويفسر التراجع المسجل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المحروقات إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 على اقتصاديات الدول النفطية على غرار الجزائر، نتيجة التراجع الكبير المسجل في أسعار النفط.

وفي المقابل النمو الطفيف المسجل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الأخرى يعود بالدرجة الأولى إلى الغلاف المالي الكبير الذي حظيت به هذه القطاعات في ظلّ البرنامج الخماسي للتنمية والبرامج السابقة، حيث أن هذه البرامج أعطت دفعة قوية للأفلاع من جديد، ويظهر ذلك من خلال القيمة المضافة التي حققتها القطاعات الاقتصادية الكبرى على طول الفترة(2010-2014).

الجدول (4-49): تطور القيمة المضافة المنتجة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع	نسبة المساهمة
الفلاحة	1 015,26	1 183,21	1 421,70	1 640,00	1 772,20	7 032,37	13,26%
البناء والأشغال العمومية	1 194,11	1 262,56	1 411,16	1 569,31	1 730,20	7 167,34	13,51%
المحروقات	4 180,36	5 242,50	5 536,38	4 968,01	4 657,81	24 585,06	46,34%
الصناعات	617,40	664,20	729,51	771,78	837,71	3 620,60	6,82%
الخدمات	369,40	412,72	460,34	516,18	568,32	2 326,96	4,39%
التجارة	1 283,22	1 446,33	1 649,97	1 870,60	2 067,54	8 317,66	15,68%
المجموع	8 659,75	10 211,52	11 209,06	11 335,88	11 633,78	53 049,99	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المحاسبة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 271-

.272

يلاحظ من خلال الجدول (4-49)، أنّ قطاع المحروقات له حصّة الأسد في خلق القيمة المضافة للدولة حيث يساهم بنسبة 46,34% من الحجم الإجمالي للقيمة المضافة، يتبعه بعد ذلك كل من قطاع التجارة، البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة، بالنسب التالية: 15,68%، 13,51% و 13,26% على التوالي، في حين أنّ قطاعي الصناعة والخدمات تبقى مساهمتها في خلق القيمة المضافة ضعيفة بمعدل لا يتعدّى 7%.

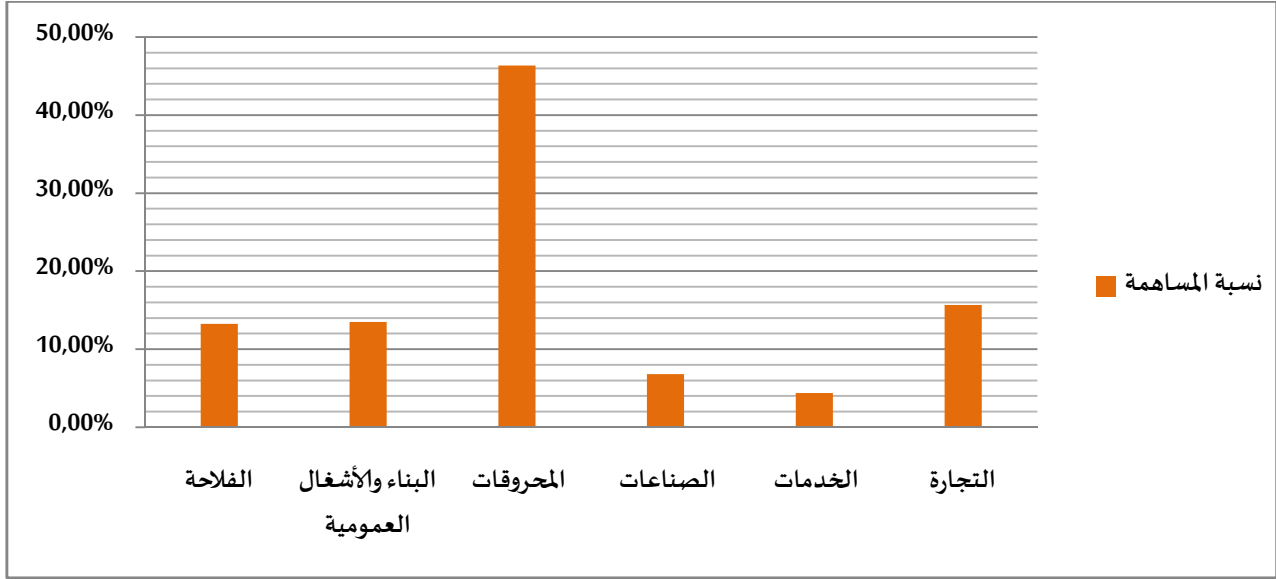
ويعود ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات إلى الإنتاج الضخم الذي تطرحه الشركات البترولية من النّفط والغاز الطبيعي في ظل وجود فائض في الموارد الطاقوية بالجزائر، أما بالنسبة لقطاع التجارة فإنّ الارتفاع المسجل في قيمته المضافة فيرجع بالدرجة الأولى إلى سياسة تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من طرف الدولة لتشجيع التصدير.

أما بخصوص قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة، فيعود الارتفاع المسجل في قيمتهما المضافة إلى الدّعم المالي المخصص من طرف الدولة في إطار البرنامج الخماسي للتنمية، حيث أسفر على تنفيذ العديد من مشاريع الإسكان والمنشآت القاعدية كالمؤسسات التربوية والصحية، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشاريع الفلاحية والأنشطة الزراعية، فعلى سبيل المثال قدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة (2010-2017) بنحو 41,2 مليون قنطار في وقت سجل معدل الإنتاج 32,6 مليون قنطار خلال الفترة (2000-2009)، كما أنّ المساحة المزروعة بالحبوب بلغت 40% من المساحة الكليّة المخصصة للزراعة¹.

¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإحصائيات الفلاحية حول إنتاج الحبوب، عبر الموقع الإلكتروني: <https://madr.gov.dz>. تاريخ الاطلاع 2023/08/04، على الساعة: 17:25.

وفي المقابل يعود انخفاض القيمة المضافة لقطاعي الصناعة والخدمات إلى عدم تفاعلها مع البرامج التنموية، فالمشاكل الهيكلية والمالية التي كان يعاني منها القطاع الصناعي العمومي وتدهور المناخ الاستثماري، ساهم في عرقلة النمو ومن ثم عجز الجهاز الإنتاجي في الاستجابة للطلب الكلي، أما قطاع الخدمات فعلى الرغم من ضعف قيمته المضافة إلا أنه حقق ارتفاع مستمر على طول الفترة (2010-2014) وهذا في ظل اتساع النشاط التجاري وديناميكية قطاع المواصلات¹.

الشكل (4-35): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة الخامة للدولة خلال الفترة (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-49).

1. أثر برنامج التنمية الخماسي على تطوّر حجم الدين الخارجي: إنّ القرار الذي اتخذته الجزائر في سنة 2004 حول التوقف عن الاستدانة الخارجية ومتابعتها في التسديد المسبق لمستحققاتها من جهة وتنفيذها لبرنامج التنمية الخماسي من جهة أخرى، ساهم في رفع حجم تحويلاتها نحو الخارج، وهو ما جعل حجم الدين الخارجي يتراجع إلى أدنى مستوياته. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

¹ بن الحاج جلول ياسين وشريط عابد، "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 04، جامعة أدرار، ديسمبر 2016، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19391>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/05، على الساعة: 16:56، ص: 126.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

الجدول(4-50): تطوّر حجم الدين الخارجي خلال فترة تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

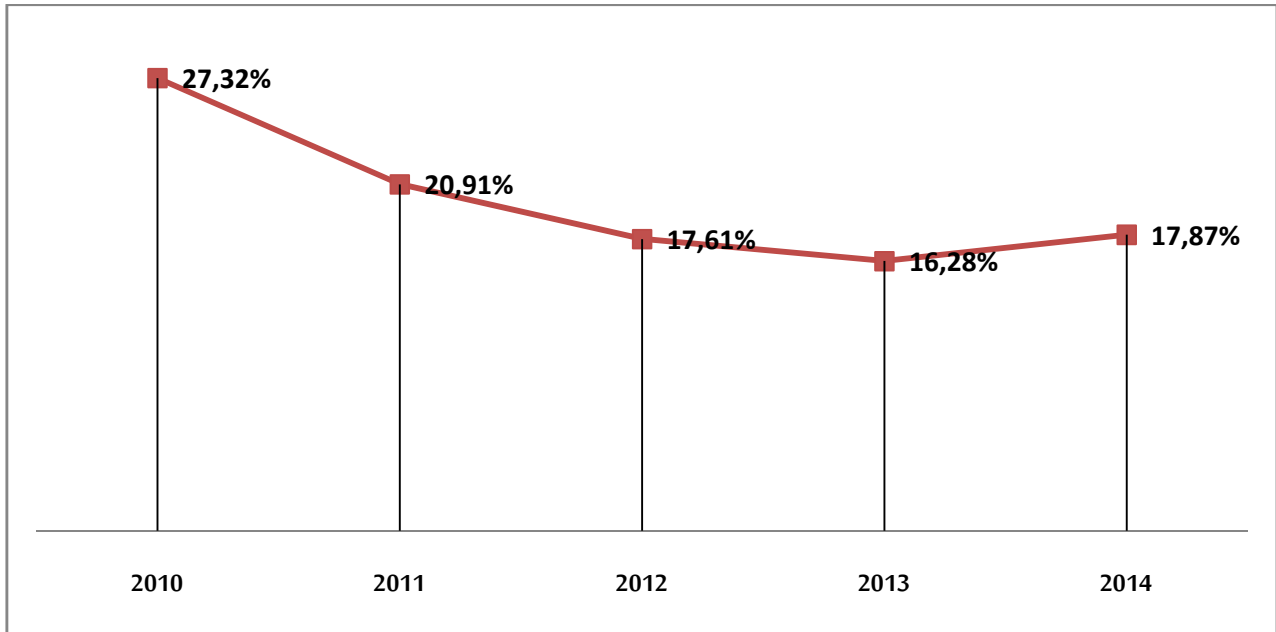
الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموع	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات البيان
21 242	3 796	3 458	3 742	4 443	5 803	حجم الدين الخارجي
%100	%17,87	%16,28	%17,62	%20,92	%27,32	نسبة التطوّر

المصدر: بنك الجزائر، القطاع الخارجي، إحصائيات الدين الخارجي (1984-2021)، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول(4-50)، يتبين أنّ حجم الدين الخارجي في انخفاض متواصل، فبعدما كان يبلغ %27,32 سنة 2010، تراجع إلى %17,87 خلال سنة 2014، بانخفاض قدره %9,45، ما يعني أنّ الدولة تسير في الاتجاه الصحيح من خلال تبنيها لسياسة التسديد المسبق لديونها، فبعدما كان حجم المديونية خلال الفترة (2005-2009) يتعدّى 41.126 مليون دولار أمريكي، انخفض إلى 21.242 مليون دولار أمريكي، بتراجع قارب النصف. ويفسر هذا التراجع الكبير في حجم المديونية الخارجية إلى الارتفاعات الكبيرة التي حققتها أسعار النفط، مما أسهم في ارتفاع مداخيل الجباية البترولية ومن ثم تراكم العملة الصعبة، حيث وصل احتياطي النقد الأجنبي إلى مبلغ 178,9 مليار دولار نهاية سنة 2014 حسب ما يظهره الجدول الموالي، وهو ما أكسب الجزائر فائض مالي معتبر لتسديد ديونها الخارجية.

الشكل(4-36): حجم المديونية الخارجية خلال تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول (4-50).

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

وبخصوص حجم الإيرادات الجبائية التي حققها الجزائر خلال فترة تطبيق مخطط التنمية الخماسي، وكذا مقدار احتياطي النقد الأجنبي فقد كانت موزعة على النحو التالي:

الجدول(4-51): تطوّر حجم النقد الأجنبي والإيرادات الجبائية خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)

البيان	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الاحتياطي الأجنبي (مليار دولار أمريكي)		162,2	182,2	190,6	194	195
الجباية العادية (مليون دج)		1 297 944	1 448 898	1 908 576	2 031 019	2 091 456
الجباية البترولية (مليون دج)		1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940
إجمالي الإيرادات الجبائية (مليون دج)		2 827 344	2 967 938	3 524 476	3 608 749	3 814 396
النفقات العامة		4 466 940	5 853 569	7 058 173	6 024 131	6 995 769

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 246؛

Oumehdhi Z, « Les réserves de change de l'Algérie ont baissé de 35 milliards de dollars en une année », publier le 15/03/2016,

<https://www.algerie-eco.com>, consulté le: 06-08-2023.

انطلاقاً من الجدول(4-51)، يتبين أن حجم الاحتياطي الأجنبي في ارتفاع مستمر خلال الخمس سنوات مدعوماً بالارتفاع المسجل في المداخل الجبائية، التي شهدت زيادة معتبرة بين سنتي 2010 و2014، خصوصاً بالنسبة للجباية العادية التي سجّلت زيادة معتبرة، تعدّت قيمة 793 مليار دج خلال هذه الفترة بالتزامن مع ارتفاع مداخل الجباية البترولية هي الأخرى، حيث تجاوزت مبلغ 1.722 مليار دج سنة 2014 مقابل مبلغ 1.529 مليار دج سنة 2010.

إن الزيادة المسجلة في حجم الإيرادات الجبائية جعلت احتياطي الصرف يقفز من مبلغ 162,2 مليار دولار أمريكي سنة 2010 إلى مبلغ 195 مليار دج سنة 2014.

كما سجلت النفقات العامة هي الأخرى ارتفاعاً متتالي ما بين سنتي 2010 و2012، حيث بلغت ذروتها سنة 2012 بمبلغ تعدّى 7058 مليار دج سنة 2012، قبل أن تنخفض قليلاً في سنة 2013، وتعاود الارتفاع من جديد سنة 2014.

تفسر الارتفاعات المسجلة في كل من الإيرادات الجبائية واحتياطي الصرف إلى القفزة الكبيرة التي سجلتها أسعار النّفط، والتي ارتفعت بأكثر من 25% خلال الفترة (2010-2014) مما ضاعف مداخل الجباية البترولية، أما ارتفاع حصيلة الجباية العادية فيرجع إلى النمو المسجل في القطاعات الاقتصادية نتيجة الإنفاق الكبير الذي

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

حظيت به، حيث تعددت النشاطات والمشاريع التنموية لاسيما في قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي.

3. أثر المخطط الخماسي للتنمية على رصيد ميزان المدفوعات: من خلال الاطلاع على رصيد ميزان المدفوعات يلاحظ أن صادرات المحروقات مازالت تشكل الحصة الأكبر من الحجم الكلي للصادرات، بينما الصادرات من السلع الأخرى تكاد تكون شبه معدومة، كما أنّ هناك ارتفاع في وتيرة الاستيراد للعديد من السلع والخدمات، ما يجعل ميزان المدفوعات في وضعية غير مستقرة، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(4-52): تطوّررصيد ميزان المدفوعات خلال فترة تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010-2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
طبيعة الرصيد					
رصيد الميزان التجاري	18 205	25 981	20 167	9 880	459
رصيد الحساب الجاري	12 149	17 766	12 418	1 153	-9 277
رصيد حساب رأس المال	3 177	2 375	-361	-1 019	3 396
رصيد ميزان المدفوعات	15 326	20 141	12 057	134	-5 881

المصدر: شليحي الطاهر وبن موفق زروق "توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010-2014)"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي البيض، ديسمبر 2019، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/131447>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/07، على الساعة: 23:15، ص: 107.

يلاحظ من خلال الجدول(4-52)، أن رصيد ميزان المدفوعات قد شهد انتكاسة كبيرة خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي، فبعدها سجل فائض معتبر خلال السنوات: 2010، 2011 و2012 بمتوسط رصيد تجاوز 15.000 مليار دولار أمريكي انخفض إلى مستويات قياسية بعد ذلك، حيث وصل العجز إلى 5.881 مليار دولار سنة 2014.

ويرجع الاضطراب الكبير المسجل في رصيد ميزان المدفوعات إلى تراجع مؤشرات كل من الميزان التجاري، الحساب الجاري وحساب رأس المال خلال الفترة (2012-2014). وهذا في ظل الأزمة النفطية التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط إلى 50 دولار للبرميل منتصف سنة 2014، وتراجع حصيلة الصادرات غير النفطية وارتفاع حجم الواردات خلال هذه السنوات.

من هذا المنطلق يتضح أن برنامج التنمية الخماسي ليس له أي أثر ايجابي على وضعية ميزان المدفوعات أو رصيد الميزان التجاري وأن الأمر كله يرجع إلى مداخيل المحروقات.

الشكل (4-37): تطوّر رصيد ميزان المدفوعات للفترة (2010-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-52).

4. انعكاس المخطط الخماسي للتنمية على فرص التشغيل: لقد حاولت الحكومة الجزائرية من خلال برنامج التنمية الخماسي استحداث ثلاث (3) ملايين منصب شغل، حيث تم الإعلان خلال انعقاد مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية الراحل عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 24 ماي 2010 عن الموافقة على تجسيد برنامج الاستثمارات العمومية المقرر انجازها خلال الفترة (2010-2014)، تم خلاله تسخير مبلغ 350 مليار دج لخلق فرص العمل ومرافقة الأدمج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني وكذا دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، بالإضافة إلى تمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل¹.

وبخصوص نسب التشغيل ومستويات البطالة خلال مرحلة تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية فقد شهدت ارتفاعا معتبرا لمناصب العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية حسبما يظهره الجدول الموالي:

الجدول (4-53): تطوّر مؤشرات التشغيل خلال تنفيذ البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	البيان
	%41,7	%40	%42	%43,2	%41,5	نسبة النشاط
	%37,6	%36	%37,4	%39	%37,5	نسبة التشغيل
	%10	%10	%11	%9,8	%9,8	معدل البطالة

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص: 74-78.

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 حول برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

من خلال الجدول (4-53)، يتضح أن عدد السكان النشطين قد ارتفع خلال (2010-2014)، حيث تراوح ما بين 40 و43,2%، كما ارتفعت نسب التشغيل لنفس الفترة فقد سجلت سنة 2013 أعلى نسبة قدرت بـ 39%، وفي المقابل تراجع عدد العاطلين عن العمل بعدما بلغ معدل البطالة أدنى مستوياته خلال سنتي 2013 و2014 بنسبة قدرت بـ 9,8%.

يفسر الارتفاع في مستويات التشغيل خلال هذه الفترة إلى الانعكاس الايجابي لبرنامج التنمية الخماسي على الاقتصاد، نتيجة للعدد المعبر لمناصب الشغل التي استحدثت في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ فقد سجل قطاع الفلاحة خلال هذه السنوات الخمس حوالي 4 ملايين و203 ألف منصب شغل، بينما قطاع الصناعة استحدث أكثر من مليون و347 ألف وظيفة وقطاع البناء والأشغال العمومية وفر ما يزيد عن مليون و748 ألف وظيفة، أما قطاع الخدمات فقد سجل هو الآخر ما يفوق 5 ملايين و982 ألف منصب عمل لنفس الفترة¹.

الفرع الثالث: تحليل برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019)

يمثل برنامج توظيف النمو الاقتصادي أحد أهم البرامج المكتملة والمسطرة من طرف الدولة ضمن سياستها الرامية إلى تحقيق التنمية، حيث حظي بغلاف مالي معتبر وصل عتبة 262 مليار دولار أمريكي من أجل مواصلة العمليات الاستثمارية السابقة والشروع في استثمارات جديدة للفترة (2015-2019). لذلك تم إنشاء صندوق يعنى بتسيير الاستثمارات العمومية ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 302-143.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا البرنامج لم ينل حظه الوافي، فالتراجع المسجل في أسعار التّفط أواخر سنة 2014 واستمراره لسنوات لاحقة ساهم في غلق حساب البرنامج مع نهاية سنة 2016، حيث تمّ تجميد معظم المشاريع المبرمجة التي لم ينطلق في إنجازها من خلال الإرسالية الصّادرة عن المديرية العامة للميزانية والإبقاء على تلك المشاريع التي تكتسي طابع الأولوية القصوى فقط. ولقد بلغت المخصصات المالية خلال سنتي 2015 و2016 مبلغ 5973,2 مليار دج، خصّص النصيب الأكبر فيها للمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية².

وفي هذا السياق تم توزيع الغلاف المالي للبرنامج بين القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

¹ شليحي الطاهر وبن موفق زروق، "توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010-2014)"، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

² هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

الجدول(4-54): الغلاف المالي المخصص لمختلف القطاعات الاقتصادية في ظل تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2016)

الوحدة: مليار دج

القطاعات	السنوات	2015	2016	المجموع	نسبة التمويل
الصناعة		5,1	4,8	9,9	0,2%
الفلاحة والري		209,4	198,2	407,6	6,8%
دعم الخدمات المنتجة		32,6	14,9	47,5	0,8%
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية		1 854,2	441,3	2 295,5	38,4%
التربية والتكوين		227,8	78,6	306,4	5,1%
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية		151,3	32,7	184,0	3,1%
دعم الحصول على السكن		234,3	24,4	258,7	4,3%
المخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى		900,0	860,0	1 760,0	29,5%
عمليات برأس المال		464,6	239,0	703,6	11,8%
المجموع		4 079,3	1 893,9	5 973,2	100%

المصدر: هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

من خلال الجدول(4-54)، يظهر أنّ قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية قد استحوذ على حصة الأسد، حيث حظي بنسبة 38,4% من إجمالي الغلاف المالي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، الذي حاولت خلاله الدولة استكمال المشاريع المبرمجة سابقا، كإتمام إنجاز الطرق البرية الخاصة بالهضاب العليا وإيصالها بخطوط جديدة مع مناطق الجنوب، كما نالت كل من المخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى نسبة 29,5% من الغلاف المالي، تم تخصيصها لتلبية حاجيات المواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية. أما بخصوص عمليات رأس المال فقد أخذت حصة 11,8% من المبلغ الكلي للبرنامج، ركزت خلاله الدولة على إعادة هيكلة الإدارات والمؤسسات العمومية وتخفيض قيم الفوائد.

أما قطاع الفلاحة والري فلم يحظ ضمن هذا البرنامج سوى بنسبة 6,8% من المبلغ الكلي، ونفس الأمر بالنسبة لقطاع الصناعة الذي أهمل خلال هذا البرنامج مقارنة بالبرنامج السابق الذي خصص له مبلغ 2000 مليار دج.

والملاحظ أيضا أن هناك انخفاض قياسي بين الغلاف المالي المخصص لسنة 2015 و2016، حيث تراجع خلال سنة 2016 بأكثر من 115%، نتيجة الانخفاض الكبير في مداخيل التّقط على أثر تهاوي الأسعار مما أوجب على الدولة التقليل في نفقاتها العمومية واتباع سياسة التقشف.

الفرع الرابع: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية

على أثر الهبوط الحاد لأسعار النفط، وجدت الجزائر نفسها مجبرة على الحد من نفقاتها العمومية، واقتصارها على تمويل المشاريع المهمة واستكمال تلك التي كانت قيد الانجاز في البرامج السابقة. لذلك لم ينل برنامج توطيد النمو الاقتصادي حقه في التمويل، واقتصر الإنفاق الحكومي للدولة على تخصيص غلاف مالي لسنتي 2015 و2016.

وفي ظلّ تطبيق البرنامج شهد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد تراجعاً في العديد من المؤشرات، على غرار التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الدين الخارجي، ميزان المدفوعات ومعدلات البطالة.

1. انعكاس برنامج توطيد النمو الاقتصادي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: في ظل الانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال سنتي 2015 و2016، وانعكاسه على مداخيل الجباية البترولية التي تراجعت بأكثر من 30 مليار دولار بين سنتي 2014 و2016، شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً وصل إلى 3,2% سنة 2016 بعدما كان قد بلغ نسبة 3,8% سنة 2014.

الجدول(4-55): تطوّر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2015-2016)

متوسط النمو	2016	2015	2014	السنوات القطاعات
3,4	1,8	6	2,5	الزراعة والصيد البحري (%)
2,4	7,7	0,2	-0,6	المحروقات (%)
4,2	3,7	5	4	الصناعات (%)
5,6	5,1	4,8	6,8	البناء والأشغال العمومية (%)
8,7	4,6	9	12,5	الخدمات المسوقة وغير المسوقة (%)
3,6	3,2	3,7	3,8	الناتج الداخلي الخام (PIB) (%)

المصدر: بنك الجزائر، القطاع الحقيقي، نمو الناتج المحلي الإجمالي، مرجع سبق ذكره.

انطلاقاً من الجدول(4-55)، يتبين أنّ هناك تراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين سنة 2014 و2016، حيث كان الانخفاض الأكبر ضمن قطاع المحروقات الذي بلغ متوسط نموه 2,4%، على خلفية تهاوي أسعار النفط إلى مستويات قياسية، وفي المقابل سجل معدل نمو الناتج لقطاع البناء والأشغال العمومية أكبر قيمة والتي بلغت متوسط 5,6%، وهذا نتيجة الدعم الذي أولته الدولة لمشاريع البنى التحتية من تحديث لشبكة الطرقات ومواصلة لسياسة التعمير والإسكان.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

كما بلغ أيضا متوسط معدل نمو الناتج لقطاع الصناعة عتبة 4,2%، والخدمات المسوقة وغير المسوقة نسبة 8,7%، في وقت بلغ متوسط نمو الناتج لقطاع الزراعة والصيد البحري أدنى المستويات بنسبة وصلت إلى 3,4% مقارنة مع باقي القطاعات خارج المحروقات.

2. انعكاس برنامج توظيف النمو الاقتصادي على معدل التضخم: يعتبر برنامج توظيف النمو الاقتصادي أحد أهم البرامج التي حظيت بإتفاق مالي معتبر من طرف الدولة، بهدف تحفيز القطاعات الاقتصادية على الإنتاج ومن ثم خفض معدل التضخم.

إن الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط ما بين سنتي 2015 و2016 وتراجع مداخيل البترول، جعل الحكومة الجزائرية تعيد حساباتها، حيث قامت بتجميد العديد من المشاريع المبرمجة وتقليص النفقات العمومية والتركيز فقط على استكمال تلك المشاريع التي هي قيد الانجاز والتي تخص تشغيل الشباب، وقد كان نتيجة لذلك ارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة حسبما يظهره الجدول التالي.

الجدول(4-56): تطوّر معدلات التضخم وصيد الميزانية خلال تنفيذ برنامج توظيف النمو الاقتصادي للفترة (2015-2016) الوحدة: ملياردج

السنوات	2016	2015	البيان
نسبة التطوّر (%)			
	2 472,2	2 354,64	إيرادات الجباية العادية
	1 682,55	1 722,94	إيرادات الجباية البترولية
	846,82	474,95	إيرادات غير جبائية
	4 154,75	4 077,58	إجمالي الإيرادات
	7 297,49	7 656,33	النفقات العامة
	- 2 295,92	- 3 103,8	رصيد الميزانية
	6,4	3,42	معدل التضخم (%)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 248، وبنك الجزائر، القطاع الحقيقي، مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول(4-56)، نلاحظ أنّ معدل التضخم قد ارتفع بشكل قياسي بين سنتي 2015 و2016، بالزيادة قدرها 87,13%، فبعد ما كان المعدل 3,42% سنة 2015، أصبح 6,4% سنة 2016، هذا الارتفاع الذي صاحبه عجز في رصيد الميزانية بأكثر من 12% خلال هذه الفترة، نتيجة ارتفاع حجم النفقات العمومية على حساب الإيرادات العامة التي تراجعت أيضا بفعل انخفاض مداخيل الجباية البترولية على أثر تهاوي أسعار النفط خلال سنتي 2015 و2016 نتيجة تراجع الطلب العالمي، في وقت سجلت الإيرادات غير الجبائية زيادة بمعدل 9,86% مدعومة بنمو الإيرادات الاستثنائية والمختلفة للميزانية.

ويفسر ارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى تراجع صادرات الجزائر من المحروقات نتيجة تراجع الطلب وارتفاع فاتورة الواردات الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية في الأسواق العالمية.

3. انعكاس برنامج توطيد النمو الاقتصادي على حجم الدين الخارجي وميزان المدفوعات: لم تتمكن الجزائر من تحقيق النمو المسطر في برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث ساهمت الأزمة النفطية التي تعرض لها العالم في النصف الثاني من سنة 2014 وما بعدها في تراجع المداخيل البترولية، وبالتالي نفاذ الموارد المالية للدولة. وفي ظل ذلك حقق ميزان المدفوعات عجزا متواليا خلال السنوات الثلاث، كما رافقه ارتفاع في حجم الدين الخارجي¹.

الجدول(4-57): تطوّر رصيد ميزان المدفوعات وحجم الدين الخارجي للفترة(2015-2016)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البيان	السنوات	2015	2016	المتوسط
رصيد الميزان التجاري		-18,08	-20,13	-19,11
رصيد الحساب الجاري(1)		-27,29	-26,55	-26,92
رصيد حساب رأس المال(2)		-0,24	0,52	0,14
رصيد ميزان المدفوعات (1)+(2)		-27,54	-26,03	-26,78
الدين الخارجي قصير الأجل(1)		1,82	1,99	1,90
الدين الخارجي المتوسط وطويل الأجل(2)		1,20	1,86	1,53
إجمالي الدين الخارجي (1)+(2)		3,02	3,85	3,43

المصدر: بنك الجزائر، القطاع الخارجي، إحصائيات الدين الخارجي (1984-2021)، مرجع سبق ذكره، وميزان المدفوعات السنوي (2013-2019)، الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/04/Balance-Paie-Annuelle-2013-2019.xlsx>، تاريخ الاطلاع: 2023/07/21، على الساعة:

20:15

انطلاقا من الجدول(4-57) أعلاه، يلاحظ أنّ رصيد ميزان المدفوعات قد حقق عجزا متتاليا خلال سنتي 2015 و2016، بسبب العجز الكبير المسجل في رصيد الحساب الجاري الذي بلغ متوسط 26,92 مليار دولار أمريكي وعجز الميزان التجاري الذي سجل هو الآخر قيمة سالبة تراوحت ما بين 18,08 و20,13 مليون دولار خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي.

¹ هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مرجع سبق ذكره، ص:60.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

ويفسر العجز المسجل في ميزان المدفوعات إلى تراجع الصادرات البترولية خلال الفترة (2015-2016) بسبب انخفاض أسعار النفط، فحسب الإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر انتقل سعر برميل النفط من 100 دولار سنة 2014 إلى 45 دولار سنة 2016، أي بفارق 55 دولار للبرميل، كما أن هذه الفترة قد شهدت ارتفاع حجم الواردات على حساب الصادرات.

وبخصوص حجم المديونية، فقد قفز الدين الخارجي من 3,02 مليار دولار سنة 2015 إلى 3,85 مليار دولار سنة 2016، بزيادة قدرها 829 مليون دولار، حيث بلغ فيها متوسط حجم الدين الخارجي قصير الأجل مبلغ 1,90 مليار دولار، بينما بلغ متوسط حجم الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل قيمة 1,53 مليار دولار. ويعود الارتفاع المسجل في إجمالي الدين الخارجي إلى لجوء الحكومة للاقتراض من العالم الخارجي لمواجهة التراجع المسجل في مداخل النفط.

4. انعكاس برنامج توطيد النمو الاقتصادي على معدل البطالة والتشغيل: على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر خلال النصف الثاني من سنة 2014 وما بعدها بسبب تراجع المداخل النفطية واعتماد الحكومة سياسة التقشف، إلا أن الدولة لم تتخلى عن سياسة الدعم الاجتماعي فيما يتعلق بالتوظيف وخلق فرص العمل ودعم الطبقات الفقيرة.

وفي هذا السياق عرفت معدلات البطالة والتشغيل خلال مرحلة تنفيذ برنامج توطيد النمو لسنتي 2015 و2016 تحسنا طفيفا مقارنة بالبرامج السابقة، حسبما يظهره الجدول التالي:

الجدول (4-58): تطوّر معدل البطالة والتشغيل خلال فترة تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي لسنتي 2015 و2016

السنوات	البيان	نسبة النشاط	نسبة التشغيل	نسبة البطالة
2015		41,8%	37,1%	11,2%
2016		42%	37,8%	9,9%
نسبة التغير		0,2	0,7	-1,3

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962-2020)، التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص: 80-81.

يظهر من المعطيات المدونة في الجدول (4-58)، أنّ حجم السكان الناشطين في ارتفاع مستمر ولكن بنسب طفيفة، حيث بلغت نسبة الزيادة 0,2% خلال سنتي 2015 و2016، وهذا نتيجة ارتفاع نسبة التشغيل من 37,1% سنة 2015 إلى 37,8% سنة 2016، بفارق 0,7%، كما شهدت معدلات البطالة تراجعا خلال هذه الفترة فبعدما كانت تبلغ 11,2% سنة 2015 انخفضت إلى 9,9% سنة 2016، أي بتراجع قدره 1,3%.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

ويفسر الارتفاع نسبة التشغيل وانخفاض معدل البطالة خلال فترة تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي إلى الديناميكية والحيوية التي بدأت تحققها القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، من خلال إنجاز المشاريع الاقتصادية الحيوية التي أبقت عليها الدولة في ظل سياستها الانفاقية المبنية على ترشيد النفقات. وفي هذا السياق ساهمت العديد من القطاعات الاقتصادية في استحداث مناصب الشغل، على غرار كل من قطاع الفلاحة، الصناعة، البناء والتجارة، مما جعل معدلات البطالة تنخفض إلى تلك المستويات المذكورة سالفا.

الجدول(4-59): توزيع عدد المشتغلين حسب قطاع النشاط خلال سنتي 2015 و2016

الوحدة: 1000 عامل

النسبة	المجموع	2016	2015	القطاع
8,68%	1 866	949	917	الفلاحة
12,99%	2 791	1 414	1 377	الصناعة
16,70%	3 589	1 813	1 776	البناء والأشغال العمومية
61,63%	13 242	6 718	6 524	تجارة، خدمات وإدارة
100%	21 488	10 894	10 594	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 80-81.

يلاحظ من خلال الجدول(4-59)، أنّ هناك ارتفاع طفيف في عدد المشتغلين خلال سنتي 2015 و2016 بمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أنّ عددهم يتمركز أكثر في قطاع الخدمات والتجارة والإدارة بأكثر من 13 مليون عامل، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بما يزيد عن 3 ملايين مشتغل، بينما قطاع الصناعة والفلاحة فتحتل المراتب الأخيرة.

وتفسر زيادة عدد المشتغلين في القطاعات الثلاث، الخدمات، التجارة والإدارة إلى ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط ضمن هذه الاختصاصات بالإضافة إلى قيام الدولة بفتح عقود التوظيف للشباب وإحالة الموظفين الذين تتوقّر فيهم الشروط القانونية والتنظيمية على التقاعد، ما زاد في فرص التوظيف.

أما بخصوص ارتفاع عدد المشتغلين أيضا في قطاع البناء والأشغال العمومية، فإن قيام الدولة بتمويل المشاريع المرتبطة بالمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي قد ساهم في استحداث العديد من فرص الشغل. بينما انخفاض عدد المشتغلين في قطاعي الصناعة والفلاحة فيعود إلى تجميد الدولة للمشاريع المرتبطة بهذه القطاعات واقتصرها على استكمال ما هو قيد الإنجاز.

المطلب الرابع: تحليل وتقييم نموذج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2030)

لقد حاولت الجزائر من خلال إقرارها لنموذج النمو الاقتصادي الجديد تدارك التراجع الحاد المسجل في مداخيل الجباية البترولية التي تمثل أكثر من 95% من إيرادات الميزانية، نتيجة الانخفاض الكبير لأسعار النفط التي وصلت إلى أقل من 45 دولار أمريكي للبرميل نهاية سنة 2015، حيث قامت على إثرها الدولة بإعداد خطة تمتد على ثلاث فترات للخروج من هذا الوضع الصعب، هي: الفترة الأولى (2016-2019)، الفترة الثانية (2020-2025) والفترة الثالثة (2026-2030).¹

وبما أن دراستنا محددة بالفترة (1992-2021)، سنقتصر على تحليل الفترة الأولى من البرنامج وجزء من الفترة الثانية، أي سنتي 2020 و2021، ودراسة أثرهما على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الفرع الأول: مرحلة الأقالع من نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019)

لقد حاولت الجزائر خلال مرحلة الأقالع من برنامج النمو الاقتصادي الجديد إصلاح المنظومة الجبائية بما يضمن رفع سقف إيرادات الجباية العادية، بحيث يمكنها من تغطية نفقات ميزانية التسيير على الأقل، بالإضافة إلى تقليص عجز الميزانية عن طريق التحكم في سياسة الإنفاق الحكومي مع الإبقاء على سياسة الدعم الاجتماعي، ودعم النمو التدريجي للقيم المضافة للقطاعات الاقتصادية من غير قطاع المحروقات بما يضمن رفع مساهمتها في حجم الناتج الداخلي الخام.²

الجدول (4-60): تطور إيرادات الجباية العادية ونسبة تغطيتها لنفقات التسيير للفترة (2016-2019)

الوحدة: مليار دج

البيان	السنوات	2016	2017	2018	2019
إيرادات الجباية العادية		2 472,20	2 630,00	2 711,76	2 843,46
نفقات التسيير		4 585,56	4 677,18	4 813,68	4 895,23
نسبة التغطية		%53,91	%56,23	%56,33	%58,09

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

¹ حسان جبريل، الجزائر تعلن رسميا تفاصيل نموذجا الجديد للنمو الاقتصادي حتى 2030، وكالة الأناضول للأنباء، تاريخ النشر: 2017/04/11، الموقع الإلكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar/>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/12، على الساعة: 22:35.

² وافي ناجم وجلالية عبد الجليل، "نموذج النمو الاقتصادي مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد 02، جامعة أدرار، جانفي 2021، الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146125>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/13، على الساعة: 10:55، ص: 06-05.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

من خلال الإحصائيات المدوّنة في الجدول(4-60)، يلاحظ تحسن ملحوظ ومستمر في مداخيل الجباية العادية على طول الفترة (2016-2019) بزيادة فاقت 371 مليار دج، ونفس الأمر بالنسبة لنفقات التسيير التي شهدت هي الأخرى ارتفاع متواصل خلال هذه الفترة بفارق 309 مليار دج.

أما بخصوص نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية في تغطية نفقات التسيير، فإن مساهمتها مقبولة نوعا ما في ظل تخطيها نسبة 50%، فعلى مدار الأربع سنوات ارتفع معدل التغطية إلى حوالي 5%، فبعدما كانت تبلغ 53,91% سنة 2016، وصلت إلى 58,09% سنة 2019، مما يفسر إثمار جهود الدولة في إصلاح المنظومة الجبائية، سواء من خلال التحفيز الجبائية الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار أو التسهيلات المقدمة للمكلفين بالضريبة في تسديد المستحقات المترتبة عنهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الارتفاع في مداخيل الجباية العادية يعود أيضا إلى التطور المسجل في القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، التي بلغت مستويات مقبولة في ظلّ الدعم المتواصل من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في العديد من هذه القطاعات ضمن برنامج النمو الاقتصادي الجديد. وتبعا للإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، كانت القيمة المضافة المسجلة في مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2016-2019) على النحو التالي:

الجدول(4-61): تطوّر القيم المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال مرحلة الإقلاع لنموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019)

الوحدة: مليار دج

القطاع	السنوات	2016	2017	2018	2019	المجموع	متوسط نسبة النمو
الفلاحة		2 140,30	2 219,06	2 421,56	2 529,05	9 309,97	18,16%
البناء والأشغال العمومية		1 993,65	2 117,40	2 254,10	2 400,39	8 765,54	20,40%
المحروقات		3 025,61	3 699,65	4 548,75	3 991,02	15 265,03	31,91%
الصناعات		979,30	1 040,78	1 110,88	1 162,44	4 293,40	18,70%
الخدمات		699,63	777,70	829,21	893,21	3 199,75	27,67%
التجارة		2 341,30	2 412,76	2 493,01	2 446,38	9 693,45	4,49%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المحاسبة الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص:272.

من الجدول(4-61)، يلاحظ أنّ هناك تطوّر ملحوظ في القيم المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال المرحلة الأولى من برنامج النمو الاقتصادي الجديد، حيث سجل قطاع الخدمات قفزة نوعية بمعدل

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

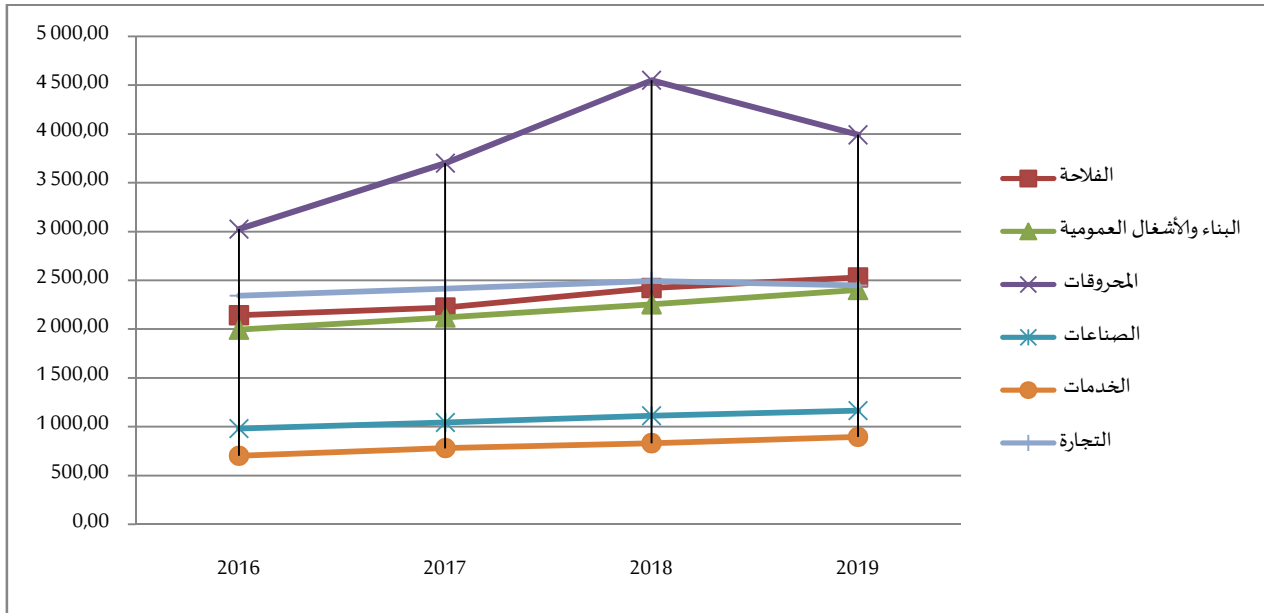
27,67%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تطوّر بلغت 20,40% في حين أنّ قطاعي الصناعة والفلاحة سجلا نموا متقاربا بنسبتي 18,70% و18,16%، ليحتل قطاع التجارة المرتبة الأخيرة بمعدل نمو قدره 4,49%.

أمّا بخصوص قطاع المحروقات، فقد بلغت نسبة نمو قيمته المضافة حوالي 31,91%، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع ما حققه خلال البرامج السابقة، وهذا نتيجة الانخفاضات المتكررة لأسعار النفط.

ويفسر الارتفاع المسجل في القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الأخرى حسب التقارير السنوية لبنك الجزائر إلى الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي، فالارتفاع المسجل في قطاع الخدمات كان مدعوما بالتوسع في فروع النقل والاتصالات ونمو عدد المؤسسات الخدمية كالفنادق والمطاعم، بينما قطاع البناء والأشغال العمومية فكان نموه مبني على الزيادة المعتبرة للسكنات الجديدة بمختلف صيغها، هذا ويشهد قطاع الصناعة نموا مستمرا نتيجة العدد المتصاعد لإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى ولو كانت مساهمته ضعيفة في إجمالي الناتج الداخلي.

في وقت يبقى قطاع الفلاحة في حالة تراجع على الرغم من نمو قيمته المضافة، وهذا راجع إلى الانخفاض المسجل في إنتاج الحبوب المرهون بكميات الأمطار المتساقطة، ولكن في المقابل نمو المحاصيل الأخرى التي تدخل ضمن ما يعرف بالإنتاج البستاني مثل الطماطم وأشجار الكروم قد ساهم في تغطية التراجع المسجل في المحاصيل الأخرى، ويظهر ذلك من خلال نموه الذي بلغ 7,4% خلال سنة 2019¹.

الشكل (4-38): تطوّر القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2016-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول (4-61).

¹ بنك الجزائر، التطوّر الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2019، الجزائر، ديسمبر 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportBA2019ar.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/06، على الساعة: 15:25، ص ص: 26-33.

الفرع الثاني: تقييم أثر النمو الاقتصادي الجديد على وضعية الاقتصاد الوطني خلال مرحلة الإقلاع

لقد شكّلت مرحلة الأقالع للنمو الاقتصادي الجديد انطلاقة جديدة للاقتصاد الجزائري، حيث سجلت القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية نمواً محسوساً حتى ولو كان تأثيره محدوداً على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهذا ما يظهره الجدول الموالي لبعض هذه المؤشرات:

الجدول (4-62): تطوّر أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال مرحلة الإقلاع لبرنامج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2016-2019)

البيان	السنوات	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة
رصيد الميزانية (مليار دج)		-2 295,92	-1 234,75	-1 342,61	-1 139,77	-1 503,26
رصيد ميزان المدفوعات (مليون دولار)		-26 031	-21 762	-15 820	-16 927	-20 135
الدين الخارجي (مليون دولار)		3 818	3 954	3 993	3 830	3 899
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)		3,2	1,3	1,2	0,8	1,7
معدل التضخم (%)		5,3	6,3	4,6	3,1	4,8
نسبة البطالة (%)		10,5	11,7	11,7	11,4	11,3

المصدر: بنك الجزائر، القطاع الخارجي: إحصائيات الدين الخارجي (1984-2021)، ميزان المدفوعات، القطاع الحقيقي: مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم، معدل نمو الناتج الداخلي الخام، مرجع سبق ذكره،

الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 246،

الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

من خلال المعطيات المدونة في الجدول (4-62)، يلاحظ أن:

- **رصيد الميزانية:** هناك عجز في الرصيد على طول الفترة (2016-2019)، فبالرغم من أن هناك تراجع بين أول فترة وآخرها إلا أن متوسط العجز يبقى مرتفعاً في حدود 1.503,26 مليار دج نتيجة الانخفاض الكبير للإيرادات الجبائية وغير الجبائية في تغطية النفقات العمومية، وهذا في ظل السقوط الحاد لأسعار النفط في السوق العالمية، وباعتبار أن الإيرادات العامة للدولة تعتمد اعتماداً شديداً على هذا المورد الطاقوي، فإن أي تراجع فيه سيساهم في عجز الميزانية.
- **ميزان المدفوعات:** لقد بقي العجز مستمراً على مدار الأربع سنوات ولكنه بوتيرة متناقصة حتى سنة 2018، ثم ارتفع مرة أخرى سنة 2019، ويفسر العجز بالانخفاض المسجل في أسعار النفط إلى جانب تراجع الكميات المصدرة من المواد الطاقوية وكذا ضعف حجم الصادرات من السلع خارج المحروقات وقلة

تنوعها، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في حجم الواردات، مما ساهم أكثر في اتساع عجز الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

● **الدين الخارجي:** لقد شهدت الديون الخارجية ارتفاعا طفيفا بين سنتي 2016 و2018، مسجلة مبلغ 3.818 و3.993 مليون دولار على التوالي قبل أن تعاود الانخفاض إلى 3.830 مليون دولار سنة 2019، وقد بلغ متوسط الدين الخارجي خلال مرحلة الأقالع مبلغ 3.899 مليون دولار. وبحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر يفسر الارتفاع في السنوات الثالث الأولى إلى زيادة حجم القروض المالية الممنوحة من الشركة الأم لفروعها بالجزائر، بينما التراجع المسجل في سنة 2019 يعود إلى تعبئة مبلغ 330 مليون دولار خلال هذه السنة من جهة وقيام الدولة بتسديد أساس الدين المقدر بمبلغ 119 مليون دولار من جهة أخرى، بالإضافة إلى تراجع قيمة الأورو أمام الدولار.

● **نمو الناتج الداخلي الخام:** لقد تراجع معدّل نمو الناتج الداخلي بمستويات قياسية خلال السنوات الأربع، فبعدما بلغ 3,2% سنة 2016 انخفض إلى 0,8% سنة 2019، ويفسر هذا التراجع في وتيرة النمو حسب التقرير السنوي الصّادر عن بنك الجزائر إلى الآثار التي خلفتها الانخفاضات المتتالية للنشاط في قطاع المحروقات منذ سنة 2014 على أثر تهاوي أسعار النّفط، زيادة على التذبذب المسجل في نمو الناتج الداخلي بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

● **نسبة البطالة:** على الرّغم من الارتفاع المسجل في معدل التضخم وعجز الميزانية خلال الفترة (2016-2019)، فإن معدلات البطالة لم تشهد ارتفاعا كبيرا، حيث بقيت محصورة بين 10,5% و11,7% على طول هذه الفترة. وبحسب البيانات الصّادرة عن بنك الجزائر فإن التراجع المسجل في نسبة البطالة يعود إلى وتيرة التوسع في نشاط بعض القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، ونخص هنا كل من قطاعي الخدمات المسوقة والأشغال العمومية اللذان استحدثا العديد من المناصب الجديدة.

● **معدل التضخم:** لقد اتخذ معدل التضخم خلال سنتي 2016 و2017 منحى تصاعدي، فبعدما كان يبلغ 5,3% ارتفع إلى 6,3%، وفي المقابل تراجع خلال السنتين اللاحقتان حيث سجلت سنة 2018 معدل 4,6% وسنة 2019 معدل 3,1%. ويفسر الارتفاع خلال سنتي 2016 و2017 إلى الزيادة المفرطة في أسعار السلع الاستهلاكية والانخفاض في سعر الصرف والضرائب غير المباشرة. بينما انخفضه خلال سنتي 2018 و2019 فيعود إلى تباطؤ توسع الكتلة النقدية¹.

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي لسنة 2019، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

الفرع الثالث: المرحلة الانتقالية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد (2020-2025)

في إطار الندوة الوطنية المنعقدة بتاريخ 18 و 19 أوت 2020 حول مخطط الإنعاش الاقتصادي من أجل بناء اقتصاد جديد، كشف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون عن خطة الحكومة من أجل دفع محركات النمو الاقتصادي انطلاقاً من تحسين مناخ الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية وتأمين الموارد الطبيعية ودعم التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار تم تخصيص مبلغ 1900 مليار دينار جزائري كقروض أولية لدعم فرص الاستثمارات المنتجة، زيادة عن مبلغ آخر يضاف في المرحلة الثانية بقيمة 12 مليار دولار، وقد ذكر الرئيس بأن المؤسسات الوطنية التي تساهم في خلق فرص العمل ستستفيد من عدة إعفاءات جبائية، خصوصاً منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة التي تنشط ضمن تطوير المجالات الاقتصادية المختلفة، كالقطاع الزراعي والصناعي، هذا وقد شدد رئيس الجمهورية أيضاً على ترشيد النفقات والتحكّم في التجارة الخارجية¹.

الجدول (4-63): المخصصات المالية الموزعة بين القطاعات الاقتصادية للفترة (2020-2021)

الوحدة: مليار دج

القطاع	السنوات	2020	2021	المجموع	نسبة التمويل
الصناعة		0,02	0,00	0,02	0,0%
المناجم والطاقة		0,00	1,82	1,82	0,1%
الزراعة والري		47,57	46,56	94,13	2,7%
دعم الخدمات المنتجة		53,93	52,33	106,26	3,0%
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية		366,93	380,63	747,56	21,3%
التربية والتكوين		106,13	94,35	200,47	5,7%
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية		52,08	40,98	93,06	2,7%
دعم الحصول على السكن		3,22	193,75	196,97	5,6%
المخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى		840,00	900,00	1 740,00	49,7%
عمليات برأس المال		150,00	171,74	321,74	9,2%
المجموع		1 619,88	1 882,16	3 502,03	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، مرجع سبق ذكره، ص: 52، والقانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية العدد 83، الجزائر، 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2020/A2020083.pdf?znjo=83>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/15، على الساعة: 18:50، ص: 60،

¹ تقرير الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة بتاريخ 18 و 19 أوت 2020، وزارة المالية، مديرية الاتصال، 2020، الموقع الإلكتروني: <https://www.mf.gov.dz/pdf/presse/revue%20de%20presse%20du%2019%20ao%20C3%BBt%202020.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2023/08/17، على الساعة: 22:07، ص: 27.

الفصل الرابع: دور السياسة الجبائية في تعزيز فرص التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (1992-2021)-

من خلال الجدول (4-63)، يظهر أنّ الحصة الأكبر من الغلاف المالي خلال سنتي 2020 و2021 قد خصصت لدعم المخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى بمبلغ قدره 1740 مليار دج، وهو ما يمثل 49,7% من إجمالي الغلاف المالي، يليه قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بمبلغ 747,56 مليار دج، من خلال الدعم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق قيمة مضافة ضمن المشاريع التي تنفذها، كما استفادت عمليات برأس المال من تمويل قدره 321,74 مليار دج، ما يمثل 9,2% من المبلغ الكلي للبرنامج، بينما قطاع التربية والتكوين وكذا قطاع السكن لم يحظيا سوى بـ 5,7 و 5,6% على التوالي من إجمالي المخصصات المالية، أمّا كل من قطاع الخدمات المنتجة، المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية، الفلاحة والري والمناجم والطاقة فقد خصصت لهم مبالغ زهيدة نظرا للوضع الاقتصادي والصحي الصعب الذي كانت تعيشه البلاد.

أما بخصوص قطاع الصناعة فإن هذا القطاع لم توليه الدولة أي اهتمام ضمن مخططها التمويلي، فهو لم يستفد سوى بمبلغ 20 مليون دج خلال سنة 2020 فقط، كما يلاحظ أيضا ارتفاع حجم التمويل الموجه للتجهيز بين سنتي 2020 و2021، بزيادة فاقت 262 مليار دج. وهذا راجع إلى انحصار جائحة كورونا التي شهدها العالم سنتي 2019 و2020، بالإضافة إلى التحسن المسجل في أسعار النفط مع بداية سنة 2021.

الفرع الرابع: تقييم أثر النمو الاقتصادي الجديد على وضعية الاقتصاد الوطني خلال المرحلة الانتقالية

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية التي سادت الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الانتقالية للنمو الاقتصادي الجديد أو مثلما تعرف بمرحلة الإنعاش الاقتصادي الجديد، انطلاقا من عدة مؤشرات خلال الفترة (2020-2021).

الجدول (4-64): تطوّر وضعية الاقتصاد الوطني خلال المرحلة الانتقالية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد للفترة (2020-2021)

البيان	السنوات	2020	2021
رصيد الميزانية (مليار دج)		-1 262,00	-842,10
ميزان المدفوعات (مليون دولار)		-16 369	-1 479
الدين الخارجي (مليون دولار)		3 449	3 070
احتياطي الصرف (مليون دولار)		48 167,3	45 295,7
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)		-5,1	3,5
معدل التضخم (%)		2,4	4,6
نسبة البطالة (%)		11,5	12,7

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بنك الجزائر، القطاع الخارجي: إحصائيات الدين الخارجي (1984-2021)، ميزان المدفوعات، القطاع الحقيقي: مؤشر

أسعار الاستهلاك والتضخم، معدل نمو الناتج الداخلي الخام، مرجع سبق ذكره.

يلاحظ من خلال الجدول (4-64)، أنّ هناك تحسّن ملحوظ في مختلف المؤشرات الاقتصادية، فقد تراجع عجز الميزانية بمستويات كبيرة فبعدها كان الرصيد تحت 1262 مليار دج تراجع إلى 842,10 مليار دج، ويفسر هذا التراجع المعتبر في العجز إلى انتعاش أسعار النّفط خلال سنة 2021 وانحصار جائحة كورونا، إضافة إلى ارتفاع مداخيل الجبائية العادية، كما تراجع عجز ميزان المدفوعات بين سنتي 2020 و2021 بمستوى قياسي تعدّى 1000% مستفيدا من الارتفاع في صادرات المحروقات وارتفاع الأسعار والتراجع في حجم الواردات. أما بخصوص الدين الخارجي، فقد شهدت المديونية الخارجية تراجعا بأكثر من 440 مليون دولار وهذا في ظلّ إصرار الدولة على تسديد الديون وتجنب الاستدانة الخارجية واللجوء للمؤسسات المالية الداخلية للحصول على القروض، أما في جانب احتياطي الصرف فهناك تآكل للنقد الأجنبي من سنة لأخرى، فبعدها كان حجمه يقدر بـ 48.167,3 مليون دولار سنة 2020 انخفض إلى 45.295,7 مليون دولار مع نهاية سنة 2021، نتيجة السحب المتكرر للاحتياطي لتمويل العجوزات في ظل انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر ونقص التمويل الخارجي، وبحسب إحصائيات بنك الجزائر فإن احتياطي النقد قد انخفض بنسبة 53% بين سنتي 2017 و2018.

ويلاحظ من الجدول أيضا أنّه بعد التراجع غير المسبوق لمعدّل نمو الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2020 والذي سجّل عجزا بـ 5,1% سنة 2020، انتعش خلال سنة 2021 بمعدل نمو وصل إلى 3,5%، وهذا نتيجة تحسن الوضعية الوبائية والإجراءات المتخذة من طرف بنك الجزائر فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الخاص بإعادة التمويل.

وقد سجّل معدل التضخم ارتفاع كبير بين سنتي 2020 و2021، حيث انتقل من معدل 2,4% سنة 2020 إلى معدل 4,6% سنة 2021، ويعود هذا الارتفاع بحسب الدراسة التي قام بها بنك الجزائر إلى ارتفاع حجم معدل التضخم المستورد والذي بلغت نسبته 59%، نتيجة ضعف إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة ما يعرض الأسعار المحلية للتقلبات في الأسواق العالمية، ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى ضعف مساهمة كل من الكتلة النقدية M2 وسعر الصرف الفعلي الاسمي في التضخم والتي لم تتعدّى 17 و22% على التوالي.

وفيما يتعلّق بنسبة البطالة في الجزائر، فقد سجلت ارتفاعا طفيفا بين سنتي 2020 و2021، حيث بلغت نسبة 11,5% و12,7% على التوالي، وتعود هذه الزيادة إلى الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، حيث أدّت إلى توقف المؤسسات والشركات عن ممارسة أنشطتها، مما ساهم في إفلاس بعضها وتراجع عائدات بعضها الآخر، وهو ما استدعى تسريح العديد من العمال وبالتالي فقدانهم لمناصبهم.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز الدور السياسي الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر من خلال ثلاث أهداف أساسية، الهدف الأول يتمثل في تمويل الميزانية العامة وتغطية النفقات العمومية، فعلى الرغم من الإصلاحات التي طالت النظام الجبائي الجزائري لا يزال متوسط مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة ضعيف فهو لا يتعدى 37.52% خلال فترة (1992-2021) مقارنة بمساهمة الجباية البترولية والمقدرة بـ 52.90%، كما أن الضرائب والرسوم المخصصة لميزانية الجماعات المحلية لا ترقى للمستوى الذي يسمح بتغطية نفقاتها أو تمويل مشاريعها، ويقاس هذا بالعدد المعبر للبلديات العاجزة والإعانات المالية التي تتلقاها من الدولة. وبخصوص الهدف الثاني، فكانت تسعى الدولة من خلاله إلى استغلال السياسة الجبائية في تحريك دواليب الاستثمار، بحيث قامت لأول مرة سنة 1993 على إقرار العديد من المزايا الجبائية لصالح المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، تضمنت تقديم مجموعة من الإعفاءات الضريبية في عدة ضرائب ورسوم موزعة على مختلف القطاعات، كالقطاع الفلاحي والصناعي وكذا حسب المناطق التي تحتاج إلى مساهمة خاصة من طرف الدولة أو تشكل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.

وحتى تتمكن الدولة من ترقية ومتابعة الاستثمار بشكل مناسب قامت أيضا بإنشاء وكالة وطنية للإشراف ومرافقة المستثمرين خلال فترة انجازهم للمشاريع، فكانت أول وكالة تم تأسيسها هي الوكالة الوطنية لمتابعة ودعم الاستثمار (APSI) سنة 1993، قبل أن تصبح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) سنة 2001. من خلال النشرات الإحصائية التي تصدر عن الوكالة تمكنا من معرفة عدد المشاريع الاستثمارية المعلنة، التكلفة المالية للاستثمار وعدد مناصب الشغل التي تستحدث، حيث لمسنا تفوق الاستثمارات المحلية على الاستثمارات الأجنبية على طول الفترة (2002-2021)، فهناك غياب شكل كلي لهذه الأخيرة وانحصارها فقط في القطاع التقليدي وهو القطاع النفطي، أما عن الصعوبات التي يعاني منها المناخ الاستثماري بالجزائر فهي تتباين بين مشكل التمويل، العراقيل الإدارية والقانونية وأزمة العقار وغيرها.

أما الهدف الثالث فيتمحور حول استغلال الفوائد المسجلة في المداخل الجبائية لتنفيذ البرامج والمخططات التنموية، عن طريق تخصيص أغلفة مالية لتمويل المشاريع المسطرة من طرف الدولة على فترات محددة. ، حيث ركزت خلالها على دعم بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي ودعم التنمية البشرية، إلا أن سوء التسيير وتداخل المشاريع وتلاحقها على أثر التأخر في الانجاز احدث فوضى بين القطاعات الاقتصادية، لاسيما بين القطاع الصناعي وقطاع الأشغال العمومية، على عكس القطاع الاجتماعي الذي سجل نموا مقبولا نوعا ما.

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها والمتعلقة بانعكاسات السياسة الجبائية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، تبين لنا أنّ الأزمة النَّفْطية التي تعرضت لها البلاد سنة 1986، كانت منعطف كبير في تاريخ الاقتصاد الجزائري، حيث تراجعت أسعار النَّفْط إلى مستويات قياسية، بلغت أقل من 13 دولار للبرميل، مما أدى إلى تدهور جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها تراجع معدلات النمو الاقتصادي واتساع حجم المديونية، وهو ما دفع بالدولة إلى التفكير في إجراء إصلاحات عميقة على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، فكانت أول خطوة قامت بها هو تغيير نهجها الاقتصادي سنة 1989، من خلال تبنيها لنظام اقتصاد السوق وتخليها عن النظام الاشتراكي بضغط من الهيئات والمؤسسات المالية الدولية، على غرار كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية.

وفي هذا السياق يعد إقدام الجزائر على إعادة هيكلة النظام الجبائي سنة 1992، أولى الإصلاحات الضرورية التي باشرتها الحكومة، عن طريق اتخاذ عدة إجراءات وتدابير لرفع حجم إيرادات الجباية العادية، ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية، بالإضافة إلغاء الضرائب المتعددة وتأسيس ضرائب أخرى موحدة، وكذا استحداث ضرائب ورسوم جديدة، كالرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات. ومن جهة أخرى استفادت الجماعات المحلية في إطار سياسة الإصلاح الجبائي من مجموعة من الضرائب والرسوم التي تعود حصيلتها كليّة لميزانيتها، كالرسم التطهير والرسم العقاري، وأخرى تستفيد منها جزئيا، كالرسم على القيمة المضافة.

وحتى يتواءم الإصلاح الجبائي مع الإصلاح الاقتصادي، أصدر المجلس الأعلى للدولة ولأول مرة سنة 1993 مرسوم تشريعي تحت رقم 93-12 يقضي بمنح المستثمرين المحليين والأجانب مجموعة من الإعفاءات الجبائية، من أجل تحفيزهم وتشجيعهم على إقامة المشاريع والتوسع في نشاطاتهم، بما يساعد على تحقيق التنوع الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات. هذا وقامت الدولة أيضا بإنشاء مجموعة من الوكالات والهيئات الوطنية التي تقوم بدعم ومرافقة المستثمرين خلال مراحل انجازهم للمشاريع. كما تم ولأول مرة منذ الاستقلال إنشاء مناطق حرة خاصة بانجاز مستثمرات في مجال نشاطات موجهة للخارج.

كما كان لدخول الجزائر في النظام الرأسمالي فرصة لوضع مخططات تنموية للنهوض بالاقتصاد، وبالتزامن مع جدولة الديون مع صندوق النقد الولي، تم الانطلاق في أول برنامج تنموي هو برنامج التثبيت الاقتصادي للفترة 1994-1995، ثم تبعه برنامج التصحيح الهيكلي للفترة 1995-1998، حيث كان يصبان هذين

البرنامجين إلى رفع معدلات النمو الاقتصاديّ خارج قطاع المحروقات وترقية القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاعي الزراعة والأشغال العمومية، ثم جاءت الفرصة السانحة سنة 1999 بقدم رئيس الجمهورية الراحل عبد العزيز بوتفليقة، الذي باشر بإصلاحات اقتصادية واسعة، حيث اقر مجموعة من البرامج التنموية التي حددت على مراحل خماسية (5 سنوات) وأخرى رباعية (4 سنوات)، بدأ من برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ووصولاً إلى برنامج النمو الاقتصاديّ الجديد (2016-2021).

ومع كل هذه التدابير والإجراءات للنهوض بالاقتصاد، فقد فشلت السياسة الجبائية بالجزائر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، سواء من حيث رفع إيرادات الجباية العادية لتحل مع الجباية البترولية، أو ترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية، هذه الأخيرة التي تكاد تكون شبه منعدمة على الرغم من حجم الإعفاءات الجبائية التي خصصت للاستثمار، بالإضافة إلى أن البرامج التنموية التي اعتمدت لم تكن في المستوى، فهي لم تحقق التنوع الاقتصاديّ بين القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، باستثناء بعض القطاعات التي حققت قيمة مضافة، كقطاع السكن بإنشاء أكثر من مليوني وحدة سكنية، قطاع التنمية البشرية بخلق أكثر من ثلاث (3) ملايين وظيفة وانجاز الآلاف من المؤسسات التربوية بمختلف مستوياتها وكذا مؤسسات التعليم العالي.

1. اختبار الفرضيات:

✓ انطلاقاً من تحليل الإيرادات الجبائية للفترة (1992-2001)، يتّضح أنّ كل الإصلاحات الجبائية التي اعتمدت من طرف الدولة منذ سنة 1992 إلى غاية 2021، لم تفلح في رفع إيرادات الجباية العادية إلى ذلك المستوى الذي يضمن إحلالها محل الجباية البترولية، فعلى الرغم من تسجيل بعض الارتفاعات خلال السنوات العشر الأخيرة، تبقى نسبة مساهمتها ضعيفة مقارنة مع إيرادات الجباية البترولية، سواء فيما يخص متوسط نسبة مساهمتها في إيرادات الميزانية الذي لا يتعدى 37,5% أو متوسط تغطيتها للنفقات العمومية الذي لا يتجاوز نسبة 31,44%، في حين أن متوسط نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة قد بلغ معدل 52,90%، ومتوسط تغطيتها للنفقات العمومية وصل إلى نسبة 50,40%. ما يعني أنّ الإصلاح الجبائي ما هو إلا إصلاح ظرفي تتخذه الدولة كردة فعل مؤقتة لمواجهة التراجع غير المتوقع في مداخيل الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط. وتجدر الإشارة إلى أنه بمجرد عودة التعافي في أسعار المحروقات بالأسواق الدوليّة يتمّ إهمال مختلف الإجراءات المرتبطة برفع إيرادات الجباية العادية، من هذا المنطلق يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى القائلة بأن: الإيرادات العامة للدولة تتأثر بما تحقّقه الجباية البترولية من مداخيل أكثر من الجباية العادية، ذلك أنّ الجزائر تتمتع باقتصاد استهلاكي أكثر منه إنتاجي، ممّا يعني أنّ الإصلاحات الجبائية المنتهجة لا تساهم في رفع الإيرادات الجبائية العادية بالمستوى المرغوب، وهذا يعود

إلى غياب الحلول الجذرية لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، بحيث أن معظم الإصلاحات الجبائية المتخذة هي إصلاحات سطحية تركز على مضاعفة حجم الضرائب والرسوم على المكلفين، وفي المقابل ليست هناك حلول جذرية مثلا للقضاء على السوق الموازي الذي يستنزف أكثر من نصف الإيرادات العامة لميزانية الدولة.

✓ على الرغم من الجزء المعتبر لنواتج الضرائب والرسوم الذي تحظى به ميزانية الجماعات المحلية، والتي خصها بها الإصلاح الجبائي لسنة 1992، لم تتمكن البلديات أو الولايات إلى غاية يومنا هذا من تغطية احتياجاتها المالية بالاعتماد على مداخيل الجباية المحلية، حيث سجلت العديد منها حالات من العجز في ميزانياتها مما تطلب تدخل الدولة في دعمها من خلال إيرادات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (FSGCL)، فعلى سبيل المثال وليس الحصر بلغت قيمة مساهمة الصندوق لتغطية النفقات الإجبارية لكل من الولايات والبلديات سنة 2015 حوالي 82 مليار دج، موزعة على 1442 بلدية و36 ولاية. وبناء على النتائج المتوصل إليها يتبين عدم صحة الفرضية الثانية والقائلة بأن: تطور الجباية المحلية مرتبط بتطور وتجدد احتياجات الجماعات المحلية، فعلى الرغم من تطور إيرادات الجباية المحلية ما تزال هذه الحصيلة عن تغطية نفقات الجماعات المحلية، بدليل حالات العجز المسجلة في العديد من ميزانيات البلديات والولايات عبر الوطن.

✓ إن محاولة الدولة تعزيز فرص الاستثمار من خلال إقرار جملة من المزايا الجبائية لصالح المستثمرين المحليين والأجانب، والتي كانت على شكل إعفاءات مؤقتة ودائمة في عدة ضرائب ورسوم وعبر مختلف مراحل انجاز المشروع، لم تحقق الأهداف المرجوة، فعلى طول الفترة (1992-2021) نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية بقي ضئيلا مقارنة مع حجم الاستثمارات المحلية، ويظهر هذا من خلال عدد المشاريع الاستثمارية المعلنة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) للفترة (2002-2021)، حيث بلغ عددها 905 مشروع من إجمالي 73280 مشروع، حظيت خلاله الاستثمارات المحلية بعدد 72.375 مشروع، ما يعني هيمنة المستثمرين المحليين على مختلف الاستثمارات المنجزة في إطار الوكالة، أما في جانب القيمة المالية للمشاريع، فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية كلفة قدرها 2.531 مليار دج مقابل 12.738 مليار دج بالنسبة للاستثمارات المحلية، ونفس الأمر بالنسبة لمناصب الشغل المستحدثة، حيث بلغ عددها 135.306 منصب شغل في الاستثمارات الأجنبية و1.287.043 منصب شغل في الاستثمارات المحلية. وبناء على هذه النتائج يتبين عدم صحة الفرضية الثالثة والقائلة بأن: المزايا الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمار تزيد من فرص الاستثمارات الأجنبية أكثر من الاستثمارات المحلية، وهذا دليل على أن المزايا الجبائية الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار لا تغري المستثمرين الأجانب، خصوصا في تلك الاستثمارات التي تستهدف القطاعات الاقتصادية غير النفطية، حيث إن معظمها يتمركز في القطاع النفطي، باعتباره قطاع حيوي وأكثر ربحية مقارنة بالقطاعات الأخرى،

إضافة إلى أنّ هناك عوامل أخرى حدّت من توسع الاستثمار الأجنبي، والمتمثلة في تردي الأوضاع الأمنية والسياسيّة وكثرة العراقيل الإدارية، مثل التماطل في تنفيذ المعاملات، غموض اللوائح والتنظيمات وتفشي ظاهرة البيروقراطية.

✓ لقد رأينا بأن الجزائر خلال الفترة (2001-2015)، قد استغلت الفوائض المالية الناتجة عن الجباية البترولية في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية، على غرار قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع السكن، قطاع الصحة، قطاع التربية الوطنية، حيث حظيت هذه القطاعات بأغلفة مالية ضخمة، ولكن في المقابل تمّ إهمال بعض القطاعات الأخرى على الرّغم من أهمّيتها في تنمية الاقتصاد الوطني، كقطاعي الفلاحة والصناعة وقطاع ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تخصيص مبلغ 3.150 مليار دج فقط من إجمالي الغلاف المالي للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) والمقدر بمبلغ 21.214 مليار دج لهذين القطاعين وهو ما يمثل نسبة 14,83%، وفي المقابل استفاد كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع النقل وقطاع المياه وتهيئة الأقليم والبيئة من مبلغ إجمالي قدره 8.400 مليار دج، ما يعادل نسبة 39,54%، بينما تم تخصيص مبلغ 9.696 مليار دج لتغطية برامج التّمنية البشرية والتي تمثل ما نسبته 45,64%، ونخص هنا كل من قطاع السكن، قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي، قطاع الصحة، قطاع التضامن الاجتماعي، قطاع الثقافة، قطاع الشبيبة والرياضة وقطاع المجاهدين. وفيما يتعلق بمساهمة القطاعات الاقتصادية في حجم النمو الاقتصادي نجد بأن قطاع المحروقات مازال هو القطاع المهيمن مقارنة بالقطاعات الأخرى، على الرّغم من الانخفاض المسجل للفترة (2001-2004) والمقدرة بنسبة 3,45%، وفي المقابل لم تتجاوز مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في حجم الناتج المحلي الإجمالي عتبة 8,7% على طول الفترة (2001-2016). هذا واستمر تراجع النمو الاقتصادي للسنوات اللاحقة في مختلف القطاعات خارج القطاع النفطي، متأثرة بتوقف المشاريع وتراجع مداخيل النفط، بالإضافة إلى الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كورونا التي زادت من القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم على التنوع الاقتصادي. ومن هنا نستنتج أنّ **الفرضية الرابعة** القائلة بأن: مخططات وبرامج التّمنية الاقتصادية المنفذة نجحت في تحقيق التنوع الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية وتحرير البلاد من تبعيتها لقطاع المحروقات، غير صحيحة وذلك أنّ جل البرامج التنموية كانت تصبّ في المجال الاجتماعي والخدمات أكثر من الجانب الاقتصادي، ويظهر هذا من خلال الأغلفة المالية الضخمة التي استفادت منها برامج التّمنية البشرية والمنشآت القاعدية الإدارية، وانحصارها في برامج دعم التّمنية الاقتصادية، خصوصا في قطاعي الصناعة والفلاحة، ويظهر ذلك من خلال مساهمتهما الضعيفة في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

2. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- ارتفاع حصيلة الجباية العادية يتوقف على المردود الجبائي لكل من الضرائب المباشرة والرسوم على رقم الأعمال أكثر من الضرائب والرسوم الأخرى، باعتبار أن السياسة الجبائية للدولة تعتمد على خفض معدلات الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية من أجل التحكم في أسعار السلع والخدمات بما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي؛
- غياب التنسيق بين المصالح الجبائية والجماعات المحلية اضعف من حصيلة الجباية المحلية، خاصة وأن المصالح المحلية لا تملك الخبرة في تسيير الرسوم والحقوق التي تقع ضمن صلاحياتها؛
- افتقار خزائن البلديات للتجهيزات والبرمجيات الإعلامية حدّ من ضمان المستوى الأمثل لتحصيل الإيرادات المحلية؛
- الإصلاحات الجبائية المنتهجة منذ سنة 1992، لم ترقى للمستوى الذي يضمن إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، في ظل ارتفاع التهرب والغش الضريبي واتساع فجوة الاقتصاد الموازي؛
- ارتفاع حجم النفقات الجبائية لم يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن عددها لم يتجاوز نسبة 1%، ما يعني أن مناخ الاستثمار لا يتوقف على الإغراءات المالية فقط، بل يحتاج إلى توفّر مجموعة من العوامل الأخرى، كالأستقرار السياسي والأمني والإطار القانوني والإداري المناسب؛
- فشل البرامج التنموية في تحقيق التنوع الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى إلى غياب المتابعة المستمرة للمشاريع المبرمجة وانجازها في الأجل المحددة، مما أدى إلى تداخل البرامج فيما بينها، وهو ما شكل حالة من الفوضى وسوء التسيير والتنفيذ؛
- تخصيص أغلفة مالية معتبرة لدعم التنمية البشرية وإعادة بعث المنشآت القاعدية والإدارية على حساب القطاعات الرائدة، كالقطاع الصناعي والزراعي اضعف من خطة الإصلاح الاقتصادي وأجبر الدولة إلى الركون للقطاع النفطي على الرّغم من الصدمات التي يتعرض لها؛
- ما تزال الجباية البترولية تمثل المصدر الأوّل في تمويل إيرادات الميزانية منذ إصلاحات 1992 وحتى يومنا هذا، حيث بلغ متوسط مساهمتها خلال فترة 30 سنة نسبة 52,90%، كما تبلغ مساهمتها في تغطية النفقات العمومية خلال نفس الفترة نسبة 50,40%.

- ساهمت المزايا الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمار في ترقية الاستثمارات المحلية، حيث تضاعف حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما انعكس إيجاباً على عدد المشاريع الاستثمارية الذي بلغ نسبة 99% لفترة (2002-2021)، بالإضافة إلى عدد مناصب الشغل الذي وصل إلى 90% من إجمالي المناصب المستحدثة في إطار الاستثمار.
- رغم الاهتمام الكبير الذي حظيت به الجماعات المحلية من طرف الدولة، من خلال استفادة ميزانيتها من نواتج بعض الضرائب والرسوم التي أقرها الإصلاح الجبائي لسنة 1992، إلا أنها ما تزال تسجل عجزاً في ميزانياتها وتحتاج إلى إعانات إضافية من طرف الدولة؛
- اتساع دائرة الاستثمارات في المناطق الشمالية وانخفاضها في منطقة الهضاب العليا وغيابها الشبه كلي في المناطق الصحراوية؛
- ضعف كفاءة الجهاز الضريبي على الرغم من عصنة الإدارة الجبائية، نتيجة ضعف المستوى العلمي والتكويني لأعوان الضرائب، والإفتقار للعدد الكافي من الموظفين؛
- فتح باب الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أفقد الدولة خسائر معتبرة بتخليها عن حصة مهمة من مداخيل الرسوم الجمركية على السلع الأوروبية المستوردة، في وقت لم تحصل السلع الجزائرية المصدرة بالمثل على هذا الامتياز.

3. مقترحات الدراسة:

- تبعاً للنتائج المتوصل إليها، تم الخروج ببعض المقترحات التي من شأنها تفعيل دور السياسة الجبائية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر، والمتمثلة في النقاط التالية:
- ضرورة استغلال فوائض الجباية بشقيها العادي والبترولي في دعم القطاعات المنتجة من غير القطاع النفطي، على غرار القطاع الصناعي والزراعي وكذا القطاع السياحي؛
 - الحد من إصدار التشريعات والنصوص الضريبية التي تترك المكلفين، خصوصاً تلك التي تقترح رفع المعدلات أو إلغاء المزايا الممنوحة، ما يدفعهم إلى التهرب الجبائي والتوجه نحو الأسواق غير الرسمية؛
 - ضرورة التحكم في منح المزايا الجبائية وفقاً لطبيعة الاستثمار المنجز والمردود المتوقع تحقيقه منه، بحيث تستطيع الإدارة الجبائية استرجاع التكاليف الجبائية المترتبة عنها من جراء تلك الإعفاءات التي تمنحها؛
 - تأسيس لجان وطنية، من مهامها مراقبة عملية التحصيل الجبائي بصفة منتظمة والبحث عن الأسباب التي يمكن أن تحد من ارتفاع حجم الإيرادات، ومن ثم إيجاد الحلول الممكنة في الوقت المناسب؛

- تفادي الإصلاحات الجبائية العشوائية التي تطرح كردة فعل لتراجع مداخيل الجباية البترولية، وهذا من خلال تأسيس مكاتب جبائية مهمتها الأساسية البحث عن الخيارات التي تزيد من حصيلة الجباية العادية حتى ولو كان هناك ارتفاع معتبر في مردود الجباية البترولية، بحيث أن هذه المكاتب تكون تحت سلطة اللجان الوطنية السابقة الذكر؛
- قيام الإدارة الجبائية والجهات المسؤولة في وزارة المالية على رفع درجة الوعي الجبائي لدى المكلفين، عن طريق إعداد حملات إعلانية دورية للتعريف بأهمية الجباية؛
- ضرورة إشراك الجماعات المحلية في عملية الإحصاء والتحصيل الجبائي، عن طريق أحداث خلايا مشتركة مع أعوان الضرائب مما يزيد من فرص تحصيل الضرائب والرسوم المهمشة كالرسوم المفروضة على الأفرح والحفلات والرسم الصحي على اللحوم؛
- تفادي الإصدار المفرط للتشريعات الجبائية مع ضرورة إجراء تعديلات عند الحاجة القصوى، حتى لا يكون هناك تخوف لدى المكلف في استيعابها أو فهم بنودها؛
- التركيز على تنشيط القطاعات الاقتصادية الرائدة من غير قطاع المحروقات، لاسيما كل من القطاع الصناعي والفلاحي والسياحي، من خلال توفير البيئة الاستثمارية الآمنة؛
- توسيع قاعدة الإخضاع الجبائي للضرائب الخضراء في ظل ارتفاع عدد المؤسسات الملوثة وضعف مداخيل الجباية البيئية، وبالتالي تحقيق هدفين هامين هما: الحفاظ على البيئة من التلوث والمساهمة في رفع الإيرادات الجبائية من جهة أخرى؛
- الفصل بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال إقرار قانون استثماري يوضح كيفية تنظيم وتسيير الاستثمارات الأجنبية، وهذا عن طريق إنشاء دائرة جبائية تشرف على متابعة سير المشاريع في هذا المجال بالتعاون مع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI حاليا وANDI سابقا؛
- خلق شراكات دولية لتبادل المعلومات حول تطوير الجهاز الجبائي وزيادة فعاليته، خصوصا مع تلك الدول التي حققت تجارب ناجحة في إصلاح وترقية أنظمتها الجبائية.

بناء على ما تم التطرق له من خلال هذه الدراسة، هناك عدة نقاط لم يتم التّوسّع فيها، يمكن على أساسها اقتراح مجموعة من المواضيع لدراستها في المستقبل، وتشمل مايلي:

- دراسة علاقة السياسة الجبائية برقمنة القطاع الجبائي ودوره في تنمية إيرادات الجباية العادية.
- دور رقمنة الإدارة الجبائية في معالجة التقلبات الاقتصادية والاجتماعية.
- دراسة أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تراجع أسعار النفط.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:الكتب:

1. أحمد جابر بدران، التّمنية الاقتصادية والتّمنية المستدامة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، كليّة الاقتصاد والإدارة، القاهرة، مصر، 2014.
2. أحمد فتحي عبد المجيد قاسم، القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصاديّ المستدام في البلدان العربية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2022.
3. أحمد يوسف دودين، منظمات الأعمال المعاصرة الوظائف والإدارة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.
4. الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
5. آرثر لويس، تقديم ومراجعة: سعاد درويش، نظرية التّمنية الاقتصادية، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2021.
6. أشرف عبد العزيز عبد القادر وآخرون، النمو الاقتصاديّ والتّمنية المستدامة في الدول العربية، سياسات التّمنية وفرص العمل: دراسات قطرية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، مارس 2013.
7. أماني غازي جرار، منظمات الأعمال التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2022.
8. بنيامين هيجنز، التّمنية الاقتصادية: المبادئ- المشاكل- السياسات، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2020.
9. جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدي، التّمنية الاقتصادية (مفاهيم- نظريات – تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2012.
10. حاتم عبد المنعم أحمد عبد اللطيف، التّمنية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع، الطبعة الأولى، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
11. حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة مع التطبيق على الاقتصاد المصري، الطبعة الأولى، المجلد 01، دار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2020.

12. حامد نور الدين، أثر إصلاح النظام الضريبي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
13. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.
14. خالد تركاوي، أولويات التنمية الاقتصادية في سورية: التنمية في مرحلة ما بعد الحرب وفترات التحول، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سوريا، 2018.
15. خالد عيادة نزال عليمات، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الأردن، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020.
16. رافدة الحريري " اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة "، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
17. رجاء محمود شريف وناجي محمد جمال، التنمية المناطقية في ظل السياسات المالية (1990-2010) لبنان نموذجاً، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2015.
18. رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والتوزيع والنشر، الجزائر، 2014.
19. سالار ناجي اسماعيل، دور التشريع في معالجة الفساد الاقتصادي، الطبعة الأولى، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2018.
20. سعاد إبراهيم السلموني، إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2020.
21. سعود جايد مشكور وقاسم محمد عبد الله البعاج ونجم عبد عليوي الكرعوي، المحاسبة الضريبية: أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق، الطبعة الأولى، مطبعة دار الضياء، النجف الأشرف، العراق، 2014.
22. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2011.
23. سيد محمد عبد المقصود، أسس ومبادئ التخطيط الاقتصادي الأقليمي والعمراني، مطبعة محمد عبد الكريم حسان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2018.
24. سيمون فاوت (Simon Vaut) وآخرون، الاقتصاد والديمقراطية الاجتماعية، الطبعة الألمانية الثالثة المنقحة، ترجمة خليل ابو عياش، دار كنعان للطباعة والنشر، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 2013.

25. شعباني لطفي، حياة المؤسسة، دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، متيجة للطباعة، Les Pages Bleus، الجزائر، جوان 2017.
26. شهدان عادل الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين أطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2020.
27. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي، الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2020.
28. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، طبعة جديدة ومنقحة، دار الكتب للطباعة والنشر، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، 2008.
29. طلال محمد علي الججاوي، المحاسبة والتحاسب الضريبي، الطبعة الثانية، دار الكتب موزعون- ناشرون، كربلاء، العراق، 2014.
30. عادل عامر، دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد الحر، الطبعة الأولى، حروف منشورة للنشر الإلكتروني، مصر، 2016.
31. عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
32. عباس غالي الحديثي، نظريات السيطرة الاستراتيجية وصراع الحضارات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
33. عبد السلام أديب، السياسة الضريبية وإستراتيجية التنمية: دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي 1956-2000، مطابع إفريقيا الشرق، كلية محمد السويسي، الدار البيضاء، المغرب، 1998.
34. عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.
35. عبد الله الحرثسي حميد، تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012.
36. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

37. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005.
38. عثمان محمد عثمان، التنمية العادلة: النمو الاقتصادي- توزيع الدّخل- مشكلة الفقر، الطبعة الأولى، شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، 2016.
39. العربي العربي، اهمية النّفط والغاز في العلاقات الجزائرية- الأوروبية (1956-2013)، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2018.
40. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغير الهيكلي في الدول العربية: المنهج النظريّ- القياس، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
41. علاء النجار حسنين أحمد، دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية للدولة: دراسة تطبيقية حول أثر أداء البورصة المصرية على الاقتصاد في الفترة من 2011 حتى 2016، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2020.
42. علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، مطبعة حوض الفرات، النجف الاشرف، العراق، 2017.
43. علي سيد إسماعيل، الدروس المستفادة من تجارب الإصلاح الاقتصاديّ المعتمدة على صندوق النقد الدوليّ، المفاهيم، النتائج، الدروس، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020.
44. علي غانم بوحمود، الضريبة على القيمة المضافة، مدخل تكاملي ودراسة مقارنة (الاتحاد الأوروبي والمجموعة العربية)، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2023.
45. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، محافظة جبل، لبنان، 2012.
46. فيروز راد وأمير رضائي، تطوير الثقافة: دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند علي شريعتي، الطبعة الثانية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2016.
47. قوراري آسية، أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية الجزائريّة نموذجاً، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020.
48. كمال أمين الوصال، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان: أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة، البحث عن مخرج، دار ابن رشد، عمان، الأردن، 2016.

49. لحسن دردوري ولقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، مارس 2018.
50. محمد الحلاق، التشريع الضريبي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
51. محمد الفاتح المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018.
52. محمد خصاونة، المالية العامة: النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، المجلد الأول، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
53. محمد خليل برعي وعلي حافظ منصور، التخلف والتنمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1990.
54. محمد خير العكام، المالية العامة 1: الإيرادات والنفقات، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.
55. محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.
56. محمد عبد الله صوان، حسام الدين أحمد خليل، وصفي حسين الطراونة، الغرامات والجزاءات والعقوبات في قانوني ضريبة الدخل والمبيعات الأردني وقانون ضريبة القيمة المضافة الإماراتي، الطبعة الأولى، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2022.
57. مدحت أبو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتنا، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017.
58. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
59. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعمولة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013.
60. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
61. مصطفى يوسف كافي، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، جرمانا، سوريا، 2011.

62. معراج هوارى وحاج سعيد عمر، التمويل التأجيري: المفاهيم والأسس، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
63. منصورى الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الريبة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
64. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011.
65. نوال بوعلام سمرد، دليلك في المالية، دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2021.
66. هاشم عبد الرحمن تكرورى، الأسس الفلسفية للضرائب، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
67. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومى: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة للنشر والنوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

الأوراق البحثية:

1. اجري خيرة ومكي عمارية وبابا عبد القادر، "دور الرسم على القيمة المضافة في تمويل ميزانية الدولة في الجزائر"، دراسة قياسية خلال الفترة 1991-2017، مجلة الاقتصاد والتسيير، المجلد 17، العدد 01، 2018.
2. أحمد ضيف ونسيمة بن يحيى، "تقويم تطوّر السياسة المالية للجزائر من 1962-2019"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 07، 2017.
3. أحمد عبد القادر المجالي، "تقدير الطاقة والجهد الضريبي في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 43، العدد 01، جامعة مؤتة، الاردن، 2016.
4. ادبوب سارة ولسبع مريم، "تشخيص و اقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2021.
5. بان صلاح الصالحي، "الاستثمار والإعفاءات الضريبية"، مجلة العلوم القانونية، المجلد 27، العدد 01، جامعة بغداد، 2012.

6. بسبع عبد القادر، "أثر السياسة الضريبية على سوق الأوراق المالية"، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2018.
7. بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1، 2004.
8. بعوني ليلي، "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2017.
9. بن احمد لخضر ولباز الأمين، "الاستثمارات العامة في الجزائر و انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تقييمية للفترة الممتدة بين (2001-2010)"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2008.
10. بن الحاج جلول ياسين وشريط عابد، "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 و انعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 04، 2016.
11. بن تريدي يحي وونادي رشيد، "قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2007-2017"، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، العدد 04، 2020.
12. بن ثابت علال وجمال سويح، "دراسة مدى فعالية ميكانزمات النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة، دراسة حالة الجزائر 2000-2015"، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2017.
13. بن سعدة بلول، "دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020.
14. بن سويسي حمزة وعبد الوهاب سليمان، "دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 13، العدد 15، 2018.
15. بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، 2012.
16. بن شني عبد القادر، بسدات كريمة، "تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر بين تقلبات أسعار البترول وقصور الموارد المالية"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، 2020.
17. بن صغير عبد المومن، "واقع إشكالية تطبيق الجباية المحلية في الجزائر: صعوبات الاقتطاع و آفاق التحصيل"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، المجلد 01، العدد 01، 2013.

18. بن طيرش عطاء الله وسويح جمال، "مدى فعالية النظام الضريبي في تعزيز الإيرادات العامة بالجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2015"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 2، 2017.
19. بهناس العباس، "السياسة الجبائية ومعايير تقييم فعاليتها"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 01، العدد 01، جامعة الجلفة، 2008.
20. بوخاري آمنة ويوسف رشيد، "برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة بين (1989-2015)"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 07، العدد 01، 2018.
21. بوري محي الدين، "مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990-2013"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2016.
22. بوزيان العربي وجلطي غالم، "مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخدامها"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 08، العدد 02، 2021.
23. بوطالب براهمي ونضيرة دوبابي، "إشكالية عجز ميزانية البلدية"، مجلة إدارة، المجلد 21، العدد 01، المدرسة الوطنية للإدارة، 2011.
24. بوعتبة فوزية، "الأحكام القانونية للرسم العقاري"، مجلة القانون العقاري، المجلد 3، العدد 1، 2016.
25. بوقصبة إيمان، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2018.
26. بولويز عبد الوافي وبن الطاهر حسين، "هروب رؤوس الأموال العربية والفرص التنموية الضائعة (العالم العربي)"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 05، العدد 01، 2016.
27. بونقاب مختار وزواويد لزهاري، الاستثمار الأجنبي المباشر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، 2018.
28. جازية أمير وعاشور يوسف، "المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 7، العدد 2، 2019.
29. جبار محفوظ، "المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 03، العدد 05، 2003.

30. جلالى الحبيب، "مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية بالجزائر- دراسة حالة بلديات ولاية تلمسان للفترة (2015-2017)"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022.
31. جمال دقيش، "أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية 1988-2015"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2020.
32. حجا نبيل وجمال عبد القادر، "اهمية الرسوم الجمركية في دعم الإيرادات العمومية للدولة-حالة الجزائر- (دراسة تحليلية 2010-2018)"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 02، 2020.
33. حهماوي توفيق وبلقلم مصطفى وبن عاتق حنان، "قياس المرونة الشاملة للنظام الجبائي الجزائري للفترة (1993-2014) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 01، العدد 01، 2015.
34. حساني بن عودة، "أسعار النفط والبطالة في الجزائر، دراسة تحليلية للمدة (1990-2019)"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، 2021.
35. حسن أمين محمد محمود، "اختبار فرضية لافر في مصر باستخدام منهجية Threshold Regression"، مجلة البحوث المالية، المجلد 21، العدد 3، جامعة بورسعيد، مصر، 2020.
36. حيدر فاضل كاظم وعمرو هشام محمد وعلاء الدين برع جواد، "السياسة الضريبية في العراق: المعوقات والمعالجات، دراسة مقارنة"، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 08، 2019.
37. خبايا عبد الله، "تقييم مدى مساهمة نظريات التنمية المعاصرة في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية"، مجلة حوليات جامعة بشار، المجلد 08، العدد 08 (خاص)، 2010.
38. خديري صبرينة وجنينة عمر، "واقع الجباية المحلية في الجزائر، دراسة تحليلية"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 07، العدد 08، 2023.
39. خليل إسماعيل إبراهيم، "الأثار الاقتصادية للضرائب في العراق خلال المدة (1985-2002)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 66، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، 2007.
40. خير فضيلة، "دور السياسة الجبائية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2017.

41. خيري عثمان فريز فرج عبد العال، "السياسة الضريبية وأثرها على التصدير"، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 45، العدد 45، جامعة حلوان، مصر، 2021.
42. دحو سهيلة، "الاقتصاد الجزائي في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 06، العدد 01، 2009.
43. رأفت رضوان، رشا عوض، ولاء الحسيني، "الضرائب في عالم الأعمال الالكترونية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000.
44. رحالي حجيلة وبوخالفة رفيقة، "التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر" مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 02، العدد 02، 2015.
45. رضا علي بن صالح وباسم المختار الرتيبي، "استراتيجيات التنمية الصناعية وآفاقها المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا"، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد الأول، العدد الرابع، جامعة الزاوية، 2019.
46. رضوان سليم، "دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 08، العدد 08، جوان 2008.
47. رنا أديب منذر، مفهوم الضريبة: تعريفها، أشكالها، بحث مقدم في إطار نيل دبلوم الدراسات العليا، قسم الإدارة الهندسية والإنشاء، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق، سوريا، 2006.
48. زايري بلقاسم ودربال عبد القادر، "تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد 05، العدد 05، 2008.
49. زهية لموشي، "الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الإنتاجي بالجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 11، 2018.
50. زيرمي نعيمة وسنوسي بن عومر، "الحماية المحلية بين الواقع والتحديات"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 3، العدد 5، 2013.
51. ستار جابر عمران، "منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 120، الجامعة المستنصرية، العراق، 2018.
52. سوادني نادية، "الرسم على النشاط المني بين حتمية البقاء أو الزوال وأثر ذلك على حصيلة الحماية المحلية. حالة بلدية وادي الفضة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2017.

53. شاوي صبيحة، "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 06، العدد 01، 2016.
54. شرفق سمير، "استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة نقدية خلال الفترة (1970-2014)"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد 01، العدد 38، جامعة القدس المفتوحة، 2016.
55. شليحي الطاهر وبن موفق زروق، "توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010-2014)"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2019.
56. صبيحي شهبيناز، "مناخ الاستثمار في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، 2016.
57. صيد فاتح وقحام وهيبة، "عجز الموازنة العامة في الجزائر وإشكالية التمويل بالعجز - دراسة تحليلية للفترة (2000-2017)"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 07، العدد 12، 2019.
58. طرودة فاطمة وسعادي محمد عماد الدين، "مساهمة الأنظمة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر"، مجلة المالية العامة، المجلد 12، العدد 01، 2022.
59. عادل محمد خليفة غانم وسحر عبد المنعم قمره، "التكامل الاقتصادي بين القطاعين الزراعي والصناعي في مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد الثالث، 2015.
60. عبد المجيد قدي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، محاولة تقويمية"، مجلة Les cahiers du CREAD، المجلد 18، العدد 61، 2002.
61. عبد الهادي مختار وسماحي أحمد، "إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 06، العدد 01، 2016.
62. عبد الوهاب ذنون سعدون، "تحليل وتقييم الأداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي: تركيا أنموذجا"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 123، المجلد 38، جامعة الموصل، 2019.
63. عثمان زعل فارس المعاينة، "دور القروض العامة في تحسين الأنشطة الاقتصادية للدولة: الأردن نموذجا"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 8، المركز القومي للبحوث، غزة، 2022.

64. علي بايزيد وكريمو دراجي، "دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في توازن ميزانية الجماعات المحلية (البلدية، الولاية)"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 02، 2018.
65. علي عزوز، "إصلاحات النظام الجبائي وانعكاساتها على تطوّر الجباية المحلية في الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، 2012.
66. علي لزعر وعبد الحليم جدي، "تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 19، العدد 02، 2013.
67. عمار زيتوني وكمال عايشي، "التمويل الخارجي وأشكاله"، مجلة الاقتصاد الصناعي khazzartech، المجلد 02، العدد 02، 2012.
68. عمار فوزي كاظم المياحي، "القروض الخارجية كاحد وسائل حل عجز الموازنة المستدام بالدول العربية النفطية وغير النفطية مصر والعراق نموذجا"، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 110، العدد 533، 2019.
69. عمار ياسين كاظم البياتي، "منازعات الازدواج الضريبي الدولي وأساس المسؤولية الدولية" مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 2، العدد 4، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2021.
70. عمور حسين عبد البر ووائل فوزي عبد الباسط ومروة أحمد عبد الحافظ، "أثر السياسة الضريبية لتحقيق التوازن الاقتصادي والبيئي، دراسة مقارنة"، مجلة العلوم البيئية، المجلد 40، الجزء 3، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 2017.
71. عيسى سماعين، "دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا (الفترة 2016-2021)"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 27، 2021.
72. غطاس عبد الغفار وزوزي محمد ودادن عبد الوهاب، "أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)"، مجلة الباحث، المجلد 15، العدد 15، 2015.
73. فتيحة بروبّة والجيلالي بوظراف وحاج بن زيدان، "دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور، معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 05، 2020.
74. فرحات عباس وسعود وسيلة، "عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014"، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، 2018.

75. فلاق علي وباصور محمد، "الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، 2015.
76. كاظم خضير السويدي، "التكييف القانوني لأساس فرض الضرائب"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 2، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2021.
77. كربالي بغداد وحمداني محمد، "استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، 2010.
78. كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 05، العدد 08، 2005.
79. كمال دريد، "صعوبات الاستثمار في الجزائر"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، 2021.
80. كمال رزيق وسمير عمور، "تقييم عملية إحلال الحياة العادية محل الحياة البترولية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 04، العدد 5، 2008.
81. لافي مبارك سعد عبيد العازمي وآخرون، "مؤشرات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: إطار تحليلي"، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد 2، العدد 2، جامعة أسوان، 2021.
82. لوالبية فوزي ومسعودي محمد، "أثر التحفيزات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصيلة الجبائية في الجزائر-دراسة قياسية"، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، 2020.
83. محمد إبراهيم الشافعي، "الضريبة على دخل الأشخاص المعنوية في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تطبيقية على إمارة دبي"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 59، العدد 01، جامعة عين شمس، مصر، 2017.
84. محمد أفلولي، "عن دور المجلس الوطني للاستثمار"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 11، العدد 01، 2016.
85. محمد العمادي وفهد الخطيب، "الأسعار"، التصنيف الاقتصادي، المجلد الثاني، الموسوعة العربية، 2022.
86. محمد الكامل شلغوم، "أساس حق الدولة في فرض الضريبة"، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد السابع، كلية القانون، جامعة الزاوية، ليبيا، 2015.

87. معارفي فريدة، "تقييم أداء الإنعاش الاقتصاديّ في الجزائر للفترة (2001-2014)"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 02، 2017.
88. مليحة جبار عبد الكعبي، "نظرية النمو غير المتوازن لبرشمان وإمكانية تطبيقها لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد 04، العدد 01، ملحق 02، جامعة القادسية، 2022.
89. موسى عالية، "عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 22، العددان 69 و70، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2015.
90. موفق احمد وحلا سامي خضير، "الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقييمية لقانون الاستثمار العراقي)"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، جامعة المستنيرة، العراق، 2010.
91. مولود مليكاوي، "واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 4، العدد 2، 2016.
92. ناصر مراد وبن عياد سمير، "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 02، العدد 02، 2013.
93. ناصر مراد، "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009.
94. نيق بوبكر ومخلوفي الطاهر وبدر اوي يحي، "دراسة مدى تحقق العدالة الضريبية في الواقع- الضريبة على الدخل أنموذجا"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2021.
95. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، "التمويل بالعجز: شرعيته، وبدائله، من منظور إسلامي"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 15، 2003.
96. نشوى محمد عبدربه، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الثالث، جامعة طنطا، 2017.
97. نظيرة قلادي ومحمد الأمين وليد طالب، "أثر النظام الجبائي الجزائري على النفقات العامة بعد الإصلاح الجبائي 1992- دراسة قياسية للفترة (1993-2018)" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.

98. نور الدين شارف، "فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2017.
99. نيفين فرج إبراهيم إبراهيم، "أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 22، العدد 71، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2015.
100. هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، 2020.
101. وافي ناجم وجلالية عبد الجليل، "نموذج النمو الاقتصادي مسعى لتنوع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 15، العدد 02، 2021.
102. وداد بوقلع ومصباح حراق، "الجنات الضريبية وخسائر النظام الضريبي العالمي-مع الإشارة لحالة الجزائر"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021.
103. وشان احمد وبلعوز بن علي، "الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، 2017.
104. وصاف سعدي وقويدري محمد، "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، بين الحوافز والعوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 08، العدد 08، 2008.
105. ياسين عبد الله وبلحاج فراحي، "دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصّادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 02، 2017.
106. يامة إبراهيم، "مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية- دراسة نظرية تقييمية"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 01، 2017.
107. يعقوب محمد وقنادزة جميلة، "النمو الاقتصادي، التدهور البيئي وتبلور نظرية التنمية المستدامة"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2018.
108. يوسف بالنور، "المقاربات النظرية في معالجة مشكلات التنمية المستدامة"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 02، 2013.
109. يوسف نور الدين، "انعكاسات تغيير أنظمة الإخضاع الضريبي على المكلفين بالضريبة: دراسة استنبائية لعينة من المكلفين"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021.

المدخلات:

1. بن جلول خالد، بعلي حمزة، فلفول عبد القادر، سبل التحسين من فعالية التّمويل المحلي للجماعات المحلية، حالة الجباية المحلية، الملتقى الوطني حول سبل التحسين من فعالية التّمويل المحلي للجماعات المحلية، حالة الجباية المحلية، 2018.
2. جدي عبد الحليم، فلفول عبد القادر، بن جلول خالد، الانعكاسات السلبية للبرامج التنموية الخماسية على توازن مؤشرات أداء المالية العامة في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الوطني الأول حول تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، المداخل والحلول، 2018.
3. رابح خوني ورامي حريد، عوائق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي السادس عشر حول الضمانات القانونية للاستثمار في الدول المغاربية، 2016.
4. سعدي يحي وشني صورية، نظريات التّمنية المستدامة، الملتقى الدولي الأول حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التّمنية المستدامة، 2011.
5. شلال عبد القادر وعمارة منال ومحمد هاني، "أثر الإصلاحات الضريبيّة على النظام الجبائي الجزائري"، الملتقى الوطني الحادي عشر حول مساهمة النظام الجبائي الجزائري في تنوع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، 2018.
6. كمال أيت منصور، معوقات الاستثمار في القانون الجزائري في ضوء تجربة الإصلاحات، مداخلة في إطار المؤتمر السنوي الدولي السابع حول التنظيم القانوني لتطوير الاستثمار، 2020.
7. مصطفى عبد اللطيف وبن سانية عبد الرحمن، انطلاق التّمنية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول: "الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل"، 2011.

الأطروحات والمذكرات:

1. ابتهال أحمد قابلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التّمنية الاقتصادية في سورية (1995-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2014/2013.
2. أوّسن فاروق، تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التّمنية الريفية المستدامة: دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان، بلدية شلية ولاية خنشلة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015/2014.

3. إيمان سعودي، أثر تحرير التجارة الدوليّة على التّنبية الصناعية في الدول النامية: دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا من الفترة 1995 إلى 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018/2019.
4. بشار حسين العجل، الخارج والضريبة المعاصرة في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الفقه المقارن، جامعة الجنان، ليبيا، 2006.
5. بلقيل نورالدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التّنبية المحلية -دراسة ميدانية بولاية المسيلة وباتنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.
6. بللعماء أسماء، دور السياسة الضريبة في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، أحمد دراية، 2017/2018.
7. بلوافي عبد المالك، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1992-2008، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2011-2012.
8. بن الجوزي محمد، الضريبة كأداة للضبط الاقتصادي ودورها في اقتصاديات المالية العمومية، دراسة الواقع الجزائري 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015.
9. بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006.
10. بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017/2018.
11. جبر سلامة القريناوي، قدرة قطاع الصناعات الغذائية على إحلال الواردات، دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير (بحث تكميلي) في قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، سبتمبر 2006.
12. جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التّنبية الاقتصادية: حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005.
13. حداد فريد، آفاق السياسة الجبائية في دعم التّنبية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2012.

14. حساني بن عودة، أثر العوامل المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2010/2011.
15. الحسن ولد محمد، مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية (تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية 1985-2004)، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006.
16. حسية عليوات، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار، دراسة تحليلية وتقييمية للفترة (2001-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة، 2019-2020.
17. خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2015.
18. راضية اسمهان خراز، دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2011/2012.
19. رجال مراد، التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2012.
20. رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013/2014.
21. زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2005/2006.
22. السر سالم عبد الله أحمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات، دراسة حالة السودان (2011-2015)، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مارس 2017.
23. سهيلة عريوة، مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2011.
24. شريف محمد، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009/2010.

25. العباس بهناس، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، فيفري 2005.
26. عبد الرحمن عقلة علي السلفيتي، تأثير ضريبة الدخل في تمويل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2004.
27. عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
28. عبد الهادي مختار، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2016/2015.
29. عسالي نفيسة، "المجلس الوطني للاستثمار: آلية لتفعيل الاستثمارات في الجزائر"، أطروحة ماجستير في الحقوق، جامعة بجاية، 2013/02/23.
30. عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 - 2012)، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014/2013.
31. علي مهدي داود سلمان الربيعي، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسبوية مختارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2009.
32. عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
33. عيسوس سميرة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على إنشاء ونشاط المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة ولاية جيجل، أطروحة ماجستير في علوم التسيير، جامعة جيجل، 2014/2013.
34. غسان عيد إسماعيل أبو منديل، الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة، دراسة حالة قطاع غزة 1996-2010، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، سبتمبر 2011.
35. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، الأردن، 2008.

36. فتيحة كون، دور سياسات الإنعاش الاقتصاديّ ودعم النمو في رفع مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية، 2020/2019.
37. فرحاني الزهرة، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق: دراسة حالة مؤسسة الإسمنت عين التوتة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013/2012.
38. فغور عبد السلام، تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات 1992: تقييم وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، 2017/2016.
39. قاسمي مريم، إصلاح هياكل الإدارة الجبائية، أطروحة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر 01، 2014/2013.
40. قرين رشيد، أثر النفقات الجبائية في تدعيم جاذبية الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، جويلية 2018.
41. لابد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي في الجزائر - دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2011.
42. لحول إبراهيم، أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصاديّ في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2020/2019.
43. لينا فضل سلمان أبو القمبز، المساعدات الخارجية وانعكاساتها على دور المجلس التشريعي الفلسطيني (1996-2006)، رسالة ماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2020.
44. مبروكة حجار، تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1999-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2016/2015.
45. محمد حمر العين، أثر الضريبة على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية سطيف، أطروحة دكتوراه في العلوم والتجارية، جامعة باتنة، 2019-2018.
46. محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطوّر الشغل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2016/2015.
47. محمد صبحي حامد عودة، الأحكام الفقهية المتعلقة بمدخرات الموظفين وأثارها الاقتصادية، أطروحة ماجستير في الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2017.

48. محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2009.
49. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.
50. مصباح بلقاسم، اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
51. مناصرية خولة، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، دراسة حالة الأردن خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016/2015.
52. موهوبي محفوظ، مركز العقار من منظور قانون الاستثمار، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
53. مؤيد جميل محمد مياله، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.
54. مؤيد ساطي جودت حمد الله، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين، أطروحة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.
55. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظومة العالمية للتجارة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2019/2018.
56. الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 10 ماي 2018.

النصوص القانونية والتنظيمية:

1. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الضريبة الجزافية الوحيدة: مجال تطبيق الضريبة وتحديثها"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
2. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الضريبة على الدخل الإجمالي"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022.
3. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الضريبة على أرباح الشركات"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022.

4. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الضريبة الجزافية الوحيدة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
5. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الرسم على النشاط المهني"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
6. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الضريبة على الثروة"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
7. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "المداهيل العقارية الناتجة عن إيجار الأملاك المبنية وغير المبنية (الربوع العقارية)"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
8. قانون الرسم على رقم الأعمال، "الرسم على القيمة المضافة"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
9. قانون الضرائب غير المباشرة، "رسوم الضمان والتعير"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022.
10. قانون الضرائب غير المباشرة، "الرسم الصحي على اللحوم"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
11. قانون التسجيل، "تحديد الرسوم المطبقة وطرق تسجيل العقود"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022.
12. قانون الطابع، "القسم الأول: طرق التحصيل - المدينون بالرسوم"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2022.
13. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "الضريبة على الدخل الإجمالي"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2022.
14. القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2022، المتعلق بـ: "الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 50، الجزائر، 2022.
15. القانون رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995، المتضمن قانون المالية لسنة 1996، "الرسم على النشاط المهني"، الجريدة الرسمية العدد 82، الجزائر، 1995.
16. القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، "صندوق ضبط الموارد"، الجريدة الرسمية العدد 37، الجزائر، 2000.

17. القانون رقم 10-14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015، "الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"، الجريدة الرسمية العدد 78، 2014.
18. القانون رقم 10-14 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 والمتضمن قانون المالية لسنة 2015 "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية"، الجريدة الرسمية العدد 78، 2014.
19. القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، "النظام المبسط للمهن غير التجارية"، الجريدة الرسمية العدد 100، 2021.
20. القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017، والمتضمن: القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 02، الجزائر، 2017.
21. المرسوم التشريعي رقم 01-93 مؤرخ في 19 يناير سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1993، "الضريبة على الأملاك"، الجريدة الرسمية العدد 04، الجزائر، 1993.
22. القانون رقم 07-12 المؤرخ في 21 فبراير سنة 2012 والمتضمن "قانون الولاية"، الجريدة الرسمية العدد 12، الجزائر، 2012.
23. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، المتعلق بـ"تطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 47، الجزائر، 2001.
24. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، المتعلق بـ"تطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 47، الجزائر، 2001.
25. الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، المتعلق بـ"تطوير الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 47، الجزائر، 2001.
26. المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس سنة 2014 والمتضمن: إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسياره، الجريدة الرسمية العدد 19، الجزائر، 2014.
27. المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس سنة 2014 والمتضمن: إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسياره، الجريدة الرسمية العدد 19، الجزائر، 2014.
28. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت سنة 2016 المتعلق بـ"ترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 46، الجزائر، 2016.

29. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت سنة 2016 المتعلق بـ "ترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 46، الجزائر، 2016.
30. المادة 27، المرسوم التنفيذي رقم 06-327 مؤرخ في 18 سبتمبر سنة 2006، المتضمن: تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 59، الجزائر، 2006.
31. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر سنة 1993، والمتعلق بـ "ترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية العدد 64، 1993.
32. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 والمتضمن "قانون البلدية"، الجريدة الرسمية العدد 37، الجزائر، 2011.
33. المرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 1986، والمتضمن: تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله، الجريدة الرسمية العدد 45، 1986.
34. المرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الجريدة الرسمية العدد 75، الجزائر، 2007.
35. المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 7 ديسمبر سنة 1996 والمتضمن إصدار نص تعديل الدستور، الجريدة الرسمية العدد 76، الجزائر، 1996.
36. القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، "الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة"، الجريدة الرسمية العدد 81، الجزائر، 2019.
37. القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 81، 2019.
38. القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992، "الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة"، الجريدة الرسمية العدد 65، الجزائر، 1991.
39. القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، "المؤسسات الكبرى في الجزائر"، الجريدة الرسمية العدد 79، الجزائر، 2001.
40. القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2006، المتضمن قانون المالية لسنة 2007، "الضريبة الجزافية الوحيدة"، الجريدة الرسمية العدد 85، الجزائر، 2006.
41. القانون رقم 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2010 والمتضمن قانون المالية لسنة 2011، "الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"، الجريدة الرسمية العدد 80، 2010.

42. القانون رقم 07-12 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2007 والمتضمن قانون المالية لسنة 2008، "فرض الضريبة حسب النظام المدسط"، الجريدة الرسمية العدد 82، 2007.
43. الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1995 والمتضمن قانون المالية لسنة 1996، "الرسم على المنتوجات البترولية"، الجريدة الرسمية العدد 82، الجزائر، 1995.
44. القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997 والمتضمن قانون المالية لسنة 1998، "الرسم على الإقامة"، الجريدة الرسمية العدد 89، 1998.
45. القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، "الرسم الداخلي على الاستهلاك"، الجريدة الرسمية العدد 57، الجزائر، 1990.
46. القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991 "الضريبة على أرباح الشركات"، الجريدة الرسمية العدد 57، الجزائر، 1990.
47. القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، "الرسم على القيمة المضافة"، الجريدة الرسمية العدد 57، الجزائر، 1990.
48. القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، "الرسم الداخلي على الاستهلاك"، الجريدة الرسمية العدد 57، الجزائر، 1990.
49. القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية العدد 83، الجزائر، 2020.

التقارير:

1. أحمد عوض، الضرائب والعدالة الاجتماعية: حالات من 04 دول عربية، تقرير صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (annd)، بيروت، لبنان، 2017.
2. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية، دراسات في الطرق، تحديثات وتعديلات على نظام الحسابات القومية 1993، السلسلة واو/ العدد 2 التنقيح 4، الإضافة 1، الأمم المتحدة، لجنة الجماعات الأوروبية، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 1993.
3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2019، الجزائر، ديسمبر 2020.
4. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي 2021، الجزائر، ديسمبر 2022.
5. التقرير السنوي لمجلس المحاسبة، الإيرادات الجبائية المحلية: الجماعات الإقليمية، الجزائر، 2020.

6. تقرير الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة بتاريخ 18 و19 أوت 2020، وزارة المالية، مديرية الاتصال، 2020.
7. التقرير حول: النفقات الجبائية والامتيازات المالية، الجمهورية التونسية، 2022.
8. جاك ضيوف وكنايو نوانزي وجوزيت شيران، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، تقرير رقم 11.07/1/2330، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2011، الموقع الإلكتروني: <https://www.fao.org/3/i2330a/i2330a.pdf>
9. عبد الحليم شاهين، "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، العدد 73، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021.
10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "المجتمع العربي: مجموعة الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية"، العدد 13، تقرير رقم 07، الأمم المتحدة، 2017/12/24.
11. محمد ادريس، "السياسة النقدية"، سلسلة كتيبات تعريفية، سلسلة موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، العدد 17، 2021/08/30.
12. منتدى الإصلاح العربي، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي، الرؤية والتنفيذ، وثيقة الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، تاريخ النشر: 12-14 مارس 2004.
13. الوليد أحمد طلحة و محمد موعش، "دور السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، شبكة المعرفة، العدد 79، فبراير 2021.

المطبوعات البيداغوجية:

1. أمين حواس، "نظريات التنمية"، محاضرات مطبوعة، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021/2020.
2. بوحزام سيد أحمد، "اقتصاد التنمية"، محاضرات في مقياس نماذج النمو، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2021/2020.
3. حراق مصباح، محاضرات في مادة قانون الضرائب المباشرة، جامعة ميلة، 2020.
4. قاشي يوسف، "محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014.

5. محمد عبد صالح، محاضرات في مادة اقتصاديات الضرائب، المرحلة الثالثة، قسم إدارة الاستثمار والموارد، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة المهربين، العراق، 2019.

المواقع الإلكترونية:

1. أحسن خلاص، "قوانين الاستثمار في الجزائر بين الثابت والمتحول"، جريدة الوسيط، العدد 5850، الصّادر في 19 ماي 2022، الموقع الإلكتروني: https://elwassat.dz/bfd_download/.
2. أوشن سمية "نظريات التنمية الاقتصادية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسيّة والإستراتيجية، (2014/2013)، بقلم سخري محمد، بتاريخ 2019/06/12، الموقع الإلكتروني: <https://www.politics.dz.com/ar>.
3. بشار محمد الأسعد، "المناطق الحرة"، المجلد السابع، القانون المالي، المحكمة الجنائية الدوليّة، الموسوعة العربية، الموقع الإلكتروني: <http://arab-ency.com.sy/law/details/25882>، تاريخ الاطلاع: 2021/12/08.
4. بنك الجزائر، القطاع الحقيقي، إحصائيات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/Croissance-PIB-annuelle-2000-2022.xlsx>.
5. بنك الجزائر، القطاع الحقيقي، مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم، الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>.
6. بنك الجزائر، القطاع الخارجي: ميزان المدفوعات السنوي (2013-2019)، الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/04/Balance-Paie-Annuelle-2013-2019.xlsx>.
7. بنك الجزائر، القطاع الخارجي، إحصائيات الدين الخارجي (1984-2021)، الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/11/DETTE-EXTERIEURE-encours-global-1984-2021.xlsx>.
8. البنك المركزي المصري والمعهد المصرفي المصري، "الضرائب"، المبادرة القومية للمعهد المصرفي المصري، 2012، الموقع الإلكتروني: <https://training.ebi.gov.eg/literacy>.

9. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 حول برنامج التّمنية الخماسي 2010-2014، الموقع الالكتروني: <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>.
10. حسان جبريل، الجزائر تعلن رسميا تفاصيل نموذجها الجديد للنمو الاقتصاديّ حتى 2030، وكالة الأناضول للأبناء، تاريخ النشر: 2017/04/11، الموقع الالكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar/>.
11. حمزة كحال، الجزائر ترفع الستار عن نموذجها الاقتصاديّ الجديد، صحيفة العربي الجديد، تاريخ النشر: 2017/04/11، عبر الموقع الالكتروني: <https://www.alaraby.co.uk>.
12. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2011)، التشغيل، الموقع الالكتروني: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2_Emploi1962_2020Ar.pdf.
13. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، التجارة الخارجية، الموقع الالكتروني: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH10_Commerce1962_2020Ar.pdf.
14. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، النقود والقروض، الموقع الالكتروني: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13_Monnai_Credit1962_2020Ar.pdf.
15. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، حوصلة إحصائية (1962-2020)، المالية العمومية، الموقع الالكتروني: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12_Finance_Public1962_2020Ar.pdf.
16. الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، حوصلة إحصائية(1962-2020)، المحاسبة الوطنية، الموقع الالكتروني: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14_ComptNat1962_2020Ar.pdf.
17. قاضي سي طاهر، العقار الاقتصاديّ كعائق أمام تشجيع الاستثمار في الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2016، عبر الموقع الالكتروني: <https://democraticac.de/?p=4004>.
18. قوانين المالية (1992-2021)، المديرية العامة للضرائب، الموقع الالكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/>.
19. مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، آليات تشجيع الاستثمار، 2015، عبر الموقع الالكتروني: <https://dim-msila.dz>.
20. المديرية العامة للضرائب، " القوانين الجبائيةّ الجزائية "، طبعة 2022، التشريع الجبائي، القوانين الجبائيةّ، الموقع الالكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux>.

21. المديرية العامة للضرائب، "الهيكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب"، وزارة المالية، تاريخ النشر: 2022/04/18، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08-13-32>.
22. المديرية العامة للضرائب، "دليل الخاضع للضريبة التابع لمراكز الضرائب"، وزارة المالية، 2021، عبر الموقع الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/guides_fiscaux_arabe/Guide_du_contribuable_CD_2021_ar.pdf.
23. المديرية العامة للضرائب، جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وزارة المالية، الجزائر، تاريخ النشر: 18 ماي 2022، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar>.
24. منى الادلبي، "الإعفاءات الضريبية"، المجلد الرابع، الرضاع، الضمان المصرفي، الموسوعة القانونية المتخصصة، الموقع الإلكتروني: <https://arab-ency.com.sy/law/details/25950/4>.
25. ندى سالمي، "تفاصيل تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد آفاق 2030"، الموقع الإخباري الجزائري سبق برس، تاريخ النشر: 2017/04/11، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.sabqpress.dz/economics>.
26. نصيرة سيد علي، إخضاع الحياة للرقمنة ضرورة، جريدة الحوار الجزائرية، العدد 4568، الصادرة بتاريخ 2022/03/23، عبر الموقع الإلكتروني: <https://cdn.elhiwar.dz/wp-content/uploads/2022/03/El-Hiwar-4568-Du-23-03-2022-pdf>.
27. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، برنامج دعم الجماعات المحلية، تدخلات صندوق الجماعات المحلية المشترك خلال سنة 2014، الإعانات الاستثنائية لفائدة البلديات، تاريخ النشر: 20 أكتوبر 2015، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/>.
28. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، برنامج دعم الجماعات المحلية، تدخلات صندوق الجماعات المحلية المشترك خلال سنة 2014، الإعانات الاستثنائية لفائدة البلديات، تاريخ النشر: 20 أكتوبر 2015، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/>.

29. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، تاريخ النشر 2016/03/30، عبر الموقع الرسمي للوزارة: <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar>.
30. وزارة الصناعة والإنتاج الدوائي، عرض حصيلة قطاع الصناعة لسنة 2022 على المجلس الشعبي الوطني، تاريخ النشر: 12 ديسمبر 2022، الموقع الإلكتروني: <https://www.industrie.gov.dz/fr/le-bilan-du-secteur-de-lindustrie-pour-lannee-2022-a-ete-presente-a-lassemblee-populaire-nationale>.
31. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإحصائيات الفلاحية حول إنتاج الحبوب، عبر الموقع الإلكتروني: <https://madr.gov.dz>.
32. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، تاريخ التحديث 2022/08/18، الموقع الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/2014-07-09-09-08-02>.
33. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، "مركز الضرائب: تنظيم ومهام"، نشرة 2021، الموقع الإلكتروني: https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/brochures_ar/Depliant_CDI_organisation_mission_s_2021_ar.pdf.
34. وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، ميزانية المواطن التكميلية، (الضرائب غير المباشرة)، 2021، الموقع الإلكتروني: <http://mfdgb.gov.dz/wp-content/uploads/2021/08/Budget-citoyen-revise-2021-VA.pdf>.

Articles :

1. Fatou Niang « Le rôle de la fiscalité dans le financement du développement en Afrique », Revue d'Afrique et Développement, Volume XLV, No 1, 2020.
2. Maryann P. Feldman et al « The logic of economic development: A definition and model for investment », Environment and Planning C Government and Policy, 34(1), November, 2014.
3. Mladen M. Ivic, « Economic Growth and Development », (JPMNT) Journal of Process Management, New Technologies, International Vol.3, No.1, 2015.
4. Ogbodo, Okenwa CY & Nweze, Chike L « Effect of Tax Revenue on Economic Development: Evidence from Nigeria », Research Journal of Management Practice, Vol. 1, Issue 2, 2021.
5. Tomasz Wolowiec « Economic Effects of Taxation by Income Taxes in European Union Member States (Outline of the Problem) », International Journal of New Economics and Social Sciences N°1(9), 2019.

Conférences :

1. Adnan Gerçek « The Need for Reform in Turkish Tax System: Main Problems and Recommendations » International Public Finance Conference, Antalya-Turkey, April 24-27, 2019.

Rapports :

1. CARE, « Note de CARE n°3 : Pour des Flux Plus Substantiels d'ide Entrants en Algerie », Alger, Décembre 2022.
2. Gaston Jèse, « Introduction a L'étude de la Fiscalité », Version mai 2002.

3. MAEP/ Point Focal National, «**Rapport sur l'état de mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance** », Novembre 2008.
4. OCDE « **Principes fondamentaux en matière de fiscalité** », Un Rapport De Projet OCDE/G20 sur l'érosion de la base d'imposition et le transfert de bénéfices, Chapitre 2, Paris, 2014.
5. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), « **Thematic Indicators For Culture In The 2030 Agenda** », First Edition, 2020.

Sites Web:

1. Antonette Dela Cruz, « **Average Tax Rate: Definition & Formula** », Update : 14/10/2021, <https://study.com/learn/lesson/average-tax-rate-formula-concept.html>.
2. Aurélien Bamdé, « **De la distinction entre l'impôt, les taxes, les redevances et les cotisations sociales** », Publiée le : 07-09-2016, <https://aurelienbamde.com/2016/09/07/de-la-distinction-entre-limpot-les-taxes-les-redevances-et-les-cotisations-sociales>.
3. Ayesha J, « **Malthus's Theory of Economic Development Economics** », article published on <https://www.economicdiscussion.net/economic-development/theories-economic-development/malthuss-theory-of-economic-development-economics/30162>.
4. Joëlle Boneenfant, Jean Lacroix « **la production** », ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires, <https://www.lefrancaisdesaffaires.fr/wp-content/uploads/2016/05/production.pdf>.
5. Joschka Fischer, « **The Limits to Growth Revisited** », Article published on: 29-10-2007, <https://www.project-syndicate.org/commentary/the-limits-to-growth--revisited>.

6. Léa Boluze, « **Taux marginal d'imposition(TMI): définition et calcul** », mise à jour le 10-01-2022, <https://www.capital.fr/votre-argent/tranche-marginale-d-imposition-1352107>.
7. Maria (Maika) Chiquier & Lorenzo Bertolini « **Reforming the investment climate to help Algerian businesses thrive** », World Bank, Published on 14-12-2021, <https://blogs.worldbank.org>.
8. Ministère de l'Industrie, **Bulletin d'information statistique de la PME**, <https://www.industrie.gov.dz>.
9. Olga Algayerova et al, « **Scaling up carbon dioxide removal to achieve climate targets** » Action 2030 Blog, United Nations Sustainable Development Group, published on: 01-11-2021, <https://unsdg.un.org/latest/blog/scaling-carbon-dioxide-removal-achieve-climate-targets>.
10. Oumehdhi Z « **Les réserves de change de l'Algérie ont baissé de 35 milliards de dollars en une année** », publier le 15/03/2016, <https://www.algerie-eco.com>.
11. Puja Mondal, « **Core-Periphery Model of Development** », Article Published on <https://www.yourarticlelibrary.com/sociology/economic-institutions/core-periphery-model-of-development/31333>.
12. Sandra Halpern, « **Development Theory** », article published on <https://www.britannica.com/topic/state-monopoly-on-violence>.
13. Statista Research Department « **Prix annuel moyen du pétrole brut de l'OPEP entre 1960 et 2022(en dollars des États-Unis par baril)** », publié le 03-02-2023, <https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960>.
14. Suzanne Macartney and Nina Chien, « **Marginal Tax Rates: A Quick Overview** », Office of the Assistant Secretary for Planning & Evaluation, U.S. Department of Health & Human Services, March 2019, <https://aspe.hhs.gov/sites/default/files/private/aspe-files/260661/brief1-intromtrs.pdf>.

15. World Data, « Inflation Rates In Algeria »,
<https://www.worlddata.info/africa/algeria/inflation-rates.php>.

المخلص:

بما أنّ الجباية تعتبر أداة مهمّة من أدوات السّياسة المالية، فإنّ دورها في تعبئة الموارد الماليّة اللاّزمة لتمويل خزينة الدّولة وتنفيذ برامج ومخططات التّنمية، يتطلّب وجود سياسة جبائيّة قادرة على تحقيق تلك الأهداف؛ من هذا المنطلق جاءت هذه الدّراسة لتُظهر مدى مساهمة السّياسة الجبائيّة في دعم التّنمية الاقتصاديّة بالجزائر خلال الفترة (1992-2021). انتهجنا خلالها المنهج الوصفي والتحليلي لتبيان ما تقتضيه المتغيرات المعتمدة خلال الفترة المذكورة سابقا. وكان من أهم ما خلصت إليه الدّراسة هو أنّ السّياسة الجبائيّة بالجزائر ما تزال غير فعّالة في تنمية الاقتصاد الوطني، بسبب ضعف نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية في الإيرادات العامة للميزانية، والتي لم تتعدّى خلال السنوات الثلاثين متوسط نسبة 37,52%، وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبيّة التي تكاد تكون شبه منعدمة والمقدرة بنسبة 1% مقارنة مع حجم الاستثمارات المحليّة، نتيجة انحصارها في القطاع النّفطي وغيابها عن القطاعات الإستراتيجية الأخرى.

الكلمات المفتاحيّة: السّياسة الجبائيّة، التّنمية الاقتصاديّة، الجباية العادية، الجباية البتروليّة، الاستثمارات المحليّة، الاستثمارات الأجنبيّة.

Abstract :

Since the tax is considered an important tool of financial policy, its role in mobilizing the necessary financial resources to finance the state treasury and the implementation of development programs and plans requires the existence of a tax policy capable of achieving those goals; from this point of view, this study came to show the extent of the contribution of the tax policy to support economic development in Algeria during the period (1992-2021). During the course, we used a descriptive and analytical approach to indicate what the variables adopted during the previously mentioned period require. One of the most important conclusions of the study was that the tax policy in Algeria is still ineffective in the development of the national economy, due to the weak percentage of the contribution of ordinary tax revenues to the general budget revenues, which during the thirty years did not exceed the average of 37.52%, and the low volume of foreign investments, which are almost non-existent and estimated at 1% compared to the volume of domestic investments, as a result of being confined to the oil sector and absent from other strategic sectors.

Keywords: Tax policy, Economic Development, Ordinary Tax, Petroleum collection, domestic investments, foreign investments.